ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ
ⵜⴰⵡⵉⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ ⴰ ⵜⵎⴰⵙⵙⵏⵉⵡⵜ ⵜⵉⵍⵉⵖⵔⵉⵜ
ⵙⴰⵢⵙ - ⴼⴰⵙ

Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Saïs -Fès

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس – فاس

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية".

تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث.

محور : الدراسات التاريخية.

مختبر : مختبرالبحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية.

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع :

السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912م–1930م.

مقاربة تاريخية.

إعداد الطالب الباحث: **سعيد لحسايني.**

اسم الأستاذ(ة) المشرف(ة): **الدكتور لحسن أوري.**

تاريخ المناقشة : الجمعة 9أكتوبر2020 لجنة المناقشة.

الدكتور مُحَمَّد حاتمي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس) /رئيسا.

الدكتور خليل السعداني (المعهد الجامعي للبحث التاريخي–الرباط) /عضوا.

الدكتور سيدي مُحَمَّد الكتاني (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس) /عضوا.

الدكتور لحسن أوري (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس) /مشرفا ومقررا.

السنة الجامعية : 2020–2019

إهـــــــــــداء

- إلى روح والدي الطاهرة ...
- إلى روح أخي العزيز...
- إلى أمي الحنون منبع الحياة...
- إلى أسرتي الكريمة: زوجتي سكينة، وأبنائي سلمى ورضا رمز الاستمرار...
- إلى إخواني وأخواتي، وكل أفراد عائلتي.
- إلى كل الأصدقاء والزملاء.

أهدي هذا الإنجاز.

سعيد لحساينـي

شكـر وامتنان

احقاقا للحق واعترافا بالفضل، يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان لصاحب الفضل عليَّ بعد الله جل وعلا، وهو أستاذي الجليل: **الدكتور لحسن أوري**،الذي قبل الإشراف على هذا البحث، وكان ذلك أعظم الشرف لي، فنَهِلْتُ من علمه الغزير وأفدت من نصائحه الغالية،التي أَثْرَتِ البحث وعالجت ما اعتراه من تقصير، وجاد بوقته الثمين في التوجيه الدقيق والتقويم الصحيح في إنجاز هذا العمل واكتماله، فله مني كل الاحترام والتقدير، وأسأل الله أن يديم عليه الصحة والهناء، ويحفظه منارة علم لكل باحث وسائل.

كما أتقدم بأحر عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل: **الدكتور سمير بوزويتة** عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، الذي أَدِينُ له بالفضل والعرفان، فقد خصني برعايته منذ السنة الأولى لسلك الماستر، وبإشرافه على بحثي لنيل شهادته سنة2010م، فكان نعم الأستاذ والأخ الحاضن الذي فتح لي أبواب العلم والمعرفة... وأدعو الله أن يمتعه بالصحة والعافية، ويوفقه في مهامه، ويعينه في أعماله.

كما أوجه شكري الخالص إلى **كافة الأساتذة مؤطري** مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية، وماستر المغرب والمحيط الدولي خلال العصرين الحديث والمعاصر، على صبرهم وعدم بخلهم في سبيل تنوير وإفادة كافة الطلبة، وعلى إرشاداتهم القيمة التي دلَّلت أمامنا الصعاب، ومكنتنا من الوصول إلى المبتغى، فجزاهم الله خير الجزاء.

وفي الأخير كل الشكر والامتنان للذين أسهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور.

سعيد لحساييني.

مختصرات البحث.

-اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية -	السيام
-العدد -	ع.
-الجزء -	ج.
-الطبعة -	ط.
-هجري -	هـ.
-ميلادي -	م .
-الجريدة الرسمية -	ج.ر.
-القسم الرسمي -	ق.ر.
-دون تاريخ -	د.ت.

Abreviations.

-A.D.N: Archives Diplomatiques de Nantes.
-C.I.A.M: Commission Interministérielle des Affaires Musulmanes.
-M-P: Maroc-Protectorat.
-P.C.F: Le Parti Colonial Fraçais.
-B.O: Bullettin Officiel.
-Ed: Edition.
-Op.cit: Opus Citatum, (ouvrage cité).
-Ibid: Même Ouvrage.
-T: Tome.
-Vol: Volume.
-G^{le}: Générale.
-C^{dt} : Commanadant.
-p: Page.
-pp: Plusieurs Pages.

المقدمة:

أصبح نظام الحماية الذي فرضته فرنسا على المغرب منذ 30 مارس 1912م إلى غاية 2مارس1956م، مدخلا أضفى الصبغة الشرعية على انطلاق المشروع الاستعماري الفرنسي واستمراره، فشرعت مؤسساته في تنزيله، مستفيدة في ذلك من سياسة اختراق المجتمع المغربي، التي كان الهدف منها تقويضه والسيطرة على مجاله، في أفق العقدين الأول والثاني من القرن العشرين. وظهرت معالم هذا المشروع مباشرة بعد تعيين الجنرال هوبير ليوطي(1845م-1934م)"Hubert Lyautey" مقيما عاما على المغرب في 28 أبريل 1912م، الذي سيؤسس لما اصطلح عليه بالسياسة الأهلية ومشروع التهدئة،الذي شكل الأرضية الأساسية لعمليات الاختراق والسيطرة بشتى أنواعها؛ العسكرية والفكرية والاقتصادية والدينية، عبر تجاوز السلط الفعلية للسلطان بالتضييق عليه أحيانا بمختلف الوسائل والأشكال، واستغلاله أحيانا أخرى لتمرير مخططاتها وفرض قراراتها.

وقد بُنيت أركان هذه السياسة الاستعمارية على استخدام القوى"المدنية" والدينية التقليدية، عندما تعجز السلطة الحاكمة على فرض قراراتها، وتتفكك معها الهياكل الإدارية والاجتماعية للدولة المغربية، منسجمة مع خلاصات الخطاب الكولونيالي الذي حاول تبرير تدخله من خلال القول بحاجة المغرب لمن يأخذ بيده.

لم يكن استعمار المغرب بالعمل اليسير بالنسبة لفرنسا، نظرا لأهمية مركزه الدولي، الأمر الذي بررره تقسيمه إلى ثلاث مناطق نفوذ استعمارية: منطقة النفوذ الإسباني ومنطقة النفوذ الفرنسي ومنطقة الإدارة الدولية.

وبالرغم من إنهاء الموقف على المستوى السياسي والقانوني بموجب معاهدة فاس لسنة 1912م وفوز فرنسا بالمسألة المغربية، إلا أنها على مستوى تنزيل المشروع الاستعماري، واجهت قواتها وإدارتها مقاومة مسلحة قادتها قبائل مختلفة، وتزعمها علماء وفقهاء وشيوخ زوايا. فلم يكن المغرب حينها معزولا عن سياقه الدولي والإقليمي والعربي والإسلامي، إذ وصلته مؤثرات الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م، بإعتبارهما متغيرات أفرزت ضغوطاتها على الإقام العامة، دون أن ننسى الأفكار القادمة من المشرق خاصة من مصر وتركيا، نتج عنها بروز"حركة سلفية" نادت بحماية الدين الإسلامي من الأعداء والمناوئين وتطهيره من الشعوذة والبدع، في الوقت نفسه بدأت تنتشر فيه أيضا بعض الأفكار التي تدعو إلى التوفيق بين الإسلام والحياة المعاصرة.

لقد أسهمت التجارب السابقة لليوطي في المستعمرات الفرنسية بشكل كبير في تحديد نظرته للوضع المغربي، تجارب اكتسب من خلالها تحولا نوعيا في بناء شخصيته وتشكل أفكاره السياسية والعسكرية، التي أصبحت فيما بعد تميزه، نظرا لرؤية خاصة وأفكار فلسفية استعمارية معينة، آمن واشتهر بها عرفت"بمذهب ليوطي"، نظرة منسجمة مع معاهدة الحماية، التي وطدت الاستيلاء الفرنسي على المغرب بأقل ما يمكن من الخسائر. وقد أولى ليوطي اهتمامه البالغ باستكمال غزو المغرب والشروع في إعداد البلاد وتجهيزها لتصبح قابلة للاستغلال على جميع المستويات، ونهج في ذلك سياسة سميت ب"السياسة الأهلية" القائمة على مبادئ محددة، منها عدم المساس بالأحوال الشخصية للمغاربة، وضما ملكياتهم العقارية والحرص على التظاهر بالمساواة في شؤونهم الدينية، علاوة على إشراك السكان في تسيير شؤونهم مع الحفاظ على الموظفين المخزنيين في مناصبهم لتسخيرهم في خدمة نظام الحماية.

تميزت سياسة ليوطي في المغرب التي كان لها الأثر الكبير في ترسيخ دعائم وأسس نظام الحماية، بمركزية الاهتمام بالسياسة الدينية أو كما عبر عنها هو بنفسه ب"السياسةالإسلامية"، وذلك بفهم خصوصيات الشعب المغربي، واستخدامها لصالح النظام الجديد، وقد حاول الحفاظ على المؤسسات الاجتماعية والدينية للمغرب بالشكل الذي يخدم التوجهات العامة لمؤسسة الحماية في أفق تفادي الاصطدام مع المجتمع المغربي ومكوناته في إطار سياسة الاختراق والتسرب داخل البنيات الاجتماعية والتأثير فيها وتوجيهها، عبر مراقبة المؤسسات الدينية والهيمن عليها وإبعادها أو فصلها عن نسقها الاجتماعي وجعلها مؤسسة مدجنة ومدخلا لإضفاء الشرعية على التحركات التي تقوم بها إدارة الإقامة.

لقد بلور ليوطي"السياسة الإسلامية"، بعد اطلاعه على الثقافة الإسلامية التي كونت لديه تصورات حول الدين والتدين في مجتمع مثل المجتمع المغربي، إضافة إلى أنه كان يرى أن المجتمع لا يمكنه أن يعيش دون معتقد ديني، فغيابه يجعل المجتمع متفككا. وحرص من خلال تطبيق" سياسته الإسلامية"، على بلوغ هدفه في الحفاظ على البنيات التقليدية للمغرب، رغما عن معارضيه الذين كانوا يلحون على تطبيق سياسة الضم والإدماج على غرار التجربتين الجزائرية والتونسية.

وجدير بالذكر، أنه بمجرد تطبيق نظام الحماية الفرنسية على المغرب، دخلت مكونات وفئات المجتمع المغربي في حالة صراع مع التأثيرات الجديدة التي نتجت عن وصول عادات وتقاليد أوروبية استنبتت بالمدن المغربية، وبرزت عوائد كان لها تأثير على الشباب المغربي في

إطار ثنائية تقليدي-عصري، فالتقليدي هو ما ارتبط بالمغرب العتيق، والعصري كل ما له امتداد وعلاقة بالحضارة الأوربية(خروج الفتاة للتعلم بالمدرسة العصرية، المستشفيات...)، خصوصا أمام ارتفاع وتيرة الهجرة الأوروبية المتواصلة، التي نقلت معها أفكارا وتقاليد وثقافة أوروبية غير مألوفة لدى المغاربة، بمعنى أنها ثقافة أوروبية بمرجعية دينية تعارض في معظمها التعاليم الإسلامية وثقافة التدين الشعبي السائدة في المغرب.

لم يغب دور الكنيسة في الاختراق الأوروبي للمغرب قبل الحماية، إذ كان حاضرا من خلال البعثات التبشيرية المختلفة، لتستمر في بحثها عن ترسيخ حضورها وتنويعه وتوسيع مجال نفوذها بعد توقيع معاهدة الحماية، بالمراهنة على دعم الإقامة العامة لها، خصوصا وأن الخطاب المسيحي المحافظ كان على تحالف بيّن مع المشروع الاستعماري، مؤسسا توجهاته خارج أوروبا على هذا التآلف مع الامتداد الاستعماري. وهو ما يفسر طبيعة العلاقة التي جمعت الكنيسة وأدوارها بالحضور الاستعماري بالمغرب، فكان استنبات فضاءات دينية مسيحية هدفها استقطاب جزء من المغاربة إلى اعتناق المسيحية، مدمجين الهدف ذاته مع تقسيم المغاربة إلى عرب وأمازيغ ويهود، يمكن تمسحيهم؛ كما كان شأنهم أيام الرومان، مما يحيل على أن السياسة الدينية الفرنسية بالمغرب قد خضعت لاستراتيجية التفتيت الموجهة ضد مكونات المجتمع المغربي.

فمن خلال التصورات الفرنسية للدين ولمؤسساته في المغرب، نكتشف أن السياسة الدينية خلال مرحلة ليوطي ما بين 1912م-1925م، قد وضعت أسس"ترويض" الفكر الديني من خلال ترسانة قانونية حاولت رسم حدود التحرك للسلطان الذي يستمد نفوذه أساسا من هيبته الشخصية والدينية، بصفته أميرا للمؤمنين ورمزا للسلطة الزمنية والدينية، بالإضافة إلى العلماء والشرفاء وزعماء الزوايا باعتبارهم الفاعلين الأساسيين فيه، ليتوافق الإجراء مع بنود معاهدة الحماية، وترك الانطباع بأن السلطان قطب الحقل الديني، هوالساهر على تسييره وضبطه، خاصة وأن إمارة المؤمنين لها علاقة بالشأن العام لمكانتها المادية والرمزية، دون أن ننسى مركزيتها في بناء نظم الدولة المكلفة بتدبير الشأن الديني من جهة، وإعطاء المشروعية لتدبير السياسة بالدين من جهة أخرى، فلم يكن لفرنسا القدرة على التعامل مع هذا الحضور السلطاني دون حذر؛ خصوصا في مرحلة ليوطي 1912م-1925م؛ لكن مقابل ذلك لم تكن الإقامة العامة لتمتنع عن التدخل في الحقل الديني سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، مادام أن منظري الحركة الاستعمارية الفرنسية ومسؤولي الاقامة العامة بالمغرب، يدركون أن

الخطر الذي يهدد الوجود الفرنسي، ليس فقط في المغرب وإنما في حوض البحر الأبيض المتوسط هو البعد الديني، وإلا كيف نفسر إهتمامهم بالدين الإسلامي، وحديثهم عن السياسة الإسلامية الفرنسية؟ تسمية اخترقت كل الوثائق الرسمية (تقارير، مراسلات، توصيات...)، والأكاديمية الفرنسية، تمنحنا تصورا أوليا عن طبيعة المقاربة وعن أهدافها، وتكمن في رغبة فرنسا بناء سياسة واضحة تُدبر بها الشأن الديني الاسلامي في مستعمراتها، وتفادي أي تماس مع حساسياته بشكل قلب الأوضاع رأسا على عقب، ونستحضر هنا كتابات **ألفريد لوشاتولييه** Alfred Le Chatelier(1855-1929م)، **وإدموند دوتي** Edmond Doutté(1867–1926م) وآخرون، حول الدين الإسلامي في المستعمرات الفرنسية، وإنشاء اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية الفرنسية بتاريخ 25 يونيو1911م، التي ضمت في عضويتها العديد من أبرز وكبار مسؤولي الوزارات المهمة في الحكومة الفرنسية.

لقد شكلت هذه المحددات والمداخل المعرفية للموضوع مرتكز اختيار عنوان البحث: "**السياسة الدينية للحماية الفرنسية في المغرب** 1912م-1930م،**(مقاربة تاريخية)**"، تطلعا لجعله يحقق بلاغته في التعبير عن ما يود متن البحث قوله، ورغبة في الإخلاص لمنطق إظهار الأثر الذي خلفته مرحلة الاستعمار الفرنسي في ما تلاها من حقب وفترات، والتي نجد لها أصداء في كل اتجاها الحياة اليومية للمغاربة ضمن طبيعة سيرورة التحولات التي تميز التاريخ الاجتماعي البطيء الحركة، أي قوة تأثير فترة الاستعمار في الزمن الراهن. فأين تتجلى أهميته؟

1-أهمية الموضوع.

تكمن أهمية موضوع الأطروحة في التعرف على مكانة الدين الإسلامي داخل النسق الاجتماعي والسياسي المغربي، خلال مرحلة تاريخية شكلت منعطفا بارزا أسس للانتقال إلى المغرب المعاصر. بحيث شكل الحقل الديني إحدى الركائز الأساسية التي لم تهملها سلطات الحماية الفرنسية، إذ عملت على استثمار الدين والتدين ضمن مرتكزات "السياسة الأهلية"، التي استطاع ليوطي أن يمنحها روح فهمه الخاص للسياسة الاجتماعية بشكل عام، جاعلا منها مدخلا لتطبيق وتفعيل كل ما يؤمن به من قوة الدور الاجتماعي لرجل الجيش، فأصبحت هذه السياسة متضمنة للبعد الديني الخاص بالمغاربة، وفق تصور استراتيجي تطلع لإضعاف دور العلماء وإبعادهم عن توجيه الشأن العام بطرق هادئة، فدور مؤسسة القرويين قبيل الحماية لم يعد بنفس القوة والتأثير في توجيه وصناعة القرار داخل الدولة في زمن الحماية، ونفس الأمر حصل مع الزوايا والقضاء ومؤسسات الأحباس و الفضاءات الدينية الأخرى.

فهذه التحولات في السياسة المرتبطة بتسيير الشأن الديني بالمغرب استحقت توصيف السياسة الدينية، بحكم أنها سياسة فعلية طبقتها السلطات الاستعمارية في المغرب، فطبيعتها ارتبطت بالتغيرات التي شهدتها المؤسسات الدينية، فغير كاف أن نفكك ونحلل محاور السياسة الفرنسية دون الحديث عن محور أساسي ضمنها ألا وهو محور سياستها الدينية، وهنا مكمن الأهمية التي يكشف عنها موضوع الدراسة، أهمية بأفق معرفي قوي في مجال الدراسات التاريخية، على أساس قدرتها ليس فقط على مستوى رسم منحنى التطور في تدبير الشأن الديني، ولكن أيضا على مستوى توضيح المتغيرات التي شهدتها تمثلات التدين لدى المغاربة من خلال نظرتهم وممارساتهم الدينية. هؤلاء المغاربة الذين كانوا دائمي الرفض للسياسات المخزنية التي لم تباركها المؤسسات الدينية، هم أنفسهم تعايشوا مع القانون والشرع، في سياق نظام الازدواجية التي طبقتها فرنسا، التي حافظت على القضاء المخزني والشرعي وإلى جانبه تطبيق القضاء الفرنسي، وأحيت قضاء الأعراف.

وتتضح أهمية البحث بصفة عامة من خلال اعتمدنا فترة مابين 1912م و1930م، كإطار زمني للأطروحة، فحددناه في مرحلة زمنية لا تتجاوز العقدين، فسنة 1912م، أَرَّخت لتوقيع معاهدة الحماية الفرنسية، وبداية التدخل الفرنسي الفعلي في المغرب، والشروع في تسيير شؤونه، وإدخال الإصلاحات التي تراها الإدارة الفرنسية مناسبة لذلك، خاصة المتعلقة بالمؤسسات الدينية، إذ أن سياق تشكل وتطور السياسة الدينية وآليات تنفيدها، القانونية والإدارية، ميَّز المرحلة المدروسة، بينما سجلت سنة 1930م، حدث إصدار ظهير 16ماي 1930م، المعروف"بالظهير البربري"، وهي لحظة تتويج لمسار تطبيق السياسة الدينية الفرنسية وبداية انعكاساتها. وإلاَّ كيف نُميز بين ما عرف في الأدبيات التاريخية بانطلاق ظهور الحركة الوطنية وبين الإعلان عن الظهير البربري؟

سؤال لا يبحث عن إجابة متفق حولها بقدر ما يتطلع إلى إبراز أهمية دراسة السياسة الدينية التي طبقتها فرنسا في المغرب زمن الحماية، بحكم أنه سؤال يفجر أسئلة مختلفة ومتعددة، مرتبطة به تزيد من قيمة الموضوع معرفيا على مستوى البحث التاريخي، تطل بنا على راهن المغرب وما يعرفه من نقاش ناتج عن تجليات جديدة يشهدها المجتمع، ترتبط ببروز حركات داعية لحرية المعتقد وما أتى في سياقها من حركات أخرى ذات نزعة ليبرالية.

فاستراتيجية الدراسة حاولت إبراز أن الشأن الديني لا يختلف عن المجالات الأخرى في خضوعه لمنطق التغير، إذ أن الدراسة ركزت على سياسة فرنسا والكنيسة، إزاء الحركات

التبشيرية، وكيفية تعامل الإدارة الفرنسية مع القضايا الإسلامية، كالخلافة وإنشاء مسجد باريس، وتدبيرها للمؤسسات الدينية المغربية الأخرى، كالأوقاف المغربية، وتنظيم الرحلات الحجية للمغاربة، وإظهار مكانة العلماء والزوايا الدينية وزعمائها داخل المجتمع ومواقفهم من السياسة الاستعمارية، بالإضافة إلى إظهار دور الدين الإسلامي ومركزية السلطان في تكوين الوعي الوطني، وتشكل الحركة السلفية الوطنية، لحظة تمزيق وحدة المجتمع الدينية، والعرقية، من خلال إصدار ظهير 16ماي 1930م.

يأتي موضوع الدراسة منسجما مع هذه المحاور، خادما لانشغالاته وإشكاليته من خلال خلاصات حاولنا بلوغها واختزال دلالتها عبر العنوان المختار للدراسة: **"السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب 1912م-1930م (مقاربة تاريخية)". فما هي إشكالية البحث ؟**

2- إشكالية البحث:

ارتكزت الإشكالية المركزية لموضوع الأطروحة؛ في البحث عن آليات السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912م و1930م، وذلك من خلال تفكيك طبيعة السياسة الأهلية والآليات التي اعتمدتها فرنسا من أجل تنزيلها على أرض الواقع، وتحديد الأغراض والأهداف التي أرادت فرنسا تحقيقها بالمغرب. وعلى هذا الأساس حاولنا تحديد مجموعة من العناصر التي يمكننا من خلالها بناء موضوع هذه الإشكالية أهمها:

- ما هي انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على المؤسسات الدينية بكل من الجزائر وتونس؟ وكيف تأثر المشروع الاستعماري في المغرب بهاتين التجربتين الاستعماريتين؟
- وما هي مظاهر وآليات ونتائج السياسة الدينية للحماية في المغرب خلال فترة 1912م-1930م؟
- وما موقف الحركة السلفية الوطنية من السياسة الدينية الفرنسية بالمغرب؟

3- منهجية البحث:

اعتمد موضوع الدراسة بشكل أساسي، المقاربة التاريخية التي تنبني على الأبعاد الثلاثة: الزمن والمكان والموضوع، بمعنى الانضباط إلى مركزية المنهج التاريخي بالانطلاق من جمع الوثائق والنصوص وترتيبها وتصنيفها والتحقق من وعائها المعرفي عبر مقارنتها بنصوص أخرى، ثم تحليلها وتركيبها. وباعتبار ارتباط الموضوع بالتاريخ الديني، كانت الدراسة المقارنة ضرورة منهجية ومعرفية، للتعرف على ما تم إنجازه وتحقيقه في التجارب الاستعمارية السابقة في الحقل الديني بشمال إفريقيا عامة، وبالمغرب على وجه الخصوص، حيث نُسخت بناء على ما وصلت إليه آلات الاستعمار الفرنسي بكل من الجزائر وتونس.

لقد أملت علينا المادة العلمية والوثائقية التي تم الاشتغال عليها، اعتماد علوم معرفية أخرى تنسجم والتحليل المعتمد لوضع المادة العلمية،التي وظفت في الدراسة في سياقها الصحيح، خاصة الإحصاءات والنصوص القانونية والمراسلات على أساس أنها وسائل توضيحية لا بد منها.

4-الدراسات المتعلقة الموضوع :

تطلبت مقاربة الموضوع والبحث فيه الاطلاع على كل ما له علاقة بالدراسة، خصوصا التي زامنت الفترة التاريخية قيد البحث والدراسة، حيث تم رصد مادة علمية متنوعة ومختلفة المشارب المعرفية، كان الهدف من ورائها؛ التعرف عل المناولات السابقة حول الموضوع، سواء التي تحدثت فيه بشكل مباشر أو التي ناقشته بشكل عرضي، غير أنه تبين لنا في الأخير، غياب الدراسات التاريخية للسياسة الدينية في المغرب، مقارنة بحالة الدول المغاربية الأخرى التي نالت اهتمام الباحثين المحليين أو الأجانب، والتي أسعفتنا في إجراء بعض المقارنات بين مختلف السياسات التي اتبعتها فرنسا في تونس والجزائر والمغرب، ومن أهم الدراسات والوثائق المعتمدة، نذكر:

***- الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919([1])، والعنوان الأصلي للكتاب هو:**

« Charles Robert, Agéron, **Les Algériens musulmans et la France 1871-1919** »,

يعتبر من بين المصادر الفرنسية المهتمة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، حيث تحدث عن السياسة الفرنسية بعد سقوط الامبراطورية الثانية وصعود الحكومة المدنية في فرنسا، وتأثير هذا الانتقال على السلطة الحاكمة بالجزائر، من خلال فرض العديد من الإجراءات والقوانين والترتيبات الجديدة تتعلق بالمجالات الدينية، والتي كانت أكثر صرامة وعنصرية، مع كشفه ردود الفعل الجزائرية، وانتقاده السياسة الاستعمارية لحظة تفتيت هوية الشعب الجزائري بتقسيمه إلى عرب وأمازيغ بالاعتماد على سياسة الإدماج وقانون الأهالي لسنة 1881م، "Code d'Indigénat"، واستغلال منطقة القبايل في هذا السياق، إذ اعتبرها لافيجري مجالا لإنجاح نشاطه التبشيري وترسيخ الاستعمار.

***-تاريخ الجزائر الثقافي([2])**، أو"الموسوعة الثقافية الجزائرية"، لمؤلفه أبو القاسم سعد الله، الذي اعتمدنا منه كل من الجزء الثالث والرابع والخامس والسادس، بحكم تناولها العديد من القضايا التي تتقاطع مع محاور البحث، والمرتبطة بالمدارس الجزائرية والتعليم في

[1]- آجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919م**، ترجمة :م.حاج مسعود وأ.بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007م.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، أو "الموسوعة الثقافية الجزائرية"، دار الغرب الإسلامي، 1998م،**(عشرة أجزاء)**.

الزوايا ونشأة التعليم الفرنسي والطرق الصوفية وتأطيرها للمقاومة الشعبية، وتعامل السلطات الفرنسية وتدبير شؤون الحج والقضاء الإسلامي ومسألة التجنيس، ثم الأوقاف الإسلامية بالجزائر والآثار والمعمار الإسلامي، بالإضافة إلى العلاقة مع الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية، وأخيرا الكنيسة والنشاط التبشيري بالجزائر

***-تونس الشهيدة([3])**، لصاحبه عبد العزيز الثعالبي، وقد خصصه للحديث عن مختلف مؤسسات الحماية الفرنسية بتونس، بما فيها المؤسسات الدينية، وإدارة الأحباس، والتعليم، ومديرية الأجهزة القضائية، بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية بتونس.

***-الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881-1939([4])**، لمؤلفه التليلي العجيلي. وقد عالج فيه المقومات الدينية للمجتمعات المغاربية، وخصص جزءا كبيرا منه لعلاقة الطرق الصوفية بتونس مع سلطات الحماية، والأسس التي بنت عليها السلطات الفرنسية سياستها، والوسائل التي اعتمدتها لتحقيق أهدافها .

***-"السياسة الإسلامية لفرنسا خلال القرن العشرين([5])"، لمؤلفه باسكال لوبوتروما:**

Le Pautremat Pascal, **La politique musulmane de la France au XX siècle**، وللإشارة فقد التقيت بالمؤلف أثناء زيارتي فرنسا، فكانت مناسبة وضح لي فيها العديد من القضايا، سواء التي ناقشها في كتابه أو التي برزت بعد نشره الكتاب.

وتُعد هذه الدراسة من الأعمال البحثية القيمة في المجال المعني بالتحليل، والتي لها ارتباط بموضوع البحث، بحكم أنها ساعدت في منح الإطار النظري؛ لفهم آليات عمل السياسة الفرنسية في المجال الديني بالمستعمرات الإسلامية عامة، وبالمجال المتوسطي خاصة، بحيث مكننا من التعرف على طبيعة السياسة الدينية الفرنسية وتوجهاتها الكبرى في عمومها، والكيفية التي طبقت بها في البلدان المعنية بها ومن ضمنها المغرب، إذ لا يمكن للموضوع المدروس أن يستقيم في المناولة، إلا إذ توضحت أسسه النظرية المرتبطة بالرؤية الاستعمارية الشاملة التي تحكم صانعي القرار الاستعماري في فرنسا.

---

[3]- عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، دار القدس بلبنان،لبنان، سنة 1975م.

[4]-التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية1881م-1939م**، منشورات كلية الآداب منوبة- تونس، 1992م.

[5]-Le Pautrement Pascal**, La politique musulmane de la France au XXème siècle, de l'Hexagone au terre d'Islam, éspoirs, réussites, échecs**, Maisonneuve et larose, l'Imprimerie graphie de l'Ouest, Paris, 2003.

*-"**فرنسا والسياسة البربرية في المغرب الأقصى**"([6])، لصاحبه محمد المكي الناصري، الذي تحدث عن خصائص السياسة البربرية الفرنسية بالمغرب منذ1914م إلى سنة 1930م، وإعلان الظهيرالاستعماري المعروف بالظهيرالبربري، وعلاقة الحركات التبشيرية بسلطات الحماية خلال الفترة نفسها. كما أبرز الكتاب موقف السلطانين المولى يوسف وسيدي محمد بن يوسف من السياسة البربرية لفرنسا .

***- وثائق الأرشيف الديبلوماسي الفرنسي بمدينة نانط Nantes الفرنسية:**

شكلت المادة التاريخية التي وفرها الأرشيف الفرنسي؛ الأساس الذي تحقق به مضمون البحث، من خلال الاطلاع على حوالي71حقيبة، أي ما يقارب خمسة عشر ألف وثيقة، وهي مادة مصدرية ارتبطت كلها بالسياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب، متضمنة تفاصيل المعطيات والإحصاءات(...) كاشفة أسس تعامل الإدارة الاستعمارية مع المسألة الدينية بالمغرب خلا ل فترة الحماية. ومن جملة هذه الحقائب:

- **المحفظتان** رقم:1MA /100/99 و1MA/100/ تضم وثائق خاصة بتنظيم مصالح مؤسسة الحماية بالمغرب ،ومشروع إنشاء مقر إدارة الاقامة العامة بالرباط وتشكيل أجهزتها.

- **المحفظة** رقم 2MA/1/128 تتحدث وثائقها عن السلطان المغربي وعلاقتة بالمسألة البربرية.

*-**المحفظات** رقم: 1MA/200/773 و1MA/285/463و1MA/285/464و1MA/285/465

تضمنت هذه المحافظ وثائق عن الزوايا والطرق الدينية وأنشطتها، ودراسات حول الشرفاء والأولياء.

*- **المحفظات رقم**: 2Mi /101 و2Mi/104 و2Mi/105، وهي عبارة عن"Micro –film"، وثائق مصورة تضم معلومات مهمة عن اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية:

La Commission Interministerielle des Affaires Musulmanes :C.I.A.M:

إنشاؤها، وتنظيمها، وأنشطتها، ووظائفها.

-**المحفظتان رقم**: 1MA /200/ 341 و 1MA/200/342، تضمنتا الوثائق المتعلقة السياسة الإسلامية لفرنسا بالمغرب، ومختلف علاقة المغاربة بالفرنسيين.

*-**المحفظات رقم:** 3MA/900/ 43 و1MA/200/642 و1MA/200/643 و1MA/200/645، تميزت محتويات وثائق هذه المحافظ على معلومات جديرة بالاهتمام وتخص التعليم الاسلامي والتعليم بالقرويين والإصلاحات التي شملت تنظيم وتسيير إدارتها.

---

[6]- محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، طبع شركة بابل، الرباط، ط.2، 1993 م.

*-**المحفظات رقم:** 1MA/15/1095 و1MA/200/334 و 1MA/200/335، و1MA/200/333b، و1MA/30/56، و1MA/15/463 .
تضمنت وثائق عن الشؤون الدينية الكاثوليكية والبروتيستانتية والبعثات التبشيرية والجمعيات التنصيرية، وعن أنشطتها بالمغرب.
*-**المحفظات رقم:**1MA/100/205 و1MA/15/965 و1MA/200/761 و1MA/200/762، هي عبارة عن وثائق حول الأعياد الإسلامية والأعياد الفرنسية، وعن تنظيم الرحلات الحجية.
*-**المحفظات رقم:**1MA/200/755 و1MA/200/754 و1MA/100/194 و15MA/900/253 و4MA/900/62 و1MA/300/96،تضمنت وثائق عن الأحباس الإسلامية والمقابر الإسلامية والمقابر والمساجد، وعن علماء القرويين سنة 1915م.

5- أقسام الأطروحة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب، احتضنت القضايا التي أثارتها الإشكالية بكل أسئلتها وما ارتبط بها من إشكالات صغرى، في سياق زمني امتد ما بين سنة 1912م، بحكم أنها سنة تطبيق نظام الحماية الفرنسي، وسنة1930م، على أساس أنها سنة إصدار السلطات الاستعمارية لما عرف في الأدبيات التاريخية "بالظهير البربري"، الذي اعتبره المؤرخون بداية مرحلة جديدة في تاريخ المغرب المستعمر، بروح دينية كانت محفزا على نشوء الحركة الوطنية، وبداية زمنية للتأريخ لها، فجاء هذا التصميم في مبناه ومضمونه كالآتي :

الباب الأول: السياسة الدينية الفرنسية بشمال إفريقيا: الجزائر وتونس والمشروع الاستعماري بالمغرب.

خصصنا هذا الباب للتوقف عند التجربة الاستعمارية الفرنسية بكل من الجزائر وتونس وعلاقتها بالمؤسسات الدينية في إطار السياسة الاستعمارية الشمولية لشمال إفريقيا. وقد قسمناه لثلاثة فصول، تناول الأول خصوصيات التجربة الاستعمارية في كل من الجزائر وتونس ومظاهرها، أما الفصل الثاني فناقشنا فيه انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني، في كل من الجزائر وتونس. أما الفصل الثالث فقد تم من خلاله الحديث عن المشروع الاستعماري الفرنسي في المغرب قبيل الحماية.

الباب الثاني: مظاهر السياسة الدينية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912م-1925م.

إن تحديد تجليات السياسة الدينية الفرنسية وأصولها النظرية وأهدافها العملية، وربطها بالسياق الخاص والعام لمؤسسة الإقامة العامة، دفعنا إلى تخصيص الفصل الرابع

لدراسة علاقة السلطان المغربي والزوايا الدينية بسلطات الحماية. أما الفصل الخامس فقد خصصته لدراسة مسألة الحج والأوقاف الإسلامية في "السياسة الإسلامية "الفرنسية لليوطي 1912-1925م. أما الفصل السادس فقد تناولت فيه ارتباط "السياسة الإسلامية" لفرنسا في المغرب بالخلافة الإسلامية ومسجد باريس، بمعنى رصد المسار العام لهذه السياسة على مستويات مختلفة من الأجرأة القانونية إلى التفعيل والتطبيق والصيغ التي اتخذتها وفق سياقاتها.

الباب الثالث:"السياسة البربرية" بالمغرب والحركة السلفية الوطنية ما بين 1925م و1930م.

قدمنا خلاله بالوصف والتحليل مظاهر السياسة القضائية للحماية وظهير 16ماي 1930م، من خلال الفصل السابع، (النصوص القانونية، وتدابير تطبيقها). أما الفصل الثامن، فأبرزنا فيه سياسة الإقامة العامة إزاء العلماء والتعليم، والمؤسسات التنصيرية بالمغرب. في حين خصصنا الفصل التاسع للمواقف المعارضة "للسياسة الإسلامية" الفرنسية .

وأما خاتمة هذا العمل فقد رَصَدْتُ فيها خلاصات عامة توصل إليها البحث، التي اختزلت نتائج السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب وبشمال إفريقيا، باعتبارها محطة نهائية وضحت العديد من الاستنتاجات المرتبطة بالرؤية العامة لتطور الشأن الديني المغربي من جهة التنظيم والتحولات النوعية التي عرفتها أدواره في المجتمع وعلاقته بالشأن السياسي، والذي يمكن من خلاله الجزم على أن مرحلة الحماية كانت قاعدة تغييرات عميقة، نتيجة سياسة دينية فرنسية، عرفها المغرب.

وفي إطار ثقافة الاعتراف، لم يكن هذا البحث إلا وليد توجيهات أستاذي الفاضل الدكتور لحسن أوري، الذي قبل الإشراف عليه مصرا عل متابعة مجريات ومراحل تشكله عن قرب،إلى أن بلغ مرحلته النهائية، فكان الموجه الصارم، والمشجع الرؤوف ين تغالبني دورات البحث الشاقة، وبفضل كرمه العلمي والإنساني الذي لا ينضب، استطعت إنهاء الأطروحة، فأرجو أن أكون بقدر ما ينتظره مني. كما أتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء اللجنة العلمية المحترمين الذين تفضلوا بقبول قراءة هذا البحث ومناقشتي، وإنه لشرف عظيم لي أن تقع أعينهم على هذه الدراسة، حتى يسدد خللها ويكمل نقصها وتصوب أخطاؤها، وتقديم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم العلمية القيمة، فلهم مني كل الاحترام والتقدير.

الباب الأول

السياسة الاستعمارية الفرنسية بشمال إفريقيا، وانعكاساتها على المؤسسات الدينية، والمشروع الاستعماري بالمغرب.

الفصل الأول:

- ✓ **خصوصيات السياسة الاستعمارية الفرنسية ومظاهرها في الجزائر وفي تونس.**

الفصل الثاني:

- ✓ **انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بكل من الجزائر وتونس.**

الفصل الثالث:

- ✓ **المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب.**

الفصل الأول: خصوصيات السياسة الاستعمارية الفرنسية ومظاهرها في الجزائر وتونس.

I- خصوصيات السياسة الاستعمارية في الجزائر ومظاهرها.

1- خصوصيات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

أ- ظروف احتلال الجزائر.

ب-أسباب احتلال الجزائر

2- مظاهر الاحتلال الفرنسي للجزائر

أ- آليات الاحتلال الفرنسي للجزائر.

ب-مظاهر الاحتلال الفرنسي للجزائر.

II- التجربة الاستعمارية بتونس.

1- تونس في مواجهة سياسة الاحتلال الفرنسي.

أ- إعلان الحماية الفرنسية على تونس.

ب-تنظيم الحماية بتونس.

2- السياسة الاستعمارية في تونس.

أ- سياسة الاستيطان الفرنسي بتونس ووضعية الأوقاف الإسلامية.

ب-السياسة القضائية والتعليمية والتجنيس بتونس.

الفصل الأول: خصوصيات السياسة الاستعمارية الفرنسية ومظاهرها في الجزائر وتونس.

I- خصوصيات السياسة الاستعمارية في الجزائر ومظاهرها.

1- خصوصيات السياسة الاستعمارية في الجزائر.

أ- ظروف احتلال الجزائر:

يندرج الغزو الفرنسي لجزء من منطقة شمال إفريقيا خلال القرن التاسع عشر، في إطار التنافس الاستعماري الأوروبي على إفريقيا والرغبة في السيطرة على المناطق الاستراتيجية لتأمين المستعمرات وللاستجابة لمتطلبات الصناعة الأوروبية بعدما تزايد الطلب على المواد الأولية، والبحث عن أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج الصناعي، واستثمار رؤوس الأموال.

بعد نجاح التوسعات العسكرية الفرنسية بأوروبا،رأى المجلس التنفيذي لحكومة الثورة الفرنسية، إضافة مشروع آخر لمشاريعها الاستعمارية، وهو الهيمنة العسكرية والاقتصادية في الحوض المتوسطي، واسترجاع المكانة المتميزة لفرنسا في هذا المجال المتوسطي، وفعلا جلبت المنطقة الممتدة من المغرب إلى مصر أنظار السياسة المتوسطية لفرنسا الثورية وإضافتها إلى أجزاء إمبراطوريتها([7]). فقام **نابوليون بونابرت**"Napoléon Bonaparte" سنة 1808م، بإرسال الضابط العسكري المهندس **بوتان**"Boutin"، على رأس بعثة علمية وعسكرية استخباراتية، لإجراء مسح جغرافي للجزائر، وإعداد خطة مفصلة للغزو العسكري. وفي السنة الموالية 1809م، تمكن **بوتان** من أداء المهمة المنوطة به، وسلم للإمبراطور **بونابرت** مخططا حول إمكانية احتلال الجزائر، لكن ظروف الحرب في إسبانيا وحملة روسيا وضعف الأسطول الفرنسي، جعل مشروع غزو الجزائر يؤجل لوقت لاحق، حيث ستعتمد السلطات الفرنسية على مخطط بوتان في تنفيذ احتلالها للجزائر([8]).

وكانت فكرة احتلال الجزائر قد اختمرت عند فرنسا منذ مطلع القرن التاسع عشر، فازداد بذلك اهتمامها، وتطور مشروعها عندما بدأت تبحث لنفسها عن مكان خارج أوروبا، خاصة بعد الهزيمة التي تعرضت لها في معركة واترلو في18يونيو1815م، وشروع القوى الإمبريالية

---

[7]- عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، منشورات الزمن، سلسلة شرفات 9، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2002م، ص. 82.

8- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.2، 1982م، ص. 21.

في تنفيذ مقررات مؤتمر في فيينا 1815م، وإيكس لاشابيل 1819م، لتُتَوج بالحدث المشهور "**ضربة المروحة**" الذي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وهي التي اغتنمتها فرنسا ذريعة لإعلان الحرب ضد الجزائر على لسان ملكها **شارل العاشر**"Charles X"(1757م-1836م)، واسترجاع كرامتها بعد رفض الداي حسين الاعتذار والركوع للتهديدات والإنذارات التي وجهتها له فرنسا([9]).

بدأ الحصار على الجزائر منذ سنة 1828م، وشرعت فرنسا في وضع خطط الغزو، حيث قررت حكومتها منذ يناير 1830م، احتلال الجزائر، فصدرت الأوامر بتكوين ثلاث لجان لإعداد الحملة تحت رئاسة **جول دو بولينياك**" Jules de Polignac"، وزير الخارجية الفرنسي، وتقديم أعمالها أمام مجلس الوزراء. وكان من أهم القرارات التي اتخذت في شأن احتلال الجزائر إصدار مرسوم يدعو فيه ملك فرنسا إلى التعبئة العامة يوم 7فبراير1830م، ومهاجمة الجزائر في خطاب العرش المؤرخ بـ 2مارس من نفس السنة، انتقاما من الإهانة التي لحقت فرنسا، والمتمثلة في صفع **لداي حسين** للقنصل الفرنسي ([10]). وعشية مغادرة الأسطول الفرنسي لميناء طولون جنوب فرنسا لشن الحرب على الجزائر، قامت الحكومة الفرنسية بطبع منشور باللغة العربية، تم توزيعه على الجزائريين، وضحت فيه فرنسا موقفها من الحملة على الأراضي الإسلامية، وشرحت فيه الهدف الرامي إلى تخليص الجزائريين من سيطرة الأتراك العثمانيين([11]).

انطلقت الحملة العسكرية بقيادة وزير الحرب الفرنسي **لويس دو بورمون**" Louis de Bourmont"، الذي اختاره الملك الفرنسي لهذه المهمة، نظرا لكفاءته وتجربته في الميدان العسكري، حيث نزلت الجيوش الفرنسية يوم14 يونيو1830م، بمنطقة سيدي فرج غرب العاصمة الجزائرية، مزودة بأحدث الوسائل الحربية، مستغلة ضعف الحكام الأتراك الموجودين على رأس السلطة في الجزائر، وهشاشة تنظيم وتسليح القوات الجزائرية(التركية)([12]) .

---

[9]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير،العصورالحديثة وهجوم الاستعمار**، دار النهضة العربية للطباعةوالنشر، بيروت، ج.3، 1981م، ص.83.

[10]- نفسه، ص.83.

[11]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط.1، بيروت،1997م، ص. 97.

[12]- عبد الجليل التميمي،"التفكير الديني والتبشير لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.1، السنة 1994م، ص. 14.

بادر **الداي حسين** إلى الدخول في مفاوضات مع القوات الفرنسية، وتوقيع وثيقة الاستسلام يوم 5يوليوز1830م، وقبوله شروط تسليم العاصمة الجزائرية، فكانت بنود المعاهدة التي أمضاها **دو بورمون مع الداي حسين**، تقضي باحترام الديانة الإسلامية، وحرية ممارستها، وكذلك عدم مس حرية مواطني الولاية على اختلاف طبقاتهم لشريعتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم ([13])، كما تعهد القائد العام للجيوش الفرنسية **دو بورمون** على شروط الاستسلام بشرفه وشرف فرنسا، وبذلك انتهت فترة الحكم العثماني في الجزائر ودخول الجيش الفرنسي إلى الأراضي الجزائرية، ونزعوا الأعلام التركية عن الأبراج والحصون. ورفعت مكانها الأعلام الفرنسية، إيذانا بخضوع مدينة الجزائر لفرنسا والإعلان بأن الجزائر أصبحت مستعمرة فرنسية، تخضع لما تقرره السياسة الاستعمارية الفرنسية في كل المجالات([14]).

ب- أسباب احتلال الجزائر:

يعتبر احتلال مدينة الجزائر، أولى التجارب العسكرية التي قامت بها فرنسا بعد معارك سنة1815م، وبمثابة بداية إنشاء إمبراطورية فرنسية جديدة لما وراء البحار في إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وهي تلك الإمبراطورية التي ظلت متماسكة إلى غاية الثلث الأخير من القرن العشرين، وقد كانت هذه المرحلة حاسمة في تاريخ بلدان الشمال الإفريقي.

فرضت فرنسا على الداي الجزائري معاهدة الاحتلال، وكانت وراء ذلك أهداف سياسية واقتصادية ودينية واضحة. وقد دفعت المشاكل الداخلية لفرنسا الملك **شارل العاشر** إلى التفكير في تدبير حملة عسكرية ضد الجزائر، يستطيع من خلالها إعادة هيبته والتخلص من أبرز خصومه وإبعاد المعارضين، اعتمادا على سياسة توسعية في إفريقيا يدفع من خلالها الجيش إلى الانشغال بمسألة حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر بها، يقيه من إمكانية الانقلاب الذي يحاول الجيش تدبيره ضده في فرنسا([15])، خاصة وأن رغبة فرنسا

---

[13]- عبد الجليل التميمي ، "التفكير الديني والتبشير..."، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.1،...،م.س.، ص. 14.

[14]- أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، دار النهضةالعربية، الطبعة.1، بيروت، 2004م،ص. 137.

[15]-مؤلف جماعي، **اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة،الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2001م، ص. 54.

كانت هي تعويض المستعمرات التي فقدتها بأوروبا، وبجزر الهند الغربية، وتجاوز الأزمة السياسية التي عاشتها سنة1830م، بين المعارضة البرلمانية والحكومة التي أرادت صرف أنظار الرأي العام الفرنسي عن المشاكل الداخلية لفرنسا، حيث ستعرف فرنسا اندلاع ثورة بباريس في يوليوز 1830م، قادها الجمهوريون والتنظيمات الطلابية والعمال، وتمكنوا بفضلها من إسقاط حكم الملك **شارل العاشر** في ظرف ثلاثة أيام سميت بـ"**الأيام المجيدة**". وقد صرح وزير الحرب الفرنسي قائلا في هذا الشأن: "إن غزو الجزائر يرتكز على أهم الدوافع المرتبطة أوثق الارتباط بحفظ النظام الاجتماعي لفرنسا، وذلك عن طريق وجود منفذ واسع لفائض السكان عندنا"([16]).

شكلت الدوافع الاقتصادية الأسباب الرئيسة بداية احتلال الجزائر، إذ كانت فرنسا تروم من وراء ذلك، إلى تحويل الجزائر إلى مجال حيوي يخدم مصالحها، عبر السيطرة على موارده الاقتصادية والبشرية. فكان هذا الحلم من مجمل ما راود حكام فرنسا منذ انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا عامة وفرنسا على وجه الخصوص. وقد عبر وزير الحربية الفرنسية عن ذلك قائلا:" فالاقتصاد الجزائري بكاملها، هو بصورة نموذجية اقتصاد مستعمرة للإسكان والاستثمار من حيث أن الجزائر هي مصدر المواد الخام واليد العاملة الرخيصة، ومن حيث هي منفذ لبضائع فرنسا وتوظيف أموالها"([17]).

ساهمت الدوافع الاقتصادية بشكل كبير في احتلال الجزائر، إذ اعتاد كبار التجار الفرنسيين لاسيما تجار مرسيليا على تحقيق أرباح كبيرة في معاملاتهم التجارية مع الجزائر، فتطلعوا إلى جعل الجزائر مستعمرة لتصريف فائض منتجاتهم، والبحث عن المواد الأولية خاصة الفحم الحجري والذهب، وقد رأى الملك **شارل العاشر** أنه من الضروري خلق تحالف مع التجار الفرنسيين الذين جردتهم الثورة من مكانتهم المرموقة في المجتمع والإمبراطورية، وقضت على أرباحهم الهائلة غداة انهزام **نابليون** وإعادة السيطرة البريطانية على التجارة في

[16] - مؤلف جماعي، **اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة،...، م.س.، ص. 54.

[17] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط.1، بيروت لبنان، 1997م، ص. 84.

العالم، وقد لعبت الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية دورا كبيرا ومُهمّاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية لفرنسا، وفي الحد من الأطماع التوسعية البريطانية في المنطقة المتوسطية ([18]).

لم تكن الأسباب السياسية والاقتصادية، وحدها الدافع الذي جعل الإدارة الفرنسية تنفذ فكرة احتلال الجزائر، بل كان للجانب الديني أثر كبير على الحملة ومنظميها. فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو، هو دعواها إنقاذ المسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين، وهو القرار الذي صادق عليه مؤتمر فيينا 1815م، وتنصيب نفسها حامية للكنيسة الكاثوليكية، كما رأت في احتلال الجزائر عملا هاما أسدت به إلى العالم المسيحي وشعوب البحر المتوسط خدمة كبيرة([19])، وتبلورت حقيقة الصراع الديني القائم بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية الإسلامية، في الصراع البحري الذي عرف ب"**عصر القرصنة**" بين القوات البحرية الأوروبية المسيحية والقوات البحرية الإسلامية العثمانية، هذا الصراع العسكري البحري، أوجد على مدى قرون جوا من التوتر بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي العربي([20]).

انعكس هذا الصراع على الجزائر التي اعتبر أسطولها البحري امتدادا للأسطول العثماني في نظر الدول الأوروبية المسيحية، لذا وجب القضاء عليه وعلى القواعد الخلفية له، وكانت فرنسا تتطلع إلى إثبات زعامتها للكنيسة الكاثوليكية، خاصة مع عودة الأسر المحافظة إلى الحكم في أوروبا وفرنسا على عهد الأسرة الملكية ل"**آل البوربون**"، وكذلك سعيها لإحياء المسيحية في إفريقيا وهو ما عبَّر عنه العديد من المسؤولين والقادة الفرنسيين من خلال تصريحات، وتقارير سبقت الحملة الفرنسية على الجزائر. وقد أصرَّ الملك **شارل العاشر** أمام مجلس الوزراء على أنها حملة مسيحية على بلاد المسلمين([21])، وفي خطاب له طالب فيه كل الأساقفة أن يدعوا له، حيث قال: "إن مرادنا أن تنظموا صلوات في جميع الكنائس، داعين الله أن يحمي الراية ويعطينا النصر"([22]).

---

[18]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،...، م.س.، ص. 82.

[19]- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**، دار دحلب للنشر، الجزائر 1992م، ص. 17.

[20]- عبد الكريم غلاب ، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج.3،2005م، ص. 50.

[21]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير** ... م. س.، ج.3، ص.8.

[22]- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871**،...م. س.، ص. 18.

قال رئيس الوزراء الفرنسي، **دي بولنياك**، الذي أظفى على الحملة الفرنسية على الجزائر صبغة صليبية، معلنا أن الاحتلال الفرنسي يجب أن يباركه كل المسيحيين وكل العالم المتحضر، مؤكدا على أن سقوط الجزائر في أيدي الجيش الفرنسي، سيجلب أجلَّ الخدمات وأكبر الفوائد للمسيحية جمعاء([23])، بعد أن تجاهل مسألة كل من المروحة والديون الجزائرية على فرنسا. وأعدَّ وزير البحرية الفرنسية الكونت **كليرمون طونير**"Clermont Tonnerre"، مشروع الحملة الفرنسية على الجزائر، اعتمادا على مشروع **بوتان** المؤرخ بسنة 1809م، الذي ضمَّن تقريره النهائي بعض النعرات الدينية الواضحة، وصف من خلاله الحملة بأنها حرب صليبية، هيأتها العناية الإلهية ليثأر الملك الفرنسي-الذي اختاره الله- من أعداء الدين والإنسانية. وأضاف مخاطبا الملك قائلا: "لعل الفرصة ستمنحنا الحظ لتمدين الجزائريين وتحويلهم إلى مسيحيين"([24]).

لقد تعددت أسباب احتلال الجزائر، لكن الهدف هو السيطرة عليها والقضاء على السلطة الحاكمة بها، إذ منذ 6 يوليوز1830م، دخلت الجيوش الفرنسية مدينة الجزائر، معلنة بداية عهد جديد، بعد عزل الدَّاي من طرف القيادة الفرنسية الجديدة للجزائر، وإجباره على الاستسلام. وبذلك انتهى العهد التركي بالجزائر الذي دام ما بين(1514م-1830م)، وأقيمت صلاة المسيحيين، وخاطب فيها كبير قساوسة الحملة، قائد الحملة قائلا: "لقد فتحت بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا"([25]).

2- مظاهر الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أ- آليات الاحتلال الفرنسي للجزائر.

سيطر الفرنسيون على مدينة الجزائر سنة 1830م، واستمرت عمليات التوسع في باقي المناطق الشمالية ووسط البلاد إلى غاية سنة1833 م، وتميزت هذه العمليات بالتدمير والسيطرة على المؤسسات الحكومية والأراضي والعقارات، متنكرين لشروط الاتفاق الواردة في معاهدة

[23]- عبد الجليل التميمي، "**التفكير الديني والتبشير**"... م. س.، ص. 14.

[24]- أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**،... م. س.، ص. 26.

[25]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،... م. س.، ص. 100.

الاستسلام التي وقعها الداي حسين مع الجنرال **دوبورمون**، والتي نصت في بندها الخامس على احترام الديانة الإسلامية ورموزها، والمحافظة على أملاك الأوقاف واحترام ممتلكات الناس وحرماتهم. وأكدت فرنسا في البيان الذي وزعته في الجزائر عشية الحملة العسكرية، بأنها ستقضي على النظام التركي السائد في الجزائر. فجندت لذلك نصف الجيش الفرنسي الذي تمركز في أجنة سكان المدينة، فتعرضت بذلك الجزائر إلى دمار هائل بحيث تم تخريب الأجنة والمساكن إلى درجة أنها لم تعد صالحة لشيء([26]).

اتجهت القوات الفرنسية نحو احتلال باقي البلاد الجزائرية، خاصة المناطق الجبلية الشرقية وواحات الجنوب، رغم المقاومات المسلحة العنيفة التي عمت جميع مناطق البلاد، والتي تزعمها الأمير عبد القادر في الغرب بدعم ومساندة السلطان المغربي، حيث وجد سكان تلمسان الفرصة للاستنجاد بالسلطان المغربي لحمايتهم من الغزو المسيحي الفرنسي، إضافة إلى مقاومة الحاج أحمد بن شريفة وأحمد باي في الشرق، ثم مقاومة المقراني والشيخ الحداد، والتي قضت عليها الجيوش الفرنسية بقوة وعنف شديدين([27]).

شرعت الجيوش الفرنسية في السيطرة على كافة الأراضي الجزائرية، لتعلن أنها ملكا للدولة الفرنسية الوريثة للسلطات التركية، وأن الاحتلال لم يبق عسكريا فقط، بل بدأ في تنفيذ المشروع الاستعماري التوسعي في الجزائر وشمال إفريقيا، واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية لصالحها، وإدخالها عاملا مهما في السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية([28]).

لقد عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية، بعد الاستيلاء على بلاد الجزائر، إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات والقرارات العسكرية التي اتخذتها لفرض السيطرة الشاملة. فتميزت سياستها الاستعمارية في الجزائر، بتسخير إمكانات عسكرية ضخمة وترسانة قانونية مهمة من أجل تثبيت الاستعمار والسيطرة على الأراضي التي اعتبرتها أملاكا من حق الفرنسيين، إذ أكد **شارل روبير آجرون**"Charles Robert Agéron"، بأن الإدارة الفرنسية حصلت على الأراضي بالاستيلاء على الأملاك الدينية، وبوضع حراسة قضائية على أملاك الذين نزحوا،

---

[26]- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريف وتحقيق، د. محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر 2005م، ص.202.

[27]- نفسه، ص.202.

[28]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة**، ...م. س.، ج.3، ص.83.

وعلى أراضي القبائل التي كانت تثور على فرنسا، أما أراضي البيكوية التركية والأراضي البائرة فقد اعتبرت أملاك الدولة([29]).

لقد تم تشجيع الاستيطان الخاص للأوربيين بالجزائر، حيث أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية، يوم 8 شتنبر1830م، أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية، وعلى الأوقاف الإسلامية. وفتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر وأغرتهم بمختلف الوسائل([30]). وكان من بين القرارات التعسفية التي شجعت هذه العملية؛ قرار كلوزيل، الذي أجهزت جراءه إدارة الاحتلال على أراضي شاسعة، كما أصدرت قانون فاتح مارس 1833م، لنزع الأراضي التي ليس لها مستندات الملكية، إضافة إلى مرسوم 22 يوليوز 1834م، الذي شكل مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر، حيث نصَّ على إلحاق الجزائر بالتراب الفرنسي واعتبارها جزء منه، يديرها حاكم عام يخضع مباشرة لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية. وقد جاء هذا المرسوم، بناء على نتائج لجنة التحقيق التي أرسلتها الحكومة الفرنسية لتعاين الوضع، وتقدم تقريرا عن تصرفات الإدارة الفرنسية وأعمالها في الجزائر، وقد اقترحت اللجنة في تقريرها الذي رفعته للحكومة بضرورة الاحتفاظ بالجزائر وعدم التفريط فيها.([31])

استمرت إدارة الاحتلال في تدمير نظام الملكية العقارية السائد في الجزائر، حيث أصدرت مجموعة من القوانين أهمها خلال سنوات1834م، 1841م، 1845م، وقانون1873م المعدل في سنة1887م، نصت معظمها على مصادرة وتوزيع أراضي الأوقاف الإسلامية، وأراضي الدولة التركية، ووضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الجزائريين الفارين والهاربين، وتفتيت أراضي الأعراش. وقد أصدر الجنرال **توماس بيجو**"Thomas Bugeaud"، الذي تولى الحكم في الجزائر من دجنبر 1840م إلى يونيو1847م، قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد الأوربيون منها ، وفي سنة1845م أصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي

---

[29]- شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط.1، بيروت، 1982م، ص.37.

[30]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015م، ص.7.

[31]- بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، دار المعرفة، الجزائر، ج.1، 2006م، ص. 139.

الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر، وفي العام الموالي1846م، أصدر أمرا آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة، وتحويل ملاكيها إلى أُجراء فيها، خاصة إذا ماعجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر يوليوز1830م([32]).

بقيت الجزائر بعد حملة الاحتلال الفرنسي سنة1830م، خاضعة للحكم العسكري الفرنسي، بمثابة أرض محتلة إلى غاية سنة1834م، حيث اعتبرت جزء من الممتلكات الفرنسية. وقد تردد الفرنسيون في اتباع نظام خاص لإدارة الجزائر، حيث تصارع موقفان، الأول تبنى سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، بينما دافع الثاني عن اتباع أسلوب الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة، لذلك ومنذ شهر أبريل1845م، صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا، وبموجب قرار مارس1848م، تم تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث مناطق، حيث طبق في الأولى، ذات الأغلبية السكانية الأوروبية، نظام مدني، بينما طُبِقَت في المقاطعة الثانية نظام مختلط، ثم نظام عسكري في المنطقة الثالثة. وقد ساهمت **المكاتب العربية**"Bureau Arabe" منذ تأسيسها سنة 1833م، في تسهيل عمليات الاتصال برؤساء القبائل والعشائر والتفاوض معهم، حيث قرر **توماس بيجو**، في فبراير1844م، تأسيس الهياكل الإدارية للمكاتب العربية، وأشار **شارل روبير آجيرون** إلى أنه تقرر تجريب (السياسة العربية)محليا، فالحكام الأوائل أنشأوا أتباعا من أجل إعداد قراراتهم، (أغا العرب) مسلما تارة أو فرنسيا تارة أخرى، و(مكتبا عربيا) أداره بادئ الأمر **النقيب لامورسيير**"Capitaine La Morcière"، ثم أصبح مديرية للشؤون العربية وعهد بتسييرها إلى **بيليسي رينو**"Pélissier Reynaud"(1837-1839م)"([33]). وقد اتخذتها الإدارة الفرنسية وسيلة لإقناع القبائل من أجل التعاون مع فرنسا، والخضوع والاستسلام لها. وشكل القضاء والضريبة أبرز القطاعات التي اهتمت بها المكاتب العربية، فضلا عن المهام العسكرية، حيث كانت تسير من طرف ضباط عسكريين، وأضاف **شارل روبير آجرون**: "أنشئت قبيل صدور قرار فاتح فبراير(شباط)1844م، مكاتب للشؤون الإسلامية لتكون وسيطا بين القيادة الفرنسية وزعماء الأهليين. فهذا القرار أنشأ في كل مقاطعة(...) مكتبا عربيا.

[32] - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ...م. س.، ص. 10.

[33] - شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،...م. س.، ص. 37.

والضباط والتراجمة الذين تتألف منهم هذه الإدارات والمكاتب يتكلمون العربية، وتآلفوا مع المجتمع الإسلامي([34]).

تحولت المكاتب العربية إلى إدارات محلية للتحكم في الجزائريين، حيث أعطيت لها جميع الوسائل والإمكانات المادية لكي تقوم بالمهام المنوطة بها في مختلف المناطق الجزائرية، واعتبرت دعامة أساسية للسلطة العسكرية في فرض السيطرة الشاملة على الجزائر. وقد لجأت الإدارة الفرنسية إلى الاستعانة بقبائل موالية ومنحتها امتيازات وإعفاءات إدارية عديدة، وهذه القبائل ربطت مصالحها بمصالح إدارة الاحتلال الفرنسية، للسيطرة على القبائل الثائرة والمقاومة ([35]).

بدأت المطالبة بإدماج الجزائر منذ أن تمت السيطرة عليها، وذلك إبتداء من سنة1857م، وأنشأت الحكومة الفرنسية لجنة مختصة بالشؤون الجزائرية وألحقتها بوزارة الحربية، واعتبر أعضاؤها خبراء في شؤون الجزائر. ونظرا للصعوبات التي اعترضتها تم إلغاؤها وتعويضها بوزارة الجزائر والمستعمرات في يونيو1857م، وأسندت رئاستها إلى الأمير **جيروم نابليون"** Jérôme Napoléon Bonaparte"(1805م-1870م)، وألغي منصب الحاكم العام. هكذا عرفت الجزائر تطورا إداريا بعد إنشاء وزارة المستعمرات في فرنسا، حيث أُلغي منصب الحاكم العام، وأنشئت إدارات تابعة لوزارة المالية والداخلية والعسكرية والبحرية، وتكون منها المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات([36]).

عملت فرنسا على إعطاء الجزائر"حكما ذاتيا"، وذلك بإنشاء إدارة عربية فيها، وأوقفت الهجرة الأوروبية إليها، وألغت مصادرة الأراضي الأهلية، ونتيجة للتقلب والتعثر التي اتسمت بها سياسة فرنسا في إدماج الجزائر خلال هذه الفترة، فقد فشلت ولم تنفذ بكاملها، فتم التخلي عنها وإلغاء منصب وزيرالجزائر في نونبر1860م، وأعيد الحكم العسكري ومنصب الحاكم العام بصلاحيات واسعة وخاضع لوزير الحرب، وباتصال مباشربالإمبراطور **نابليون الثالث**([37]). وهكذا

---

[34]- آجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،... م. س.، صص.39-40.

[35]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ....م. س.، ج. 1، ص. 141.

[36]- عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، ج.3، 2005م، ص.65.

[37]- نفسه.، ص.65.

اعتبر الإمبراطور الفرنسي في 6 فبراير1863م، في رسالة وجهها إلى الحاكم العام بالجزائر، أن الجزائر تابعة لفرنسا ويتساوى فيها الجميع. و بعث برسالة أخرى في يونيو1865م، يوضح فيها سياسة فرنسا في الجزائر ويؤكد فيها ضرورة استثمار ثرواتها لصالح الاقتصاد الفرنسي([38]).

وبمقتضى **قانون سيناتوس كونسولت** ل14 يوليوز1865م، الذي نصت مادته الأولى على أن الجزائري المسلم هو مواطن فرنسي، خاضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ويمكن له أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، إذا طلب الجنسية الفرنسية، أي أن يتخلى ويتنازل عن أحكام الشريعة الإسلامية، وقد استطاعت إدارة الاحتلال بهذا القانون تجنيس فئة كبيرة من سكان الجزائر([39]).

ويعتبر قانون 24 أكتوبر1870م، أهم القوانين الداعمة لسياسة الإدماج، التي هدفت من خلالها الإدارة الاستعمارية على عهد حكومة **تور**"Thor"؛ الجمهورية الثالثة،(للاشارة فقد تأسست الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد استسلام الامبراطور نابليون الثالث بعد الهزيمة القاسية سنة 1870م، أمام الجيوش الألمانية والسيطرة على منطقتي الألزاس واللورين)، إلى القضاء على المجتمع الجزائري، هذا القانون المعروف **بقانون كريميو**(*)، منح جميع اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية، واعتبرهم مواطنين فرنسيين يحكمهم القانون الفرنسي([40]).

لقد تمثلت السياسة الفرنسية الجديدة في دمج الجزائر بفرنسا، وذلك عن طريق إصدار ستة وثلاثين مرسوما بالجزائر، كان من أهمها"**مرسوم كريميو**"، الذي سمح فيه لليهود بالحصول على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم وحقوقهم المدنية([41]). فقد عمل هذا الإجراء على تحويل عدد كبير من اليهود الجزائريين إلى مستوطنين فرنسيين، بهدف خدمة مصالح الإدارة

---

[38]- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م**، دار المعرفة، الجزائر 2006م، ج.1، ص.143.

[39]- بورغدة رمضان، "الإدارة الاستعمارية الفرنسية والأهالي المسلمون في الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية** والعهد الحديث والمعاصر، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ع. 124، س. 33، 2006م، ص. 21.

[40]- نفسه، ص. 27.

(*)- كريميو إسحاق Issac Moise Crémieux، المعروف بأدولف كريميو، وزير العدل الفرنسي سنة 1870م، من أصل يهودي، كان كريميو مختصا بالقضايا الخاصة بالجماعات اليهودية في العالم.

[41]- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،... م. س.، ص. 157.

الاستعمارية، ومنحت الجنسية الفرنسية لجميع الأوربيين الموجدين في الجزائر، وطالب الساسة الفرنسيون بضرورة القضاء على العقيدة الإسلامية والهوية الثقافية الأمازيغية-العربية للمجتمع الجزائري لإنجاح سياسة الإدماج، وشجعت الإدارة الاستعمارية عمليات الاستيطان، خاصة بعد تزايد عدد اللاجئين الفرنسيين القادمين من منطقة الألزاس واللورين بعد سيطرة ألمانيا عليها سنة 1870م ([42]).

هذابالإضافة إلى إصدار قانون الأهالي شهر مارس1871م، على إثر ثورة المقراني، وشرع العمل به سنة 1874م، وهو عبارة عن نصوص قانونية تؤكد على سجن الجزائريين المعارضين، ونزع ممتلكاتهم دون محاكمة، إضافة إلى العقوبات الجماعية على المخالفات الفردية ومنع التنقل والتجول دون ترخيص تسلمه السلطات الفرنسية، وهي إجراءات تعسفية ضد الجزائريين الذين رفضوا قانون التجنيس، والتخلي عن قانون الأحوال الشخصية. وقد تم تدعيم هذا القانون خلال سنتي 1881م و1897م، بنصوص أشدَّ صرامة وعنصرية ضد الجزائريين، ولم يُلغ هذا القانون إلاَّ سنة 1944م، وهو ما أكده العديد من الباحثين الأكاديمين أمثال عمار بوحوش الذي أشار إلى أنه ابتداء من سنة1881م، جاء الأوروبيون بقانون جديد يسمى **قانون الأنديجينا** "Code de l'Indiginat"، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص وضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صفوف السكان المسلمين، إذ تعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأوروبيين، وقد بقي ساري المفعول إلى حدود سنة1944م. وبفضل هذا القانون حدد المستوطنون الأوروبيون إجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب العربية بدون نقاش، ومنعهم من حمل السلاح، وعدم الذهاب إلى الحج بدون رخصة مسبقة([43]).

واصلت حكومة الجمهورية الثالثة "المدنية"التي انتقلت إليها السلطة من العسكريين على إثر سقوط حكم الإمبراطورية الثانية على عهد **نابليون الثالث** سنة 1870م، تطبيق سياستها، فأصدرت في26يوليوز1873م، قانونا عُرف **بقانون فارنييه**"Loi Warnier"، أو قانون المستوطنين، الذي يقضي بفرنسة كل الأراضي الجزائرية، بعد تحديد ملكية أراضي الجزائريين وتقديم

[42]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائر(1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007م، ص. 22.

[43]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،... م. س.، ص. 172.

الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها، كما سمح للمستوطنين واليهود شراء الأراضي بأرخص الأثمان، وكذلك تم إلغاء القوانين الإسلامية التي كانت تحكم العقارات في الجزائر، وبالتالي تم القضاء على الملكية الجماعية الجزائرية، وتم استبدالها بالملكية الفردية للمستوطنين، وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية. وقد اعتبرت فرنسا أن جميع الأراضي غير المستغلة فارغة إذا لم يقع إثبات ملكيتها، وكذلك وضعت أراضي الأحباس ضمن الأراضي القابلة للبيع حسب المرسوم الذي كانت قد أصدرته سنة1844م، كما أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما سنة1881م، يقضي بإلحاق جميع الإدارات الجزائرية بالوزارات المختصة بباريس، وقد ألغي بمرسوم دجنبر1886م، الذي وسَّع من سلطات الحاكم العام، ووضع الأسس القانونية لتشكيل المجلس الأعلى الجزائري الذي خلق مشاكل بين مختلف مكونات الساكنة الجزائرية، لأنه لم تكن له سلطات واسعةخصوصا وأن قراراته كانت استشارية وغير ملزمة سواء للحاكم العام أو للحكومة الفرنسية، وكانت للجزائر ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة1890م، تصدر بمرسوم يوافق عليه البرلمان الفرنسي، ويسيرها المجلس المالي الذي أنشىء سنة1889م([44]).

استمرت فرنسا في سياستها الاستيطانية عبر إصدار ترسانة من المراسيم، كان من بينها مرسوم فبراير1882م، الذي تمكنت بمقتضاه من ضم مساحات شاسعة من الأراضي البورية إلى ملكيتها لتزيد من توسيع حجمها عسفا، واستولت على أراضي الحبوس والأوقاف الخيرية، وأصدرت مرسوما سنة1885م، القاضي بتطبيق نظام **تورينز**"Torrens"، الذي يسمح للمالك الجديد للأرض بالجزائر بتسجيلها في محكمة خاصة أحدثت لذلك، حتى يضمن ملكيته لها([45]). وكانت الإدارة الإستعمارية قد أصدرت يوم 10شتنبر1885م قرارا يحرم على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية ،وجعلت ذلك من اختصاصات قضاة الصلح الفرنسيين([46]).

---

[44]- جلال يحيى، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ج.3، 1981م، ص.248.

[45]- امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993م، ص.139.

[46]- يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، ...م.س.، ص. 41.

لقد أدى اشتداد التنافس الامبريالي للدول الأوروبية، إلى تأزم العلاقات بينها، فانطلقت تتسابق نحو التسلح للدفاع عن مصالحها، واستعدادا لدخول فرنسا الحرب العالمية الأولى، فقد أصدرت قانون التجنيد الإجباري في3 فبراير 1912م، بعد أن اتخذ البرلمان الفرنسي، قرارا جائرا بالمقارنة مع قانون المستوطنين المجندين الاختياري، يقضي بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين([47])، واستغلالهم في ميادين القتال المختلفة مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى[48]. وقد استخدمت الإدارة الفرنسية العديد من الوسائل والأدوات كالدعاية بمختلف وسائل الإعلام التقليدية والعصرية، ولجأت إلى الإغراءات المالية من أجل تجنيد أكبر عدد من الجزائريين الذين عارضوا هذا القانون، زاعمة أنها تحقق المساواة بين الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين ولكن في الواجبات دون الحقوق. وهكذا نجحت فرنسا في فرض هذا القانون، فتم تجنيدالآلاف من الجزائريين إلى جانب مغاربة وتونسيين في جبهات القتال للدفاع عن الأراضي الفرنسية، وأرسلت عددا مماثلا من اليد العاملة للعمل في المصانع والمزارع الفرنسية. وفرضت فرنسا في هذا الاتجاه منذ سنة 1874م شروطا وقوانين صارمة للحد من هجرة الجزائريين إلى فرنسا. وفي سنة1912م، ألغيت هذه الإجراءات ومنحت رخص لجلب اليد العاملة المغاربية وتوظيفها في معامل صناعة الأسلحة([49]).

ب- مظاهر الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

مرَّ الاحتلال الفرنسي للجزائر عبر مرحلتين، اقتصرت الأولى على الاحتلال والاستيلاء العسكري والتي امتدت من سنة1830م إلى سنة1870م، أما الثانية فقد اعتمدت على الاستيطان والاستغلال من طرف الرأسمال الأوربي عموما والفرنسي خاصة، وذلك منذ 1870م إلى 1962م. وما إن استقرت الإدارة الاستعمارية بالجزائر منذ سنة1830م، حتى تملصت من التزاماتها وتعهداتها التي نصت عليها معاهدة الاستسلام من احترام للدين الإسلامي، وشعائره ومؤسساته والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة. وأعلنت عن مجموعة من القوانين لمصادرة ونزع كل الأراضي والأوقاف، وعملت على توزيعها على الأوربيين المرافقين لعمليات الاحتلال، وتم الاستيلاء

---

[47]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**،... م. س.، صص. 209- 210.

[48]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير**، ... م. س.، ج. 3، ص.248.

[49]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، ...م.س.، ص. 44

على مساحات شاسعة، فأصبحت ملكية العقار هي الإطار (القانوني) الاقتصادي الوحيد الذي مكَّن الاستعمار الاستيطاني من العمل بمقتضاه في القرن التاسع عشر([50]).

ارتكزت السياسة الاستيطانية على ثلاثة محاور هي: الاستيطان الرسمي، والاستيطان الخاص الذي تم تطبيقه بموازاة مع الاستيطان الرسمي، وبني على تشجيع الملكية الفردية، ونذكر منها قانون سيناتوس كونسولت لسنة 1863م، وأخيرا الفلاحة الاستعمارية التي وجهت الانتاج الفلاحي نحو خدمة الاستعمار الرأسمالي الفرنسي والأوروبي،وبالتالي شرعت في الاستغلال بعد إنشاء العديد من المراكز الاستعمارية لإيواء الفرنسيين، وقد شبه رواد الفكر الاستعماري الفرنسي بلاد الجزائر، بمنطقة الألزاس بإفريقيا خاصة بعد الهزيمة الفرنسية أمام الألمان سنة1870م، وطرد عدد كبير من الفرنسيين من منطقتي الألزاس واللورين، الذين هاجروا واستقروا في الجزائر في إطار التعويض، وفي يوليوز سنة1873م، صدر **قانون فارني**، الذي اهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى، لأنه كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش([51]). عموما فقد صادر هذا القانون مساحات شاسعة من أجود الأراضي الجزائرية، وأباح قانون سنة1887م، بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين من دون شروط الإقامة فيها، وتمكن خلال نفس السنة من الاستيلاء على عدد مهم من الأراضي وتسليمها للمهاجرين الأوروبيين([52]).

طبقت فرنسا منذ استقرارها بالجزائر عدة أنواع من الحكم الذي يخدم مصالحها، وتعمل بواسطته القضاء على العنصر الجزائري. فقد كان مجلس الوزراء الفرنسي يعين الحاكم العام الذي يمثل فرنسا ويخضع مباشرة لوزير الداخلية، ويُنفذ قرارات الإدارة الاستعمارية، ويُكلف برئاسة الإدارات الحكومية التي تشملها الولاية العامة، وهي الداخلية، والمالية، والبريد، والأشغال العامة والمواصلات، والفلاحة والتجارة والعلوم([53])،أما الجنوب أو الصحراء فيحكمها

---

[50]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919**، ترجمةم حاج مسعود،أحمد بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ج.1، ص. 131.

[51]- نفسه، ص.149.

[52]-مؤلف جماعي، **آثارالسياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 -1954م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نونبر **1954م**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث الجزائر، 2007م، صص.53-54.

[53]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م، ص. 100.

العسكريون حكما عرفيا، كما أنشأت وزارة الجزائر والمستعمرات سنة 1858م، وأصدرت بتاريخ 24 أكتوبر 1870م، قرارا يمنح المواطنة الفرنسية من خلال التجنيس الجماعي والإجباري ليهود الجزائر المعروف بقانون كريميو، وتلاه في سنة1881م، قانون الجنسية الذي منح الجنسية الفرنسية لأبناء الأجانب الذين ولدوا بالجزائر، وبالتالي أصبح عددكبير من المستوطنين يستغلون خيرات الجزائر لصالح الإدارة الاستعمارية ويدعمون قراراتها([54])

اشتد الضغط على الجزائريين من خلال إخضاعهم لنظام ضريبي قاس، بهدف توفير موارد مالية إضافية وقارة، وذلك منذ بداية الاحتلال. وبموجب المرسوم الصادر في يناير 1845م، فرضت ضرائب أهمها: ضريبة الزكاة وضريبة العشور، وضريبة الأجور. وفي سنة 1858م تم إحداث ضريبة اللازمة، كما تم إقرارالضريبة العربية سنة1874م، إضافة إلى الضريبة الفرنسية، وأضيفت إلى هذه الضرائب، ضريبة البلدية على الاتجار وضريبة المهنة، أما في المناطق العسكرية فجميع الضرائب يجمعها القائد من الأهالي بطرق مذلة وقاسية([55]). وهو ما يؤكده مترجم الجنرال**جاك لروا سانت أرنو**"Jacques Le Roy Saint Arnaud"(1801م-1854م)،الذي أشار في كتابه"Episode de la Conquête "، مايلي: "يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم"([56]). لذلك لم تكتف الإدارة الاستعمارية الفرنسية بحرمان الشعب الجزائري من أراضيه ومصادر رزقه، بل عمدت إلى إثقال كاهله بضرائب جائرة ومجحفة.

حاولت السلطات الفرنسية في مجال إصلاح القضاءالجزائري، تحطيم القضاء الإسلامي عبر تطبيق سياسة الإدماج، وإلغاء جهاز العدالة الإسلامية أو على الأقل احتواؤه وتقليص سلطات القضاة المسلمين، فعملت على إضعاف وتفكيك القضاء الإسلامي، وأصدرت قرارا يؤسس ثلاثة محاكم مختلفة عن بعضها البعض، وهي المحكمة الفرنسية، والمحكمة الإسلامية،

---

[54]- رمضان بورغدة ، "**الإدارة الاستعمارية الفرنسية**".....م. س.، ص. 27.

[55]- أحمد رمزي، **الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا**، لجنة البيان العربي... م. س.، ص. 137.

[56]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م**،... م س.، ص. 160.

والمحكمة اليهودية، حيث أن أحكامها غير نهائية إلا بموافقة الحاكم العام الفرنسي([57]). وبالتالي أصبح جليا بأن القضاء الإسلامي بات خاضعا للعدالة الفرنسية، وذلك من خلال الوصاية والرقابة التي فرضت عليه، بحيث أصبح في نظر الجنرال **دوكيدون**"De Gueydon" جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية،التي بموجبها على القاضي المسلم أن يتنحى أمام القاضي الفرنسي([58]).

كان سعي فرنسا أن يتقاضى الجزائريون أمام المحاكم الفرنسية، وتقرر سنة1841م، أن تنظر المحاكم الفرنسية وحدها في القضايا الجنائية عوض المحاكم الشرعية، لتقليص مجالات تدخل العدالة الإسلامية، وأصبح القضاة الجزائريون موظفين فرنسيين يتم تعيينهم اعتماداعلى معيار الولاء، يحكمون بين المسلمين فقط في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والمواريث، وكانت أحكامهم ابتدائية يمكن استئنافها أمام المحاكم الفرنسية، وأصبح للجزائريين المتخاصمين الحق في الاختيار بين الاحتكام إلى القاضي المسلم أو المحاكم الفرنسية والطعن في الأحكام الصادرة عن المحاكم الإسلامية([59]). وهكذا أصبحت العدالة الإسلامية خاضعة للإدارة الفرنسية، وذلك منذ إحداث وزارة الجزائر والمستعمرات.

عملت الإدارة الاستعمارية في إطار تطبيق سياسة الإدماج على تطبيق التشريعات التي يصدرها المشرع الفرنسي على الجزائر منذ 1870م، كما أصبحت المحاكم الفرنسية هي التي تبث في النزاعات العقارية طبقا للقانون المدني الفرنسي الخاص بالملكية العقارية في الجزائر الصادر في 26 يوليوز1873م، الذي كان يهدف إلى توفير الأراضي لصالح صندوق أملاك الدولة المخصصة للاستيطان الخاص([60]).

منذ سنة1874م، أصبحت الإدارة الفرنسية في منطقة القبايل، تطبق الأعراف والتقاليد القبلية للفصل في قضايا الجزائريين، وأصبح على إثرها الموثقون الفرنسيون يقومون بتوثيق القضايا والأحكام عوض القضاة الجزائريين. وألغى مرسوم 29 غشت1874م، سلطة القضاء

---

[57]- رمضان بورغدة، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية** بسكرة، جامعة محمد خيضر- الجزائر، ع. 4، جانفي 2009م، ص.2.

[58]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ... م. س.، ج.1، ص. 378.

[59]- رمضان بورغدة، "**جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر** ..." م. س.، ص.6.

[60]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...م. س.، ص. 153.

الإسلامي نهائيا على منطقة القبايل الكبرى، واستبدلها بنظام الجماعة القضائية التي كانت تستمد أحكامها من الأعراف والعادات، كما أقرَّ المجلس الأعلى للقضاء بالجزائر تخفيض عدد القضاة المسلمين من مائة وأربعة وثمانين إلى أربعة وثمانين قاضيا فقط. وأعطى صلاحيات واسعة للقضاة الفرنسيين، حيث أطلق عليهم اسم،**قضاة الصلح**"Juges de Paix"، فأصبحوا المختصين في الشؤون الإسلامية([61]).

لقد عملت الإدارة الاستعمارية؛ سعيا إلى محاولات الإدماج في المجال القضائي التي عرفت مشاكل وتعثرات كثيرة إلى حدود سنة1892م، بسبب رفض الجزائريين عموما للعدالة الفرنسية المتناقضة مع الشريعة الإسلامية، على إصدار مرسوم مؤرخ بـ25 ماي 1892م، أعاد الأهمية للقضاء الإسلامي ومنح للحاكم العام إمكانية السماح للقضاة المسلمين البث في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، واعتبر المرسوم حكم القاضي المسلم نهائيا غير قابلا للاستئناف، كما تمَّ إنشاء غرفة الاستئناف الإسلامية لدى محكمة الاستئناف، ومنحها سلطة إلغاء الأحكام النهائية التي تتعارض مع مبادئ وقوانين وعادات الأهالي المسلمين([62]). كما أن شارل روبير آجرون اعترف بعجز النظام القضائي الفرنسي عن التكيف والسير مع أعراف وتقاليد العدالة الإسلامية في الجزائر، مما دفع الإدارة الفرنسية إلى تطوير القانون الاسلامي ولتمكين الأهالي من فهم النظم التشريعية والقانونية الفرنسية وتقريب الهوة بينه والقضاء الفرنسي([63]). ومما يجب الإشارة إلى أن الجزائر عرفت مجالس الحرب، وهي محاكم عسكرية جنائية بدأ العمل بها منذ بداية الاحتلال، أُخضع لها الجزائريون الذين اقترفوا جرائم عادية أو أعمال المقاومة. وقد تميزت أحكامها بالشدة والقسوة وبسرعة التنفيذ. كما أن مرسوم ماي 1892م استمر في تنظيم العدالة الإسلامية في الجزائر إلى أن حصلت الجزائر على الاستقلال، رغم أن الحاكم العام أصدر مرسوما في22مارس1905م، يقضي بتشكيل لجنة من رجال القانون برئاسة عميد كلية الحقوق(فرنسي الجنسية)، مهمتها إعداد مشروع تمهيدي لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية. لقد أدرك العلماء والمثقفون والأعيان الجزائريون، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خطورة

[61]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**...م. س.، ص. 21.

[62]- نفسه، ص. 22.

[63]- نفسه، ص. 419.

ما تسعى فرنسا إليها من إلغاء أحكام الشريعة الإسلامية لصالح الأحكام الوضعية الفرنسية، فعملوا على فضح خططها والاحتجاج عليها وطالبوا بفصل السلطة القضائية الإسلامية عن القضاء الفرنسي، منذ الثلث الثاني من القرن العشرين([64]).

لم تكتف فرنسا باستغلال مختلف آلياتها للنيل من القيم الدينية والإسلامية للشعب الجزائري، لذلك حاولت استثمار كل ما يمكن أن يسهم في اجتثاث المجتمع الجزائري من أصوله وإلحاقه بالمدنية الفرنسية، لذلك استغلت السياسة التعليمية في أفق إفراغ المجتمع من ثقافته ومعتقداته وإحلال اللغة والثقافة الفرنسيتين، كلغة للمعاملات الرسمية والإدارية، وتحقيق فكرة الإدماج. وقد اتخذت الإدارة الفرنسية في هذا الاتجاه عدة إجراءات، تمثلت في ضرب اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية وتشجيع اللهجات المحليةوتحويلها إلى لغات رسمية، وإقصاء التعليم العربي الإسلامي الذي كانت تحتضنه المساجد الكبرى والزوايا وباقي المؤسسات الدينية الأخرى التي أدت أدوارا مهمة في تربية الجزائريين تربية دينية إسلامية. وكانت هذه المؤسسات تستمد تمويلها من عائدات ممتلكات الأوقاف الإسلامية ومساهمات أولياء التلاميذ، خاصة ما يتعلق بمستحقات المدرسين وإيواء وإطعام الطلبة وصيانة المؤسسات وبنائها. هكذا إذن بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنياته عن طريق محاولات تصفية اللغة العربية وآدابها والدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته وأخلاقه وثقافته(...)إلى جانب الجد في نشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية([65])، ومحاربة التعليم العربي الإسلامي، من خلال اضطهاد المدرسين ونفيهم إلى مناطق نائية ومنع استعمال اللغة العربية، وإغلاق مؤسسات الزوايا وهدم المساجد وتحويلها إلى كنائس، ومخازن عسكرية، وإسطبلات للبهائم ومساكن للجنود، ومنع فتح المدارس الخاصة إلا برخصة من السلطة المعنية. كما تمت السيطرة بمقتضى قرار 7 دجنبر1830م، على الأوقاف الإسلامية المخصصة لتلك المساجد والزوايا وضمها إلى الممتلكات الفرنسية منذ 1831م، نظرا للعائدات المالية المهمة التي كانت توفرها. لقد نجحت فرنسا بعد حلولها بالجزائر في تحويل المدارس إلى مخازن وثكنات واصطبلات،

[64] - بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة ...** م. س.، ص. 240.

[65] - نفسه، ص. 269.

والاستحواذ على أملاك المساجد والمدارس، ظنا منها أنها ستعلم الشعب العربي مبادئ الثورة الفرنسية، لكنها اصطدمت بمقاومة وتحفظ المسلمين الجزائريين الذين رأوا في ذلك ضربة للدين والعقيدة الإسلامية للجزائريين([66]). ويعتبر الجنرال **لويس دولاموريسيير** " Louis De Lamorcière"(1806م-1865م)، من أكبر المؤيدين للتبشير بالجزائر إذ يؤكد أن استعمار الجزائر، لن ينجح بدون استعمال النفوذ الديني.

أما بالنسبة لعملية الفرنسة، فقد استغلتها السلطات الفرنسية وجعلتها وسيلة لفرض لغتها على جميع المستويات، ونشر التعليم الفرنسي واختراق المجتمع الجزائري، حيث تم إنشاء مدارس ابتدائية فرنسية إسلامية،اصطلح على تسميتها **بمدارس الأهالي**" Ecoles indigènes"، كانت جلُّ برامجها ومناهجها بالفرنسية، وقد استقبلت عددا قليلا من التلاميذ، ينتمون إلى فئة أبناء الأعيان وبعض أبناء المتعاونين مع الاستعمار. وكان الهدف هو خلق فئة متعلمة ومتشبعة بالثقافة الفرنسية، لكن رفض الجزائريين الالتحاق بتلك المدارس، دفع وزير التعليم الفرنسي **جول فيري**"Julles Ferry"، إلى إصدار مرسوم بتاريخ 13 فبراير 1883م، أقرَّ من خلاله مجانية التعليم الابتدائي للأطفال الجزائريين،أما التعليم الثانوي فقد كان ضعيفا هو الآخر خاصة قبل سنة1870م. وقد عبَّر الجزائريون عن عزوفهم عن الالتحاق بتلك المدارس الاستعمارية، وأصروا على تشبثهم بالمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية القليلة الصامدة، والهجرة في طلب العلم إلى جامعات، الزيتونة في تونس والقرويين في فاس والأزهر في القاهرة رغم كل العقبات([67]).

لقد اعتبر رجال الدين أن المسيحية تشكل رابطا أساسيا بين الجزائر وفرنسا، فقاموا بالعديد من الحملات التبشيرية في الجزائر مستعملين وسائل مختلفة لاختراق المجتمع الجزائري، منها الملاجئ والمدارس والمستوصفات. فعرفت بذلك حركة التبشير أوج نشاطها في الجزائر على يد **الكاردينال لافيجيري**"Lavigerrie"، خَلَفُ الأسقف **أنطونيو بافي**"Antonyou Pavy"، الذي أنشأ **جمعية الأباء البيض المسيحية**"Les Pères Blancs"سنة1868م، وفرعها النسوي ،فرقة **الأخوات البيض**"Sœurs blanches "أو"Les Sœurs Missionnaires de Notres-Dames "سنة 1869م، لاختراق الأسر الجزائرية عبر النساء والأطفال، إلى جانب عدة جمعيات تنصيرية موجودة بالجزائر، والتي ارتكزت أنشطتها وأعمالها الخيرية في جميع مناطق الجزائر، خاصة بمنطقة القبايل، مستغلة الأزمات والمشاكل الاجتماعية والظروف الطبيعية الصعبة التي عاشها الشعب

[66] - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر ...** م. س.، ص. 21.

[67] - بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة ...** م. س.، ج.1، ص. 271.

الجزائري خلال نفس الفترة. وقد استعمل رجال الدين الفرنسيون بعض الآليات من أجل استقطاب ساكنة الجزائر، كتوزيع الملابس والمواد الغذائية مثل، السكر والقهوة، وتقديم الإرشادات الطبية، وفتح المدارس لاستقبال الأيتام([68]). كما أن الفرنسيين سعوا للربط بين الاستعمار والتبشير، وعلى مد النفوذ السياسي بمبادئ الحضارة الفرنسية المسيحية. وهكذا حاربت فرنسا الإسلام بمختلف الوسائل وبشتى الطرق، وأباحت لرجال الدين التبشير بالمسيحية وتأسيس مراكز وأديرة في بلادالقبايل، وسمحت لهم بإرغام المسلمين على اعتناق المسيحية([69]).

رغم المحاولات التنصيرية التي قامت بها الجمعيات التبشيرية بالجزائر، فإن الجزائريين رفضوا اعتناقهم للديانة المسيحية، وتعتبر **ثورة المقراني** في بلاد القبايل أكبر دليل على رفضهم لهذا التوجه واحتجاجا على دعم السلطات الفرنسية للأعمال التي تقوم بها هذه الجمعيات المسيحية، كما تم تسجيل رفض **الطريقة الرحمانية** بالجزائر للعمليات التبشيرية التي تعرض لها الشعب الجزائري، فاتخذ الطرفان-المقراني وزعماء الطريقة الرحمانية-موقفا موحدا حاولا من خلاله عرقلة المشروع التبشيري الفرنسي وإفشاله([70]) .

عرفت الحركة التبشيرية مشاكل وعراقيل كبرى إلى حدود سنة1871م، لكنها استأنفت عملها في بلاد القبايل على عهد الجنرال **دوكيدون** الذي شجع كثيرا الأعمال التي قام بها لافيجري في منطقة القبايل، لكن هذه المحاولات التنصيرية بالمنطقة باءت بالفشل.

II - التجربة الاستعمارية بتونس.

1- تونس في مواجهة سياسة الاحتلال الفرنسي.

أ- إعلان الحماية الفرنسية على تونس.

تمكنت الدول الأوربية المشاركة في مؤتمر برلين المنعقد سنة1878م، من حلِّ الخلافات القائمة بينها حول المستعمرات، واستطاعت تقسيم بعض مناطق النفوذ فيما بينها. وبمقتضى معاهدة برلين1878م، كانت تونس من نصيب فرنسا لعدة اعتبارات، حيث رخصت لها كل من ألمانيا وإنجلترا احتلال تونس، بينما لم ترهب المعارضة الإيطالية فرنسا كثيرا، وبالتالي منحت

---

[68] - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر...** م. س.، ص. 142.

(*)-الأب كروزا،أب يسوعي أرسل إلى بلاد القبائل سنة 1863، ككاهن بكنيسة صغيرة، بحصن نابليون قصد تنصير سكانها، وهو أول رجل دين يقوم بنشاط خيري تبشيري ببلاد القبائل، وبدا أنشطته بمدينة معسكر.ينظر خديجة بقطاش ،مرجع سابق،ص.142.

[69] - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر**،...م. س.، ص. 130.

[70] - نفسه، ص. 130..

هذه المعاهدة فرنسا حق التصرف في تونس، بعد أن قدمت اقتراحا لتسديد حوالي80% من مجموع الديون المتراكمة على الدولة التونسية التي كانت تعيش أوضاعا اقتصادية مزرية([71]) .

وبعد ثلاث سنوات من اتفاق برلين لسنة 1878م، عرفت الحدود الجزائرية-التونسية بعض الأحداث التي أضرت بالمصالح الفرنسية، فاتخذتها فرنسا ذريعة لتنظيم حملة عسكرية لتأديب القبائل المهاجمة، ولضمان الأمن من الجهة الشرقية لمستعمرتها بالجزائر. وقد تسربت القوات العسكرية من الشواطئ التونسية وعبر الحدود التونسية-الجزائرية، وفي غضون ثلاثة أسابيع أصبحت العاصمة التونسية محاصرة بالجيوش الفرنسية، حيث أجبر **الباي التونسي محمد الصادق**(1813م-1882م) تحت الضغط والإكراه على توقيع"**معاهدة باردو**"، التي عرفت كذلك بمعاهدة "**قصر السعيد**" وإعلان نظام حماية فرنسية على تونس بتاريخ 12 ماي1881م، بعدما رفض باي تونس معاقبة قبيلة الكرمين على عملها البسيط، حسب علال الفاسي([72]).

لقد تضمنت معاهدة الحماية الفرنسية على تونس عشرة بنود، أهمها: حصول فرنسا على حق تنظيم شؤون تونس المالية وضمانها لحقوق الدائنين لتونس. وأخذت فرنسا على عاتقها دفع الديون الخارجية لتونس، وتمثيلها على المستوى الخارجي، وضمان تنفيذ الاتفاقيات التي أبرمتها تونس مع الدول الأوروبية، وتعهدت بمساعدة باي تونس وحمايته، ودفع الغرامة المالية على القبائل التي تعادي الاتفاق، على أن تتولى حكومة الباي تنفيذ هذه المسؤولية ([73]).

اعترفت الدول الاستعمارية بالحماية الفرنسية على تونس، بينما عارضتها كل من إيطاليا والدولة العثمانية التي اعتبرت إيالة تونس جزء من أراضيها، ولا يحق للباي الذي اعتبرته مجرد موظف لديها، أن يعقد اتفاقية مع دولة أجنبية دون موافقتها. وأعلنت القبائل التونسية رفضها وعدم اعترافها **بمعاهدة باردو**، وردت عليها بمقاومات مسلحة عنيفة رغم ضعف التنظيم وندرة السلاح. وخلال دجنبر1881م، انطلقت ثورات من المناطق الجنوبية والوسط

---

[71]- يحيى جلال، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،ج.3، السنة.1981م، ص. 286.

[72]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، الطبعة السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م، ص. 44.

[73]- أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ اقطار المغرب العربي، السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م، ص. 96.

التونسي، فتفجرت المقاومة الشعبية ضد الاحتلال العسكري الفرنسي، ونادت بالجهاد. ودارت معارك المقاومة الشعبية، ومن جبال خمير وغاباتها وأوديتها وعلى طول الساحل ومن الصحراء بالجنوب، وفي كل مكان من البلاد دافع الشعب وقاوم، وبرز زعماء شعبيون في أرجاء البلاد، أمثال علي بن خليفة ومحمد السنوسي، وعلي بن عمار وآخرون، لكن القوات الفرنسية واجهتها بالقسوة مستعملة في ذلك أخطر الأسلحة الحديثة([74]).

تعززت **معاهدة باردو** في يونيو 1883م، بمعاهدة مكملة سميت **بمعاهدة المرسى**، وقد شكلتا هاتين المعاهدتين الإطار القانوني لنظام الحماية الفرنسية بتونس، فإذا كانت معاهدة باردو قد سلبت الباي التونسي السلطات الخارجية للبلاد، فإن معاهدة المرسي المؤرخة بـ 8 يونيو1883م، سلبته سلطاته الداخلية، وجردته من جميع السلطات، فتحول بذلك نظام الحماية إلى حكم مباشر قائم على سلطة إدارية لها الصلاحيات الكاملة والنفوذ الفعلي. وهكذا استطاعت فرنسا بفضل ذلك الهيمنة على جل السلط، وتعهد الباي التونسي بتسهيل مهمة الحكومة الفرنسية ببلاده([75]).

ألزمت معاهدة المرسي الباي التونسي الجديد، **علي باشا باي بن حسين**(1817م-1902م)، الذي خلف أخاه ، بالشروع في تحقيق الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية، التي ترى الحكومة الفرنسية أنها مفيدة ومناسبة، بعدما نصت مادتها الأولى على حق الحكومة الفرنسية في القيام بالإصلاحات التي تعتبرها ضرورية وأساسية، وبذلك نجحت فرنسا تدريجيا في فرض هيمنتها على القطاعات الاقتصادية الحيوية والاجتماعية والثقافية داخل البلاد، وشرعت في تكوين مؤسسات اقتصادية ومالية وتعليمية وثقافية، جعلت سيطرتها شبه كلية على تونس([76]).

ب- تنظيم الحماية الفرنسية بتونس.

شرعت سلطات الحماية الفرنسية في تنظيم إدارتها في تونس على عهد أول مقيم عام لها، هو **بول كامبون**"Combon Paul"، متسترة وراء الوجود الصوري للباي، الذي كانت مهامه

---

[74]- عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956م**، الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990م، ص. 27.

[75]- أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ اقطار المغرب العربي، السياسي الحديث والمعاصر**... م. س.، ص. 97.

[76]- محمد الأزهر الغربي، **تونس رغم الاستعمار**، دار نقوش عربية، الطبعة الأولى، تونس، 2013م، ص. 139.

مقتصرة على إمضاء المراسيم دون مناقشة مضامينها. وقد أقام المقيم العام الفرنسي، إدارة فرنسية موازية للإدارة التونسية، حيث كان في الوقت نفسه ممثلا لفرنسا في تونس، ووزيرا لخارجيتها، وتخضع لسلطاته الواسعة كل مصالح الحماية، وهي صلاحيات منحتها له بنود الاتفاقيتين السابقتين، ويساعده الكاتب العام، حيث أحدث هذا المنصب سنة 1883م، مهمته الإشراف على الإدارة العامة، كما انتقلت إليه مهام الوزير الأكبر التونسي، وكان يهيئ المراسيم ويعرضها على الباي.

وقد تم تعيين قائد جيوش الاحتلال وزيرا للحربية التونسية، وأحدثت مصالح إدارية جديدة أوكلت مهمة تسييرها لموظفين مدراء فرنسيين. وتم الحفاظ على نظام القواد والأشياخ، إلا أنهم أصبحوا خاضعين لسلطة المراقبين المدنيين الفرنسيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسي بموجب مرسوم 14أكتوبر 1884م، بينما ظلت مناطق الجنوب التونسي خاضعة للحكم العسكري المباشر بواسطة ضباط تابعين مباشرة لقائد جيوش الاحتلال والمقيم العام. ويؤكد عبد الكريم غلاب أن تطبيق اتفاقيتي باردو والمرسي، تجلى في إرساء إدارة تهتم بوضع الإصلاحات وتنفيذها برئاسة المقيم العام، وخلق منصب الكاتب العام لحكومة المقيم العام لتنسيق الإدارة ومراقبة أشغالها المهمة، وإحداث إدارات فرنسية للمالية والأشغال العمومية والمعارف(التعليم)، والفلاحة والتجارة والاستيطان، تشرف على تسيير البلاد، بواسطة ممثلين أصبح بيدهم تنفيذ برامج الإدارة الفرنسية في مختلف أنحاء تونس، وفتح الباب أمام جالية فرنسية من الفلاحين، وانتزاع الأراضي الزراعية من التونسيين وتوزيعها على الجالية الفرنسية من الفلاحين ([77]).

ومنذ سنة1892م أسست الحكومة التونسية، تحت ضغط الاستعمار، مجلسا حكوميا يتألف من ممثلي غرفة التجارة والصناعة ومن الفرنسيين نواب رؤساء البلديات، وأصبح هذا المجلس الاستعماري سنة 1896م، مجلسا استشاريا، يمثل المعمرين الفرنسيين من مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وكان دوره استشاريا، وتوسعت إطاراته، وتعدت صلاحياته حدود مصالحه، فأصبح يستشار في المسائل المالية، كما كان يفرض إرادته على

[77]- عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية... م. س.**، ج.3، ص. 95.

الحكومة الفرنسية، وكان يخدم مصالح الاستعمار الفرنسي وصار هذا المجلس هو المجال الذي توضع فيه مختلف المخططات الاستعمارية المتعلقة بتونس(...)، ومعنى هذا أن الجالية الفرنسية أعطيت الحق بإبداء الرأي بكل فعاليات الحكومة التونسية" ([78]). وقد استطاع المقيم العام **بيشون**"Pichon"، أن يضيف له قسما تونسيا ضم بعض الأعيان بلغ عددهم ستة عشر عضوا، يتم تعيينهم بعد اختيارهم من طرف المقيم العام مقابل 36عضوا من الفرنسيين، وذلك حسب ما جاء به مرسوم 3فبراير1907م. إلا أن هذا المجلس الاستشاري رغم أهميته لم تكن له أي صبغة تشريعية، حيث تحول اسمه إلى المجلس الأكبر منذ سنة1922م، وارتبطت صلاحياته بمناقشة الميزانية ومراقبتها، حيث كانت الكلمةالنهائية والحاسمة للحكومة([79]).

2- السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس .

أ- سياسة الاستيطان الفرنسي ووضعية الأوقاف الإسلامية بتونس.

***-سياسة الإستيطان الفرنسي.**

تم وضع ترسانة قانونية ملائمة للأوضاع الجديدة في تونس من طرف الإدارة الفرنسية حتى تتمكن من التمركز والسيطرة على البلاد التونسية، ومن تطوير آليات الاحتلال، وتوطين مواطنيها في تونس، واستغلال الأرض بأشكال مختلفة، معتمدة على القوانين التي أصدرتها لتسهيل ملكية العقارات للمعمرين في الأرض التونسية، وفي فبراير 1882م، أصدرت سلطات الحماية مرسوما يسمح لها بضم مساحات شاسعة من الأراضي البورية إلى ملكيتها، ونظرا لأن أراضي الأحباس يسهل الاستيلاء عليها بقوانين فقهية وأخرى وضعية، ومنذ سنة 1885م، توالى صدور القوانين المتعلقة بأراضي الأحباس([80]).

شجعت سلطات الحماية الاستيطان الفلاحي الخاص عن طريق إصدار عدد هائل من المراسيم التي سهلت مهمة استيلاء المعمرين والشركات الفرنسية على أراضي التونسيين، وتم تشجيع الهجرة الأوروبية نحو تونس، ومنحت للمستوطنين كل التسهيلات للسيطرة على أراضي

---

[78]- عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ترجمة وتقديم سامي الجندي، دار القدس، بيروت، الطبعة الأولى، ماي 1975م، صص. 36-37.

[79]- نفسه، ص. 38

[80]- بن بلغيث الشيباني، **الاستعمار الفرنسي والأوقاف في تونس**، الطبعة الأولى، مطبعة سوجيك، تونس، 2015م، ص. 59.

الفلاحين، ونشير إلى أن الإدارة الفرنسية بتونس عملت بكل ما في وسعها لتشجيع وتنظيم الاستيطان الفرنسي، إذ باشرت الحكومة الاستعمارية مصادرة الأراضي من أصحابها وإعادة بيعها بأثمان بخسة للمستوطنين الفرنسيين، وشكلت صندوقا استعماريا خاصا لشراء الأراضي التونسية المسلوبة بالقوة إلى بعض الإقطاعيين التونسيين([81]).

ومن بين الإجراءات التي وضعتها الإدارة الاستعمارية للاستحواذ على العقارات والممتلكات التونسية، إصدار قوانين تعلقت بالشؤون العقارية خلال السنوات الأولى من الاحتلال، نذكر منها على وجه الخصوص القانون العقاري في يوليوز 1885م، والقانون المتعلق بالملك العام بتاريخ24 شتنبر 1885م. وتمت السيطرة على آلاف الهكتارات في ملكية مزارعين تونسيين وسُلبت منهم، بحجة عدم دقة وثائقهم أو لعجزهم عن تسجيلها بالمحكمة العقارية التي أحدثها نفس القانون لتصفية وضعية الأراضي، ومنحها صفة أملاك خاصة، بعد تسجيلها للملاكين الجدد الفرنسيين، وكانت هذه القوانين مستوحاة من قانون أسترالي يدعى **قانون تورانس**[(*)]"Acte de Torrens"، الذي تبنته فرنسا بعد أربع سنوات من توقيع عقد الحماية مع السلطات التونسية، الذي بمقتضاه يستطيع المالك الجديد لقطعة أرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة أنشأت خصيصا لهذا الغرض، وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها([82]). وبهذا القرار كانت فرنسا قد أعطت الأولوية للاستيطان الحر في تونس، الذي تكون فيه المبادرة للأفراد الخواص أوالشركات، بدلا من الاستعمار الرسمي الذي لعبت فيه الدولة الدور الأساسي، وبالتالي سمح للفرنسيين وغيرهم من الأوربيين، بتملك الأراضي وتسجيلها لصالحهم. وصاحب هذا الاستيطان عمليات تهجير وجلب جاليات أجنبية كبيرة، من مالطيين وكورسيكيين وإيطاليين وفرنسيين، وتم توطينها في تونس، حيث كان الهدف هو إضعاف أهل البلاد ومزاحمتهم([83]).

---

[81]- أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**... م. س.، ص. 98.

[82]- امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار**... م. س.، ص. 95.

(*)**قانون تورانس"Acte deTorrens"**، قانون أسترالي نسبة لصاحبه روبر تورانس، كانت فصوله مطبقة على حطام السفن التي يقذف بها البحر إلى الساحل قبل أن تستند نهائيا إلى صاحبها، وقد طبق فيما بعد على الممتلكات العقارية .ينظر امحمد المالكي مرجع سابق.

[83]- عبدالله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956)**، دار المعارف للطباعة والنشر، الطبعة. الثانية، تونس، 1985م، ص. 42.

إن السياسة التي اتبعتها فرنسا في تونس، سمحت لها بالسيطرة على أجود الأراضي الزراعية، كما سمحت لها بتوفير عدد كبير من المستوطنين وظفتهم في شتى المجالات لصالحها، وفي هذا الصدد قال عبد العزيز الثعالبي: " لقد أنشئ سنة1898م، صندوق دعي بصندوق الاستعمار، الغاية منه مركزية الأموال المخصصة للاستعمار، لشراء أراض وبيعها وإعدادها وتحسين المراكز الاستعمارية"([84]).

***-الوقف والأحباس بتونس على عهد الحماية.**

سعت فرنسا منذ فرض الحماية على تونس، إلى القضاء على المقومات الإسلامية الأساسية للشعب التونسي، المتمثلة في الأوقاف والأحباس، والتي شملت أوقافا خاصة وأخرى عامة، كانت لها أدوار مهمة في النظام الاجتماعي التكافلي الذي عرفه المجتمع الإسلامي، بسبب ما توفره عائداتها من موارد مالية هامة.

لقد استولت الإدارة الفرنسية على الأحباس، حيث أدركت أهميتها، ومساهمتها القوية في البناء الاقتصادي من خلال العائدات المالية الكثيرة، وكذا الأدوار التي تلعبها هذه الأحباس في تمويل ودعم المؤسسات الدينية المناهضة للحضور الاستعماري، كالمساجد والمدارس والزوايا.

وتدخلت الإدارة الفرنسية مباشرة في شؤون ومؤسسات الأحباس، محاولة منها إفشال نظامها من خلال الاستيلاء على أجود الأراضي الوقفية بمبرر إصلاحها وتحديد أنظمتها، وذلك بموجب قوانين أصدرتها شرَّعت لها نهب المؤسسة الحبسية بتونس، والتي كانت الأكثر استهدافا منذ بداية عهد الحماية، حيث بذلت فرنسا كل ما في وسعها لتحطيم القيود التشريعية الإسلامية الخاصة بأملاك الأحباس، وجعلها في تصرف المشروع الاستعماري، عبر إصدار المرسوم الأساسي بـ23 ماي1888م، الذي أطلق يد إدارة الحماية في الأملاك الحبسية بدون قيود([85]).

عملت الإدارة الاستعمارية باسم الحكومة التونسية على شراء أراضي الحبوس بأسعار زهيدة وتملكتها باسم الدولة التونسية، التي كانت لها حرية التصرف في أملاكها الخاصة، وحتى

---

[84] - عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**... م. س.، ص.121 .

[85] - يونس درمونة، **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة، مكتب تونس الحرة، تونس، 1953م، ص. 72.

الأملاك الأميرية منها، وبيعها للمعمرين بأثمان بخسة مع تسهيلات في الأداء وبأقساط لمدة طويلة، وحاولت الاستيلاء على جزء الأملاك الوقفية، لكنها واجهت معارضة عنيفة من طرف المنتفعين.

وابتداء من سنة1890م، شرعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تملك أراضي زراعية خصبة ومصادرة أملاك الأوقاف عبر إصدار مجموعة من القوانين المنظمة لذلك،وهكذا أصدرت قانونا في يناير 1898م، يقضي باستبدال الوقف العام أوالخاص عينا أو بواسطة عقار بدلا منه بقيمة تعادله، وقد بذلت أراضي الأوقاف بعقارات في المدن، كي يمكن بيعها للفرنسيين. وتم القضاء نهائيا على الأوقاف بالمرسوم الصادر في 12نونبر1898م، الذي يقضي على إدارة الأوقاف بوضع أملاكها تحت تصرف إدارة الفلاحة، تمهيدا لاستعمارها، كما استغلت **قانون الإنزال**(*)، وحولته لطريقة تسمح بتملك ونقل ملكية أراضي الأوقاف لصالح المعمرين بطرق أكثر يسرا واتساعا([86]).

ب- التجنيس والسياسة القضائية والمسألة التعليمية للحماية بتونس.

***-سياسة التجنيس للحماية الفرنسية بتونس.**

قررت سلطات الحماية الفرنسية تجنيس الجاليات الأوروبية غير الفرنسية المستقرة في تونس، لكن بريطانيا احتجت على تجنيس المالطيين باعتبارهم رعايا بريطانيين، كما شجعت الإدارة الفرنسية الهجرة الأوروبية إلى تونس بواسطة الإغراءات المادية والمعنوية. بالإضافة إلى ذلك فرضت الحماية الفرنسية التجنيس على التونسيين المسلمين واليهود، وأرغمتهم على طلبها مقابل دعم مادي كبير، وأقدمت على إصدار قانون التجنيس في 20 دجنبر1923م، أطلق عليه اسم **قانون مورينو**"Acte de Morinaud"، حيث ارتبط مشروع التجنيس بتونس **بإيميل مورينو**"Emile Morinaud"، الذي ساهم بشكل كبير في صياغة واستصدار أغلب المراسيم المنظمة والمحددة لشروط التجنيس، وقد نصت مادته الرابعة على أن يبلغ الراغب في الجنسية الفرنسية سن الحادية والعشرين، واشترطت قدرته على كتابة الفرنسية وقراءتها. هذا القانون

---

[86]- الشيباني بن بلغيث، **الاستعمار الفرنسي والأوقاف في تونس**...م. س.، ص. 61.

(*)قانون الإنزال : هو عبارة عن ريع دائم نسبته قارة، يسلمه المستغل إلى صاحب الأرض حتى يتمكن من المحافظة الدائمة على تلك الأرض، وهذا القانون سمح للفرنسيين باقتناء أراضي الأحباس بواسطة عقد تسويغ مقابل دفع كراء مؤبد، ينظر: الشيباني بن بلغيث، **الاستعمار الفرنسي والأوقاف في تونس**...م. س.، ص. 61.

منح الجنسية الفرنسية لجميع الأجانب المقيمين بتونس، واعتبرت الإدارة الفرنسية جميع المتجنسين رعايا فرنسيين تطبق عليهم مختلف القوانين والالتزامات الفرنسية، وذلك بهدف خلق وتكوين جالية فرنسية مهمة العدد هناك، وأن يكون دورهم مساعدة الوجود الاستعماري الفرنسي في تطبيق سياسته من جهة، ومن جهة أخرى لمواجهة الأطماع التوسعية الإيطالية في تونس، خاصة مع صعود الحزب الفاشي بزعامة **بينيتو موسولوني**"Benito Mussolini" (1883م-1945م) للحكم في إيطاليا. وعن طريق هذا التجنيس يمكن للمجنسين تشكيل قوة بشرية تستند إليها إدارة الحماية الفرنسية في مشاريعها الاستعمارية، وفكرة تجنيس اليهود بدأت في الجزائر فتقوى بها جانب الفرنسيين والأوروبيين، ونفس السياسة طبقتها في تونس لتصبح الجالية الفرنسية أقوى من الجالية الإيطالية التي كانت سباقة للهجرة إلى تونس"([87]).

عرفت مسألة تجنيس التونسيين معارضة شديدة ورفضا مطلقا من طرف التونسيين، حيث عاشت مختلف المناطق التونسية أحداثا واحتجاجات عنيفة، بعدما أقدمت سلطات الحماية على سن قانون الجنسية وتجنيس عدد مهم من التونسيين، الذين انتظموا وأسسوا "**عصبة المسلمين الفرنسيين**" بدعم ومساندة الإدارة الفرنسية. وقد بدأت العصبة تمارس أنشطتها الدعوية والتأطيرية، وتقديم خدماتها ومساعداتها للمتجنسين الملتحقين الجدد، ورعاية مصالحهم وصيانة حقوقهم. وقد جاء في الفصل الثاني من القانون الأساسي للعصبة، إقامة تضامن وثيق بين المسلمين المتجنسين، ومساعدة أولائك الذين هم في حاجة إلى سند معنوي ومادي والقيام بحملة واسعة لاستقطاب منخرطين جدد من داخل المجتمع التونسي([88]).

أصبح المتجنسون التونسيون لايحتكمون في أحوالهم الشخصية إلى الشريعة الإسلامية والقوانين التونسية، مما دفع المعارضين لهذه السياسة، التي تحاول الإدارة الفرنسية من خلالها تغيير الهوية التونسية إلى مقاطعة المتاجر اليهودية وكل التعاملات معهم، واعتبروهم مساندين للمستعمر، واعتبروا كذلك كل تونسي مسلم متجنس بالجنسية الفرنسية كافرا ومرتدا عن الدين الإسلامي، خاصة بعد إفتاء علماء وفقهاء العالم الإسلامي، خاصة التونسيين والمصريين،

[87] - عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**... ... م. س.، ج.3، ص. 322.

[88] - آمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**...م. س.، ص. 186.

بأنه لايحق للمتجنسين أن يُدفنوا في المقابر الإسلامية، ومنعوا الزواج منهم، وحرموا عليهم دخول المساجد([89]).

لقيت الفتاوي المتعلقة بتكفير المتجنسين المسلمين استياء كبيرا لدى الإدارة الفرنسية، ونتيجة ذلك، عاشت تونس اصطدامات عنيفة كلما توفي مسلم متجنس. وقد قامت سلطات الحماية بالضغط على بعض العلماء والفقهاء لإصدار فتاوى جاء فيها؛ أنه لا يمكن للمتجنس أن يتخلى عن عقيدته الإسلامية، بمعنى أن توبة المتجنس ورجوعه إلى الإسلام مقبولة دون رجوعه إلى الأحكام الشرعية أو تخليه عن الجنسية الفرنسية. وأشار **شارل أندري جوليان** إلى أن الحزب الدستوري التونسي كان يعتبر المتجنسين مرتدين ويعارض دفنهم بالمقابرالإسلامية، فطلبت الحكومة الفرنسية سنة1933م، من المجلس الشرعي إصدار فتوى تثبت بقاء المتجنس في الحضيرة الإسلامية ([90]).

ونذكر حادثتي بنزرت والمونستير، عندما توفي أحد المتجنسين التونسيين، وابن متجنس آخر وهو طفل صغير، فرفض المسلمون التونسيون دفنهما بالمقبرة الإسلامية، بعد أن أفتى الشيخ إدريس الشريف مفتي مدينة بنزرت بدفن الطفل، وبمنع دفن الرجل المتجنس بالمقبرة الإسلامية، فحاولت الإدارة الفرنسية دفنه بالقوة في مقابر المسلمين، بعدما رفض المستوطنون الفرنسيون دفنهم مع موتاهم في المقابرالمسيحية، فاحتج التونسيون على ذلك، فوقعت اصطدامات مؤلمة بين قوات الجيش الفرنسي والمتظاهرين ذهب ضحيتها عدد كبير من التونسيين. كما أن طلبة جامع الزيتونة احتجوا على قانون التجنيس، وأعلنوا مقاطعتهم للعلماء الذين أفتوا لصالح قرار الإدارة الفرنسية، إضافة إلى أن التونسيين المعارضين قرروا أن لا تقام الصلاة وراء من يؤمها من الفقهاء الذين أفتوا بشرعية تجنيس المسلمين التونسيين، بل قاطعوا صلاة الجمعة التي يخطب فيها أئمة موالين للإدارة الفرنسية، وقد حققت هذه المقاطعة نتائج مهمة ونجاحا لافتا، مما جعل العديدمن التونسيين يتراجعون عن قرارهم في الحصول على الجنسية الفرنسية.

---

[89]- أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941 إلى 1945**، مطبعة النجاح الجديدة، ط.1، الدار البيضاء، 1997م، ج.2، ص 28.

[90]- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تشير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، مراجعة فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، 1976م، ص. 99.

كما أقرت سلطات الحماية إحداث مقابر خاصة وكانت الجزائر عاشت الأحداث نفسها غداة إعلان قانون كريميو الشهير وتطبيق سياسة الإدماج على الشعب الجزائري([91]).

***-السياسة القضائية بتونس على عهد الحماية.**

اعتبر التونسيون السياسة المتبعة من طرف إدارة الحماية إصرارا منها للقضاء على الهوية الإسلامية للشعب التونسي، وذلك من خلال الآلية المنظمة للعلاقات داخل المجتمع، وفي هذا الإطار وضعت إدارة الحماية السلطة القضائية المدنية والشرعية، تحت إشراف وإدارة مسؤول فرنسي سامي، وهيمنت على المحاكم المدنية بينما لم تمس القضاء الشرعي في المراحل الأولى للاحتلال، كما تميز التنظيم القضائي بتونس على عهد الحماية بالإزدواجية، وكان تحت تصرف وسلطة الكاتب العام، وأشارعبد **العزيز الثعالبي** إلى أنه، لا يوجد في تونس قضاء واحد بل خمسة، قضاء فرنسي، وقضاء إسلامي وآخر يهودي، ورابع علماني، وخامس مختلط([92]).

اهتمت المحاكم الشرعية المنقسمة إلى فرعين: أحدهما مالكي والآخرحنفي، والتي كانت تعمل بشكل عشوائي، بالقضايا العقارية وبالأحوال الشخصية، وتميزت بالإجراءات المعقدة، وأحكام مخالفة للشريعة الإسلامية وسوء التنظيم وقلة الإمكانيات، حيث كان بإمكان المتقاضي الاختيار بين الدائرتين الحنفية أوالمالكية، وأن القاضي الشرعي يمارس مهامه بمفرده أو بمساعدة المفتي المالكي أو الشيخ الحنفي. وإذا وقع اختلاف في القرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية، فإن وزير العدل يتدخل لحل ذلك. وأشار **أحمد القصاب**، إلى أن المحكمة الشرعية تنظر في قضايا الأحوال الشخصية والميراثية التي تهم التونسيين المسلمين، وشملت اختصاصاتها أيضا المسائل العقارية المتعلقة بالممتلكات غير المسجلة الخاصة بالمسلمين، حتى وإن تعلق الأمر بأوروبيين أو يهود([93]). ولإخضاع المحاكم الشرعية المنتشرة في مناطق مختلفة من تونس، لسلطة الإدارة الفرنسية، أصدرت السلطات الفرنسية بتاريخ13ماي1913م مرسوما لتنظيم الإشراف القضائي على المنازعات المتعلقة بالإرث والأحوال الشخصية وبأملاك الأحباس. وقد

---

[91] - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تشير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**... م. س.، ص. 100

[92] - عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**... م. س.، ص. 69.

[93] - أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956**، تعريب حمادي الساحلي، الشركةالتونسية للتوزيع، ط.1، تونس، 1986م، ص. 479.

كُلف فرنسيون لهم إلمام بالقوانين الشرعية، بمهمة الإدارة والإشراف على المحاكم الشرعية، التي لم تعرف أي تطور منذ توقيع عقد الحماية([94]).

اشتملت المحاكم المدنية منذ إحداثها على قسمين: قسم خاص بالشؤون المدنية وقسم آخر للشؤون الجنائية، وكانت القضايا المدنية تنظر فيها محاكم الباي،التي تميزت بالاستقلالية، وبصلاحيات مطلقة داخل الأراضي التونسية، وقد ألحقت هذه المحاكم بمصالح الكتابة العامة، بعدما تم دمج الشؤون المدنية والشؤون الجنائية. وفي إطار إصلاح النظام القضائي، أحدثت بموجب مرسوم18مارس1896م سبع محاكم ابتدائية جهوية، منحت صلاحيات الفصل في القضايا المدنية وبعض الجنح. وكانت أحكامها قابلة للاستئناف أمام المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف هذه تم تشييد مقرها بالعاصمة تونس([95]). وللإشارة فقد كانت محكمة الاستئناف بالجزائر تبث في القضايا التي تصدرها وتستأنفها المحاكم الابتدائية بتونس قبل إحداث محكمة الاستئناف بتونس. وهي عبارة عن إدارة مركزية للعدل ومحكمة الجنايات، وارتبطت بها مختلف المحاكم التونسية، ويرأسها مدير الأجهزة القضائية المعين بمرسوم رئاسي للجمهورية الفرنسية، لكنه تابع للكاتب العام، كما أن القضاة بتونس اعتبروا موظفين لدى الإدارة الفرنسية، إذ تم انتقاؤهم حسب الولاء والتبعية للإدارة الفرنسية من بين طلاب الجامع الكبير، الذين لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية ولا تراعى فيهم الكفاءة. وبموجب مرسوم فاتح يوليوز1885م، أحدثت سلطات الحماية المحاكم المختلطة للبث في القضايا المتعلقة بالتسجيل العقاري، وهنا نستحضر **قانون تورنز**، الذي سبق ذكره، وقد اعتبرت أحكام هذه المحاكم غير قابلة للاستئناف أو الاعتراض([96]).

استحوذت فرنسا على السلطة القضائية في تونس، فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة في أرض الجمهورية الفرنسية، واختصت بالنظر في قضايا التونسيين مع الأجانب وكذلك في قضايا العقارات المسجلة عموما، والقضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالبيت المالك، وقد تم ذلك بموجب سلسلة مراسيم مؤرخة في31 يوليوز1884م، و2شتنبر1885م،

[94]- عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة** ...م. س.، ص. 72

[95]- نفسه، ص. 74.

[96]- نفسه،ص. 75.

و12 يناير1898م، ثم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين، فجعلت على رأس العدلية التونسية مديرا فرنسيا وأناطت مهمة النيابة العامة لموظفين فرنسيين، وأسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لحاكم فرنسي ([97]).

أما القضاء اليهودي، فقد كان ممثلا في مجلس الأحبار اليهودي بتونس، وهو بمثابة المحكمة الوحيدة في البلاد التي تبث في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية المتعلقة باليهود التونسيين، وكان يتكون من ثلاثة أحبار، رئيس وقاضيان وكاتب محكمة.

***-المسألة التعليمية على عهد الحماية بتونس.**

عرفت تونس قبل فرض نظام الحماية العديد من المعاهد التعليمية الدينية، وكان لا يسمح بولوجها إلا لحفظة القرآن الكريم، حيث كانت الثقافة الدينية هي السائدة داخل المجتمع التونسي، وقد تخرج منها العديد من العلماء والفقهاء التونسيين، ويعتبر جامع الزيتونة أكبرها وأشهرها. أما فيما تعلق بالمسألة التعليمية بتونس على عهد الحماية، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى القضاء على النهضة العلمية التي كانت تتمتع بها مختلف المؤسسات التعليمية بتونس، وذلك من خلال تهميش الأدوار التعليمية التي تؤديها المساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية وجامع الزيتونة وباقي المعاهد الأخرى.

فمنذ أن فرضت الحماية سيطرتها على بلاد تونس، قامت بتنظيم التعليم العصري وفرنسته، حيث أحدثت في سنة1883م إدارة التعليم العمومي، والتي يطلق عليها اسم إدارة العلوم والمعارف التي تولى إدارتها السيد **لويس ماكويل**"L.Machuel"، وقد تم تنظيمها بمرسوم 6 أبريل1884م، وأوكلت إليها مهمة تربية وتعليم أبناء الفرنسيين الذين استقدموا للاستقرار بتونس، ولكن الهدف الذي ترمي إليه كان يكتسي صبغة أشمل، فهو يتمثل في نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في الأوساط الإسلامية والمالطية والإيطالية بتونس([98]). وفي إطار الإصلاحات التي وضعها المقيم العام **بول كامبون**، بدأ الاهتمام بالتعليم العصري، حيث ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم منذ1885م، وارتفع عدد المدارس التي تلقن اللغة الفرنسية، كما ارتفع عدد

[97] - يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، مكتبة تونس الحرة، مطابع الكتاب العربي، ط.1، القاهرة، 1953م، ص. 31.

[98] - أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر**... م. س.، ص. 294.

التلاميذ المتمدرسين سواء الفرنسيين أو أبناء الجاليات الأوربية المقيمة بتونس أو التونسيين، بعدما أصبحت اللغة والثقافة الفرنسيتين من وسائل الترقي الاجتماعي والإداري ([99])

ومنذ سنة1901م، بدأت سلطات الحماية في إجراءات لتخفيض عدد التلاميذ المسلمين بالمدارس والمعاهد الفرنسية، وحالت دون انتشار التعليم، فحددت عدد المدارس بكيفية لا تتناسب مع العدد الكبير للتلاميذ البالغين سن التمدرس، حيث عملت على توجيه التلاميذ التونسيين إلى مدارس ومعاهد ذات صبغة مهنية، إذ كان الهدف هو تكوين يد عاملة تونسية لخدمة المصالح الاستعمارية، كما عملت على توجيههم نحو مؤسسات ذات التعليم العربي التقليدي الذي قامت بتهميشه وحرمانه من الدعم والتمويل المالي، بعد ما جردته من الأوقاف الإسلامية التي كان يملكها([100]).

وفي هذا الإطار تم إحداث مصلحة التعليم المهني سنة1908م، تابعة لإدارة التعليم العمومي، وأحدثت مدارس مهنية تطبيقية في المجالين الزراعي والصناعي بمختلف المناطق التونسية، وتخللت برامجها التعليمية، حصص لدروس الأخلاق والقراءة والحساب ([101]).

لقد تحققت مطالب الحركة الإصلاحية التعليمية، بإدراج المواد العلمية في البرامج التعليمية والنظر في محتويات وطرق التدريس بجامع الزيتونة، حيث تشكلت لجنة لإدخال الإصلاحات على التعليم الزيتوني برئاسة الوزير الأكبر، وضمت ناظر الجامع الأعظم، وشيخي الإسلام الحنفي والمالكي، والكاتب العام للحكومة ومدير التعليم العمومي، وتقرر فصل الجامع الأكبر عن إدارة التعليم العمومي ووضعه تحت سلطة الوزير الأكبر، كما تقررت إجبارية اجتياز جميع الطلبة للاختبارات المتعلقة بالمواد الجديدة كالرياضيات، وقد لقيت هذه الإصلاحات معارضة شديدة من طرف المحافظين، حيث خاض الطلبة إضرابا عاما عن الدروس يوم 16 أبريل1910م، ومع ذلك لم يتحقق الإصلاح. وللإشارة فقد أنشئت لجنة جديدة سنة1930م، لإصلاح التعليم بجامع الزيتونة عرفت هي الأخرى خلافات بين مناصري الإصلاح الذي يمثله الطلبة وبعض الأساتذة بزعامة البشير صفر، ومعارضيه الممثلين في الإدارة

---

[99]- أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر**... م. س.، ص. 296

[100]- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، دار أقلام للنشر، والتوزيع والترجمة، ط.1، القاهرة، 2011م، ص. 28.

[101]- عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**....م. س.، ص. 62.

والجامع الكبير، وقد تقرر تدريس المواد العلمية بجميع الفروع والمعاهد التابعة للزيتونة، وطفت على سطح المواجهات السياسية ثلاث أحداث أججت الصراع بين التونسيين والفرنسيين، هي: إضراب طلبة الزيتونة المتأثرين بالخلدونية بإصلاح التعليم الزيتوني سواء في التدريس أو في الامتحانات، ولم يمنع تكوين لجنة للنظر في محتويات وطرق التدريس من تظاهر الطلبة أمام مقر الحكومة بالقصبة بتاريخ 16أبريل1910م، مما دفع السلطات الفرنسية إلى اعتقال بعض المحتجين، وإيقاف الدروس بجامع الزيتونة، بالإضافة إلى أحداث مقبرة الجلاز، وحادثة الترامواي([102]).

[102]- محمد الأزهر الغربي، **تونس رغم الاستعمار**، دار نقوش عربية، ط.1، 2013م، ص. 125.

الفصل الثاني

انعكاسات التجربة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بكل من الجزائر وتونس.

I-انعكاسات التجربة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بالجزائر.

1-انعكاسات التجربة الاستعمارية على الأوقاف والقضاء والطرق الدينية.

أ-آثار الاستيلاء الفرنسي على الأوقاف الإسلامية بالجزائر.

ب-انعكاسات السياسة الفرنسية على القضاء الجزائري.

ج-علاقة السلطة الفرنسية بالطرق الدينية بالجزائر.

2-آثار التجربة الاستعمارية على التعليم والحج والتبشير.

أ-السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر.

ب-الحج في الجزائر على عهد الاستعمار الفرنسي.

ج-أسس سياسة التبشير بالجزائر ونتائجها.

II-آثار التجربة الاستعمارية الفرنسية على المسألة الدينية التونسية.

1-سياسة الحماية تجاه الطرق الصوفية.

2-نشاط الكنيسة بتونس على عهد الحماية ونتائجها.

الفصل الثاني: انعكاسات التجربة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بكل من الجزائر وتونس.

I- انعكاسات التجربة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بالجزائر:

1-انعكاسات التجربة الاستعمارية على الأوقاف والقضاء والطرق الدينية.

أسهمت الدوافع الدينية في بلورة المخططات الاستعمارية الفرنسية من أجل احتلال كافة الأقطار المغاربية، حيث كان سعي فرنسا لتحويل المنطقة؛ بعد القضاء على الهوية الإسلامية، إلى مجال مسيحي تابع للكنيسة التي باركت الحركة الاستعمارية الأوربية منذ انطلاقها.

وقد كانت رغبة فرنسا إنشاء إفريقيا مسيحية خاضعة لها وتحت إدارتها المباشرة، وهو ما أكده الجنرال **دوبرمون** قائد الحملة العسكرية على الجزائر سنة 1830م، مخاطبا رجال الدين المسيحيين المرافقين للحملة بما يلي: "لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح الباب لتدخل المسيحية إفريقيا، وإننا نأمل أن تعم ديانتنا هذه الربوع تقريبا"([103]).

أعطيت الأوامر لرفع الصليب على كنيسة بالقصبة بمدينة الجزائر، مباشرة بعد دخول الجيوش الفرنسية تحت قيادة الجنرال **بورمنت**" Bourmont"، قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، على إيقاع مراسيم دينية مسيحية حضرها ضباط سامون، وقد أطرها ستة عشر قسيسا رافقوا الجيش الفرنسي خلال الحملة([104]).

لقد نصت معاهدة الاستسلام الموقعة في8 يوليوز1830م، بين فرنسا والداي الجزائري، في بندها السادس على احترام الأملاك واحترام الدين الإسلامي ومؤسساته والعادات والتقاليد. ووقعت الإدارة الاستعمارية؛ على إثر انهزام قواتها أمام المقاومة التي قادها **الأمير عبد القادر** منذ سنة1838م، على اتفاقية تافنا، التي نصت في أحد بنودها على احترام الشريعة الإسلامية، لكنها سرعان ماخرقت هذا الاتفاق مباشرة بعد احتلال مدينة الجزائر، إذ أن أول عمل قامت به سلطاتها تمثل في هدم وتحطيم العديد من المساجد، كما منعت دخول العلماء والمدرسين

---

[103]- أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاص**،...م. س.، ص. 135.

[104]- عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغربية**، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ط.1، تونس، ع.1، يناير 1974م، ص. 14.

إليها، باعتبار أن المسجد يجسد الإسلام وجب القضاء عليه وتدميره، وتحويل أخرى إلى إصطبلات وكنائس ومستودعات أسلحة ومساكن للجنود، كما منعت تجمعات المسلمين بها، وألغت شريعة الأعياد الدينية الإسلامية، لكنها في المقابل كانت تسهر على إقامة الشعائر الدينية الخاصة بالمسيحيين بها، بل إن الحكومة الفرنسية احتكرت المساجد وأصبحت هي التي تسمي الأئمة وتعين المفتين وتسخرهم في مآربها وتراقب نشاطاتهم([105]).

أ-آثار الاستيلاء الفرنسي على الأوقاف الإسلامية بالجزائر.

شكلت المؤسسات الدينية مجالا مهما للتكوين الديني وبناء الهوية الإسلامية في الجزائر، مما دفع السلطات الفرنسية للقضاء عليها من خلال تجريدها من قوتها المادية التي تشمل الأوقاف الإسلامية، التي خصصت عائداتها المادية للدعم والمساعدة المالية لباقي المؤسسات الدينية، ولأجل ذلك أصدرت سلطات الاحتلال بعد شهرين من توقيع معاهدة الاستسلام، قرارا نصَّ على وضع جميع الأملاك الدينية(الأوقاف) وبناياتها تحت تصرف الدولة الفرنسية، وصارت مداخيل الأوقاف الإسلامية جزءا مندمجا في ميزانية فرنسا. ومنذ اللحظة الأولى للاحتلال صادرت السلطات الفرنسية جميع أملاك الوقف وضمتها لأملاك الدولة الفرنسية، وقررت توزيع عقارات الأوقاف الإسلامية على المستعمرين الفرنسيين مجانا، وبيع أوقاف أخرى للمهاجرين الأوربيين، بعدما كانت هذه الأوقاف المصدرالأساسي للتعليم والمعلمين والمكاتب والمساجد والحركة العلمية على العموم([106]). وكان ذلك عندما أدركت الإدراة الفرنسية أن مصدر قوة الشعب الجزائري في الدين الإسلامي، فعملت على محاربته ومحاصرته، وللقضاء عليه انتزعت فرنسا الأوقاف وتولت إدارتها لتتحكم في الشؤون الدينية الخاصة بالمسلمين([107]).

لقد كان الوَقْفُ، الذي يعتبر نظاما اجتماعيا إسلاميا خاصا، يستعمل في الاهتمام بالعلم والعلماء والطلبة والطبقات الفقيرة، كما أنه مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس والكتاتيب القرآنية، وكان له تأثير سياسي خارجي في العلاقات الخارجية التي ربطت الجزائر مع

---

[105] - مسعود مجاهد، **انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر**، المطبعة العمومية، سوريا، 1960م، ص. 82.

[106] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1983-1954**، ،دارالغرب الإسلامي، لبنان، ط.1، 1998م، ج.3، ص. 19.

[107] - مسعود مجاهد، **انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر**،...م. س.،ص. 85.

باقي الشعوب والدول الإسلامية، ونذكر هنا الأوقاف الخاصة بالأماكن المقدسة في الحجاز، والأوقاف الخاصة بالزوايا الأم في المشرق أوفي المغرب الأقصى([108]).

لقد استعملت إدارة الاحتلال وسائل مختلفة للقضاء على المؤسسات الدينية ورموزها، معتبرة أنها المسؤولة عن قوة الجزائريين واستمرار مقاومتهم. وتجسيدا لذلك ألغت فرنسا على عهد الحاكم العام **برتران كلوزيل**"Bertrand Clauzel"(1772م-1842م)، منصب شيخ الإسلام بعد أن عزلته سنة1830م، ونفته خارج مناطق حكمها([109]). وقد كان شيخ الإسلام يمثل أعلى سلطة دينية في الجزائر قبل الاحتلال، إذ يترأس المجلس الأعلى للعلماء الذي كان يضم القضاة والأئمة وكبار العلماء والمفتون والمدرسون، وكانت له مكانة روحية وسياسية مقدسة في الجزائر. لكن فرنسا لم تستغل دورشيخ الإسلام والمهام التي يقوم بها، فارتكبت خطأ فادحا عندما عزلته، وألغت منصبه الذي شكل المرجع الديني المهم والوحيد في حل مختلف القضايا الدينية بالجزائر،وفي إصدار الفتاوى ومباركة مواقف وقرارات تخدم مصالح الإدارة الاستعمارية الفرنسية، في العالم الإسلامي وعند أهل الدين بالجزائر. وقد أحس بعض الفرنسيين بالخطأ الذي ارتكبته بلادهم-في حق نفسها- بإلغاء وظيفة شيخ الإسلام، لأنه كان بإمكانه أن يفيدها في العالم الإسلامي، وأن يكون صاحب سلطة مركزية لأهل الدين في الجزائر([110]).

ب- انعكاسات السياسة الفرنسية على القضاء الجزائري.

استمر تطاول الإدارة الاستعمارية على الدين الإسلامي، حيث تم إصدار مرسوم يوم 10غشت1834م، واعتبر بمثابة تنظيم وضبط العدالة الإسلامية في الجزائر، وعملت على إحداث جهاز قضائي فرنسي استحوذ على اختصاصات القضاء الإسلامي، واستفاد منه لخدمته المصالح الاستعمارية لفرنسا. وقد حظي القاضي الإسلامي قبل الاحتلال الفرنسي بمكانة مهمة في المجتمع الجزائري، حيث كان رمز السلطة الشرعية في الدولة الجزائرية، والساهر على تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية. وكان الجزائريون يتقاضون في مختلف القضايا أمام قاضيين أحدهما

---

[108] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1830 – 1954**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ج.1، ص. 231.

[109] - أبوالقاسم سعدالله ، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، دارالغرب الإسلامي،الطبعة الأولى،1998م،ج.4، ص. 351.

[110] - نفسه ، ص. 351.

مالكي والآخر حنفي. وكان سكان البوادي يلجأون إلى شيوخ الزوايا والطرق الصوفية والصلحاء والشرفاء لحل بعض الخلافات والنزاعات المحلية القائمة بينهم([111]).

وخلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، أصبح القضاء في البوادي تتحكم فيه الإدارة الفرنسية وممثلوها، من القياد والقيمين على المكاتب العربية"**بيروعرب**"، ثم أصبح خاضعا للقضاء الفرنسي في مرحلة لاحقة. أما في المدن، فإن بعض المتقاضين الجزائريين، أصبحوا يفضلون التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، التي بدأت تنتشر في الجزائر، نظرا لدقة وسرعة تنفيذ الأحكام فيها، وبدأ القضاة الفرنسيون يراقبون الأحكام الصادرة عن المحاكم الإسلامية ويتدخلون فيها، لعدم ثقتهم في كفاءة وحياد القضاة المسلمين، وقد أصبح الحاكم العام الفرنسي مكلفا بتعيين وتسمية هؤلاء القضاة الفرنسيون بمرسوم 26 شتنبر1842م، الذي اعتبر المؤسس الحقيقي لجهاز العدالة في الجزائر، إذ زودت الجزائر بكل المؤسسات القضائية الفرنسية تقريبا، وكانت لمحاكمها صلاحية البث في القضايا التي تهم جميع الفئات السكانية، والنطق فيها بأحكام القانون الجزائري الفرنسي، وأصبح تعيين القضاة المسلمين يتم من طرف الحاكم العام([112]). ولم تقتصر المراقبة الفرنسية على المحاكم الإسلامية فقط، بل راقبت كذلك المحكمتين اليهودية والمسيحية الخاصة بالجاليات الأجنبية الموجودة بالجزائر، حيث كان لكل ديانة محاكم خاصة.

وكان مرسوم 28فبراير1841م، قد انتزع من القضاة المسلمين حق الحكم في الجنايات والجنح، وفرض استئناف الأحكام لدى المحاكم الفرنسية التي أصبحت بموجب مرسوم 26 شتنبر 1842م، تنظر في القضايا المتعلقة بالثورات والتمردات والمقاومين، والقضايا المتعلقة بالاستيلاء على أملاك الجزائريين. وقد أطلق على محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر اسم المحكمة العليا الفرنسية، وكانت تتكون من رئيس وخمسة قضاة من بينهم قاض مسلم وآخر

---

[111]- أبوالقاسم سعدالله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**... م. س.، ج.4، ص. 426.

[112]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871- 1919** ،ترجمة :م.حاج مسعود وأ.بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ج.1، 2007م، ص. 378. العنوان الأصلي للكتاب ".Les Algeriens musulmans et la France 1871-1919": Charles Robert Ageron

يهودي، بالإضافة إلى المحاكم العسكرية التي كانت تنعقد باستمرار ويترأسها ضابط عسكري برتبة عقيد([113]).

أعاد قرار 29 يوليوز1848م، الصادر عن الحاكم العام، تشكيل المجلس العلمي، وهو بمثابة المحكمة العليا الإسلامية، كما أنشأ قرارا في نفس السنة منصبا جديدا في المحاكم الإسلامية، وهو منصب الوكيل مهمته مساعدة المتنازعين والدفاع عنهم مجانا. وفي إطار ضبط ومراقبة القضاء الإسلامي، فرضت سلطات الاحتلال على القضاة المسلمين الاحتفاظ بسجلات ووثائق الأحكام، وإجازتها من طرف الوكيل العام في الجزائر، ويعتبر ذلك إخضاع العدالة الإسلامية للمراقبة الفرنسية. وهكذا، وبفضل ترسانة من المراسيم والقوانين المجحفة التي تم إصدارها ما بين1844م و1848م، لجأت سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر إلى تقليص صلاحية القضاة المسلمين، فتأثر جراء ذلك القضاء بهذه التغييرات لأنه كان يشكل خطرا سياسيا ودينيا وأمنيا على سلطات الاحتلال الفرنسي([114]).

لقد كانت مجمل القرارات والقوانين الفرنسية، المتعلقة بالقضاء الإسلامي الصادرة في الجزائر، تهدف إلى إدماج الجزائر، خاصة وأن القضاء الإسلامي كان خاضعا لوزارة الحرب الفرنسية، بينما القضاء الفرنسي فقد كان تابعا لوزارة العدل الفرنسية. وقد أعطى مرسوم فاتح أكتوبر 1854م، صلاحيات واسعة لتنظيم القضاء الإسلامي في العهد الإمبراطوري، ومنحه استقلالية تامة في المجال المدني، حيث نص على إنشاء مجلس فقهي للاجتهاد القضائي، ومنحه صلاحيات محكمة الاستئناف، وألغى استئناف أحكام القضاة المسلمين لدى المحكمة الفرنسية العليا، وجرد المدعي العام من سلطة إدارة ومراقبة جهاز العدالة الإسلامية، وحددت صلاحيات المجلس الفقهي بالجامع الكبير بالعاصمة في مراقبة القضايا والأحكام الصادرة عن المحاكم الإسلامية في مختلف الدوائر، وكان أعضاؤه ملزمين بالتشاور في نوازل الشريعة الإسلامية التي تعرض عليهم من أجل استنباط الأحكام التي تتلاءم معها. لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ سرعان ما تراجعت الإدارة الفرنسية، على عهد نابليون الثالث، عن تجربة المجلس الفقهي الإسلامي

---

[113]- بورغدة رمضان، "جوانب من تطور السياسية القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830 – 1892"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد حظير، بسكرة، الجزائر، ع. 4، يناير 2009م، ص. 8.

[114]- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1983-1954** ... م. س.، **ج.4**، ص. 434.

وعن استقلالية القضاء الإسلامي، بإصدار مرسوم 31 دجنبر1859م، فأخضع بموجبه الجهاز القضائي الإسلامي للعدالة الفرنسية، وجرد القضاة المسلمين من جميع سلطاتهم، فأصبحت المجالس القضائية الإسلامية مجالس استشارية فقط، وصار استئناف أحكامها ملزما أمام المحاكم الفرنسية وقضاتها ([115]).

أمام الحملة التي شنها المستوطنون المنتقدون لاستقلالية القضاء الإسلامي، وإنشاء المجلس الاستئنافي الإسلامي والمجالس القضائية الإسلامية، أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوما جديدا بتاريخ 13دجنبر 1866م، نص على إنشاء المجلس الأعلى للفقه الإسلامي، مقره بمحكمة الاستئناف، وأعطى الصلاحية للحاكم العام من أجل تعيين القاضي المسلم ونائبه، وفرض هذا المرسوم على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين وليس المسلمين الذين أصبح دورهم تنفيذ الأحكام فقط ([116]).

وبعد سقوط الإمبراطورية وحدوث **ثورةالمقراني** سنة1871م، تغيرت السياسة القضائية لفرنسا في الجزائر، وأجبر الجزائريون على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، وأنشأ **قانون الأهالي**"Code de l'indigenat" في السنة نفسها، وهكذا شهدت نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، تراجعا خطيرا مس بصلاحيات القضاء الإسلامي، وأصبح القانون الفرنسي يطبق على الجزائريين، ماعدا في الشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث ([117]).

دعمت الإدارة الفرنسية هجمة وقمع المستوطنين للحريات والاستيلاء على أملاك الجزائريين، بعد إدخالها نظام المحلفين في القضاء، المتألف من المستوطنين الفرنسيين، الذين سيطروا على الحكم في الجزائر، لكن الجزائريين لم يقفوا مكتوفي الأيدي، حيث شهدت المرحلة عمليات انتقامية خطيرة ضد المستوطنين وأملاكهم، رغم قانون الأهالي والأحكام القاسية الصادرة عن المحاكم الفرنسية، كما عرفت المرحلة احتجاجات سياسية قوية، قادها مجموعة من القضاة المسلمين للدفاع عن الشريعة الإسلامية. وأشار **شارل روبير أجرون**، إلى أن الفترة

---

[115]- رمضان بورغدة، "**جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر...**"، ...م.س.، ص. 12

[116]- بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 – 1930 و انعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص. 143.

[117]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919م**،....م. س.، ص. 406.

التي أعقبت سنة1870م، شكلت حدا نهائيا للأساليب التوفيقية والنظم الوسيطية في جهاز العدالة الإسلامية خلال مرحلة الإمبراطورية الثانية(...)حيث أصبح واضحا إخضاع العدالة الإسلامية للتبعية التامة وتقليص مجالات تدخلها([118]).

ج-علاقة السلطة الفرنسية بالطرق الدينية بالجزائر.

ارتكزت السياسة الدينية للاستعمار الفرنسي في الجزائر على الزوايا والطرق الصوفية، واعتبرتها ملجأ للتعصب الديني ومصدرا للثوار والمجاهدين، وسندا قويا للمقاومة الجزائرية. ويشير كل من **أوستاف ديبون** "Octave Depont" **وكزافيي كبولاني**"Xavier Coppollani"، مؤلفي كتاب الزوايا الدينية الإسلامية في الجزائر"les confréries religieuses musulmanes"، الصادر سنة1897م، إلى أن فرنسا لم تكن قادرة على مقاتلة الجمعيات السرية(الزوايا)التي تعمل في السر بالجزائر وسط قاعدة بشرية عريضة مؤطرة ومنظمة، والتي كانت على استعداد لحمل السلاح لمواجهة فرنسا، حيث أن هذه الأسلحة المستعملة غير متطورة وضعيفة، لكن الخطير، هو تلك الرسائل والخطابات التحريضية على العنف، الموجهة في الخطب والمنابر الدينية.([119]).

لعب شيوخ الزوايا والطرق الصوفية أدوارا مهمة ورئيسة في الأحداث التي عاشتها الجزائر منذ احتلالها، حيث ساهموا في قيادة المقاومة المسلحة، بعدما تراجعت السلطة الممثلة من طرف الدولة العثمانية. وأمام الدور الكبير الذي لعبته هذه المؤسسات الدينية-بفضل نفوذها الواسع- في مواجهة التغلغل الاستعماري في الجزائر، لم تتردد الإدارة الاستعمارية بعد إدراك خطورتها، في محاصرتها وضرب معظمها واحتواء ومراقبة أخرى من جهة، واستعمال أساليب الترغيب والترهيب لكسب ودها والتحكم في رجالاتها([120]). كما عرضت شيوخ وزعماء بعضها للقمع والإهانة والحصار، حيث تم نفي العديد منهم، وعزلهم عن المجتمع وتهميش أدوارهم، وذلك من خلال الاستيلاء والسيطرة على أموال الأوقاف والأحباس،التي شكلت موردا إقتصاديا رئيسيا لها، وقطعت كذلك جل المساعدات والهبات والتبرعات المقدمة لها من طرف المحسنين

---

[118]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا...**، م. س.، ج.1، ص. 377.

[119]-Octave Depont et Xavier Coppollani, **les confréries religieuses musulmanes**, Alger typographie et lithographie, Adolphe,Jourdan, Imprimeur-libraire, place du gouvernement, 1897, p. 259.

[120]- طيب جاب الله، " دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، **مجلة المعارف**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 14، السنة الثامنة، أكتوبر 2013م، ص. 142.

والمريدين والأتباع. ولم تكتف السلطات الاستعمارية الفرنسية بهذه الإجراءات بل نظمت حملة أمنية جمعت خلالها معلومات عديدة تهم الأنشطة الاجتماعية والبرامج التعليمية والمواقف السياسية لمختلف الزوايا والطرق الصوفية، وقامت بأبحاث استخباراتية تعلقت بالشيوخ والزعماء الدينيين والمريدين لمعرفة مدى امتدادهم وتأثيرهم داخل المجتمع، وأصولهم الاجتماعية ومواردهم المالية وإمكانياتهم الاقتصادية([121]).

بعدما صادرت الإدارة الفرنسية كل الأوقاف والأحباس التي كانت الزوايا تستفيد من مواردها، واصلت ممارساتها العنصرية إزاء الزوايا والطرق الصوفية، حيث عملت على تطبيق سياسة الميز العنصري المبنية على التفرقة وخلق الشقاق، اعتمدت فيها على ربط علاقات جيدة مع بعض شيوخ الزوايا والمرابطين أكثر نفوذا، الذين تعاونوا مع الاستعمار الفرنسي وقدموا له خدمات جليلة، مقابل الاحتفاظ بامتيازاتهم المادية والروحية، ونفوذهم على الجزائريين. كما أنها بدأت بعمليات التدجين عن طريق الوظائف الإدارية، والامتيازات المالية والأوسمة، فأصدرت لذلك مرسوم12 يونيو1906م، الذي تم بمقتضاه صرف منح تشجيعية لكل زاوية تخصص ساعتين لتعليم اللغة الفرنسية ضمن برامجها التعليمية، كما عملت على مراقبة وتحديد أنشطتها في ممارسات ضيقة، حيث أصبحت كل الأنشطة مراقبة ولا يسمح بها إلا بترخيص مسبق. وعلى غرار ذلك شجعت الإدارة الفرنسية زواج شيوخ الزوايا وزعماءها والمرابطين بالفرنسيات، اللائي سيخدمن مصالح وطنهم بممارسة التجسس من داخل الزوايا والطرق([122]).

لقد حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر تحجيم نشاط الطرقية والزوايا ففرضت عليها شروطا قاسية بخصوص عمليات جمع الزيارات والهدايا، التي كانت منظمة حسب برنامج سنوي يتزامن مع مواسيم جمع المحاصيل والأعياد الدينية والزواج، فراقبت قيمتها وطبيعتها ومجال صرفها، فاشترطها بترخيص مسبق تقدمه إدارتها، والذي كان من الصعب الحصول عليه إلا بعد إجراءات معقدة وطول الانتظار، بحيث أنها اعتبرت من أعمال التسول، وهو الأمر الذي دفع **ألبير كريفي**"Albert Grévy"، منذ سنة1880م، إلى سحب صلاحيات من موظفيه سمحت

[121]- طيب جاب الله، " دور الطرق الصوفية والزوايا..."..م.س.، ص.142.

[122]- نفسه، ص. 143.

بمنح تراخيص جمع الزيارات، ووضع قرارا يمنع نهائيا جمعها لأنها أعمال مماثلة للتسول، إلا في حالات استثنائية، تفرضها مصلحة النظام العام، ويشمل الاستثناء الذي تحدث عنه لويس رين، الزوايا الحليفة والموالية التي تخدم المصالح الفرنسية.([123]).

خشيت الإدارة الفرنسية من الأموال الباهضة المحصلة للطرق الصوفية والزوايا، عن طريق الزيارات وعمليات التويزة([*])، التي أصبحت واجبا شرعيا في عهد الحكم غير المسلم،خشيت أن تستغل تلك الأموال ضدها، كما أنها كانت متخوفة من عمليات التنسيق مع الزوايا الأم خاصة الموجودة بالمغرب أو بالأماكن المقدسة في الشرق الإسلامي، والتي كانت ترسل إليها تلك الأموال عن طريق الحجاج أو المسافرين لشراء الأسلحة أو لتجنيد المجاهدين، ولأجل ذلك، اتهمت إدارة الاحتلال العديد من الزواياالجزائرية بالعمالة للعثمانيين، وبأنها تطبق أوامر وقرارات معادية لها، كان يصدرها شيخ الإسلام بإستانبول ([124]).

فرضت السلطات الفرنسية إجراءات لحظر تحركات وتنقلات شيوخ الزوايا والطرق الصوفية وكانت لاترخص لها إلا نادرا، كما عملت على اعتقال الأجانب وطردهم خارج الجزائر، في محاولة منها لمحاربة الأفكار المتطرفة المعادية لسياستها الاستعمارية، التي عملت الجامعة الإسلامية على نشرها في جميع مناطق العالم الإسلامي، في إطار تقوية القومية الدينية الإسلامية، ولَمِّ شمل الشعوب الإسلامية، ونذكر هنا الأحداث التي عاشتها الجزائر سنة1901م، المعروفة بأحداث **حمام ريغة بمليانة**"Les évenements de Margueritte"،التي اتهمت الطرق الصوفية بإشعال فتيلها، بدعم ومساندة أجنبية، خلالها أعطيت الأوامر بإغلاق زوايا متهمة بمشاركتها في تلك الأحداث، وحملتها مسؤولية تلك التمردات، لأنها كانت تقوم بتأويل التدابير الإدارية بكيفية مغايرة لمقصدها، لشحذ مشاعر الكراهية ضد النصارى([125]).

مدح كل من **ديبون وكوبولاني** سياسة الحاكم العام **جول كامبون** المتعلقة بالزوايا والطرق الصوفية منذ توليه إدارة الجزائر سنة 1892م، وقد تميزت هذه السياسة بما يلي:

---

[123]-Rinn Louis, **Marabouts et Khouan, Etudes sur l'islam en Algérie**, Alger Adolphe, Jourdan , libraire éditeur, Imprimeur –libraire de l'académie 1884, p. 95.

[*] - التويزة : **هي أعمال جماعية فلاحية تطوعية**.

[124] - آجرون شارل روبير ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ،....م.س.، ج.1، ص. 571.

[125] - نفسه، ص. 572.

- جعل شيوخ الطرق والزوايا أصدقاء فرنسا، بمنحهم مكانة مهمة داخل مجتمعاتهم وتكليفهم بالحياة المادية لمجتمعهم، مع إظهار التسامح نحوهم؛

- احترام إرادة الشيخ في اختياراته وعدم التدخل في شؤونه؛

- الموافقة على الإجراءات الصادرة من الشيوخ للمقدمين والاعتراف بها، وجعل الشيوخ الرئيسيين ممثلين للحكومة، بعد خضوعهم لإمرتها؛

- إحلال خريجي المدارس الحكومية الرسمية الثلاث تدريجيا محل المقدمين والأئمة بشباب تشبعوا بالثقافة الفرنسية؛

- إنشاء زوايا موازية وعصرية إلى جانب الزوايا التقليدية، تقوم بنفس المهام؛ الدين والتعليم والإحسان([126]).

نهجت الإدارة الفرنسية سياسة التقارب مع الطرق الصوفية في نهاية القرن التاسع عشر، لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح، نذكر منها مثلا الحاجة إليها للتوغل في الصحراء الجزائرية وإخماد الثورات، واستعمالها كورقة للوقوف ضد سياسة الجامعة الإسلامية، وكذلك ضد الدعاية الألمانية التي اتخذت أساليب عديدة (الجواسيس في لباس المريدين) للتسرب إلى الطرق الصوفية واختراقها، ودفعت الشيوخ والزعماء إلى إعلان الولاء والمساعدة لفرنسا، ومطالبتهم بتقديم منخرطيها للتجنيد في الجيش الفرنسي للدفاع عنها ضد ألمانيا، وعمل زعماء وشيوخ الطرق والزوايا الحليفة والموالية لفرنسا، على تذكير الجزائريين في خطابات دينية، بالأعمال العدائية التي قام بها الأتراك إزاءهم خلال"استعمارهم" الجزائر، وقد استثمرت الإدارة الفرنسية مكانة ونفوذ بعض الطرق والزوايا وشيوخها داخل المجتمع، حيث تم توظيفها لمعارضة أنشطة التيارات والأحزاب السياسة الإصلاحية التي ظهرت في الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كنجم شمال إفريقيا، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحركة الشيوعية التي ظهرت في الجزائر منذ سنة1920م([127]).

---

[126] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** 1830-1954م... م. س.، ج.4، صص. 316- 317.

[127] - نفسه، ص. 329.

لقد دعمت الإدارة الفرنسية الزوايا والطرق الصوفية، وساعدتها على تأسيس جمعية "**علماء السنة**"سنة 1932م، التي عقدت في نونبر 1933م، مؤتمرا لرؤساء الطرق الصوفية، وقد حضر أشغاله العديد من ممثلي الزوايا والطرق الصوفية بشمال إفريقيا، وأعلن خلاله عن الولاء والمساندة غير المشروطة للسياسة الفرنسية في الجزائر، وفي مناطق النفوذ الفرنسي، وأصبحت جمعية علماء السنة، وجريدتها"الإخلاص" أداة طيعة في يد الإدارة الفرنسية، توظفها خدمة لمصالحها كيفما تشاء ومتى تشاء. وقد عُين الحاكم العام للجزائر رئيسا شرفيا للجمعية الطرقية الدينية الإسلامية التي تأسست في قسنطينة سنة 1937م، بهدف الحفاظ على نفوذ الزوايا والطرق الصوفية، وانعقد مؤتمر آخر لأصحاب الطرق والزوايا، سُمِّيَ ب**"جامعة اتحاد الزوايا"**، حضرته شخصيات مهمة من المغرب الكبير، أبرزها الشيخ **عبد الحي الكتاني** رئيس الزاوية الكتانية، وكان هدف المؤتمر هو مساندة وتأييد فرنسا في حربها ضد الدعاية الألمانية([128]).

لقد تمكنت الإدارة الاستعمارية، بفضل توظيفها لبعض زعماء الطرق والزوايا، من تحقيق عدة أهداف بواسطة امتيازات ومكافآت كثيرة، غالبا ما تكون رمزية وبأقل التكاليف، وفي مدة وجيزة، كما وفرت لها الأمن والاستقرار في أشد الفترات حرجا، وفي أماكن حدودية نائية يصعب السيطرة عليها وعلى قبائلها، وإخضاعها للسلطة الاستعمارية الفرنسية([129]).

رغم تعاملها مع الإدارة الاستعمارية، قامت الزوايا خلال الفترة الاستعمارية بأدوار اجتماعية وتربوية مهمة تمثلت في أعمال الخير كإطعام الجياع والفقراء، خلال فترات الجفاف التي عاشتها الجزائر، والتربية والتعليم المجاني في مواجهة الأعمال التي قامت بها الحركات التبشيرية والجمعيات التنصيرية، خوفا من الارتماء في أحضان المراكز والملاجئ التبشيرية التي عرفت انتشار واسعا في الجزائر ([130]).

2-آثار التجربة الاستعمارية على التعليم والحج والتبشير.

أ-السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر.

---

[128]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** 1830-1954م... م. س.، ج.4، ص. 334.

[129]- العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية** (1881 – 1939)، سلسلة التاريخ، مجلد 2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس 1، تونس.، 1992م، ص. 98.

[130]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ....م.س.، ج.4، ص. 342.

من مظاهر السياسة الدينية لفرنسا بالجزائر؛ القضاء على التعليم السائد قبل سنة 1830م، حيث كان التعليم عربيا إسلاميا، يقوم على تعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وتحفيظ القرآن وتلاوته في المرحلة الابتدائية، وكان ينعت بالتعليم التقليدي، أما المراحل العليا لهذا التعليم، فقد اعتمد على تدريس الفقه والتفسير والحديث وعلوم أخرى بالجامع الكبير وبعض الزوايا، وأشار **أشيل دولاسوس**"Achille Delassus" إلى أنه قبل سنة1830م، كان توجد قرب كل مسجد أو مؤسسة دينية، مدرسة تسمى الزواية أو المسيد، وكان الأطفال يتعلمون فيها الخط العربي والحساب والقراءة، وكان المُدَّرس أو"الطَّالَب" يأخذ راتبه من مؤسسة العبادات (الأوقاف)، أو من طرف آباء وأولياء التلاميذ، وكان يجازى إما عينا أو نقدا، وكان التعليم أساسا مبنيا على حفظ القرآن الكريم. أما في المناطق النائية لدى القبائل، فكانت المدرسة عبارة عن خيمة يشيدها قائد المنطقة أو أعيانها، وكانت الدواوير والقرى المجاورة لها تتكلف بتمويلها وتجهيزها([131]).

منذ سنة 1830م تراجع التعليم العربي الإسلامي بالجزائر، حيث أسهمت الإدارة الاستعمارية بشكل كبير في اندثار وإغلاق العديد من المدارس والكتاتيب، وهدم المساجد والزوايا المحتضنة لهذا التعليم، وتحويلها لكنائس ومنازل للجنود الفرنسيين، وكان التعليم بالجزائر يستمد تمويله من الأوقاف الإسلامية قبل مصادرتها من طرف إدارة الاحتلال، والمساهمات الفردية للآباء والمحسنين، بالإضافة إلى إهمال وتهميش واضطهاد العلماء والأئمة والمدرسين ونفي العديد منهم وترهيب الباقين، وقد تضاءل عدد المدرسين في المدن والبوادي، بسبب تهجير بعضهم وضعف الرواتب وعدم انتظام الدروس، وتوقف الدراسة في العديد من المدارس، نتيجة انخفاض عدد المتعلمين بشكل كبير([132]).

حاولت الإدارة الاستعمارية إحلال التعليم الفرنسي محلَّ التعليم العربي الإسلامي الذي عرف تراجعا خطيرا، حيث كانت الجزائر قبل الاحتلال تضم العشرات من المدارس وتحتوي على الآلاف من التلاميذ، فضلا عن ذلك، كان التعليم بالجزائر عربيا إسلاميا، وهذا ليس لصالح

---

[131]- Achille Delassus, **Métropoles et Colonie**, la Conquête Morale des Indigènes, Alger, libraire pour tous, sintés, Boulevard de France 5, Alger, 1913, p.25.

[132]- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830-1989 ، دار المعرفة، الجزائر، ج.1، 2006م، ص. 149.

الإدارة الفرنسية، رغم موافقتها على بقاء التعليم القرآني بالمدارس الجزائرية، إلا أنه بعد سنة1830م، شرعت في حصاره وأحكمت الخناق عليه، ولم تسمح به إلا لتعليم الصغار فقط، ومنحت رخصا لذلك بعد إجراء بحوث عميقة، وهو ما أكده **لويس رين**"Louis Rinn"، بأن القرآن كان في الجزائر هو كل شيء، هو المعلم والتعليم(...)، وقد كان هدف فرنسا منذ1830م، هو الحط من التعليم القرآني وتعويضه تدريجيا بتعليم أكثر عقلنة وأكثر علمية([133]).

أنشأت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مدارس شرعية، شملت المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي، وكانت تسمى بالمدارس الحكومية أوالمدارس الرسمية، كما أطلق عليها المدارس الفقهية أو القرآنية، لاعتماد برامجها تدريس الفقه والمواد الدينية الإسلامية. وكانت تحت إشراف ومراقبة السلطات العسكرية، رغم أن إدارتها كانت عربية. وقد قضى المرسوم الصادر في 30 شتنبر1850م، بإنشاء ثلاث مدارس قرآنية تابعة للدولة، تضمنت برامجها اللغة الفرنسية والرياضيات والتاريخ الفرنسي والجغرافية، ونظرا للخصاص الكبير في عدد الموظفين بالمؤسسات الشرعية، فإن خريجيها سيتم توظيفهم لإدارة القضاء الشرعي وبعض الإدارات الدينية وتولي وظائف في التعليم والمكاتب العربية، وتسيير العبادات في المساجد، وقد وضعت هذه المؤسسات الثلاثة تحت إشراف السلطة العسكرية، وكانت وزارة الحرب هي التي تتحمل المصاريف والتكاليف([134]). وكان الهدف من إنشاء المدارس الشرعية، هو إعادة الثقة للمغلوبين الجزائريين، وجلب الطلبة الذين كانوا من قبل يتوجهون للدراسة في الجامعات الأجنبية، وخصوصا المغرب، إضافة إلى تكوين عناصر محلية من المترشحين للوظائف المتعلقة بمصالح الدين والقضاء والتعليم([135]).

تعرضت برامج هذه المدارس لانتقادات، طالب من خلالها المنتقدون بتعويض دروس الفقه بالشرع الإسلامي. ومنذ سنة 1870م، طبقت بعض الإصلاحات في التسيير الإداري وفي البرامج، وأصبحت منذ سنة 1877م تعرف بالمدارس العليا للشرع الإسلامي، وحددت أعمار

---

[133] - Rinn Louis**, Marabout et Khouan**,…, Op. cit., p.5.

[134] - سالم صادق، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسية الإسلامية**، 1895- 2005، ترجمة زهيدة درويش جيون، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث (كملة)، الطبعة الأولى، 2012، ص. 170.

[135] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...** م. س.، ج. 3، ص. 370.

المترشحين لولوجها في أكثر من17سنة، وألزمتهم بنظام دراسي داخلي مدته ثلاثة سنوات، يحصل المتخرج منها على شهادة تؤهله لولوج الوظائف الإدارية، وتولى تعليمهم طاقم تربوي يتكون من ثلاثة أساتذة فرنسيين وثلاثة آخرين مسلمين. بعد أن رفضت البلديات في الجزائر المساهمة في تمويل مؤسسات التعليم الإسلامي، طالبت الإدارة الفرنسية بإغلاقها، وقد تزامن ذلك مع إغلاق المحاكم الشرعية، لكن مرسوم 23 يوليوز1895م، أنقذ المدارس الشرعية وأشرف على إعادة تنظيمها، وأصبحت الدراسة فيها ست سنوات، وتكون على مرحلتين، الأولى مدتها أربع سنوات للوظائف الدنيا، والثانية بإضافة سنتين للمناصب العليا في السلك الديني والقضائي، وتضمنت برامجها القانون والتشريعات واللغة الفرنسية، بالإضافة إلى الفقه والآداب والتاريخ العربي الإسلامي([136]).

كانت بعض المدارس الابتدائية تديرها الأسقفية المسيحية الكاثوليكية والبروتيسانتية، وأصبحت تسمى بالمدارس الدينية أو الكنيسية، وسمح مرسوم 23 أبريل 1843م، لرجال الدين المسيحيين بتأسيس المدارس التبشيرية وتسييرها بهدف تنصير أكبر عدد من التلاميذ. وهو ما أكده **دولاسوس**، ففي سنة 1878م، تم إحداث مدارس خاصة (حرة)، تسير من طرف أساتذة رهبان، هذه المدارس المسيحية، تلقن اللغة الفرنسية، وتقدم خدمات طبية للمرضى بالمجان، وقد أحدثت هذه المدارس في منطقة القبائل، وفي الجنوب الجزائري([137]). كما توفرت الجزائر على مدارس فرنسية -إسرائلية خاصة باليهود الموجودين بالجزائر.

لقيت المدارس التي أنشأتها الإدارة الفرنسية معارضة شديدة من الجزائريين الذين امتنعوا عن إرسال أبنائهم إليها ومقاطعتهم لها، باستثناء الأعيان والمتجنسين الذين كانوا من المتحمسين لها، وقد كان مبرر المقاطعة للمدارس الفرنسية أن تعليمها يقتصر على تعليم اللغة الفرنسية، ويلقن تعاليم الديانة المسيحية"الكافرة" المنافية لتعاليم الدين الإسلامي التي كانت تقدمه المدارس التقليدية والمساجد([138]).

---

[136]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...** م. س.، ج. 3، ص. 384.

[137]- Achille Dellassus, **Métropoles et colonie**, **la conquête morale des indigènes**..., Op.cit, p. 28.

[138]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830 -1989، دار المعرفة، الجزائر، ج.1، 2006م، ص. 271.

طالبت تقارير استخبارتية فرنسية بضرورة الحفاظ على الوضعية القائمة للتعليم بالزوايا وبالمناطق النائية، وعلى مراقبة برامجه وأنشطة معلميه، لكي لا تنتج عناصر معادية للسياسة الفرنسية، وهو ما تحدث عنه **ألكسيس دوتوكفيل**"Alexis de Tocqueville"[(*)]، في تقريره المشهور لسنة1848م، والذي أثار فيه المكانة المهمة للإسلام في المجتمع الجزائري، وارتباط استمرار الاحتلال والوجود الفرنسي، بالحفاظ على المؤسسات الإسلامية، واستنتج التقرير تراجع المدارس وتقلص عددها وإهمال المعاهد الشرعية وتهميشها، بعدما تم توقيف توظيف العلماء والفقهاء، وبالتالي أصبح المجتمع الجزائري المسلم أكثر أمية حسب التقرير دائما، وقد نجحت الإدارة الفرنسية في تقليص عدد المؤسسات الخيرية وتركت المدارس تتداعى، وبعثرت الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولها، وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أنها جعلت المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه من قبل أن تستعمره([139]). لقد كان هدف السياسة التعليمية لفرنسا بالجزائر، هو إفراغ المجتمع من ثقافته وقيمه، ومعتقداته الإسلامية، وإحلال اللغة والثقافة الفرنسيين، وتحقيق فكرة الإدماج.

ب-الحج في الجزائر على عهد الاستعمار الفرنسي.

اعتبر الحج خامس أركان الإسلام، لذا كان من الضروري القضاء عليه هو الآخر ضمن السياسة الاستعمارية بالجزائر. وقد شكل الحج عبر التاريخ فرصا عديدة لمسلمي العالم للالتقاء في الأراضي المقدسة، حيث كان الحجاز خاضعا للدولة العثمانية المناهضة للقوى الإمبريالية الأوروبية التي اتخذت البلدان الإسلامية مجالا للتوسع ولتطبيق مختلف سياساتها الاستعمارية. وكانت فرنسا تخشى من عودة الحجاج الجزائريين متشبعين بأفكار معادية لها، أو بفتاوى معادية تدعو لمواجهة المستعمر، كما أنها كانت مهتمة بالأحداث التي تعيشها منطقة الحجاز خاصة وأنها تعرف حضور وتوسع أطماع بريطانيا منافستها هناك([140]).

---

[139]- شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عودات بيروت -باريس.، ط.1، 1982م، ص. 36.

(*)-ألكسيس دوتوكفيل Alexise de Tocqueville، مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي، اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي، ويعتبر من منظري استعمار شمال إفريقيا، ومن أهم مؤلفاته: L'Ancien Régime et la Révolution.

[140]- أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ... م. س.، ج. 4، ص. 402.

استغلت الإدارة الفرنسية المكانة المقدسة لمكة المكرمة، كمركز للقرار الديني بالعالم الاسلامي، في استصدار الفتاوى التي اعترضت توسعاتها العسكرية، وقد أرسلت جواسيسها مع مواكب الحج لتقصي وجمع الأخبار المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والدينية والسياسية هناك. ونذكر هنا رحلات الضابط الفرنسي **ليون روش(*)**"Léon Roche"، على عهد المارشال بوجو الذي أرسله سنة1842م، في مهمة للإفتاء في نازلة لدى مراكز الفتوى في العالم الإسلامي، وقد زار القيروان والأزهر في طريقه إلى مكة، رفقة ممثلي بعض الزوايا، ورجع بما أفاد ضرورة بقاء المسلمين في بلادهم وليس عليهم حمل السلاح، بل التسليم والاستسلام([141]). وقد استفادت الإدارة الفرنسية من هذه الفتوى في بسط نفوذها على الجزائر باسم الدين، كما لجأ الحاكم العام**جول كامبون** سنة1895م، لاستصدار فتوى شبيهة لبسط سيطرته على الصحراء والجنوب الجزائريين وقمع الثورات، عندما شارك العلماء المسلمين في وضع صيغة هذه الفتوى([142]).

عرفت منطقة الحجاز والشام هجرات عديدة للجزائريين مع بداية الاحتلال العسكري، وشكلوا جاليات مهمة بعد استقرارها هناك، فأصبحت لها تأثيرات قوية على الحجاج الجزائريين الذين فضلوا البقاء هناك هروبا من بطش المستعمر الفرنسي. وقد استعمل معظم رجال الدين خاصة العلماء والأئمة وشيوخ بعض الزوايا، الحج ذريعة للهجرة والهروب من الأوضاع المزرية والتهميش والإقصاء الذي طالهم بفعل السياسة الفرنسية المنافية للشريعة الإسلامية ([143]).

عرفت منطقة الحجاز بعض الاضطرابات خلال مواسم الحج منذ سنة1833م، والتي كان لها ارتباط وثيق بالأوضاع الجزائرية وبالسياسة الاستعمارية الفرنسية. فقد خشيت الإدارة الفرنسية من هذه التأثيرات الخارجية على سياستها، وأصدرت على إثر ذلك قرارا يمنع على الجزائريين السفر إلى الحج سنة1838م، تفاديا للمشاكل المترتبة عنه، خاصة عدم عودة معظم الحجاج، وتشبع الجزائريين بأفكار الوحدة الإسلامية، واستعمال وسائل نقل بريطانيا المنافسة

(*)-ليون روش Léon Roches، ضابط فرنسي جاسوس، يتقن اللغة العربية، عمل كمترجم للجيش الفرنسي بالجزائر، تسمى باسم عمر بن عبد الله، وتظاهر باعتناقه الإسلام، وقاد موكب الحج سنة 1841م، وهو صاحب كتاب :Trente deux ans à travers l'islam.

[141]- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي** ... م. س.، ج. 4، ص. 368.

[142]- نفسه، ص. 369.

[143]- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830 م-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص. 317.

لفرنسا في المنطقة، وبانتشارالأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة لمنع الحج مرات عديدة، التي تم تأكيدها بإصدار مرسوم 4أبريل 1856م، ونظرا لمعارضة الجزائريين ورفضهم لتلك القرارات الجائرة، تراجعت السلطات الفرنسية منذ سنة 1858م، ومنحت رخص الحج بشروط معينة([144])، وقد حددت السلطات الفرنسية هذه الشروط، في التحريات الدقيقة عن أصل الحاج وسلوكه وأملاكه وأخلاقه، والتأكد من عدم تأثره بالأفكار الأجنبية في الحج، فالحجاج أصبحوا عندئذ هم الذين تختارهم الإدارة نفسها([145])، كما كان على الحجاج إثبات توفرهم على ما يكفيهم من أموال للذهاب والإياب، من أجل الحصول على رخصة تسمح بزيارة الأماكن المقدسة بالحجاز.

بعدما كان المنع كذلك لأداء فريضة الحج بسبب انتشار الأوبئة في المناطق التي يمر عبرها موكب الحج وصولا إلى مكة، فقد أصبحت الظروف السياسية وتوتر العلاقات الدولية منذ سنة1877م، ذريعة كذلك لمنع الحج. وقد تقرر منذ سنة1881م حظر السفر للحج للاعتبارات المألوفة، وهي: انتشار الأوبئة، أو توتر العلاقات الدولية([146]).

وخلال الفترة ما بين1908م و1912م، أصبحت الإدارة الفرنسية تشرف على تنظيم رحلات الحج وتختار الحجاج الموالين لها ليمثلونها وليدافعوا عن سياستها أمام الجاليات المسلمة في الأماكن المقدسة. وفي سنة1916م، رخصت الإدارة الفرنسية لأداء مناسك الحج للجزائريين، إذ عملت على تنظيم الحج للسنة نفسها، حيث رافق الحجاج وفد رسمي، تكون من شخصيات رسمية، معظمهم من رجال الدين، والأعيان وشيوخ بعض الزوايا، وقد ترأس هذا الوفد قدور بن غبريط. وللإشارة فإن الحج إلى مكة، قلما سمح به للجزائريين، ومنع الحج السنوي، بذرائع مختلفة، وكان لابد من تدخل البرلمان الفرنسي سنة1913م، لإزالة العراقيل التي وضعت لمنع الحج، فصادق يوم17 يوليوز 1914م، على قانون يمنح للمسلمين حق أداء فريضة الحج دون الحاجة إلى ترخيص إداري، مع ضرورة احترام الشروط الصحية المنصوص عليها قانونيا([147]).

---

[144]- Pascal Le Pautremat**, la politique musulmane de la France au xx^{ème} siècle**, maisonœuvre et larose, Paris, 2003, p. 194.

[145]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830 م-1989م، ج1،...م.س.، ص. 400.

[146]- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، الجزء الأول ... م.س، ص. 579.

[147]- شارل روبير أجرون، **"تاريخ الجزائر المعاصر"**، ترجمة عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط. 1، 1982م، ص. 107

في إطار تنظيم رحلات الحج كذلك، فإن الإدارة الفرنسية كانت ترسل أطقم طبية تتكون من الأطباء والممرضين لمرافقة الحجاج والسهر على صحتهم وإرشادهم وتقديم الإسعافات اللازمة، وكانت ترسل كذلك جواسيس مرافقين لجمع المعلومات وتتبع أنشطة الحجاج واتصالاتهم. للإشارة فإن الإدارة الفرنسية كانت توفر بواخر لحمل الحجاج المغاربيين إلى الأماكن المقدسة بمكة لأداء مناسك الحج، وتكلفت بمصارف الذهاب والإياب، وقد صادق البرلمان الفرنسي أواخر سنة 1915م، على مشروع إحداث دور للضيافة والاستقبال قرب الحرم المكي، وقرب قبرالرسول بالمدينة المنورة، حيث ستقدم هذه المشاريع الخيرية خدماتها بالمجان للحجاج الجزائريين والتونسيين والمغاربة. وذلك في إطار مواجهة الدعاية العثمانية-الألمانية التي اتهمت السلطات الفرنسية بعدائها للدين الإسلامي. ونشير إلى موافقة كل من المقيمين العامين بالمغرب **ليوطي**"Lyautey"، وبتونس **غابرييل ألابيتي**"Gabriel Alapetite"على هذه المشاريع، وطلبا بضرورة إشراك سلطان المغرب وباي تونس في هذه المشاريع الخيرية، خدمة لسمعة فرنسا ومكانتها في العالم الإسلامي([148]).

عملت الإدارة الفرنسية على إقناع المسلمين للامتناع عن أداء مناسك الحج، وذلك نظرا للأخطار الناتجة عنه، وواكب ذلك عدم تسليم الرخص إلا للحالات الناذرة، لأنها كانت واعية بأن الحظر النهائي للسفر إلى الأماكن المقدسة لأداء واجب ديني كمناسك الحج لها أهمية مقدسة وعظمى، أمر مستحيل يهدد الاستقرار في الجزائر.

ج-أسس سياسة التبشير بالجزائر ونتائجها.

كان الهدف الديني ضمن دوافع احتلال الأراضي الجزائرية سنة1830م، وكانت رغبة أساقفة فرنسا والكنيسة بروما، قوية في إحياء حرب صليبية ضد المسلمين لاسترجاع شمال إفريقيا، على غرار استرجاع بلاد الأندلس خلال حروب الاسترداد، وقد اعتبرت بلاد الجزائر قاعدة لانطلاق عمليات تنصير إفريقيا. وفي هذا الإطار أمر الجنرال دوبرمون بتحويل الجوامع إلى

[148]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France au xx^{ème} siècle**, ...,Op.cit, 2003. p.199.

كنائس وإلغاء شريعة الأعياد الدينية الإسلامية، وإفساح المجال للمبشرين لإرجاع هذاالشعب إلى حظيرة الدين المسيحي وفاء للماضي([149]).

دشن الفرنسيون ممارسة طقوسهم الدينية المسيحية في الجزائر، برفع الصليب على كنيسة في المدينة وإحياء قداس ديني في ساحة إحدى القصبات الرئيسية يوم11يوليوز 1830م احتفالا بالانتصار العسكري، وقد حضره كبار القادة العسكريين والجنود، ورتلوا آيات الإنجيل بأصوات عالية، شكرا للرب على توفيقه لهم في معاركهم ضد المسلمين في شمال افريقيا، وقد منحوا القساوسة هالة من الأبهة بإدخالهم إلى الثكنات العسكرية في احتفالية عسكرية([150]).

شرعت الإدارة الفرنسية في سياستها التنصيرية، وأبرزت المعالم المسيحية للمنطقة لمرحلة ما قبل الفتوحات الإسلامية، من خلال الدراسات الأنثربولوجية والأركيولوجية، حيث أثبتت الحفريات والآثار ذلك، كما عملت على تحويل المساجد إلى كنائس وإقامة الشعائر والطقوس الدينية المسيحية بها، إضافة إلى إنشاء أسقفية الجزائر خلال غشت 1838م، وذلك بمباركة البابوية بروما بعد إقناع بابا الفاتيكان **غريغوري السادس عشر**"GrégoireXVI" (1765م-1846م)، وتعيين الراهب **أنطوان دوبوش**"Antoine Dupuch" يوم 13شتنبر1838م، أول أسقف على الجزائر الذي قضى سبع سنوات بها إلى غاية سنة1845م، قدم خلالها العديد من الخدمات والانجازات للكنيسة، أبرزها بناء ستين كنيسة ومعبدا، وستة عشر مؤسسة دينية، وجلب إلى الجزائر واحدا وتسعين قديسا ومائة وأربعين إطارا من نساء ورجال مختصين في الشؤون الدينية([151]). وعمل **دوبوش** على استقدام العديد من الجمعيات التبشيرية أهمها جمعية الآباء اليسوعيين، أو كما يطلق عليها **جمعية الجزويت**"Les Jésuites"، التي اتخذت الملاجئ والمدارس والمستشفيات مجالا لتقديم خدماتها وتحقيق أهدافها التبشيرية لتنصير الجزائريين، وخدمة المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، وحمايتهم من التأثيرات الإسلامية (كالزواج من الجزائريات). لأجل ذلك أسسوا سنة 1844م، جمعية أطلقوا عليها اسم"**الجمعية**

---

[149] - عبد الجليل التميمي، **"التفكير الديني والتبشيري لدى ..."** ...م. س.، ص. 15.

[150] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** 1830 - 1900، دار الغرب الإسلامي، ط.1 ،ج.1، 1992م، ص.79.

[151] - إبراهيم لونيسي، "الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع في بدايات الاحتلال"، **مجلة الحوار المتوسطي**، مارس 2009م، منشورات دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، ع.1، 2009م، ص. 108.

الأدبية والدينية للقديس أوغستين"([152]). ويعزى تحقيق تلك الانجازات ونجاحها، إلى المساعدات والدعم الكبير، المقدم من قبل القادة العسكريين والحكام الفرنسيين في الجزائر ممثلي الدولة الفرنسية، ورغم ذلك لم تحقق عملياته التبشيرية النتائج المرجوة منها خلال هذه الفترة، مما دفعه إلى استقالته من منصبه وإعلان فشله، بعد أن تراكمت عليه الديون وتم إيداعه السجن، وهرب إلى إيطاليا ومنها إلى إسبانيا([153]).

سيواصل الأسقف **لويس بافي**"Louis Pavy" نشاط الكنسية بالجزائر، وتدارك الأخطاء المرتكبة من طرف سلفه، إذ قضى عشر سنوات في خدمة الكنسية. وقد قرر توسيع ونقل أنشطته التبشيرية خارج مدينة الجزائر، وتنصير البوادي والمناطق النائية، مستغلا جهل السكان وفقرهم، كما استعان بخدمات **فرقة الترابيست**"Les Trappistes" التي اتخذت طريقة امتلاك الأراضي الزراعية واستغلالها، وسيلة لأنشطتها التبشيرية، وقد حققت انتاجا فلاحيا مهما لكنها فشلت في تنصير الجزائريين.

حقق **لويس بافي**، إنجازات مهمة في مجال أنشطته التبشيرية، حيث اعتبر منذ سنة 1849م، أن نجاح العمليات التبشيرية في الجزائر، مرتبط بتعلم الأساقفة والرهبان اللغتين، العربية والأمازيغية للتقرب من السكان والقيام بأعمال ناجحة، لكن هذا المشروع لم يتحقق إلا سنة1868م، على عهد الأسقف **شارل لافيجري**"Charles Lavigérie"،الذي شرع بشكل واضح وجدِّي في نشر المسيحية في أوساط الجزائريين. وقد استقدم **الأسقف لافيجري**، إلى الجزائر ليخلف الأسقف**لويس بافي**، بعدما وافقت الحكومة الفرنسية على مقترح الحاكم العام بالجزائر الجنرال **ماكمهون**"MacMahon"، على نابليون الثالث تعيين **الأسقف لافيجري**([154]).

حلَّ الأسقف **لافيجري** بالجزائر بموافقة البابوية بروما، يوم 15 ماي1867م، ليتقلد مسؤولية تسيير شؤون الديانة المسيحية فيها إلى أن توفي سنة1892م. وقد صادف تعيينه انتشار المجاعة والأوبئة في الجزائر سنتي1867م و1868م، إضافة إلى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، وهجوم الجراد والجفاف والمجاعة، ووباء الكوليرا والتيفوس، وأصبحت البلاد والعباد

---

[152] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ،...،م.س.، ج.6،ص. 112.

[153] - نفسه، ص. 114.

[154] - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 م– 1871م**، الجزائر، 1977م، ص. 110.

في حاجة إلى مساعدات إنسانية وغذائية وطبية، مما دفع الإدارة الفرنسية إلى فتح الملاجئ وتقديم الإعانات إلى المحتاجين والمتضررين([155]).

بدأ الأسقف **لافيجري** أعماله التبشيرية بالجزائر بتوجيه انتقاد لاذع للقرآن الكريم والإسلام، وأعتبرهما أبرز أعداء المسيحية، يعيقان أي عمل تريد فرنسا القيام به في الجزائر، وجب القضاء عليهما وإحلال المسيحية في جميع المجالات، مستعملا جميع الوسائل المتاحة لذلك. وقد اغتنم فرصة المجاعة الكبرى التي عاشتها الجزائر خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وهي المرحلة التي عرفت ازدهار نشاط الجمعيات التبشيرية، إذ عمل على تجميع الأيتام والأطفال المتخلى عنهم، بسبب حدة المجاعة والجفاف في الملاجئ وفي دور الأيتام والمستوصفات تحت رعاية قساوسة وراهبات، وقام بتوزيع المواد الغذائية والملابس والأدوية على الجزائريين المحتاجين، وهو ما دفع الإدارة الفرنسية للوقوف إلى جانب الحركة التنصيرية ودعمها، وفتح المزيد من الملاجئ والمستشفيات، وتقديم المساعدات في جميع أنحاء الجزائر، وأرسل إليه الجيش بعض الجنود ليساعدوه، ووفروا له أيضا الخيام والأغطية([156]).

طالب **لافيجري** بمزيد من المساعدة والدعم المادي والمعنوي من طرف الحكومة الفرنسية لنجاح مختلف أعماله التبشيرية، كما وجه طلبا لرجال الدين المسيحيين والجمعيات الخيرية بفرنسا وأوروبا، لجمع التبرعات والهبات المالية لمواجهة المصاعب التي تعيق أنشطته التبشيرية في الجزائر، حصل على إثر ذلك على مبالغ مالية كبيرة، ولقي دعما ماليا مهما من الإمبراطور **نابليون الثالث**"NapoléonIII"(1808م-1873م) وزوجته، ووجه **لافيجري** نداء استغاثة كذلك لكل الصحف الكاثوليكية، وصف فيه خطورة المجاعة وطلب مساعدة مسيحيي أوروبا لفائدة الملاجئ في الجزائر، وقد لبَّى هؤلاء النداء، وتكونت لجان بالمدن الفرنسية لجمع الهبات والتبرعات([157]).

لقد استمر**لافيجري** في توسيع نشاطه التبشيري، بعد النجاح اللافت الذي حققه، والدعم الكبير الذي لقيه، إذ أبدت الكنيسة بروما ارتياحا كبيرا للانتصار الذي حققه من خلال

---

[155] - - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر** ...م. س.، ص. 105.

[156] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1954م**...م. س.، **ج.6**، ص. 123.

[157] - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر** ...م. س.، ص. 113.

الموقف الكبير الذي اتخذته السلطات الفرنسية بباريس، والمتمثل في تأييدها لعمليات التبشير باسم الأعمال الخيرية المسيحية، خاصة وأن **لافيجري** دخل في صراع حُسم لصالحه، ضد الحاكم العام الجنرال **ماكمهون** الذي هدد بإغلاق الملاجئ، وطالبه بإرجاع الأطفال خوفا من ردة فعل عائلاتهم الذين تبين لهم نوايا **لافيجري** التبشيرية ورغبته في تمسيح أطفالهم، وقد كافأ البابا **بيوس التاسع**"Pie IX"(1792م-1878م)**لافيجري** بتعيينه مندوبا للإرساليات التبشيرية بالصحراء في غشت1868م، وأصبحت له صلاحيات وحرية مطلقة في ميدان التنصير، وأعطى ذلك انطلاقة كبرى للأعمال التبشيرية في إفريقيا والصحراء. ونشير إلى أن تعاونا بين الكرسي الرسولي البابوي بروما مع فرنسا في شأن الجزائر، همَّ تنظيم سير أنشطة الكنسية، ومساعدة الكاثوليكين وتقديم العون لهم ([158]).

تتويجا لعمله، أنشأ **الكاردنال لافيجري** سنة1869م، جماعة دينية تبشيرية أطلق عليها اسم **جمعية الآباء البيض**"Les Pères Blancs"، وقد قرر أعضاؤها اتخاذ ألبسة بيضاء متناسبة مع اللباس المحلي للجزائريين، وأخذت هذه الجمعية على عاتقها مسؤولية تنصير منطقة شمال إفريقيا انطلاقا من الجزائر ثم تونس والمغرب، وأنشأ في السنة نفسها **جمعية الأخوات البيض**"Congrégation des sœurs missionnaires de notre dame d'Afrique"، التي عملت على تنصير النساء الجزائريات عبر الخدمات الخيرية المقدمة لهن، باعتبارهن عنصرا محافظا على العقيدة والتقاليد في المجتمع الجزائري ومؤثر قوي فيه، كما عمل على إنشاء قرى عربية مسيحية، وذلك بتكوين أسر عربية مسيحية عن طريق تزويج أشخاص يتامى، ومنح مبلغ مالي وقطعة أرضية لكل أسرة تستفيد منها هي وأبناؤها([159]).

كان رد فعل الجزائريين قويا، وأبدوا مقاومة عنيفة إزاء الخطر الذي شكلته العمليات التبشيرية على المجتمع والدين الإسلاميين، وتعتبر **ثورتا المقراني والشيخ الحداد** في بلاد القبائل والشرق الجزائري، دليلا على مواجهة التهديد المسيحي للمنطقة، كما أنهما أثرتا على العمل التبشيري، وقد واجهتهما السلطات الاستعمارية بقمع شديد وبإجراءات عقابية تعسفية([160]).

---

[158] - عز الدين عناية، **نحن والمسيحية في العالم العربي وفي العالم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 2010م، ص. 46.

[159] - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر** ...م. س.، ص. 127.

[160] - نفسه، ص. 153.

أبدت فرنسا تحفظا وتخوفا من عمليات التبشير التي كانت تتم تحت غطاء العمليات الخيرية، رغم تشجيعها من قبل بعض القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين ماديا ومعنويا، حيث دعم العديد من الجنرالات؛ أبرزهم الحاكم العام الجنرال **لويس فييو بيجو** "Louis Veuillot Bugeaud"، رجال الدين لمساهماتهم بعمليات التبشير المسيحي، بما فيهم الفرق اليسوعية التي لم تكن تشكل أي خطر على إدارة الاحتلال، ولا تعرقل عملها بالجزائر، بل كانت تعمل بجدية لنجاح الرسالة الحضارية والتبشيرية التي كانت إدارة الاحتلال تقوم بها([161]). ولقي **لافيجري** مساندة من طرف كبار المسؤولين الفرنسيين، بدْءاً من وزير الشؤون الدينية الفرنسي الذي وقف إلى جانبه ودعم أنشطته، وبتأييد وزير الحربية **المارشال نييل**"Niel" الذي سمح له بالقيام بعملياته التبشيرية بكل حرية، ولقاء الإمبراطور **نابوليون الثالث بلافيجري** ووعده بتسهيل مختلف أنشطته([162]).

لقي **لافيجري**، بعد انتقال الحكم في الجزائر إلى الإدارة المدنية على عهد الجمهورية الثالثة، دعما كبيرا من طرف المعمرين والصحافة الكاثوليكية التي أيدت سياسته في مجال التبشير، خاصة على عهد الحاكم العام الجديد، الأميرال **لويس هنري دوغيدون**،" Louis Henri de Gueydon"، الذي لُقب بالأميرال الكاردنال، الذي دافع عن آراء **لافيجري** التبشيرية، وحقق أغلى أمانيه في بعث الكنيسة الإفريقية، عندما أقام مراكز لرعاية اليتامى وتربيتهم وتنشئتهم وكثلتهم في النهاية، ووقفت إدارته المدنية موقفا مشجعا إزاء سياسة التنصير، وقد صرح هذا الأميرال بأنه قضى حياته يساند الحركات التبشيرية في مختلف مناطق العالم([163]).

ساهم تقارب أهداف الكنيسة مع أهداف السياسة الفرنسية بالجزائر، في خلق تعاون كبير بين الكرسي الرسولي البابوي بروما والنظام الاستعماري الفرنسي بشمال إفريقيا، واتسمت العلاقة بينهما بطابع التعاون الوطيد، رغم التناقضات الواضحة بين سياسة فرنسا العلمانية

---

[161]- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية في الجزائر** ...م. س.، ص. 61.

[162]- التميمي عبد الجليل ، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين..."، **المجلة التاريخية المغربية**،....م.س.، ع.**1**، ص. 22.

[163]- نفسه، ص. 23.

القاضية بفصل الدين عن الدولة في أراضيها منذ سنة1905م، وتحكمها في الشؤون الدينية ودعمها للحركات التبشيرية في مستعمراتها([164]).

مرت العمليات التبشيرية بالجزائر بمراحل متنوعة منذ سنة1830م، وقد عرفت ازدهارا هاما على عهد الكاردينال **لافيجري**، لكن أوجها سيكون مع ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تميزت بالاحتفال بمئوية احتلال الجزائرسنة1930م، وبمئوية تأسيس الكنيسة المسيحية بالجزائر سنة1838م، والاحتفال بنصف قرن على احتلال تونس، وبفرض الظهير البربري العنصري على المغرب بتاريخ16ماي1930م، إضافة إلى عقد المؤتمر الأفخارستي بقرطاج في ماي1930م، وهو المؤتمر الذي حضره العديد من الشخصيات الدينية المسيحية ضم أساقفة فرنسا والجزائر، وتم تكريم مفتي الجزائر وحبر اليهود بها، وإلى حدود سنة1938م، تم تأسيس ثلاث كاتدرائيات ومائتي كنسية ومعبد بالجزائر، بالإضافة إلى عدد كبير من الملاجئ والمدارس والمستشفيات([165]).

تعرضت سياسة التبشير الفرنسية بالجزائر للإخفاق، بالمقارنة مع الإمكانات والدعم المالي الكبير الذي خصص لذلك، لكنها لم تحقق هدفها خاصة في منطقة القبايل، حيث ساهم في ذلك ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والأحزاب السياسية، التي هاجمت سياسة التبشير بشكل خاص، متخذة وسائل مختلفة كالمساجد والصحف للتحسيس بمخاطر التبشير، وقد اعترف بذلك المستشرق الفرنسي**جاك بيرك**"Jaques Berques"، مؤكدا أن عدد الجزائريين الذين اعتنقوا المسيحية في عهد الكاردينال **لافيجري** لم يبلغ الألف رغم الوسائل الكبرى التي سخرها، ورغم مساندة النظام الاستعماري، واستغلال **لافيجري** لانتشار المجاعة والأوبئة([166]). عموما، لم تنجح سياسة التبشير رغم تغيير أساليبها وزيادة إمكاناتها.

II- آثار التجربة الاستعمارية الفرنسية على المسألة الدينية التونسية.

أسهمت التجربة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، في وضع اللبنات الأولى لمستقبل سياستها الدينية بتونس، عبر توظيف مختلف الآليات والمؤسسات القائمة والرموز الدينية بما فيهم العلماء ورجال الزوايا لتهجين المجتمع التونسي واختراقه خدمة لمخططاتها الاستعمارية.

---

[164] - الحبيب الجنحاني،"التبشير والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي"، **مجلة الفكر الإسلامي**، ع.3، س.8، 1979، لبنان، ص.42.

[165] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،...م.س، ج.6، ص. 138

[166] - الحبيب الجنحاني، "التبشير والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي"، ...، م.س.، ص. 48.

1- سياسة الحماية تجاه الطرق الصوفية.

قادت الطرق الصوفية والزوايا مقاومة مسلحة، وأعلنت الجهاد ضد التحرشات الفرنسية. وقد أثبتت الكتابات والدراسات الاستعمارية خطورة هذه المؤسسة الدينية على المصالح الاستعمارية بتونس، ووصفتها بأوكار التطرف واتهمتها بالتعصب ومعاداة الأجانب "النصارى". في ظل هذه الظروف وبناء على الماضي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، ومن أجل احتواء الوضع والاستفادة من الأخطاء السابقة، قررت الإدارة الفرنسية منذ سنة1896م، تجميع المعطيات عن التصوف الإسلامي بتونس. ونظرا لضعف المعلومات وعدم كفايتها، أعطيت تعليمات جديدة لإنجاز دراسة ثانية سنة1911م، خاصة بعد أحداث سنة1906م، التي أسهمت فيها الطرق الصوفية الزوايا الدينية بشكل كبير، كما أنجزت دراسة ثالثة سنة1924م، وهي دراسة إحصائية عن الزوايا والطرق الصوفية التونسية. وقد أثبتت هذه الدراسات (دراسة 1896م، ودراسة1911م، ودراسة1924م)، قوة نفوذ الطرق الصوفية، واستحواذها على المجالات الاقتصادية والروحية داخل المجتمع التونسي، هذا بالإضافة إلى علاقات الطرق ببعضها البعض وتنسيقها مع بقية الطرق الصوفية الإسلامية، وبالقوى الخارجية([167]).

تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية إزاء الطرق الصوفية باللين والشدة، فسمحت للموالية لها بحرية الاشتغال، بينما عملت على تشديد الخناق على المعارضة لها، وتدخلت في تعيين شيوخ وزعماء هذه الطرق الصوفية. لقد كانت السلط الاستعمارية-في الظاهر -لا تتدخل في تسمية مشايخ الطرق، باعتبار أن المترشح يجب أن يكون أهلا للخطة من حيث معرفته بالطريقة، وتوفر شروط اللياقة فيه واتفاق أتباع الطريقة عليه، وكذلك كان رأي كل من عامل الجهة والمراقب المدني([168]). وقداستطاعت سلطات الحماية اختيار شيوخ الزوايا بمعايير تسمح لها توظيفهم لصالحها وتسخيرهم للقيام بأعمال دينية تخدم توجهاتها، بعد موافقة المراقب المدني على ترشحهم، أما أولئك المشتبه في ولائهم لسلطات الحماية الفرنسية أو الذين لهم علاقات مع القوى الخارجية المعادية لفرنسا، فكانت تعارض وترفض التعامل معهم، وقد أدى

---

[167]- العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-1993)**،منشورات كلية الآداب بمنوبة، 1992م، ص. 88.

[168]- نفسه، ص. 86.

تدخل السلطات المحلية في تعيين رؤساء الطرق الصوفية، إلى فقدانهم المكانة الاجتماعية، وبالتالي عدم احترام قراراتهم وآرائهم، وتهميش أدوارهم داخل المجتمع.

راقبت سلطات الحماية تحركات وتنقلات شيوخ الطرق الصوفية الذين كانت لهم مكانة اجتماعية ونفوذ على السكان، وكانوا يشكلون خطرا على الوجود الفرنسي بالمنطقة. فاشتبهت إدارة الحماية في تحركاتهم وتنقلاتهم، حيث اعتبرتها مساعي للاتصال المباشر بالأتباع خلال التجمعات الكبرى المنظمة، إما لجمع الأموال والإعانات المالية، أو لتجنيد المجاهدين، ونقل الأخبار وتبادل المعلومات وتجديد روابط الثقة والولاء. ففرضت قوانين تعسفية مارست من خلالها مراقبتها عليهم وعلى تنقلات رؤساءها(الطرق الصوفية)، وحدَّت من تحركاتهم إلا بضمان الحصول على ترخيص التنقل والتجوال(Laissez passez)، تُسلِّمُه السلطات المعنية بالمجال الذي ينتمون إليه. وقد وضعت إجراءات إدارية مستعصية للحصول عليه، منها المنشور المؤرخ بـ9يناير1913م، القاضي بالإجراءات القانونية الواجب على مشايخ الزوايا ونوابهم القيام بها قبل الانتقال من الدوائر المقيمين بها، ومنشور آخر يؤرخ له بـ 24 غشت1921م، ينظم تنقل مشايخ الزوايا من الجزائر إلى تونس والعكس. وقد جاء مرسوم آخر في 13 نونبر 1934م، ليشدد إجراءات تنقل رؤساء الطرق بدعوى حماية أمن المناطق الخاضعة لإدارة الحماية([169]).

أصبحت تنقلات ورحلات شيوخ الطرق مراقبة ومقيدة إلا بإذن أو ترخيص، لا يتم تسليمه إلا بعد مماطلة وتسويف، بل تمتنع الجهة المعنية بتسليمه بعد إجراءات ملأ استمارة يوضح فيها صاحب الطلب أسباب التنقل والطريق التي سيسلكها وأماكن التوقف، كما أجبرتهم بضرورة إشعار السلطات المحلية والمثول أمامها أثناء وصولهم للمكان المقصود([170]).

تمكنت سلطات الحماية من إخضاع الطرق الصوفية بتونس، وجعلها تخدم مصالحها، بعدما شددت المراقبة على مشايخها ووظفتهم لتنفيذ أوامرها، حيث استمرت في ضرب قوتها الاقتصادية من خلال التحكم في الموارد المالية والسيطرة عليها، ومنعت جمع الزيارات (الهدايا،

[169] - العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية**،....م.س ، ص. 89.

[170] - نفسه، ص. 91

الهبات المالية)، في الأسواق والمواسم والتجمعات البشرية الكبرى، وبمقتضى قرار20 يونيو 1911م، فرضت غرامات وعقوبات على المخالفين، لتمنعها نهائيا لاحقا([171]).

أثر الاستيلاء على أوقاف الطرق الصوفية، التي كانت توفر لها مداخيل مالية مهمة، بشكل سلبي كبير على وضعيتها الاقتصادية، وعلى المكانة المعنوية والمادية لشيوخها، لقد كان تفقير الطرق الدينية خيارا مبدئيا راهنت السياسة الاستعمارية على تحقيقه، سعيا منها لوضع حد لقوة بعض الطرق. وبهذه الإجراءات استطاعت سلطات الحماية احتواء العديد من الطرق الصوفية وتسخيرها لخدمة سياستها، واستغلالها كآلية لتطبيق قراراتها في المنطقة([172]).

منحت سلطات الحماية امتيازات عديدة للطرق والزوايا الحليفة، منها: الإعفاء من الخدمة العسكرية، وتخفيض الضرائب وإلغاء بعضها، وتسهيلات إدارية خاصة للولوج للمحاكم ومختلف الإدارات بتونس، وقدمت لها إعانات وهبات مالية لتشجيع ولتسهيل الأعمال التي يقوم بها لصالح الإدارة الفرنسية، ومنحتها سلطات واسعة ومطلقة بالمناطق التي توجد بها. وبذلك استطاعت أن تبسط الأمن بأقل التكاليف في أماكن التوترات والاضطرابات. في المقابل، سارعت إدارة الحماية الفرنسية إلى فرض إجراءات قاسية وجائرة كمصادرة أوقاف الزوايا المناوئة لها، والتي تشكل خطرا كبيرا يهدد وجودها([173]).

لقد خَبِر الفرنسيون قضية الطرق الدينية والزوايا، إذ اعتبرت السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاهها بتونس امتدادا واستمرارا لسياستها بالجزائر وبالمغرب لاحقا، وذلك بسبب الارتباط والعلاقات التي كانت تجمع مختلف الزوايا والطرق بمنطقة شمال إفريقيا([174]).

دفعت الحرب العالمية الأولى السلطات الاستعمارية الفرنسية بتونس إلى اتباع سياسة هدفت من خلالها السيطرة على الوضع الداخلي، لمواجهة الأخطار الخارجية بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، وقد أثارت فتوى تدعو إلى الجهاد المقدس، وإلزامه على كافة المسلمين ضد الاستعمار مشاعر الشعوب الإسلامية، خاصة بمنطقة شمال إفريقيا، بعد نجاح

---

[171]- العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية**،....م.س، ص. 93

[172]-نفسه، ص. 99.

[173]- بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 -1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي**.....م.س.، ص. 139.

[174]- روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الثقافة، لبنان، ط. 2، 1980م،ص. 140.

الدعاية القوية التي روجتها ألمانيا مدعية وقوفها إلى جانب كفاح المسلمين ضد فرنسا عدوتهم، وتزامن ذلك مع اتباع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني سياسة هدفت إلى تقوية الجامعة الإسلامية والالتفاف حول الخلافة الإسلامية وتوحيد صفوف المسلمين لمواجهة المد الاستعماري الأوروبي على الأراضي الإسلامية([175]). ولمواجهة ذلك، قامت السلطات الاستعمارية بإجراءات مهمة، حيث التجأت إلى العلماء والهيئات الشرعية، خاصة القضاة والأئمة، قصد الحصول على تأييدها، وحملهم على إعلانهم لمساندتها والوقوف إلى جانبها ضد تركيا.

ساهمت مواقف شيوخ بعض الطرق والزوايا المؤيدة للاستعمار، في أحداث وقضايا مهمة تعلقت بالمواطن التونسي، كأحداث مقبرة الجلاز، وخط الترامواي، ومسألة التجنيس، والتعليم في ظهور عداء لهم من طرف السكان واحتقار لقراراتهم، وفي فتح المجال للأحزاب السياسية لتأطير وقيادة التونسيين الغاضبين، بعدما تراجع دور الطرق الصوفية، كما ساهمت الصراعات الداخلية والانشقاقات والمشاكل المتعلقة بالزعامة والنفوذ المجالي إلى إضعاف نفوذ الطرق الصوفية ومكانتها الاجتماعية، وتراجع استقطابها وإشعاعها داخل البلاد وخارجها.

2- نشاط الكنيسة بتونس على عهد الحماية ونتائجها.

استفادت الكنيسة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية للتونسيين، فوسعت نشاطها التبشيري وسطهم اعتمادا على الأعمال الخيرية والاجتماعية. وقد عرفت تونس أنشطة تبشيرية واسعة قبل سنة1881م، حيث كانت موجهة لأبناء الجاليات المسيحية المقيمة في تونس، لكن هذه الأنشطة كانت مراقبة من طرف السلطات التونسية، إذ في سنة1830م تاريخ احتلال الجزائر، استغل القنصل الفرنسي **ماثيو دي ليسبس**"Mathieu de Lesseps" بتونس، الرعب الذي أصاب باي تونس عقب هذا الاحتلال، ففرض عليه التنازل عن منطقة لإنشاء تمثال وكنيسة تخليدا لوفاة ملك فرنسا **لويس التاسع**"Louis IX"(1226م-1270م)، الذي قتل في تونس خلال حملة صليبية على المنطقة([176])، فتطلع الفرنسيون بعد احتلال الجزائر إلى تونس، فأحدث ذلك تحولا عميقا في سياسة الكنيسة المسيحية بشمال إفريقيا، بتطور عملها بالجزائر

[175] - Pascal le Pautremat, **la politique musulmane de la France**, …Op.cit, p : 77.

[176] - عبد الجليلي التميمي، "دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830 - 1881"، **المجلة التاريخية المغربية**، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ع.3، تونس، يناير 1975م ، ص. 8.

وتطلع **الكاردنال لافيجري** إلى تونس، بأن لعب دورا أساسيا في التمهيد لنظام الحماية فيها، لما تمثله من رهان لبعث كنيسة قرطاج، فكان أمل الساسة ورجال الدين الفرنسيين، من وراء هذه المساعي؛ القضاء على الطابع الإسلامي لشعوب شمال إفريقيا، خدمة للمسيحية ولفرنسا على السواء. وصار الشأن المسيحي بتونس من مسؤولية الكنسية الفرنسية، فعين **البابا ليون الثالث عشر**"Léon XIII"(1810م-1903م) **الكاردنال لافيجري** ممثلا للكنيسة الكاثوليكية على تونس إضافة للجزائر ([177]).

لقد طالب **لافيجري** بتشييد الملاجئ والمستشفيات والمدارس بمختلف المدن التونسية، ومنح الإشراف عليها لرجال دين مسيحيين، وأنشأ **معهد سان لوي** بقرطاج سنة1880م، وعمل على تعيين كهنة للتدريس فيها، كما أنشأ أكبر معهد بمساعدة **أخوات صهيون**" Sœurs de Sion"سنة 1882م، وأحيى كنيسة قرطاج القديمة وأطلق عليها اسم كنيسة **القديس لويس**" Saint-Louis"منذ سنة1881م، وتمكن لافيجري من تحقيق ما عجزت عنه السلطة السياسية والعسكرية، كتركيز وجود فرنسا وتدعيم مكانتها بتونس([178]). وبعد وفاته سنة1892م، بالجزائر نقل جثمانه إلى تونس، ودفن في كاتدرائية**سان لوي** التي بناها بنفسه، وتخليدا للأعمال الجليلة التي قدمها للكنيسة، فقد أقيم له سنة1925م، تمثال في تونس قرب الجامع الكبير حاملا بيده اليسرى إنجيلا وبيمناه صليبا، احتفالا بمئوية ميلاده، وهو ما أثار مظاهرات قوية للتونسيين، طالبت بإزالةالتمثال، واجهتها قوات الاحتلال بالعنف الشديد([179]).

إلى جانب الحركة التبشيرية الكاثوليكية، لعبت الحركة البروتستانتية دورا كبيرا في نشر المسيحية بتونس، وقد استقر رهبان بروتستانيون بتونس المدينة والمناطق المجاورة لها، وكانت أصولهم سويسرية وفرنسية، وعمل أنجليكانيون على تنصير الجاليات اليهودية المستقرة بتونس، وتشكلت عدة خلايا للتبشير بين المسلمين([180]).

---

[177]- عز الدين عناية، **نحن والمسيحية في العالم العربي وفي العالم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،2010م، ص. 56.

[178]- عبد الجليل التميمي، "**دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس**،.....م.س.، ص. 17.

[179]- عز الدين عناية، **نحن والمسيحية في العالم العربي** ...م.س.، ص. 57.

[180]- نفسه، ص. 57.

زادت قضية مطالبة اليهود التونسيين سنة 1909م، بإلحاقهم بالمحاكم الفرنسية والتقاضي أمامها بعدما تخلوا عن المحاكم العبرية التونسية، من حدة الصراع بين الإدارة الفرنسية والتونسيين، الذين اعتبروا ذلك خيانة وإقصاء للقضاء التونسي، وتنكر اليهود لهويتهم التونسية. كما أن قضية تجنيس اليهود التونسيين والمسلمين هي الأخرى خلقت توترا كبيرا داخل تونس الحماية، وأرادت الإدارة الفرنسية بذلك تطبيق **مشروع كريميو** لسنة1870م، الذي قضى بتجنيس اليهود الجزائريين في تونس، واعتبرت الحركة الوطنية التونسية عمليات تجنيس اليهود التونسيين مسا بالسيادة الوطنية، ودعت إلى مقاطعة اقتصادية واجتماعية لليهود الذين أبدوا رغبة في الحصول على الجنسية الفرنسية، وعمل الفرنسيون على تطبيق هذا المشروع في تونس، فدفعوا باليهود التونسيين لشن حملة شعواء على السلطة القضائية التونسية، كخطوة تمهيدية للانفصال عن جنسيتهم التونسية وكسب الجنسية الفرنسية([181]).

عرفت تونس أحداثا مؤلمة بسبب استفحال السياسة الاستعمارية المتعلقة بالمسألة الدينية، نذكر هنا حدثين بارزين: -الأول، تمثل في المظاهرات التي قام بها طلبة جامع الزيتونة مطالبين بإصلاح حقيقي للتعليم بجامع الزيتونة ضدا على المحاولات الإصلاحية للبرنامج التعليمي لجامع الزيتونة، الذي ميز مرحلة المقيم العام الفرنسي **ريني ميلي**"René Millet ".

-أما الثاني، يتمثل في انتفاضة **الجلاز**، أو"الزلاج"، التي اندلعت بسبب رغبة الإدارة الفرنسية تسجيل مقبرة الجلاز الإسلامية، ضمن أملاكها الخاصة حسب القانون العقاري لسنة 1885م، وبالتالي الاستيلاء عليها، وقدأثار هذا القرار مشاعر المسلمين الذين اعتبروا ذلك مسًّا بمقدساتهم خاصة وأن المقبرة تحتوي على رموز دينية مقدسة، كأضرحة بعض الأولياء وقبور بعض الشخصيات الدينية والعلماء وأنها من أملاك الأحباس التي يمنع الاستيلاء عليها أو بيعها للفرنسيين، وانتشر كذلك خبر تحويل جزء من أرضها لمد خط الترامواي، واقتطاع جزء آخر لإنشاء وتوسيع الطريق الرابط بين تونس وطرابلس. وتحدثت المصادر عن معركة الزلاج بما يلي:"وتلقت(مقبرة الزلاج) عددا عظيما من العلماء والأمراء والأعيان، بحيث تعتبر أقدس مقبرة

[181] - عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1830م-1950م)**، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس.، ط.2، 1975م،ص. 42.

لدى سكان العاصمة، ومما زاد هذه المقبرة اعتبارا لدى السكان و أسبغ عليها قدسية خاصة اشتمالها على، مغارة أبي الحسن الشاذلي، الصوفي المشهور، المنتشرة طريقته بين السكان"([182]). وقد واجهت سلطات الحماية احتجاجات السكان بقمع شديد واعتقالات في صفوف مسلمين حوكم أغلبهم بالإعدام.

تميزت السياسة الدينية للحماية الفرنسية بتونس، بانعقاد **المؤتمر الأفخارستي** بقرطاج ما بين7و11ماي1930م، وهو المؤتمر الثلاثون في سلسلة المؤتمرات الدينية الكاثوليكية، وقد اكتسى هذا المؤتمر صبغة خاصة لانعقاده في مدينة إسلامية تعد عاصمة تاريخية للمسيحية، وقد تزامن ذلك مع الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وإصدار ظهير 16ماي 1930م بالمغرب، وبنصف قرن على احتلال تونس، وقد تم توزيع منشورات تدعو التونسيين لاعتناق المسيحية، كما شارك عدد كبير من الأطفال التونسيين في استعراض وسط المدينة بملابس تحمل رموز دينية "الصليب" أثارت مشاعر المسلمين ، كما شارك في هذا المؤتمر عشرة آلاف مسيحي جاؤوا من مختلف مناطق العالم، وكانت ردود فعل التونسيين قوية، واعتبروه حملة صليبية وامتدادا لحملة المس بالمقدسات الإسلامية. هذا بالإضافة إلى الدعم المالي والمعنوي الكبير الذي خصت به للسلطات الفرنسية أسقف قرطاج ومنظمي هذا المؤتمر([183]).

[182] - بن الحاج يحي الجيلاني ومحمد المرزوقي، **معركة الزلاج 1911م**، الشركة التونسية للتوزيع ،1974 م ،ط.2، ص.18.

[183] - الحبيب الجنحاني، "التبشير والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي"، ...، م.س.، ص. 47.

الفصل الثالث :المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب قبيل 1912

1- الضغوط الاستعمارية على المغرب خلال القرن التاسع عشر.

أ- المغرب في مواجهة الأطماع الاستعمارية.

ب- البعثات الاستكشافية الفرنسية بالمغرب.

*رحلة شارل دوفوكو"Vicomte Charles de Foucauld"

*-رحلة أوغيست موليراس (1815-1931) "Auguste Mouliéras".

2- المخطط الاستعماري الفرنسي بالمغرب.

أ- لجنة إفريقيا الفرنسية والمشروع الاستعماري للمغرب.

ب- بعثة الماركيز دي سيغونزاك " Marquins de Segnzac ".

ج- البعثة الفرنسية بالمغرب. "La mission française du Maroc".

3 - الوضع الديني بالمغرب قبيل الحماية.

أ- الفاعلون الرئيسيون في الحقل الديني المغربي قبيل الحماية.

ب- فرنسا والمسألة الدينية بالمغرب قبيل الحماية.

ج- الأبحاث المرتبطة بالظواهر الدينية والإسلام المغربي.

الفصل الثالث: المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب قبيل 1912.

1- الضغوط الاستعمارية على المغرب خلال القرن التاسع عشر.

أ- المغرب في مواجهة الأطماع الاستعمارية.

اهتمت أوروبا الإمبريالية مبكرا بالمجال الجغرافي المغربي، ووضعته ضمن أولويات استراتيجياتها الاستعمارية، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، أي على عهد **نابوليون بونابارت**"Napoléon bonaparte"، اتخذت الإمبريالية الفرنسية لمشاريعها الاستعمارية عدة مبررات للقضاء على القرصنة البحرية والأنظمة الاقطاعية بإفريقيا، بعد أن نجحت في ذلك بأوروبا الفيودالية وفاء لأفكار الثورة الفرنسية لسنة1789م. وتعتبر الحملة العسكرية الفرنسية على مصر سنة1798م، بداية الخروج الفرنسي إلى البحر الأبيض المتوسط لنشر مبادئ الثورة؛ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وهو ما عكسه شعار الحملة الفرنسية على مصر المتمثل في: "السلم للأكواخ والحرب على القصور"([184]).

قرر **نابليون بونابرت** تنفيذ سياسته التوسعية وجعل البحر الأبيض المتوسط**"بحيرة فرنسية"**، مهددا بذلك الوجود العثماني الذي تحكم فيه منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي. كما امتدت أطماعه الاستعمارية لتشمل كل شمال إفريقيا، حيث وجه في 16ماي سنة1808م، رسالة إلى **المارشال ميرا** قائد الجيوش الفرنسية في إسبانيا، مخاطبا إياه بقوله: "أريدكم تعيين وتهيئة ضابط مهندس ذكي، للذهاب إلى سبتة ومنها إلى طنجة ليلتقي بقنصلها هناك، ويذهبا سويا إلى فاس حيث يسلم رسالتنا مباشرة إلى يد سلطان المغرب، كما أريد منه أن يسجل ملاحظاته حول الطرق والمدن، ويعد لنا تقريرا حول وضعية الحصون الدفاعية وطبيعة الميدان، والقوة العسكرية، وكذلك طبيعة السكان، وباختصار كل ما يهمنا في الميدان العسكري. وللإشارة فإن اسم هذا الضابط العسكري المكلف بالمهمة هو **بوريل أنطوان**"([185]). والملاحظ أن نابليون بونابرت كان قد أرسل ضابطا عسكريا آخر في الهندسة العسكرية لإنجاز

---

[184]- عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، سلسلة شرفات 9، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002م، ص. 85.

[185]- نفسه،ص.175.

المهمة نفسها في الجزائر، مما يؤكد على أن فرنسا كانت عازمة على غزو واستعمار إفريقيا الشمالية مهما كلف ذلك من ثمن.

بعد القضاء على **نابليون بونابرت** سنة 1815م في **معركة واترلو**، واختتام **مؤتمر فيينا** لسنة 1815م، الذي أكد ضمن مقرراته على ضرورة القضاء على الجهاد البحري"**القرصنة البحرية**" في البحر الأبيض المتوسط، وكذا حرية الملاحة العالمية، وإلغاء تجارة وأسواق العبيد في العالم، وعودة الأسرة الملكية **لآل البوربون** إلى الحكم في فرنسا، بدعم من الأنظمة المحافظة في أوروبا. لقد سمحت هذه التطورات الهامة التي حدثت في العالم لفرنسا لاستئناف عملياتها الحربية التوسعية للاستيلاء على شمال إفريقيا انطلاقا من الجزائر. وقد كانت رغبة فرنسا قوية في احتلال الشمال الإفريقي، بمختلف المبررات والوسائل، وهكذا نجح النظام الحاكم بفرنسا في تصدير أزماته السياسية والاجتماعية نحو الخارج، في أول تجربة استعمارية له سنة 1830م، بعد احتلال الجزائر([186]).

تسببت التوسعات الاستعمارية لفرنسا في شمال إفريقيا، خاصة بعد احتلال الجزائر، في متاعب كثيرة للإمبراطورية المغربية الشريفة، والتي ازداد الضغط عليها مع تزايد أطماع الدول الأوروبية الأخرى في المنطقة، التي كانت بحاجة ماسة إلى الامكانات والاقتصادية والبشرية التي كان يزخر المغرب بها، الشيء الذي دفعه للدخول في مواجهات عسكرية قوية، **كوقعة إيسلي** ضد فرنسا سنة 1844م، و**حرب تطوان** ضد إسبانيا ما بين سنتي 1859م و 1860م.

انهزم الجيش المغربي في هذه المواجهات العسكرية، واتضحت ملامح ضعفه التكتيكي واللوجيستيكي، ليتم إرغامه على توقيع عدة اتفاقيات تجارية، كالاتفاقية التجارية مع إنجلترا سنة 1856م، وأخرى مع إسبانيا سنة1861م، وأخيرا الاتفاقية التجارية مع فرنسا سنة1863م، التي سميت بمعاهدة بيكلار نسبة لاسم الوزير المفوض الفرنسي بطنجة.

كان سعي الإدارة الفرنسية في ظل شدة التنافس الاستعماري على المغرب، إلى الإسراع في إلحاق الأراضي المغربية بالممتلكات الفرنسية لما وراء البحار، وصار الحديث داخل الأوساط السياسية والاقتصادية في فرنسا عن تحقيق وحدة الإمبراطورية الفرنسية بإفريقيا تحت ما

[186]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، دار النهضة العربية، بيروت، ج.3،1981م، ص. 83

سمي آنذاك بالاتحاد الفرنسي. وهكذا تعاقبت الغارات الفرنسية على التراب المغربي خلال الفترة الممتدة من سنة 1844م إلى1870م([187]).

أبدت الدوائر السياسية الفرنسية منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي، اهتمامها الكبير بالتوسع في الجنوب المغربي، وقد وضعت لهذا الغرض، مخططا لإنشاء خط السكة الحديدية لربط الجزائر بغرب إفريقيا والمحيط الأطلسي، مخترقا الصحراء الكبرى ومرورا بالجنوب المغربي الذي يشمل واحات توات، وواحات كورارة وواد الساورة. وأصبح الجنوب المغربي هدفا للتوسعات الفرنسية، إذ سرعان ما بدأت فرنسا تفكر جديا في أهمية الواحات التواتية وموقعها الاستراتيجي والاقتصادي، ومن تم اعتبرتها كالقاعدة الواحدة لعملياتها التوسعية في اتجاه المغرب والصحراء الوسطى([188]).

تأكيدا للأطماع الاستعمارية لفرنسا، ونظرا لاهتمام منظري الحركة الاستعمارية الفرنسية بقرار احتلال المغرب، انطلقت رحلات استكشافية نحو الأراضي المغربية خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بهدف جمع أخبار ومعلومات شملت مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، حول هذا المجال الجغرافي الجديد، المجهول لديهم والغريب عليهم، وتزامن ذلك مع ما كان يعيشه المغرب من اضطرابات داخلية خاصة بعد وفاة السلطان المولى الحسن سنة1894م، وضعف السلطة المركزية بعد وفاة الصدر الأعظم **أحمد بنموسى** الملقب ب"**باأحماد**" سنة1900م، هذا بالإضافة إلى التجربة الاستعمارية الناجحة لفرنسا في الجزائر، والتي وفرت معطيات مهمة تم توظيفها في صياغة قرار احتلال الأراضي المغربية لاحقا.

كانت الحاجة ملحة إلى استكمال المشروع الاستعماري الفرنسي عبر السيطرة على المغرب، الذي كان يلقب بالتاج الفرنسي حسب تعبير الأنثروبولوجي **أوغييست موليراس**، على غرار الهند التي كانت تمثل التاج البريطاني. وقد تجند لذلك الساسة والعلماء والمفكرون والتجار

---

[187]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار ، حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي، ونور الدين السعودي، منشورات دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، الطبعة الأولى، أبريل 1985م، ص.60.

[188]- محمد المعزوزي وهشام بن الحسن العابدي العلوي، **الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935**، الحلقة الأولى، مطابع الأنباء، الرباط، 1987م، ص.13.

والعسكريون الفرنسيون لاستكشاف هذا البلد الغامض والمزعج، وانطلقت البعثات العلمية الرسمية المؤطرة من طرف مؤسسات البحث العلمي الفرنسي، وبدعم من المؤسسات المالية. ونقلا عن **ريموند طوماسي**(*)"Raymond Thomassy": "إن المعرفة العلمية الدقيقة والميدانية، هي السلاح الأنجع الواجب استخدامه لأنه هو القادر على تعبيد الأرض المغربية وتسهيل مأمورية الزحف إليها"([189]). وقد تزامن قدوم البعثات الاستكشافية الفرنسية إلى المغرب، مع توافد عدد كبير من الرحالة والمستكشفين الأوروبيين على المغرب، بدوافع وأهداف مختلفة، وصفوا كل ما عاينوه، ودونوا ملاحظاتهم في رسائل وتقارير استخباراتية أغلبها ذات طابع سري، هذه الأخبار والمعلومات المتعلقة بالمغرب كان يتم نقلها إلى الجهات المسؤولة في بلدانهم، من خلال قنصلياتها في بعض المدن المغربية أو مفوضياتها بمدينة طنجة؛ المنطقة الدولية، التي شكلت مقرا للهيئات الديبلوماسية لمختلف دول العالم.

ب- البعثات الاستكشافية الفرنسية بالمغرب.

تعددت الرحلات العلمية الاستكشافية الفرنسية إلى المغرب أواخر القرن التاسع عشر، واتسعت قاعدة المهتمين بالمغرب، فمنهم العلماء والعسكريون والديبلوماسيون والفنانون والأطباء ورجال المال والأعمال، إلى جانب الرهبان المبعوثين والمدعمين من طرف الكنيسة. ونظرا لأهمية المجال المغربي لدى أوروبا، بدأ عددهم يتزايد بشكل لافت مع مطلع القرن العشرين، هؤلاء الجواسيس توغلوا وسط البلاد، بعد انتحال صفة الأطباء أو التجار، حيث شكلت التجارة غطاء لأعمالهم التجسسية، كما أقام بعضهم علاقات تجارية مع المغاربة خاصة بالمدن الساحلية، واستطاعوا التسرب داخل البلاد، بعدما كان مستعصيا عليهم فعل ذلك، للحصول على المزيد من الأرباح، وليكونوا كذلك عيونا لبلدانه، تنقل لها أدق التفاصيل عن الواقع المغربي المضطرب، خاصة بعد وفاة **السلطان المولاي الحسن**، والصراع الحاد حول

---

* **ريموند طوماسي ، "Raymond Thomassy"**، مختص في الأرشيف والمتاحف ومهتم بدراسة الثقافات واللغات القديمة، ولد سنة 1810م، وتوفي سنة 1863م، له مؤلفات عديدة منها: le Maroc et ses caravanes.

[189]- عبد المجيد القدوري، " ركائز الكتابة الاستعمارية الفرنسية : البعثة العلمية الفرنسية في المغرب نموذجا"، **ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامية**، المجلد الثالث، سلسلة الأحكام المحكمة55، الرباط، 2004م، ص.156، الهامش رقم9 نقلاعن: Raymond Thomassy,**leMaroc est ses caravanes on relation de la France avec cet empire**, **3eme édition**, Paris, 1859, p.3.

أحقية الحكم بين أبناء السلطان، إضافة إلى ظروف العلاقات الدولية عقب انعقاد **مؤتمر برلين**، الذي أعطى شرعية للتوسعات الإمبرليالية وتنظيمها في إفريقيا وآسيا. ونذكر هنا مثالا للرحالة البريطاني **دونالد ماكينزي**"Donald Mackenzi" التاجر الذي حلَّ بالمغرب، وأنشأ شركة تجارية بالجنوب المغربي، بهدف التقرب من الأعيان والتجار المغاربة هناك، حيث استطاع أن يربط علاقة صداقة متينة مع زعماء القبائل الصحراوية، إذ كان يغدق عليهم بالهدايا التي كان يستقدمها من إنجلترا، وقد كان شديد الحرص على معرفة الأنماط السياسية وأشكال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المغربي الصحراوي، وتمنى هذا التاجر البريطاني، لو أن بعض القبائل المغربية مازالت على دين المسيح([190]).

كُتب الكثير عن المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كتابات تعددت أساليب عرض مواضيعها بسبب تباين المستويات الفكرية لمؤلفيها، وهي كتابات أغلبها غرائبية وصفية، لم ترق إلى وصف دقيق للأحداث وتشخيصها، والربط في ما بينها والخروج باستنتاجات علمية، والتي يمكن الاعتماد عليها في دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي في بالمغرب، الذي ظل غامضا وغير معروف لدى الأوروبيين، باستثناء ما جاء في التقارير والرسائل التي كتبها بعض السفراء والقناصل الأوروبيين. إذ كان آخر ما صدر عن المغرب غداة احتلال الجزائر، هو كتاب قنصل مملكة السويد **كرابرغ دي هيمسو**"Graberg de Hemso"، بعنوان المرآة الجغرافية والإحصائية للإمبراطورية المغربية، صدر بجنوة سنة1832م، وظل إلى حدود ثمانينات القرن التاسع عشر هو المرجع الأساس الذي لا غنى عنه لاستقصاء أحوال المغرب([191]).

أسهمت تقارير القناصل ومذكرات المغامرين، ومقالات الصحفيين والأدباء، ورسائل الفنانين والتجار، في إعطاء صورة مشوهة وسلبية عن المغرب، واصفة إياه بالبلد المتخلف والمضطرب المجاور لأوروبا، وطالبوا بالتدخل فيه وإلحاقه بالحضارة الأوروبية، وهو ما دفع فرنسا إلى إرسال رحالة ومستكشفين وبعثات علمية وتبشيرية إلى المغرب، للقيام بعمليات تجميع

---

[190]- إبراهيم بوطالب،"البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم"، **مجلة البحث في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم14، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء،1989م،ص. 114.

[191]- نفسه، صص.110-111.

المعطيات والمعلومات المتعلقة بالعادات والتقاليد المغربية، والتعرف على مختلف البنيات المجتمعية. ولأجل ذلك تحولت الكتابات الأجنبية عن المغرب شيئا فشيئا، من وصف غرائبي فلسفي إلى كتابات ذات خلفيات إيديولوجية استعمارية، وبالتالي تنوعت أساليب الكتابة عندهم، وتعددت ألوان التعبير واختلفت الأداة المتوسل بها بين السرد التوثيقي والنصوص التراسلية، ومذكرات السفر والتحقيقات الصحفية والانطباعية العابرة ويوميات البوح، ونصوص أصحاب الميول الاستعلاماتية المطوقين بمهام الاستخبارات وتجميع المعطيات لوجه الاستخدام السياسي غير البريء([192]).

شكل تاريخ انعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880م، منعطفا خطيرا في تاريخ المغرب، حيث تزامن ذلك مع وصول الجمهوريين إلى الحكم في فرنسا، وتغير موقف الحكومة الفرنسية الجديدة إزاء المسألة المغربية، وأصبحت مراقبة السياسة الخارجية أكثر صرامة، حيث توجهت الأنظار إلى شمال إفريقيا لتعويض الخسائر التي لحقتها بأوروبا جراء انهزامها أمام ألمانيا، التي جردتها من منطقتي الألزاس واللورين، وإخفاقها عسكريا في المستعمرات، وبالتالي انطلقت الرحلات الاستكشافية المكلفة بمهام إستخباراتية.

***رحلة شارل دوفوكو(1858م-1916م)"Vicomte Charles de Foucauld".**

ظهر المغرب بلدا ضعيفا ومتفككا غير قادر على الدفاع عن وحدته السياسية والاقتصادية، واقتنعت فرنسا على إثر ذلك بضرورة إلحاقه بالجزائر الفرنسية، بعدما احتلت تونس سنة 1881م، وهو ما طالب به **شارل دوفوكو**"Vicomte Charles deFoucauld "، وأكده **أوغيست موليراس**"Auguste Mouliéras"، وكان شارل دوفوكو قد شبه الشمال الإفريقي بالطائر الذي صدره هو الجزائر وجناحيه هما تونس والمغرب، ودعا إلى ضرورة إلحاق هذا الأخير بالممتلكات الفرنسية بالجزائر، واكتمال الإمبراطورية الفرنسية بشمال إفريقيا ([193]).

وللإشارة فإن دوفوكو كان ضابطا في صفوف الجيش الفرنسي، وقد غادره لاعتبارات شخصية وفي ظروف غامضة، ويعتبر أول من قام برحلة استكشافية علمية موجهة عندما كان

---

[192]- رولان لوبيل، **الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب من القرن السادس عشر إلى ثلاثينات القرن العشرين، باريس 1936**، تعريب حسن بحراوي، دار الأمان الرباط، 2017م، صص. 5-6.

[193]- علال الفاسي، **حديث عن التبشير المسيحي وبعض الوثنيات الطائفية الهندية**، سلسلة الجهاد الأكبر، رقم 12.

عمره لا يتجاوز 24 سنة1883م، بعدما استعد لها بشكل كبير، حيث تعلم اللغتين العربية والأمازيغية لغة قبائل الصحراء، ودرس علم الخرائط، واطلع على المصادر الخاصة بجغرافية شمال إفريقيا. كما فكر دوفوكو في طريقة التنكر عندما علم أن دخول أجنبي مسيحي إلى بلاد الإسلام تحفه الكثير من المخاطر، حيث وقع اختياره على اللباس اليهودي لاعتياد شعوب المنطقة التعامل مع هؤلاء من خلال التجارة وممارسة اليهود لبعض الحرف الخاصة بهم داخل أحياء الملاحات بالمدن أو البوادي المغربية، وهو ما سيدفعه لتعلم اللغة العبرية، ودراسة العادات والتقاليد اليهودية، وقد ساعده كثيرا الفرنسي **ماك كارتي** "Mac Carthy" محافظ وقَيِّم على مكتبة الجزائر، وعضو الجمعية الجغرافية بباريس. وقد أشار شارل دوفوكو في مقدمة كتابه: "أشكر كذلك من عَمِلَت دروسه العلمية وإرشاداته ونصائحه الدقيقة على إعداد رحلتي، ذلك السيد **ماك كارتي**؛ رئيس الجمعية الجغرافية للجزائر، والحاضن لكل الأعمال التي تسعى لنشر المعرفة والعلم، أو لتوسيع المجال الجغرافي لمستعمرتنا، هو من أتقدم له بعظيم امتناني"([194]).

ساعد كارتي شارل دوفوكو في العثور على المرافق الذي أرشده خلال تنقلاته داخل المجال المغربي، وتم الاتفاق مع اليهودي **أبي سرور مردوشي** المطلع على المجال المغربي، وصاحب الفضل الكبير في إنجاح رحلة دوفوكو إلى المغرب، التي استغرقت حوالي السنة، أي من20 يونيو 1883م إلى 23ماي1884م، وبعد عودته إلى فرنسا بدأ في تحرير وصياغة ملاحظاته، وهو الأمر الذي استغرق منه ثلاث سنوات من العمل"([195]). انطلقت رحلة دوفوكو للتعرف على المغرب واستكشافه انطلاقا من مدينة طنجة، قادما من الجزائر مارا بمنطقة مغنية والجهة الشرقية للمغرب متنكرا في زي اليهودي، بعد أن أنهى كل الترتيبات، قطع حوالي ثلاثة عشر ألف كيلومتر داخل المغرب، ربطت بين الشمال ومنطقة تادلة وسوس ودرعة والصحراء المغربية، وزار خلالها مناطق مجهولة لم يصل إليها أحد قبله، وبعد خمس سنوات من انطلاق رحلته أصدر كتابا عنوانه: "Reconnaissance au Maroc"سنة1888م([196])؛ ونشير إلى أن الأستاذ المختار بلعربي

---

[194]-Vicomte charles de Foucauld, **Reconnaissance au Maroc, 1883-1884,** challamel et C[te] Editeurs, libraire coloniale, Paris, 1888, p.v.

[195]- رولان لوبيل، **الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب** ... م. س ، ص.155.

[196]- Vicomte charles de Foucauld, **Reconnaissance au Maroc, 1883-1884,** challamel et C[te] Editeurs, libraire coloniale, Paris, 1888.

قام بترجمة هذا المؤلف إلى اللغة العربية بعنوان"**التعرف على للمغرب**"([197])(جزآن) سنة 1999م، وقد دَوَّن فيه شارل دوفوكو أدق التفاصيل عن المناطق التي زارها، ووصف أخرى لأول مرة رغم وعورة مسالكها، هذا الكتاب اعتبره **هنري دوفيريي**(*)"Henri Duveyrier"، عهدا جديدا في المعرفة الجغرافية للمغرب، ووصفه **لويس ماسينيون**"Louis Massignon"، المؤَلَف الأساس للواقع المغربي في تلك الفترة([198]). ونسجل أنه كان من الأفضل ترجمة مؤلف شارل دوفوكو: "Reconnaissance au Maroc"، إلى: **"استكشاف المغرب"** .

كان لويس ماسينيون المهتم بالدراسات الإسلامية المغاربية، في إتصال دائم مع **شارل دوفوكو**، للتشاور وتبادل المعلومات، ومن بين أهم اللقاءات المباشرة بينهما، كانت سنة 1909م لمناقشة القضايا الاستعمارية بشمال إفريقيا، حيث أكد **دوفوكو لماسينيون** على ضرورة إدخال القبائل البربرية في الثقافة المسيحية([199]). كما اعتبر **ميشو بيلير** عمل **دوفوكو**، "الأساس في معرفة المغرب، معرفة عملية عميقة"، لذلك طالب بتوظيفه واستثماره ضمن السياسات الاستعمارية الفرنسية([200]). حصل كتاب: **"**Reconnaissance au Maroc"، للرحالة الفرنسي **شارل دوفوكو** على ميدالية ذهبية من الجمعية الجغرافية بباريس، مكافأة له على إنجازه العلمي، وتشجيعا له على مغامراته بسبب التقرير المفصل عن الرحلة، الذي قدمه **هنري دوفيريي** خلال جلسة عامة للجمعية بباريس يوم24أبريل1885م، قد تحدث عنه **دوفوكو** كثيرا، واعتبره من الأشخاص الذين شجعوه على القيام بهذه الرحلة، وأول من استقبله عند رجوعه إلى الجزائر، وأول من اطلع على المخطوطات والتقاريرالتي أنجزها **دوفوكو** خلال الرحلة قبل تحريرها في مؤلفه. وللإشارة فإن الجمعية بباريس وبإيعاز من **دوفيريي**، أسهمت ماديا ومعنويا في

---

[197]- المختار بلعربي، **التعرف على المغرب 1883-1884،الرحلة** ، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ج.1، ط.1، 1999م.

***-هنري دوفيريي** Henri Duverier ، من مواليد28 فبراير1840 في باريس.، توفي في25 أبريل 1892في سيفر،هو رحالة وجغرافي فرنسي، اشتهر باستكشاف الصحراء، وتخصصه في ثقافة شعوب الصحراء الكبرى،وأحد مؤسسي الجمعية الجغرافية بباريس.

[198] - Vicomte charles de Foucauld, **Reconnaissance au Maroc, 1883-1884,** ….Op.cit, p.v.

[199] - مصطفى الحنفي، "مصادر المعلومات الفرنسية عن المسلمين بشمال إفريقيا، معطيات السياسة البربرية بالمغرب، دراسة في الأصول والمنطلقات"، **ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي**، المجلد الثاني، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2004م، ص. 73.

[200] - عبد المجيد القدوري، "**ركائز الكتابة الاستعمارية الفرنسية**..." م. س.، ص. 175.

الرحلة التي عزم دوفوكو القيام بها، بعد ما رفضت السلطات العسكرية بالجزائر دعمها لأسباب أمنية، وعدم منحه رخصة السفر إلى الجنوب الجزائري والعبور إلى المغرب([201]).

توخى دوفوكو من رحلته تحقيق أهدافا مختلفة، منها رسم خريطة جديدة للمغرب بإحداثيات جغرافية دقيقة، وتحديد الطرق والمسالك الصحراوية الرابطة بين صحراء الجزائر وواحات الجنوب المغربي، ومعاينة المواقع والمراكز الاستراتيجية، إضافة إلى تسجيل معلومات وإحصائيات حقيقية تعلقت بالمجال الجغرافي المغربي، وأشار **عبدالأحدالسبتي**: " إن كتاب : "Reconnaissance au Maroc"، ينتمي إلى أدبيات الاستكشاف التي رافقت التغلغل الأوروبي بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، وهي أدبيات احتفظت في كثير من الأحيان بقيمة وثائقية هامة، ولاسيما بالنسبة للمواضيع التي تتصل بالحياة اليومية(...)وتكمن خصوصيات كتابة **شارل دوفوكو** في تعدد مستويات الاهتمام والرصد والتأويل"([202]).

شكل الكتاب الذي أصدره **دوفوكو** عن رحلته الاستكشافية للمغرب، أول اتصال للمؤسسة الاستعمارية الفرنسية بواقع مغرب القرن التاسع عشر، حيث ساعد الإدارة الفرنسية في وضع استراتيجية للسيطرة على المجال المغربي، علما أن المسار الذي شكله **دوفوكو** عند عودته، كان نفس المسار الذي استعملته الجيوش الفرنسية سنة 1914م، لاحتلال مدينة تازة.

قدم كتاب دوفوكو معطيات شاملة ومهمة عن المؤهلات الطبيعية، وأنماط عيش السكان واهتم بالأعراف المغربية، ورصد انتظام المجموعات البشرية لمختلف مكوناتها، أمازيغ، عرب، زنوج...، كما كشف عن تنظيم المؤسسات الاجتماعية المحلية وكيفية تسييرها، إضافة لحديثه عن الظواهر الدينية؛ كالمعتقدات والمؤسسات الدينية والمكانة المقدسة للأولياء والصلحاء، وأدوارهم داخل المجتمع المغربي. وقد أبدى **دوفوكو** اهتماما كبيرا بالسكان الأمازيغ خلال زيارته لتادلة. فسجل مختلف الأنظمة السياسية المتبعة لدى القبائل المستقلة، وهو لم

[201]-Victome ch de Foucauld, **Reconnaissance au Maroc, 1883-1884,** ….Op.cit ,1883 - 1884, p.X.

[202]- عبد الأحد السبتي، **بين الزطاط وقاطع الطريق، أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، المغرب ط.1، 2009م، ص.24.

يقف عند الحياة السياسية فحسب، بل تجاوزها إلى الحياة الاجتماعية التي تعيشها القبائل البربر ية، والتي استقطبت اهتمامه([203]).

بدأ اهتمام شارل **دوفوكو** بالمغرب، حين تأكدت له أهمية المجال المغربي في استكمال مشروع الإمبراطورية الفرنسية بشمال إفريقيا، خاصة بعد فرض نظام الحماية على تونس، وشرع يفكر في الوسائل التي يمكن أن يوفرها للإدارة الفرنسية لاستخدامها في التغلغل الاستعماري داخل التراب المغربي، رغم أن الدوائر الاستعمارية الرسمية، لم تقدم أي دعم مادي ل**دوفوكو** حسب ما أورده **دوفيريي** في تقريره حول الرحلة. كما طالب بضرورة الاستفادة من أخطاء التجربة الاستعمارية الفرنسية السابقة في الجزائر، التي كلفت فرنسا الكثير من الأموال والرجال، وأن تكون السيطرة على المغرب بأقل التكاليف وبخسائر ضئيلة.([204])

تحدث دوفوكو عن الأوضاع الأمنية المتدهورة في بعض المناطق المغربية، حيث أشار إلى ضرورة الاعتماد على الزطاط لتأمين مروره أو استقراره في مناطق دون أخرى، مقابل مبالغ مالية متفاوتة من منطقة إلى أخرى، وقد وصف **دوفوكو** بأن الثمن الذي دفعه للزطاط، كان الأغلى خلال رحلته. وقد أورد **عبد الأحد السبتي** علاقة **دوفوكو** بالزطاط في كتابه؛"بين الزطاط وقاطع الطريق". الذي سبق الاشارة إليه([205]).

تضاربت الآراء حول نشاط **شارل دوفوكو**، هل هو نشاط سياسي أم ديني؟حيث اعتبرت العديد من الكتابات،أن ما قام به **شارل دوفوكو** هو عمل عسكري استخباراتي، مبررة ذلك بأن أسلوب مراسلاته مع أصدقائه من الضباط العسكريين، اتخذت صبغة تجسسية، وكذلك لسرية الرحلة وعدم إعلان الجهات الرسمية عنها، بالإضافة إلى انطلاقها من مدينة طنجة كمنطقة اعتيادية لانطلاق الرحلات الأوروبية في المغرب.

وللإشارة، فقد أصبحت علاقة **دوفوكو** بالضابط الفرنسي والقائد العسكري الميداني ليوطي جيدة جدا، قبل تعيين الأخير مقيما عاما على المغرب. حيث أمضى **دوفوكو** ثلاثة أيام في ضيافة ليوطي قائد منطقة عين الصفراء، حضر فيها اجتماعات عسكرية ضمت **الرائد هنري**

---

[203] - رولان لوبيل، **الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب...**،م.س.، صص.159-160.

[204] - الفاسي علال، **حديث عن التبشير المسيحي وبعض الوثنيات الطائفية الهندية**،...م.س.،ص.9.

[205] - عبد الأحد السبتي، **بين الزطاط وقاطع الطريق، أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**،...م.س.، ص.24.

"Henrys" **والنقيب بوريو**"Berriou"، **والنقيب بويميرو**"Poeymirou"، لمناقشة المعلومات والوثائق المتوفرة **لشارل دوفوكو** حول المغرب والمشاكل الإفريقية، وأعلن **المارشال ليوطي** "Lyautey"، أيضا أن **الأب دوفوكو** لم يعد ذلك الملازم الفرنسي، بل أصبح فعلا قسيسا، حيث لم يشارك أصدقاءه القدامى جلسات الخمر خلال تلك الفترة. إذ أن **ليوطي** يحب دائما إظهار صورة فوتوغرافية التقطت سنة1907م، ما بين منطقة إيكلي وبني عباس في الجنوب الجزائري، والتي يظهر ممتطيا صهوة جواده وبجانبه **الأب دوفوكو**([206]). في حين اعتبرت أوساط علمية مهتمة أخرى أن أنشطة **دوفوكو** دينية، لأنه دافع كثيرا عن المشروع الاستعماري الفرنسي المعتمد على الجانب الديني، والذي جاء لنقل التمدن والتقدم والتبشير بالحضارة الفرنسية والرسالة الحضارية من الرجل الأبيض للسكان المحليين. لقد قرر شارل دوفوكو بعد عودته من المغرب أن يتوجه إلى فرنسا للاستعداد للكهنوت واقتنع بأن يكون راهبا ومبشرا، حيث انضم إلى عالم الرهبنة بباريس، وقام بزيارة إلى الأماكن المسيحية بسوريا. ومع مطلع القرن العشرين، ومنذ سنة1905م، قادته رحلة للاستقرار في منطقة الهكار بتمانراست وسط قبائل الطوارق، وأنشأ ديرا فيها بتعاون مع الإدارة الفرنسية بالجزائر،حتى أصبح يعرف ب"المرابط"، وقُتِل هناك برصاصة أطلقها مواطن طارقي([207]).

وصف **علال الفاسي شارل دوفوكو** بالراهب، وبصاحب فكرة فرنسة المغاربة عن طريق تنصيرهم، حيث أكدت كل الدراسات المهتمة بكتابات **دوفوكو**، أنه طالب بإلغاء اللغة العربية والقضاء عليها، واعتبر أن الأمازيغ أقرب السكان إلى فرنسا، وقد ظهرت أفكاره في أشكال مختلفة ضمن السياسات الفرنسية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وهنا نشير إلى سياسة التجنيس **المعروفة بقانون مونرو** في تونس، وسياسة الإدماج في الجزائر، وأخيرا بظهير 16 ماي 1930م، **المعروف**" بالظهير البربري". كما قدم نصائح عملية ميدانية للمبشرين تمثلت في ربط علاقات مودة وإحسان مع سكان المستعمرات، وحَمَّل الجمعيات الخيرية والتبشيرية والنخب السياسية والعسكرية مسؤولية إنشاء الملاجئ والمدارس والمستشفيات ودورالأيتام، والقيام

---

[206] - Didier Mardas, **Dans l'ombre du Maréchal Lyautey, Souvenir (1921-1934)** – éditions Félix Mancho, Rabat, 1953, p.54.

[207]- علال الفاسي، **حديث عن التبشير المسيحي وبعض الوثنيات الطائفية الهندية**،...م.س.،ص.8.

بالأعمال الخيرية من أجل التقرب إلى السكان والقيام بالدعاية والتبشير والاقتداء بالمسيح، ونشر المسيحية لإنجاح المشاريع الاستعمارية الفرنسية بشمال إفريقيا، وبالتالي محاربة الدين الإسلامي الذي اعتبره مهددا للوجود الفرنسي هناك. وقد بذل **دوفوكو** جهده لإقناع حكومته بأن تنصير المسلمين هو الوسيلة الوحيدة لتعيدهم لفرنسا بصفة دائمة([208]).

نشر شارل **دوفوكو** بعد كتابه: "Reconnaissance au Maroc"، جزءا ثانيا عنوانه، "معلومات". عرض فيه المعطيات والأرقام التي جمعها حول جل المناطق والقبائل التي زارها، والملاحظات الدقيقة والإحصائيات المتعلقة باليهود المغاربة، وحظي كتابه بإقبال وإهتمام كبيرين من طرف الجغرافيين والعسكريين، واعتبرت رحلته أهم رحلة داخل المغرب خلال نفس المرحلة.

أعطت رحلة **دوفوكو** نتائج مهمة حول المجال المغربي، وفتحت آفاق البحث حول المغرب الغامض، أمام العديد من الرحلات والبعثات الاستكشافية العلمية والاستخباراتية التي نظمت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي قادها إثنوغرافيون وسوسيولوجيون فرنسيون وأوروبيون لاكتشاف مناطق جديدة داخل المغرب، أو لإتمام معلومات غير دقيقة أو ناقصة. وشكل عمل **أوغيست موليراس**(1815م-1931م)"Auguste Mouliéras"، أهم دراسة علمية بعد تلك التي أنجزها الضابط-الراهب **شارل دوفوكو**،أبرز منظري التنصير ودعاته بالمغرب.

***- رحلة أوغيست موليراس (1815م-1931م) "Auguste Mouliéras".**

يعتبر الأنثروبولوجي **أوغيست موليراس**، المزداد بمدينة تلمسان سنة 1815م والمترعرع فيها، أول باحث إثنوغرافي فرنسي قام بدراسة علمية للعادات والتقاليد السائدة في المناطق الشمالية للمغرب، من خلال كتابه **المغرب المجهول**"Le Maroc Inconnu "، إذ وصفه **عبد السلام شاقور**، بأهم التقارير التي أنجزها الجواسيس والرحالة وأوفاها على الإطلاق، وأشار إلى أن أصل الكتاب تقارير عديدة أعدها جاسوس كان يعمل لحساب فرنسا، جاب

[208]- علال الفاسي، "نشاط التبشير ودوره الاستعماري التخريبي بالأمس واليوم"، **منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية** ، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، المجلد الثالث، الجزائر، 1973م، ص.1105.

شمال المغرب الأقصى طوال ربع قرن من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وزار المنطقة المطلة على البحر المتوسط([209]).

خصص موليراس الجزء الأول من كتابه المغرب المجهول الصادر سنة1895م، للحديث عن **منطقة الريف**"Exploration du Rif"، أما الجزءالثاني الصادر سنة1899م، فتضمن دراسة **لمنطقة جبالة**"Expolration du Djebala"، وقد اعتمدنا في دراستنا على النسخة الفرنسية للجزأين الأول والثاني، كما اطلعنا على الترجمة العربية للكتاب بجزأيه، والتي قام بها الباحث **عز الدين الخطابي**، الصادر عن دار النجاح الجديدة سنة2007م، والتي أضاف من خلالها قيمة علمية للإصدار الفرنسي.

شكل كتاب **المغرب المجهول** مساهمة قيمة في التعريف بالمغرب واكتشاف مجاله، الذي ظل لسنوات عديدة محط اهتمام رواد الحركة الاستعمارية بفرنسا، كما عبر عن ذلك بقوله: "كان فضولي منذ الطفولة هو التعرف على المغرب البلد الجار، هذا البلد لدينا معه مئات الكيلومترات من الحدود المشتركة، لقد استحوذت على تفكيري مسألتان: الأولى هي اكتشاف المغرب الغامض، أما الثانية فقد تمثلت في إلحاقه في مجال التأثيرات الفرنسية"([210]). وفي تساؤل **لموليراس** حول أسباب وكيفية إنجاز مؤلفه المغرب المجهول، Pourquoi et comment j'ai fait ce livre ?، يجيب مؤكدا أنه لا يعقل أن يبقى المغرب الأقصى البلد الوحيد الذي نجا من أعين المستكشفين الأوروبيين، وقد عزا ذلك إلى عدم تمكن هؤلاء الرحالة من إتقان العربية والأمازيغية واللهجات المحلية، وبعدم اطلاعهم على العادات والتقاليد ومقومات الدين الإسلامي داخل المجتمع المغربي، وأكد على ضرورة ربط علاقات مودة واحترام مع السكان المحليين والتظاهر بالإسلام، كما أنه وصف المغرب بالبلد الإفريقي الذي لا يقارن ولا يضاهيه بلد آخر، وتنبأ له بأنه سيكون في يوم من الأيام أجمل جوهرة ستزين التاج الاستعماري الفرنسي([211]).

---

[209]- عبد السلام شاقور، "تقارير الجواسيس الفرنسيين عن شمال إفريقيا، كتاب المغرب المجهول لمؤلفه أوجست موليراس نموذجا"، **سلسلة الأعمال المحكمة (55)**، المجلد الثاني ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرباط، 2004م، ص.93.

[210]-Auguste Mouliéras**, Le Maroc Inconnu ,Exploration du Rif(Maroc septentrional), première partie,** décembre 1895, librairie coloniale et Afrique, Paris, p.5.

[211] -Ibid., p.31.

يندرج كتاب موليراس، الذي نُشر بتوجيه وبدعم من الحاكم العام الفرنسي بالجزائر **جول كامبون**"Jules Combon"، في إطار دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية والدينية السائدة في منطقتي الريف وجبالة المغربيتين، ورصد المقومات الطبيعية والبشرية للمنطقة نفسها، والتي أشرفت عليها المؤسسة العسكرية بالجزائر ضمن إستراتيجية استعمارية لاحتلال المغرب،

لم يَزُرِ **موليراس** المغرب لأسباب أمنية، رغم استعداده الكبير للقيام برحلة نحو المغرب، لكنه قدم معلومات دقيقة ذات أهمية بالغة، معتمدا في ذلك على مصادر تاريخية ومراسلات سجلها رحالة عرب وأجانب، كما اعتمد على مؤلفات كتبها علماء مغاربة مثل **أحمد بن خالد الناصري** صاحب **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، و**أبي القاسم الزياني** مؤلف **الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب**،كما اعتمد على وثائق ومراسلات حصل عليها من القنصليات الفرنسية خاصة تلك الموجودة بالمنطقة الشمالية كطنجة وتطوان، واستقصى **موليراس** الأخبار الواردة في كتابه من استجوابات أجراها مع أشخاص زاروا شمال المغرب ولهم دراية واسعة بالمجال المغربي، وكذا مع الحجاج المغاربة الذين كانوا يعبرون الأراضي الجزائرية خلال مواسم الحج، وكذا من أولئك الريفيين القادمين للعمل خلال مواسم الحصاد في حقول المعمرين بتلمسان ووهران، التي كان يستقر بها موليراس. وللإشارة فإن **موليراس** اعتمد كذلك على شخصية مهمة قدمت له الكثير من المعلومات والمعطيات، مقابل مبالغ مالية كبيرة، إنه **الجاسوس محمد بن الطيب** الملقب **بالدريوش القبائلي الأصل**، الذي زار المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي1872م و1893م، وتنقل وتجول في منطقة الريف، وأتقن التواصل مع الريفيين بحكم التقارب اللغوي، متنكرا في زي طالب للعلم تارة، ومتسولا تارة أخرى، نقل كل الأحداث التي عاشها والمواقع التي زارها، وقد وصفه **موليراس** بالمستكشف الممتاز، ونشير إلى أن هذا الجاسوس يعتبر من بين أولئك الذين أرسلتهم الإدارة الاستعمارية بالجزائر في فترات سابقة، ضمن بعثات استخباراتية ضمت فرنسيين جزائريين يتقنون اللغتين العربية والأمازيغية، إلى جانب تونسيين للتوجه نحوالمغرب، لجمع معلومات وإعداد تقارير حول المجتمع المغربي([212]).

ونسجل أن هذه الفترة شكلت بداية تأطير وتنظيم الرحلات الاستكشافية العلمية وتمويلها ضمن

[212]- عبد السلام شاقور،"تقارير الجواسيس الفرنسيين عن شمال إفريقيا،..."،م.س.، ص.95.

مؤسسات البحث العلمي المؤطر، وقد لعبت مجموعة مدرسة الآداب بالجزائر ومجموعة باريس، ولجنة إفريقيا الشمالية ولجنة المغرب، أدوارا أساسية في فترات لاحقة، ونجحت في تحقيق تراكم معرفي مهم حول المجال المغربي "المجهول".

وصف **موليراس** المغرب، بما يلي:" المغرب هذه الأرض المثالية، المضيافة، الجنة التي يحلم بها كل مسلم، المجال الوفي المحافظ على الإسلام، الأرض المباركة، التي يستقر بها اليوم الشرفاء من سلالة **فاطمة الزهراء**"Fatima la brillante"،ابنة النبي المحبوبة"([213]). كما تحدث **موليراس** عن العادات والتقاليد والأعراف لدى قبائل جبالة، حيث أشار إلى أن الفتيات يتجولن بكل حرية داخل الدوار كاشفات غطاءات رؤوسهن، ويتبادلن الحديث مع الرجال ويشاركنهم ألعابهم([214]). كما ذكر مواد التجميل والنظافة وطرق إنتاجها واستعمالها، خاصة الحناء التي قال عنها أنها تراب الجنة، و كحل العيون، ومواد نظافة البدن، والتي تصنع من مواد محلية، وأشار كذلك إلى الرجال المسلمين الذين يتركون خصلة شعر طويلة وسط رؤوسهم تسمى "الكطاية"، وقد شبهها بتلك التي يتركها الرهبان المسيحيون([215]). وكتب **موليراس** كذلك عن الوشم لدى النساء على الجبهة والوجنتين، حيث نفى أي تشابه مع شكل الوشم الأوروبي المسيحي([216])، وذكر زيارة المقابر عند قبائل جبالة خاصة يومي الجمعة والاثنين، وقد أشار إلى أن المقابر غالبا ما توجد قرب ضريح ولي بالمنطقة، وأضاف أن الطُلبة(حفظة القرآن) ينتشرون وسط المقبرة، مستعدون لترتيل آيات قرآنية على الموتى مقابل أجر أو صدقة من الزوار وأقارب الموتى([217])، وأشار موليراس إلى"**الكناز**":"**الجناز**le lugubre guénez"، الذي يقوم بإخبار سكان المنطقة عن نبأ وفاة شخص وساعة دفنه، في موكب بحضور إمام مسجد منطقة الوفاة، وتحدث عن طريقة غسل الموتى، وقد خص منطقة الشاون بهذه الإشارة([218]) .

---

[213]- Auguste Mouliéras**, Le Maroc Inconnu ,Exploration du Rif…, première partie** …,Op .cit., p.28.

[214]- Auguste Mouliéras, **Le Maroc Inconnu, exploration du Djebala (Maroc septentrional), deuxième partie,** Augustins challamel , éditeur,Paris 1899, p.399.

[215]- Ibid, p.397.

[216]- Ibid, p.398.

[217]- Ibid, p.426.

[218] - Ibid, p.429.

أولى موليراس اهتماما كبيرا بالمعتقدات الإسلامية والظواهر الدينية، وذكر العلماء والفقهاء ومكانتهم الاجتماعية المقدسة، والدور الكبير الذي يلعبه الشرفاء المنحدرون من سلالة النبي وعلاقتهم بالسكان([219]). وتحدث موليراس عن المدارس والمساجد بمنطقة جبالة الموجودة خارج المناطق الحضرية، واعتبر ها منطقة تنشر فيها العلوم، خاصة المتعلقة بحفظ القرآن الكريم، وهي علوم ثانوية ومختصرة، واعتبرها موليراس لا ترقى إلى العلوم التي عرفتها أوروبا خلال القرون الوسطى، وأشار إلى غياب العلوم الحية، كالفلسفة والرياضيات والفيزياء والفلك، ووصف المغاربة بالمناهضين لكل قيم الحضارة والتمدين المرتبطة بالمسيحية. كما أشار إلى أنه من المعتاد لدى مسلمي شمال إفريقيا، خاصة لدى المغاربة، أن الطَّالَب الذي يرغب في تحصيل علمي جيد ولكي يصل إلى درجة الامتياز، كان يفترض عليه أن يتجول في مناطق مختلفة من المغرب، ليتلقى تعليمه على يد فقهاء وعلماء مشهورين ومختلفين في مناهجهم التعليمية، علما أن الطَّالَب الذي يرغب في ذلك، كان يستفيد مجانا من الأكل والسكن اللذين كانت تقدمهما المدارس القرآنية، الممولة من عائدات الأحباس الإسلامية التابعة لمختلف المساجد المنتشرة في البلاد المغربية، وحسب ما أشار إليه موليراس، فإن الطَّالَب كان يقطن في غرفة صغيرة تضم ما بين خمسة وستة"**طُلْبَةٍ**"، وهي غرف مجاورة للمسجد مجهزة بأثاث عبارة عن حصائر بسيطة ورفوف خشبية لوضع الكتب والملابس، كما تحدث عن الرحلة الدراسية التي كانت تمتد لسنوات، وتنتهي باستكمال حفظ القرآن، وذلك بإحياء ليلة للاحتفال بحفظ القرآن، سماها **الختمة** "Khetma"، أو **التخريجة**"Tékhridja"([220]). وقد ذكر **موليراس** كذلك طريقة الولادة لدى المرأة الجبلية، وطقوس **حفل العقيقة**([221]) .

أشار **موليراس** في كتابه كذلك، إلى استقبال الحجاج العائدين من مكة، حيث كان يخصص لهم احتفالا خاصا من طرف العائلة والمقربين لمباركة العودة، كما تحدث عن عمليات **الختان**"Circoncision" لدى الأطفال الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وست سنوات،

[219]- Mouliéras Auguste, **Le Maroc Inconnu, …, deuxième partie,…,Op.cit**, p.563.
[220]- Ibid, p.516.
[221]-Ibid, p.513.

حيث كان يقوم بها شخص مختص([222]). إلى جانب ذكره لهذه المناسبات أضاف **موليراس** الاحتفالات الخاصة بالأعياد الدينية، كعيد المولد النبوي والعيدين الصغير والكبير(الفطر والأضحى)، والاحتفال بميلاد عيسى الذي كان يصادف الاحتفال بالسنة الفلاحية (إيناير)، وقال عنها أنها ذكرى لسنة وثنية([223]).

تحدث **موليراس** كثيرا عن الشرفاء والزوايا الدينية والطرق الصوفية والصلحاء والأضرحة المقدسة المنتشرة بالمنطقة، والقائمين عليها من شرفاء وشيوخ وزعماء دينيين، وعلاقاتهم بالمريدين خاصة وبالسكان بشكل عام، كما أشار بالتفصيل إلى زوايا مدينة طنجة، حيث أولى اهتماما خاصا بالزاوية التي أسسها الحاج عبد السلام الوزاني المتوفى سنة 1892م، الذي كان متزوجا بأجنبية من أصول إنجليزية، وذكر أن أصل هذه الزاوية هي الطريقة التهامية بوزان، وتحدث عن الزاوية الدرقاوية والعيساوية و"الحنادشة"، وقصد بها الزاوية الحمدوشية، وكذا عن الزاوية التيجانية، وزاوية عبد القادر الجيلالي، واهتم موليراس بالموارد المالية لجميع هذه الزوايا، والتي كانت عبارة عن هبات مالية للمحسنين والمريدين، وصدقات وعائدات عقارات الأحباس وأراضي الوقف، التي شكلت المورد المالي الرئيس، وأكد موليراس وبإلحاح شديد، أن الطرق الصوفية بالمغرب لم يكن لها أي نفوذ سياسي أو ديني، لكنها كان يمكن أن تصبح قوية وتعرف انتشارا واسعا لو لقيت دعما وتأييدا من المسيحيين، الذين يمكنهم أن يستفيدوا كذلك من قوة الزوايا والطرق الدينية([224]). وقد تحدث بتفصيل عن الزاويتين الدرقاوية والوزانية، وعلاقتهما بالسلطة المركزية، ووصفها بالجيدة تارة والمتوترة تارة أخرى.

تحدث **موليراس** عن حياة اليهود بالمنطقة الشمالية، و عن الأحياء التي كانوا يقطنونها بمدينة وزان([225]). وعن ظروف عيشهم إلى جانب المسيحيين([226])، وأشار إلى الاضطهاد الذي تعرض له اليهود المغاربة، والمعاملة القاسية من طرف المسلمين المغاربة لهم من خلال أمثلة

---

[222]- Mouliéras Auguste, **Le Maroc Inconnu, …, deuxième partie,…,Op.cit**, ,p.514.

[223] - Ibid, p.518.

[224]- Ibid, p.627.

[225]- Ibid, p.464.

[226]- Ibid, p.545.

عديدة، نذكر منها اليهودي الذي أراد أن يثبت رجولته أمام زملائه فقتل أحد المغاربة، لكنه عوقب على فعلته تلك بالرجم حتى الموت([227]). ونموذج آخر ليهودي بمنطقة تازة تم إعدامه في ساحة عمومية، ومثال آخر ليهودي من مدينة صفرو تم رجمه حتى الموت([228]). ومن خلال هذه الأمثلة أراد موليراس إبراز الصعوبات والمشاكل التي عانى منها اليهود المغاربة داخل المجتمع المغربي المسلم، رغم أنهم مارسوا أنشطة اقتصادية مهمة ومختلفة عن تلك التي كان يزاولها المغاربة، و عاشوا في أحياء منعزلة، وخاصة داخل الملاحات، وهو تبرير للجوء العديد منهم إلى طلب الاحتماء بالأجانب، وحصولهم على الحماية البريطانية، وكذلك هروبا من الضرائب والقوانين المفروضة عليهم من طرف المخزن المغربي في تلك الفترة.

قدَّم **موليراس** عملا استخباراتيا بامتياز، حيث استغرق حوالي عشرين سنة في جمع أخبار متعلقة بالتجسس، شملت معطيات دقيقة حول عدد سكان كل دوار وأنشطتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية وكل ما يتعلق بالمجتمع والمجال، استغلته الإدارة الفرنسية بشكل كبير في خططها الاستعمارية لاحقا. واعتبر كتاب المغرب المجهول **لموليراس**، وثيقة خطيرة في بيان مخططات الاستعمار القديمة والبعيدة، تلك المخططات التي كانت تروم اقتلاع جذور الإسلام واللغة العربية من إفريقيا الشمالية، بغرض جعل المنطقة تابعة لفرنسا إلى الأبد: لغة وفكرا وعقيدة. وأنه عبارة عن تقارير وصفية أعدها جاسوس في ثوب رحالة، من خلالها أمدت المستشرق الفرنسي **أوغيست موليراس** بالمعلومات التي بنى عليها كتابه المغرب المجهول ([229]).

عموما، إن الدراسة التي قدمها لنا **أوغيست موليراس**، دراسة اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية دقيقة، خاصة وأن دقة المعطيات والإحصائيات المقدمة، توحي لنا بأنها دراسة حظيت بدعم مالي ومعنوي قويين من طرف الجهات المسؤولة والمؤسسات المعنية باحتلال المغرب، سواء داخل فرنسا أو في الجزائر، وكذا من القناصل الفرنسيين المنتشرين بشمال إفريقيا وبالمغرب تحديدا.

---

[227] - Mouliéras Auguste, **Le Maroc Inconnu, …, deuxième partie,…,Op.cit**, p561.

[228]- Ibid, p.562.

[229]- عبد السلام شاقور،" تقارير الجواسيس الفرنسيين..."،**ندوة مصادرالمعلومات عن العالم الإسلامي**، ...م.س.، ص.120.

2-المخطط الاستعماري الفرنسي بالمغرب.

أصبحت الجزائر الفرنسية المحتلة منذ سنة1830م، منطلقا ومختبرا لكل الأبحاث والتجارب الاستعمارية المتعلقة خاصة بالمغرب وتونس، المجالين اللذين وصفهما **شارل دوفوكو** بجناحي الجزائر، وتزايد الاهتمام الفرنسي بكل ما يحدث بهذين الجارين، بذريعة حماية حدود مستعمرتها الجزائر من كل ما قد يخلق لها متاعب في استقرارها. وبعد احتلال تونس سنة 1881م، اكتملت الرؤية وصار الحديث عن ضرورة وحدة الشمال الإفريقي الفرنسي، وكانت الحاجة إلى المزيد من المعلومات عن المغرب الأقصى، فشرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم كل العمليات التجسسية والاستعلاماتية بالشمال الإفريقي، وبدأ الحديث عن المؤسسات الرسمية التي سوف توجه وتراقب البحث الاستخباراتي في المغرب، خاصة وأن هذا المجال ظل غامضا ومجهولا لدى الأوساط الاقتصادية والسياسية الفرنسية. كما انطلقت الأبحاث والدراسات المتعلقة بالواحات والمجال الصحراوي من الناحية الطبيعية والبشرية، عندما بدأت تشكل خطرا على المشاريع الاقتصادية التي سعت الإدارة الفرنسية لإقامتها بالمنطقة؛ كخط السكة الحديدية المتوجه نحو غرب إفريقيا. وهكذا أقدمت السلطات الفرنسية، وخاصة تلك التي كانت مسؤولة على الكيان الفرنسي بالجزائر، على توجيه عناية الباحثين إلى ناحية المغرب وتشجيعهم لجمع معلومات عن جغرافيته وتاريخه وسكانه ولغاته وأنظمته السياسية والدينية والعسكرية ومؤهلاتها، انطلاقا من رحلة **دوفوكو** سنتي1883م و1884م، واختتاما بتقارير **الماركيزدي سيكونزاك**(1867م-1962م)"Marquis de Segonzac"، وكانت تلك الأبحاث بمثابة مجهود هادف مدعم لمسح القطر المغربي، بأكثر من ما يأتي من الدقة والتعمق والرصانة([230]).

لقد اختلفت وجهات النظر، واحتدم الصراع بين الفرنسيين حول طريقة احتلال المغرب، وإلحاقه بالإمبراطورية الفرنسية، وأضحى الحديث عن ثلاثة تيارات وتوجهات، أبرزها وأقواها مجموعة الجزائر، والمجموعة الثانية شملت موظفي المفوضية الفرنسية في طنجة، وأخيرا المجموعة الثالثة الموجودة بالعاصمة باريس والمتمثلة في وزارة الخارجية الفرنسية، وقد تأثرت مجموعة الجزائر التي مثلتها مدرسة الآداب في الجزائر والعلماء الفرنسيين بها، بضغط

[230]- إبراهيم بوطالب، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي ..."، **مجلة البحث تاريخ المغرب**، ...،م.س.، ص115.

العسكريين ورؤساء وكبار المستوطنين الفرنسيين لوهران، الراغبين في الوصول للخيرات والموارد الاقتصادية المهمة التي يتوفر عليها المغرب، والذين طالبوا بالتدخل العسكري، والزحف التدريجي للتوغل في المغرب، بمبررات حماية الحدود الغربية للجزائر الفرنسية، ونشير هنا إلى وقعة وادي إيسلي لسنة1844م، التي فرضتها فرنسا على المغرب، بمبرر امتلاكها حق مطاردة القبائل المغربية المتمردة المساندة للجزائريين، وضد المقاومة الجزائرية التي كانت تستعمل الأراضي المغربية كقاعدة خلفية لانطلاق عملياتها.

أما **مجموعة فرنسيي مفوضية طنجة**، والتي كانت تتشكل من السياسيين الفرنسيين بالقنصلية الفرنسية بالمغرب، هذه الهيئة الديبلوماسية التي عاشت وعاينت عن قرب الأوضاع العامة بالمغرب، فقد اقتصرت وجهة نظرها على تأكيد تأزم الأوضاع الداخلية للمغرب، وانتشار الفوضى وانعدام الأمن، وضعف السلطة المركزية، وانهيارها بالعديد من المناطق المغربية، وهو ما كان يهدد المصالح الفرنسية، التي كانت حذرة ومترددة في اتخاذ أي قرار منفرد، تعارضه الدول الأوروبية المتربصة بالمغرب. وكان هذا الموقف شديد الارتباط بموقف وتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية بباريس، وباتجاه مجموعة الجزائر، وكذلك بمواقف الدول الأوروبية المنافسة([231]).

أما موقف **مجموعة باريس**، أي وزارة الخارجية الفرنسية **بالكي دورساي**"Quai D'orsay" بباريس، فإن وجهة نظرها هي الأخرى كانت تتأثر بقوة ضغط اللوبي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وبالتقارير الوافدة من المفوضية الفرنسية بالمغرب، وكذلك بالوضعية السياسية الداخلية لفرنسا وبالرأي العام والأحزاب اليسارية والكتل البرلمانية الفرنسية، وبمواقف الدول الأوروبية المتنافسة وبالوضع الدولي العام، حيث كانت للساسة الفرنسيين الاشتراكيين مواقف معارضة لأي تدخل العسكري في المناطق الجنوبية للمغرب، إذ وصفتها بالتهورات العسكرية، وقد أكد **جون جوريس**"Jean Jaurés" الزعيم الاشتراكي الفرنسي، معارضته لأي تدخل عسكري فرنسي مباشر في المغرب، وأدان الأعمال العسكرية بالحدود الجنوبية المغربية، وصرح بأنه لا يمكن الحلول محل السلطان، وإقرار مسؤولية الهدوء والأمن

[231]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،ج.3، 1981م، ص.513.

في مجموع التراب الوطني. وأكد كذلك على السيادة المغربية وشرعية السلطان في فرض الأمن بالمناطق التي كانت تخلق اضطرابا لفرنسا، كما طالب جوريس بضرورة اتباع سياسة دفاعية في المناطق الحدودية مع المغرب([232]).

لقد شكلت مسألة التدخل والاستيلاء على المغرب نقطة اشتراك بين جميع وجهات النظر الفرنسية، رغم الاختلاف في ما بينها من حيث الوسائل والاستراتيجيات والمبررات، والواقع أن هذا التنافس بين القوى الفرنسية الثلاث، والتي كانت تركز أنظارها على المغرب الأقصى، والتعاون بينها في نفس الوقت، هو الذي أعطى لفرنسا خط السياسة الذي سارت عليه([233]). كما يجب الإشارة إلى **تيوفيل دلكاسيه**"Théophile Delcassé"، وزير خارجية فرنسا خلال الفترة ما بين سنتي1899م و1905م، الذي تبنى أسلوب التوغل السلمي والحرص على المصالح الاقتصادية عبر حل الخلافات مع الدول الأوروبية المتنافسة على المغرب، وإبعادها بواسطة اتفاقيات ثنائية ودية سرية أو علنية، مع ضرورة العمل العسكري كمرحلة نهائية لقضية الأزمة المغربية، بدعوى توفير الأمن والسلام بالمنطقة، وقد كانت مواقف **دلكاسيه** متقاربة كثيرا مع مواقف مجموعة الجزائر وأصحاب الرأسمال([234]).

شرعت فرنسا خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، في تنفيذ سياستها التوسعية انطلاقا من منطقة توات والواحات، حيث فشلت أمام قوة السلطان المولى الحسن وإصراره على الدفاع عن هذه المناطق الخاضعة لنفوذه. لكنها نجحت في مهامها التوسعية مع مطلع القرن العشرين، بعد ما أولت اهتماما أكثر بالأبحاث والدراسات، وأرسلت عددا كبيرا من العلماء، وعملت على تمويل أعمالهم وتوجيه مجال أبحاثهم، وتزامن ذلك مع ظهور تيار فكري في فرنسا، اهتم باحتلال المغرب وبفرض السيطرة الفرنسية على هذا المجال ي ذي الأهمية الاستراتيجية، وبذلك تأسست في فرنسا **لجنة إفريقيا الفرنسية"** la Comité de l'Afrique Française "، على غرار **لجنة آسيا الفرنسية**.

---

[232]- جورج أوفيد، **اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955**، الجزء الأول ترجمة محمد الشركي ومحمد بنيس.، مراجعة عبد اللطيف المنوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،الطبعة الأولى،1987م، ص.32.

[233]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**،...،ج.3،...،م.س.، ص.514.

[234]- نفسه، ص.514.

أ-لجنة إفريقيا الفرنسية والمشروع الاستعماري للمغرب.

دافعت مختلف مكونات المجتمع الفرنسي على فرض السيادة الفرنسية في غرب ووسط وشمال إفريقيا، وطالبت الهيئات السياسية والتيارات الفكرية المهتمة بمصالح فرنسا، خاصة الطبقة الرأسمالية، بضرورة تنظيم السياسة الاقتصادية الفرنسية في ما وراءالبحار، وتحديدا بإفريقيا، والعمل على تطوير آلياتها، في إطار مواجهة التنافس الإمبريالي الأوربي خاصة الإنجليزي والألماني، وقد ظهرت لجنة إفريقيا الفرنسية على واجهة الأحداث السياسية في فرنسا، والتي لم تكن في واقع الأمر سوى **المجموعة الاستعمارية**،"le groupe colonial "، المنبثقة عن مجلس النواب الفرنسي، إذ تشكلت احتجاجا على تقاسم شرق إفريقيا بين إنجلترا وألمانيا حسب اتفاق بين الطرفين في فاتح يوليوز1890م، وكذا ردا على الاتفاق البريطاني الفرنسي، ل4 غشت من السنة نفسها أي1890م، المتعلق بحل النزاع بينهما حول النيجر وتقديم تنازلات سياسية وتجارية لصالح إنجلترا، حيث شكل ذلك تراجعا عن قرار سابق لفرنسا والمتعلق بربط المستعمرات الساحلية من خليج غينيا إلى شمال إفريقيا. وأشار **هنري برانشويغ**"Brunschwig Henri"، إلى أن تشكيل مجموعة استعمارية بغرفة البرلمان، تضم عددا كبيرا من النواب الفرنسيين الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة، بعد أن وحدتهم جميعا الرغبة في ضمان قوة فرنسا الاستعمارية وعظمتها في الخارج(...)وقد رحب الجميع بالفريق الاستعماري الجديد([235]).

لقد أسس نشطاء فرنسيون لهم غيرة وطنية، **لجنة إفريقيا الفرنسية"** la Comité de l'Afrique Française"، خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 18نونبر1890م، لإضفاء طابع الاستمرارية على أنشطتهم الإفريقية، بعدما طلبوا انضمام عناصر جديدة، والتي عملت بكل الوسائل الممكنة من أجل فرض النفوذ الفرنسي، وكذا تطوير التجارة الفرنسية في غرب ووسط وشمال إفريقيا، وتجلى هدف هذه اللجنة في خلق نزعة وغيرة وطنية لدى جميع التيارات السياسية الفرنسية غير المهتمة بالنشاط التجاري الخارجي لفرنسا([236]).

[235]- Brunschwig Henri, « le parti colonial français », **Revue française d'histoire d'outre mer** , Tome 46,n°162. Première trimestre 1959, pp.49.83,htp.www-perssée fra/doc/outre-0300-9513-1959-num-46-162-1305, p.51.

[236]-Ibid., p. 51.

تم الترحيب بالمجموعة الاستعمارية التي كانت لها تأثيرات واضحة وإيجابية على تقدم وازدهار المستعمرات الفرنسية في ما وراء البحار، حيث ضم البرلمان الفرنسي عددا كبيرا من مناصري السياسة الاستعمارية التوسعية لفرنسا. وقد شكل **الحزب الاستعماري الفرنسي**؛ le Parti Colonial Français" P.C.F"، امتدادا للفريق الاستعماري، وللإشارة فإنه شرع خلال نهاية القرن التاسع عشر في استخدام مصطلح"حزب" للإشارة إلى أي مجموعة من البرلمانيين أو الشخصيات التي مارست نفوذا سياسيا بالبرلمان. وأشار**شارل روبير أجرون**، في تقديمه لكتاب السياسة الإسلامية لفرنسا خلال القرن العشرين إلى ما يلي: "بالتأكيد، إذا عدنا إلى مرحلة سابقة من تاريخ فرنسا، فإننا نجد أنه كان هناك حزب استعماري ازدهرت مشاريعه خلال الفترة الممتدة من1890م إلى1905م، هذه المجموعة البرلمانية القوية التي أسسها **أوجين إيتيان"** Eugène Étienne**"**، أصبحت قراراتها تتحكم فيها رغبات وملتمسات السلطات العمومية"([237]).

تشكل الحزب الاستعماري الفرنسي (PCF) من فريق برلماني في 15 يونيو1892م، وهو اليوم نفسه الذي تأسس فيه الفريق الاستعماري، الذي انتخب بالإجماع **أوجين إيتيان** على رئاسته، وهو ممثل برلماني لمنطقة وهران في البرلمان الفرنسي، منذ سنة1892م إلى غاية سنة1914م، وقد شكل هذا الحزب قوة ضغط مهمة على الحكومة الفرنسية، في فرض سياسات وآراء استعمارية إلى حدود سنة1920م([238]).

اشتغل إلى جانب أوجين إيتيان في إدارة الحزب الاستعماري شخصيات مهمة في عالم المال والأعمال والسياسية، منهم **الأمير أوغيست أرنبورغ**"Le prince Arenberug Auguste"، والسيد**أميرال فالون**" Amiral Vallon" الحاكم العام السابق للسنيغال، وقد تزايد أعضاء الحزب الاستعماري بالبرلمان الفرنسي، حيث بلغ سنة 1902م حوالي 200 نائب من أصل 571 برلمانيا، منهم المحامون والدبلوماسيون، والضباط السامون من متقاعدي الجيش الفرنسي([239]).

ضم البرلمان الفرنسي العديد من اللجان البرلمانية المهتمة بالشؤون الاستعمارية، منها لجنة شؤون المستعمرات المحدثة سنة1895م ولجنة الشؤون الخارجية والمحميات والمستعمرات

---

[237]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France au xx er siècle, de l'Hexagone aux terres d'Islam, espoirs , réussites, échecs**, Maisonneuve et la rose, 2003, Paris, p.15

[238]- Henri Brunschwing, « le parti colonial français » …, Op.cit, p. 53.

[239]- Ibid., p. 53.

التي تأسست سنة1902م، وكانت أنشطة هذه اللجان تتمثل في دراسة ومراقبة سير العمليات الاستعمارية، وخصوصا خلال الفترة التي شكل فيها الحزب الاستعماري قوة كبيرة داخل البرلمان الفرنسي. وأكد **شارل روبير** آجرون بأن الحزب الاستعماري الفرنسي، لم يكن يتألف فقط من الكتل البرلمانية واللجان الخاصة، بل كان يضم بعض المنظمات مثل الاتحاد الاستعماري الذي تأسس سنة1893م، الذي بدأ يتصرف كإدارة استعمارية حقيقية، حيث اعتبر من أكثر الهيئات الاستعمارية نشاطا، لما يضمه من اللجان الخاصة، كلجنة إفريقيا الفرنسية، ولجنة آسيا الفرنسية، ولجنة المغرب التي كانت تخضع كثيرا لتأثيرات الاتحاد الاستعماري الفرنسي([240]).

ب-بعثة الماركيز دي سيغونزاك(1867م-1962م) " Marquis de Segonzac ".

شرعت **لجنة إفريقيا الفرنسية**، بعد حصولها على نفوذ سياسي قوي داخل فرنسا وببرلمانها، في الاهتمام بالمغرب الأقصى، وعملت على إرسال مجموعة من الباحثين وعلماء الاجتماع والجواسيس لاستقصاء أخبار محددة حول المغرب، وتدقيق معطيات سابقة وتحيينها. وفي هذا السياق جاءت الرحلات التي قام بها **الماركيز دي سيغونزاك** للمغرب، كانت أولاها سنة1899م، لاستكشاف سلسلة جبال الأطلس والمناطق الداخلية للمغرب، وجاء ذلك بعد النجاح الذي حققته رحلة **شارل دوفوكو** نحو المغرب، والصدى الإيجابي الذي خلفته لدى الدوائر الاستعمارية، التي بدأت في الاهتمام بكل ما كان يقدم ويكتب عن المغرب المجهول، وهو ما أكده **دي سيغونزاك** في إحدى محاضراته بقوله: "لغزو بلد ما، لا يتطلب ذلك قوة عسكرية لتهدئته أو تنظيمه، فمن الضروري قبل كل شيء معرفة المجال بشكل دقيق، معرفة جغرافية، ومعرفة تاريخية لهذا البلد، والاطلاع على عادات وتقاليد وثقافة هذا الشعب" ([241]).

اعتُبر دي سيغونزاك من بين أولئك الفرنسيين الذين اهتموا بالدراسات الجغرافية والأبحاث الاجتماعية المتعلقة بالمغرب، وقد وصفه **بول ديشانيل**(*) "Paul des Chanel"، بأنه من الأربع أو الخمس شخصيات المهتمة بالدراسة العلمية الممنهجة المتعلقة بالمجال المغربي، ومن لهم دراية كبيرة و اطلاع واسع على الإمبراطورية الشريفة. ونشير هنا إلى موقف **ديشانيل**

[240]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France au xx er siècle**,..., Op,cit., p.15.

[241]- Marquis De segonzac, **Réalité et possibilités marocaines** : conférence donnée le vendredi 5 juin 1908, au siège du congrès, p.5.

*- **بول ديشانيل**، عضو الأكاديمية الفرنسية ونائب برلماني ، رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والاستعمار.

من المسألة المغربية، حيث قال بأنها مرتبطة كثيرا بالإسلام، كما أكد على أن المشكلة المغربية لا يمكن ربطها بالمسألة الحدودية، والنظر إليها فقط من وجهة نظر جزائرية، بل يجب ربطها ودراستها دراسة شمولية، وأن كل الجوانب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار([242]).

شكَّل كتاب، **في قلب الأطلس**"Au cœur de l'Atlas" أهم ما دوَّنه **دي سيغونزاك** عن الرحلة التي قام بها إلى المغرب سنة1904م، اقتداء بخطة **شارل دوفوكو**، حيث تنكَّر في هيئة المختل والمتسكع تارة، وتارة أخرى مثَّل دور الخادم المرافق لشيخ إحدى الزوايا، وكانت كلها محفوفة بالأخطار والصعوبات. ومرة أخرى عاد الماركيز **دي سيغونزاك** إلى المغرب، مكلفا بمهمة إلى جانب فريق علمي، ضم عالم الجيولوجيا **لويس جونتي**"Louis Gentil "؛ هذا الأخير وفَّر معلومات مهمة عن الثروات المعدنية التي يزخر المغرب بها، ذكرها في كتابه المغرب الفيزيائي" Le Maroc phisique"(*)، غير أن تقرير هذه البعثة لم يكتب له النشر سوى سنة1910م، حيث ظهر تحت عنوان في **قلب الأطلس**([243]).

وصف أوجين إيتيان كتاب"**في قلب الأطلس**"، لمؤلفه **دي سيغونزاك**، بالأعمال الشجاعة والجيدة، كما نَعَتَ **دي سيغونزاك** بأنه خير خلف **لشارل دوفوكو**، وبأن أواخر سنة1904م، عرفت انطلاق رحلة بعثة فرنسية إلى المغرب، ترأسها **دي سيغونزاك**، في مهمة أوكلتها إليه **لجنة المغرب**"La Comité du Maroc"، المنبثقة عن لجنة شمال إفريقيا، متخذا طريقا جديدا عبر المنحدر الصحراوي، للتعرف على أعالي حوض وادي درعة والتوجه نحو وادي نون([244]). وكانت رحلة **دي سيغونزاك** قد أعطت مسحا طوبوغرافيا شاملا للسلاسل الجبلية المغربية، سواء الأطلس أو الريف وكانت نتائجها علمية ودقيقة، نظرا لتشكل فريق البعثة من مختصصين في إعداد الوثائق التقنية والخرائط الطبوغرافية، وقد أسهمت عدة مؤسسات علمية جغرافية؛ كالمؤسسة الجغرافية لباريس، والمؤسسة العسكرية لإنقاد الجرحى، والمؤسسة الجيولوجية

---

[242]- Marquis De segonzac, **Réalité et possibilités marocaines** : conférence donnée le vendredi 5 juin 1908, au siège du congrès , p.6.

[243]- رولان لوبيل ، **الرحالة الفرنسيون**...، م.س.، ص.185.

*- Gentil Louis, **Le Maroc physique**, Librairie Félix Alcan,1912.

[244]- Marquis De segonzac, **Au cœur de l'Atlas, mission au Maroc, 1904/1905**, Emile larose, libraire-édition, Paris, 1910, p.I

لفرنسا، والمدرسة الأنثروبولوجية لباريس، والمؤسسة الجغرافية لإفريقيا الشمالية بالجزائر، والمؤسسة الجغرافية التجارية بباريس، بالدعم المالي والتقني لإنجاح هذه الرحلة.

تحدث **دي سيغونزاك** عن التنظيم الديني بالجنوب المغربي، واصفا إياه بالفسيفساء الديني قائلا: "إن الجهل الديني للبربر يفسر تلك الفوضى وعدم الاستقرار في إيمانهم، وهو ما يسمح لنا أن نفهم كيف أصبح الإسلام لدى هؤلاء عقيدة غير متجانسة ممزوجة بالوثنية، والخرافات، حيث يوجد خليط من عبادات بقايا وثنية، والسحر واليهودية والكاثوليكية"([245]). كما تحدث عن التعليم الديني بالمدارس القرآنية والمساجد والزوايا، مؤكدا أن قراءة القرآن كان تتم بالأمازيغية، وأن"**الطُّلْبَة**" المكلفين بالتعليم والتدريس في هذه المؤسسات الدينية كانوا لا يجيدون كتابة وقراءة اللغة العربية والتحدث بها، وأن المعرفة الدينية لسكان المنطقة كانت ضعيفة جدا، إذ اقتصرت فقط على ترتيل آيات قرآنية كانت تردد في الصلوات([246]).

قدَّم **دي سيغونزاك** أخبارا مهمة عن الدولة المغربية، وأعتبرها حقيقية، مفادها أن المغرب ليس بالإمبراطورية الموحدة والمستقرة كما يبدو لفرنسا، بل هو عبارة عن تقارب واتحاد، وعن فسيفساء من قبائل ذات نظام ديمقراطي متمتع بالاستقلال عن السلطة المركزية([247]).

أشار **دي سيغونزاك** في حديثه عن الإسلام بالمغرب إلى الشرفاء والصلحاء والزوايا المنتشرة بجميع المناطق المغربية، وأورد بعض أسباب التنافس فيما بينها حول مناطق النفوذ الذي وصفه ب"الشرس"، مما نتج عنه تجزيئ للمسألة الدينية المغربية ، من جهة أخرى، كان لشيوخ ورؤساء الزوايا مكانة متميزة داخل المجتمع المغربي، نظرا لما كانوا يوفرونه من استقرار وأمن ورخاء اقتصادي داخل مجال نفوذهم الروحي([248]).

لم تكن السلطة الدينية بالجنوب المغربي حكرا على الشرفاء والصلحاء الذين كان يطلق عليهم باللغة المحلية ب**أكورام**"Agouram" على حد تعبير سيغونزاك، بل كانت كذلك في يد شيوخ وزعماء الزوايا الدينية الأكثر شهرة، ذات النفوذ القوي في المنطقة، واعتبرها

---

[245]- Marquis De segonzac, **Au cœur de l'Atlas, mission au Maroc, 1904/1905**,…, Op.cit, p.266.

[246]-Ibid., p.266.

[247]-Ibid., p.266.

[248]- Marquis De Segonzac, **Réalité et possibilités marocaines** : conférence donnée le vendredi 5 juin 1908, au siège du congrès ,…,Op cit, p.8.

مؤسسات دينية فقيرة في حاجة إلى الدعم المالي الكبير([249]). كما أشار دي سيغونزاك إلى العبادات والطقوس الدينية المرتبطة بالأماكن المقدسة،خاصة الزوايا والأضرحة، واتهمها بأنها كانت تشكل خطرا حقيقيا على الإسلام المغربي، و جعلت المغرب غير قادر على خلق وحدة سياسية في الحروب المقدسة، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة ذلك، كما شكلت العبادات المقدسة قوة عملت على تفكيك المجال الروحي للسلاطين المغاربة، وبالتالي حدوث فوضى دينية وتفكيك الإسلام المغربي إلى طرق صوفية متنافسة ومتصارعة فيما بينها، وأكد على استياء السكان من السلطة المركزية ومن ممثليها واستبداد القياد والباشوات وطغيانهم([250]).

أورد **دي سيغونزاك** ملاحظة مهمة حول المسألة الدينية بالجنوب المغربي وهي كالآتي: " لقد قمنا بإعدادخريطة دينية بالجنوب المغربي، حيث أنها تتميز بالكثير من التعقيدات، نظرا لتداخل وترابط مختلف التأثيرات، لقد قمنا بدراسة شاملة متعلقة بالمجال الديني"([251]).

ازدادت الوضعية السياسية والدينية بالمغرب سوءا وتدهورا كبيربين خلال نهاية القرن التاسع عشر، خاصة بعد وفاة السلطان المولى الحسن، وعرف المغرب تفككا اجتماعيا خطيرا، وتضاعفت التحالفات السياسية بشكل قوي، وهي ظروف سهلت مهمةالتدخل الفرنسي بالمغرب، حيث لم يشر لها ولم يتعرف عليها المراقبون والجواسيس الفرنسيون الذين زاروا المغرب في فترات سابقة. وهي ملاحظات أشار إليها ليوطي في التقديم الذي خصَّ به كتاب"في قلب الأطلس" حيث قال: "مازالت هناك أعمال كثيرة يجب القيام بها في المغرب، وأحكام مسبقة يجب التغلب عليها، وأخبار يجب تدقيقها"([252]).

تحدث **دي سيغونزاك** عن العلاقات الجيدة التي ربطت فرنسا بالعديد من الطرق الصوفية والزوايا الدينية خاصة، الوزانية والقادرية والعيساوية، وغيرها من تلك التي لها فروع وأتباع في كل من الجزائر وتونس الخاضعتين للإدارة الفرنسية، والتي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا للتوغل في المغرب، وفي حديثه عن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه فرنسا في المغرب المضطرب، قال دي سيغونزاك: "وفي مرحلة قادمة، سنسعى بموازاة مع تحقيق وحدة سياسية

[249]- Marquis De Segonzac, **Au cœur de l'Atlas**, …,Op cit , p.267.
[250]- Marquis De Segonzac, **réalité et possibilités marocaines** ,…,Op cit, p.9.
[251]- Marquis De Segonzac, **Au cœur de l'Atlas**,…,Op cit , p.267.
[252]- Ibid, p.VII.

للمغرب، للعمل على إعادة المغرب إلى العقيدة والوحدة الدينية، وسنسعى كذلك ليستأنف رجال الدين والعلماءالرسميين أدوارهم الدينية، ويستعيدوا مكانتهم وسيطرتهم في توجيه السكان دينيا، وأن يتطوروا مثل العلماء والفقهاء المسلمين بالجزائر، نحو التسامح والتقدم"([253]).

لقد قدَّم **دي سيغونزاك** مثالا لإمكانية التدخل الديني، من خلال العلاقة الجيدة التي جمعت وربطت فرنسا بشرفاء وزان المستفيدين من الحماية الفرنسية، حيث أنه زارهم وكان في استضافتهم مرات عديدة، وحظي بعناية فائقة وتقدير كبيرين، وأن أحد شرفاء وزان كان من بين مرافقيه خلال الرحلة التي قام بها إلى منطقة الأطلس سنة1901م، مستغلا المكانة المقدسة لشرفاء وزان لدى القبائل المغربية، كما أن العديد من أصدقاء فرنسا ومحميها كانوا منتشرين في مختلف المناطق المغربية، منهم أعيان وتجار وشرفاء وشيوخ زوايا ورؤسائها، تم استغلالهم في تسهيل مأمورية فرنسا في المغرب([254]).

إن ما أثار اندهاش **دي سيغونزاك** هي المفاجأة الكبرى التي صادفها وهو يتجول في بلاد تافيلالت، وعند وصوله لمنطقة تازارين، عَلِمَ أن الزعيم الديني المشهور الذي يتمتع بمكانة اجتماعية ودينية مقدسة لدى قبائل آيت عطا القوية والمقاومة، المسيطرة على الطرق التجارية للقوافل القادمة من الصحراء والمارة ببلاد تافيلالت، هو صديقه شريف تامصلوحت مولاي الحاج، الذي التقاه سابقا وطلب منه إمكانية حصوله على الحماية الفرنسية عوض الحماية الإنجليزية التي كان يتمتع بها لمدة خمسة عشر عاما، كما أعرب له عن رغبته في إرسال أبنائه للتعلم في إحدى الثانويات الفرنسية بالجزائر([255]).

كان **دي سيغونزاك** من مناصري التغلغل السلمي الفرنسي في الأراضي المغربية دون إراقة قطرة دم، أو ضياع أي مبلغ من المال. كما أسهمت كتاباته كثيرا في التعريف بالمغرب من خلال جغرافيته وعاداته وثقافة شعبه، إذ أكد من خلال التقارير التي أنجزها، على ضرورة وجود

[253]-De Segonzac Marquis, **Réalité et possibilités marocaines**…,Op.cit, pp.18-19.
[254]- Ibid., p.21
[255]- Ibid., p.21.

سلطة مركزية قوية منظمة لتنظيم الجنوب المغربي، والنهوض بالسكان الأمازيغ الذين كانوا يعيشون حالة من التفكك والفوضى([256]).

اهتمت الكتابات الأجنبية خاصة الفرنسية منها بالظواهر الدينية، وبأشكال التنظيم الاجتماعي، وبالعلاقات الاقتصادية وبالمؤسسات المغربية القائمة كالمخزن والسلطان والقبيلة والزوايا الدينية والطرق الصوفية،إلا أنه يمكن وصفها بغير الموضوعية، وبالاختلاف في وظيفتها وطبيعتها وأهدافها، ولم تكن مهيكلة ولا منظمة. كما أنها أساءت للإنسان المغربي، ورسمت عنه صورة سيئة وقاسية لدى الفرنسيين والأوروبيين عموما.

بدأت **لجنة إفريقيا الفرنسية** المهتمة بالقضايا الاستعمارية بإفريقيا وبالمسألة المغربية، منذ سنة1900م، في تمويل المشاريع البحثية المتعلقة بالمغرب، نذكر مشروع **هنري دوكاستري** "Henry De Castries "، الذي حاول من خلاله كتابة تاريخ عام للمغرب، معتمدا في ذلك على الوثائق المحفوظة في مختلف المكتبات والخزانات بأوروبا، وبعض مصادر التاريخ المغربي المكتوبة باللغة العربية، والتي اعتبرها لا تخلو من بعض الثغرات([257]). وقد تمخض عن ذلـك كتابه المشهـور،**المصادر الدفينة لتاريخ المغـرب**"Les sources inédites de l'histoire du Maroc"، والذي أصدر جزأه الأول سنة 1905م، وأصدرت مجلة"Bulletin de l'Afrique française"، مقالات تضمنت نتائج الرحلات والأبحاث والتقارير المنجزة حول الأوضاع بالمغرب.

ج- البعثة الفرنسية بالمغرب. "La Mission française du Maroc ".

شرعت جل المؤسسات العلمية الفرنسية، خاصة الجغرافية منها، مع بداية القرن العشرين في الاهتمام بكل ما يكتب عن المجال المغربي خاصة الديني، حيث تزايد عدد التقارير التي وصفت المغرب، مبرزة إمكاناته ومؤهلاته الاقتصادية وأحواله السياسية والاجتماعية المتردية. وللإشارة فإن هذه التقارير كتبها أولائك الذين أرسلتهم لجنة المغرب ضمن بعثات علمية، نذكر منها بعثة **دي سيغونزاك**، وأعمال **روني لوكلير**"René Leclère"، وآخرون. وقد تميزت هذه التقارير بوفرة المعلومات ودقة المعطيات، وهو ما دفع فرنسا إلى الاعتقاد بأن

[256]- De Segonzac Marquis, **Réalité et possibilités marocaines**…,Op.cit., p. 22.

[257]- أحمد شوقي بنيس، **"البعثة العلمية الفرنسية بطنجة"**،طنجة في التاريخ المعاصر(1800-1956)،**منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ولمدرسة فهد العليا للترجمة بطنجة**،1991م، ص. 247.

الفرصة أصبحت مواتية للانقضاض على المغرب، ولتنفيذ مخططاتها الاستعمارية، خاصة بعد سنة1904م، تاريخ توقيع فرنسا لاتفاقيات علنية وسرية مع أنجلترا وإسبانيا، بعد ما أنهت خلافاتها مع إيطاليا سنة 1902م.

لقد تأسست البعثة الفرنسية بالمغرب سنة1903م، بإسهام من الحزب الاستعماري والمفكرين والعلماء الفرنسيين بباريس، ولقيت دعما وتشجيعا كبيرين من طرف وزارة الخارجية الفرنسية، التي سعت إلى تجاوز مجموعة الجزائر.

يعتبر**ألفريد لوشاتوليي**"Alfred le Chatelier"، أبرزالمفكرين الفرنسيين الذين أسهموا في إنجاح عمل البعثة العلمية بالمغرب، خاصة بعد إقناع كبار الساسة الفرنسيين ومُنظري الحركة الاستعمارية الفرنسية، خاصة **أوجين إيتيان** بمشروعه العلمي للتوغل السلمي داخل المغرب، وأصبح أستاذا للسوسيولوجيا الإسلامية بكوليج دوفرانس، إذ تزامن إحداث هذا التخصص في الدراسات الإسلامية بباريس مع ظهور الجامعة الإسلامية من طرف الدولة العثمانية، التي قادت حملة دعائية إلى جانب ألمانيا ضد فرنسا، في سعيها إلى توحيد العالم الإسلامي لمواجهة التوسعات الأوروبية داخل الأراضي الإسلامية. كما أن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني دعا لإحياء منصب الخلافة الإسلامية، ليكون أداة قوية ورمزا موحدا للأمة الإسلامية تحت راية واحدة. كل هذا خلق تخوفا لدى الدول الاستعمارية الأوروبية، ضمنها فرنسا التي جعلت الإسلام من أولوياتها الاستراتيجية في شمال إفريقيا عموما وفي المغرب خصوصا([258]).

عملت **البعثة العلمية الفرنسية** التي اتخذت مقرا لها بمدينة طنجة منذ سنة1904م، على تنظيم وتأطير عمليات البحث حول المغرب، بعد أن كثرت الدراسات والتقارير واشتد الصراع والتنافس بين الدارسين، الذين تعددت اهتماماتهم وانتماءاتهم العلمية، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى التدخل ومراقبة هذه الأعمال والتنسيق بينها، وتوجيه ومساعدة من تراه أكثر خدمة للتوجهات السياسية العليا للدولة الفرنسية([259]). وقد تم الإشراف على العديد من هذه

[258] - André Gourdin, **« la politique Française au Maroc », Arthur Rousseau**, 1906, Paris, p : 92.

[259] - أحمد شوقي بنيس، **البعثة الفرنسية بالمغرب**، ...م.س.، ص. 247.

الدراسات وفق أهداف محددة ومدروسة باستعمال مناهج علمية حديثة، والتي كانت أعمالها موجهة لدعم المشروع الاستعماري الفرنسي، وإضفاء المشروعية على عمليات التغلغل في المغرب، كما فرضت الضرورة، التفكير في وسائل وأساليب سلمية إزاء القضية المغربية، لتحظى بموافقة وتأييد الدول الأوروبية والرأي العام الفرنسي المعارض لأي عمل عسكري ضد المغرب، وتفاديا للأخطاء المرتكبة خلال التجربتين الجزائرية والتونسية التي كلفت الفرنسيين خسائر كبيرة في الأرواح والأموال([260]).

3-الوضع الديني بالمغرب قبيل الحماية.

بدأ حديث الباحثين الفرنسيين عن طبيعة ووظيفة الدين الإسلامي في المغرب منذ مطلع القرن العشرين، إذ درسوا البنيات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع. وأكدوا أن أهم ما ميز الإسلام المغربي هو انقسامه إلى إسلام رسمي بالمدن، مثَّله السلطان، صاحب لقب أمير المؤمنين وفئة من الفقهاء والعلماء، وإسلام شعبي غير رسمي، بالمناطق النائية مثَّلته الزوايا الدينية والطرق الصوفية، والذي تميز بتعدد رموزه ومؤسساته، وبانتشار بعض المعتقدات والطقوس الدينية القديمة التي تعود لمرحلة ما قبل الفتوحات الإسلامية بمنطقة شمال إفريقيا، حيث اعتبرت هذه الطقوس وثنية ويهودية ومسيحية. كما تميز الإسلام الشعبي غير الرسمي بتعدد الشخصيات الدينية كذلك؛ كالشرفاء، والأولياء، والصلحاء، وشيوخ الزوايا الدينية، ونفوذهم الروحي القوي في كل أرجاء البلاد المغربية لدرجة منافسته لنفوذ السلطان في بعض المناطق([261]).

أ-الفاعلون الرئيسيون في الحقل الديني المغربي قبيل الحماية.

أشارت الدراسات والأبحاث الأنثرويولوجية المنجزة حول المغرب، إلى الدور الكبير للزوايا الدينية والأولياء والشرفاء، واعتبرتها الركائز والدعامات الأساسية، التي اعتمدت عليها الإدارة الفرنسية لتسهيل وإنجاح عمليات التوغل الاستعماري الفرنسي في المغرب إذ تحدث **روني لوكلير**، المندوب العام للجنة المغرب، في تقرير قدَّمه أمام **مؤتمر حول إفريقيا الشمالية**

---

[260]- بنيس أحمد شوقي، **البعثة الفرنسية بالمغرب**، ...م.س.، ص. 247.

[261]- بورك إدموند، صورة الدولة المغربية في الادبيات الإثنولوجية الفرنسية:رؤية جديدة حول أصل السياسة البربرية لليوطي"، ترجمة المصطفى جامع ومحمد أو جطي، **مجلة أمل**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ع.3،س.1،1993م، ص.103.

بباريس، خلال شهر أكتوبر1908م، حول الحالة الدينية بالمغرب، إذ اعتبر أن ممارسة الشعائر الإسلامية متشابهة في جميع بلدان المستعمرات الفرنسية، لكنه عمل على توضيح مسألة رئيسية حول الوضع الديني بالمغرب، تعلقت بالرموز الدينية، وأكد على ضرورة التمييز بين عنصرين مهمين؛ أولهما الأولياء والصلحاء والشرفاء وتأثيراتهم داخل المجتمع المغربي، وثانيهما الطرق الصوفية والزوايا الدينية([262]). كما أشار لوكلير في مقارنة له بين مناطق شمال إفريقيا، إلى أن المناطق التي كانت خاضعة للسلطة العثمانية كتونس والجزائر، شكل فيها الأولياء والصلحاء تجمعات بشرية لم تشارك في تسيير شؤون البلاد، عكس المغرب الأقصى، حيث أن الشرفاء والأولياء اعتبروا أنفسهم من أصول شريفة، وأنهم من سلالة النبي محمد عليه الصلاة والسلام. ولاحظ أيضا أنهم انتشروا في جميع مناطق المغرب، وأسهموا بشكل كبير في تسيير المناطق الخاضعة لنفوذهم الروحي، ومارسوا تأثيرات متباينة اختلفت حسب درجة أصول وشرف العائلات التي كانوا ينتمون إليها، كما استفادوا من عدة امتيازات: كالإعفاء من الضرائب وامتلاك إقطاعات كبيرة. كما أن بعض العائلات الشريفة كشرفاء وزان، مارسوا سيادة حقيقية على ممتلكات زراعية شاسعة، أطلق عليها"**العزيب**"، وهي بمثابة دول داخل دولة([263]). وأكد **روني لوكلير** أن **ظاهرة الصلحاء**"les Maraboutismes"، عملت على ترسيخ إيمان وعقيدة المغاربة، وحافظت عليها باستمرار، لأن هؤلاء الشرفاء القادمين من الشرق لنشر تعاليم الدين الإسلامي، اعتبروا مقدسين عند السكان المحليين، خاصة في الجنوب حيث استقر أغلبهم على شكل طوائف وجماعات دينية داخل رباطات، لينتقلوا بعد ذلك نحو الشمال لتأسيس إمارات سياسية بعد حشد الأنصار والمريدين، كما حدث مع الموحدين والمرابطين([264]).

إن ما ميز الوضع الديني بالمغرب حسب **لوكلير**، هو الفوضى المرتبطة بغياب التنظيم الإداري والسياسي، حيث أكد أن الإسلام بالمغرب بُني على ثلاثة جوانب أساسية، هي الدين الرسمي الذي يمثله السلطان والعلماء، ثم الصلحاء والشرفاء، وأخيرا الطرق الدينية.

---

[262]-René le Clerc,**« la question religieuses au Maroc »**, congrès de l'Afrique de Nord, tenu à Paris de 6 au 10 Octobre1908,Compte Rendu des travaux, tome2, Question Indigènes (Maroc), Paris, au siége du comite d'Organisation du Congrès, rue de la chaussée d'Antin,1908, p.606.

[263]- Ibid, p.822.

[264]- Ibid, p.823.

وشدد كذلك على أن الإدارة الفرنسية مطالبة بالتركيز على الوضعية الدينية في المغرب، وبجعل الدين الإسلامي ورموزه ضمن الاهتمامات الأساسية للدبلوماسيين الفرنسيين وجميع البعثات العلمية الفرنسية في المغرب، وأن تسعى للبحث عن مصلحتها في العناصر المشكلة والمكونة للزوايا الدينية والطرق الصوفية، حيث وصفها بالقوية والرائدة والفاعلة داخل المجتمع المغربي، وأشار إلى أنها كانت تتمتع بالعديد من الامتيازات، وشكلت عناصر مهمة في الحياة السياسية للمغرب، إلى جانب العائلات الشريفة والصلحاء. وقد تقدم **لوكلير** بطلب التمس فيه إحداث هيئة خاصة مستقلة عن المفوضية الفرنسية بطنجة، تتكلف بدراسة دقيقة للوضعية الدينية بالمغرب، خاصة ما تعلق بالطرق الصوفية والزوايا الدينية والعائلات الشريفة. وطالب كذلك بضرورة تخصيص ميزانية مهمة لهذا الهيئة المستقلة، من أجل تنظيم عمليات وأجهزة الاستخبارات المتعلقة بالقضايا السياسية والدينية، وتسهيل علاقات مكتب الهيئة المرتبط بالشؤون الدينية واتصالاته بكبار الزعماء الدينيين وشيوخ ورؤساء الطرق الدينية والزوايا وربط صداقات معهم، والتي من شأنها المساعدة على تقوية النفوذ الفرنسي في المغرب، خاصة على عهدي السلطانين؛ المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ. وقد وافق أعضاء المؤتمر على كل ما جاء في تقرير **لوكلير** من ملاحظات ومقترحات تعلقت بالشأن الديني في المغرب، وأكد المؤتمرون على ضرورة استثمار علاقات فرنسا مع رؤساء وشيوخ الطرق الدينية ، ومع زعماء القبائل والقياد، والأعيان([265]).

أشار **لوكلير** إلى أن سلطة السلطان المغربي منتشرة في جزء مهم من المجال المغربي، وعزا ذلك إلى أن سيادته يستمدها من الشرعية الدينية كأمير المؤمنين، ومن أصوله الشريفة لآل البيت النبوي، ومن سيطرته على الإدارة المركزية التي جل وظائفها من أصل إسلامي كالعدل والمالية، وأكد على أنه من الصعب فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية في المغرب. هذه السلطات كانت في الواقع محصورة بين مسؤولين دينيين مكلفين بواجبات إدارية وعسكرية، وبمهام دينية كإمامتهم للناس لأداء صلواتهم([266])، كما أعطى لوكلير لقب **رجل**

[265]- René le Clerc,**« la question religieuses au Maroc »**, congrès de l'Afrique de Nord…,OP.cit, p.824.

[266]- Ibid, p.824.

الدين العلماني "le clergé séculier"، للشرفاء ورؤساء الطرق والزوايا الدينية وشيوخها، الذين اتهمهم بتشويه المعنى الحقيقي للإسلام، وكيَّفوا ممارسة تعاليمه لخدمة مصالحهم وتطلعاتهم الشخصية، إذ أكد **لوكلير** مندوب لجنة المغرب انتشار العديد من الشرفاء بالمغرب، وخاصة فروع الأدارسة التي انتمت إليها سلالات الدول التي حكمت المغرب إلى حدود القرن السابع عشر الميلادي، وفرع الشرفاء الحسنيين الذي تنتسب إليه سلالة الدولة العلوية الحاكمة حاليا([267]) .

وأكد **لوكلير** أن لقب الشريف تم إنشاؤه والاعتراف به بوثائق مكتوبة، كان يمنحها ويسلمها السلطان، أو كانت تحرر من طرف هيئات قضائية، بحضور العديد من الشهود الذين كانوا يؤكدون النسب الشريف لبعض العائلات، ومن الواضح أن هذه الوثائق أو الظهائر غير كافية لإثبات حقيقة الشرف، الذي كان يجب تقديره واحترامه من طرف المغاربة([268]). لقد كانت ظهائر التوقير والاحترام التي تسلم للعائلات الشريفة، تتجدد باستمرار وعند كل تغيير في السلطة الحاكمة، وقد استمرت هذه الإجراءات كذلك خلال فترة الحماية.

أنجز الباحثون الفرنسيون العديد من الدراسات المتعلقة بالظواهر الدينية، وكتبوا كثيرا عن الإسلام في المغرب والجزائر، وأكدوا أن الصبغة الدينية قوية وأكثر حضورا في المغرب الأقصى مقارنة مع الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين([269]). وأشارت هذه الدراسات إلى أن أول الأخطار التي كانت تهدد الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، هو الإسلام وطبيعة الإنسان المغاربي، حيث شكل الإسلام الدين الوحيد والقاسم المشترك بين المواطنين والحكومات، فالمسلم مواطن لا يشعر بالغربة رغم استقراره في باقي البلدان الإسلامية، كما كان يتمتع فيها بالحماية والأمن، اللذين لم يتوفرا في البلدان المسيحية. ويمكن القول، إن هذا التضامن كان بارزا بين المغرب والجزائر، نظرا للتشابه الكبير في الدين واللغة والعادات والعلاقات الأسرية. وتعتبر الطرق الدينية المكون الأساسي في الحياة الدينية والروحية، وهي نفسها في كلا البلدين، بل تتشارك أيضا في نفس الشيوخ والزعماء الدينيين.

---

[267] - René le Clerc,**« la question religieuses au Maroc »**, congrès de l'Afrique de Nord…,Op.cit., p.825.

[268] -Ibid,p.825

[269]- Ibid, p.826.

وبعد الحصول على ترخيص التنقل والدخول تسلمه السلطات الفرنسية، كان بعض زعماء الزوايا في المغرب يقومون بزيارات متكررة للجزائر لجمع الهدايا والهبات المالية من الأتباع والمتعاطفين والمريدين. ومن أبرز هذه الزوايا؛ الزاوية الطيبية وشيخها المولى الطيب زعيم الشرفاء الوزانيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسيةمنذ سنة1883م، حيث منح الوزير المفوض **أورديغا** "Ordéga" الحماية للحاج المولى عبد السلام. كما ظهرت في الجزائر العديد من الطرق والزوايا الدينية، التي لها أصول وفروع وأتباع داخل المغرب([270]). وهنا يجب التذكير بالدور الكبير الذي لعبته الزاوية الوزانية في إنهاء الصراعات والمواجهات، وإيقاف التمردات التي عاشتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر، من خلال أتباعها هناك([271]).

جمعت المغرب والجزائر، روابط اقتصادية مهمة، تمثلت أساسا في انتقال اليد العاملة المغربية للعمل في الحقول الزراعية الجزائرية، سواء خلال مواسم الحصاد أو الجني. وبفضل هذا التضامن، تمكن زعماء المقاومة الجزائرية والمتمردون، كالأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وبوعمامة وآخرون، من استخدام الأراضي المغربية كقاعدة خلفية للعمليات العسكرية ضد فرنسا، وكانت هناك ردود أفعال عنيفة في الجزائر ، إزاء ما كان يقع في المغرب من أحداث، لذلك عملت فرنسا على ضمان الهدوء في الإمبراطورية الشريفة والأمن على حدودها([272]).

أكد **لوكلير** في تقريره عن الوضع الديني للمغرب لسنة1908م،أن الانتشار الكبير للشرفاء والأولياء الأحياء، قد جعل تأثيرهم الديني والروحي يتجاوز إلى ما هو سياسي واقتصادي، وأصبحوا بعد وفاتهم موضوع عبادة ومزارات مقدسة، وصارت قبورهم ملاذات آمنة للمحتاجين وللفقراء. وينضاف إلى عبادات وتقديس الشرفاء والأولياء الأحياء، طقوس أخرى مرتبطة بالأضرحة الكثيرة الانتشار بالمغرب، حيث إن البلاد كانت مقسمة إلى العديد من الأضرحة، مما خلق تشتتا في الممارسات الدينية، ومنع من تشكيل قوة دينية موحدة ومتكاملة([273]).

---

[270]- André Tardieu,« **la politique marocaine de la France** », congrès de l'Afrique…, tenu à Paris…,Op.cit, p. 654.
[271]- André Gourdin,« **la politique marocaine de la France** », Arthur Rousseau Editeur,Paris 1906, p. 92.
[272]- André Tardieu, « **la politique marocaine de la France** », congrès de l'Afrique…, tenu à Paris…,Op.cit, p.654.
[273] - René le Clerc, « **la question religieuses au Maroc** », congrès de l'Afrique de Nord, …Op.cit, p.829.

وصف تقرير **لوكلير** كل الطرق والزوايا الدينية بأنها مجموعات دينية وسياسية،اختلفت من حيث موالاتها للسلطان أو معارضته، حيث كان المخزن شديد القلق من الزوايا القوية ذات النفوذ الواسع. وكان المخزن يعمل دائما على خلق الشقاق والتفرقة داخلها، وهو ما أشار إليه **إدموند بورك**، حين أكد أن أهم ما ميز الإسلام المغربي حسب ملاحظين فرنسيين، هو تعدد الشخصيات الدينية كالشرفاء والأولياء ونفوذهم الكبير داخل كل أرجاء البلاد، في تحد واضح للسلطة الدينية للسلطان. إذ وُجِدَ أعيان دينيون ذوو نفوذ قوي في بعض الأقاليم، والذين كانوا غالبا ما ينافسون نفوذ السلطان نفسه([274]). كما أشار لوكلير كذلك، إلى أن الزوايا الدينية عارضت بشكل علني الاحتلال الأوروبي للأراضي الإسلامية، حيث عمل زعماء ورؤساء هذه الزوايا على إقناع المريدين والأتباع على كراهية الأجنبي المسيحي"الكافر"، لخشيتهم من السيطرة الأوروبية على البلاد وإدخال نظام إداري جديد، يمكن أن يؤثر ويقضي على مصالحهم، خاصة تلك الامتيازات الاقتصادية، المتمثلة في الزيارات والهبات المالية التي تم تجميعها خلال المواسم والحفلات الدينية، وكذلك من عائدات الأوقاف التي كانت تشكل موردا اقتصاديا مهما لها، حيث لم يستطع أحد أن يلغي تلك الامتيازات ويحد منها. وفي هذاالسياق، اتهمت الزوايا الدينية فرنسا بأنها تحاول القضاء على الإسلام وتدمير المؤسسات الدينية بالمغرب، بهدف كسب تأييد وتعاطف جميع مكونات المجتمع المغربي([275]).

ب-فرنسا والمسألة الدينية بالمغرب قبيل الحماية.

اقتنعت فرنسا أن عملها السياسي في المغرب، يجب أن يهتم أساسا بالوضع الديني، وأن يستغل مختلف العناصر التي شكلت الإسلام المغربي. ولم تستطع الإدارة الفرنسية في بداية اهتمامها بالمغرب توفير معلومات دقيقة عن وضعه الديني، بعدما عانت المفوضية الفرنسية والقنصليات التابعة لها من قلة الموظفين القادرين على القيام بمهام إدارية مرتبطة بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واقتنعت بأن موظفي ممثلياتها الديبلوماسية في المغرب، غير مؤهلين لدراسة قضايا مهمة وحساسة كتلك المتعلقة بالظواهر الدينية، وتقديم حلول

[274]- إدموند بورك، **صورة الدولة المغربية**،...،م.س.، ص.103.

[275]-René le Clerc, « la question religieuses au Maroc », **congres de l'Afrique de Nord**, …,Op.cit, p.831.

واقتراحات مناسبة للسياسة الفرنسية بالمغرب. واعتبرت الحكومة الفرنسية المسألة الدينية، من أبرز القضايا المستعجلة لحلها في المغرب، علما أن المفوضية الفرنسية لم تكن تتوفر سوى على إمكانيات مادية بسيطة ومحدودة، لاتكفي إلا للقيام ببعض الإجراءات البسيطة، وهو ما دفع رواد الحركة الاستعمارية داخل الحزب الاستعماري الفرنسي، إلى مطالبة جميع المؤسسات المالية والشركات الصناعية الكبرى في فرنسا للمساهمة بمبالغ مالية مهمة لتسهيل كل العمليات الدعائية المتعلقة بالمجال المغربي، وكذا لدعم البعثات العلمية المكلفة بجمع المعلومات حوله. وقد توفرت مبالغ مالية كبيرة، سمحت بتعيين وكيل خاص لها بمدينة طنجة للسهر على إرسال بعثات استكشافية وتقديم أخبار ومعلومات عن المغرب، وفي يناير1906م، صرفت حوالي253 ألف فرنك على مختلف الأنشطة([276]). لأجل ذلك اشترط لوكلير في تقريره، على أن يكون موظفو المفوضية وبالقنصليات الفرنسية بالمغرب متخصصين في دراسة القضايا الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع المغربي، وأنهم ملزمون بإنجاز أبحاث وتقارير تهم الوضعية الدينية، وأن تكون تلك الأبحاث مؤطرة وموجهة من مكتب داخل المفوضية، وأن تلك البيانات والمعلومات المسجلة والمتعلقة بالمسألة الدينية، يجب أن تناقش وتقدم للمسؤولين عن السياسة الفرنسية بالمغرب([277]). وتجدر الإشارة إلى أن البعثة العلمية الفرنسية بالمغرب، قامت بنشر دراسات وأبحاث علمية مهمة، عبارة عن منوغرافيات قاربت موضوع المسألة الدينية خاصة بالمناطق الداخلية والصعبة الولوج.

سعت فرنسا للحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الشخصيات والعناصر الفاعلة والمؤثرة في المجال **السياسي-الديني**"politico-religieuse"، وعملت على ضمان استمراريتها، خاصة مع العائلات الشريفة والزوايا الدينية، بهدف خدمة الوجود الفرنسي في مناطق الوسط والغرب والشمال. وقد تقدم بعض رؤساء الزوايا طواعية لطلب الحماية الفرنسية، ونشير هنا إلى رغبة شريف تامصلوحت الذي كان يتمتع بالحماية البريطانية، ورغب في التعامل مع فرنسا، مقابل المساعدات المالية والامتيازات الممنوحة، هذا بالإضافة إلى الحماية الفرنسية التي منحت لشيخ الزاوية الوزانية منذ سنة1883م، والأدوار المهمة التي ساعد بها فرنسا، علما أن **الحاج**

[276]- Henri Brunschwing, « **le parti colonial français** »,... Op.cit , p.64.
[277]-René le Clerc, « **la question religieuses au Maroc** », congrès de l'Afrique de Nord, ...Op.cit, p.832 .

عبد السلام بن العربي الوزاني، شيخ الزاوية الوزانية، كان متزوجا بالإنجليزية **إيملي كيين** "Emily Keene"، والملقبة ب**"الشريفة الوزانية"** وهو لقبها بعد الزواج، وكانت قد قَدِمت إلى المغرب في مهمة لتدريس اللغة الإنجليزية لأبناء الجاليات البريطانية والأمريكية المستقرة بمدينة طنجة، وهذا الزواج عارضه **السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمان** وعلماء القرويين الذين شنوا حملة قوية، رفضت وأدانت زواج شيخ أكبر زاوية دينية بالمغرب بأجنبية مسيحية([278]).

أشار تقرير **روني لوكلير** الصادر سنة1908م، حول الوضعية الدينية في المغرب، إلى أن فرنسا لجأت إلى استخدام الإجراءات والأساليب التي حققت نجاحا لافتا في كل من الجزائر وتونس واستفادت منها، والتي سمحت لها بالسيطرة على العديد من الزوايا والطرق الدينية، وتمثلت هذه الإجراءات في الإغراءات المالية وتقديم الهدايا، وبعض الامتيازات الإدارية والإعفاءات الضريبية للشيوخ والزعماء الدينيين، مقابل إلزام هؤلاء القادة الدينيين بدعم المصالح الفرنسية، وحضور اجتماعات إلى جانب الوكلاء الفرنسيين لمناقشة القضايا المرتبطة بالسكان، وإقناعهم أن قدوم فرنسا للمغرب لن يؤثر على المجال الديني، وليس ضد الدين الإسلامي، كما يجب على هؤلاء الوكلاء إظهار وتفسير نوايا فرنسا"الحسنة"، وتوضيح التزامها بحماية مصالح وامتيازات القادة الدينيين والحفاظ عليها والتكفل بها([279]).

اعتمدت الإدارة الفرنسية المهتمة بالمغرب على بعض الإصدارات العلمية التي درست وبحثت موضوع الزوايا والطرق الصوفية، وأبرزت عناصرها ومكوناتها الحقيقية، نذكر كتاب **لويس رين** "Louis Rinn" المتعلق بالرباطات الدينية والإخوانيات،

"Morabouts Khoan: Etude sur l'Islam en Algérie" الصادر سنة1884م، والكتاب المشترك، **لأوكتاف ديبون** Octave Depont **وكسافي كوبولاني**Xavier Coppolani ، حول الطرق الدينية الإسلامية،"les confréries religieuses musulmanes"، الصادر سنة1897م، تحت إشراف الحاكم العام جول كامبون"Jules Cambon"، وبعض الأبحاث كتلك التي قام بها **روني باصي**

[278] - Réné Leclerc, « La question religieuse au Maroc… »,…, Op.cit., p.833.
[279]- Ibid., p.833.

"René Basset"، حول الدين لدى البربر"Recherches sur la religion des Berbères"، ومؤلفات أخرى اهتمت بالمواضيع نفسها.

لعبت الزوايا الدينية عبر التاريخ، أدوارا مهمة في المغرب، حيث كان بمقدورها إخضاع القبائل التابعة لها وحشدها لمبايعة السلطان، كما كان بإمكانها تأجيج المعارضة ضده وضد السلطات المركزية كلما ساءت العلاقة مع المخزن، والملاحظ أنه رغم مكانتها ونفوذها القوي داخل المجتمع المغربي، فإنها لم تكن قادرة على تنظيم المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، حيث أن أبرز هذه الزوايا الدينية سرعان ما طلبت الدخول تحت الحماية القنصلية الأجنبية، خاصة الفرنسية والإنجليزية، وأصبحت أداة طيعة في يد المستعمر بتقديم خدمات مهمة، كالخدمات التي قدمتها كل من الزاويتين الوزانية والكتانية للإدارة الفرنسية، فقد لقي الزعماء الدينيون والقادة المسلمون الطيعون أكبر قدر من التشجيع، وحصلوا في أحيان كثيرة على امتيازات رسمية، مثل الأوسمة والجوائز الوطنية، وأنشئت لهم المساجد والمدارس الدينية، وحصلوا على إعانات لأداء فريضة الحج والقيام بجولات دراسية. وفي الوقت نفسه، مارست نفس هذه السلطات مختلف أشكال الضبط والقمع وصنوف المضايقات والإزعاج ضد أولئك المسلمين الذين رفضوا الانصياع للاستعمار وكشفوا عن تحديهم له([280]).

أشرف **لوشاتولييه**، أحد المدافعين الأقوياء عن الاحتلال السلمي للمغرب، على شعبة السوسيولوجيا الإسلامية بكوليج دوفرانس، حيث جاء إحداث هذا التخصص في الدراسات الإسلامية بالجامعة الفرنسية تزامنا مع ظهور فكرة الجامعة الإسلامية، وأشار إدموند بورك إلى أن تأسيس كرسي سوسيولوجيا الإسلام في الكوليج دوفرانس سنة 1902م، ميز ظهور هذا الحقل، وكان **لوشاتولييه** صاحب هذا الكرسي مرتبطا سياسيا وإداريا، باعتباره موظفا سابقا في المكاتب الأهلية، وملتزما بتطوير وعي ذاتي سوسيولوجي عن السكان المسلمين للإمبراطورية الفرنسية([281]). وكان سعي السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لإحياء منصب الخلافة

[280]-أساري ك. أوبوكو، "الدين في إفريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية" ، **تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع**، اليونسكو، أديفرا المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان 1990، ص.531.

[281]- يونس لوكيلي، **سوسيولوجيا الإسلام المغربي،نظرات في حصيلة الأرشيف الفرنسي 1900م-1930م**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،الطبعة.1، 2013م، ص.151.

الإسلامية، ليكون الأداة القوية والرمز الموحد للأمة الإسلامية، إذ عمل السلطان العثماني على استمالة الطرق الصوفية والزوايا الدينية لخدمة مشروع الجامعة الإسلامية، وعن أهدافها أشار على محمد محمد الصلابي:"محاولة إيقاف الدول الاستعمارية الأوروبية وروسيا عند حدها، عندما تجد أن المسلمين تكتلوا في صف واحد، وقد فطنوا إلى أطماعهم الاستعمارية، ووقفوا ضدها بالوحدة الإسلامية"([282]). كما أن **القسيس نلسن**"Nilsson"، وصف في أحد التقارير الجامعة الإسلامية: "إن حركة هذه الجامعة قد ضعفت جدا بعد خلع السلطان عبد الحميد، ولكن لا تزال في الأهالي روح تضامن مع ملازمة للإسلام، ويعتريهم المزاج العصبي"([283]).

تخوفت الدول الاستعمارية من دعوات السلطان العثماني للوحدة الإسلامية، وتدعيم الروابط الإسلامية، وبدأ الأوروبيون بالاهتمام بالدين الإسلامي، واتخذوه أولوية الاستراتيجيات الاستعمارية، حيث أن أهم قرار اتخذه المؤتمر الاستعماري المنعقد سنة1906م بالقاهرة، تمثل في أن الإسلام أصبح يهدد نمو المستعمرات الفرنسية بشكل كبير،ولذلك نصح المؤتمر الاستعماري الحكومة الفرنسية إلى ضرورة مضاعفة الإشراف والمراقبة على الشأن الديني داخل مستعمراتها، كما أوصى القادة السياسيين بالعمل على مقاومة كل عمل من شأنه توسيع نطاق الإسلام، وإزالة العراقيل لمواجهته ومحاصرته([284]). وهي إشارة واضحة إلى تشجيع العمليات التبشيرية.

ج-الأبحاث المرتبطة بالظواهر الدينية والإسلام المغربي.

تحول حماس الباحثين الفرنسيين نحودراسة المجال المغربي الخصب، إذ لم تعد الجزائر جديرة بالاهتمام من طرف علماء الأنثروبولوجيا في فرنسا، بعدما تم تسجيل جل المعطيات المتعلقة بالمجتمع الجزائري، وانطلقت الأبحاث والدراسات في مختلف البنيات والمؤسسات والظواهر الدينية والممارسات المرتبطة بها داخل التراب المغربي، خاصة بالمناطق التي توجد فيها الزوايا والطرق الدينية، ونجحت في تحديد أماكن انتشارها، كالخريطة الدينية التي وضعها دي

---

[282]- علي محمد محمد الصلابي، **"الدولة العثمانية، عوامل النهوض، وأسباب السقوط، صفحات من التاريخ الإسلامي"** ، الطبعة الأولى، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ج.6 ،2001م، ص. 418.

[283]- ألفريد لوشاتولييه، "**الغارة على العالم الإسلامي**"، لخصها ونقلها إلى اللغة العربية، مساعد الباقي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1350هـ، ص.163.

[284]- نفسه، ص.137.

سيغونزاك للجنوب المغربي، والتي وصفها بالمعقدة،إضافة إلى تقرير لوكلير لسنة1908م، حول الحالة الدينية بالمغرب. وساعد كل ذلك السلطات الفرنسية في استغلال التراكم المعرفي الذي حققته مختلف الأبحاث السوسيولوجية والتقارير والدراسات الجغرافية.

اهتم جل الباحثين الأنثروبولوجيين الفرنسيين مطلع القرن العشرين بالإسلام الشعبي وبالشعائر الدينية والطقوس المرتبطة بالزوايا والطرق الصوفية، ونذكر **إدموند دوتي** " Edmond Doutté"أحد تلاميذ **موليراس** البارزين، الذي أصبح سنة1898م أستاذا بالمدرسة العليا للآداب بالجزائر، وتوجه إلى المغرب سنة1900م، بعد تكليفه بإنجاز دراسة إثنوغرافية حول المناطق المغربية المحادية للحدود الجزائرية، انتهت رحلته بإصدار تقرير بعنوان"وسائل تطوير التأثير الفرنسي في المغرب"([285]). وزار **إدموند دوتي** المغرب مرات عديدة، وارتكزت أبحاثه بشكل كبير على الظواهر الدينية والإسلام في المغرب. ومنذ سنة1905م، صار اسمه بارزا في الدراسات الإثنوغرافية المتعلقة بالظواهر الدينية، لدرجة وصفه من طرف **رولان لوبيل** بالمتخصص في المسائل الدينية بإفريقيا الشمالية، وأصبح عضوا بالمعهد الإثنولوجي الفرنسي، وأحد مؤسسي أكاديمية العلوم الكولونيالية، ويعتبر كذلك مؤسس الأنثروبولوجية الدينية بالمغرب([286]).

لقد أنجز إدموند دوتي برعاية وبدعم من الحكومة المركزية بالجزائر أبحاثا ودراسات حول المغرب، وبتشجيع من الجمعية الجغرافية التجارية للاتحاد الاستعماري، واعتبر كتابه بعنوان **مراكش**"marrakech" الصادر سنة1905م، وصفا للرحلة التي قام بها ما بين سنتي1901م و1902م، إلى مراكش انطلاقا من مدينة الدار البيضاء مرورا بقبائل الشاوية ودكالة والرحامنة. وتحدث في كتابه هذا عن التضاريس والظروف المناخية والحياة الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق التي زارها ومر بها([287])، كما قام بأعمال علمية مهمة ارتبطت بالظواهر الدينية، أهمها: -**ملاحظات حول الإسلام المغربي:الصلحاء**" Notes sur l'islam maghrébin:les marabouts"، الذي أصدره سنة1900م، المهدى لأستاذه **أوغيست موليراس**. هذا الكتاب مستخلص من مقال

---

[285]- يونس لوكيلي ، **سوسيولوجيا الإسلام المغربي، نظرات في حصيلة الأرشيف الفرنسي...**،م.س.، ص.54.

[286]- نفسه، ص.54.

[287]- إدموند دوتي، **مراكش قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة سنتي1901 و1902(دراسة أنثروبولوجية وسوسيولوجية وإثنوغرافية)**، ترجمة، محمد ناجي بن عمر، دارإفريقيا للنشر،2011 م.

عن الظواهر الدينية، صادر في مجلة تاريخ الأديان، في عددين متتاليين؛ 40 و41، لسنة1900م، وقد عرض دوتي في هذا المؤلف، مفهوم الصلحاء وأدوارهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأشار إلى مكانتهم الدينية، بعدما أعطى تطورا تاريخيا لظاهرة الصلحاء بالمغرب وامتداداتها الراهنة وتأثيراتها داخل المجتمعات المغاربية، كما ذكر العلاقة بين الصلحاء والسلاطين من جهة، وبين السكان من جهة أخرى، ونشير هنا إلى أن الباحث الأستاذ محمد ناجي بن عمر نشر ترجمة لهذا الكتاب سنة 2014 م، عن دار إفريقيا للنشر، بعنوان:"الصلحاء : مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن التاسع عشر لصاحبه إدموند دوتي"([288]).

-**الإسلام الجزائري خلال سنة1900**،"L'islam algérien en l'an1900"، والصادر سنة 1900م، تحدث فيه عن العقيدة والعبادات الإسلامية والتي وصفها بالمعقدة، وعن مصادر التشريع الإسلامي، وتطور مبادئ المذاهب الفقهية والقوانين الإسلامية وعن دخول الإسلام إلى المنطقة. كما تطرق للصلحاء والشرفاء، وكذلك تحدث عن التصوف والمتصوفة بالمنطقة المغاربية، وعن الطرق الدينية بالجزائر. كما ذكر الأضرحة وباقي المنشآت والمزارات الدينية المقدسة، وأشار في الأخير إلى الإسلام الرسمي بالجزائر ورجال الدين الجزائريين([289]).

-**السحر والدين في إفريقيا الشمالية**"Magie et religion dans l'Afrique du nord"، وهذا الكتاب عبارة عن محاضرات ودروس ألقاها في المدرسة العليا للآداب بالجزائر، الصادر سنة 1909م عن المؤسسة الإسلامية المغاربية "la société Musulmane du Maghrébin". وقد أهدى هذا الكتاب للسيد **روني باصي**" Réné Basset"مديره بالمدرسة العليا للآداب بالجزائر، اعترافا وتقديرا له، كما أن جاك بيرك وصفه ب"الكتاب العظيم"، إذ قال جاك بيرك عن دوتي" التقاء جديد من الناحية النظرية مع الممارسة في شخص دوتي، المراقب الخارق، الرحالة اليقظ والمؤهل الذكي في تصحيح المعرفة من الخيال"([290])، وقد قسم هذا المؤلف إلى مقدمة و12 اثنى عشر فصلا وخاتمة، تحدث فيه عن ظاهرة السحر في شمال إفريقيا، وأصولها وأساليبها

---

[288]- إدموند دوتي، الصلحاء **مدونات عن الإسلام المغاربي خلال القرن التاسع عشر**، ترجمة محمد ناجي بن عمر، دار إفريقا للنشر،2014م.

[289]- يونس لوكيلي، **سوسيولوجيا الإسلام المغربي، نظرات في حصيلة الأرشيف الفرنسي...**،م.س.، ص.62.

[290]- Jacque Berque, **cent vingt-cinq ans de sociologie magrébine**,In,Annales,économies, sociétés, civilisations, 11e année, N3 , 1956, p308. . https//www.persée.fr/doc/ahess-0395-2649-num-11-3-2554.

وأنواعها، والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها، إضافة إلى العلاقة بين الدين والسحر، معتمدا على بعض المصادر العربية والإسلامية والأبحاث الميدانية، كما أن هذا المؤلف يعتبر أول دراسة إثنوغرافية شاملة لظاهرة السحر بمنطقة شمال إفريقيا، وفي هذا الصدد قام الباحث فريد الزاهي بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية سنة 2008م([291]).

-كما أنجز دوتي العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالظواهر الدينية، بعدما قارن بينها في شمال إفريقيا؛ كالجزائر، وتونس، والمغرب، وكتب كثيرا عن الإسلام بالجزائر.

إن ما ميز أعمال**إدموند دوتي**، أنها دشنت بداية أنثرويولوجيا الإسلام في منطقة شمال إفريقيا، حيث أصبح مهتما بالقضايا الدينية والمعتقدات التي آمنت بها الشعوب المغاربية، كما أن الأبحاث التي أنجزها إدموند دوتي، أسست لأنثرويولوجيا خاصة بالمجتمع المغربي الذي شكل نموذجا خاصا في هذه الدراسات، التي اتخذت الدين الإسلامي كموضوع أساس، حيث أشار إلى أن الإسلام المغربي كان يشوبه اختلاط ولُبْسٌ، وأنه في كل خطوة من أبحاثه كان يكشف آثار المعتقدات الوثنية واليهودية والمسيحية السابقة([292]). وأكد أن المغاربة اضطروا إلى المحافظة على معتقداتهم الوثنية المنتشرة بالمنطقة قبل مجيء الإسلام، وحاولوا تكييفها مع قوانين الدين الإسلامي، ومزجها بالممارسات الدينية الإسلامية، كما أن باحثين فرنسيين وضعوا نظريات أكدت أن سكان شمال إفريقيا كانوا وثنيين، ثم انتشرت اليهودية في مناطق مختلفة من المغرب، إلى جانب المسيحية إلى عهد قريب من عصور ما قبل الإسلام، وخلصت معظم الدراسات الأجنبية إلى أن المغاربة لم يؤدوا الشعائر الدينية إلا قليلا، وكانوا يكثرون من الأعياد الدينية، ويتمسكون كثيرا بالأولياء، وذلك ما دفع **كيرو**"Guiraud" إلى التأكيد على أن المغاربة أكثر تمسكا بالفكر الديني، مقارنة بالدين الإسلامي نفسه، إذ بقوا مترددين في الإقبال عليه([293]).

استندت الإدارة الفرنسية قبل فرض الحماية على المغرب في 30 مارس سنة1912م، على العديد من الدراسات والأبحاث الميدانية التي شملت جميع مظاهر الحياة اليومية للمجتمع

---

[291]- إدموند دوتي،**السحر والدين في إفريقيا الشمالية**،ترجمة فريد الزاهي،منشورات مرسم ،المغرب،2008.

[292]- رولان لوبيل، **الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب** ...م.س.، ص.189.

[293]- أحمد رشيد، "الظهير البربري"، **مذكرات من التراث المغربي**، 1906-1933م، تجزئة ومقاومة،الخزانة العامة والأرشيف بالرباط، الجزء الخامس ، 1985م، ص.251.

المغربي،خاصة بعد التحولات التي عرفها نتيجة الاحتكاك بالمؤثرات الحضارية والثقافية الأوروبية. إذ عبر عبد المجيد القدوري بقوله أن: "الغرب اهتم بدراسة العالم الإسلامي كموضوع، فنقب في حياة شعوبه اليومية، وفي أساطيرهم وخرافاتهم تحت مسميات مختلفة، وبمقاربات علمية جديدة، ولكن أهداف علماء الغرب هي الرغبة في فهم مكونات شخصية الشعوب الإسلامية،حتى يصلوا إلى تشخيص مكامن ضعفها لأن في ذلك حاجة الغرب"([294]).

لقد خلص **إدموند دوتي** إلى أن الزوايا الدينية هي مفتاح السيطرة على المغرب الأقصى، منتقدا الدراسات والأعمال السابقة والمتعلقة بالزوايا والطرق الصوفية، مثل ما كتبه كل من،Rinn،Coppolani، Depont،Neveux، Brosse lard ،وآخرين، حيث اعتبرها تخبرنا فقط عن أصل وتكوين وتطور التجمعات الإسلامية، وأن هذه التجمعات الدينية لم تتوفر سوى على معلومات نادرة وضعيفة في الوثائق التاريخية، لم يتم تجميعها بعد، وطالب باتخاذ منهجية جديدة لدراسة موضوع الزوايا والطرق الصوفية وتغيير وسائل الاشتغال، والتعامل بمرونة أكثر وبحذر شديد إزاء العقليات المحلية وآليات التفكير المجتمعي، ومختلف البنيات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، والتناقضات التي عاشتها المجتمع الإسلامي([295]) . لقد نجح دوتي في توفير مرجعيات معرفية مهمة لمجمل الظواهر الاجتماعية بالمغرب، خاصة تلك المتعلقة بالمجال الديني.

أشارت الكتابات الفرنسية إلى العلاقات التي ربطت الزوايا والطرق الصوفية فيما بينها، وعلاقاتها مع السلطة المركزية المتمثلة في السلطان والمخزن، التي عرفت مدا وجزرا حسب الظروف، إضافة إلى مدى تأثيرها القوي ونفوذها الروحي داخل المجتمع، وهو الأمر الذي أدركته الإدارة الفرنسية، ودفعت الباحثين للإنكباب على دراستها للنفاذ من خلالها إلى عمق مشاعر السكان من جهة، وللقضاء عليها وتدميرها من جهة أخرى. وفي سنة1905م، أرسلت فرنسا خبيرا في الشؤون الإسلامية، وهو "كزافييه كوبولاني" لتطبيق سياسة "التوغل السلمي"، التي اتخذت شكل الاتصال المباشر بالزعماء ورؤساء الطرق الصوفية، من أجل ضمان وقوفهم إلى جانب فرنسا وسياساتها، لكن الشيخ ماء العينين ممثل السلطان بالجنوب رفض أي تعامل

[294]- عبد المجيد القدوري،"ركائز الكتابة الاستعمارية ..."،... م.س.، ص.154.

[295]- Edmond Doutté, **l'islam algérien en l'an 1900**, source Gallica , bibliothèque nationale de France, Alger-Mustapha Giralt, Imprimeur photographe, rue de colons 17, 1900, p.65.

مع الإدارة الفرنسية، وقاد المقاومة المسلحة ضد الجيوش الفرنسية، كان من بين نتائجها مقتل كوبولاني في إحدى الهجمات([296]).

تحدث القس **ورتز**"Wartz"،عن مكانة ودور الزوايا الدينية داخل المجتمعات الإسلامية خلال **المؤتمر الاستعماري**المنعقد سنة1906م،وقال: " إن مدينة مكة والطرق الصوفية هما من أكبر العوامل المساعدة على بث شعور الوحدة والتضامن بين المسلمين والنفرة من كل شيء غير إسلامي"([297]). كما أن الزاويا كانت قادرة باسم قيم دينية وصوفية شعبية ومهدوية، على تعبئة جماهير الشعب في البادية، من أجل معاداة الغزاة الأجانب ومقاومتهم([298]).

اهتمت الدراسات والأبحاث الفرنسية المتعلقة بالمغرب ما بين سنتي 1904م و1912م بالجانب الديني، وتم الإعتماد على الإسلام ضمن السياسات الفرنسية إزاء المغرب، واعتبر الدين الإسلامي سبب الأزمة المغربية، وأن تخلف المجتمع المغربي له ارتباط وثيق بالممارسات والأفكار الدينية الإسلامية، إضافة إلى التعصب الذي ميز الإسلام المغربي، وهي صورة ظلت مرتبطة به إلى غاية سنة 1912م وما بعدها.

لعبت **البعثة العلمية الفرنسية** في المغرب دورا أساسيا في توفير تقارير وأبحاث ذات قيمة علمية كبيرة عن الدين الإسلامي، وكذا عن المجتمعات داخل المستعمرات الفرنسية، خاصة المغرب، ولقيت هذه المؤسسة دعما ماليا كبيرا من طرف وزارة الخارجية، وتشجيعا من قبل المؤسسات العلمية الفرنسية، لكن هل نجحت فرنسا في استغلال هذه المعطيات والتراكم المعرفي عن الدين الإسلامي، في وضع سياسة استعمارية تحترم المكون الرئيسي العقائدي داخل المجتمعات الإسلامية؟

تساءل **ألفريد لوشاتولييه** في رسالة موجهة لمجلس الدولة الفرنسي، عن سبب عدم توفر فرنسا على سياسة إسلامية، رغم سيطرتها على مجال جغرافي إسلامي شاسع، ضم حوالي 200مليون نسمة. وأرجع سبب ذلك إلى المعارضة التي قادها **جول فيري**"Jules Ferry" ومعاونيه،

---

[296]- عبد الله العروي، "المبادرات والمقاومة الإفريقية في شمال وفي الصحراء الكبرى" ، **تاريخ إفريقيا العام** ، المجلد السابع، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية: 1880-1935، اليونسكو أديفرا، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأديفرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1990م، ص.109 .

[297]- ألفريد لوشاتولييه، **الغارة على العالم الإسلامي** ، ...م.س.، ص.164.

[298]- Jacque Berque, **Uléma,Fondateur ,issurgés du Maghreb**, Edition Sindibad, Paris, 1982.p.15.

وبسبب المشاريع الاستعمارية الطويلة الأمد، والتي كانت تتغير حسب التحولات التي تطرأ من حين لآخر، رغم أن بعض الشخصيات الحكومية الفرنسية كانت تطرح أفكارا تتعلق بضرورة وجود سياسة إسلامية تستجيب وتخدم المصالح والأهداف الاستعمارية لفرنسا([299]). كما ربط لوشاتولييه السياسة الإسلامية لفرنسا، بضرورة الحديث عن الدول الإسلامية بمختلف مكوناتها وظواهرها الاجتماعية والاقتصادية في علاقتها مع دول العالم، ودراستها بشكل شمولي، خاصة تلك المتعلقة بالعناصر الإثنية المشكلة للإسلام. كما انتقد تطبيق سياسة إسلامية موحدة في جميع المستعمرات الفرنسية ذات الخصائص الإثنية والعرقية المتباينة، خاصة في إفريقيا وآسيا، نظرا لوجود تعارض مع الأهداف الاستعمارية. وأشار **لوشاتولييه** أنه لا يمكن تصور موقف إزاء سياسة إسلامية موحدة في إفريقيا، لأن الفكرة لا يمكن أن يقبلها مجلس الحكومة، باستثناء التفكير في سياسات إسلامية خاصة بكل منطقة، نظرا لوجود اختلاف وتجزيء سوسيو ثقافي([300]). وقد قدم **لوشاتولييه** نموذجي السياسة الإسلامية بكل من الجزائر وتونس، منتقدا إياها ومتهما الإدارة الفرنسية بإساءتها للإسلام والمسلمين بالجزائر، بعد أن صنعت إسلاما فريدا، بدون أوقاف إسلامية وبمساجد إدارية، وبقضاة موظفين وبحج مرخص، وأصبحت القوانين عبارة عن مزيج من التشريع الإسلامي والقوانين الفرنسية، أما في تونس فقد تم احترام المؤسسات الدينية الإسلامية التي كانت تختلف كثيرا عن ما عرفته الجزائر، كما تم إحياء بعضها خلال مرحلة الحماية الفرنسية على تونس، مشيرا إلى وجود إسلام حقيقي حداثي في تونس، محافظ على تراتبيته التنظيمية والإدارية والحكومية، وهو شبيه بالنموذج المصري والتركي،لكن دون أن يتأثر بسبب الغزو الفرنسي، حيث أن المجتمع التونسي ظل محافظا على إسلامه ومؤسساته الدينية([301]). وقد نصح **لوشاتولييه** فرنسا، بأن تكون سياستها الإسلامية بتونس، تعليمية بالدرجة الأولى، وما عليها إلا أن تعمل على تطوير ما هو موجود حاليا.

أما في ما يتعلق بالمغرب، فقد وضع مجلس حكومي، استنتاجات التحقيق الذي أجري سنة 1890م، حول التوجهات المتعلقة بالمسألة المغربية وبخصوصياتها، والمستقبل الاقتصادي

[299]- Alfred LeChatelier, « Politique Musulmane », **Revue du monde musulmane,** publiée par la mission scientifique du Maroc,volume XII, Septembre 1910,numéro IX,Paris,tome douzième, 1910,p.79.
[300]- Ibid., p.79.
[301]-Ibid., p.83.

الجيد للمغرب، وأوصى المجلس الحكومي قبل سنة1900م، بتنظيم وترتيب المعلومات والأفكار لإيجاد سياسة خاصة تتكيف في الوقت نفسه مع الواقع المغربي والسياسة الأوربية تجاهه.

لقد أكد **لوشاتولييه** على أن معرفة المؤسسات الإسلامية والعادات والتقاليد المحلية، بالإضافة إلى الخبرة في التعامل مع التأثيرات المؤثرة في المجتمع المغربي، وكذلك الإلمام بكل التطورات التي ميزت العلاقات الاقتصادية للحضارة الفرنسية بالمجال المغربي، هذه هي القواعد التي يجب على المجلس الحكومي اعتمادها لوضع سياسة إسلامية خاصة بالمغرب الأقصى([302]).

كان موقف الإدارات الاستعمارية من الإسلام مختلطا ومتباينا لا يسير على نهج واحد، إذ اقتنعت هذه الإدارات أن الإسلام دين أكثر استنارة من الديانات الإفريقية التقليدية، ورأى آخرون أن المؤسسات والأنظمة الإسلامية، مثلت نظما ومؤسسات إجتماعية متقدمة، لذلك تم استخدامها لمصلحة الإدارة الاستعمارية، مستغلة رجالها المسلمين في الوظائف الدينية([303]). وقد طالب بذلك الجنرال **ليوطي** في التقرير السري الذي رفعه للسلطات الاستعمارية بباريس سنة 1920م، حول السياسة الأهلية بالمغرب.

رغم ما كتب عن الإسلام من طرف الباحثين الأوربيين، فإنه لم يكن موضع تقدير إيجابي من كل الإدارات الاستعمارية خاصة الفرنسية التي كانت تعادي الإسلام والمسلمين، ورأت فيه تهديدا لرسالتها الحضارية التي كانت تهدف إلى تنصير السكان وجعلهم في خدمة الرأسمالية الأوربية.

---

[302]- Alfred Le Chatelier ,« Politique Musulmane »,**Revue du monde musulmane,** …,Op cit., p.91.

[303]- ك. اساري.أوبوكو، **" الدين في إفريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية"** ، ... م. س.، ص.528.

الباب الثاني: مظاهر السياسة الدينية لفرنسا بالمغرب ما بين 1912 و 1925.

الفصل الرابع : علاقة السلطان المغربي والزوايا الدينية بسلطات الحماية الفرنسية.

I – السياسة الدينية لفرنسا تجاه السلطان المغربي.

1- الجذور التاريخية للحكم السلطاني بالمغرب .

أ- مكانة السلطان داخل المجتمع المغربي.

ب- الرموز الدينية للسلطة السياسية بالمغرب.

2 – سياسة ليوطي ومؤسسة السلطان:

أ- مظاهر سياسة ليوطي في المغرب.

ب- استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ. السياق والحيثيات.

3- السلطان المولى يوسف ورحلة المولى عبد الحفيظ لفرنسا .

أ- مظاهر مبايعة السلطان المولى يوسف .

ب-رحلة المولى عبد الحفيظ لفرنسا.

4- علاقة السلطان المولى يوسف بسلطات الحماية.

أ- أسس السياسة الفرنسية إزاء السلطان المولى يوسف.

ب- الإقامة العامة والاحتفالات الدينية للسلطان.

II- السياسة الدينية لفرنسا إزاء الزوايا الدينية .

1- تاريخ الزوايا والطرق الصوفية في المغرب.

2 - سلطات الحماية وعلاقتها بالزوايا والطرق الدينية.

الفصل الرابع : علاقة السلطان المغربي والزوايا الدينية بسلطات الحماية الفرنسية.

I - السياسة الدينية لفرنسا تجاه السلطان المغربي.

1 – الجذور التاريخية للحكم السلطاني بالمغرب.

أ-مكانة السلطان داخل المجتمع المغربي.

يعتبر المغرب آخر بلد احتلته فرنسا بمنطقة شمال إفريقيا، خاصة بعد أن تنازلت الدول الأوربية المتنافسة، التي أعطت موافقتها للسلطات الفرنسية بفرض هيمنتها على المغرب وتسيير شؤونه، وجاء ذلك مباشرة بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة1906م، لتنطلق العمليات العسكرية من جديد سنة1907م، بالتراب المغربي إلى غاية سنة1911م، تاريخ حصار فاس من طرف القبائل المغربية، وإرغام السلطان المولى عبد الحفيظ على توقيع معاهدة فاس في 30 مارس1912م، التي نصت على التزام الإدارة الفرنسية، حسب ما جاء في الفصل الأول، بالحفاظ على الوضعية الدينية بالمغرب، وباحترام الهيبة التقليدية للسلطان، وبضمان ممارسة الدين الإسلامي، وبحماية المؤسسات الدينية، وعادات وتقاليد المغاربة.

شكل الإسلام الدين الرسمي للدولة المغربية الخاضعة لنظام الحماية الفرنسية، وينتمي السلطان الحاكم بالمغرب للأسرة الشريفة المنحدرة من الشرفاء الفلاليين الحسنيين العلويين، المنتسبين لآل البيت الشريف، الذين قدموا من الحجاز خلال القرن الثالث عشر الميلادي، وحكموا منذ سنة1664م، ويمتلك السلطان المغربي سلطات دينية وروحية كإمام وخليفة، وسياسية كأمير وقائد، وباسمه تقام الخطب على منابر المساجد يوم الجمعة في مختلف المناطق المغربية الحضرية والقروية، وقد تميز المغرب بتوحيد خطب صلاة الجمعة مع بداية الفتح الإسلامي والهجرات العربية، وكذلك باستقلال روحي عن المشرق منذ سنة 1145م.([304])

إن السلطان المغربي هو المركز الروحي باعتباره أمير المؤمنين، والصلاة تقام باسمه في مساجد الأيالة الشريفة، وأمير المؤمنين لقب إسلامي جليل، له أهمية كبرى ومغزى عميق، وعمر بن الخطاب هو أول من لقب به من خلفاء المسلمين. وقد استعمل قادة المغرب وسلاطينه

[304]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200 / Carton N° 342**, Lettre n° 2038,en date du4 Novembre 1936, Note relative à l'exercice de la religion musulmane au Maroc .

في استقلالهم عن خلافة المشرق لقب أمير المسلمين ولقب أمير المؤمنين، ولم يقع أي اعتراض على استعمال هذا اللقب([305]).

استعمل جل السلاطين المغاربة عبر التاريخ الرموز الدينية واستغلوها لفرض سلطاتهم الدنيوية وشرعيتهم الدينية داخل المجتمع المغربي، إذ أن السلاطين الذين حكموا المغرب قبل القرن السادس عشر؛ باستثناء الأدارسة، لم ينحدروا من سلالة النبي ولا من أصوله الشريفة، سواء تعلق الأمر بالمرابطين أو بالموحدين أو بالمرينيين أو بالوطاسيين، بحيث وصل كل من هؤلاء إلى السلطة السياسية على أساس قبلي([306]). لكن مع بداية القرن السادس عشر، عرفت السلطة الحاكمة عكس ذلك، خاصة على عهد الدولتين السعدية والعلوية، إذ أصبح التحالف القبلي يتعزز بالمشروعية الدينية، وصارت ملزمة لنجاح أي سلطة سياسية واستمرارها في المغرب.

ب- الرموز الدينية للسلطة السياسية بالمغرب.

تعتبر البيعة أبرز الرموز الدينية التي استغلها السلاطين المغاربة، كما أنها عملية تجديد وتأكيد للمشروعية الدينية، كما أنها تشكل شرطا ضروريا لممارسة السلطة السياسية، بل عقد يتضمن التزام طاعة السلطان الجديد، يمضيه من بيدهم الحل والعقد، ولهم كلمة مسموعة في الأمة من وزراء وعمال وقضاة وشرفاء وعلماء وعدول وقواد الأجناد ورؤساء الحرف([307])، وتجمع البيعة بين طرفين، الأول هو السلطان، والثاني هم أهل الحل والعقد. ومن بين الشروط التي يستوجب على المترشح أن يستوفيها لتنصيبه إماما هي؛ التكليف(البلوغ)، والذكورة والحرية(عكس العبودية أوالرق)، والسلامة في الحواس وقوة الإدراك والنطق، والورع وتقوى لله، والقرشية التي كانت موضوع خلاف بين الأئمة([308]). وبتوفر هذه الشروط تتم مبايعة السلطان الجديد، الذي يجب على الرعية الامتثال لأوامره، تبعا لما ورد في القرآن الكريم**(يا أيها**

---

[305]- محمد المكي الناصري، **الحسن الثاني أمير المؤمنين وناصر العلم والدين، جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، الإنسان والملك**، طبع وزارة الإعلام، مطبعة الأنباء، الرباط، 1985م، ص. 187.

[306]- رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الأولى،فبراير 1991م، ص. 34.

[307]- عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، الجزء الأول، 1962م،ص. 28

[308]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830 – 1912)**، ترجمة محمد حاتمي، محمد جادور، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، 2016م، ص 96.

الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا أولي الأمر منكم)([309]). كما أن هذه البيعة تمنح للسلطان سلطات واسعة داخليا وخارجيا، ونشير إلى أن بيعة السلطان غالبا ما تكون عندما يتوفى سلفه كبيعة السلطان محمد بن يوسف، كما تكون عندما يُخلع السلطان عن الحكم كبيعة السلطان المولى عبد الحفيظ كبديل عن أخيه المولى عبد العزيز، ويمكن أن تكون بتنازل عن الحكم أو الاستقالة، كمبايعة المولى يوسف بن الحسن، وأخيرا هناك البيعة بعهد سلفه في حياته، ومثالا ذلك عهد السلطان محمد بن يوسف لابنه المغفور له الملك الحسن الثاني.

تضمن عقد البيعة الأسباب الموجبة لخلع السلطان القديم وتنصيب سلطان جديد، والشروط والالتزامات التي يجب أن يفي بها، كما يحرر السلطان المتنازل رسالة يوضح فيها أسباب تخليه عن الحكم، كما يستشير السلطان أهل الحل والعقد من شرفاء وعلماء وقضاة وكبار الجيش في اختيار ولي العهد([310]). وبعد الاتفاق يصدر ظهير بتعيين ولي العهد وهو ما حدث فعلا حين استصدر ظهير6 يوليوز1957م، الذي نص على إسناد ولاية العهد للأمير مولاي الحسن([311])، لكن هذا لأمر لم يكن يشكل القاعدة القانونية لانتقال السلطة من سلطان لآخر، بل إن قوة السلاح غالبا ما كانت تحسم مسألة انتقال السلطة([312])*، وبالتالي فالبيعة تُختزل في مجرد صيغة لإضفاء الشرعية الدينية والسياسية على النظام الجديد، وتستمد قوتها وقيمتها ليس من مضمونها كعقد بل أساساً من اعتبارها إعادة استحضار للنموذج الذي أقيم الحكم الإسلامي على منواله في الأصل، خاصة"بيعة الرضوان" كحدث مؤسس للخلافة الإسلامية. وهذا الأساس الديني هو الذي يمد النظام الجديد بشرعية دنيوية([313]).

كانت البيعة تتم أول الأمر في المدن قبل أن تصل إلى القبائل، ليُتلى عقد البيعة في الأسواق والمساجد. وكانت مراكز قرار البيعة تتكون بالدرجة الأولى من المدن المخزنية(مراكش

---

[309]- **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية 59.

[310]- عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة**..... م.س.، ص. 370.

[311]-"ظهير شريف رقم 219,57,1 بإسناد ولاية العهد إلى صاحب السمو الملكي الأمير المولى الحسن"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية**. 12 يوليوز 1957م، العدد 2333، ، ص. 1622.

[312]- عبد اللطيف أكنوش، **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1980م،ص. 111.

*- هذا الرأي لا يخدم سوى المصالح السياسية لفرنسا التي كانت تبرر عملها باحترام التقاليد المغربية، وقد تزامن إعلان هذا الموقف مع النقاش الدائر حول أحقية خلافة السلطان المولى يوسف، ومن تراه أهلا ليخدم مصالح الإدارة الاستعمارية.

[313]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية**..... م.س.، ص. 106.

وفاس ومكناس)، مما يجعل بيعة القبائل تأتي متأخرة شيئا ما عن بيعة المدن. فحضور القواد الكبار في بيعة المدن كانت تتبعه بيعة محلية من طرف القبائل التابعة لهم، بحضور الأعيان والشرفاء([314]). كما أن بعض القبائل كانت ترسل وفوداً تمثلها لتهنئة السلطان الجديد بالعاصمة. وبالتالي فالبيعة هي إعادة إنتاج لنموذج من الحكم ثبتت أسسه المشروعة عامة منذ قيام الدولة المغربية على أساس الشرف([315]). إن مسألة البيعة ثروة رمزية يتم توظيفها من قبل السلطة الحاكمة، مما يجعلها لا ترفض.

لعب النسب الشريف إلى جانب البيعة دوراً رئيساً في قيام الدولة المغربية منذ عهد السعديين، وأسهم بشكل كبير في ظهور الدولة العلوية التي تحملت مسؤولية إعادة توحيد البلاد، وإنعاش الاقتصاد عبر تأمين الطرق التجارية الصحراوية القادمة من الجنوب والمتوجهة نحو الشمال، وإعادة إحيائها ومواجهة الأطماع الأوروبية للسواحل المغربية خاصة بعد انهيار دولة السعديين، ويعتبر الشرف كذلك أساس الشرعية الدينية للسلطان المغربي، حيث إنه خلال حفل الولاء لتقديم البيعة للسلطان الجديد، يتم التذكير بانتماء الجالس على العرش العلوي إلى البيت النبوي الشريف ومطابقة سياسته لأحكام الشريعة الإسلامية([316]). كما ارتبط النسب الشريف بالانتماء لنسل آل البيت النبوي المنحدرين خاصة من علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول، و شكل النسب الشريف قوة الشرعية الدينية للسلطة الحاكمة.

تعني كلمة الشرف السُّمُو، والشريف هو المنحدر من عائلة فاضلة لها مكانة سامية داخل المجتمع، كما أن من بين المميزات التي يتمتع بها الشرفاء المغاربة، هو اعتقاد العامة في سلطة الشفاعة التي يمارسونها والخوارق والبركة التي ورثوها عن أجدادهم والكرامات الإلهية التي يتمتعون بها. وقد كان المغرب يسوسه سلطان يحف بحضرته مخزن وليس ملك تساعده حكومته، وهو في الواقع نسق من التسيير يعكس طبيعة العلاقة بصانع الكون على اعتبار أن السلطان خليفته الله في الأرض([317]). فالاعتماد على النسب الشريف بما يحمل من مضامين عدة،

---

[314]- رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**....، م.س.، ص. 37.

[315]- نفسه، ص. 39.

[316]-محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي، خالد شكراوي، نشر الفنك ،الدار البيضاء،2001م، ص.18.

[317]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية**.... م.س. ،ص. 89.

تتوزع بينما هو بيولوجي كالانحدار من السلالة النبوية وميثولوجي الإيمان ببركة الشريف، وسياسي إسلامي أي القيادة السياسية للأمة الإسلامية([318]). وقد تمتع معظم الشرفاء المغاربة بامتيازات عديدة بسبب انحدارهم من السلالة النبوية، حيث إنهم لا يتقاضون أمام القضاة في المحاكم المغربية، ولهم إعفاءات ضريبية مهمة، ويستفيدون من الهدايا والزيارات التي يقدمها المريدون والأتباع، ومن الهبات المالية التي تمنح لهم من بيت مال المسلمين.

يعتبر السلطان المغربي قمة هرم السلطات المركزية والمحلية بالمغرب، هذه السلطات تستمد مقوماتها من وظيفة السلطان ومن مظاهر النظام السلطاني، كما يعتبر الزعيم الأعلى لكل الجماعات والمؤسسات الدينية، وهو المصدرالأول والأخير لكل القرارات السياسية والمفوض الرئيس للوظائف التي يخولها لكل واحدة منها، وتتخذ سلطاته أربع مظاهر([319]).

***-السلطان أكبر الشرفاء المغاربة:** لانتمائه للسلالة النبوية،(النسب النبوي الشريف لمولاي علي الشريف مؤسس الدولة العلوية)، وهو الذي ينظم صفوف الشرفاء ويدبر شؤونهم ويراقب أمورهم، كما يمتلك السلطان البركة الإلهية، وكذلك يتصف بالكرم الذي يتجسد خلال الأعياد الدينية وأيام الجمعة، حيث كان لا يتوانى في إكرام أصهاره وبني عمومته وإخوته بأجود أنواع الأطعمة والحلويات والمشروبات وأنواع الطيب([320]).

***-السلطان إمام:** يعتبر أعلى سلطة قضائية في البلاد، وعليه تطبيق الأحكام الشرعية، بدل العرف، والبث في القضايا المستعصية والفصل فيها، واتباع سياسة دينية صارمة.

***-السلطان قائدالجيش:** يظهر عادة على رأس الجيش المغربي، وهو قائده الأعلى داخليا خلال "الحركات" ضد القبائل المتمردة، وخارجيا لتنظيم عمليات الجهاد.

***-السلطان الرجل الإداري:** يعتبر مسؤولا عن الإدارة في جميع مناطق المغرب، ويباشر مهامه بواسطة جهازين هما، الحكومة الشريفة ومصالح دار المخزن"القصر الملكي"، حيث تحتل دار المخزن وضعية مركزية لكونها المجال الذي تتبلور فيه السياسة العامة. ويخصص السلطان أوقاتا يصرف فيها وجهته للنظر في الأشغال المتعلقة بشؤون المغاربة ومهمات الدولة، والتوقيع(التعليق)

---

[318]- هند عروب الوالي،"المخزن، ماهيته، جذوره، استمراريته"،**مجلة وجهة نظر**، مطبعة النجاح الجديدة ، ع. 38،خريف 2008م، ص.10.

[319]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية...**،م.س.، ص. 150.

[320]- عبد الرحمن ابن زيدان، **العزوالصولة**،.... م.س.، ، ج.1،ص. 48.

عليها بقلم الرصاص غالبا بما يراه لائقا في أجوبتها، ويأمر بتسليمها للحاجب ليضمنها بالدفتر الخاص بها، وبعد ذلك يبعث لكل وزير المكاتيب المتعلقة بإدارته([321]).

يحتل السلطان موقع المركز في ممارسة السلطة المخزنية، والمزود الأساس للنظام برموز وقيم السلطة، والصانع الرئيس للثقافة السياسية السائدة. عموما يتميز السلطان بمكانة دينية مهمة لدى جميع القبائل المغربية، تجعل منه رمز الوحدة، فانتماؤه للنسب الشريف لآل البيت النبوي، يؤهله ليكون حكما في حل النزاعات القائمة بين القبائل، وقد تنافست معه في لعب هذا الدور الزوايا والصلحاء. وهو ما دفع الإدارة الفرنسية بالمغرب إلى الاعتماد عليه كأساس لتطبيق سياستها الاستعمارية.

2 – سياسة ليوطي ومؤسسة السلطان.

أ- مظاهر سياسة ليوطي في المغرب.

كان الصراع قويا داخل الأوساط السياسية في فرنسا حول الطريقة الناجعة والسهلة وغير المكلفة لاستعمار المغرب، واتخذ وجهين اثنين؛ أحدهما تبنى سياسة المخزن بمعنى إشراك السلطان والاعتماد عليه في كل عمل سياسي أو عسكري تقوم به فرنسا في المجال الجغرافي للقبائل المتمردة([322])، والآخر دافع عن السياسة المعتمدة على القبائل، حيث أجمعت معظم الدراسات والأبحاث الفرنسية التي مهدت للمشروع الاستعماري للمغرب، على ضرورة الدمج بين سياسة المخزن وسياسة القبائل، والتي عرفت بالسياسة المغربية.

استطاعت سياسة الدمج هاته أن تنال إجماعا نسبيا داخل الأوساط السياسية الفرنسية، بعدما استطاعت إحداث نوع من التوازن بين سياسة المخزن، وسياسة القبائل، حيث أن القبيلة المغربية تميزت بخصوصيات محلية، وظفت بشكل ايجابي لصالح السياسية الفرنسية بالمغرب، إلى جانب الاعتماد على جهاز المخزن الذي يمثله ويرأسه السلطان في التدخل العسكري أو ما يسمى ب"عمليات التهدئة"،بمساعدة السلطات الفرنسية التي كانت تعمل باسمه على توفير الأمن والاستقرار في القبائل الرافضة لأي تدخل أجنبي في المغرب، وكانت لا تتوانى

[321]- عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة**، الجزء الأول،..... م.س.، ص. 39.

[322]- عبد الحميد احساين، "فرنسا والمسألة الأمازيغية قبل سنة 1912"، **مجلة أمل**، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، العدد. 1، 1992م ، ص. 18.

لحظة لتشجيع القواد الكبار مثل المدني الكلاوي وعبد الملك المتوكي والطيب الكندافي وآخرين لمحاربة الثائرين على السلطةالمركزية من أمثال؛ الهيبة ماء العينين،"السلطان الأزرق"، وجيوشه الزاحفة من الصحراء نحو الشمال([323]).

وبهذه السياسة، استطاعت الجيوش الفرنسية المجهزة بأحدث الأسلحة وبقيادة الجنرال **مانجان"** Mangin " القضاء على حركة أحمد الهيبة، وهنا نشير إلى أن الجنرال ليوطي المقيم العام قد تعامل مع قواد القبائل، خاصة أسياد الجنوب رغم حيادهم خلال أولى العمليات العسكرية الفرنسية، واعتمد عليهم منذ سنة 1912م، وقد تواطؤوا معه في عمليات التغلغل العسكري التي شملت جميع المناطق المغربية بعدما استقطبهم وأصبحوا خاضعين لسلطة السلطان المركزية، حيث سلمهم مهام واسعة لضمان مساندتهم له، واستعمالهم كآلية لفرض السيطرة العسكرية الفرنسية على مناطق ظلت مستعصية على المخزن.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن ليوطي قد شرع في وضع أساليب الإدارة غير المباشرة في المغرب ساعيا في استقطاب"أكبر الشخصيات"حيثما أمكن، واستقطاب"ما لايحصى من صغار الوجهاء" في كل مكان وكان السعي حثيثا في التعامل مع النظام السابق([324])، كما أن ليوطي استغل مناسبة توافد عدد كبير من القواد والأعيان وزعماء القبائل إلى مدينة فاس لحضور مناسبة عيد الأضحى لسنة1916م. حيث ألقى خطابا خلال مأدبة العشاء بقصر بوجلود أمام جمع ضم هؤلاء الزعماء إلى جانب وزراء الحكومة الشريفة وبعض عناصر المخزن، وعبَّر لهم عن سعادته وفرحه لهذا الاجتماع الكبير والهام، وتحدث عن مبررات تدخلاته العسكرية "الناجحة"، لفرض الأمن والاستقرار. والملاحظ أن ليوطي استقبل القواد الكبار والأعيان وزعماء القبائل الذين قدموا من جميع مناطق المغرب، وعقد معهم لقاء خاصا قبل لقاء السلطان، كما وصفهم ليوطي بأنهم يجسدون ويمثلون المغرب بأكمله.

---

[323]- جون واتربوري، **أمير المؤمنين...الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة الثالثة، 2013م، ص. 78.

[324]- وليام هويسنطن ، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول، تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936- 1943**م، تعريب إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب بالرباط، نصوص وأعمال مترجمة رقم 10، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،ط.1، 2001م- 2002م، ص.21.

وفي إطار"سياسة الاعتبار"، أكد ليوطي في خطابه أن عناصر المخزن، ورؤساء وزعماء القبائل، يشكلون حول السلطان تاجا مرصعا بالجواهر الثمينة، وأكد على أنه ومساعدوه متشبثون بالحفاظ على النخبة الحاكمة والتراتبية الإدارية واحترامها، ويجب أن يظل كل شيء في مكانه التقليدي، وأن يبقى الرؤساء الطبيعيون يحكمون، وآخرون يطيعون([325]). كما طمأنهم ومنحهم ثقة كبيرة في المحافظة على مكانتهم الاجتماعية، وطالبهم بالدعاية لدى القبائل للنوايا الحسنة لفرنسا التي جاءت للمغرب لنشر الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي، كما حثهم على مساعدة السلطان وإدارة الإقامة العامة للقضاء على القبائل المتمردة قبل مناشدتها لتطلب الآمان والاستسلام والتعاون مع السلطة المشتركة المغربية-الفرنسية([326]).

منحت فرنسا صلاحيات واسعة للمقيم العام باعتباره نائبا عنها ومسؤولا أمام الحكومة والبرلمان الفرنسيين، وممثلا للسلطان في الخارج،لكن سلطاته تجاوزت ما ورد في معاهدة تنظيم الحماية بالمغرب، وأصبح شريكا له في الحكم، وأدخل إصلاحات إدارية اعتبرها ضرورية شملت جميع الميادين، وتحمل مسؤولية العلاقات الخارجية والدفاع والمالية، وجردت الادارة الفرنسية حكومة السلطان من سلطاتها الحقيقة بإلغائها مناصب الوزراء، وحافظت فقط على الصدارة العظمى، حيث تنازل الصدر الأعظم سريعا عن سلطاته، وأحدثت وزارتين جديدتين هما وزارة العدل ووزارة الأحباس، وشكلت لجنة التشريع سنة1913م، وتم إحلالها بمصلحة التشريعات الملحقة بالكتابة العامة سنة1923م، وأسست مديرية الشؤون الشريفة وتم إحداث هذه الأخيرة لمراقبة إدارة المخزن(الحكومة الشريفة) والتنسيق بينها وبين الإدارة الفرنسية، ووضعت على رأسها موظف فرنسي للإشراف على المصالح القضائية والتعليمية([327]).

كان سعي الإدارة الفرنسية للحفاظ على المظاهر الخارجية للتقاليد القديمة للنظام المخزني، كي لا يشعر القواد الكبار والأعيان والعلماء والعامة بأن المخزن التقليدي قد اختفى، وتجسد ذلك من خلال الاحتفاظ بطقوس الاحتفالات بالمناسبات الدينية، وكان هدف الإدارة

---

[325]- Hubert Lyautey, **Paroles d'action, MadaGascar, Sud-Ornais, Oran-Maroc(1900-1926**), Paris, librairie, Armand Colin, 1927, p. 195.

[326]-Ibid ,p.195.

[327]- جون واتر بوري، **أمير المؤمنين...الملكية والنخبة السياسية**.... م.س.، ص.81.

الفرنسية منذ دخولها إلى المغرب، هو حماية السلطان، رمز الوحدة والسلطة، وقد أكد المقيم العام الجنرال ليوطي منذ تعيينه بالمغرب، في العديد من خطبه على احترام السلطان وقدسيته، واصفا إياه دائما بجلالة السلطان، ويخاطبه كثيرا بكلمة **سيدنا**"Sidna "([328]). كما اعترف ليوطي بأن السلطان هو المصدر الوحيد لكل السلطات، إلى جانب سلطاته الدينية التي شملت كل المدن المغربية وجميع القبائل. وكان ليوطي في خطاباته دائما يتحدث بإعجاب وتقدير لشخصية السلطان، ويفتخر بالعلاقة الجيدة التي تجمعه به، وكان يعزو كل الإنجازات التي حققها لدورالسلطان وتوجيهاته وإلى نجاعة سياسته، والتعاون الحاصل بين إدارة الحماية والحكومة الشريفة([329]).

شملت سياسة ليوطي، الاعتماد على مؤسسة السلطان واستغلالها لصالح فرنسا، وذلك من خلال الاستفادة من هيبته الدينية واستمراريتها، وجعله مبجلا لدى العامة والخاصة وهي طقوس مخزنية عتيقة، وعملت إدارة الحماية على مساعدته وتقوية سلطاته مركزيا وإقليميا، عبر إرسال تعزيزات عسكرية مهمة وعدد كبير من الجيوش بمختلف أصنافها(المشاة، المدفعية،الخيالة، والبحرية)، وتشير**جريدة الزمن"** le Temps"الفرنسية في قصاصة لها بعنوان: "مغادرة التعزيزات العسكرية نحو المغرب"، جاء فيها أن عدداً كبيرا من المتطوعين الفرنسيين من مختلف المدن، وفرق الهندسة العسكرية والمدفعية، وفيالق المشاة، غادروا في غشت1912م، ميناء مارسيليا إلى ميناء الدار البيضاء لفرض النظام والأمن([330]). خاصة وأن هذه الفترة عرفت زحف حركة المقاومة المغربية بزعامة الهيبة نحو مراكش.

بعد عزل السلطان المولى عبد العزيز، بويع أخوه المولى عبد الحفيظ في يونيو 1908م، سلطانا جديداً للبلاد، بعد التزامه بالبيعة المشروطة التي كان أبرز بنودها: عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة1906م، وعدم التعامل مع الأوروبيين وإعلان الجهاد لتحرير الثغور. لكن المولى عبدالحفيظ لم يصمد أمام الضغوطات الأوروبية الاقتصادية والمالية

---

[328] - Hubert Lyautey, **Paroles d'action**,… , Op.cit , p.194

[329] - علي الطرابلسي، **سمط اللئالي في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي**، المطبعة الرسمية المغربية، 1925م، ص. 66.

[330] - "Départ de renforts", **le Temps**, Mercredi 14 Août 1912, 52eme année, n° 18669, p. 6.

والعسكرية، وذلك منذ نونبر1911م. وقد لعبت الأحداث التي عاشها المغرب، دوراً حاسما في إبرام معاهدة فاس سنة 1912م، نذكر منها:

*-تطويق فاس من طرف القبائل المتمردة، التي طالبت بتنحية السلطان لأنه لم يلتزم بشروط البيعة.

*-أزمة أكادير والإنزال العسكري الألماني لحماية مواطنيها ومصالحها، وتوقيع اتفاقية برلين في 4 نونبر1911م، بين فرنسا وألمانيا لإنهاء الخلافات القائمة بينهما حول المغرب، وانفراد فرنسا بهذا الأخير.

*-انطلاق مفاوضات باريس بين ممثل السلطان السيد محمد المقري والحكومة الفرنسية حول الوضع بالمغرب، والمتعلقة بتنظيم الحكومة المغربية، والحفاظ على هيبة المخزن ومكانة السلطان، والقضاء على الفوضى والتمردات التى يعيشها المغرب، والعمل على ازدهار المجالات الاقتصادية بالمغرب وتقدمها، وقد توجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق نونبر 1911م، حيث عملت فرنسا بموجبه على نهضة البلاد بتعاون مع السلطان الذي خشي من النوايا الاستعمارية لفرنسا فرفض التعامل معها.

*-استغلت فرنسا وجود قواتها العسكرية بفاس، التي حلت بها لفك الحصار عن السلطان سنة 1911م، وأعلنت أن السلطان طلب من فرنسا بسط حمايتها على المغرب، خوفا من تكرار محاصرة فاس وتهديد العرش من التحالف القبلي. وفي هذا الإطار أرسلت فرنسا وزيرها المفوض **رينو** "Regnault"، لإقناع السلطان بفكرة الحماية الشاملة على المغرب على غرار الحماية المفروضة على تونس بمعاهدة باردو. وقد لعب قدور بن غبريط مترجم القصر، الشخصية التي حظيت بثقة كبيرة من طرف السلطان دوراً رئيسا في مسار المحادثات لأجل توقيع **معاهدة فاس** لسنة1912م، وأمام الإصرار والتهديد الذي مارسته فرنسا على السلطان المولى عبد الحفيظ، تم توقيع معاهدة لتنظيم الحماية الفرنسية يوم 30مارس 1912م، والمعروفة كذلك بمعاهدة فاس([331]).

[331]-عبد العزيز بن عبد الله، **تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة**، نشر وتوزيع مكتبة السلام، الدار البيضاء، دون تاريخ، ص.101.

أحدثت السلطات الفرنسية إدارة جديدة منذ توقيع معاهدة فاس سنة1912م، وظلت لسنوات عديدة مجزأة إلى جهازين، وقد عملت من خلال هذه الإجراءات على إحداث تغييرات جذرية على الإدارة المركزية والمحلية، في غياب تام لإشراك المغاربة في تسيير شؤون بلدهم، بعد أن حطمت الإدارة الفرنسية جل المؤسسات المغربية التقليدية، ولم تبدل أي مجهود لمساعدة المغاربة من أجل الإسهام في الهياكل الجديدة، أو فتح مجال المشاركة والممارسة في ذلك([332]). وأصبحت سلطة المخزن صورية وشكلية لا دور لها.

ب- استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ : السياق والحيثيات.

لقد أعطى السلطان المولى عبد الحفيظ انطباعا للتهرب من التزاماته وارتباطاته خاصة ما تعلق بمعاهدة فاس، وبالتالي فقد تم إبلاغه بأن الحكومة الفرنسية مقتنعة باتخاذ قرار الاهتمام والحرص للحفاظ على مصالحها والنظام العام بالإمبراطورية الشريفة([333]).

رفض السلطان المولى عبد الحفيظ التعامل مع فرنسا، واحتج على التعامل الوحشي للجيش الفرنسي الذي ميز التدخل العسكري في المغرب، والأحداث التي عاشتها فاس في أبريل سنة1912م. ومع توالي الأحداث، عَبَّر السلطان عن عدم استعداده للتعاون مع الإقامة العامة، وأصرَّ على الاستقالة،لأنه رفض أن يكون"سلطان الحماية"، وامتنع عن ممارسة مهامه كسلطان، والتوقيع على الظهائر والقرارات والتعاون مع الإدارة الفرنسية، واستمرت هذه الوضعية التي ظهرت بوادرها منذ توقيع اتفاقية 4 نونبر 1911م([334]).

اعتبرت فترة عدم تعاون السلطان المغربي مع السلطات الفرنسية مرحلة غير طبيعية، والتي أعاقت نمو وتطور المشاريع الفرنسية بالمغرب، كما أنها خلقت مصاعب حقيقية للإدارة الفرنسية خلال خمسة أشهر، منذ توقيع الحماية مما دفع الجنرال ليوطي إلى التفكير في اقتراح الاستقالة على السلطان لكن بعد ترتيب الأوضاع لانتقال العرش بسلاسة وبدون مشاكل.

---

[332]- جون واتربوري، **أمير المؤمنين...الملكية والنخبة السياسية المغربية**،... م.س.، ص. 76.

[333]-« L'Abdiction de Moulay-Hafid », **la Dépêche marocaine**, lundi 12 Août 1912, 8ème année, n° 2323, p.1.

[334]-"Moulay Hafid le Protectorat", **la Dépêche marocaine**, Dimanche 11 Août 1912, 8ème année, n° 2322, p1.

أصرَّ السلطان المولى عبد الحفيظ على طلب استقالته ومغادرة منصبه بشرف، وحدث أن طلب الذهاب لأداء مناسك الحج قبل تقديم استقالته، لكن مقترحه لَقِي معارضة قوية من طرف الساسة الفرنسيين، حيث اعتبرت أن رحلته ستكون لها آثار سلبية على سمعة فرنسا.

لقد اهتمت الجرائد الباريزية كثيرا بالوضع السياسي بمغرب الحماية، حيث أشارت إلى أن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تلقت برقية مستعجلة من طرف الجنرال ليوطي، يخبر فيها أنه اتفق مع المولى عبد الحفيظ على موضوع الاستقالة، وجاء في البرقية نفسها أن الجنرال ليوطي تلقى رسالة من السلطان عبَّر فيها عن رغبته القوية في الاستقالة والتخلي عن الحكم([335]). وتقرر عقد اجتماع عاجل لمجلس الوزراء الفرنسيين للحسم في قرار الاستقالة.

اجتمع الوزراء الفرنسيون برئاسة **أرمان فاليير** "A.Fallières"([*])، رئيس الجمهورية الفرنسية، ووزير العدل الفرنسي **بريان**"M.Breind" نيابة عن وزارة الخارجية الفرنسية، الذي تلا على مجلس الوزراء الرسائل المتبادلة بين المقيم العام والسلطان المغربي، والتي تحدد شروط الاستقالة والضمانات الممنوحة للسلطان من قبل فرنسا، واعتماداً على الأسباب التي ذكرها المقيم العام، فقد صادق مجلس الوزراء الفرنسي على الاتفاق المبرم بين السلطان والمقيم العام والمتعلق بالاستقالة وشروطها، التي أعلن عنها قبل مغادرة السلطان المولى عبد الحفيظ المغرب متوجها نحو فرنسا([336])، بعدما تخلى عن فكرة ذهابه إلى الحج، لأسباب صحية، وبعد اقناعه من طرف ليوطي بتأجيل زيارته للأماكن المقدسة بمكة المكرمة.

أشارت **جريدة الزمن** "**le temps** "الباريزية، إلى أن شروط تنازل المولى عبد الحفيظ عن العرش وتقديم استقالته، قد تم تسويتها بقوانين سرية، حدد بموجبها قيمة راتبه في 15 ألف جنيه أسترليني، أما معاشه فقد بلغ 375 ألف فرنك فرنسي سنويا، واستلم السلطان تعويضات مهمة ومصاريف خلال إقامته بمدينة **فيشي**" Vichy" تحملتها الدولة الفرنسية، وقد تم اختيار السلطان الجديد، وهو أحد أشقاء السلطان المولى عبد الحفيظ، وفقا لتقاليد الإمبراطورية الشريفة([337]). قام المولى عبد الحفيظ قبيل استقالته، بمجموعة من الأنشطة ذات

335-« L'Abdiction de Moulay-Hafid au Ministre des Affaires Etrangères », **la Dépêche Marocaine**, Mardi 13Août 1912, 8ème année, n° 2324, p. 1.

[*]- أرموند فاليير **Armand Fallière**(1841 – 1931) رئيس الجمهورية الفرنسية خلال الفترة 1906 – 1913.

[336]-« L'impression à Paris, Délibération du conseil des ministres », **la dépêche marocaine**, Mardi 13 Août 1912, n° 2324, 8ème année, p 1.

[337]-« Les affaires du Maroc, Départ de Moulay-Hafid », **le Temps**, Mercredi 14 Août 1912,n°18669, 52° année, p.6.

الطابع السياسي كزيارته للمستشفيات العسكرية وتوزيع الهدايا على بعض الجنود، كما عبَّر في مناسبات عدة عن مشاعر الثقة والمودة التي تطبع علاقاته مع الحكومة الفرنسية، وقد صرَّح السلطان المولى عبد الحفيظ، بأنه اعتزل الحكم لأسباب صحية ولاعتبارات شخصية لا علاقة لها بالسياسة([338]). وفي تصريح صحفي لوزير الدولة الفرنسي، قال إن استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ طبيعية وواقعية، وأنها تمت في ظروف ملائمة وأخوية، وأن فرنسا تفاوضت معه في ما يتعلق بالحقوق الممنوحة له حسب معاهدة الحماية، رغم أن هذه المعاهدة لم تعترف بها بعد بعض الدول الأوروبية خاصة إسبانيا([339]). ومن المرتقب تلقي رئيس جمهورية فرنسا رسالة رسمية من السلطان يعلن فيها استقالته.

غادر السلطان المولى عبد الحفيظ مدينة الرباط يوم الاثنين 12 غشت1912م، صباحا بعد استقالته، متوجها نحو مدينة طنجة، والتي غادرها على متن السفينة **دوشايلا**" Duchayla" عبر جبل طارق، نحو مرسيليا، وقد حضر العديد من الأعيان وأعضاء المخزن لتوديع السلطان المقال، وقد رافقه على متن زورق القاطرة"Remorquer"الذي استعمل للعبور من اليابسة إلى السفينة، كل من الجنرال **ليوطي** المقيم العام، والصدر الأعظم السيد **محمد المقري**، ومعظم وزراء الحكومة الشريفة، والسيد **بن غبريط**، والقائد **سيمون"**Simon "، وقد استقبل طاقم السفينة وصول الموكب بإطلاق ثلاثة عشر طلقة مدفعية ترحيبا بهم([340]). وغادر **ليوطي** والوفد المرافق له الباخرة بعد توديع السلطان المقال، المولى عبد الحفيظ.

وصباح يوم 13 غشت 1912م، على الساعة السابعة بميناء طنجة، تم إركاب الأسرة الملكية وحريمه ومقربيه في اتجاه جبل طارق، ويتداول أن السلطان المقال رفض مرافقة أبنائه خلال رحلته نحو فرنسا لقضاء فترة إجازته في المنتجعات السياحية لمدينة **فيشي** "Vichy"([341]).

لقد خلَّفت إقالة السلطان المولى عبد الحفيظ استياء كبيراً لدى السكان، ورغم ذلك، لم يشاركوا في أي مظاهرات احتجاجية بالمناطق التي عرفت بعض الاحتفالات لمبايعة السلطان

[338] -« l'Abdiction de Moulay-Hafid », **le Temps**, Jeudi 15 Août 1912 n° 18670, 52ème année, p. 6.
[339]-Ibid., p. 6.
[340]-«Immminente Proclamation de MoulayYoussef **», La Dépeche marocaine**, Mercredi14Août1912, n°2325, 8ème année, p. 1.
[341]-«Les affaires du Maroc, Départ du Mouay Hafid», **Le Temps**, Mercredi14Août1912, n°18669,52ème année, p. 6.

الجديد. وأثارت إقالة السلطان ضجة كبيرة في باريس، إذ اهتمت جميع الجرائد بهذا الحدث، وعبرت عن أملها في أن يمر انتقال السلطة بالمغرب دون حوادث ولا اضطرابات، وأشادت بالدور الكبير والذكاء السياسي الخارق الذي تميز به الجنرال ليوطي، ووصفت سياسته في المغرب بالحيوية والسلسة، ونوَّهت بفضله في نجاح انتقال السلطة بالمغرب دون اضطرابات، ووصفته بالانتقال السهل للسلطة، وكشفت جريدة **لوفيكارو**"Le Figaro"، أن تغيير السلطان في المغرب لا يمكنه أن يفاجئ أو يزعج سياسة فرنسا، التي تم إعلانها مع السلطان المُقَال، سياسة مبنية على التعاون والصداقة والاحترام المتبادل بين المسؤولين الفرنسيين والمغاربة([342]). كما أشارت **جريدة صدى باريس**"L'Echo de Paris"، إلى أن التغيير السياسي الذي حدث في المغرب يبعث على الفرح وينهي مرحلة صعبة التحمل، أما جريدة "Le Gaulois"فقد كتبت، أنه بعد الانتقال من هذه الأزمة الحالية، من المفروض على الحكومة الفرنسية أن تكون حرة للعمل بكل طمأنينة وعزم، وأن تقوم بكل الإصلاحات التي كان يتهرب منها السلطان الأسبق **المولى عبد الحفيظ**. وتمنت جريدة"Le journal "، أن لا تكون هناك احتجاجات على هذه المبادرة الناجحة، استقالة السلطان، وإن كان عكس ذلك، فإنه من اللازم على المقيم العام استعمال كل الوسائل والقوة المتوفرة لديه لفرض الأمن والهدوء والاحترام الواجب للسلطان الجديد([343]).

3- السلطان المولى يوسف ورحلة المولى عبد الحفيظ لفرنسا .

أ- مظاهر مبايعة السلطان المولى يوسف.

قبل تنازل **المولى عبد الحفيظ** عن السلطة، ترك للصدر الأعظم رسالة استقالة لتلاوتها في مساجد البلاد، أعلن من خلالها تخليه طواعية عن الحكم. وبتاريخ 12 غشت 1912م، قبل مغادرة السلطان مدينة الرباط، تم تقديم رسالة الاستقالة للإقامة العامة الفرنسية بالمغرب، حيث أشار فيها إلى اتفاقه المبدئي مع الحكومة الفرنسية، ومذكرا فيها كذلك إلى أن المولى يوسف هو من سيخلفه، وهي رسالة تؤكد استقالته وموافقته على تعيين سلطان جديد دون رفض. وعملت السلطات الفرنسية على إخبار كل الموقعين على ميثاق الجزيرة

[342]-«l'Abdiction de Moulay Hafid et la presse Parisseiènne»,**La Vigie Marocaine**,Vendredi 16 Août 1912, n°721,5° année, p. 2.
[343]-Ibid., p. 2.

الخضراء بهذا الإجراء([344]). وفي مناورة سياسية من ليوطي ليتسنى له اختيار شخصية مناسبة، أشاع خبرا مفاده عدم تعيين الأمير المولى يوسف خلفا للمولى عبد الحفيظ، واقترح على حكومته شخصية أخرى كالسلطان المعزول المولى عبد العزيز([345]).

لقد تخلى السلطان المولى عبد الحفيظ عن الامتيازات التي كان من الممكن أن يعهد بها لابنه الذي يبلغ من العمر خمس سنوات. كما أن العلماء والشرفاء،أهل الحل والعقد، هم من وافقوا على خلفه من إخوته، وقد اتفق الجنرال **ليوطي** مع السلطات الفرنسية بباريس لاتخاذ التدابير الاحتياطية لإنهاء وحل مسألة خلافة العرش في أقرب الآجال، وقام الصدر الأعظم يوم 13 غشت 1912م، بمعية الأعيان والشرفاء بمنطقة الرباط- سلا بمشاورات تمهيدية لإعلان مبايعة المولى يوسف سلطانا جديدا.

دعا الصدر الأعظم السيد **محمد المقري** إلى اجتماع الشرفاء والعلماء، وتلا عليهم الشروط والظروف التي دفعت السلطان إلى مغادرة وتخليه عن الحكم، وطالبهم بعدم التأخر في تعيين خلف له، حفاظا على وحدة وسلامة أمن الإمبراطورية الشريفة، وعلى الساعة التاسعة صباحاً من يوم الثلاثاء 13غشت1912م، اجتمع الصدر الأعظم بالوزراء المغاربة، والأعيان والعلماء إلى جانب الشرفاء والعدول، بالمسجد الكبير بالرباط للاستماع لتلاوة قاضي المدينة لرسالة أعلن فيها المولى عبد الحفيظ استقالته، وفي الوقت نفسه تم الإعلان عن مبايعة **المولى يوسف** سلطانا جديدا على البلاد، وعقبه تم إطلاق حوالي مئة وواحد طلقة من مدفع تقليدي بمدينة الرباط، احتفالا بهذا الحدث([346]). وقد أقام السلطان الجديد **المولى يوسف** حفلة شاي على شرف أعضاء المخزن، وبعد ذلك توجه السيد **محمد المقري**الصدر الأعظم وباقي أعضاء المخزن والأعيان، على الساعة الرابعة مساءً لإخبار المقيم العام ببيعة **الأميرالمولى يوسف** سلطانا جديدا على المغرب، كما نقلوا له الأجواء الهادئة التي مرت فيها البيعة، وقد عبَّر ليوطي عن فرحه وسعادته لاختيار المولى يوسف، الذي وجد دعما قوياً من قبل فرنسا وتعاوناً مشتركا منها

[344]-« La lettre d'abdiction de Mouay Hafidé, **le Temps**, Vendredi 16 Août 1912, 52ème année, n° 18671, p.1
[345]-« La Succession de Moulay Hafid »**,le Temps**, Mardi 13 Août 1912, 52ème année, n° 18668, p. 6.
[346]-« La proclamation de Moulay Youssef, le nouveau sultan du Maroc », **la dépêche Marocaine**, Jeudi 15 Août 1912, n° 2326, 8ème année, p.1

لازدهار المغرب([347])، أما في مدينة الدار البيضاء فقد تلا **الشريف المراني** صباح يوم الخميس 15غشت1912م، بالمسجد الكبير رسالة أعلن فيها استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ وإعلان بيعة المولى يوسف سلطانا جديداً للبلاد. وفي اليوم نفسه استدعت السلطات المحلية الشريفة بمدينة طنجة الأعيان وموظفي المخزن لاجتماع بمسجد القصبة على الساعة الواحدة زوالا، لإعلان بيعة السلطان الجديد، وقد حضر السيد الكباص، والباشا، والمنبهي، وشرفاء وزان، والأمير عبد المالك، وعلال بن عبو وآخرون. وبعد أن تلا قاضي المدينة عقد إعلان البيعة، تم توقيعه من طرف الحاضرين، كما عرفت مدينة فاس نفس الأجواء لمبايعة السلطان الجديد، وبالتالي تم إعلان مبايعة السلطان المولى يوسف بجميع موانئ المناطق الساحلية التي عرفت احتفالات لتزكية بيعة الرباط([348]).

تلقى المغاربة خبر استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ وتعيين أخيه، باللامبالاة وبفتور وبعدم الاهتمام، حيث لا يعرفون السبب الحقيقي لهذا التغيير، خاصة أن الرسائل التي تليت بالمساجد أشارت إلى مرض السلطان وتعبه. والملاحظ كذلك أنه تم الإسراع بمبايعة السلطان الجديد للبلاد، وأن انتقال السلطة بالمغرب مرَّ دون حوادث ولا اضطرابات، بعد أن وقع إجماع كبير؛ خاصة من قبل المدن الكبرى الرئيسة للإمبراطورية الشريفية، حيث أقيمت الصلاة بمساجدها وذكر اسم السلطان الجديد المولى يوسف والدعاء له([349]).

بلغ عمر السلطان المولى يوسف31 سنة، عندما تولى شؤون الحكم، وكان قد وُلد سنة 1881م، في ظروف إحتفالية مميزة داخل القصر الملكي بمكناس، بعد أربعين يوما فقط من ميلاد أخيه غير الشقيق المولى عبد العزيز، وقد كان شديد الارتباط بأخيه المولى عبد العزيز خلال فترة حكمه، وبقي وفيا له إلى آخر لحظة ومناصراً له، حيث أصيب بجروح بليغة خلال عودته إلى الدار البيضاء من إحدى الحملات العسكرية ضد مراكش، في إطار الصراع حول الحكم قبيل سنة 1908م([350]).

---

[347] - « La proclamation de Moulay Youssef », **le Temps**, Samedi 17 Août 1912, 52ème année, n° 18672, p3.

[348]-« La proclamation de Moulay Youssef, le nouveau sultan du Maroc », **la Dépêche Marocaine**, Jeudi 15 Août 1912, n° 2326, 8ème année, p.1.

[349]-« la proclamation de Moulay Youssef à Tanger et dans l'Empire », **la Dépêche marocaine,** vendredi 16 Août 1912, n° 2327, 8ème année, p. 1.

[350]-« Moulay Youssef Sultan du Maroc **», la Vigie marocaine**, vendredi 16 Août 1912, n° 721, 5ème année, p. 2.

توجه الأمير **المولى يوسف** إلى فاس مستسلما بناء على نصيحة من المولى **عبد العزيز** بعد انهيار حكم هذا الأخير، حيث استقبله أخوه السلطان المولى **عبد الحفيظ** بلطف وعطف خاصين، وعيَّنه على رأس إحدى الحملات العسكرية، هذا اللطف والإحسان لم يكن يتميز به باقي الإخوة الآخرين للسلطان. وكان السلطان **المولى يوسف** محبوبا ومتواضعا، وغير قادر على المؤامرة، ويتميز بجدية عالية وبشخصية متوازنة وذكية. ويعتقد أن ذكاء السلطان **المولى يوسف** وقوة شخصيته، جعلاه يتعاون بإخلاص وبدون تردد مع إدارة الحماية([351]). وحسب تقديرات السلطات الفرنسية، فإن المشكل الذي عانى منه السلطان الجديد هو أنه غير معروف لدى القبائل وليست له مكانة في نظرهم، في المقابل فالسلطان **المولى يوسف** معروف في العالم الإسلامي بورعه وإخلاصه ولباقة أخلاقه ومحبوب لدى المغاربة([352]).

بعث الجنرال **ليوطي** للسيد **بوان كاري**"Poincaré"وزير الحكومة الفرنسية، البرقية التي تلقاها من **المولى يوسف** السلطان الجديد للمغرب، الذي بويع مؤخراً وفقاً للتقاليد والأعراف المغربية العتيقة، خلفا لأخيه، وقد جاء في هذه الرسالة : "في الوقت الذي قدَّم فيه المغاربة مبايعتهم للسلطان الجديد إلى جانب العلماء والأعيان والفقهاء، رأى جلالة السلطان أنه من الضروري أن يعلم صاحب السمو رئيس الجمهورية الفرنسية، أن سلطان المغرب الجديد قرر استمرار وإكمال التعاون والتفاهم الودي بين فرنسا والمغرب، والعمل على حفظ السلام والتقدم والازدهار للإمبراطورية الشريفة التي تعمل عليه الحكومتان الشقيقتان([353]). وقد ردَّ السيد **بوان كاري**، أنه سلَّم الرسالة لرئيس الجمهورية، وطلب من المقيم العام إبلاغ السلطان المغربي الجديد، أن رئاسة الجمهورية قد تلقت بارتياح كبير، ضمانات وتأكيدات لاستكمال الاتفاق بين البلدين والعمل الودي مع فرنسا، كما طلب رئيس الجمهورية إخبار السلطان، أنه يمكنه الاعتماد على الدعم الكبير والكامل الذي تقدمه حكومة الجمهورية الفرنسية، التي التزمت بتعهداتها، المتمثلة في احترام المعتقدات الإسلامية وتقاليد السكان المسلمين، وأنها سعيدة لمساعدته في حصول بلاده على فوائد الحضارة الغربية([354]).

---

[351]-« Le Nouveau sultan », **le Temps**, Mardi 20 Août 1912, n° 18675, 52ème année, p 3.
[352]-« Moulay Youssef, sultan du Maroc », **La Vigie Marocaine**, Vendredi 16 Août 1912, n° 721, 5ème année, p.2.
[353]-« le Sultan Moulay-youssef »,**le Temps**, Dimanche25 Août 1912,n° 18080, 52ème année, p.6.
[354] - Ibid, p.6.

أدلى المولى عبد الحفيظ السلطان الأسبق بتصريحات للصحافة تعلقت بشخصية أخيه الشقيق المولى يوسف، قال فيها أنه شاب تجربته ضعيفة في الحكم، لكنهما يتقاسمان نفس الأفكار، ويتميز ببُعد النظر مقارنة مع المولى عبد العزيز، وأن **المولى يوسف** كان يعتبر الطفل المدلل للسلطان الراحل المولى الحسن، ويمكن لفرنسا الاعتماد عليه، فهو إداري جد متمرس وذكي، يحب فرنسا وشخصية محايدة لا ينتمي إلى أي معسكر وسيكون للجنرال **ليوطي** أفضل متعاون ومساعد له على عمليات التهدئة بالمغرب، وعلى التدابير الضرورية في المجالين السياسي والإداري والاقتصادي([355]). وقد لعب المولى يوسف أدواراً سياسية متواضعة خلال فترات سابقة، خاصة عندما عُيِّن باشا على مدينة فاس في أعقاب أحداث أبريل1912م، وكذلك خليفة للسلطان بفاس عندما توجه هذه الأخير للاستقرار بالرباط. ومنذ تعيينه خليفة للسلطان المولى عبد الحفيظ بفاس، لم يتوقف المقيم العام الجنرال **ليوطي** عن الاتصال به، كما أن **الجنرال كورو**"Gourraud"قائد العمليات العسكرية بفاس، كان يتشاور مع الأمير المولى يوسف، وقاما بتنسيق العديد من العمليات العسكرية بناحية فاس([356]). ونشير هنا إلى أن الجنرال **ليوطي** حصل على صلاحيات واسعة من المولى عبد الحفيظ قبيل استقالته، صلاحيات تعلقت بمشاريع مهمة كانت متوقفة تم اقتراحها سابقا، لكنها دخلت حيز التنفيذ بعد استقالة السلطان ومغادرته الحكم.

ب- رحلة المولى عبد الحفيظ لفرنسا.

وحول إجازة المولى عبد الحفيظ السلطان الأسبق بفرنسا، فقد تقرر قضاء فترة نقاهته بمنطقة **فيشي**"Vichy "، إحدى المدن الفرنسية السياحية الكبرى، لتوفرها على الكثير من الحامات الطبيعية، تابعة إداريا لإقليم **أليي**"Allier"، في محافظة **أوفرن**" Auvergnes"، عاصمة الدولة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، على عهد الجنرال **بيتان**" Pétain"([357]).

---

[355] -« Les Opinions de Moulay-Hafid sur sur son succession », **la Dépêche marocaine**, Mardi 20 Août 1912 n° 2331, 8ème année, p.1.

[356] - « La proclamation de Moulay Youssef , le Nouveau Sultan du Maroc », **La Dépêche Marocaine**, jeudi 15 Août 1912, n°2326, 8ème année, p .1.

[357]-« Moulay Hafid à Vichy », **le temp**, Dimanche 18 Août 1912, n° 18673, 52 ème année, p.3.

بدأ السلطان المغربي الأسبق رحلته نحو فرنسا، بزيارته لمدينة مارسيليا التي رست بمينائها الباخرة ماسدونيا"Macédonia"، يوم الخميس 15 غشت 1912م، على الساعة العاشرة صباحا، وعلى متنها المولى عبد الحفيظ والوفد المرافق له، يترأسه السيد **قدور بن غبريط** المترجم الخاص للإقامة العامة لدى السلطان، والحاجب الملكي **بن عسو**، والكاتب الخاص السيد الحاجي، والطبيب الخاص بالسلطان السيد **فيردون** "Verdon "، والنقيب **لابوستول** " le Capitaine Lopostolle"، المرافق العسكري للسلطان من جبل طارق، إلى جانب الملازم أول **سبيسال** "Le lieutenant Spessal"، الضابط المكلف بالبعثة العسكرية الفرنسية، قائدالطابور الإفريقي المكلف بالحراسة الخاصة للسلطان، والملاحظ أن السلطان لم يستقدم معه حريمه وأسرته، باستثناء شخصين من دارالمخزن، هما: **مول الدوشان**"(*) Moul el Douchan"، **ومول الوضو** " (*)MoulelOdo". هذا الأخير كان لا يفارق السلطان بتاتا([358]).

خُصص للسلطان الأسبق المولى عبد الحفيظ استقبال يليق برئيس دولة عظمى صديقة، حيث كان في الانتظار بميناء مارسيليا وفد رسمي رفيع المستوى، تألف من والي جهة" Bouches du-Rhôme"، السيد **شراميك** "M.Schrameck"، والجنرال **كوريي** "Gourrier"، حاكم مارسيليا، والسيد **بيلي**"Billy"، مندوب وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بطنجة، والرائد **هاميت** "Hamet"، ضابط عسكري مترجم عينته وزارة الحرب الفرنسية ليرافق المولى **عبد الحفيظ** خلال إقامته بفرنسا، وشخصيات أخرى مدنية وعسكرية. لقد عبر الوالي **شراميك** عن ترحيبه بالسلطان الأسبق ضيفا مميزا على فرنسا، وعبر المولى **عبد الحفيظ** عن فرح وسعادته واندهاشه، حيث لم تفارقه الابتسامة، لما رافقه **شراميك** في موكب رسمي عسكري، إلى مقر إقامته بأحد الفنادق الفخمة بالمدينة حيث تم حجز مجموعة من الغرف([359]).

تخللت زيارة السلطان الأسبق ومرافقيه لمدينة مارسيليا، مجموعة من الأنشطة دشنها بزيارة مقر الحاكم العام كوريي، تلتها زيارة معمل مصفاة السكر بمرسيليا، وحضر جميع

---

[*]- **مول الدوشان**: شخص من دار المخزن مكلف بإشعال سيجارة السلطان.

[*]- **مول الوضو**: شخص من دار المخزن مكلف بعمليات وضوء السلطان، شخص لا يفارق السلطان بتاتا.

[358]-« l'arrivée de Moulay Hafid à Marseille », **le Temp,** Vendredi 16 Août 1912, 52ème année, n° 18671, p.1.

[359]- « l'arrivée de Moulay Hafid à Marseille », **le Temps,** Vendredi 16 Août 1912, 52ème année, n° 18671, p.1.

مراحل التصنيع، وزار مقر جريدة" Le Petit Marseillais" وشاهد عن قرب عمليات طبع واستخراج نسخ الجريدة، وبعد زيارته لحديقة الحيوانات بنفس المدينة، توجه مباشرة إلى مقر إقامته، حيث عَبَّر عن سروره وإعجابه بكل المشاهد والأماكن التي زارها، وفي المساء شاهد شريطا سينمائيا، وكان جد مبسوط([360]).

غادر المولى **عبد الحفيظ** مدينة مارسيليا يوم السبت مساء، عبر القطار متوجها نحو مدينة فيشي، التي سبق أن حلَّ بها والي إقليم أليي، السيد **لينارس**"M. Linarès"، من أجل وضع الترتيبات اللازمة لاستقبال المولى **عبد الحفيظ**، حيث اتخذت إجراءات مهمة تتعلق بإقامة السلطان ومرافقيه، وكان من المفترض أن يُقيم بجناح خاص بالمبنى الرئيسي لفندق **ماجيستيك** " Majestic "، إلاَّ أنه استقر بإحدى الفيلات الفخمة الملحقة بهذا الفندق، وحَظِي السلطان مولاي عبد الحفيظ لدى وصوله باستقبال كبير من طرف السلطات المحلية لمدينة فيشي، على رأسهم والي الإقليم وعمدة المدينة،إلى جانب السيد **رينو** "Regnault" الممثل الدبلوماسي السابق لفرنسا بالمغرب، والسيد **بيلي**، والجنرال **برولار**"Brulard"([*]). وبعد نهاية حفل الاستقبال، غادر الموكب الملكي عبر السيارات، متوجها نحو مقر إقامة السلطان الأسبق المولى عبد الحفيظ تحت حراسة أمنية لفرقة خاصة للخيالة من الدرك الفرنسي، إقامة استقر بها لعدة أيام لقضاء فترة إجازته([361]). والملاحظ أن المولى عبد الحفيظ كان يمارس أنشطته بشكل طبيعي في المناطق التي كان يزورها، حيث أنه جد فرح وسعيد بإجازته، ولم يتوقف عن منح الهدايا والهبات السخية، وكان يوزع أموالا مهمة على المتسولين المنتشرين على الطريق التي يمر منها موكبه([362]).

ونشير أنه خلال نهاية شهر غشت1912م، حضرت بمنطقة **فيشي** شخصيات مهمة من المخزن المغربي لزيارة المولى **عبد الحفيظ**، وقد كانت بينهم السيدة زوجة الجنرال **ليوطي**، التي رافقت الجنرال **رينو**، والجنرال **برولار**، والجنرال **سيزار أليكس** "Cesar Alix"، قائد الجيوش الفرنسية بالمغرب، والسيد **بيلي** "Billy"، والسي **قدور بن غبريط**، والطبيب الخاص للسلطان

[360]-« Moulay Hafid en France à Marseille », **le Temps**, Dimanche 18 Août 1912, n°18673, 52ème année , p.3.
[*]-**Jean-Marie Brulard (1856 – 1923)** , Général de division Français, Chargé en 1 mars 1912, de réorganiser l'armée chérifienne du Maroc.
[361]- « Moulay Hafid à Vichy », **la Vigie Marocaine**, Samedi 24 Août 1912, n°727, 5ème année, p.2.
[362] - Ibid, p.2.

فيردون "Verdon "، والدكتوربرو "Brau" من العرائش، والسيد **بن عزوز**، والسي **الطيب المقري** وزير المالية، والحاج **حميد المقري** من بنك الدولة، والسيد **محمد التازي** وزير الأشغال العمومية، والحاج **عمر التازي بن سليمان** من مؤسسة التبغ وآخرون([363]). عموما يمكن القول إن أجهزة المخزن المغربي كانت حاضرة بأكملها في منطقة **فيشي**.

بعد قضائه فترة نقاهة لمدة خمسة عشر يوما بمدينة **فيشي**" Vichy"، توجه المولى عبد الحفيظ إلى مدينة باريس، بلباس أوروبي ورافقه المترجم ابن غبريط، حيث زار المنطقة السياحية **الأنفاليد** "Invalides"، وكنيستها وقبر الإمبراطور نابليون بونابرت، ويأمل أن يُستقبل من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية، وبعد ذلك توجه إلى مدينة طنجة التي استقر بها ، وهناك ظل متعاونا مع فرنسا، إلى آخر يوم في حياته([364]).

4- علاقة السلطان المولى يوسف بسلطات الحماية.

أ-أسس السياسة الفرنسية إزاء السلطان.

تنازل السلطان المولى عبد الحفيظ عن العرش في 12 غشت 1912م، بعد اشتداد الضغوط الفرنسية عليه، عندما رفض التعامل مع الإقامة العامة، وبعد ذلك تم تعيين أخيه الأصغر الشقيق المولى يوسف، وقد خصصت الجريدة الرسمية الصادرة باللغة العربية في عددها الأول في فاتح فبراير1913م، صفحتها الأولى لخبر عزل السلطان المولى عبد الحفيظ وتعيين شقيقه سلطانا جديدا على المغرب، وذلك تحت عنوان: "كيفية نصر الجلالة الشريفة مولاي يوسف أعزه الله"، مبررة ذلك بالانحراف الصحي، وجاء فيها: "لما كان سيدنا أمير المؤمنين مولانا عبد الحفيظ أحسَّ من نفسه عدم القدرة على القيام بمملكة الأمة المغربية، لما طرأ عليه من الانحراف الصحي الذي أوجب له لزوم الراحة للمعالجة الذاتية، تنازل عن الملك اختياراً منه، وحينئذ اجتمع أهل الحل والعقد من أرباب الصدارة وأعيان المخزن وكبار الجيش السعيد والقواد، وتفاوضوا في من يرشح للقيام بالخلافة السنية التي هي أساس الملة المحمدية، فوقع اختيارهم على المولى يوسف، بما تبوأ من شروط الأهلية التامة لهذا المنصب، فبايعوه على

[363] - « Moulay Hafid à Vichy », **la Vigie Marocaine**, samedi 24 Août 1912, n°727, 5ème année, p.2.
[364] - « Moulay Hafid à Vichy », **la dépêche marocaine**, Mardi 20 Août 1912 , p.1.

الكتاب والسنة بيعة شرعية مؤسسة على القواعد الدينية ووافق إخوة السلطان على نصرته بكل ارتياح، كما حضر شرفاء العدوتين وقضاتهما وأعيانهما، والكل وافق على بيعة السلطان المولى يوسف، ولما بلغ ذلك سائر أهل المدن والمراسي والقبائل من الأيالة الشريفة، تسارع الجميع لنصره وبعث كل منهم صك بيعته للسلطان بالعاصمة فاس فتمت البيعة لجلالته([365]).

تولى السلطان المولى يوسف بن الحسن عرش المغرب في غشت1912م، بعد تنازل أخيه المولى عبد الحفيظ والبلاد تعج في الفوضى والاضطرابات، وقدجاء في أحد التقارير الفرنسية،أن المولى عبد الحفيظ سَبَّبَ للسلطات الفرنسية صعوبات كثيرة، فبدلا من التعاون معها في استتباب الأمن والنظام، شرع في التعامل مع الهيبة ابن **ماءالعينين** والاعتراف بمؤامرته الانقلابية على السلطان **مولاي يوسف**([366]). وقد جاء في التقرير نفسه أن تجربة عمل الحكومة الشريفة قد توقفت مع المولى **عبد الحفيظ** بفاس، واعتبرتها عرقلة ممنهجة من طرف السلطان للمشاريع الفرنسية، وأصبح المولى عبد الحفيظ أحد أعداء فرنسا([367]).

اعتبر **ليوطي** الأمير **المولى يوسف** السلطان المناسب للبلاد، وأنه يمكن أن يحل محل أخيه، وأصبح **المولى يوسف** الأمل والبديل لدى السلطات الفرنسية، المعروف بتقواه وورعه، وشخصيته المتواضعة، المحترم لدى الإدارة المخزنية، كل هذه الخصال لعبت دورا مهما وحاسما في اختياره سلطانا جديداً من قبل القائمين على المسألة المغربية. أما فيما يتعلق بالمغاربة الذين تعاملوا باللامبالاة مع استقالة السلطان وانتقال السلطة، فقد تأقلموا مع الوضعية الجديدة لأنهم لم يهتموا بشخص السلطان بقدر ما اهتموا بمنصبه، ولا يشعرون بالأمان والاستقرار في غياب سلطات السلطان الروحية والإدارية، وأن شخصية السلطان المقدسة مسألة إيجابية تخدم مصالح فرنسا([368]).

تزامنت العمليات العسكرية التي قادها **الجنرال مانجان** "Mangin"بالجنوب المغربي، وتلك التي قادها **الجنرال كورو** " Gouraud" بناحية فاس والانتصارات التي حققاها، والتعزيزات

---

[365]- بدون مؤلف، "كيفية نصر الجلالة الشريفة مولاي يوسف أعزه الله"، **الجريدة الرسمية1** فبراير 1913م، العدد1، السنة1، ص.1.

[366]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton N°99**, Cabinet politique Maroc, «Organisation du Protectorat nos progrès au Maroc » : Rapport 1912-1914, en date du 10 juillet1914, p. 2.

[367] - Ibid, p.4.

[368]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/ Carton N°99**, Bureau politique, « le Protectorat Marocain, un an de protectorat » , Rapport 1913(sans date) , Résidence Générale de la République Française au Maroc, p.354.

العسكرية المهمة القادمة من فرنسا والجزائر، مع عزل السلطان المولى عبد الحفيظ. وفي الوقت نفسه، استمرت إدارة الحماية بالرباط في تنظيم نفسها، وتم إحداث الأجهزة الإدارية للإقامة العامة، وأصبحت الشراكة والتعاون مع سلطات المخزن ناجحة. وقد صادف نهاية سنة 1913م، استدعاء المقيم العام إلى باريس، من طرف الحكومة الفرنسية لتقديم حصيلة مهمته ولتلقي التعليمات الجديدة، ولدى عودته من فرنسا، تمكن الجنرال **ليوطي** من إحداث إطار إداري لموظف سام لمساعدته هو منصب الكاتب العام، مهمته مساعدة المقيم العام بشكل مباشر وضمان سير عمله ومراقبته للمديريات والمصالح الإدارية الأخرى، وليكون حلقة وصل بين السلطان والمخزن من جهة، والسلطات الفرنسية والإقامة العامة من جهة أخرى. وهو بمثابة مستشار الحكومة الشريفة([369]).

وتبعا للإجراءات الجديدة السالفة الذكر، أصبحت وضعية فرنسا بالمغرب آمنة من كل الأخطار الأجنبية، خصوصا بعدما لجأت إلى استعمال القوة لاستتباب الأمن، وبذلك حافظت على مكانتها السياسية بالمغرب، كما نجحت في كسب مشروعية السلطان لدى كثير من الدول الأوروبية، علاوة على إرغام القبائل قبول سلطاته الإدارية والدينية([370]).

لقدكان السلطان من الناحية القانونية صاحب السيادة على المغرب، وبموجب معاهدة الحماية أصبح يتقاسمها مع المقيم العام، وصارت سلطاته صورية وضعيفة لا اعتبار لها، خاصة مع رحيل **ليوطي**. حيث أن هذا الأخير كان على عكس كل المقيمين العامين بالمغرب، فكان لا يوجه أي خطاب مباشر للمغاربة وممثليهم إلا باسم السلطان، وكان يحدث ذلك في جل المناسبات الدينية، كما كان يمنحهم ثقة كبيرة للمحافظة على التقاليد والعادات المغربية وطلب من الزعماء ورؤساء القبائل الدعاية للنوايا الحسنة لفرنسا التي جاءت للمغرب لمساعدته، كما حثهم على مساعدة السلطان والإقامة العامة، وبالمناسبة كان يناشد القبائل الثائرة لطلب الآمان والاستسلام للسلطة الجديدة المشتركة المغربية-الفرنسية.

[369]- **A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/ Carton N°99**, Bureau politique, « le Protectorat Marocain,un an de protectorat » , Rapport 1913(sans date) , Résidence Générale de la République Française au Maroc, p.361.
[370]- Ibid., p.363.

اغتنم **ليوطي** مرة أخرى فرصة مناسبة عيد الأضحى لسنة1917م، وخلال مأدبة أقيمت في قصر السلطان، صرح أمام الحضور بأن السلطان هو المصدر الوحيد لكل السلط، وهذه السلطات شملت كل مناطق الأيالة الشريفة، كما أضاف أنه ممثل لفرنسا بالمغرب، له الشرف الكبير بأن يكون أول خادم مخلص ل**سيدنا**"Sidna "، أي السلطان الذي يكنُّ له احتراما كبيراً، وبأنه شديد التعلق بشخصه الكريم، اعتبارا بأن السلطان أكبر مساعد لليوطي بنصائحه الصائبة وبحبه الشديد لشعبه وتشجيعه للعدالة والنظام وحمايته للمقدسات الدينية([371]).

وقد استغل **ليوطي** هذه المناسبة ليعبر عن المبدأ الأساس الذي بُني عليه نظام الحماية الفرنسية بالمغرب، المتمثل في التعاون المشترك والاحترام المتبادل بين الحكومتين الفرنسية والمغربية، هذا التعاون جسَّدته المائدة التي ضمت المسؤولين الفرنسيين بزيهم العسكري الرسمي، والأعيان بلباسهم التقليدي، الجلباب والبرنوص (السلهام) المغربي([372]).

شرعت سلطات الحماية في وضع أسس سياستها الجديدة بالمغرب مباشرة بعد اختيار السلطان المولى يوسف بديلا لأخيه، كما أمر **ليوطي** بحل الجيش السلطاني وألحق عناصره بالجيش الفرنسي، واكتشف كذلك أن المغاربة لا يمكنهم التخلي عن السلطان، واقتنع بأن السلطان شخص مقدس لدى عموم المغاربة،وهو السبيل لبلوغ هدف السيطرة على المغرب([373]).

وفي هذا الإطار أحاط الجنرال **ليوطي** السلطان بمظاهر التوقير والاحترام؛ حيث قدَّم نفسه أول خادم للسلطان، وبواسطة سياسة الاعتبار تجاه رجالات المخزن والأعيان ورؤساءالقبائل وزعماء الزوايا، كان ليوطي يوجه رسالة مفادها أن الاحتلال لم ولن يحدث قطيعة مع ماضي المغاربة وتقاليدهم وعاداتهم([374]).

وتجب الإشارة في إطار المحافظة على العوائد والتقاليد المخزنية العتيقة، أن أحد أقارب السلطان(صهره)، وهو الشريف محمد بن عبد المالك الأمراني (زوج ابنة المولى إدريس

---

[371] - **A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/ Carton N°99**, Bureau politique , « le Protectorat Marocain,un an de protectorat » , Rapport 1913(sans date) , Résidence Générale de la République Française au Maroc, p.242.

[372] - Ibid, p.242.

[373]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'Institution du Protectorat Français au Maroc 1912 -1925**, Tome.3, L'harmattan, Paris, p.130.

[374] - جامع بيضا،"السياسة الإسلامية الفرنسية في المغرب على عهد السلطان مولاي يوسف"، **أعمال الدورة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف**، 19 – 20 نونبر 2004. منشورات وزارة الثقافة 2005م، ص. 40.

عم السلطان **المولى يوسف**)، بعث برسالة استعطاف للمقيم العام **ليوطي**، موضوعها طلب المؤونة، يخبر فيها، بأن عادة الملوك المغاربة قديما وحديثا، جرت بأن تجعل لأصهارها المؤونة الكافية من أكل وكسوة ومحل السكنى وغير ذلك من الضروريات، وبأن هذه المؤونة انقطعت عليه أواخر حكم المولى **عبد الحفيظ**، ولكن على عهد **المولى يوسف** أُعيدت هذه العادة بإشارة من المقيم العام، إلا أنه أي صهر السلطان لم يستفد منها، رغم مراسلاته في الموضوع لكل من السلطان، وحاكم فاس، فلم يتلق أي جواب([375]). وقد ردَّ المقيم العام جوابا على شكاية صهر السلطان بإعطاء أوامره بتخصيص مبلغ من المال قدره خمسون دورو بعد موافقة من السلطان على ذلك([376]).

وعلاقة بهذا الموضوع، الحفاظ على العادات، فقد قرر **غيار** " Gaillard"، الكاتب العام للحكومة الشريفة بتاريخ 17 فبراير 1917م، عدم إلغاء الميزانية الخاصة بالسلطان والمخزن، وقلصها في حدود ثلاثة ملايين ونصف بسيطة حسنية، بعدما كانت قبل 21 مارس 1912م، تبلغ أربعة ملايين بسيطة، وقد خصصت مليون ونصف للسلطان وحريمه، وثمان مائة وخمسين ألف بسيطة حسنية للعائلة الملكية والأقارب والأصهار بكل من فاس ومكناس والرباط، بينما حددت خمسمائة ألف بسيطة لباقي الشرفاء والصلحاء، أما الباقي فقد خصص لمصاريف القصر وإصلاحه والمصاريف الطارئة([377]).

وبما أن سياسة السلطات الفرنسية في عهد المقيم العام **ليوطي** كانت تقتضي احترام العادات والتقاليد، خصوصا وأن السلطان كان يعتبر الرئيس الأعلى لشرفاء المغرب وصلحائه، حيث تفرض عليه العادات والتقاليد إطعام الزوار والضيوف خلال المناسبات الدينية، خاصة منهم العلماء والشرفاء والزوايا الدينية الحليفة، ومنحهم الهدايا والهبات المالية، وتوفير الإعانات والمساعدات المالية للمعوزين والمتسولين الذين يلجأون إليه([378]). فقد أحدثت سلطات الحماية

---

[375]- **A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/300/Carton N°96, Secretariat Generale du gouvernement cherifien**, Lettre n° 191: (رسالة محمد بن عبد المالك الأمراني), en data de 9 juin1913.

[376] - **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/300/Carton N°96**, Lettre, A/S: «demande de moune », n° 1529 S.G.C, en date de 21 Juillet 1913.

[377]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton n°206b**, Rapport sur l'organisation du Makhzen et sa collaboration avec les services du Protectorat, Rabat 17 Fevrier 1916, Annexe VIII, p. XLV.

[378]-Ibid, P. XLVI.

في 31 أكتوبر 1912م، قسما خاصا للكتابة العامة للحكومة الشريفة لضبط الميزانية، تحت قيادة **ريني** "Reynier"([379]*).

وهو ما أكده الجنرال **ليوطي** في خطاب له أمام وفد رسمي ضم سياسيين ورجال أعمال فرنسيين زاروا المغرب وحضروا تدشين رصيف رسو البواخر بمرسى الدار البيضاء، وتدشين السكة الحديدية بين الرباط وفاس: "أن جلالة السلطان وما حوله من أبهة المخزن مع المحافظة على التقاليد القومية العتيقة، ليس كل ذلك الأمور السطحية في شيء، بل أرى من الواجب أن أقول لكم بنفسي من اليوم أنه لن يقع تعديل أو تغيير في شيء من ذلك لأن هذا لا يمكن أن يقع ولا ينبغي أن يقع"([380]).

حافظ السلطان **المولى يوسف** في البداية على بعض أدواره، خاصة تلك المتعلقة بتعيين القواد والباشاوات كممثلين له، في المناطق الخاضعة للجيوش الفرنسية باقتراح الإقامة العامة، وكان ممثلو المخزن تحت مسؤولية رئيس الناحية وخاضعين للمراقبين المدنيين أو لضباط الشؤون الأهلية، غير أن ظهير 11 شتنبر 1914م المتعلق بأمور القبائل البربرية بالأيالة الشريفة، جاء لإقصاء أدوار المخزن الذي يرأسه السلطان، وهدم نفوذه بالمناطق ذات العرف الأمازيغي([381])

وفي هذا الإطار نشير إلى أن مسألة تعيين القياد والباشاوات والقضاة بالمناطق التي صارت تحت السيطرة العسكرية، أصبحت تشكل تعاونا بين الإقامة العامة والمخزن وتبادل وجهات النظر حول الأشخاص المقترحين للتعيين، وقد أشار مستشار الحكومة الشريفة بأن السلطان كان يرفض بعض العروض التي تجبره على قبول بعض الأسماء دون أخرى ضمن

---

[379]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton n°206b**, Rapport sur l'organisation du Makhzen et sa collaboration avec les services du Protectorat, Rabat 17 Fevrier 1916, Annexe VIII, p: XLVIII.

* - **السيد ريني M.Reynier**، ضابط مترجم من الدرجة الممتازة، متخصص في القضايا المتعلقة بالقصر والمخزن، وهو شخص محترم من طرف السلطان ومحيطه.

[380]- بدون مؤلف، "السياسة الأهلية في نظر الحماية"، **جريدة السعادة**، الثلاثاء 24 أبريل 1923م، العدد. 2508، السنة. 19، ص.1.

[381]-"ظهير شريف في شأن ما يتعلق بأمور القبائل البربرية بالأيالة الشريفة"، **الجريدة الرسمية** 18شتنبر 1914م، السنة.2،ع.73، ص. 407.

مجموعة المقترحات المتعلقة بتعيينات الباشاوات والقياد، كإشارة منه على ضرورة احترام مهام السلطان، كما جاء في بنود معاهدة الحماية([382]).

وبهذا الاحتجاج، أقرَّ مجلس السياسة الأهلية موقف السلطان في دورته 2 بتاريخ 15 دجنبر1921م، لذلك رأت السلطات الفرنسية اقتراح اسمين أو ثلاثة أسماء على السلطان على أن يتجنب المستشار كل تدخل، وتفادي الأخطاء والمشاكل المحتملة، على أن يتوفر المترشح على الشروط المطلوبة، كما أن مجلس السياسة الأهلية خلال اجتماعه هذا، اقترح تعيين القضاة بنفس طريقة تعيين القياد والباشوات. ([383])

ب- الإقامة العامة والاحتفالات الدينية للسلطان.

لقد فطن **ليوطي** منذ تعيينه مقيما عاما على المغرب إلى الأهمية الرمزية للسلطان في حفظ الأمن والاستقرار، فدعا إلى ضرورة إعادة الاعتبار للاحتفالات التي تقام خلال المناسبات الدينية بعدما عرفت فتوراً لافتا، بسبب تدهور الأوضاع السياسية التي عاشها المغرب عقب وفاة السلطان المولى الحسن، وعليه سارع بعض الفرنسيين إلى مطالبة سلطات الحماية بتحمل تكاليف إحياء مثل هذه المناسبات الدينية والوقوف إلى جانب السلطان والحفاظ على علاقات جيدة مع الزعماء المحليين([384]). وفي هذا الإطار بعث المقيم العام **ليوطي** برسائل إلى جل المناطق المغربية، يذكر من خلالها الحكام الفرنسيين بضرورة حث الزعماء المغاربة المحليين بحضور الاحتفالات التي يقيمها السلطان في كل مناسبة دينية، بعدما لاحظ السلطان فتور وعدم حضور بعض أعيان المخزن لمثل هذه المناسبات([385]).

وقد أشار باشا فاس أن السبب الرئيس لعدم الاهتمام والرضى بالمناسبات الدينية الكبرى، كعيد الأضحى وعيد الفطر وعيد المولد النبوي، هو عدم التزام السلطان باتباع العادات والتقاليد المقدسة العتيقة، خاصة على عهد المولى عبد الحفيظ، الذي عرفت على عهده الميزانية المخصصة لمثل هذه التظاهرات الدينية اختلاسات مالية كبيرة،" إلا أن الأموال الكبيرة

---

[382]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton n° 342**, "Extraits, Procès-verbal de la deuxième séance du conseil de la politique indigènes"en 15 décembre 1921.

[383] -"ظهير شريف في شأن ما يتعلق بأمور القبائل البربرية بالأيالة الشريفة"، **الجريدة الرسمية** 18 شتنبر 1914م، السنة.2،ع. 73،ص. 407.

[384]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N° 3**,Lettre n° 329 R.V ,en date du 12 Mars 1915, p.1.

[385]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°3,** résidence Générale, Lettre n° 18. S.C.C A/S : fête du Mouloud, en date du 2 Janvier 1915.

والهدايا التي كان يخصصها المولى عبد الحفيظ للمناسبات الدينية، كانت تضيع في الطريق"([386])، كما تراجعت قيمة الهدايا المقدمة للضيوف والمدعوين بل انعدامها في كثير من الأحيان، ونذكر مثالا لتلك الفرق الدينية([*])، التي كانت تحيي ليلة عيد المولد النبوي بالأناشيد الدينية، والتراتيل القرآنية والأمداح والصلوات على النبي، أنها كانت تستقبل عادة من طرف السلطان المغربي عند قدومها، ويوفر لها الأكل والمبيت خلال أيام الاحتفالات، وعند انتهائها كان السلطان يمنحهم ألبسة وهبات مالية مهمة وهدايا مختلفة، لضمان مصاريف العودة إلى ديارهم، كما أن محيط السلطان خاصة الحاجب الملكي والوزراء وقياد المشور وآخرون كانوا يتبرعون ببعض الأموال على هؤلاء المنشدين([387]). لكنه تم تسجيل خيبة أمل وامتعاض وإهانة للوفد الممثل لمنطقة فاس، الذي أُرْسِل سنة 1914م، لتهنئة السلطان المولى يوسف، حيث لم يتم إيواء ولا إطعام أفراد البعثة، ولم تقدم لهم الألبسة ولا أموال كما جرت العادة، حيث تكلفت سلطات مدينة الرباط بمصاريف التنقل، كما خصص باشا الرباط الإيواء والأكل لفرق المنشدين، وعند عودة الوفد الذي ذهب إلى الرباط سنة1914م، لتهنئة السلطان المولى يوسف بمناسبة عيد المولد النبوي، ساد انطباع سيء لا يليق بمقام وهيبة السلطان، حيث أكد أعضاء الوفد، أنه لا شيء تحقق لا كرماً ولا سخاء، لا شيء. ([388])

تطبيقا لما ورد في الدورية المقيمة التي عممها المارشال ليوطي على جميع المناطق المغربية، أرسل الجنرال **هنريس**"Henrys"القائد العام للمنطقة الشمالية إلى الحكام العسكريين بفاس، مكناس، تادلة- زيان، يخبرهم فيها توصله بتعليمات من المقيم العام حول إرسال قواد وباشاوات إلى الرباط لحضور احتفالات ذكرى المولد النبوي لسنة1915م، ويطلب تحديد وتعيين أسماء القياد المدعوين لحضور هذه الحفلة، حيث منع إدراج أسماء قياد لهم علاقة بالقبائل المتمردة، أو القبائل ذات وضع اقتصادي هش، ويجب إعطاء أسماء القياد المكلفين بالهدية

---

[386]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°3**, Lettre n°329 R.V … Op.cit, p.1.

[*]- كانت **الفرق الدينية** تتشكل من :

- المنشدين: Mounchidines: أولائك الذين يتلون الأناشيد الدينية والصلوات النبوية خلال ليلة المولد النبوي.- Ayyada : العيادة هم أشخاص مكلفون بتقديم التهاني خلال المناسبات.- Allama : العلامة: أشخاص مكلفون بحمل الأعلام الخاصة بالزوايا والأضرحة.

[387]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°3**, Lettre n°329 R.V…, Op.cit, p.2

[388]-Ibid., p.2.

المقدمة للسلطان، وتحديد طبيعتها وقيمتها المالية([389]). ونشير هنا إلى أن السلطان **المولى يوسف** بعث برقية مستعجلة بمناسبة عيد الأضحى لسنة 1921م، مؤرخة ب 6غشت 1921م، طلب فيها حضور القواد الكبار بالجنوب وممثلي المخزن وبضرورة مقابلتهم بالرباط، خاصة القايد الكندافي الذي لم يلتق معه لسنوات طوال([390]).

وتنفيذا لرغبات السلطان، بعثت القيادة العامة للمنطقة الجنوبية بمراكش برقية مشفرة بتاريخ 11غشت1921م، جاء فيها؛ أن قياد الجنوب ملزمون بتنفيذ قرارات وأوامر السلطان الصادرة في البرقية المستعجلة بتاريخ 6غشت1921م، لحضور احتفالات عيد الأضحى وتقديم الهدية، وأخبرت عدم حضور القايد المتوكي بسبب المرض، وقد طلب هؤلاء القياد واستأذنوا قضاء اليوم الأول من عيد الأضحى مع أسرهم، والذهاب في اليوم الثاني والثالث للرباط لمشاركة السلطان إحتفالات عيد الأضحى([391]). وأشارت تقارير إلى أن القبائل الخاضعة للسلطات الجديدة، أولت اهتماما كبيرا لمسألة الهدية، كنوعيتها وقيمتها المادية، المهداة لمقام السلطان المقدس، ولمصاريف التنقل من وإلى الرباط، والتي ستخصص من صناديق المالية المحلية للمناطق المعنية([392]).

كانت سلطات الحماية حريصة على معرفة كل الحيثيات التي تواكب تنظيم الزيارات وظروف حضور المناسبات الدينية، والارتسامات حول الاحتفالات المواكبة لها، ونذكر الرسالتين اللتين بعثا بهما كل من **الباشا ولد با محمد الشركي**، و**القائد حمان** قائد قبائل الوداية، اللذين توجها إلى الرباط على رأس وفد ضم مئتا فارس من فاس وضواحيها، لحضور احتفالات عيد المولد النبوي والمشاركة فيها بعروض ألعاب الفروسية. وهاتان الرسالتان توضحان الارتسامات والانطباع حول حضور هذه المناسبة الدينية المقدسة، والتي كانت إيجابية وعبرت

[389]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°3**, lettre n°44 N.R, en date le 8 Janvier 1915, du général Henrys Commandant Général du Nord, aux Colonels Commandants des Régions Fès, Meknès, Tadla Zayen, p1.

[390]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°205**, Télégramme Officiel Urgent, n° 75 D.R.C 2/3, Rabat, en date 6 Août 1921, Direction Renseignement à Mr le Général Résident Général, Objet : le Sultan demande de voir Grands Caïds du Sud à Rabat.

[391]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°205**, Déchiffrement n°46, A/S : Réponse à la demande du Sultan,en date du 11 Août 1921 , du Commandant Générale Région du Sud Marrakech à Résident Général Rabat .

[392]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°3**, Lettre n°349N.R, en date du 22 Mars 1915, objet : des frais de déplacement à l'occasion de la fête du Mouloud, p.1.

في مجملها عن الأمن والاستقرار الذي أصبح يعرفه المغرب منذ دخول فرنسا، وحسن الاستقبال والتنظيم، عكس الفوضى والاضطرابات التي عاشها قبل 1912م([393]).

لقد جاء في رسالة **للقائد حمان** قائد الوداية، أن الحضور كان كثيفا، وحضرت جميع القبائل المغربية من الغرب، ومراكش وتادلة وحاحا وموكادور، ومنطقة الدير، وكندافة، وكلاوة ومتيوة وقبائل أخرى من سوس، الكل كان مرابطا قرب دار المخزن بأكدال. وقد غطت جموع فرسان القبائل المغربية مساحة شاسعة جدا امتدت إلى أطراف منطقة شالة، واللافت للانتباه هو حضور فرسان فرنسا إلى جانب فرسان القبائل، وهو ما أعطى منظرا جميلا جدا. ويضيف القائد حمان أنه رغم التساقطات المطرية وسوء الأحوال الجوية، حضر السلطان المولى يوسف ممتطيا جواده متبوعا بوزرائه، وتقدم أمام ممثلي القبائل المغربية ليتلقى التهنئة تبعا للتقاليد المخزنية، والتي نُسيت وأُهمِلت منذ عهد بعيد لدى سلاطين المغرب، ويرجع الفضل للجمهورية الفرنسية ولممثليها في إحياء هذه العادة بفضل عدالتها وقواتها العسكرية([394]).

بعد انتهاء عرض السلطان أمام وفود القبائل، عاد إلى قصره محاطا بخدام القصر ورجال المخزن، وقد اختتمت الحفلة بقدوم المقيم العام الجنرال **ليوطي** على متن سيارته مصحوبا بوزرائه وقيادته العسكرية العليا، وقد استقبله حضور القبائل بنظام وانضباط، كما استعرض فرقة عسكرية خاصة قدمت له التحية العسكرية، وبعد ذلك توجه إلى القصر تحت حراسة أمنية لزيارة السلطان، الذي أمر فرسان القبائل بالعودة إلى مخيماتها. وقد استمرت الاحتفالات، حيث أنه في يوم الجمعة 13 ربيع الأول 1334هـ، توجه الوزراء والقياد والأعيان، على الساعة الثانية زوالا إلى مقر الإقامة العامة، وخُصِّص لهم استقبال خاص، وحضر الجميع في الوقت المحدد، وقد استقبلهم المقيم العام ليوطي بحفاوة كبيرة وبلباقة أخلاقه وبلطف تعامله حيث يصافح كل فرد من الحاضرين على حدة ويسأله على أحواله الصحية والاجتماعية، وقد بلغ عدد الحاضرين حوالي مئتا شخص، كما ألقى المقيم العام خطابا شاملا، متحدثا عن

[393]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°3**, Lettre n° 292 R, Fès, en date du 5 Mars 1915, lettre du colonel Bullex Commandant la région Fès, à Mr le comandant Général du Nord, objet : Impressions des Caïds sur les fêtes du Mouloud à Rabat.

[394] - **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°.3**, Traduction d'une lettre du Caïd Homan El Oudi, Caïd du Oudaya, à M. Billot Commandant Général de Fès, p.2

احترامه للزعماء وتقديره للمغاربة([395]). وفي اليوم الموالي السبت 14ربيع الأول 1334هـ ، تقدم قياد القبائل أمام دار المخزن حيث يوجد السلطان ووزرائه لتقديم الهدية وفق العادات والتقاليد المخزنية، واستمرت الاحتفالات أيام15و16ربيع الأول1334هـ، وتم توشيح بعض الضباط الفرنسيين ووزيرالأحباس، وباشا سلا، وبعض القياد ذوو السمعة الطيبة([396]).

سعت فرنسا من خلال الإجراءات التي قامت بها خلال المناسبات الدينية، وحضورها البارز، لإظهار نواياها الحسنة أمام الزعماء المحليين لمختلف مناطق المغرب وللمغاربة عموما، وبأنها حريصة على الحفاظ على العادات والتقاليد، وأنها تعمل لصالح المغرب ولازدهاره، ونشير هنا للرسالة التي تؤكد على ضرورة استغلال حضور الأعيان والقياد الذين قدموا من فاس، الحياينة، صفرو والتسول وتازة، لمشاهدة أشغال إنجاز خط السكك الحديدية([397]).

وفي اطار استغلال المناسبات الدينية لخدمة أجندة الساسة الفرنسيين، قرر المجلس المكلف بالسياسة الأهلية، إشراك المخزن في الحفلات التي أقامتها إدارة الحماية بمدينة الدارالبيضاء، الخاصة بتدشين انطلاق خط السكة الحديدية بين مدينتي الدار البيضاء والرباط، وقد حضرها كل من الصدر الأعظم ووزراء الحكومة الشريفة. وعند وصول القطار إلى مدينة الرباط، تقدمت للسلام على السلطان المولى يوسف أبرز الشخصيات الفرنسية([398]). وشارك الصدر الأعظم كذلك في افتتاح المعرض الفلاحي، حيث قدم مستشار الحكومة الشريفة **مارك**"MARC"، جميع المقترحات المتعلقة بالموضوع، وناقشها معه، كما تدارس معه إمكانية زيارة السلطان لهذا المعرض خلال الفترة الممتدة ما بين15 و20أبريل سنة 1925م([399]).

لقد دافع المقيم العام ليوطي عن الحماية بالمغرب وميَّزها عن تلك المطبقة بالكامبودج أو بتونس، وإن تصوره للحماية بالمغرب كان مبنيا على:

1-أن الدولة المغربية، لها مواصفات دولة وفق القانون الدولي.

---

[395]-**Ibid**, p.2.

[396] - **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°.3**, Traduction d'une lettre du Caïd Homan El Oudi, Caïd du Oudaya, à M. Billot Commandant Général de Fès, p.3.

[397]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°.3**, lettre n° 278 R, A/S : voyage certains notables à Meknes, en date du 2 Mars 1915, Lettre du colonel Bullex Commandant la région Fès, à Mr le comandant Général du Nord.

[398]-**A.D.N., Fonds M-P, serie, 1MA/200/Carton n°342**, Procès Verbal de la Vingt-cinquième séance du conseil de Politique indigène du 14 avril 1925, p.1.

[399]-Ibid., p.1.

2-أن السلطان حاكم مدني، وله مكانة دينية مهمة، وعلى السياسة الفرنسية بالمغرب أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار([400]).

لقد اعتبر ليوطي أن أول وأهمَّ شيء يجب أن تقوم به إدارة الحماية الفرنسية؛ هو استقطاب المغاربة وطمأنتهم، إذ استغل المناسبات والاحتفالات لإلقاء خطب حاول من خلالها توضيح هذا الأمر، عبر تقديم نماذج من المستعمرات الإنجليزية منها والألمانية لكشف صرامتها وقسوتها وفتور العلاقات داخل مستعمراتها، والتنويه بعمل فرنسا داخل مستعمراتها ومحمياتها، رغبة في ترسيخ انطباع وإيمان قوي لدى المغاربة بأن فرنسا تقدرهم وعلى هذا الأساس تروم مساعدتهم، معتقدا أشد الاعتقاد بأن فرنسا ستنجح في مهمتها بالمغرب، وأن سياسة اللين والعطف ستعطي أكلها بالمغرب، نظرا لأن السكان لطفاء وبسطاء([401]). ويضيف أنه عندما قدِم من وهران إلى فاس سنة 1912م، وجد فراغا مطلقا، وشاهد نفور السكان من الأجانب، حيث أغلقت الأبواب في وجههم، وأن المغاربة كانوا يحتقرون الأجانب (يبصقون عليهم عند مرورهم). ولاحظ تباعدا كبيرا بين المغاربة والأجانب. ومنذ اليوم الأول كسَّر هذا الحاجز، وعمل على نهج سياسة القرب والإغراء التي أعطيت نتائج مهمة، كما أكد للمغاربة أن الفرنسيين يحترمون احتراما كاملا العقيدة الإسلامية والعادات والتقاليد المغربية ومؤسساتهم الدينية([402])، ويقدرون المكانة الاجتماعية للعلماء والزعماء المحليين والأعيان والشرفاء والأمراء.

وعلاقة بموضوع الأمير ولي العهد، أشار ليوطي أنه خلال تجوله بمراكش سنة 1925م، وجد الأمير الشاب المولى إدريس بن يوسف أخ السلطان، وكان خليفته على مراكش ويلقب بالشريف، قد تغير كليا وقد أسعد ليوطي ذلك، ويضيف كذلك بأنه راسل**الجنرال دوغان** "Daugan"([*]) وحثَّه على أن لا يترك الأمير لوحده أثناء تنقلاته وتجواله، وبأن يرافقه أحد

[400]-Ibid., p.2.
[401]- **A.D.N., Fonds M-P, serie, 1MA/200/Carton n°342**, Procès Verbal de la Vingt-cinquième séance du conseil de Politique indigène du 14 avril 1925, p.3.
[402]- Ibid., p.3.

[*] - **ألبير دوغان** Albert Daugan ، حاكم عسكري على منطقة مراكش ما بين ماي 1922 ومارس 1927م.

الضباط لرحلات القنص. وقد تعهد السيد مارك مستشار الحكومة الشريفة بالاهتمام بالموضوع وبإبلاغه للسلطان([403]).

II- الزوايا والطرق الصوفية في المغرب على عهد الحماية.

1- تاريخ الزوايا والطرق الصوفية في المغرب.

عرَّفت دائرة المعارف الإسلامية الزاوية المغربية بأنها: "مدرسة دينية مجانية للضيافة، تشبه الدير في العصور الوسطى"، لم تظهر في المغرب إلا بعد القرن الخامس الهجري، والحادي عشر الميلادي، حين حلَّت محل"الرباط"، وسميت"دار الكرامة"، كالتي بناها يعقوب المنصور الموحدي في مراكش، وسماها ب"دار الضيوف" ([404]).

شُيدت جل الزوايا بالمغرب بجوار قبر أحد الصلحاء أو الشرفاء الغريبين عن المنطقة في أغلب الأحيان، وأصبحت مزارا للأتباع من جهة، ومكانا لأداء الصلاة والتدريس من جهة ثانية، ودارا لإيواء الضيوف واستقبال الوافدين عليها([405]).

لقد أنشئت الطرق الصوفية تقديسا وإجلالا للصلحاء والشرفاء، وارتبطت بإحدى الزوايا الموجودة في المغرب أو خارجه. إنها مؤسسات لأناس أتقياء كانوا يجتمعون لتلاوة بعض الأذكار التي أوصى بها شيوخ المتصوفة([406])، الذين كان يعمل تحت إمرتهم شيوخ ومقدمون، وأتباع ومريدون([407]).

قامت الزوايا والطرق الدينية عبر تاريخ المغرب بأدوار كبرى. وأسهمت في قيام الدول وتأسيسها([408])، وإرساء حكم السلالات الحاكمة ودعمها منذ عهد المرابطين والموحدين. وساعدت

---

[403]-**A.D.N., Fonds M-P, serie, 1MA/200/Carton n°342**, Procès Verbal de la Vingt-cinquième séance du conseil de Politique indigène du 14 avril 1925,…, Op.cit, p.6.

[404]- محمد حجي، "الزاوية"، **معلمة المغرب**، الخزانة العامة للكتب والوثائق، الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1984م، ص. 4602.

[405]- جول إيركمان، « Jules Erkmann »، "**الزوايا والطوائف الدينية بالمغرب**"، ترجمة مليكة دلال، **مجلة أمل**، عدد مزدوج 22 – 23، س.8، 2001م، ص. 27.

[406]- روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج.2،1992م، ص. 867.

[407]- ريفي دانييل، "السياسة الدينية للحماية بالمغرب"، ترجمة محمد ظريف، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 4، العدد 14/13، 1992/1991م، ص. 161.

[408]- أسهمت الزاوية الجزولية في قيام دولة الأشراف السعديين وتوسعها، وصار للزاوية نفوذ واسع وأتباع كثر، وأصبحت منافسا قويا للدولة السعدية في ممارسة سلطتها، خاصة بعد أن أعلنت الجهاد داخل البلاد، لإيقاف المد الإيبيري الذي انطلق منذ 1415م، باحتلال سبتة...

على متابعة نشر الدين الإسلامي بين القبائل المغربية، وحرص زعماؤها على تطبيق الشريعة الإسلامية، واتباع تعاليمها الدينية، وتعديل الأحكام العرفية وفق الشريعة الإسلامية، وتنظيم الرحلات إلى الحج، والجهاد وتأطيره، وضمان التوازن وتدبيره بين القبائل المغربية، والإشراف على أمن الأسواق ورعايتها، وتأمين دور الوساطة بين الحاكمين والمحكومين([409]).

عرفت الزوايا والطرق الدينية انتشارا واسعاً في المدن والبوادي منذ القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ميلادي، حيث نجد زوايا قديمة؛ كزاوية أبي محمد صالح بآسفي، وزاوية الشيخ الكامل محمد بنعيسى بمكناس، والزاوية الدلائية بالأطلس المتوسط، والزاوية الناصرية بتامكروت بدرعة، والزاوية الوزانية بوزان، وأخرى حديثة كالزاوية التيجانية بفاس، والدرقاوية بقبائل بني زروال بغفساي، إضافة إلى الزوايا المعاصرة كالزاوية الكتانية بفاس، والزاوية القادرية البوذشيشية في بني إزناسن بمداغ بالمغرب الشرقي([410]).

اعتبر مؤسسو الزوايا والطرق الدينية في المغرب منذ القرن 10هـ/15م، شرفاء وأولياء احترم الناس تقواهم وورعهم، ودورهم النبيل في نشر دين الإسلام، غير أن بعضهم كانوا ينشرون تعاليم خاصة بهم، والتي كثيرا ما كانت تنحرف عن الأصول الدقيقة في قضايا عديدة، خاصة بعد أن أخذت الطرق الدينية مسؤولية القيام بدورها في الممارسات الدينية اليومية للمغاربة. وبالتالي تباينت مستويات هذه الزوايا والطرق، وتمايزت فيما بينها، سواء من حيث الشعائر أو من حيث توظيفها. وهكذا، ضمت إليها أتباعا من مختلف الفئات الاجتماعية (علماء، ورجال المخزن، وأعيان وباقي الفئات الشعبية)، اختلفت مشاربها وأهدافها، وكان لابد من أن يؤثر بعضها تأثيرا قويا في شؤون الدولة. كما كانت بعض الزوايا والطرق الدينية لا تتمتع بنفس الحضوة والمكانة لدى المغاربة، وحتى لدى المخزن، رغم ما كان لها من نفوذ روحي قوي، ومكانة دينية مقدسة لدى أتباعها ومريديها. ([411])

...ينظر: ميشو بلير، « M.Michaux Bellaire »,« Essai sur l'histoire des confreries Marocaines » محاولة في تاريخ الزوايا والطرقية بالمغرب، ترجمة الحسين الهادي، **مجلة أمل**، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ع.20/19، س.7، 2000م، ص. 12.

[409]- التوفيق أحمد، "الزاوية" **معلمة المغرب**، الخزانة العامة للكتب والوثائق الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1995م، ص. 2395.

[410]- التوفيق أحمد ، "الزاوية"، **معلمة المغرب**،....م. س.، ص. 4602.

[411]- لاندو روم ، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1992م،ص. 138.

تعامل السلاطين المغاربة بحذر شديد مع الزوايا والطرق الدينية المنتشرة في المغرب، حيث تراوحت هذه المعاملة بين الشدة واللين، إذ سعى السلاطين السعديون إلى التخلص من الزاوية الجزولية التي ساعدتهم. ووضع الحكم العلوي حداً للتجربة السياسية لزاويتي إيليغ والدلاء([412])، كما أن **السلطان سيدي محمد بن يوسف** أمر كذلك بمنع التظاهرات الاحتفالية العمومية للطرق الدينية والمواسم([413]).

لم تكن العلاقات بين السلاطين المغاربة والزوايا جيدة دائما، بل تخللتها بعض الأزمات في بعض الأحيان خاصة في الأمور الدينية، والتي كان الحسم فيها دائما لصالح السلطان، باعتباره أميرا للمؤمنين والرئيس الأعلى للشرفاء وقاضي القضاة. ومن مظاهر الارتباط بين السلطة المركزية والزوايا الدينية، إلزامية مباركة السلطان لتعيين زعماء الزوايا واستخلافهم، ومنح ظهائر التوقير والاحترام التي كانت تتجدد مع مبايعة كل سلطان جديد. وهي مباركة كانت تضفي الشرعية والمصداقية على الاختيار الذي كان يتم في الغالب بالإجماع من طرف عائلة الولي الصالح وشيوخه ومريديه وأتباعه. وهو ما تؤكده الرسالة التي بعث بها السلطان المولى الحسن(1873-1894م)، بتاريخ 21 يناير 1887م ،للفصل في النزاع بين ابن الزعيم المتوفى وأخيه حول زعامة الزوايا الناصرية([414]).

وكان زعيم الزاوية كذلك يتدخل في النزاعات بين المتنافسين على العرش، ونذكر هنا الدور الذي قامت به الزاوية الشرقاوية والزاوية الوزانية إبان ثورة المولى يزيد على أبيه السلطان سيدي محمد بن عبد الله، حيث أصلحتا ذات البين بينهما([415]). في المقابل كان السلطان كذلك يتدخل بدوره في تعيين زعماء الزوايا الذين كانوا صلة وصل بين الزاوية والمخزن، وصار نجاح الزاوية وتوسعها واستقرارها مرتبط بانخراطها في شؤون الإدارة المخزنية([416]). وتجدر الإشارة

---

[412]- عبد العزيز بوعصاب،"الزوايا مراكز للدرس:عهد المولى المولى إسماعيل نموذجا"، رباطات وزوايا في المغرب"، **سلسلة أعمال وحدات التكوين والبحث**،ع.2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2007م، ص. 169.

[413]- روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**...م. س.، ص.868.

[414]- George Spillmann, **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc: Confréries et Zaouias**, les Trésores de la Bibliothèque, n° 7 Faculté des lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Imprimerie Omnia Rabat, 1ère édition 2011., p .192 – 193.

[415]- عبد اللطيف أكنوش، **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب**، ...،م.س.، ص. 109.

[416]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830 م– 1912م**،...،م.س.، ص. 198.

أيضا، أنه رغم العلاقات المتوترة التي كانت قائمة بين السلطان وبعض الزوايا الدينية، فإن معظمها كانت خاضعة للمخزن المركزي، وفي خدمته، وصارت توظف كإحدى آلياته الإدارية والسياسية والدينية، وحظيت بعناية خاصة منه([417]) . وكان السلطان المغربي يصطحب معه بعض شيوخ الزوايا الحليفة، لشرعنة حملاته التأديبية التي كان يقوم بها، ضد القبائل المتمردة أو للقيام بدور التحكيم والوساطة بين السلطان والقبائل الثائرة، وهو ما استفادت منه الإدارة الفرنسية لاحقا.

استفادت الزوايا من موارد اقتصادية ومالية مهمة، كانت تمنح لها على شكل "الهدية" و"الزيارة" والهبات المالية التي يقدمها المخزن. ونشير في هذا الصدد، إلى الرسالة التي بعث بها نقيب شرفاء مولاي عبد السلام بوزان إلى السلطان المولى يوسف، حيث شكره فيها على الهبة المالية التي قدمها لزاويتهم سنة1915م، والمقدرة ب 400 دورو([418]). واستفادت هذه الزوايا أيضا من عائدات الأحباس، والزكوات والأعشار التي كان يقدمها الأتباع و المريدون لضمان استمرارها وصمودها، والهدايا والعطايا التي كان يهبها المحسنون والزوار لأماكن العبادة([419])، خاصة خلال المراسيم الاحتفالية السنوية، التي كانت تتزامن مع مواسم الحصاد ومع توفر الغلال الفلاحية، واستفادوا كذلك من الإعفاءات الضريبية وتفويت الإقطاعات والملكيات وبعض الامتيازات الإدارية، كالأسبقية لولوج الإدارات والمحاكم والأولوية في تقلد المناصب والوظائف المخزنية.([420])

2- سلطات الحماية وعلاقتها بالزوايا والطرق الدينية.

لقد أخلَّت السلطات الفرنسية مبكرا بالتزامها لبنود معاهدة الحماية، المتعلقة بحفظ حرمة السلطان وعدم التدخل في المؤسسات والشأن الديني المغربي، مما أدى إلى انطلاق المقاومة التي قادتها القبائل المغربية، حيث برز شيوخ بعض الزوايا والطرق كزعماء على واجهة الأحداث،

---

[417]- Abdallah Laroui**, Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocaine (1830 – 1912)**, 3ème édition, 2009, le centre culturel Arabe, Casablanca, p .144.

[418]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton, N°62** , Lettre n°363.R.V,Lettre de remerciements au Sultan pour les Chorfas de Moulay Abdessalam,en date du15Fevrier1915,à Fès.

[419]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية** .....م.س.، ص. 202.

[420]- نفسه، ص. 202.

لما كان لهم من نفوذ روحي ومكانة مقدسة، وقوة في تأطير المجتمع المغربي. علما بأن جل المغاربة كانوا منظمين داخل مختلف الزوايا والطرق الدينية، التي اعتبرت انعكاسا لهويتهم الشخصية (قل لي ما هي طريقتك، أقول لك من أنت)([421]).

أدركت سلطات الحماية مكانة الزوايا والطرق الدينية المغربية، باعتبارها ظاهرة دينية واجتماعية وسياسية، ميزت المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، كما أبانت التجربة الاستعمارية بالجزائر عن الدور الكبير للزوايا في إستمرار المقاومة وتأطيرها، مما جعلها محط اهتمام الأبحاث السوسيولوجية والأنثربولوجية الفرنسية، التي قادها كل من إدموند دوتي ولويس ماسينيون، وميشو بيلير الذي ظن أن مفتاح المجتمع المغربي يتمثل في الزوايا([422]).

أخبرنا ميشو بيلير، المسؤول الكبير داخل إدارة الشؤون الأهلية، خلال محاضرة قدمها أمام التلاميذ الضباط في الشؤون الأهلية، حول"الزوايا والطرق الدينية بالمغرب"، أن موضوعها له أهمية بالغة خاصة بعد تخرجهم وإلتحاقهم بمقرات عملهم. وذكر أنه اهتم بدراستها لسنوات عديدة، راكم خلالها معلومات مهمة عنها، وأشار خلال نفس المحاضرة أنه من اللازم أن تكون الإدارة الفرنسية قادرة عن طريق التعاون المنهجي بين مختلف المصالح، على تحقيق إنتاج علمي ضخم حول موضوع الزوايا بالمغرب، على غرار ما أنجز حول الجزائر، لكل من**الرائد رين**"le Commandant Rinn"،وكذلك**ديبون**"Dépont" **وكوبولاني** "Coppolani"، و**العقيد تريميلي**"Trummelet". وحول السودان، نذكر العمل الذي أنجزه النقيب المترجم **مارتي**"Le capitaine Marty"، وطلب من التلاميذ الضباط، إنجاز دراسة وبحث خاص بزوايا المناطق فور تعيينهم بها([423])، لتكون هذه الدراسات مصدر إنتاج علمي شامل ومهم عن الزوايا والطرق الدينية المغربية، لما له من فوائد كثيرة للسياسة الأهلية. ونشير إلى التقرير الذي أنجزه **النقيب لابون**" Labonne "المنجز سنة1916م، تحت إشراف مصلحة الاستعلامات العامة بفاس، وهو تقرير مفصل عن الزاوية الكتانية الإدريسية، وحول

[421]- دانييل ريفي، **السياسة الدينية للحماية بالمغرب، ترجمة محمد ظريف** .....، م.س.، ص. 161.

[422]- نفسه، ص. 161.

[423]-Bellaire Michoux, Les confréries religieuses au Maroc, Conférences fortes au cours préparatoire du Service des affaires indigènes, **Archives Marocianes, Volume 27**, Ernest Leroux, Edition, Paris, p : 2.

وضعيتها الدينية وجذورها التاريخية، والدورالسياسي لزعيمها عبد الحي الكتاني وعلاقة السلطات الفرنسية بها([424]).

كان للحكومة الفرنسية في باريس تعامل مبكر مع الأشراف والمشايخ والزوايا والطرق الصوفية في الجنوب والشمال، حيث حاول **أورديغا** الوزير الفرنسي المفوض في طنجة، استمالة شيوخها، وكسب تأييدهم والوقوف إلى جانبها ضد السلطان الذي رفض مرور خط السكة الحديدية الصحراوية في منطقة توات. وهكذا تم الاتصال بالشريف محمد العربي، ابن عم السلطان في تافيلالت، وبالشريف مولاي عبد السلام الوزاني في الشمال([425]). ونشير كذلك إلى أن العديد من شيوخ الزوايا تعاملوا مع المسيحيين، واستفادوا من الحماية الأجنبية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، وذلك من أجل استعادة مكانتها وحماية ممتلكاتها وتوسيعها ومضاعفة ثرواتها، خاصة وأن المخزن نفسه عانى من تدهور الأوضاع الداخلية، وشرع في التعامل مع الفرنسيين. لتصبح الزوايا أداة في خدمة الأجانب، ووسيلة للتسرب الاستعماري([426]).

أدرك **الجنرال ليوطي** مدى الارتباط الوثيق بين الدين والسياسة في المغرب، لذلك رأى أن من واجبه ضبطهما. كما تيقن من أهمية السلطان والعلماء وشيوخ الزوايا، واعتبر السلطان المرجع الموحد للمغاربة، وجعله أساس سياسة الحماية، بينما أبعد مشاركة العلماء في تطبيق سياسته، وعمل على استقطاب شيوخ الزوايا وضمان حيادهم تجاه عمل الحماية على الأقل، إن لم يكن الاستعانة بهم([427]). بعد أن حذر باحثون من التدخل في شؤونها.

استفادت إدارة الحماية كذلك من العلاقات الجيدة بين الإدارة الفرنسية والزوايا والطرق الدينية في الجزائر بعد ثمانين سنة من الصراع والمواجهات الدامية، خاصة وأن هذه الزوايا كان لها امتداد في المغرب، سواء كأصل أو كفرع من الفروع. ونجد للزاويتين الوزانية

---

[424]- **A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/CartonN°62**, Lettren°526R, A/S:de Si AbdelHay ElKittani, en date du 7 Mars 1916, Service de Renseignements, Region de Fès.

[425]- يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، الجزء الثالث، ....م.س.، ص. 454 – 455.

[426]- محمد بوسلام ، "موجز مشروع قراءة في تطور علاقات ببعض الزوايا بالسلطة المركزية"، **مجلة تاريخ المغرب**، ع.2، س.2، أبريل 1983، إصدار جمعية الامتداد الثقافي، الرباط، 1982م، ص.94.

[427]- نور الدين الزاهي، **الزاوية والحزب، الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي**، مطبعة إفريقيا للنشر المغرب، ط.3، 2011م، ص. 128.

والتيجانية، روعاً وأتباعاً بالجزائر، إذ يمكن الاعتماد على تعاونها لإنجاح المشروع الاستعماري بالمغرب، وأشارت جريدة السعادة إلى أن الشريف عبد الرحمان ابن مولاي الطيب الدرقاوي، كبير الزاوية الدرقاوية، أكد للفرنسيين تعاونه معهم، ولا يخفى أن للشريف المذكور وساطة دينية في قبائل بني زروال، ونفوذه كان يمتد إلى قبائل بني مزكيلدة وبني ورياغل والجاية، وهو الحكم المسموع الكلمة في فصل النزاع بين القبائل المشهورة بكثرة المخاصمات ([428]).

نهج **الجنرال ليوطي** ضمن هذا السياق التاريخي العام، سياسة إسلامية خاصة بالزوايا والطرق الدينية، وتبلورت من أجل ذلك استراتيجيات الاحتواء والتدجين، وتقديم الامتيازات والمساعدات المالية للزوايا الحليفة([429]). وهكذا عمل ليوطي على حصر دورها في النشاط الديني السطحي، وتميزت سياسته إزاء الزوايا والطرق الدينية بعدم التدخل في البداية، والاحتواء والتدجين لاحقا، حيث امتنعت إدارة الحماية عن التدخل تاركة الوضع كما هو، وسمحت لها بجمع الزيارات والهدايا والزكوات، لكن تحت مراقبتها. ونذكر الرسالة التي أكدت موافقة السلطات الفرنسية على التماس تقدم به زعيم الطريقة الكتانية عبد الحي الكتاني، للقيام بزيارات للزوايا التابعة له في كل من مناطق الرباط، وقبائل زمور، وتادلة ومكناس ومراكش، إلا أن موافقة إدارة الحماية كان بشروط: كالحضور يوميا أمام السلطات الأمنية في المناطق المحتمل زيارتها، واخضاعه للمراقبة والتفتيش والالتزام بالإجراءات المتخذة من قبل قادتها، وتنبيهه أي(عبد الحي الكتاني) بعدم ممارسة أي ضغوطات على السكان، وأن تكون الهدايا التي ستمنح له اختيارية وإرادية، وألا تثقل كاهل السكان. كما أكدت نفس الرسالة على أن تحركاته وتنقلاته وحيِّلِه يجب أن تكون تحت مراقبة سرية ومشددة([430]).

لم تفرض هذه الشروط على الزاوية الكتانية فقط، بل شملت الزاوية الوزانية كذلك، وهو ما تجلى عندما طلب الشريف أحمد بن الحاج التهامي الوزاني القيام بزيارة لقبائل منطقة مكناس، حيث ترددت السلطات المحلية الفرنسية في قبول طلبه، وفضلت إلغاءها لعدم ملاءمة

---

[428]- بدون مؤلف، **"حوادث الأسبوع في الأيالة الشريفة"، جريدة السعادة، 31 غشت 1918م**،ع. 1788، س. 14، ص. 1.

[429]-Rivet Daniel, **Lyautey et l'institution du protectorat françaises au Maroc 1912 – 1925,** Tome.3. Edition Harmattor, Paris, 1988, p.148.

[430]- **A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/Carton N°62**, Lettre n°390.D.R.2, A/S « Une tournée de Ziara du Chérif si Abdelay El Kattani », en date du 7 Avril 1916, du service des renseignements, Rabat.

ظروفها، مبررة ذلك أن الهدايا المقدمة للشرفاء جزء من الضرائب الكثيرة التي كان يؤديها السكان سنويا والتي أثقلت كاهلهم، كضريبة الترتيب المخزنية الإلزامية التي فرغت من تسديدها قبل مدة قصيرة، إلى جانب الإتاوات المقدمة لكبار المسؤولين، إضافة إلى قلة المحصول الزراعي لتلك السنة([431]).

أفاد **دانييل ريفي**"Daniel Rivet "، بأن السلطات الفرنسية بعد أن شددت مراقبتها لتحركات بعض شيوخ الزوايا أثناء جمع الهدايا والزيارات، ووضعت عراقيل لمنع بعضها، إلاَّ أنها رخصت لأخرى بإحياء بعض المواسم في مختلف مناطق المغرب، كالموسم الكبير لعيساوة في مكناس، وشرعت في تنظيم جولات بعض شيوخ الزوايا، وأعادت نظام الزيارات الذي توقف بسبب القلاقل والاضطرابات التي عاشها المغرب بعد فرض نظام الحماية، كما أسهمت سلطات الإقامة العامة أيضا في إجراء الموسم الكبير لمولاي إدريس زرهون([432]). وقد اهتم الجنرال ليوطي بتنظيم وإقامة المواسم السنوية للزوايا والطرق الدينية الحليفة، واعتبرها مكانا لاجتماع ولقاء أتباع ومريدي الزوايا من مختلف مناطق المغرب، ومجالا لاتصال الإدارة الفرنسية بالمغاربة، لإظهار نواياها الحسنة في نشر الأمن والاستقرار بين القبائل. وقد حرص ليوطي على حضور افتتاحها وانطلاق الاحتفالات فيها، التي كانت تستمر لأيام، إلى جانب رجال المخزن، وممثلي السلطان، وشيوخ الزوايا، ووفود من إدارة الإقامة والشرفاء والأعيان ([433]).

قا المقيم العام **الجنرال ليوطي** يوم الأربعاء 25 أكتوبر1914م، في إطار دعم إقامة المواسم الدينية السنوية للزوايا، بزيارة قبائل بني حسن والشراردة بمنطقة سوق الأربعاء الغرب، الذي يُعَدُّ من أكبر أسواق البادية المعروفة بالأيالة الشريفة، وقد صادف ذلك افتتاح موسم الولي الصالح، سيدي بوسلهام، الذي كان غاصّاً برجال القبائل الذين احتفوا بمقدم

[431]-**A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/Carton N°62**, Lettre n° 923, R.G,A/S « une demande de tournée de ziara »,en date du28 Février1916,services de Renseignements Meknès.

[432] - Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc, 1912 – 1956, T.2**, Edition Harmattan, Paris, 1998, p : 151.

[433]- مراسلات من سلا : "موسم سيدي موسى"، **جريدة السعادة**، 4 شتنبر 1917م، العدد.1566، السنة.13، ص. 1.

المارشال ليوطي، ومشاركته لهم الاحتفالات المتزامنة مع إحياء الموسم، وألقى خطابا بالمناسبة عبَّر فيه عن احترامه لتقاليد قبائل المنطقة وعوائدهم وطرقهم الدينية([434]).

نلاحظ من خلال الرسالتين السابقتين اللتين بعثهما زعيم الكتانيين ورسائل أخرى، أن هناك معاملة تفضيلية إزاء الزاوية الكتانية وشيخها **عبد الحي الكتاني**، إذ رغم تعبير السلطات المحلية بكل من مكناس وتادلة عن عدم استحسانها للزيارة المرتقبة لزعيم الكتانيين إلى القبائل الخاضعة لنفوذها، إلاَّ أن السلطات الفرنسية المركزية بالرباط وافقت على هذه الزيارة، وأكدت أن الشيخ عبد الحي الكتاني له مكانة دينية وسياسية متميزة يمكن استغلالها لصالح فرنسا، وباعتباره شريفا إدريسيا مؤهلا لمنافسة السلطان على الحكم، له صلاحيات واسعة لممارسة مختلف أنشطته، ويجب توفير كل التسهيلات لإنجاز هذه الزيارة مهما كانت الظروف([435]). هذا إلى جانب أنه متعاون مع السلطات الاستعمارية، ومنفذ لأجندتها، وهو ما أكدته مراسلاته العديدة مع الفرنسيين، كالرسالة المهمة التي بعثها الشيخ عبد الحي الكتاني للمقيم العام، لإخباره بنجاح مهامه التي كلفه للقيام بها في مراكش([436])، والرسالة التي طلب فيها وساطة الإدارة الفرنسية لحل مشكل عقاري بينه وبين وزارة الأحباس المغربية([437]).

عملت إدارة الحماية على احتواء الزوايا والطرق الدينية في المغرب، ونسجت معها علاقات جيدة، بعدما سعت معظم الزوايا لكسب وُدِّ الفرنسيين، باستقبالهم بالترحاب، ومدِّ يد المساعدة لهم، كما طلبت الاحتماء بهم لمواجهة بعض تعسفات رجالات المخزن. وفي المقابل، رحبت السلطات الفرنسية بذلك، وتعاملت مع الزوايا وتعاونت معها. وهذا ما تؤكده رسائل الترحاب بقدوم الجنرال ليوطي، التي وردت على الإقامة العامة من مختلف زعماء الزوايا، والتي استبشرت خيرا من أعماله في فرض النظام وإشاعة الأمن والاستقرار.

---

[434]- علي الطرابلسي، **سمط اللالئ في سياسة المشير ليوطي**، ...م.س.، ص. 36.

[435]-**A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/Carton N°62**, Télégramme Officiel, n°1364.N.R, Priorité, en date du 6 Octobre 1915, Command Général du Nord, Meknès.

[436]- رسالة من عبد الحي الكتاني إلى المقيم العام :" إخبار بإنجاز مهمة" بتاريخ فاتح جمادي الأولى 1336هـ، (12 فبراير 1916م)، **الحقيبة 1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا .

[437]- رسالة من عبد الحي الكتاني إلى النقيب نهليل، حول مشكل عقاري بينه وبين الأحباس.، بتاريخ 10 صفر 1337هـ، (15 نونبر 1918م) **الحقيبة:1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا.

وفي هذا الإطار نذكر الرسالة التي بعث بها أحد الشرفاء الوزانيين بمدينة وزان، مرحبا فيها بقدوم الفرنسيين، ومذكرا بالاستقرار الذي بدأت تعرفه البلاد على عهدهم، ومهنئا لهم بحلول السنة الميلادية الجديدة سنة1914م([438])، وفي رسالة أخرى، موجهة للمقيم العام، شكر فيها شيخ الزاوية الوزانية، على وساطته لدى السلطان لأجل الاستفادة من المنحة المالية السنوية المقدمة من طرف المخزن للزوايا والطرق الدينية([439]) . هذه المنحة المالية، كانت تعتبر ضمن عادة الهدايا التي كان يقدمها السلطان من بيت مال المسلمين ومن عائدات الأحباس للعلماء والزوايا ورجال المخزن.

ونضيف الرسالة التي بعث بها عبد الحي الكتاني؛ صديق فرنسا وخادمها، للجنرال ليوطي في29 ربيع الأول1333هـ، نعى فيها وفاة والده، ملتمسا منه مساعدته في تنفيذ وصية أبيه له بالخلافة عنه، في ما يرجع لأمور الطريقة الكتانية والزوايا بمدن وبوادي المغرب، وذكَّره فيها بالروابط والعلاقات الجيدة التي كانت تربطه بفرنسا منذ سنوات مضت، والتي يجب الحفاظ عليها وتطويرها والحرص على استدامتها([440]). كما أظهرت رسالة الزاوية القندوسية الموجودة قرب منطقة فجيج بالصحراء الشرقية، حسن نية سيدي محمد الأعرج نائب شيخها وخليفته، في التعاون مع فرنسا والتعامل معها، والتي أخبر فيها المقيم العام **ليوطي** بوفاة إبراهيم بن محمد شيخ الزاوية يوم7جمادى الأولى1337هـ، ومعبرا فيها أيضا عن رغبته في استمرار العلاقة التي كانت تجمع شرفاء القنادسة بليوطي منذ أن كان حاكما على منطقة العين الصفراء، وأن أتباع الزاوية في خدمة الدولة الفرنسية، وأنهم تحت تصرفها وإمرتها([441]). من جهة أخرى، رحَّب كبير شرفاء منطقة بودنيب في المغرب الشرقي، بالسلطات الفرنسية وأشاد بالأعمال العسكرية التي قام بها الجنرال ليوطي لاستتباب الأمن بمدينة فاس، وتمنى

---

[438]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton N°103**, Traduction d'une lettre du Cherif Ali Ben M'hamed El ouazzani (d'Ouezzan), 31 janvier 1914, n° 327.

[439]- **A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/Carton N°62**, Traduction d'une lettre du Chef des Charfas d'Ouazzen.

[440]- رسالة من عبد الحي الكتاني للمقيم العام، بتاريخ 29 ربيع الأول 1333 هـ، حول وفاة زعيم الزاوية الكتانية، **حقيبة رقم 1MA/100/103** ، الأرشيف الدبلوماسي بنانط، فرنسا.

[441]- رسالة من نائب (خليفة) الزاوية القندوسية يخبر فيها المقيم العام بوفاة شيخ الزاوية، **حقيبة رقم1MA/100/103** ، الأرشيف الدبلوماسي بنانط، فرنسا.

إستمرار علاقات التعاون مع الإدارة الفرنسية، التي انطلقت منذ سنوات خلت([442]). وفي إطار إحتماء بعض الزوايا بالسلطات الفرنسية، بعث أحد خدام الزاوية التيجانية رسالة للمقيم العام ليوطي، يشكوه بطش قائد وقاض بفاس([443]).

راقبت إدارة الحماية ممتلكات الزوايا والطرق الدينية، وتنقلات شيوخها، وتدخلت في شؤونها الداخلية، واستغلت الخلافات القائمة بين الزوايا حول مناطق النفوذ، متبعة بذلك السياسة التي كان يطبقها المخزن المغربي إزاءها. فقد أعطى الجنرال ليوطي تعليماته الصارمة لجرد ممتلكات زاوية ماء العينين بمختلف مناطق المغرب، وجاء في الدورية المقيمية، أن المخزن المغربي وبتنسيق مع السلطات الفرنسية أعطى أوامره بفرض حراسة قضائية على ممتلكات الزاوية ومصادرتها وحجزها. وشدَّد ليوطي في الدورية نفسها على أن تعطي عمليات الجرد للممتلكات المحجوزة معلومات دقيقة حول طبيعة ووضعية وأهمية ومساحة والقيمة المادية للممتلكات، وركزت الدورية المقيمية على تحديد عائداتها المالية السنوية ومجالات صرفها([444]) . ونبَّه المقيم العام القادة العسكريين حكام المناطق، إلى ضرورة إعطاء هذه العملية اهتماما بالغا، وإيفائه بالنتائج في أقرب الأوقات وأسرعها. كما وضعت سلطات الحماية أحباس عموم الزوايا بالمغرب تحت مراقبة فرنسية .

أخضعت سلطات الحماية تنقلات وأنشطة شيوخ الزوايا لمراقبتها، فقد كان لزاما على هؤلاء الزعماء الدينيين التوفر على ترخيص للتنقل، والحصول على جواز سفر تسلمه السلطات العسكريةالفرنسية، التي اشترطت تقديم وجرد أسباب التنقل وتحديد وجهة ومكان الاستقبال، ومدة الإقامة في طلب يقدم للسلطات المعنية، وقد مقدم الزاوية العيساوية بمدينة سلا، رفقة عشرين شخصا من أتباع الزاوية، طلب رخصة التنقل عبر القطار لحضور الموسم السنوي الذي يقام بضريح مؤسس الطريقة العيساوية بمدينة مكناس([445]). ونفس الإجراءات تم اتخاذها

---

[442]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/ Carton N°103**, Traduction d'une lettre de Si Ben Mohamed Cherif de Bou Denib, en date du 14 Juin 1912.

[443]- رسالة تظلم لأحد خدام الزاوية التيجانية، بتاريخ 20 أكتوبر 1915، **حقيبة 1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط، فرنسا.

[444]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/CartonN°64**, Circulaire n° :1387.D.R.2, A/S: « des biens possédés par EL HAIBA », en date du 27 Décembre 1915, Direction du service de renseignements, Rabat.

[445]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64**, Télégramme, n° 30.D.R, en date du 9 Janvier 1916, Résidence Général du Nord, Rabat.

إزاء مقدم الزاوية الكتانية بسلا، رفقة سبعة مريدين للزاوية، رغبوا في زيارة لمقر الطريقة بفاس، لحضور موسمها السنوي([446]).

لجأت السلطات الفرنسية إلى تعميم هذه الإجراءات الأمنية على جميع الزوايا، سواء الحليفة أو المعارضة، خاصة بعد العثور على مناشير لدى شخص، أثبتت التقارير الاستخباراتية علاقته مع أحد أتباع الطريقة التيجانية بمنطقة البرانص بتازة، هذه المناشير كانت تحرض المغاربة على التمرد، ومعارضة السياسة الفرنسية، والقيام بعمليات عسكرية ضد جيوشها، لتقوم إدارة الحماية على إثر ذلك، بمراقبة تحركات موزع المناشير بتنسيق مع السلطات المحلية بمنطقة باب المروج([447]). وقد تم إيقافه بعد أن أثبتت أبحاث أمنية ارتباطه بالجامعة الإسلامية، حيث تم توظيفه في إطار الدعاية الألمانية-العثمانية المعادية لفرنسا، وتكليفه بمهمة مراقبة تحركات جيوش الفرنسيين بالمنطقة والتجسس على مختلف الأنشطة وذلك سنة 1914م([448]).

فرضت سلطات الحماية حراسة مشددة على الشيخ حسنة ولد ماء العينين Hassana Ould Ma al Aînin، مقدم زاوية ماء العينين بفاس، شقيق الهيبة ماء العينين، خلال تنقلاته من منطقة تزنيت، التي ذهب إليها لزيارة ضريح والده هناك، لكنه مُنِعَ من طرف أشخاص وصفتهم الإدارة الفرنسية بالأعداء. وخلال سفره من الرباط إلى فاس، رفقة ابنه محمد صاح بوه "Mohamed Saah-Bouh" وخادمين له، وضعت السلطات الفرنسية رهن إشارتهم حارس أمن خاص لمرافقتهم ومراقبة اتصالاتهم أثناء تنقلهم من الرباط إلى مكناس، حيث أشرفت السلطات العسكرية لجهة فاس-مكناس، على توفير الحراسة الشخصية لهم بين المدينتين([449]).

اتبعت سلطات الحماية إزاء الزوايا والطرق الدينية سياسة إسلامية ظاهرها الاحترام والحياد، لكن باطنها أخفى تدخلا مباشرا في شؤونها، وذلك من خلال ظهائر التوقير والاحترام، الذي دأب سلاطين المغرب على منحها للشرفاء ولشيوخ الزوايا وأتباعهم، عند تقلد الحكم من

---

[446]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64**, Télégramme n°123, D.R, A/S: « Voyage Khalifa Cheikh confrérie Kitaniyine », en date du 27 Janvier 1916.

[447]-**A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/Carton N°64**, Lettren°416, A/S « d'un rekkas arrêté et du Moqadem Tijani Mohamed Bel Hadj », Service de renseignement Fès.

[448]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/CartonN°64**, Lettren°416, A/S « d'un rekkas arrêté et du Moqadem Tijani Mohamed Bel Hadj », Service de renseignement Fès.

[449]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64**, Lettre n° 912, D.R.2,A/S : « Voyage de cheikh Hassana Ould Ma el Aînin », en date du 28 novembre 1914, D.R.G, Rabat.

طرف سلطان جديد، بهدف الحفاظ على نفوذ شيوخها، ومكانتهم الاجتماعية، وما يحيط بها من"بركة وكرامات"، وظهائر التوقير التي تمنح من طرف المخزن هي بمثابة إقرار رسمي منه لتعيين شيخ جديد على رأس الزاوية، وتمنحه حق التصرف في أملاكها وتسيير شؤونها وفق التعاليم الإسلامية، ونؤكد أن هذه الظهائر لم تقتصر على الشرفاء الرجال، بل شملت الشريفات النساء، خاصة قريبات السلطان([450]). ونشير إلى أن ظهائر التوقير والاحترام، كانت تتضمن امتيازات ضريبية، وإعفاء من الكلف المخزنية، ومعاملات تفضيلية من طرف المخزن وممثليه بالمدن والبوادي، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تتراجع عن منحها مباشرة بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م([451]).

تسابق جلُّ الشرفاء وشيوخ الزوايا وباقي فئات المغاربة، إلى المكاتب العسكرية لسلطات الحماية، لطلب تجديد ظهائر التوقير والاحترام التي كانوا يتوفرون عليها منذ منتصف القرن التاسع عشر([452])، حيث لايتم قبول الطلب، إلا بوجود ظهير سابق، وكانت السلطات الفرنسية توافق على ذلك، بعد إجراء أبحاث استخباراتية تتعلق بأصول عائلات بعض المطالبين بها، وسمعتهم وأخلاقهم داخل البلاد، ومدى ولائهم لفرنسا، واشترطت عند تجديدها على استبعاد وإلغاء كل الامتيازات المادية، والإبقاء فقط على الاحترام المعنوي والتوقير([453]). وقد شملت طلبات تجديد ظهائر التوقير والاحترام الزوايا الحليفة والمناصرة للسياسة الفرنسية، إذ طلب عبد الحي الكتاني من السلطات الفرنسية التوسط له لدى السلطات المخزنية للحصول على الوسام العلوي الشريف، أي ظهير التوقير والاحترام الموقع من طرف السلطان([454]).

استغل ليوطي الصراعات الداخلية في بعض الزوايا، وعمل على تأجيج الخلافات القائمة بين الطرق الصوفية، من خلال تقوية الزوايا الضعيفة لمواجهة الزوايا ذات النفوذ القوي، واستطاعت إدارة الحماية إضعاف الزوايا القوية والحد من نفوذها السياسي والديني،

---

[450]- نسخة من ظهير شريف لصالح الشريفة لالة رقية الإسماعيلية وأبنائها، **حقيبة رقم 1MA/300/100**، الأرشيف الدبلوماسي نانط

[451]- نسخة من ظهير شريف للسلطان المولى الحسن، **حقيبة رقم 1MA/300/100**، الأرشيف الدبلوماسي نانط فرنسا.

[452]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/300/CartonN°100**, Lettre, n°162, A/S: «Renouvellement de Dahir de Taoukir et d'Ihtiram », en date du 18 Janvier 1926, Contrôle Civile Berchid.

[453]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/300/Carton N°100**, Lettre n°972 S.I.3,A/S: «Renouvellement de Dahir de Taoukir et d'Ihtiram », en date du 21 Avril 1916, des contrôles Civiles Mazagam.

[454]- رسالة من عبد الحي الكتاني إلى المقيم العام، **حقيبة رقم 4MA/900/62**، الأرشيف الدبلوماسي نانط، فرنسا.

وذلك بخلق انشقاقات داخلها. وهكذا ناصرت حليفتها الزاوية الدرقاوية ودعمتها في صراعها مع الزاوية الخمليشية، حيث أشارت جريدة السعادة إلى وقوف الشريف عبد الرحمان الدرقاوي شيخ الدرقاويين، الذي لاريب في إخلاصه للمخزن ضد الزاوية الخمليشية التي فشلت في استقطاب قبائل بني زروال إلى جانب المقاومة الريفية التي قادها الخمليشيون ضد الجيوش الفرنسية بمنطقة ورغة([455]) . وقد وشح الجنرال ليوطي خلال زيارته لمنطقة بني زروال أواخر سنة1920م، صدر شريف الزاوية الدرقاوية بوسام الشرف، وفاءً واعترافاً للخدمات التي قدمها للقوات الفرنسية، خلال عمليات التوسع العسكري بالمنطقة([456]).

تدخلت أيضا السلطات الفرنسية في النزاع القائم بين عبد الحي الكتاني وابن أخيه محمد المهدي الكتاني، بعد أن احتدم الصراع بينهما حول زعامة الزاوية الكتانية. وعملت السلطات على إجبار أتباع الزاوية من مؤيدي ومناصري محمد المهدي على الحياد في النزاع القائم بين الطرفين، خاصة أن أبحاثا استخباراتية أثبتت أن عبد الله بن سعيد أحد متزعمي معارضة تولي عبد الحي الكتاني قيادة الزاوية، له ارتباطات واتصالات قوية بألمانيا، وله علاقة بالدعاية العثمانية-الألمانية المعادية لفرنسا([457]). وهو ما أكدته الرسالة التي بعث بها الجنرال هنريس لطمأنة عبد الحي الكتاني، والوقوف إلى جانبه ضد ابن أخيه محمد المهدي ومعارضي توليه زعامة الزاوية الكتانية([458]).

اعتمدت سلطات الحماية على النفوذ الروحي لشيوخ الزوايا وزعماء الطرق الدينية والصلحاء، وتأثيراتهم على الأتباع والمريدين لتوسيع نفوذها ولتسهيل عملياتها العسكرية التوسعية، ونشر الفكر الانهزامي والدجل والرضاء بقضاء الله وقدره في تسخير الفرنسيين لاحتلالهم والخضوع لهم([459])، لكن نفوذ هؤلاء الشيوخ كان دون فعالية في القضاء على

---

[455]- بدون مؤلف، "الأحوال على وجه الإجمال"، **جريدة السعادة** 12 فبراير 1920م، العدد.2041، س. 16، ص. 1.

[456]- مصطفى الريس، **إضاءات حول الزوايا والطرقية زمن الحماية**، سلسلة شرفات رقم 74، منشورات الزمن، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب،2016م، ص. 24.

[457]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/CartonN°62**, Lettre, n°1585, A/S: « Affaires El Kittani », en dat du 26 Novembre 1915 à Fès.

[458]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900 Carton N°62**, Lettre, n° 168,A/S :«Affaires El Kittani » ,en date du 10 Décembre 1915 à Fès.

[459]- محمد المكي الناصري، **إظهار الحقيقة وعلاج الخليفة**، دراسة وإعداد، إدريس كرم،....م.س.، ص. 126.

المقاومة المسلحة بالجبال والصحراء، خاصة بعد أن تقلص دورها، ولم يصبح لها إلا دورًا ثانويا وبسيطا([460])، واتهمت بالتعاون مع الاحتلال الفرنسي من طرف العلماء والشباب المتعلم، الذين شنوا هجوما عنيفا عليها.

[460]- جون واتربوري ، **أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ....م.س.، ص. 76.

الباب الثاني:مظاهرالسياسة الدينية لفرنسا بالمغرب مابين1912م و 1925م.

الفصل الخامس:مسألة الحج والأوقاف الإسلامية في"السياسة الإسلامية" الفرنسية لليوطي مابين 1912م و1925م.

I- مسألة الحج في"السياسة الإسلامية" الفرنسية لليوطي ما بين 1912م و 1925م.

1-الحج المغربي وبداية الاهتمام الفرنسي.

أ-الحج المغربي قبل الحماية.

ب- بداية الاهتمام الفرنسي بالحج المغربي .

2- مسألة الحج المغربي في"السياسة الإسلامية"الفرنسيةما بين 1912و1925.

أ-الحج المغربي بعد توقيع الحماية .

ب-الحج المغربي قبيل الحرب العالمية الاولى.

3 - التنظيم الفرنسي للحج المغربي،وانعكاسات الدعاية الألمانية.

أ-الحج المغربي وبداية الحرب العالمية الاولى.

ب- الإدارة الفرنسية والحج المغربي خلال سنة 1915م.

ج- البعثة الحجازية الفرنسية والحجاج المغاربة.

د- الحج المغربي وانعكاسات الدعاية الألمانية.

II- الأوقاف في "السياسة الإسلامية "الفرنسية لليوطي 1912-1925 .

1- الأوقاف المغربية عبر التاريخ.

أ-مفاهيم عامة.

ب-مكانة الأوقاف لدى المغاربة.

2- السياسة الدينية لفرنسا ومسألة الأوقاف المغربية.

أ-الاوقاف المغربية قبيل الحماية.

ب- تنظيم الأوقاف المغربية على عهد الحماية.

ج-المخزن المغربي وإدارة الأحباس.

I- مسألة الحج في"السياسة الإسلامية"الفرنسية لليوطي ما بين1912م و1925م.

1-الحج المغربي وبداية الاهتمام الفرنسي.

أ-الحج المغربي قبل الحماية.

يُعتبر الحج من بين الأركان الخمسة للإسلام، وهو فريضة واجبة على جميع المسلمين القادرين ماديا وجسديا، كما أنه مسألة أساسية ذات قيمة وقداسة كبيرتين، إذ يمنح مكانة اجتماعية مميزة للإنسان. وقد حرص المغاربة على أداء فريضة الحج بالأماكن الإسلامية المقدسة منذ القدم، رغم بعد المسافة بين المغرب الأقصى والحجاز، وشكلت الرحلات الحجية أهم روابط الاتصال بين المغرب والمشرق عبر التاريخ، وازدهرت الرحلة عند المغاربة خاصة نحو الحجاز والبقاع المقدسة، إما للحج في أكثرها أو لطلب العلم ولقاء الشيوخ والعلماء([461]).

كانت الرحلات الحجية المنطلقة من المغرب، تجتاز صحراء الجزائر وتتوجه بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط نحو تونس وليبيا ثم مصر، وكانت هذه القوافل الحجية المتوجهة عبر الساحل الشمالي، تنظم تحت إشراف السلطان شخصيا، حيث تضم عدداً كبيرا من الحجاج المغاربيين، وثروة هائلة من البضائع والسلع، لكن مع نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت هذه القوافل غير منظمة، وتهددها الكثير من الأخطار([462]).

كانت القوافل تغادر المغرب من فاس وتواصل مسيرها عبر الساحل المتوسطي حيث يلتحق بها حجاج من الجزائر وقسنطينة وتونس والقيروان وطرابلس وبرقة، ثم تتوجه نحو القاهرة وبعدها إلى مكة، بعدما عمل العثمانيون على توحيد مغارب العالم الإسلامي ومشارقه مباشرة بعد بسط نفوذهم على هذا المجال الإسلامي الشاسع. وقد ساهم ذلك في تشجيع الكثير من المسلمين على التنقل من بلد إلى آخر، إما لأداء مناسك الحج أو لطلب العلم أو للعمل

---

[461]- محمد بوكبوط، **سفارة محمد بن عثمان المكناسي ومشاهداته في استانبول والشام والحجاز 1786م و 1989م، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس.**، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 9، مطبعة سايس، الطبعة الأولى، 2004م، ص.40.

[462]-Raymond Thomassy (1810 – 1863), **le Maroc et ces caravanes, ou relations de la France avec cet Empire**, édition librairie de Firmin, Didot Frères, Paris 1845, p.30.

والاستقرار بدون قيد أو شرط، واعتبرت مصر بوابة للمدينتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة، بالنسبة لمسلمي شمال افريقيا وغربها([463]).

رغم كل هذه الشروط، عانت ساكنة شمال إفريقيا عموما والمغرب خاصة، من عدة مشاكل أمنية وصحية، خلال رحلاتهم إلى الحجاز وبلاد الشام وفلسطين. وكانت القوافل الصحراوية تسيطر على رحلات الحج، قبل افتتاح قناة السويس سنة 1869م، إذ أصبح النقل البحري يسيطر على تنظيم عمليات الذهاب إلى الحج، خاصة مع تطور السفن البخارية التي اختصرت زمن الرحلات الحجية، وأمنتها من أخطار الطريق التي كانت تعترضها، وسهلتها وعززت التواصل بين المغرب والمشرق الإسلاميين([464]).

لقد عملت البواخر الأوروبية المحملة بالبضائع، والمتجهة نحو الأسواق الآسيوية؛ والتي تَعْبُرُ البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس مرورا بالبحر الأحمر، على نقل المسافرين وحجاج منطقة شمال إفريقيا المتوجهين إلى المناطق الإسلامية المقدسة، في ظروف جد صعبة وغير ملائمة، حيث انتشار الأوبئة والأمراض، إذ حرصت الدول الأوروبية على مراقبتها بحزم لتفادي انتشارها وانتقالها إلى بلدانها الأصلية وإلى مستعمراتها. وتلخص تقارير أحد الأطباء الفرنسيين ومنهم على وجه الخصوص الطبيب"لويس ليون طيراسLouis-Leon-Terrass"، ظروف رحلة عودة الحجاج المغاربة سنة 1896م، على ظهرالباخرة "جيرغوفيا Gergovia"، العائدة من ميناء ينبع بالجزيرة العربية إلى ميناء موغادور(الصويرة) المغرب، مرورا بالمحجر الصحي بميناءي طور وطرابلس الغرب، وعلى متنها حوالي 2200 من الحجيج، مراحل الرحلة وما تعرض له الحجاج من مشاكل صحية، وجشع شركات النقل البحري، وعدم التزامها بتوفير ظروف صحية ملائمة للسفر، إضافة إلى غلاء تذاكر السفر([465]).

استمرت الرحلات الحجية المغربية رغم الصعوبات والمشاكل، وكانت جلها تمر عبر مصر ذهابا وإيابا، وقد تحولت هذه الرحلات إلى استقرار مؤقت أو دائم لبعض الحجاج، إذ أشارت

---

[463]- عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، ...م.س.، ص. 90.

[464]-Le Pautrement Pascal**, La politique musulmane de la France au XXème siècle, de l'Hexagone au terre d'Islam, Espoirs, réussites, échecs**, Maisonneuve et la rose, l'Imprimerie graphie de l'Ouest , p,188.

[465]- لويس ليون طيراس، **عودة الحجاج المغاربة من مكة المكرمة وإجراءات الوقاية من عدوى الجذري على متن السفينة**، ترجمة وتعليق محمد أمين ، مطبعة أنفو- برانت، الطبعة الأولى ،2015م، ص.6.

مصادر الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط الفرنسية، أن حوالي اثني وسبعين مغربيا منهم؛ أطفال ونساء ورجال، سبق وأن استقروا في شبه الجزيرة العربية،خلال عقود مضت، أبدوا رغبتهم في العودة إلى بلدهم الأصلي المغرب، مع البعثة الفرنسية الرسمية للحج التي أرسلت خلال موسم الحج لسنة 1916م، على متن الباخرة **أورينك** "L'Orenque" ([466]) .

شكلت مصر نقطة تجمع والتقاء قوافل الحجاج المسلمين، ضمنها ركب الحج المغربي، واعتبرت أكثر الدول حفاظا على القوانين والتقاليد الإسلامية. لأجل ذلك، فإن ذهاب وإياب الموكب المصري للحج لعب دورا مهما في حياة شعوب شمال وغرب وإفريقيا([467])، واتخدت مدنتي: بورسعيد وطورالمصرية أدواراً هامة، كمحطات ومعابر رئيسية للحجاج المغاربة نحو الأماكن الإسلامية المقدسة، حيث كانت تجرى فيها مراقبة جوازات السفر والخضوع لتدابير المراقبة الصحية في المحاجر الصحية قبل التوجه إلى الحجاز وخلال العودة منه([468]).

كان ركب الحج المغربي يحمل معه هدايا السلطان المغربي للحرمين الشريفين ولملوكها وعلمائها وفقرائها. وتألفت هذه الهدايا من حلي وجواهر فاخرة ومواد غذائية، وكانت رحلته تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر من خروجه من فاس إلى أن يصل إلى مصر خلال منتصف شهر رمضان، بعد رحلة شاقة عبر الصحراء، تخللتها أخطار الظروف الطبيعية والمشاكل الأمنية والصحية. وكان الحجاج المغاربة ينتظرون حوالي شهرا، لكي يواصل الركب مساره من بلاد مصر رفقة موكب الحج المصري إلى الحجاز، حيث تستغرق المرحلة الثانية من الرحلة حوالي ثلاثة أشهر ذهابا وإيابا وسط صحراء شبه الجزيرة العربية([469]).

ب- بداية الاهتمام الفرنسي بالحج المغربي.

أصبحت الدول الإمبريالية، خاصة فرنسا وإنجلترا مهتمة بمسألة الحج مع مطلع القرن العشرين، وأدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية

---

[466]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204**, Rapport sur « l'arrivé à Casablanca des Pèlerins marocains retour de la Mecque », en date du 13 Novembre 1916, p : 4.

[467]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA /100/Carton N° 204,** Un rescrit n°45, de S.H. le Sultant, un message supérieure adressé à S.Ex. Le président du conseil du ministre, A/S : « Le pèlerinage à la Meque », en date du 30 novembre 1916, p .2.

[468]- عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، ...م.س.، ص 90.

[469]- محمد عبد المعطي أحمد حسام، **البيوت التجارية المغربية في مصر في العصر العثمان1517- 1798**، مكتبة مدبولي، القاهرة،2007م، ص. 89.

لمسألة الحج داخل المجتمعات الإسلامية، وشرعت في البحث عن مختلف الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالحج، وبزيارة الأماكن المقدسة الإسلامية بالمشرق العربي، حيث قامت بترجمة كتابات حول أدب الرحلة الحجية، من بينها كتاب تحدث عن رحلة إلى مكة والحجاز لمؤلفه الأنجليزي **ريتشارد فرانسيس بيرتون"**Richard Francis Burton" [(*)]، لسنة 1854م، "Personal Narrative of a Pilgrinage to Al-Madinah and Mecah"،الذي دخل مكة متنكرا في لباس حاج مسلم.

لقد شكلت أماكن الحج مجالا لالتقاء حجاج العالم الإسلامي، الذين تزايد عددهم، عندما شرع في استخدام السفن البخارية في الرحلات الحجية من طرف المناطق النائية بإفريقيا وآسيا، وتقلصت الرحلة في الزمن والمسافة، وأصبحت الأماكن المقدسة الإسلامية بالحجاز مجالا لمناقشة المشاكل التي تعيشها المجتمعات الإسلامية، والتفاعل مع نتائج وآثار الاستعمار الأوربي عليها، وعلاقة بتأثر الشعوب الإسلامية خلال مواسم الحج، أشار**جورج سبيلمان** "George Spillman "، إلى أن: " فريضة الحج دفعت المغاربة إلى زيارة الأماكن المقدسة بالجزيرة العربية مرورا بالعديد من البلدان العربية الإسلامية، وكان السفر يستغرق مدة طويلة ومتعبة، اضطر معه الحجاج المغاربة للاستقرار والإقامة فيها، فكانوا يقارنون أوضاع بلادهم بغيرها"([470]).

لقد أصبحت الأحداث المتعلقة بانهيار الإمبراطورية العثمانية وتداعياتها على العالم الإسلامي، وأفكار الجامعة الإسلامية المناهضة للإمبريالية، أكثر المواضيع تداولا في مواسم الحج خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكذلك الدعاية الألمانية المعادية لدول الحلفاء، إذ اعتبرت ألمانيا نفسها مدافعة عن الإسلام إلى جانب حليفتها الدولة العثمانية، وبالتالي أصبح الحج يشكل خطرا أمنيا على سياسة السلطات الفرنسية وباقي الدول الأوروبية. وصار من بين أولويات اهتمامات إداراتها الاستعمارية، خاصة بعد تطبيق الاتفاقية السرية

[(*)] - **ريتشارد فرانسيس بيرتون**، مفكر وعالم وضابط عسكري بريطاني، ولد سنة 1821م، اهتم بالترجمة بالاستشراق متخصص في الأنتروبولوجيا،يتحدث29 لغة و11 لهجة، ويتقن اللغة العربية، وهو من بين الأوروبيين الأوائل الذين دخلوا مكة.

[470]- George Spillman, **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc, confréries et Zaouias**, Serie, les Trésors de la bibliothèque, n° 7 Université Med V Agdal, Rabat, Imprimerie Oumnia, Rabat 1ère édition, 2011, p.27.

"سايكس-بيكو" لتقسيم المشرق العربي، وفرض الانتدابين البريطاني والفرنسي عليه بموجب اتفاقية سان ريمو لأبريل سنة 1920م، وقرارات عصبة الأمم، خصوصا بعد أن انتشرت إشاعة سعي إنجلترا إلى إحتلال مكة المكرمة في إطار تقسيم المناطق التابعة للدول المنهزمة في الحرب بموجب قرارات مؤتمر فرساي للسلام ومعاهدة سيفر ل10 غشت 1920م([471]).

لقد لوحظ انخفاض عدد وحجم الرحلات البحرية إلى الحج مع مطلع القرن العشرين، مقابل تزايد نشاط الرحلات الحجية البرية التي تمر عبر الصحراء البعيدة عن مراقبة السلطات الاستعمارية، نتيجة التعامل العنصري لشركات الملاحة الأوربية التي كانت تحط من كرامة شعوب البلاد الإسلامية وظروف السفر اللاإنسانية، حيث خصصت أقبية البواخر للمسافرين الحجاج، إضافة إلى غلاء تذاكر السفر والمراقبة المستفزة بالمحاجر الصحية من جهة، وأجواء الحرب العالمية الأولى، والدعاية الألمانية-العثمانية المعادية لفرنسا.

اطلعت السلطات الفرنسية على التقارير الاستخباراتية التي أكدت أن الرحلات الحجية البرية لقيت إقبالا كبيراً من طرف حجاج شمال إفريقيا، وأن عدد حجاجها العائدين تقلص وتناقص بسبب الأمراض والأوبئة الفتاكة المنتشرة بالمناطق التي يعبرونها، وآخرون اختاروا الاستقرار بالحجاز أو ببلاد الشام. ونشير هنا إلى أن عددا من سكان شمال افريقيا،خاصة الجزائريين، هاجروا إلى بلاد الشام والحجاز خلال احتلال بلادهم من قبل فرنسا سنة 1830م، وكانوا يستقبلون أولئك الذين يأتون من هناك ويستضيفونهم ويهيؤون لهم الاقامة إلى جانبهم، هؤلاء الحجاج القادمين من مستعمرات دول الحلفاء، كانوا يتأثرون بالبرامج الدعائية والتأطيرية للجامعة الإسلامية لأجل مناهضة الاستعمار الأوروبي ولخلق ثورات وتمردات، ونشير هنا إلى أن أحد الحجاج المغاربة خلال موسم الحج لسنة 1916م، اختار الانخراط في صفوف الجيش العربي بالحجاز وفضل الاستقرار هناك([472]).

اهتمت فرنسا بالنقل البحري لحجاج شمال إفريقيا، حيث ظهرت خلال نفس الفترة شركات فرنسية كبرى متخصصة في الملاحة البحرية، التي تجندت لخدمة حجاج المستعمرات

[471]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France**…op.cit, p : 82.

[472]-**A.D.N., Fonds M-P, Serie 1MA/100/Carton N° 204**, Rapport sur: « l'arrivée à Casablanca des pélerins marocains retour de la Mecque », en date du 13 novembre 1916, p.3.

الفرنسية، ونذكر هنا أمثلة لهذه الشركات الملاحة البحرية: Freycient, Fabre, Paquet، والتي كانت رحلاتها تنطلق من الموانئ الإفريقية الخاضعة للإدارة الفرنسية،خاصة ميناءي الدار البيضاء والجزائر، والتي كانت تتوقف بالموانئ الجنوبية لفرنسا خاصة بمارسيليا، وبمساهمة وكلاء متخصصين، يتم توجيه الحجاج نحو ميناء جدة.([473]).

2- مسألة الحج المغربي في "السياسة الإسلامية" الفرنسية.

أ- الحج المغربي بعد توقيع الحماية.

كان إحداث اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية « Commission Interministérielle des Affaires Musulmanes » المعروفة اختصاراً ب"**C.I.A.M**"، بموجب مرسوم25 يونيو 1911م، تأكيدا على أن الحكومة الفرنسية عازمة على تقديم أدق المعطيات عن الدين والتدين لدى الشعوب الإسلامية للسلطات والإدارات الاستعمارية الفرنسية المعنية. وتم تعيين وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، رئيسا لهذه اللجنة يساعده وزير المستعمرات، ونائب كاتب الدولة في الداخلية، وخمسة ممثلين لوزارة الشؤون الخارجية والمستعمرات الداخلية والحرب. وقد اتضح بالملموس أن الشؤون الإسلامية كانت محط اهتمام هذه الوزارات الأربع. وعموما فإن اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية تتكون من ثلاثة أعضاء من الحكومة وثمانية موظفين سامين منتدبين من مختلف المصالح. وتحددت مسؤولية اللجنة فقط في وظيفتها الاستشارية، فاهتمت بالأمور السياسية وبتحسين معيشة وأحوال المسلمين بتوازن مع المصالح الفرنسية([474]). ونشير إلى الدور الكبير الذي لعبته هذه اللجنة في تنظيم الرحلات الحجية لمسلمي المستعمرات الفرنسية، خاصة بمنطقة شمال إفريقيا.

جندت فرنسا كل الوسائل العسكرية والسياسية لتنظيم رحلات الحج إلى الحجاز، بكل من المغرب وتونس والجزائر والمناطق الخاضعة لها في إفريقيا،إذ كانت ملزمة بضمان ذهاب وعودة حجاج مستعمراتها من وإلى بلدانهم الأصلية، ومجبرة على ترحيل الفئات الفقيرة من حجاج مستعمراتها، الذين تقطعت بهم السبل، ويعيشون أوضاعا مادية صعبة ومزرية بمدينة

[473]- Pascal Le Pautremat, **La politique musulmane de la France**…. Op.cit, p.191.
[474]-Ibid., p.42.

جدة، حيث رفضت السلطات الفرنسية تغطية مصاريف وتكاليف العودة لهؤلاء، وهو ما أساء لسمعتها ومكانتها لدى الشعوب المسلمة. وفي المقابل يلاحظ أن القنصل البريطاني بمدينة جدة عمل على توفير أموال خاصة لضمان عودة الحجاج القادمين من الهند، كما أن بريطانيا أنشأت بالحجاز ملاجئ ومراكز لاستقبال حجاج مستعمراتها([475]).

ومنذ سنة1912م، بدأ اهتمام إدارة الحماية الفرنسية بالمغرب بشؤون حج المغاربة، حيث ورد في إحدى المراسلات وبتاريخ 12يوليوز1912م، أوامر صادرة عن الإقامة العامة لجميع موظفي الإدارة المخزنية، أوامر تعلقت باحترام المعايير والإجراءات الواجب اتخاذها للقيام بمناسك الحج لتلك السنة والمتمثلة في: إلزام كل الحجاج المغاربة الراغبين في التوجه نحو مكة، التقدم أمام دار النيابة بمطبوع لأجل الصعود إلى الباخرة المتوجهة إلى الديار المقدسة، موقع من طرف القائد ومُسَلَّم من العدول وقاضي المنطقة التي يقطن فيها الحاج، يؤكدون من خلاله على أن المعني بالأمر قد ترك وديعة من المحتمل أن تستعمل إن لزم الأمر، في إعادة الحاج إلى المغرب، وسيضطر هذا الأخير لإيداع مبلغ إضافي قدره عشرون فرنك لدار النيابة مخصص لتغطية النفقات المحتملة للبقاء والإقامة، خلال الرحلة إلى الحج([476]).

كان معظم الحجاج المغاربة يحجزون تذاكر سفرهم في الدرجات المتوسطة والفقيرة، وكان الكثير منهم يلجأ إلى عمليات الاقتراض من أجل أداء فريضة الحج، حيث كان لزاما على الحاج التوفر على أموال كافية لتمويل رحلته ذهابا وإيابا، إذ من الواجب على كل حاج قبل رحيله إلى الأماكن المقدسة أن يترك لأهله أموالا كافية لتدبير أمور عيشهم خلال غيابه، ويجب إثبات ذلك بشهادة مسلمة من السلطات المحلية الفرنسية تثبت ذلك([477]).

ب-الحج المغربي قبيل الحرب العالمية الأولى.

أعلنت إدارة الحماية سنة1913م، في مذكرة موجهة من المكتب الدبلوماسي الفرنسي بمدينة طنجة للكاتب العام للحكومة الشريفة، يطالب فيها إمكانية تغيير مكان تجميع الحجاج

[475]-Le Pautremat Pascal, **La politique musulmane de la France**…, Op.cit, p : 202.
[476]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N° 204,** Lettre n°60, en date du 12 Juillet 1912, de l'Agent de France à Tanger, A/S : « Pélerinage ».
[477]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N° 204,** Lettre n° 60, du l'Agence de France Tanger, au Résident Général au Maroc, A/S du pélerinage, en date du 12 Juillet 1912, p.1.

ونقلهم من أحد موانئ المنطقة الفرنسية بدل ميناء طنجة، حيث تفرض المراقبة الدولية على فرنسا إجراء عملية إركاب الحجاج المغاربة في ظروف جيدة وملائمة([478]). ونستنتج أن فرنسا كانت تقوم بإجراءات تنظيم رحلات الحج وفقا لمصالحها ولسمعتها، ولا تراعي فيها الجوانب الإنسانية والأخلاقية.

ونظرا للأوضاع الأمنية والصحية المتدهورة التي كانت تعاني منها الأماكن المقدسة في الحجاز، بسبب الانتشار الخطير للأمراض والأوبئة الفتاكة، كالجذري والطاعون والكوليرا، التي تسببت خلال سنوات 1910م، 1911م و1912م، في وفاة حوالي 3898 حاج([479])، مما أدى إلى استنفار السلطات الفرنسية سنة1913م، وفرض إجراءات قاسية على المغاربة الراغبين في أداء مناسك الحج، تمثلت في ضرورة الحصول على ترخيص تسلمه السلطات المعنية بعد إجراء فحوصات طبية وإجراءات إدارية تعجيزية، وهو ما عبَّر عنه الكاتب العام للحكومة الشريفة في برقية مؤرخة في 28 يوليوز 1913م، جاء فيها:

1-أنه لن يسمح لأي شخص بالحج إلاَّ بعد إجراء فحوص تؤكد سلامة صحته، لتفادي انتشار الأوبئة، والأمراض المعدية وانتقالها للمستعمرات.

2-تنظيم الحج حسب المناطق(الدارالبيضاء-الرباط-فاس-مراكش وموغادور) وعبر الفرق، وإخضاعها لإشراف مسؤولين إداريين يرأسهم موظف سامي من إدارة الحماية.

3-إبلاغ القنصلية الفرنسية مسبقا بقائمة الحجاج حسب المناطق، وإعطاء كل حاج رقم تسجيل مدون على جواز سفره.

4-توزيع على كل حاج إلى جانب جواز سفره، لوحة (رقاقة) معدنية تحمل رقم تسجيله، وتعلق في عنقه؛ نظام يستعمل من طرف الجيوش خلال الحروب.

5-إجبار السفن المكلفة بنقل الحجاج، بقبول إضافة حجاج آخرين ونقلهم بالمجان، وكذلك السماح للسفن الحربية الفرنسية القادمة من الهند الصينية أو من مدغشقر والتي تمر خلال فترة موسم الحج عبر البحر الأحمر، للوقوف بميناء جدَّة ونَقْل الحجاج العالقين هناك([480]).

---

[478]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton N° 204,** NoteN° 744D, en date 10Août1913, du R.Général Lyautey.
[479]- Pascal Le Pautremat, **La politique musulmane de la France**…. Op.cit, p.195.
[480]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton N° 204,** Télégramme Officiel, n°1608 S.G.C, en date 28 juillet 1913.

مقابل هذه الإجراءات عملت إدارة الحماية على منع الحج عبر الصحراء، لأنه لا يمرُّ تحت مراقبتها لما له من مخاطر أمنية وصحية، حيث تم تحميل المسؤولية الجماعية للدواوير التي ثُبِتَ في حقها عملية تنظيم ركب الحج بشكل سري، وفرض غرامة مالية كبيرة على الجميع، في إطار"العقاب الجماعي"، كما أن سكان المناطق الشرقية الحدودية، معنيون بمراقبة ومنع أي رحيل سري لزيارة الأماكن المقدسة. وقد اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات عقابية حازمة ضد المخالفين للقوانين المنظمة للحج، وسمحت استثناء لمن يرغب الذهاب إلى الحج عبر موانئ المنطقة الإسبانية، بشرط أن يتوفر على رخصة الحج، وأن يتكفل الحاج المغربي بمصاريف السفر على حسابه الخاص، وكذلك يجب أن يؤشر على جواز السفر بتأشيرة السفر من طرف القنصل الفرنسي لميناء الإنطلاقة([481]).

3- التنظيم الفرنسي لرحلات الحج المغربي، وانعكاسات الدعاية الألمانية.

أ-الرحلات الحجية وبداية الحرب العالمية الأولى.

تزامنا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، قرر الحاكم العام الفرنسي في الجزائر سنة 1914م، ثم منع وإلغاء الرحلات الحجية سواء البرية أو البحرية، وكان ذلك مبرراً ذلك بالأخطار والمشاكل التي يمكن اعتراضها، خاصة بمجالات الدولة العثمانية، التي أصبحت حليفة لألمانيا التي أعلنت الحرب على دول الحلفاء. وقد أثر قرار المنع المعلن عنه في الجزائر، على الوضع بالمغرب حيث كانت الاستعدادات جارية لتنظيم عمليات الحج لسنة 1914م، وهو ما سيعرض فرنسا لانتقادات لاذعة من طرف المغاربة، وخلق اضطرابات خطيرة، كانت فرنسا في غنى عنها خاصة خلال تلك الفترة. وقد قررالجنرال ليوطي عدم إعطاء أوامر للوزير الأعظم لمنع الحج، بل أشار إلى أن عمل فرنسا يقتصر على إظهار أن الحج غير مرغوب فيه، ولهذا الغرض عمل المراقبون للشؤون الأهلية وضباط الاستخبارات على إبلاغ سكان المناطق الخاضعة لإدارتهم، عبر القياد والأعيان، مبررات منع الحج لسنة 1914م، التي كانت تتجلى في عدم توفر البواخر الكفيلة بنقل الحجيج، بسبب سيطرة الدول المعادية لفرنسا عليها خاصة ألمانيا

[481]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°204**, Lettre-circulaire,en date du 24 Juin 1914 ,du Général Lyautey, au sujet d'un projet du Réglementation du pèlerinage.

وحلفائها، وبانعدام الأمن بسبب ظروف الحرب العظمى التي يمكن أن تهدد الرحلات الحجية سواء في رحلات الذهاب أو الإياب([482]).

رغم الدعاية المغرضة التي حاولت أن تنشرها فرنسا بناء على ظروف تنظيم الحج بالجزائرسنة1914م، فإن ذلك لم يؤثر على عمليات تنظيم الحج بالمغرب، حيث أكدت المراسلات الرسمية السرية الاستخباراتية بمركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط، أن أحد كبار قواد الجنوب المغربي الطيب الكندافي وأتباعه وحاشيته، يأملون في القيام برحلة الحج خلال سنة 1914م، إذ غادر مدينة مراكش نحو مدينة الرباط للقاء السلطان والمقيم العام لتوديعهما قبل سفره إلى مكة المكرمة والأماكن المقدسة الإسلامية([483]). وقد خلقت عودة حوالي 800حاج مغربي قلقا كبيرا للسلطات الفرنسية، وأن عودة هؤلاء الحجاج يمكن أن تخلق مشاكل واضطرابات داخل المغرب، حيث طلب الجنرال **ليوطي** من السلطات الفرنسية في برقية بتاريخ6 نونبر 1914م، ضرورة تأخير رحلات العودة من الحج، إلى أن تتمكن سلطات الحماية من التأكد أن هؤلاء الحجاج ليس لهم نية ولا أوامر ولا مشروع من الجامعة الإسلامية لخلق ثورات وتمردات، ولتأسيس خلايا للدعاية للجامعة الإسلامية في المغرب بدعم من العثمانيين والألمان، وقد خلق هذاالقلق والتخوف لسلطات الحماية تساؤلات حول الإمكانات المتوفرة لديها للتأكد من صحة المعلومات التي توصلت إليها، ومن مراقبة أنشطة هؤلاء الحجاج العائدين([484]).

والملاحظ أنه خلال سنة1914م، تعددت رحلات العودة للحجاج المغاربة، حيث غادر يوم 25 يوليوز1914م، ميناء مارسيليا حوالي 104حاج مغربي، عائدين من الاسكندرية على متن الباخرة "TURENNE" المملوكة لشركة الملاحة "Paquet" في اتجاه مدينة طنجة([485]). وتؤكد المعلومات الاستخباراتية التي توصلت بها الإقامة العامة بالمغرب، أن حوالي 850 حاج مغربي

[482]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton°204, C**irculaire n° 6977 S.G.C, du Résident général à la direction du service de renseignement, en date 24 septembre 1914.
[483]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204,** Télégramme n° 3946, du Bureau du Renseignement Marrakech, au Résident général Rabat, en date 23 Juin 1914.
[484]-**A.D.N., Fonds M-P, dérie 1MA/100/Carton N°204**, Télégramme n° 944G, du commissaire résident général à diplomatie bordeaux, en date de 6 Novembre 1914.
[485]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204,** Télégramme officiel du Bureau du Préfet Marseille, à Résident général Rabat.au sujet du rapatriement des marocains, en date du 27 Juillet 1914, sans numéro.

من العائدين، تشبعوا بأفكار الجامعة الإسلامية واقتنعوا بالمشاريع الألمانية-العثمانية المعادية، وسيقومون بالدعاية لها بمنطقة شمال إفريقيا ضدا على السياسة الفرنسية([486]).

وعلى غرار ذلك عبَّر **الجنرال ليوطي** في جواب على برقية للشؤون الدبلوماسية ببوردو الفرنسية، عن رغبة إدارة الحماية في عدم عودة الحجاج المغاربة، حيث بات من الصعب مراقبتهم، خاصة العائدين منهم عبر المنطقة الإسبانية. كما أن عودتهم ستخلق مشاكل خطيرة، كتأسيس خلايا للتحريض على الاحتجاجات والاضطرابات بدعم من الجامعة الإسلامية، وهو الموقف نفسه الذي عبَّر عنه السفير الفرنسي بالقاهرة. و طلب ليوطي القيام برحلة واحدة دون توقف وإيصال الحجاج مباشرة إلى ميناء الدارالبيضاء، والتمس من السلطات الفرنسية تحديد تاريخ وصول الباخرة، لقيام إدارته بالإجراءات اللازمة لضمان مراقبة لهؤلاء الحجاج([487]). لقد بعث الجنرال رسالة رسمية مستعجلة" Une dépêche "إلى السلطات المحلية بالدارالبيضاء، بتاريخ12فبراير1915م، أعطى فيها أوامر لإجراء مراقبة وحراسة الحجاج العائدين إلى ميناء الدارالبيضاء على متن الباخرة الشاوية " Chaouia"، وطالب بتحديد عدد الحجاج وأصولهم وأماكن توجههم، وجمع كل المعلومات المتعلقة بالسفر خاصة رحلة العودة، كما شدد الرقابة على العائدين وعلى الروايات التي ينشرونها بين أوساط المغاربة، لمعرفة كل شاذة عن الظروف التي مرَّت فيها عملية أداء مناسك الحج، وأكد على تجنب كل ما من شأنه إثارة الانزعاج والاستفزاز لدى الحجاج، غير أن سلطات الدار البيضاء لم تلتزم بما أمر به ليوطي، حيث قامت بعمليات استنطاق جميع الحجاج العائدين، و تفتيش حقائبهم وبضائعهم، كما أكد ليوطي على إخبار سلطات المناطق التي سيتوجهون إليها بعد مغادرة الدار البيضاء، لكي تراقب وتتابع تحركاتهم واتصالاتهم داخل قبائلهم([488]).

اعترضت السلطات الفرنسية خلال تنظيمها لمواسم الحج عدة مشاكل، تعلق بعضها بعدم عودة العديد من العائلات المغربية التي كانت لها مكانات دينية وعلمية ومالية داخل

[486]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204,** Déchiffrement n°159, du ministre des Affaires Etrangères Paris, à M.Résident général Rabat, en date du 15 décembre 1914.

[487]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°204,** Télégramme n° 979 G, du Résident Général à diplomatie à bordeaux, en date du 23 Novembre 1914.

[488]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204,** Lettre, « Une dépêche » N°155 D.R.2, de la région de Casablanca à résident général Rabat, en date 12 février 1915.

المغرب، وفضلت الاستقرار نهائيا في المدينة المنورة وبمكة المكرمة، بعد أداء مناسك الحج بعد الاحتلالين، انسجاما مع ما دعا إليه محمد بن جعفر الكتاني في كتابه نصيحة أهل الإسلام، حيث أجاز هجرة العلماء والقادة السياسيين من البلاد المحتلة، حتى لا يقعوا في أسر المستعمر ويستعملهم للضغط والتأثير على شعوبهم، خاصة إذا لم يتمكنوا من طرده من أرضها([489]).

تنامت ظاهرة هجرة المغاربة نحو الحجاز مع بداية القرن العشرين وبدأت تشكل قلقا كبيرا للسلطات الفرنسية، مما حذا بها إلى شن حملة اعتقالات في صفوف الحجاج المغاربة العائدين من الديار المقدسة سنة1914م، كان منهم أربعة مهاجرين سريين مغاربة من أصول فيلالية ضمن الوفد الجزائري، بأمر من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، طبقا لقرار صادر لاعتقالهم بناء على قانون حفظ النظام العام، لقضاء عقوبة سجنية، مدتها شهران بعدما تكلفت إدارة الحماية الفرنسية بمصاريف نقلهم إلى الحدود المغربية الجزائرية بوجدة، ليتم بعد ذلك إطلاق سراحهم يوم 15 أبريل 1915م([490]).

وفي إطار تتبع عودة الحجاج المغاربة، وجمع المعلومات حول الشائعات السياسية بموسم الحج لسنة 1914م، أفادت تقارير الاستعلامات الفرنسية من خلال عمليات الاستنطاق التي خضع لها بعض الحجاج، ومنهم على وجه الخصوص الحاج محمد بن محمد البقال، والحاج موسى إبراهيم من مراكش، بأنهما لم يطلعا على أي أفكار سياسية خلال وجودهم بمكة، بسبب جهلهما للغات باقي الحجاج الذين التقوا بهم خلال هذا الموسم، علما أن الإدارة الاستعمارية بكل من مصر وسوريا كانت قد أصدرت قرار منع الحج سنة 1914م، وكانت عودتهما براً عبر القطار من المدينة المنورة إلى بيروت، ولم يسمح لهما بالتواصل مع السكان ولا بمغادرة القطار، حيث تم احتجازهما داخل القطار في بيروت. وكان الجهاز المشرف على هذه الرقابة جنود مسلحون ببنادق رشاشة كُلِّفوا بالسهر على حماية القطار وحراسته وحفظ النظام داخله وتنظيم السفر. وقد تم نقلهم عبر باخرة إيطالية كانت في انتظارهم هناك بميناء بيروت،إذ ستقلهم إلى مالطا، مع توقف قصير في ميناء الإسكندرية، وقد أكَّد هذه التصريحات كل من

[489]- محمد بن جعفر الكتاني، **نصيحة أهل الإسلام**، تحقيق ودراسة إدريس الكتاني، مكتبة بدر، الرباط، د.ت، ص. 12.

[490]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204,** Télégramme officiel n°436 D.R.R, en date du 30 avril 1915.

الحاج أحمد بن محمد إسكافي بمراكش والحاج بوشعيب خباز بمراكش كذلك، وكانا قد سافرا على نفس الباخرة القادمة من مكة([491]).

وأشار الحاج عبد القادر بن العربي الحداوي من مدينة الدار البيضاء، إلى أنه خلال رحلة العودة عبر المدينة المنورة ودمشق، سمع أخبارا رائجة حول اعتقال الألمان لعدد كبير من الأسرى الفرنسيين والإنجليز وسلبوهم غنائم كثيرة، وأكد أن السلطات أَخْلت مدينة بيروت، وفتحتها في وجه الحجاج، لكي لا يتمكنوا من معرفة أي شيء عن الأجواء فيها، ومنعت أي اتصال مع السكان. أما في ميناء الاسكندرية، فقد لوحظ عدد كبير من الجرحى في صفوف الجنود الهنود تم إجلاؤهم عبر بحر السويس. وفي استجواب للحاج محمد بن محمد الوهدودي من مدينة الرباط، صرح أنه غادر مدينة الرباط في الأول من شهر رمضان، ماراً عبر مدينة مرسيليا وبورسعيد، ومدينة جدَّة ثم مكة والمدينة المنورة وبيروت ونابلس. وحول سؤال له عن الأحداث السياسية التي عاشها وشاهدها خلال سفره، أجاب قائلا أنه علم في مكة باندلاع الحرب الأوربية، لكنه يجهل الأطراف المتنازعة. أما في بيروت فقد سمع تداول أخبار توقيف الباخرة التي أقلت الحجاج من طرف الفرنسيين، وأجروا تفتيشا عسكريا داخلها، أسفر عن اعتقال ستة جنود أتراك ضمن الركاب([492]). عموما كانت هذه التصريحات تعبيرا واضحا عن الظروف الصعبة التي عاشها الحجاج المغاربة خلال الرحلات الحجية التي نظمتها السلطات الاستعمارية الفرنسية زمن الحرب العالمية الأولى، إذ أن الانطباع السائد لدى معظم الحجاج المغاربة خلال موسم الحج لسنة 1914م، أنهم كانوا متعاطفين مع ألمانيا التي ظهرت لهم كقوة إسلامية تدافع عن الإسلام إلى جانب الأتراك ضد المسيحيين([493]).

ب- الإدارة الفرنسية والحج المغربي خلال سنة 1915م.

لم يختلف موسم الحج عن سابقه خلال سنة1915م، حيث بعث اللواء البحري، قائد الوحدتين البحريتين بالشرق الأقصى وبمصر، برسالة رسمية للسيد وزير البحرية الفرنسي

[491]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N° 204**, Télégramme n° 155 RCF en date du 27 février 1915, du colonel RARGE Commandant de la région Casablanca, à Mr le Résident général Rabat.
[492]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton N°204,**Rapport n°625,du chef de la sûreté Casablanca, à Mr le Résident général Rabat, en date du 22Mars 1915.
[493]-**A.D.N., Fonds M-P, serie MA/100/Carton N° 204**, Télégramme Chiffré n° 979.G, en date du 23 Novembre 1914, Réponse à un télégramme, n° 121.

بالقيادة العليا، يخبره فيها، أنه اعتمادا على أخبار واردة من أسطول البوارج البحرية الفرنسية المرابطة بالمنطقة الشمالية للبحرالأحمر، فإن عدد الحجاج بمكة لسنة1915م، قليل جدا مقارنة مع السنوات الماضية. وأشارت هذه الأخبار أن العرب القاطنين بأحواز مدينة جدَّة، يعانون من أزمة مالية حادة نتيجة انخفاض الموارد المالية المستخلصة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة أساسا بالحجاج، كما أكدت الدعاية التركية أن الجيوش الألمانية قضت على الجيوش الفرنسية، وأنها دخلت باريس وأسقطت النظام الحاكم فيها وسيطرت على الحكم، وأن فرنسا انسحبت من مضيق الدردنيل، وبأن قناة السويس أصبحت تحت السيطرة التركية. وكان هدف الدعاية هو تحريض المسلمين ضد الأوروبيين المسيحيين دول الحلفاء في المستعمرات([494]).

لقد خلقت الحرب الأوروبية في مصر وضعية أمنية مقلقة، أدَّت بالسلطات المحلية إلى إعلان أن الحج إلى الأماكن المقدسة أصبح محفوفا بالمخاطر، وأصدر وزير الداخلية دورية يخبر فيها المصريين بتأجيل الحج إلى مرحلة أخرى تعرف انفراجاً أمنيا، حيث أكد أن السفر أصبح غير آمن ومهدد بهجومات الأعداء. وأشارت دورية وزير الداخلية المصري، إلى أن السلطات المحلية لا ترغب في منع وحضر الحج، لكنها تؤكد على أنها مسؤولة بإخبار وإشعار الراغبين في أداء مناسك الحج بالأخطار والمشاكل الأمنية([495]). وفي السياق نفسه أصدرت الحكومة في مصر فتوى عبر علماء الأزهر، تنصح فيها المواطنين بعدم الذهاب إلى الحج خلال سنة 1915م، بسبب سوء الأوضاع الأمنية وتدهورها بالحجاز، والاضطرابات العنيفة التي تعيشها المنطقة([496]). كما أخبرت الحكومة في مصر بأنها غير عازمة لإرسال الهدية حسب العادة والتقاليد، وهذه الهدية عبارة عن غطاء مقدس يوضع على قبر الرسول، وحفل ذهاب موكب الحج، سيؤجل إلى وقت لاحق، كما أن الجرائد المحلية أشارت إلى أن المواد الغذائية المرسلة عادة خلال نفس المناسبة،

[494]-**A.D.N., Fonds Maroc-Protectorat, serie 1MA/100/ Carton N°204**, Rapport, du Contre-amiral Commandant la Division Navale détachée en Egypte à Mr le Ministre de la Marine française, en date du 14 Août 1915.
[495]-A.D.N., **Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°204**, Circulaire du Ministre de L'intérieur française, en date 13 Ramadan 1333. (15juillet 1915)
[496]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/Carton N°204**, Lettre n° 653 RCFdu Ministre des affaires Etrangères, à Mr le Résident général, en date du 19 Août 1915.

عبر رحلة الموكب نحو الأراضي المقدسة، والتي كانت توزع على العلماء وفقراء الأماكن المقدسة، سيتم ارسالها في الوقت المناسب وحسب الحاجة، لكي لا تسقط في يد السلطات العثمانية([497]).

حذَّرت وزارة الشؤون الخارجية بباريس، بناء على التقارير والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالحج التي استجمعتها من خلال مختلف الأوساط الدبلوماسية بالمشرق الإسلامي، سلطات الحماية بالمغرب من مغبة السماح برحلات الحج لسنة 1915م، حيث أشارت إلى أن المقيم العام الفرنسي بتونس السيد **ألابيتي**" Alapetite"، اقترح منع الحج لسنة1915م، للأسباب الأمنية، وقد شاطره الرأي السيد وزير الخارجية **ديلكاسي**" Delcassé"، لكنه أكد على ضرورة احترام مشاعر المسلمين خاصة في ما يتعلق بمسألة الحج ([498]).

ولتحجيم الرحلات الحجية وضبطها بشكل غير مباشر، فرضت السلطات الفرنسية رسومات مالية إضافية على الراغبين في أداء مناسك الحج، وأعلنت أنها لن تتدخل لدى وكالات الأسفار البحرية في ما يتعلق بالرحلات الحجية لسنة1915م، ومُنحت لذلك صلاحيات كبيرة لمدير الاستعلامات بإدارة الإقامة العامة، للتنسيق مع مصلحة الشؤون الأهلية، حول إمكانية منع رحلة الحج خلال نفس السنة، وإحاطة علم السلطات الفرنسية المعنية بكل الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا الشأن([499]).

لقد أثارت مسألة حج المغاربة خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى، اضطرابا كبيرا في أوساط إدارة الحماية وفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، حيث أصبحت عالقة بين أمرين، الأول تعلق بأوضاع الحجاز خلال سنة1915م، والثاني إرتبط بإكراه الدعاية المضادة إزاء فرنسا من طرف الدولة العثمانية وحلفائها، إذا ما تم منع حج المغاربة خلال سنة 1915م. وبناء على ذلك حاولت فرنسا تدبير هذه الأزمة في المغرب، حيث شعرت بأنه من غير المعقول إعلان قرار المنع بوسائل عادية، وحذر مسؤولها الحكومي لفرنسي من: "أن أي قرار رسمي ومسؤول لا يجب أن يكون منافيا للمنطق، لكي لا يستخدمه أعداء فرنسا ضدها". وقد اعتمدت

[497]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/ Carton N°204**, Lettre n° 295 RCF, de France Ministre plénipotentiaire de la France au Caire, à M. le Résident général, en date du 25 septembre 1915.
[498]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°204**, dépêche n° 628, du Ministre des affaires Etrangères, à Mr le Résident général Lyautey, en date du 14Août 1915.
[499]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N° 204,** Déchiffrement n°1945, en date 14 septembre1915.

الإدارة الفرنسية اقتراحا تمثل في السماح لممثلي إدارتها بالموانئ في المنطقة الفرنسية، بإصدار أوامر سرية تمنع تسليم الأشخاص الراغبين في الذهاب للحج، جوازات سفر تتعلق بالحج، بمبرر أن الحكومة الفرنسية لا تتحمل مسؤولية السماح بالذهاب للحج، ولن تعرض محميها للأخطار والمشاكل خلال السفر إلى الشرق والأماكن المقدسة.وطالبت بإرجاء الحج إلى سنوات مقبلة([500]).

ج-البعثة الحجازية الفرنسية وعودة الحجاج المغاربة.

إن أبرز ما ميز موسم الحج لسنة 1916م، هو مشكل صرف العملة الفرنسية وتحويلها إلى الذهب والعملات المتداولة في الحجاز، حيث أن العملة الفرنسية تراجعت قيمتها بشكل كبير، مما شكل عبء ثقيلا على الحجاج المغاربة بشكل خاص. وتشير برقية موجهة من باريس للمقيم العام بالمغرب، أن إدارة الحماية بتونس تحملت مسؤولية تحويل عملة الحجاج التونسيين، لتجاوز النقص الذي يمكن أن يلحق بأموال هؤلاء الحجاج، ولتخفيف تكاليف السفر المفاجئة والزائدة عليهم، حيث اقترحت السلطات الفرنسية بباريس على المقيم العام **ليوطي**، القيام بنفس الإجراءات المعلن عنها في تونس والجزائر([501]).

اتخذت إدارة الإقامة العامة بالمغرب بتنسيق مع سلطات باريس، قرارا مهماً تمثل في قيام مسؤول البنك المركزي الفرنسي على متن الباخرة **أورينك"** ORENQUE"، عند توقفها بتونس، بتحويل العملة إلى الذهب في حدود 500 فرنك لكل حاج مغربي، والباقي سيتم تحويله لأوراق مالية للبنك الفرنسي([502]).

لقد عارض **ليوطي** إخراج الذهب وتحويل الأوراق المالية إلى عملات ذهبية، ولم يعر أي اهتمام للخسارة والصعوبات المالية التي سيتعرض لها الحجاج المغاربة أثناء تحويل أموالهم لدى أصحاب السوق السوداء. وفي دورية رسمية تم تعميمها داخل منطقة النفوذ الفرنسي، اقترح على الحجاج المغاربة تسهيلات بنك الدولة بالدار البيضاء في تحويل أموالهم إلى أوراق مالية فرنسية تنفيذاً لمقترح السيد وزير الخارجية وحفاظاً على صورة فرنسا ومكانتها كمدافعة

[500]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/ Carton N° 204**, Lettre n° 7444.S.G.C du Général Layutey, à M. le Ministre des affaires Etrangères, en date du 23 Septembre 1915.
[501]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°204,** Télégramme N°642, du Ministre des affaires Etrangères Paris, à M. le Résident général Rabat, en date du 31 Août 1916.
[502]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°204**, Lettre n°1005 DR.2, du Résident Général Layutey Maroc, à M.le Directeur de l'Agence du comptoir Nationale d'Escompte de Paris à Port-Saïd, en date du 5 Septembre 1916.

عن الإسلام، ولتحقيق أهداف سياسية من الحج، رخصت للأبناك الفرنسية بتونس خلال عبور الحجاج المغاربة أن تضع رهن إشارة كل حاج مبلغ 500 فرنك ذهبي كتعويض عن الخسائر، وأن إدارة الحماية ستتحمل انخفاض قيمة العملات الفرنسية في الخارج مقارنة مع الذهب([503]).

حرصت السلطات الفرنسية بباريس على تفادي المشاكل والصعوبات التي عرفتها الرحلات الحجية بمنطقة شمال إفريقيا التي نظمتها سابقا، إذ أعطت أوامرها لوزارة الدفاع لحماية الباخرة التي ستبحر من مدينة مارسيليا يوم 2 شتنبر1916م على الساعة السادسة صباحا، والتي ستقل بالإضافة إلى 85 راكبا من الدرجة الممتازة، 350 راكبا من الدرجة العادية، وقد وفرت لهم وسائل الراحة والإغاثة والإطعام، وكانت الباخرة محمية بقوات بحرية فرنسية مسلحة، لضمان أمن الحجاج([504]).

وفي خضم الاستعدادات لانطلاق الرحلة الحجية من المغرب سنة 1916م، بعثت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس بتاريخ 15 يونيو 1916م، برقية عاجلة للمقيم العام الفرنسي بالرباط، تخبره بانطلاق المحادثات الأنجليزية مع شريف مكة، حيث أصبح عرب مدينة جدة يفضلون التعامل مع البواخر البريطانية التي قصفت المناطق الخاضعة للعثمانيين بالجزيرة العربية، وورد في نفس البرقية أن السلطات الفرنسية تخشى أن تصبح لمنافستها بريطانيا مكانة هامة لدى شريف مكة، وتصير هي المسؤولة عن عمليات الحج لاحقا، لأجل ذلك طلبت من إدارة الحماية أن ترسلمن شمال إفريقيا أشخاص مؤهلين قادرين خلال أدائهم لمناسك الحج الاتصال بشريف مكة للإعراب له عن شعور فرنسا المتعاطف معه، وتشير جريدة السعادة لشهري نونبر ودجنبر1916م لرحلة البعثة إلى الحجاز، حيث أكدت أن البعثة الفرنسية الإسلامية التي تم إرسالها من قبل الدولة الفرنسية، أنها قد سافرت في ظروف جيدة إلى الحجاز، لزيارة شريف مكة الأمير حسين، وتم تشكيلها من نخبة الأعيان والعلماء المسلمين من الجزائر وتونس والمغرب وإفريقيا الغربية، برئاسة عبد القادر بن غبريط مستشار الدولة الشريفة المغربية، فكُلفت بتقديم التهاني لأمير مكة وإجراء محادثات معه. ولما وصلت البعثة إلى جدة، زارها الشريف

[503]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°204**, Déchiffrement n°304, des Résident général Rabat au Bureau diplomatie Paris, en date du 03 Septembre 1916.
[504]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204**, déchiffrement n°6909, de ministre de guerre Paris,à M. Résident général Rabat, en date du 03 novembre 1916.

وأحاطها بكل اعتناء وإكرام، ووفَّر لها الإقامة في محل يجاور الجامع الأعظم، تسهيلا لأعضائها للقيام بواجباتهم الدينية، وأداء فريضة الحج، كما دارت محادثات عديدة بين أعضاء البعثة الفرنسية والشريف الحسين ومستشاريه،وأعضاء بحكومته الذين أشادوا بفرنسا وبالأعمال التي قامت بها لدعم الإسلام والمسلمين في مختلف مناطق العالم. وقد اغتنمت البعثة الفرنسية فرصة وجودها بمكة لدراسة مسألة الحج، وتنظيم سفرالحجاج مستقبلا([505])، وإقامة مشاريع سكنية، كإنشاء دور الضيافة وإقامات فندقية لاستقبال الحجاج باسم الحكومة الفرنسية، وبإشرافها وتحت مراقبتها وحماية سلطاتها. وطالبت البرقية المؤرخة بـ15 يونيو 1916م، إدارة الحماية بالمغرب، بتحملها نفقات سفر هذا الوفد وتسهيل مأموريته، ونقلهم إلى مدينة جدة على ظهر بارجة حربية فرنسية احتراما له ولمكانته الاعتبارية، كما تلزم البرقية كذلك الإقامة العامة، إشعار المواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج لهذه السنة، بأن شريف مكة أصبح يسيطر على الجزيرة العربية، وهو من سيسهر على الحج بعد القضاء على الوجود العثماني هناك، ولن يعترف بالسلطان العثماني حليف الألمان([506]).

وتؤكد المصادر والوثائق بأن عمليات تنظيم الحج لسنة 1916م، تمت في ظروف جيدة سواء خلال الذهاب أوالإياب، بناء على ما تناقلته من معلومات كان من بينها جريدة السعادة التي أكدت على ذلك من خلال تصريحات الحجاج المغاربة الذين أدوا مناسك حج سنة1916م، والرعاية الشاملة التي أحيطوا بها من طرف السلطات الفرنسية مقارنة مع باقي الحجاج، ولاسيما إخوانهم الجزائريين والتونسيين، الذين كانوا على متن باخرة واحدة، كما شملت هذه العناية المجال الصحي، بفضل اهتمام الأطباء بعلاجهم ومراقبة وضعهم الصحي وتتبعه لتفادي أصابتهم بالأمراض والأوبئة المنتشرة خلال نفس الفترة ([507]). كما أن السلطات الفرنسية وفرت كل ما يحتاجه المسافرون الحجاج على متن الباخرة، من أغذية وأغطية وأدوية، وأن طاقمها كان يسهر

[505]- بدون مؤلف، "رجوع البعثة من الحجاز"، **جريدة السعادة**11 نونبر1916م، العدد. 1360، السنة.2، ص.1.

[506]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°204**, Dossier66 Questions musulmanes, lettre n° 954, du ministre des affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Lyautey, Rabat, en date 15 Juin 1916.

[507]- بدون مؤلف،"مراسلات السعادة، مراكش الحمراء-لمراسلنا"،**جريدة السعادة**، ،السبت25 نونبر1916م،ع.1370، السنة. 13،ص.2.

على سلامة وراحة الحجاج، وللإشارة فإن شريف مكة وفَّر لحجاج دول الحلفاء قوافل كافية لحملهم إلى مكة برّاً، حيث عرف موسم حج سنة 1916م، ارتفاعا هائلا في عدد الحجاج([508]).

إن أهم حدث ميَّز موسم الحج لسنة1916م، هو اقتراح وزير الخارجية الفرنسية **أريستيد بريان**" Aristite Briand "، إرسال بعثة سياسية وعسكرية فرنسية إلى الحجاز، لأجل إجراء محادثات مع شريف مكة، وإظهار نوايا فرنسا الحسنة، فتشكلت هذه البعثة الحجازية من مجموعتين متميزتين، تحت رئاسة **العقيد بريمون"** Bremond"، تكونت المجموعة السياسية الأولى من أعيان وشخصيات مسلمة من الجزائر وتونس والمغرب ومدغشقر وباقي المستعمرات الفرنسية بالهند. أما المجموعة الثانية فكانت عسكرية وتشكلت من ضباط فرنسيين من أصول عربية ومسلمة، وعن ممثلي البعثة السياسية، نذكر: **قدور بن غبريط** من المغرب، **والأغا الصحراوي** من الجزائر، و**الشادلي أوقبي** ممثل تونس، **وعبدو كنان** ممثلا لإفريقيا الغربية الفرنسية. كما هدفت البعثة إلى تقديم مساعدات عسكرية وإعانات مالية لشريف مكة، وحرصت على أخذ ضمانات بعدم إقصائها من طرف بريطانياالتي سعت للانفراد بالحجاز([509]).

وفي إطار اهتمام إدارة الإقامة العامة في المغرب بعمليات تنظيم الحج لسنة 1916م، بلغ إلى علمها أن سلطات الحماية بتونس عينت وفداً رسمياً لمرافقة حجاجها، يضم مفتي القيروان وقائداً بضواحي تونس وأحد الأعيان، وإلى جانبهم الدكتور**دونغزلي**"Denguezlli"، الذي يتقن اللغة العربية والفرنسية، والذي سيعمل ضمن الوفد كوسطاء بين الحجاج وطاقم الباخر([510]).

وقد اعترضت سلطات الإقامة العامة في المغرب على تعيين الدكتور دونغزلي، لما له من سمعة سيئة في أوساط المغاربة جراء بعض السلوكات المشينة التي ارتكبها خلال إقامته في المغرب كطبيب بالمستوصفات المغربية، كما أن هناك إشاعة حول قيامه باعتداءات جنسية في مدينتي مازغان ومكناس، لأجل ذلك طالبت السلطات الفرنسية بإبعاده وإلغاء مشاركته

[508]- بدون مؤلف، "رسالة من حاج جزائري"، **جريدة السعادة**، ، الجمعة 9 نونبر1916م، ع. 1359، السنة.13 ،ص.2.

[509]- Le Pautremat Pascal, **La politique musulmane de la France**,…Op.cit., pp. 202-204.

[510] - **A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/Carton N° 204**, télégramme officiel n°620 du ministre des affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Lyautey, Rabat, en date du 22 Août 1916.

ضمن الوفد الطبي المرافق لحجاج شمال إفريقيا، وعدم عقد أي اتصال له بالحجاج المغاربة، وألاَّ يتدخل في شؤونهم، تجنبا لأي اصطدام([511]).

حرصت السلطات الفرنسية بباريس على إنجاح عمليات الحج في جميع مراحلها، حيث أصدرت أوامر بمنع أي إعلان أو نشر أي أخبار تهم الرحلة الحجية لموسم1916م، كما شدَّدت على عدم إعطاء معلومات دقيقة حول تنظيم الرحلات الحجية، والحديث فقط عن عموميات دون إعطاء تفاصيل، وسبب ذلك ما جاء من أخبار في قصاصة لمراسل جريدة **الزمن**، "Le Temps "، تحذر من الأخطار الأمنية التي تهدد الملاحة في البحر المتوسط، وهو ما قد يضعف موقف فرنسا ومكانتها لدى المسلمين، ويخدم في الوقت نفسه مصالح أعدائها([512]).

وخلال عودة الحجاج من الحجاز، عملت الحكومة الفرنسية بباريس على استقبال البعثة الحجازية بالعاصمة الفرنسية بحضور وزير الخارجية الفرنسية، ووزير المستعمرات الفرنسية، رئيس**اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية"** CIAM "، الذي شكرالبعثة الحجازية، وهنأها على نجاح مهمتها بالحجاز ولقائها بشريف مكة. وقد زار وفد البعثة مستشفى يرقد به بعض جرحى جنود أفريقيا المسلمين، كما زار المسجد الذي أنشئ داخل المستشفى والخاص لصلاة الجنود، وقد استقبل رئيس الجمهورية الفرنسية وفد البعثة الحجازية التي استعرضت أمامه خلاصة الرحلة وسلمته رسالة خطية من شريف مكة([513]).

شكر رئيس الجمهورية الفرنسية وفد البعثة على حسن تمثيلها بالحجاز وعلى إخلاصها في خدمة فرنسا، وقد وشح وزير المستعمرات أعضاء البعثة بأوسمة الدولة الفرنسية تقديرا للأعمال الجليلة التي قاموا بها. وبعد انتهاء الزيارة الرسمية لباريس، عاد أعضاؤها إلى بلدانهم الأصلية. ونشير إلى أنه خلال فترات الحرب العظمى، كانت رحلات الحج تمر تحت إشراف رسمي للسلطات الفرنسية، باستثناء السنوات التي أعلن فيها المنع وإلغاء الرحلات الحجية، كما حدث

[511]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/Carton N° 204,** Note du chef du Cabinet Diplomatique du Résident Général Rabat, à la Direction des renseignements, Rabat. en date du 26 Août 1916.

[512]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/Carton N°204**,…Op.cit, Déchiffrement n°629 du ministre des affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Lyautey, Rabat, en date du 26 Août 1916.

[513]- بدون مؤلف، "البعثة الحجازية بباريس"، **جريدة السعادة**، العدد1364، الجمعة 17 نونبر 1916م، صص : 1 - 2

في أفريقيا الغربية سنة 1915م، بسبب الاضطرابات وخطر الاعتقالات والاختطافات التي يتعرض لها حجاج المناطق الفرنسية بالمشرق، وكذلك لتوقف خدمات الملاحة، وارتفاع أسعار التذاكر.

أولت إدارة الإقامة اهتماما بالغا لعودة الحجاج المغاربة لموسم حج سنة 1916م، حيث أن السفينة " Orenque" القادمة من مرسيليا، كانت تحت حماية وحدة بحرية فرنسية وزوارق حربية، قد حلت بميناء الدارالبيضاء يوم 11 نونبر 1916م على الساعة12زوالا، وكان في استقبالهم وفد رسمي عسكري أرسلته الإقامة العامة، ضم ضباط الاستعلامات العامة يترأسهم **الرائد لوكلير**"Leclère" رئيس مصلحة الاستعلامات بمنطقة الدار البيضاء، والسيد باشا المدينة الحاج عمر التازي([514]). وقد تميز يوم وصول الحجاج المغاربة، بتلاوة خطاب للمقيم العام الجنرال ليوطي على لسان نائبه الرائد لوكلير، الذي رحَّب من خلاله بالحجاج وهنئهم بعودتهم، وسط حضور كثيف من الأعيان والشخصيات الدينية المغربية، جاؤوا من مختلف المدن المغربية لحضور هذه المراسيم، إلى جانب سكان مدينة الدار البيضاء. وبالموازاة مع ذلك نظم باشا المدينة هو الآخر احتفالا بمناسبة عودة الحجاج، وأقام بدار المخزن حفلة شاي على شرفهم تحت رئاسة **المهدي غرنيط**، مندوب الوزير الأعظم والذي تلا رسالة نيابة عن الوزير الأعظم، شكر خلالها السلطات الفرنسية على إنجاحها عمليات تنظيم رحلة الحج لموسم 1916م، كما عبر عن رضا السلطان على هذه العملية، وطلب استمرار التعاون بين الإدارة الفرنسية والمخزن والعمل المشترك بينهما، خاصة ما تعلق بالقضايا المهمة لدى المغاربة كالأمور الدينية والإنسانية، وقدخصص للحجاج الإقامة والمبيت، وتم إيواؤهم من طرف المصالح البلدية، أما الشخصيات المهمة فقد تم استضافتها من طرف أعيان مدينة الدار البيضاء([515]).

غادر حجاج مدينة الرباط في اليوم الموالي، بواسطة السيارات بتغطية أمنية ومرافقة وفد عسكري، وخصص استقبال رسمي في شوارع المدينة احتفالا بعودتهم، من طرف حاكمي العدوتين والقائد والقاضي والعدول والأعيان، وشخصيات دينية أخرى. وكان من أبرز حجاج العدوتين، السيد **محمد الصبيحي** باشا مدينة سلا، حيث رافقه ابن أخيه عبد اللطيف، الذي

[514]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204,** Rapport sur: « l'arrivée à Casablanca des pélerins marocains retou de la Mecque », en date du 13 novembre 1916, p.2.
[515]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/Carton N° 204,** Rapport sur : « l'arrivée à Casablanca des pélerins marocains retou de la Mecque », en date du 13 novembre 1916, p.3.

كان يتقن اللغة الفرنسية، ليكون له مترجما خلال رحلته([516])، وكتب السيد محمد الصبيحي كثيرا عن الرحلة الحجية لسنة 1916م، بداية على صفحات جريدة السعادة في أعدادها لشهري نونبر ودجنبر 1916م ويناير 1917م.

وغادر حجاج مدينة مراكش مدينة الدارالبيضاء يوم 12 نونبر 1916م، بواسطة شاحنات تم استئجارها من طرف السلطات المحلية لمراكش. أما حجاج مدينة موكادور،فإنهم غادروا عبر أول باخرة من ميناء الدار البيضاء في اتجاه موغادور. أما حجاج مدينة فاس، فقد استقلوا قطارا متوجها إلى فاس في 13 نونبر 1916م ([517]). وفي تصريح للرائد **لوكلير** حول استقبال الحجاج، فقد أكد أن معنويات الحجاج مرتفعة وجيدة، إذ عبروا عن فرحتهم للمساعدات والتسهيلات التي تلقوها من طرف الحكومة الفرنسية([518]) .

د-الحج المغربي وانعكاسات الدعاية الألمانية.

وفي إطار تتبع السلطات الفرنسية للظروف التي مرّ فيها حج سنة 1916م،فإن الإقامة العامة أصدرت برقية مستعجلة يوم 12 نونبر 1916م، تطالب فيها السلطات المحلية بالمنطقة الفرنسية، الاتصال مباشرة بالحجاج على انفراد لمعرفة ارتساماتهم الحقيقية عن كل الأحداث التي عاشوها وعاينوها خلال أقامتهم بالمشرق (الحجاز)، وإنجاز تقارير عاجلة عن الخلاصات وإرسالها للسلطات المعنية. وعن عمليات جمع معلومات تهم حجاج موسم 1916م، فقد أكد المراقب المدني لمدينة الرباط، أنه تم ضبط بعض المواقف والآراء التي انتقدت الحج بشكل كبير، حيث أن الأخبار الأكثر انتشارا هي أن الحجاج العائدين من الحجاز، لم يصلوا إلى مكة ولم يتمموا مناسكهم، كما أن زيارة قبر الرسول لم يتم إنجازها، وبالتالي فإن الحج غير مكتمل وغير مقبول([519]).

---

[516]- بدون مؤلف، "وصول الحجاج"، **جريدة السعادة، العدد1361**، 13 نونبر 1916م، ص.1.

[517]**-A.D.N., Fonds M-P, serie 1 MA/100/Carton N°204**, Télégramme n° 225 D.R.C 2, du Résident général Lyautey, Fèz, en date 12 Novembre 1916.

[518] - محمد الصبيحي، "بعد الحج"، **جريدة السعادة**، 2 دجنبر 1916م، س 13، ع1375، ص. 2.

[519] **-A.D.N., Fonds M-P, Serie 1 MA/100/ Carton N°204**, Lettre n° 7021 bis du contrôleur Civil Chef des Services Municipaux de Rabat, à M. le Colonel commandant de la région Rabat, en date 13 Novembre1916.

لقد أكد الحجاج المغاربة إلى أن شريف مكة، نصحهم بل أمرهم بعدم الذهاب إلى المدينة المنورة بسبب انعدام الأمن عبر الطريق، وأكد المراقب المدني لمدينة الرباط، في تقريره بأن هذه الإشاعات كانت منتشرة حتى قبل التوجه إلى الأماكن المقدسة، عموما فإن الارتسامات كانت جيدة وممتازة([520])، وأن السلطات الفرنسية تنوه بالتعاون والعمل المشترك والمستمر بين الحكومة الفرنسية والإدارة المغربية.

وفي تقرير استخباراتي حول تتبع وصول الحجاج المغاربة، صرَّح الشريف مولاي الكبير بن أحمد العلوي من فاس، أن من النادر نجاح عملية الحج لسنة 1916م، وفي فترة تسودها الإضطرابات والحرب الأوربية، وأن الحج مرّ في أحسن الظروف..وعبَّر عن الارتياح الحاصل على سفينة **أورينك**" Orenque" التي أقلتهم، حيث تم علاجهم في ظروف ممتازة. واعتبر هذا الشريف أن يوم لقائه بشريف مكة، كان يوما مباركا، خاصة عندما أشاد بالأعمال التي قامت بها فرنسا إزاء القضايا الإسلامية واحترامها للدين الإسلامي، كما عبَّر شريف فاس عن سعادته وفرحه خلال هذه الرحلة التي تمت تحت إشراف وقيادة فرنسا، وأكد أن جميع الحجاج المغاربة عادوا في ظروف ممتازة، باستثناء وفاة حاج من مدينة موغادور، وتعاقد حاج من سوس للانضمام إلى صفوف جيش شريف مكة. وأضاف الشريف مولاي الكبير أن حوالي واحد وسبعين شخصا من المغاربة كانوا في إقامة دائمة بالحجاز خلال فترات حج سابقة، قدموا معهم على نفس الباخرة([521]). وقد ذكر محمد الصبيحي العائد من الحج سنة 1916م، أن رحلة الإياب شملت بعض الأفارقة الذين سبق لهم الذهاب إلى الحج، وانقطع بهم سبيل الرجوع إلى أوطانهم، وقد سمحت فرنسا بالعودة رفقة الحجاج المغاربة وإهتمت بهم كثيرا، وكان بينهم من المغاربة ما يزيد عن السبعين حاجا([522]).

وللتذكير، فقد اهتمت فرنسا كثيرا بتنظيم رحلات الحج منذ 1914م، خاصة بمنطقة شمال إفريقيا، حيث سعت **C.I.A.M**، إلى عودة الحجاج المبكرة والسريعة إلى بلدانهم الأصلية مباشرة بعد انتهاء مناسك الحج، بهدف طمأنة عائلات الحجاج والسكان عموما، وكذلك لعدم

---

[520]- Ibid.

[521]-**A.D.N., Fonds M-P, Serie 1 MA/100/ Carton N°204,** Rapport, en date 13 Novembre 1916.

[522]- بدون مؤلف، "بعد الحج"، **جريدة السعادة**، العدد1375، السبت 2 دجنبر1916م، ص. 2.

فسح المجال لتأثيرات الدعاية الألمانية-العثمانية. وعملت الإدارة الفرنسية على تعيين وكيل مسلم إلى جانب القنصل الفرنسي بجدة، ليكون صلة وصل بين الأحداث التي تقع بالحجاز والإدارة الفرنسية بباريس، وهي مهمة استخباراتية شملت تحديد عدد الحجاج وجنسياتهم، إلى جانب ذلك، تقديم المساعدات المادية والمعنوية لحجاج المستعمرات والمحميات الفرنسية. وفي حالة الوفاة يجب تصفية ممتلكات الحجاج المغاربيين، وقد طبقت السلطات الفرنسية نفس الإجراءات المتبعة من طرف انجلترا وهولاندا وروسيا([523]).

وقد منعت الإدارة الفرنسية الحج خاصة في الجزائر، إذ كان إعلان المنع من طرف وزير الشؤون الخارجية واللجنة الاستشارية للصحة، بمبررات توثر العلاقات الدولية، أو بسبب انتشار الأوبئة والأمراض المعدية. وقد كان المنع خلال سنوات 1908م، 1910م،1911م و1912م، بسبب الأزمات السياسية مع تركيا، وبسبب انتشار الكوليرا بالحجاز كذلك، واستمر المنع كذلك خلال فترات الحرب العالمية الأولى. وقد لقيت سياسة المنع المتكررة للحج بالجزائر معارضة واستنكارا من طرف الشعوب الإسلامية، التي انتقدت السياسات العنصرية الفرنسية، وتدخل البرلمان الفرنسي سنة 1913م لوقف سياسة المنع المتكررة للحج، والسماح بتنظيمه بالمستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا، والتي أصبحت مصدر توتر بين سلطات باريس وإداراتها الإستعمارية هناك. ورغم ذلك، فقد تم إعلان قرار منع الحج سنة 1914م، بكل من الجزائر وتونس، وطالبت سلطات باريس الجنرال ليوطي إيفادها بالتدابير المتخذة في المغرب حول مسألة حج سنة 1914م([524]). ولتجاوز هذا التوثر، اقترحت **C.I.A.M** ضرورة اعتماد جواز سفر يحمل صورة فتوغرافية للحاج، وبالتالي يتم تحديد هويات الحجاج بشكل دقيق وسريع، حيث ثَبُتَ أن عمليات التزوير شملت بعض جوازات سفر حجاج ماتوا خلال الحج، باستبدال صور أصحاب هذه الجوازات بأشخاص آخرين ([525])

تميزت الرحلات الحجية لسنوات 1916م، 1917م و1918م بالمجانية، حيث نظمت السلطات الفرنسية رسميا النقل البحري مجانا للحجاج ذهابا وإيابا، بينما تراجعت المجانية

[523]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane**… Op.cit., p. 207.
[524]-**A.D.N., Fond M-P, serie 1MA/100/Carton N° 204**, Lettre n° 7444 SGC, du résident Général à Mr le Ministre des affaires Etrangères Paris, en date du 23 Septembre 1915.
[525] - Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France**, …Op.cit, p. 207.

سنة 1919م. وفي سنة 1920م، حدثت أزمة النقل البحري للمسافرين، إذ لعبت مؤسسة الأحباس والأماكن الإسلامية المقدسة[*] إلى جانب **C.I.A.M**، دوراً رئيساً من خلال الإتصال بشركات الملاحة البحرية الفرنسية والأوروبية لإستئجار بواخر لنقل الحجاج المسافرين بكل من الجزائر وتونس والمغرب، وعملت على مراقبة وضبط الحجاج عبر صياغة لائحة للحجاج المشاركين قدمتها للسلطات المعنية بكل البلدان الثلاثة، التي ستعمل منذ سنة 1920م على إلزام حجاجها بتوفرهم على مبلغ مالي كاف لتكاليف الحج ذهابا وإيابا، كما أن هؤلاء الحجاج سيخضعون لمراقبة طبية على متن الباخرة من طرف طاقم طبي فرنسي تم اختياره من الأطباء المقيمين بالجزائر وتونس، سيرافقونهم خلال رحلتهم وإقامتهم بالأماكن المقدسة. كما عملت الإدارة الفرنسية على توفير الإقامة للحجاج بالأماكن المقدسة، إذ أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في10 يوليوز 1920م، قرارا لخلق منصب مسير فندق تابع لها في مكة المكرمة براتب سنوي قدره ثمانية عشر ألف فرنك فرنسي، وبتعويض سنوي بلغ خمسة آلاف فرنك لشراء وإصلاح العقارات المملوكة لفرنسا بالحج([526]).

استمرت هذه القرارات من سنة 1920م إلى غاية 1927م، حيث تميَّز حج هذه المرحلة بانخفاض عدد الحجاج نظرا لارتفاع تكاليف الحج وضرورة توفر الأموال الكافية والإجراءات الإدارية المعقدة التي اتخذتها السلطات الفرنسية، كإلزام التوفر على ترخيص تقدمه السلطات المعنية المحلية، إضافة للأخطار الصحية، المتمثلة في إنتشار الأوبئة، وكذا تزامنه مع مواسم الحصاد والأنشطة المرتبطة بجمع المحصول الفلاحي، كما سمحت السلطات الفرنسية بحرية تنظيم الرحلات الحجية الفردية. ومنذ سنة1927م، أصبح الحج رسميا بالمناطق الفرنسية حيث عرف موسم الحج لهذه السنة تزايد عدد الحجاج. أما في سنة 1928م، فقد فرضت سلطات الحماية بالمغرب على الحجاج المغاربة جواز سفر صحي خاص، يتضمن لقاحات الجذري والكوليرا التي استفاد منها الحجاج في المحاجر الصحية بالموانئ التي تتوقف فيها البواخر التي كانت تحمل العلم الفرنسي([527]). وفي إطار توحيد الرحلات الحجية بالممتلكات الفرنسية، انعقد

---

[*] مؤسسة خيرية تم إحداثها سنة 1921، لمساعدة المسلمين اجتماعيا ولضمان ممارسة عباداتهم والحفاظ على الأملاك العقارية الإسلامية.

[526]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane** … Op.cit, p.211.

[527] - Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane** …,Op.cit., p.219.

بالرباط بتاريخ 4 يوليوز 1928م، مؤتمر لحكومات شمال إفريقيا الفرنسية، خَلُصَ إلى إلزام كل حكومة بتنظيم الحج لمواطنيها واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، وإجبار كل شركات الملاحة والنقل البحري باحترام الالتزامات الصحية وشروط سلامة الحجاج وأمنهم. وقد حرصت السلطات الفرنسية على التخفيف من ضغوطات الدعايةالإسلامية بالحجاز والمناهضة للوجود الاستعماري المسيحي شمال إفريقيا، خاصة أن الحجاج كانوا يتأثرون بأفكار الحرب المقدسة على المسيحية وخلق العداء ضد الأجانب، وهو ما يمكن نقله إلى بلدانهم الأصلية، خاصة وأن الحركة الوهابية المتطرفة أصبحت تسيطر على الأماكن المقدسة بمكة، وتقوم بنشر أفكارها المتطرفة([528]).

II-الأوقاف المغربية في" السياسة الإسلامية" الفرنسية لليوطي 1912م-1925م.

1- الأوقاف المغربية عبر التاريخ.

أ-مفاهيم عامة.

اهتم المغاربة مبكرا بالأوقاف، نظرا للأدوار المهمة التي كانت تلعبها في نشر الثقافة الدينية الإسلامية واستمرارها. وقد كان للأوقاف الإسلامية مكانة دينية مقدسة عالية داخل المجتمع المغربي، واعتبرها من الأعمال التي يتقرَّب بها المسلم إبتغاء الحسنات والثواب من الله تعالى، كما اعتبرت الأوقاف أهم مقومات بناء المجتمعات ووسيلة للتعبير عن ثقافة التضامن والتكافل داخل المجتمع الإسلامي. وقد عمل المغاربة على توقيف وتحبيس جزء من ممتلكاتهم الخاصة لصرف عائداتها في المجالات المتعلقة بالدين الإسلامي.

عرَّف محمد المكي الناصري الوقف(التحبيس)، بأنه عمل يدخل باب الهبات والعطايا، التي يهبها المسلم أو المسلمة، ويخرجها من ماله الخاص، لينفق ريعها ويصرف عائدها فيما يتعلق بإقامة الشعائر الدينية من بناء المساجد وتشييدها، ورفعها وإصلاحها وتوظيف القيمين الدينيين عليها، وغير ذلك من وجوه البر والإحسان والأعمال الخيرية والاجتماعية، التي توقف عليها أموال المسلمين([529]). وجاء في لسان العرب لابن منظور الإفريقي، أن الوقف يعني الحبس، ووقف

---

[528]- Ibid., p.216.

[529]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى ، 1992م، ص. 3.

الأرض على المساكين، وفي الصحاح للمساكين([530]). ويقال، وقَّف فلان أرضه وقفا مؤبدا، إذا جعلها حبيس الاتباع ولا تورث([531]).

أما في الجريدة الرسمية المغربية، فإن الأحباس هي إدارة دينية تضم أملاكا يتم تحبيسها على أمور دينية، لا تقبل التفويت ولا البيع، والأوقاف الإسلامية نوعان: خاصة وعامة. فالأحباس العمومية ما حبس بملكيته مطلقا على شيء عمومي، وقد تكون المنحة مباشرة وفورية ودون أي شرط، أما الخصوصية ما نسبت فائدته المحبسة إلى ورثة المحبس([532])، حيث يمكن للواهب أيضا أن يعين من لهم الحق في المجتمع بالممتلكات العقارية بشكل محدد والمتعاقدون الآخرون بعدهم، مبدئيا يجب أن يكون الواقف مسلما، ويجوز مع ذلك أن يكون الوقف بغاية الإحسان واستعماله للضرورة التي تفيد الصالح العام .

وجاء في أحد التقارير الفرنسية، أن كلمة "حبوس"، مرادفها وقف، وتدل على" وقف وحبس وتثبيت"، وتشير إلى أنه عمل قانوني، إذ يقوم أحد الأشخاص بمنحه أو تصدقه بشيء إلى الأبد ابتغاء لمرضاة الله، وهو إما ملكية أو عدة أملاك، وغالبا ما تكون عقارات تعطى لفائدة مؤسسة دينية، أو لتنظيم شأن اجتماعي أو إنساني([533]).

لقد عرَّفت مدونة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية الوقف بأنه؛ كل مال حُبِّس أصله بصفة مؤبدة أو مؤقتة، وخصصت منفعته لفائدة جهة بر وإحسان عامة أو خاصة، ويتم إنشاؤه بعقد أو بوصية، أو بقوة القانون، ويكون الوقف إما عاما أو معقبا أو مشتركا([534]).

لم تكن الغاية الإيمانية من الأحباس العائلية " الوقف العائلي"، سببا وحيدا ومحددا فقط، بل كان الهدف الحقيقي هو إنشاء ملك عائلي مقدس، لا يُمَسُّ ومُحَرَّمٌ على الأجانب عن العائلة، وتحدد فيه الامتيازات للذكور، كحق التمتع الأبدي دون تفويت، وهو ما يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، والملاحظ أن الأحباس الخاصة في المغرب نادرة ولا تشكل عائقا،

---

[530]- محمد ابن منظور الإفريقي، **معجم لسان العرب، مادة وقف**، دار صادر، بيروت، المجلد 9، ص. 359.

[531]- محمد ابن منظور الإفريقي، **معجم لسان العرب، مادة وقف**، دار صادر، بيروت، المجلد 3، ص. 69.

[532]- "الأحباس" ، **الجريدة الرسمية**، القسم غير الرسمي، 5 شتنبر 1913، العدد 18، السنة الأولى ، صص.134-135.

[533]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/200/CartonN°754,** Rapport sur: «La Rénovation de l'institution des Habous, Maroc», p : 1.

[534]- **مدونة الأوقاف والشؤون الإسلامية**، المادة الأولى الباب التمهيدي، المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مديرية التشريع، ظهير 23 فبراير 2010.

لهذا تم التأكيد على إخضاعها لمراقبة وزيرالأوقاف لتفادي كل ضياع أو تفويت من طرف المستفيدين الوسطاء([535]). عكس الوقف العمومي الذي يقوم أساسا لفائدة الصالح العام، وموجها للمجالات والمؤسسات الدينية.

اعتبرت مسألة الأحباس من أبرز القضايا الدينية التي اهتم المسلمون بها في كل أنحاء العالم الإسلامي، وعَبْر كل الأزمان، حيث أوليت لها أهمية بالغة من طرف الحكام. كما اهتم السلاطين المغاربة بالأحباس عبر تاريخ الدولة المغربية، فأنشأوا لها مؤسسة خاصة، وأسهموا في إغنائها، وأقاموا لفائدتها عقارات وأملاك مرتبطة بها، وسار على نهجهم الأغنياء والأعيان ورجال المخزن، فتأسس بذلك جزء كبير من الأحباس الإسلامية سواء منها العامة والخاصة، فوضعوا لها ضوابط وقوانين لتدبيرها ومراقبة مواردها وفق الشريعة الإسلامية.

وهكذا فقد ارتبطت مؤسسة الأحباس بالمخزن المغربي نظرا لمكانتها الدينية المقدسة، ونظرا لمكانة السلطان الدينية داخل المجتمع المغربي، فقد كان لزاما على هذا الأخير حماية الأحباس من النهب والضياع والدفاع عنها والمحافظة عليها.

ب-مكانة الأوقاف لدى المغاربة.

لعبت الأحباس بالمغرب عبر التاريخ أدوارا أساسية في نشر الثقافة والتعاليم الدينية الإسلامية واستمرارها، حيث ارتبط ظهورها بالفتوحات الإسلامية، ويعتبر مسجد القرويين بفاس أبرز المنشآت الوقفية بالمغرب بعد الفتح الإسلامي، كما حظيت الأحباس بعناية خاصة من طرف السلاطين المغاربة، مما أسهم في انتعاشها وانتشارها في جميع مناطق الأيالة الشريفة، حيث تزايد عددها بفضل هبات وصدقات المحسنين. كما قام السلاطين المغاربة بإحصاء جميع الأملاك الوقفية وتسجيلها في دفاتر خاصة رسمية، وذلك مخافة الضياع والنسيان.

لقد حافظ سلاطين المغرب على الأحباس، وعملوا على أن لا تباع ولا ترهن ولا يضيع منها قليل ولا كثير، واعتبروا الأوقاف الإسلامية تراثا خاصا لجماعة المسلمين وتخصيص مداخيلها وأوفارها للقيام بشعائر الإسلام وتعليم الدين ومؤاساة البؤساء والغرباء، فكانت

[535]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°754**, Rapport : La rénovation de l'institution des Habous, p.1

تنفق على المساجد والمدارس والملاجئ والمارستانات([536]). إلى جانب ذلك أسهمت عائدات الأوقاف في البناء والتعمير واستثمار الأراضي الزراعية، وإنشاء العقارات السكنية والتجارية، وقد كانت المساجد أكثر المؤسسات الوقفية التي ظهرت بالمغرب.

وصلت مؤسسة الأوقاف أوجها في عهد الموحدين والمرابطين، وهي فترة ازدهار فيها الإسلام المغاربي، وتزايدت المغانم الكبرى من الأندلس من جهة، والخراج والجزية التي يؤديها غير المسلمين من جهة أخرى، وقد وفرت عائدات مهمة استعملت في إنشاء المساجد والمدارس والمستشفيات والقصور، وفي عهد حكم المنصور الموحدي وتابعيه، وكما هو مذكور في الروض القرطاس، فقد بلغ عدد المساجد 785مسجدا و93 حماما تقليديا، ووُضعت أنظمة لمنح الأساتذة والطلاب، وفُتحت دورا للعناية بالمسنين والعجزة والمكفوفين، وبُنيت الكتاتيب القرآنية في كل مكان([537]).

وفي العهد الموحدي كذلك، دعا حكامها إلى بناء المصليات والحمامات والفنادق والحوانيت وغيرها، وكان جلها محبسا على مساجد فاس خاصة مسجد القرويين. وقد تكاثرت هذه المؤسسات الخيرية بفاس، حتى قيل لن يجد المرء دكانا أو فندقا أو معملا لا تعود فائدته كلا أو بعضا إلى الأحباس. وألحقت بالمساجد كتاتيب القرآن ومكتبات ضمت العديد من المصاحف الموقفة على المتعلمين، كما أنشئت بعيدا عن المدن رباطات([538]). في المقابل قام المرينيون مثل أسلافهم الموحدين ببناء المساجد، وتشييد المستشفيات، وركزوا بشكل أساسي على التعليم، وأنشأوا مدارس للطب، وزوَّدوا المساجد الكبرى بمكتبات غنية، وقد خلقوا المدرسة كمؤسسة تعليمية، وبنيت المدارس وفق مخطط فريد، عبارة عن ساحة مستطيلة وفسيحة في الداخل، وقاعة للصلاة ودور للسكن موزعة على شكل بيوت، وهي تشبه الفنادق وتسمى بمنازل الطلاب المغاربة والأفاقين، وكان من الواجب إسكانهم وإطعامهم مجانا.

---

[536]- الناصري محمد المكي، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية...، م.س.**، ص. 21.

[537]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/ Carton N°754**, Rapport, la Rénovation de l'institution des Habous, p.3.

[538]- عبد العزيز الدرويش، **التجربة الوقفية بالمملكة المغربية، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول الإسلامية**، وقائع ندوات رقم 45، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1423هـ، ص. 14.

أما الأوقاف في عهد السعديين، فلم تعرف أي تطور ملموس، بينما بدل العلويون مجهودات جبارة لتطويرها وتقدمها، وتطورت إسهاماتهم في تشييد المساجد وترميمها وإحياء المؤسسات الوقفية، إذ كان ينفق على المؤسسات الدينية بالمغرب من أموال الأوقاف، خاصة ما يتعلق بالتجهيز والصيانة وأداء أجور القيمين عليها وأجور العلماء ومنح الطلبة. وقد تكاثرت الأملاك الحبسية في عهد الدولة العلوية بالمغرب، حيث خشي السلطان المولى إسماعيل عليها من الضياع، فشيد أحباس الأمة في الصيد ودشنه في نهر أبي رقراق([539])، وأمر النظار بمختلف المناطق المغربية بإحصاء أملاك الأوقاف في دفاتر خاصة رسمية، تكون وثائق قانونية للتعرف منها على أملاك الأحباس ومقاصد المحبسين، وأطلق عليها "الحوالات الحبسية الإسماعيلية"([540]). وكانت مراقبة الأحباس من اختصاصات القضاة الشرعيين المكلفين بتطبيق الشريعة الإسلامية، إذ كان للنظار مرتبة نواب عن القضاة، يديرون الأوقاف تحت إشرافهم وتحت مراقبة ومحاسبة السلاطين. وكانت النظارة العامة للأحباس، أهم المؤسسات الموجودة بالمغرب، إذ منحت لها صلاحيات كبيرة واختصاصات واسعة لتدبير شؤون الأوقاف الإسلامية.

بعد وفاة السلطان المولى اسماعيل، عاش المغرب وضعية سياسية مأساوية، ونظرا لأهمية ومكانة الأوقاف الإسلامية ومكانتها وقيمتها المالية العالية، فقد انتشرت ظاهرة المعاوضة في الوقف، والتي اتخذت كذريعة لتبديد وتضييع الأحباس الجيدة، بعقارات آخرى تقل عنها أهمية، ونتج عن ذلك عدة نتائج سلبية، تمثلت في تقليص إرث الأحباس وتراجع أهميتها ومردوديتها، وأصدر السلطان المولى عبد الرحمان أوامره بمنع المعاوضة في الوقف منعا باتا، وكلف الولاة والقضاة بذلك. وسار على ذلك ابنه سيدي محمد بن عبد الرحمان في العناية بمنع المعاوضة، وبمراقبة الأحباس والمحافظة عليها معتمدا على مبدأ أن الأوقاف لا تباع ولا ترهن ولا يضيع منها قليل ولا كثير([541])، وأنها تراث خاص بالمسلمين، وأن عائداتها ومداخيلها مخصصة للقيام بالشعائر الإسلامية، واستمر العمل بذلك حتى عهد السلطان المولى الحسن الذي كان يخصص عائدات الأحباس على الشؤون الدينية، بعد أن أمر ببناء مقبرة إسلامية ومارستان في

[539]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°754**, Rapport: «la Rénovation de l'institution des Habous», p.4.

[540]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية...**، م.س.، ص. 17.

[541]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية...**، م.س.، ص. 20.

مدينة طنجة([542]). كما كان دخلها يصرف على المساجد والمدارس، وأحيانا في تحصين الثغور وإنارة الشوارع، وتوزيع المياه.

وقد عرفت جامعة القرويين في العصر العلوي تطورا كبيرا على المستوى التنظيمي والتعليمي والإداري، وبخاصة في جانب تدقيق سجلات الممتلكات الموقوفة عليها، واستعمالها في مشروعات تعود بالنفع على الأمة، كما أن المدارس كانت بجانب الجوامع تقوم بدورها الديني والتعليمي والتثقيفي، بواسطة ما كان ينفق عليها من الوقف، بدءا من التأسيس إلى التجهيز، والصيانة، وأداء الأجور للأساتذة، ومنح الطلبة([543]).

2- السياسة الدينية لفرنسا ومسألة الأوقاف المغربية.

أ- الأوقاف المغربية قبيل الحماية.

استمر اهتمام سلاطين الدولة العلوية بالأحباس حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وبعد وفاة السلطان المولى الحسن، عاش المغرب اضطرابات سياسية تميزت بالفوضى والتمردات وانعدام الأمن، خاصة على عهدي السلطانين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، واحتلت الأراضي المغربية بالشرق والغرب، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشر الفساد في الإدارات بمختلف مناطق المغرب، كإدارة الأحباس التي عاشت حالة من الفوضى والنهب والاستيلاء، حيث تلاعب كثير من النظار بأملاك الأوقاف الإسلامية، وتملكوا أجودها لصالحهم وباعوا البعض منها، وأكتروا البعض الآخر لمدة طويلة، وهو ما يخالف القاعدة الشرعية الإسلامية، ووقع تلاعب في أثمنة (الأكرية) الكراء للأملاك الحبسية، حيث ثبت أنه تم كراؤها لاحقا بعشرة أضعاف الثمن الرئيس. كما أن هناك من امتنع عن أداء أثمنة الكراء لمدة طويلة، وآخرون استولوا على أملاك الأحباس، وأصبحت ملكا خاصا بهم. وقد أدى كل هذا إلى اختفاء عدد كبير من أملاك الأحباس وأهملت أملاك أخرى، بينما تحولت أهداف الأوقاف، وأصبحت عائداتها تصرف فيما ليس له علاقة بالأمور الدينية([544]).

---

[542]- نفسه،ص. 20.

[543]- محمد الحجوي،"الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب"،**مجلة أوقاف** ،ع.7،س.2004،4م، ص. 102.

[544]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية...**، م.س.، ص. 83.

اهتمت الدول الأوروبية خاصة فرنسا منذ البداية بالأحباس، حيث اقترح إصلاحها منذ بداية القرن 20م، وقد بدأ تدخل الحكومة الفرنسية في الشؤون المالية، بعد أن منحت قرضا ماليا للمغرب سنة1904م، وشرعت لجنة المغرب برئاسته **أوجين إيتيان** "Etienne Eugène" في إنجاز جرد للمؤهلات الاقتصادية والمالية للمغرب، واقترحت سنة 1904م على السلطان مشروعا للإصلاحات المزمع إدخالها إلى المغرب لتسديد فوائد القروض الممنوحة له، وقد أرسلت الحكومة الفرنسية بباريس، ممثلها بمدينة طنجة الوزير السفير**سان روني دي تايلاندي** "Saint–Rene Detaillandié" بتاريخ 1 يناير1905م، لفرض مشروع الإصلاحات والتي كانت مسألة تنظيم الأحباس إحدى مجالاتها([545]).

تجنب مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906م، مناقشة الأحباس نظرا لخصوصياتها الدينية، ولأنها مسألة دينية مقدسة ليس للدول الأجنبية علاقة بها، واعتبروها خاصة بالمخزن المغربي والمسلمين المغاربة. ونشير هنا إلى أن عددا مهما من العقارات والأملاك الحبسية استولى عليها الأجانب ومحميوهم بموجب الاتفاقيات التجارية التي وقعها المغرب مع الدول الأوربية خاصة، اتفاقية 1856م مع بريطانيا، واتفاقية 1861م مع إسبانيا، واتفاقية 1863م مع فرنسا، التي منحت امتيازات عديدة للتجار الأجانب، والتي أكدها مؤتمر مدريد سنة 1880م، الذي منح الأوروبين حق الملكية العقارية، مما دفع بالمندوبين المخزنيين إلى انتهاز الفرصة والدفاع عن أملاك الأحباس المغربية التي اعتدى عليها الأجانب، حيث طالبوا بإخراجها من أيديهم لصفتها الحبسية المقدسة في الشرع الإسلامي([546]).

لقد تم الإتفاق على إيجاد حل يرضي الجميع، وضمن المؤتمر هذا المعنى في الفصل الثالث والستين من العقد العام الذي وقعت عليه الدول المشاركة بتاريخ7أبريل 1906م([547]). كما نصت معاهدة فاس بتاريخ 30 مارس 1912م، المنظمة للحماية الفرنسية بالمغرب على احترام المؤسسات الدينية والأحباس الإسلامية.

---

[545]- السعيد بوركبة، **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية**،إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب،1996م،ج.2، ص.38.

[546]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**، م.س.، ص. 24.

[547]- نفسه، ص. 24.

ب- تنظيم الأوقاف المغربية على عهد الحماية.

ظهرت خلال فترة الاحتلال الفرنسي في المغرب حركة إصلاحية، قادها المخزن المغربي إلى جانب إدارة الإقامة العامة، وبدأ الاهتمام كثيرا بتنظيم الأحباس الإسلامية، وتقرر منع أي تدخل أجنبي فيها، حيث أصدر السلطان المولى يوسف، ظهيرا شريفا بتاريخ 31 أكتوبر 1912م، لتعيين أحمد الجاي مدير عموم الأحباس بالإيالة الشريفة، وانطلقت عملية إحصاء كافة الأملاك الحبسية ومباشرة استغلالها بالطرق الصحيحة، ويعتبر ظهير 11دجنبر 1912م، أول ظهير أصدره السلطان المغربي لتنظيم الأحباس، إذ قرر إنشاء لجنة بكل مدينة أو ببعض المدن لأجل البحث عن الأملاك الحبسية وإحصائها([548]).

لقد أصدر المخزن المغربي عدة ظهائر لإدارة وتسيير مؤسسة الأحباس، وكان أهمها ظهير 8 شعبان 1331هـ، الموافق ل13 يوليوز 1913م، الذي حدد سلطة إدارة الأحباس، والمهام المكلفة بها وطريقة اشتغالها. وقد جاء في هذا الظهير أن إدارة الأحباس مكلفة بمباشرة الحراسة التامة على تصرف جميع النظار في أملاك الأحباس وسائر شؤونها، وأن الإدارة يجب عليها اتخاذ عدد من الكنانيش التي تقتضيها الخدمة، كناش لتقييد جميع أملاك الأحباس في كل مكان، وكناش لضبط حسابات النظار السنوية، وكناش لضبط الأكرية، وأن تراقب الإدارة التصرف في الأحباس العمومية مراقبة تامة. كما أنها ملزمة بالمحافظة على أحباس الزوايا، والأحباس الخاصة، وعلى إدارة الأحباس إعطاء الإرشادات للمراقبين والنظار وتحديد تصرفهم، والاشتغال على تنمية الأحباس. وقد تكلف النظار بمباشرة إصلاح وصيانة أملاك الأحباس([549]).

وتلا هذا الظهير، ظهير شريف آخر بتاريخ 21 يوليوز 1913م، احتوى على نظام تحسين حالة الأحباس العمومية، حيث اعتبر هذا الظهير مسألة الأحباس من أعظم الأشياء الدينية التي اهتم بها كافة المسلمين، وأقر الظهير بتراجع مداخيلها، التي أصبحت لا تكفي للمصاريف والنفقات اللازمة لها لذا وجب إنقاذها، حيث وضعت ضوابط لتدبير شؤونها. وقد أمر السلطان المولى يوسف من خلال ظهير 21 يوليوز1913م، بتطبيق حوالي ثمانين شرطا في شأن كراء الأحباس

---

[548]- محمد عبد العزيز ابن عبد الله، **الوقف في الفكر الإسلامي**، الجزء الثاني، وزارة الأوقاف الإسلامية، المغرب، 1996م، ص. 329

[549]-"ظهير شريف يحدد سلطة إدارة الأحباس العمومية"، **الجريدة الرسمية**، ق. ر، 19شتنبر1913م، العدد. 20، السنة.1، ص. 145.

ومعاوضتها وبيعها، موزعة على خمسة أبواب: الباب الأول اهتم بالأكرية المعتادة، أما الباب الثاني فقد ضم حوالي 30 شرطا حول الأكرية لأجل بعيد، وتحدث الباب الثالث عن المعاوضة النقدية، وجاء في الباب الرابع تسعة شروط، البيع والثمار والغلل، وجاء في الباب الأخير استعمال أملاك الأحباس وإحالتها وكرائها بصفة خاصة([550]).

وفي إطار تنظيم الأحباس على عهد الحماية، أصدر السلطان ظهيرا شريفا بتاريخ 26 فبراير1914م، يمنع الإذن في المعاوضة وكراء الأملاك المعقبة، حين بالغ القضاة في الإذن بالمعاوضة وكراء الأملاك المعقبة أو المحبسة على المساجد والزوايا وغيرها لمدة طويلة، إلا بإذن من إدارة الأحباس كي لا يقع فيها تفويت ولا ضياع([551]). وفي 12 ماي 1914م، أصدر السلطان المولى يوسف، ظهيرا شريفا لتأسيس مجلس أعلى لإدارة الأحباس، حيث كان الهدف منه تقديم النصيحة وإعطاء الآراء فيما يعود بالنفع العام على جميع الأملاك المحبسة للمصالح الدينية أو مصلحة عموم المسلمين.

تشكل المجلس الأعلى للأحباس من الصدر الأعظم رئيسا، ومن وزير العدلية نائبا أولا، ومن الكاتب العام لدى الدولة الشريفة نائبا ثان، ومن مدير الأحباس، ومن مدير مراقبة الأحباس الفرنسي الجنسية، ومن موظف سام من إدارة المالية العامة، ومن أحد الأعضاء الرسميين لمجلس العلماء، وخمسة أشخاص من أعيان المسلمين يعينهم السلطان لكل جلسة([552]). كما أشار ظهير 12 ماي 1914م، كذلك إلى مهام المجلس الأعلى للأحباس، والمتمثلة في مراقبة جميع تصرفات إدارة الأحباس في كل المناطق، والعمل على تحسين التصرف والفحص في الحسابات سنويا، والنظر في الميزانية العامة للأحباس، وإحداث صندوق احتياطي يتكلف بأمر الجبايات والتعويضات. ويجتمع هذا المجلس مرة كل ستة أشهر بإستدعاء من الرئيس، واقتراحاته تقع بأغلبية الأصوات ثم تعرض على السلطان([553]). وقد اجتمع هذا المجلس مرتين فقط الأولى

---

[550]- "ظهير شريف حاو على نظام تحسين حالة الأحباس العمومية"، **الجريدة الرسمية**، القسم الرسمي،19 شتنبر 1913م، ع. 20، س.1، صص. 147-157.

[551]- "ظهيرشريف في شأن المعاوضة وكراء الأملاك المعقبة"، **الجريدة الرسمية**، القسم الرسمي، 6 مارس1914م، ع.44، س.2، ص.90.

[552]- "ظهير شريف بشأن تشكيل مجلس شورى عالي لإدارة الاحباس"، **الجريدة الرسمية**، القسم الرسمي، 29 ماي1914م، ع. 56، س. 2، ص. 213.

[553]- نفسه، ص. 214.

سنة1915م والثانية سنة 1917م، وحضرت أشغالهما العديد من الشخصيات المخزنية والدينية والعلماء، ووفود أجنبية من تونس والجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية. وقد ألقى الجنرال ليوطي المقيم العام خطابين هامين خلال جلسات هذين الاجتماعين، أبرز فيهما مزايا الإصلاحات ونتائجها الايجابية على الأحباس الإسلامية، وأكد الجنرال ليوطي في الجلسة الختامية للاجتماع الأول للمجلس الأعلى للأحباس لسنة 1915م، على اهتمام الإدارة الفرنسية بمسألة الأحباس، كما أشار إلى لقائه بالسلطان، حيث نقل له أشغال هذا الاجتماع، وقد عبَّر له السلطان عن سعادته وفرحه عن التحسن الذي عرفته الأحباس، ونوَّه بالأعمال التي قامت بها الدولة الحامية لمساعدة الحكومة المغربية. كما برَّر المقيم العام ليوطي العمليات العسكرية بأنها لا تهدف سوى فرض الأمن والقضاء على الاضطرابات والتمردات، وعزا الأعمال التي قام بها، إلى المحافظة على جميع الشعائر الدينية الإسلامية، موضحا بأنها ليست سياسته شخصية بل هي تطبيق لآراء وأفكار الدولة الفرنسية بباريس([554]).

أثبت ليوطي في خطابه أن من بين الأشياء التي اهتمت بها إدارة الإقامة العامة، وقدمت فيها مساعدات إدارية وتقنية جبارة للمغرب، هي مسألة الأحباس التي كانت تعيش وضعية صعبة، بعد أن وقع فيها خلل فادح، وأشاد بالأعمال التي بذلتها وزارة الأحباس والتي وصفها بالمجهودات الجبارة في إحياء ما كان مندثرا من معالم الأحباس، كما أن صندوق الأحباس الذي كان فارغا قد تحسنت وضعيته، وأن الأموال الموفرة ستصرف في إصلاح المساجد والمدارس وأوقافهما، كما ستزداد رواتب العلماء والمدرسين ومنح الطلبة.

اعترف ليوطي بنجاح وحسن التنظيم والإصلاحات، التي أحدثتها وزارة الأحباس، كما شكر وزير الأوقاف وهنأه على نجاح مهمته، ونوَّه كذلك بوزير العدلية على العمل الذي قام به والمتعلق بحلِّ المشاكل المتعلقة بأراضي وعقارات الأحباس،وأشاد بدور الصدر الأعظم وأعماله المتميزة، ونوَّه كذلك بدور جامعة القرويين القائم على تلقين الشرع الإسلامي، حيث ازدهرت مجالسها العلمية بفضل عائدات الأحباس التي تصرف عليها.

[554]- علي الطرابلسي، **سمط اللائئ في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي**،...،م.س.، ص. 49.

انعقدت المناظرة الأولى للمجلس الأعلى للأحباس بالرباط أيام 6-7-8-9-10 نونبر سنة 1915م، وخلال هذه المناظرة، تم إعطاء اهتمام خاص بالإصلاحات المعتمدة والمتعلقة بإدارة الأحباس منذ فرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب، وتميزت جلسات الافتتاح بإلقاء خطاب للصدر الأعظم الذي رحب بالمشاركين، تلاه تقرير مفصل لوزير الأحباس عرض فيه الإصلاحات المنجزة داخل إدارة الاحباس والنتائج المحصل عليها، وعرض المشاريع التي سعت إدارة الأحباس إنجازها. كما ألقى وزير العدلية المغربي أبو شعيب الدكالي، خطابا وضح فيه أن الإصلاحات المنجزة في إدارة الأحباس تطابق القوانين الإسلامية، ونوَّه بالنتائج المحصل عليها([555]). كماأشار وزير العدلية المغربي، إلى ما صارت إليه حالة الأوقاف الإسلامية الآن من نماء المدخول وإصلاح الأملاك، وما وضع لذلك من القوانين والضوابط الكفيلة بحفظها من الضياع([556]).

اهتم المخزن المغربي كثيرا بتنظيم الأحباس، حيث أصدر السلطان العديد من الظهائر المنظمة لها منذ 1912م إلى حدود 1924م، وتم استصدار عدة قرارات ومنشورات وزارية، لشرح وتفسير هذه الظهائر للنظار في مختلف الأقاليم، وللإشارة فإنه تم تقليص عدد النظار إلى واحد أو إثنان لكل مدينة، وأصبحوا مجرد ممثلين للوزارة ومهامهم محدودة ومحصورة، كما أصدرت الإقامة العامة منشورات مقيمية موجهة للأجانب، تعلقت الأحباس في إطار سياسة الاستيطان الزراعي الخاص، المعتمد أساسا للاستيلاء على الأراضي الفلاحية، وكانت كل هذه الإجراءات تؤكد على أن الأوقاف الإسلامية تحت إشراف حقيقي للسلطان، وأن إدارة الأحباس تسيرها أطر مسلمة تحت السلطة المطلقة لوزارة الأحباس التي تخضع هي الأخرى للنفوذ المطلق للسلطان، وأن الإقامة العامة تسعى للسيطرة عليها. وللإشارة فمنذ سنة 1918م، تم الاستغناء عن المجلس الأعلى للأحباس الذي يجتمع مرة كل ستة أشهر وتعطلت أدواره ومهامه لصالح مكتب مراقبة الأحباس التابع للإدارة الفرنسية([557]).

أحدثت سلطات الحماية قسما خاصا لمراقبة الأحباس بإدارة الشؤون الشريفة،"دار المخزن الشريف سابقا"، له ارتباط بإدارة الأحباس، وهو عبارة عن مكتب فرنسي فني:" service

[555]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200 Carton N°754**, Rapport sur la réorganisation des Habous, Rabat, par Mr. Gaillard, secrétaire général du gouvernement chérifien, 1916, Imp de L'ECHO du Maroc, p.15.

[556]- محمد المكي الناصري ، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**، ...م.س.، ص. 120.

[557]- بدون مؤلف،"المجلس الحبسي"، **جريدة السعادة** 10 نونبر 1915م، ع.1104، س.11، ص.1.

technique"، قدم الخدمات والتقنيات الإدارية الحديثة التي اعتُمد عليها في تسيير إدارة الأحباس الإسلامية، واعتبر صلة وصل بين الإقامة العامة والإدارة الحبسية. وقد تم إقصاء دور المجلس الأعلى للأحباس، وباقي الهيئات المتصلة به، وتشكل مكتب المراقبة من 12 موظفا فرنسيا: مدير، ورئيس للمكتب، ومحرر واحد وثلاثة مترجمين رئيسيين(فرنسيان اثنان وجزائري واحد)، وكاتب واحد، وكاتب طباعة، وكاتب ملحق للوزارة ومساعدان مغاربة، للقيام بأعمال تجهيزية بدنية، وهم بمثابة موظفين ملحقين بالوزارة لتدريبهم على التقنيات الإدارية العصرية([558]).

تجاوز قسم مراقبة الأحباس وظيفته ومهمة مساعدة إدارة الأحباس، إلى التدخل المباشر في تسيير شؤون الأوقاف الإسلامية. وبدأ الاتصال المباشر بالنظار، والمراقبين المدنيين بالمدن وضباط الشؤون الأهلية، لفرض أراء ومواقف الإدارة الفرنسية، متجاوزا الحكومة الشريفة وإدارة الأحباس، وأخذت الإدارة الفرنسية تبعث بالمناشير الرسمية للتدخل في إدارة الأحباس. وقد أشار **غيار**"Gaillard" في تقرير له حول إعادة تنظيم الأحباس" Rapport sur la réorganisation des Habous"، إلى أن من بين التدابير الأولية المتخذة في إطار تجديد مؤسسة الأحباس، هو إحداث الإدارة العامة للأحباس إلى جانب المخزن، لتتطور لاحقا إلى وزارة، ومكتب للمراقبين يتكلف بمراقبة وتوجيه النظار بالمناطق المغربية المهمة. وفي الوقت نفسه، يجب إحداث مصلحة خاصة بالكتابة العامة للحكومة الشريفة، مكلفة بالاشتغال بتنسيق مع وزارة الأحباس والمخزن، لأجل بلورة قوانين وضوابط لمراقبة التنفيذ وللعب أدوار مهمة في الاستشارة الدائمة وتوجيه الموظفين الأهالي([559]) .

ج-المخزن المغربي وإدارة الأحباس.

بعثت الإدارة الفرنسية منشورين وزاريين للتدخل في شؤون إدارة الأحباس، الأول في 11 أكتوبر1919م، والثاني في21 فبراير 1922م، وحسب هذان المنشوران الوزاريان،أصبح المندوبون المخزنيون والمراقبون المدنيون وضباط الشؤون الأهلية، يتدخلون في القضايا المتعلقة بالأحباس،

[558]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200 Carton N°754**, Note confidentiel au sujet du personnel du service central des Habous.

[559]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200 Carton N°754**, Rapport sur la réorganisation des Habous au Maroc, Rabat, 1915, Imp, de L'ECHO du Maroc, Rabat p. 7.

وصاروا وسطاء بين موظفي الأحباس وباقي الإدارات المحلية، ويتدخلون في مختلف القضايا الحبسية من خلال الاطلاع على كل ما يتعلق بالشؤون الإدارية والمراسلات الوزارية لنظارات الأحباس المحلية، ويقدمون ملاحظاتهم ومقترحاتهم الإصلاحية، وترسل مباشرة إلى مكتب مراقبة الأحباس مع إقصاء تام لإدارة الأحباس. وأصبح مكتب مراقبة الأحباس يرسل لجان تفتيش فرنسية لتتبع أنشطة النظار بمختلف المناطق، معارضين للظهير الذي يؤكد على أن المفتشين يجب أن يكونوا من المغاربة المسلمين، وقد رفض وزير الأحباس أحمد الجاي، اقتراح مكتب مراقبة الأحباس في إرسال مفتشين أجانب([560]). وهكذا أصبحت بنيقة الأحباس تابعة لإدارة المراقبة وخاضعة لرئيس مكتب المراقبة ولأوامره، حيث عمل هذا الأخير إلى إخراج رواتب موظفي الأحباس من الميزانية العامة، وجعل رواتبهم من عائدات الأحباس، وعطَّل جميع وظائف بنيقة الأحباس، وسيطر على اختصاصاتها.

أصدر السلطان **المولى يوسف** عددا كبيرا من الظهائر لتنظيم الأحباس وحمايتها من محاولات سلطات الحماية الرامية إلى السيطرة على أملاكها عن طريق المعاوضة أو البيع أو نزع الملكية، وفي هذا الإطار أصدرت السلطات المغربية ظهير نزع الملكية بعوض واشغالها للمصلحة العامة، الصادر بتاريخ 4 شتنبر 1914م، حيث نص الفصل السابع من الباب الأول على أنه لا يجوز إجراء نزع الملكية على المساجد والزوايا والمقابر الإسلامية والأضرحة والأملاك العمومية والأبنية العسكرية([561]). وكان قد سبق ظهير 4 شتنبر 1914م، ظهير شريف بتاريخ 11 يوليوز 1914م، المتعلق بتنظيم العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية، حيث ذكر الجزء الأول الخاص بالعقار في بابه الأول، أن الأملاك الوقفية لا يمكن لأحد أن ينفرد بتملكها ولا يقبل تفويتها إلاَّ بإذن المخزن، حيث أن معاوضتها ونقلها مرتبطان بإذن المخزن الشريف وعلى إتمام إجراءات قانونية([562]). وكان ظهير نونبر 1912م، المتعلق ببيع الأملاك بالإيالة الشريفة، قد أكد في الفصل

[560]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**،... **م.س**.، ص. 30.

[561]- "ظهير نزع الملكية بعوض واشغالها للمصلحة العامة" ، **الجريدة الرسمية**، ق.ر، 28 شتنبر 1914م، ع. 74، س.2 ،ص. 413.

[562]- "ظهير بشأن تنظيم العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية"، **الجريدة الرسمية**، ق.ر، 17 يوليوز 1914م، ع.63،س.2، ص. 287.

الأول من الباب الأول، على أن أملاك الأحباس لا يسوغ لأحد بيعها وشراءها إلا بإذن المخزن الشريف وبشروط شرعية([563]) .

ورغم الاهتمام الكبير للمخزن المغربي بالأحباس، فإن الإدارة الفرنسية نجحت في إدخال تعديلات وإحداث تغييرات على مؤسسة الأحباس المغربية، وفي إطار تنظيمها، تدخلت السلطات الفرنسية وأصدرت في 9 ماي 1914م، قرارا وزاريا لضبط التصرف بأملاك الأوقاف الإسرائيلية، والهادف إلى إرجاع التصرف من المجلس البلدي بفاس، لصالح جماعة الإسرائليين بنفس المدينة، في أملاكهم المحبسية التي كان في السابق قد عهد بها مؤقتا إلى المجلس وتحت مراقبة باشا المدينة. كما طلب هذا القرار بجعل بيان الأملاك الإسرائيلية المحبسة وبمدخولها بحضور نائب الباشا والنائب عن جماعة الإسرائليين، وألزم هذا القرار أعيان الاسرائيليين تقديم تلخيص التصرف في الأملاك الإسرائيلية المحبسة في كل ثلاثة أشهر لباشا مدينة فاس([564]).

أصدرت السلطات الفرنسية المعنية، في إطار اهتمامها بالطائفة اليهودية بالمغرب، ظهيرا آخر بتاريخ 22 ماي 1918م لتنظيم لجانها، وأصبح اختصاص هذه اللجان اليهودية مساعدة المحتاجين من اليهود المغاربة، وإدارة الأحباس التي يسميها العبريون **هكديش** "HEQDECH"، وملاحظة القيام بالشعائر الدينية للطائفة اليهودية وتتبُّعها ([565]).

كان هناك اهتمام بالغ وعناية كبيرة من طرف السلطان المولى يوسف بالأوقاف الإسلامية، نظرا لمكانتها المقدسة داخل المجتمع المغربي، وتجلى ذلك في العدد الهائل من الظهائر والتشريعات والمراسيم الوزارية التنظيمية مقارنة مع العهود السابقة. وهذا دليل على ضرورة تنظيم هذا المجال الحيوي الذي كان يعيش اختلالات كبيرة وفوضى عارمة، مما برر تدخل الإدارة الفرنسية لإصلاحه وضبطه. والملاحظ أن السلطات الفرنسية منحت صلاحيات واسعة وحرية مطلقة للطائفة اليهودية بالمغرب للتصرف في الأوقاف الإسرائيلية، بينما تدخلت وراقبت وتحكمت في الأوقاف الإسلامية وفي عائداتها.

---

[563]- "ضابط لبيع الأملاك بالأيالة الشريفة"، **الجريدة الرسمية**، ق.ر، 1 فبراير 1913م، ع. 1، س. 1 ،ص. 3.

[564]- "قرار وزيري بشأن ضبط التصرف بأملاك الأوقاف الإسرائيلية"، **الجريدة الرسمية**، ق.ر، 22 ماي 1914م، ع. 35، س.2، ص. 208

[565]- محمد المكي الناصري، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**،... **م.س.**، ص. 130.

لقد أدت التعديلات التي تحققت خلال عهد الحماية إلى تغيير النظام والهيئة العامة للأحباس، حيث لم يختف أساسها وطابعها الخاص، بل تحولت المؤسسة إلى وزارة، فأصبحت إحدى الدعامات الثلاث الأساسية للمخزن المركزي، وقد ظلت مستقلة تنفرد بتوظيف موظفيها المسلمين وتحظى بميزانية خاصة ومعزولة عن المالية العامة للدولة، كما أن النظار كانوا يستمدون سلطتهم مباشرة من الوزارة التي هي نفسها لا تخضع سوى لسلطة السلطان وسلطة الصدر الأعظم، وتعد مصلحة مراقبة الأحباس التابعة لمديرية الشؤون الشريفة، التنظيم الوحيد المؤهل للتدخل في تسيير الأحباس([566]) .

[566] **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200 Carton N°754**, Rapport sur : « la RENOVATION de l'institution des Habous », p.14.

الفصل السادس :

مسألة الخلافة الإسلامية وعلاقتها بالحماية الفرنسية في المغرب، وتدشين مسجد باريس.

1- الخلافة الإسلامية وعلاقتها بالحماية الفرنسية بالمغرب.

أ-تاريخ الخلافة الإسلامية في المغرب.

ب-فرنسا والخلافة الإسلامية بالمشرق العربي.

ج-المشروع الفرنسي لتأسيس الخلافة الإسلامية بالمغرب.

2- مسجد باريس من التدشين إلى الافتتاح الرسمي.

أ- الدور الفرنسي في تشييد مسجد باريس.

ب- تدشين مسجد باريس والحضور المغربي.

الفصل السادس: مسألة الخلافة الإسلامية وعلاقتها بالحماية الفرنسية في المغرب، وتدشين مسجد باريس.

1- الخلافة الإسلامية وعلاقتها بالحماية الفرنسية بالمغرب.

أ-تاريخ الخلافة الإسلامية في المغرب.

عملت السياسة الفرنسية على تقليص ومراقبة المجالات التي يحظى فيها الإسلام بمكانة مهمة داخل المجتمعات الإسلامية، عندما أدركت أنها غير قادرة على القضاء على المقومات الدينية. وقد اتخذت السياسة الإسلامية الاستعمارية لفرنسا عدة أشكال في منطقة شمال إفريقيا وبباقي مستعمراتها، وأولت اهتماما بالغا لمشكلة الخلافة الإسلامية التي برزت غداة الحرب العالمية الأولى، كما خشيت من اختفائها في المناطق الخاضعة لها أو أن تصبح تحت إدارة دولة أوربية منافسة .

شكلت الخلافة أحد أسس بناء الدولة الإسلامية وأبرز مقوماتها، والخلافة الإسلامية هي الإمارة والإمامة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، والخلافة لغة هي مصدر خَلَفَ يخلف، جاء بعده فقام مقامه، أي خلفه في قومه، كان خليفته، ويقال خلفه في قومه خلافة، والخليفة هو السلطان والإمام الذي سيخلف ممن قبله، والجمع خلفاء وخلائف([567]).

تعتبر الخلافة الإسلامية نظاما للحكم المتبع في الشريعة الإسلامية، وهي السلطة العليا التي تمتد على العالم الإسلامي، ويعتبر سيدنا محمد (ص) أول خليفة في الإسلام، ويعتبر الخلفاء الراشدون خلائف للمسلمين الساهرين على تطبيق الشريعة الإسلامية وتعاليمها الدينية، كما يطلق اسم أمير المؤمنين على الخليفة، وهو قائدهم المتمتع بالسلطتين الزمنية والروحية، بالإضافة إلى أنه القائد العسكري والقاضي الأعلى، وهو المسؤول الأول عن تطبيق الشرائع كما وضعها العلماء. ومن شروط الخلافة الإسلامية أن يكون الخليفة مسلما ذكراً، معروفا بالورع والنزاهة والكرم، إذ يجب أن يكون عربيا قرشيا من آل البيت من سلالة النبي سيدنا محمد(ص)، وهذا الشرط الأخير هو أبرز الشروط، وهو ما يتوفر في السلطان المغربي الذي يعتبر

[567]- ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، المجلد التاسع، الطبعة الثالثة، دار صادر بيروت، لبنان، السنة .1414هـ، ص.83.

أميرا للمؤمنين، وهو الذي يمتلك السلطة المستمدة من الشرعية الدينية، فهو أكبر العلماء والفقهاء، وباسمه تقام الصلاة، وهو المدافع عن الدين والمشرع ورئيس العدلية وقاضي القضاة. وتعكس مجمل هذه المهام السلطة الدينية التي يتمتع بها الأمير. وقد طالب ليوطي بصيانة السلط التي يتمتع بها السلطان نظرا للمزايا والفوائد المترتبة عن ذلك لصالح فرنسا داخليا وخارجيا([568]).

ب- فرنسا والخلافة الإسلامية بالمشرق العربي.

فضلت فرنسا مطلع الحرب العالمية الأولى، التزام الحياد في ما يتعلق بمسألة الخلافة الإسلامية التي قسمت العالم الإسلامي، الذي عاش صراعا كبيرا حول شرعية الخلافة العثمانية، التي عرفت أزمة، خاصة مع دخول العثمانيين الحرب إلى جانب ألمانيا ضد فرنسا وحلفائها، حيث طالبت فرنسا بضرورة استقلال الخلافة الإسلامية في إستانبول عن قرارات ألمانيا التي أصبحت تتحكم في السياسة العثمانية([569]).

وأشار التقرير الذي رفعه القنصل الفرنسي السيد **جونيير** "M^{r}Jeannier" بمدينة مسقط، إلى وزارة الخارجية الفرنسية حول الخلافة الإسلامية، أن موضوعها لم يشغل بال الشعوب الإسلامية، وأكد أن التاريخ الإسلامي يثبت مدى سهولة تقبل هذه الشعوب خطبة الجمعة التي تقام باسم الحاكم الأقوى في مساجد العالم الإسلامي. وأشار كذلك إلى أن شريف مكة لم يكن يتوفر على لقب الخليفة، لكن قوته السياسية كافية لذلك، هذه القوة تأتي من التدفق الهائل للوفود والزيارات والأموال الطائلة القادمة من مختلف مناطق العالم الإسلامي، خاصة من آسيا والهند تحديداً، المستعمرة الأنجليزية، التي تتوفر على أكثر من خمسين مليون مسلم الذين يوفرون أموالا كثيرة خلال مواسم الحج، إذ تسعى إنجلترا أن يكون الخليفة خاضعا لسياستها. كما صرح أن السلطان المغربي يمكنه أن يكون منافسا قويا، إذا توفر على موارد مالية

[568]-Charles-André**, l'Afrique du Nord en marche : Nationalisme Musulmans et souveraineté française,** 3ème édition, Julliard 1972, Paris, p.51.
[569]- Pascal Le Pautremat**, la France et sa politique musulmane**…Op.cit., p.117.

متساوية لشريف مكة من جهة، ومن جهة أخرى ألا يتدخل الأوروبيون في مسألة الخلافة، لأنه لا يمكن أن يقبل المسلمون تدخل الأوروبيين المسيحيين في الأمور الدينية الخاصة بهم ([570]).

لقد طالب مسؤولو المستعمرات والمحميات الفرنسية في سنة 1915م، بضرورة خلق خلافة إسلامية جديدة بالغرب الإسلامي، والاعتراف بالسلطان المغربي خليفة للمسلمين من طرف السلطات الفرنسية بباريس، على اعتبار أنه سليل قريش، القبيلة التي ينتمي إليها سيدنا محمد(ص)، ولا يتوفر هذا الشرط لإعلان الخلافة الإسلامية، إلا في الفرع العلوي الحاكم في المغرب، والمنحدر من ابنة الرسول فاطمة الزهراء، ومن علي بن أبي طالب ابن عمه، وابنهما الحسن([571]). وقد أشار الفقيه **أحمد السكيرج** أحد كبار علماء المغرب خلال نفس الفترة، أن الخلافة الإسلامية لا يمكنها أن تكون خارج قبيلة قريش، كما جاء في الأحاديث النبوية، وحسب ما أكده الماوردي وآخرون، ووقع عليه إجماع الأئمة الكبار([572]).

كان سعي سلطات باريس في إنشاء خلافة معارضة ومنافسة لتلك التي يُهَيَّأُ لها في مكة من قبل الأنجليز، ولتلك الموجودة في استانبول التي عرفت مشاكل عديدة وتغييرات مهمة بسبب تأثرها بالحداثة الأوروبية من جهة، وبانتشار الحركات الانفصالية والأفكار القومية من جهة أخرى، حيث أصبحت الإمبراطورية العثمانية غير قادرة على حماية الدين الإسلامي والدفاع عن رعاياها بالعالم الإسلامي الذي تعرض للغزو الاستعماري الأوربي. وسقطت تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، واحتل الحلفاء واليونان أجزاء منها، ووقعت عاصمة الإمبراطورية تحت سيطرة الأنجليز وأصبح الخليفة الاسلامي كالأسير فيها([573]).

تحت ضغط مسؤولي المستعمرات والمحميات الفرنسية في العالم الإسلامي، أعلنت وزارة المستعمرات الفرنسية قرارا يؤيد احتمال تأسيس خلافة إسلامية جديدة في الحجاز، حيث يمكن

---

[570]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°206b**, Direction générale des affaires indigènes, Lettre du consul de France Mr Jeannier à Mascate sut la question du Khalifat, 4 Septembre 1915, à Mr Delcassé Ministre des Affaires Etrangères à Paris, p.46.

[571]- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة: المنجي سليم،الطيب المهيدي، الصادق المقدم،فتحي زهير،الحبيب الشطي، الدار التونسية للنشر،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.3، 1976م، ص.61.

[572]- Skiredj Mohamed, « consultation marocaine sur la question du khalifa », traduction par, Ed.Micheaux Bellaire, **Revue du Monde Musulmane 1917 – 1918**, T. 34ème, 11 ème et 12ème Années, Editions Ernest leroux, Paris, p.141.

[573]- علي محمد محمد الصلابي ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، صفحات من التاريخ الإسلامي** دار التوزيع والنشر الإسلامي، بورسعيد، مصر، ط.1، 2001م، ص. 466.

لكبير شرفاء مكة الملك الحسين بن علي، الذي قاد الثورة العربية الكبرى لإعلان الاستقلال عن العثمانيين، إقامة خلافة إسلامية ودولة مستقلة بالأماكن المقدسة وبباقي المناطق العربية، التي كانت تحت سلطة العثمانيين، وذلك بدعم كبير من البريطانيين. وقد جاء هذا القرار في إطار التحالف الفرنسي-الأنجليزي لمواجهة الدعاية القوية الألمانية والجامعة الإسلامية([574]).

أمام النشاط الألماني-العثماني الشديد وتأثيره على منطقة المشرق العربي، وتضامن الغرب الإسلامي مع العثمانيين، أبلغ الجنرال **ليوطي** وزير الخارجية الفرنسي **دولكاسي** "Delcassé"، اقتراحه لإنشاء خلافة إسلامية في الغرب الإسلامي، وذلك بهدف توحيد جميع مسلمي إفريقيا الشمالية والمناطق الإفريقية الأخرى، نظرا لامتداد النموذج الإسلامي المغربي، المذهب المالكي فيها، خاصة ماتعلق بالقضايا الدينية، وجعلها تحت مسؤولية الإدارة الفرنسية، ودافع ليوطي بشدة عن مشروع تأسيس خلافة إسلامية مغاربية، حيث أراد من السلطان المغربي المولى يوسف أن يلعب دور توازن أو كحلٍّ بديل لمشكل الخلافة، معتبرا إياه من أصول قرشية ممثلا شرعيا للاسلام ولجميع المسلمين المغاربيين، دون مقارنة مع الباي في تونس أو الخديوي في مصر الموظف التركي أو الشريف الحسين في مكة الذي لا يتوفر على مؤهلات زعيم إسلامي([575]).

لقد أراد **ليوطي** استغلال المكانة الدينية للسلطان المغربي كخليفة للمسلمين منذ سنة 1916م، ليلعب دور المحور الأكثر صلابة في الإمبراطورية الفرنسية بشمال إفريقيا، ولاستعماله كعنصر مهم في السياسة الإسلامية لفرنسا، وورقة رابحة في سياستها الخارجية الكبرى([576]). لهذا دخل ليوطي في صراع ومواجهة سلطة أمير مكة الشريف الحسين بن علي، وعمل على إهمال تنظيم الحج لسنة 1915م، وتهميش مختلف العلاقات التي كانت تجمع الأيالة الشريفة بالأماكن المقدسة بالحجاز، بعد ما تأكد له أن المواضيع الإسلامية للغرب الإسلامي ستبقى متصلة ولمدة طويلة بمكة، بواسطة الروابط التي تجمع بين المغرب والمشرق الإسلاميين، كالحج والفتاوى الدينية والبعثات العلمية. وفي هذا الإطار، أوفد السلطان المغربي بعثة إلى الحجاز للتشاور مع

[574] - Pascal Le Pautremat, **La France et sa politique musulmane**… , Op.cit, p.117.

[575] - Rivet Daniel, Lyautey et l'institution du protectorat …, Op.cit, p.132.

[576] - Ibid, p.133.

شريف مكة حول موضوع الخلافة، حيث أشار رئيسها العالم أحمد السكيرج الفاسي إلى هذه البعثة، وتحدث عن ظروف سفرها، وأكد أحقية السلطان المغربي بالخلافة الإسلامية ([577]).

كان هدف فرنسا هو إضعاف ارتباط الغرب الإسلامي بالحجاز تدريجيا، وعدم تخليده وإبقائه من خلال إضعاف رابطة الخلافة الإسلامية، حيث ستكون هناك العديد من السلبيات والمشاكل الخطيرة من خلال إعلان شريف مكة المُسَانَد من أنجلترا، المنافس القوي لفرنسا، خليفة على المسلمين، حيث بإمكان سلطان آخر تعترف به فرنسا خليفة، أن يُفْشل مخططات البريطانيين، وأن يحتاط من حركات التمرد والدعاية الألمانية المعادية، وأن يحمل الإسبان الذين لا يبدون احتراما للحاكم المنحدر من السلالة العلوية على إعادة حساباتهم، وإرغامهم على التفاوض معه ومع فرنسا([578]).

ج-المشروع الفرنسي لتأسيس الخلافة الإسلامية بالمغرب.

لقيت فكرة مشروع **الخلافة الإسلامية** في الغرب الإسلامي، موافقة وتأييدا كبيرين من عدة الشخصيات والمسؤولين السياسيين الكبار في فرنسا وخارجها، فالوزير الفرنسي المفوض بالقاهرة السيد **دوفرانس**"Defrance"، يرى أن هذا المشروع بمثابة قطيعة وفصل المسلمين بشمال إفريقيا عن الخلافة المشرقية بمكة المكرمة([579])، ومن جهة ثانية كانت لبعض الفرنسيين المتخصصين في الشؤون الإسلامية وأعضاء اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية، أراء ومواقف أكثر تحفظا ومعارضة، حيث اعتبر **العقيد جول هاملين** "Jules Hamelin" ،رئيس مجموعة إفريقيا بهيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي، أن فرنسا ليست لها مصلحة كبرى في وجود خليفة بمنطقة الغرب الإسلامي، خاصة سلطان المغرب، كما اعتقد **ألفريد مارشان** " Alfred Marchand"، ممثل وزارة المستعمرات، أن فرنسا لن تستفيد من تكليف سلطان المغرب خليفة للمسلمين، وأشار إلى ضرورة جعل الإسلام بشمال إفريقيا بعيدا عن التأثيرات المشرقية، واعتبر **شارل لوتان** "Charles Lutand"، الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، أن فكرة الخلافة الإسلامية بمنطقة شمال إفريقيا وَهْمٌ، لكنه رحَّب بفكرة وإمكانية خلق تقارب ديني بين مختلف المناطق

---

[577]- Mohamed Skiredj, « Consultation marocaine sur la question du Khalifa »…, Op.cit., p.141.

[578]- سلام صادق، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسة الإسلامية، 1895 – 2005**،...م.س.، ص. 194.

[579]- Pascal Le Pautremat, **la France et sa politique musulmane**…Op.cit., p.118.

بشمال إفريقيا، لكن دون مسألة الخلافة، وحذَّر من أن التدخل في موضوع الخلافة الإسلامية، ليس في مصلحة فرنسا ولن تجيد التحكم فيه([580]).

وكان **ليوطي** قد صرح بأن مسألة الخلافة الإسلامية المتعلقة بسلطان المغرب، مشروع مرغوب فيه، لكن إذا كان تنفيده يتسم بالصعوبة، فإن الحفاظ على سلطان إستانبول خليفة للمسلمين أفضل من إعلان شريف مكة الحسين بن علي خليفة للمسلمين([581]).

اعتبر أعضاء اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية، أنه من مصلحة فرنسا تقسيم المناطق الإسلامية الخاضعة لها، وخلق تعايش عدد من الخلفاء دون أو يؤدي ذلك إلى الوحدة، خوفا من الدعوة إلى التشدد ومعارضة المصالح الفرنسية مستقبلا. كما أعلن رئيسها **جون غوت** "Jean Gout"، أن فرنسا ليست لها مصلحة في إقامة خلافة إسلامية مغاربية، وأشار **دانيال ريفي**"Daniel Rivet"، إلى أن هذه اللجنة عارضت مشروع ليوطي حول الخلافة الإسلامية بشمال إفريقيا، وشكَّت في رغبة **ليوطي** تضخيم حجم السلطان المغربي، وإعطائه مكانة دينية لائقة ومحترمة، لشرعنة الأعمال العسكرية التي يقوم بها هناك([582]).

لقد نبَّه بعض أعضاء لجنة **C.I.A.M**، إلى أن الاهتمام المبالغ فيه بالسلطان المغربي، قد ينعكس سلبا على فرنسا، وقد شبهوا الخليفة الإسلامي ب"**بابا الإسلام**". وردّاً على ذلك، فقد هاجم **ليوطي** لجنة**C.I.A.M**، التي انتقدت الخلافة الإسلامية المغاربية بطريقة غير مباشرة، وأراد تصفية حساباته مع بعض أعضائها، حيث وصف الحلول المقترحة من طرفها، لمواجهة الأنشطة والأعمال التي تقوم بها ألمانيا للتأثير على الشعوب الإسلامية، بالخرافات والتفاهات، خاصة مشروع خلق منصب نائب ممثل شمال إفريقيا، الذي لم ير النور، إضافة إلى إحداث هيئة مستشارين مسلمين، ومسجدا في باريس، وأفكار ومقترحات أخرى، كما اعتبر **الجنرال ليوطي** أن داخل المجال الجغرافي الممتد من دمشق إلى فاس، يمكن فقط تصور ردود الفعل أو التدابير الوقائية المحلية ضد النشاط الألماني المرتبط بالشأن الإسلامي، تدابير أساسية مرنة

[580] - Pascal Le Pautremat, **la France et sa politique musulmane**…Op.cit., p.118.

[581] - Ibid, p.118.

[582]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution du Protectorat**..., Op.cit., p.134.

ومتنوعة ومواتية محلية، وليس بمقترحات عامة قادمة من باريس من قبل منظمات مركزية وملتقيات عالمية زائفة، مشيرا ومنتقدا اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية، **C.I.A.M**.([583]).

تضاربت المواقف داخل الساحة السياسية الفرنسية حول مسألة الخلافة الإسلامية بالمغرب الإسلامي. ولمواجهة هذا التعارض، سعت وزارة الحرب الفرنسية سنة1917م، إلى تقبل واستحسان أهمية فكرة الخلافة التي أصبحت مسألة أساسية ومحور السياسة الخارجية الفرنسية، وعبرت وزارة الحرب في مذكرة عن أسفِها لمبالغة الرأي العام الأوروبي ضد موضوع الخلافة الإسلامية في شمال افريقيا، وأكدت أن فرنسا ما زالت تعتبر الخلافة الإسلامية تابعة للسلطان في إستانبول، وأشارت إلى أنه يجب على فرنسا الاعتماد على السلطان المغربي وعلى رؤساء الزوايا الدينية والصلحاء المنتشرين في شمال إفريقيا وبالسودان الغربي، ودعمهم لممارسة أنشطتهم الدينية على أساس خلفاء للمسلمين في مناطقهم([584]).

أعلن مصطفى كمال أتاتورك مباشرة بعد توليه الحكم، علمانية الدولة التركية، وفصل الخلافة الإمبراطورية، وفي 3 مارس 1924م، ألغيت الخلافة الإسلامية العثمانية، وبدأت معركة ضد المؤسسات الدينية، وقام بإلغاء المحاكم الدينية، ومنع الطرق الصوفية والزوايا الدينية من ممارسة أنشطتها، كما حدد المساجد وأغلق أشهرها بإستانبول؛ مسجد آياصوفيا ومسجد الفاتح، وألغى التعليم الديني، وهكذا تخلت الدولة العثمانية الإسلامية عن حمل لواء الجامعة الإسلامية، وعن الخلافةالإسلامية، وعن قيادة الأمة الإسلامية ([585]).

شكل إلغاء الخلافة الإسلامية من طرف الحكام الجدد في تركيا، إعلان القطيعة مع العالم الإسلامي، وبدأ العداء إزاءهم من طرف الشعوب الإسلامية في مختلف مناطق العالم الإسلامي. فقد تأثرت منطقة شمال إفريقيا بشكل كبير بهذا القرار، إذ ظهرت رغبة القادة والزعماء المحليين في استعادة اللقب الديني المتميز، حيث أن هذه الفكرة لم تعد جديدة، بل تم الحديث عنها خلال الحرب العالمية الأولى، في إطار الاستقلال عن السيطرة العثمانية-الألمانية

[583]- Pascal Le Pautremat, **la France et sa politique musulmane**…, Op.cit., p.120.

[584] - Ibid.

[585]- علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض، وأسباب السقوط**...،م.س.، ص. 474.

على الخلافة الإسلامية([586]). ففي تونس دعمت حركة الشباب التونسي قرار جمعية أنقرة، في حين انتقد المسؤولون والفقهاء وأنصار الباي بشدة قرار إلغاء الخلافة، لدرجة تقرر عدم ذكر سلطان إسطنبول في المساجد ومجالات دينية أخرى . أما الجزائر، فقدعرفت احتجاجات كبيرة على هذا القرار، وتم إلغاء اسم سلطان إسطنبول، وانقطع ذكر في الصلاة، أما في المغرب، فلم يخلف قرار إلغاء الخلافة الإسلامية العثمانية في الأوساط الدينية أي ردّ فعل معين، فالسلطان المغربي المولى يوسف أمير المؤمنين، يتلقى ويستقبل العلماء ويمارس أنشطته الدينية المعتادة، ويعتبر خليفة للمسلمين([587]).

رحبت الحكومة الفرنسية بقرار إلغاء الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924م، الذي لم تتأثر به المستعمرات والمحميات الفرنسية، بشكل مباشر. ومع ذلك، فقد تابعت عن كثب تطورات مسألة الخلافة الإسلامية ومصالح فرنسا السياسية المرتبطة بها، خاصة أن السيد **كراجفسكي**"Krajewski"، القنصل العام الفرنسي بالأماكن المقدسة منذ مارس 1924م، أصبح يشعر بالقلق، إزاء الحماية والدعم البريطاني للملك **الحسين بن علي**، الذي تحفظ على فرنسا ورفض التعامل معها. وقد أكد القنصل العام الخطر المحتمل الذي يمكن أن يلعبه تأثير الخليفة على الحجاج المسلمين الذي يزورون الأماكن المقدسة سنويا، والذي يبلغ عددهم حوالي مئة ألف حاج سنويا، حيث تتم عملية استقطاب مسلمي شمال إفريقيا، كما أنه حذر من تلقين الحجاج المغاربيين المبادئ الأساسية للعنف والتخريب والعداء ضد فرنسا من طرف الخلافة الإسلامية الجديدة بمكة([588])، إضافة إلى التناقضات الإيديولوجية بين الجامعة الإسلامية والقومية العربية من جهة، وأفكار الحركة الوهابية المتطرفة من جهة أخرى، ورفض مسلمي وقادة العرب، خاصة في مصر وسوريا ونجد، ترشيح الملك حسين خليفة على المسلمين، فقاموا بدعاية ضده، بينما تصاعدت في العالم الإسلامي دعوات تنادي باستمرار الخلافة الإسلامية، وبضرورة مبايعة خليفة جديد يوحد المسلمين([589]).

---

[586] - Pascal Le Pautremat, **la France et sa politique musulmane de la France**…,Op.cit., p.121.

[587] - Ibid, p.122.

[588] - Ibid, p.122.

[589] - Ibid, p.123.

وفي هذا الإطار، دعا شيوخ الأزهر لتنصيب الملك فؤاد خليفة على المسلمين، وقرروا دعوة جميع علماء وفقهاء وسياسي العالم الإسلامي إلى مؤتمر يعقد بالقاهرة، برئاسة شيخ الأزهر للبحث عن الشخصية التي ستسند عليها الخلافة الإسلامية. وتلاه مؤتمر بمكة لدراسة نفس الموضوع، وكان سعي المؤتمرين هو إعادة وحدة الأمة الإسلامية والدفاع عنها، من خلال إحياء وإقامة الخلافة الإسلامية التي أسقطتها الدولة العلمانية التركية، لكن سيطرة الحركة الوهابية المتطرفة، أحدثت صراعات وانقسامات وفوضى في الوحدة الإسلامية، رغم الإعلان عن مؤتمر ثالث بالقدس حول الخلافة الإسلامية الذي فشل هو الآخر في الإجماع حول خليفة موحد للمسلمين([590])

2- مسجد باريس من التدشين إلى الافتتاح الرسمي.

أ-الدور الفرنسي في تشييد مسجد باريس.

حظي مشروع بناء مسجد باريس باهتمام بالغ؛ سواء من طرف السكان المسلمين بالمستعمرات والمحميات الفرنسية في إفريقيا وآسيا، أو من طرف الفرنسيين الذين دافعوا عاى ضرورة خلق روابط ثقافية مع العالم الإسلامي. وتعود مسألة إنشاء مسجد بفرنسا إلى عهد السلطان المغربي **سيدي محمد بن عبد الله**،الذي أكد في إتفاقية موقعة بتاريخ 28 مايو 1767م، مع الملك الفرنسي **لويس الخامس عشر**، على ضرورة بناء منشآت دينية إسلامية على الأراضي الفرنسية([591]).

لقد انبثقت فكرة تأسيس مسجد باريس في شهر نونبر 1849م، وتم إطلاقها من طرف مجموعة المهتمين بالدراسات الإسلامية الأكثر نشاطا في الدراسات الاستشراقية الفرنسية، خاصة **المجموعة الشرقية الجزائرية والاستعمارية**، " la société Orientale algérienne et coloniale"، حيث تم التنفيذ الفعلي لهذا المشروع سنة 1895م، على يد مؤسس لجنة إفريقيا الفرنسية **هاري أليس**"Harry Alis"، عندما أصبحت فرنسا تتوفر على إمبراطورية شاسعة، بعد أن ضمت شمال إفريقيا الغربية، وأصبحت قوة إسلامية مهمة. وكان من اللازم

[590]- سلام صادق، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسة**....م.س.، ص. 196.

[591]- René Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef, Sultan du Maroc, Inauguration de l'institut musulman et la Mosquée**, Paris, Imprimerie National, p.72.

إعطاء الدين الإسلامي مكانته الحقيقية في السياستين الخارجية والداخلية لفرنسا، وذلك من خلال إنشاء مؤسسة دينية إسلامية بباريس، تزامنا مع ارتفاع عدد المسلمين بفرنسا بعد أن وصل عددهم خمسة وثلاثين مليون مسلم من مجموع مئة مليون نسمة.([592])

فشل مشروع تأسيس مسجد باريس بسبب موت مفاجئ لصاحبه هاري أليس، بعد أن توقفت عملية التنفيذ، لكن فكرته هاته، عملت على تحريك الحركة الاستعمارية الفرنسية ومناصريها من مختلف مكونات المجتمع الفرنسي، (مفكرون وسياسيون وأطباء...)، نذكر منهم **دولكاسي** ، و**أوجين إيتيان** ، و**أرنبورغ** وآخرين. هؤلاء أسسوا لجنة ترأسها حاكم الجزائر **جول كامبون** "Jules Cambon"(1891م-1897م)، الشخصية الفرنسية الأكثر تعاطفا مع الإسلام في فرنسا، والذي أشار خلال اجتماع لهذه اللجنة في خطاب افتتاحي: "أن مسجد باريس لا يمكن أن يكون للتعبد فقط، بل يجب إحداث إلى جانبه، إقامة لإيواء العرب والمسلمين المهاجرين والفقراء مقابل مبالغ مالية بسيطة"([593]). وأمام اهتمام جول كامبون، وإصرار أعضاء المجلس الأعلى للمستعمرات، وافقت الحكومة الفرنسية على منح قطعة أرضية لإنجاز المشروع، وانطلقت الحملة الدعائية للاكتتاب وجمع التبرعات المالية، حيث أن إدارة الشؤون الخارجية الفرنسية بدأت تستقبل مراسلات حول الموضوع من طرف الوكلاء والممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين بالبلدان الإسلامية. كما أن الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني وخيديوي مصر وممثلي العالم الإسلامي بإفريقيا وآسيا رحبوا بفكرة إنشاء مسجد بباريس، وأسهموا بمقترحاتهم وبمساهماتهم المالية المهمة، وقد سلَّم السلطان العثماني لرئيس الجمهورية الفرنسية مبلغ خمسمائة ألف فرنك فرنسي، حيث كان يريد من خلال ذلك تفادي وقوع المسجد تحت تصرف مناصري التنظيمات التي تهاجم سياسته، مؤكدا على أن الإشراف على المسجد يجب أن يعود إلى شيخ الإسلام في إستانبول([594])، لكن الأحداث الدامية التي عاشتها أرمينيا سنة 1896م، أجَّلت بناء المسجد([595]).

---

[592]- René Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef**,…Op.cit., p.23.

[593]-Ibid, p.24.

[594]- صادق سلام، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسة الإسلامية**... م. س.، ص. 201.

[595] - René Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef**,…Op.cit., p.25.

لم تتوقف العديد من المحاولات عن إحياء فكرة إنشاء مسجد بباريس، حيث إنه في سنة 1907م وضعت جمعية الإخوة الإسلامية ضمن أهدافها الأساسية، مشروع بناء مسجد باريس. وفي سنة1909م، قدَّمت الجمعية الفرنسية للدراسات الإسلامية دفاعا معلَّلاً عن هذا المشروع([596]). لقد فكر الفرنسيون في عدة مشاريع لبناء مسجد بباريس، وإلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، لم يكتب لها النجاح وصادف ذلك أن حققت ألمانيا انتصارات مهمة خلال الحرب العالمية الأولى ما بين(1914م-1917م) على فرنسا وحلفائها، فبدأت تهتم بأسرى الحرب المسلمين الذين جندتهم فرنسا في صفوف جيوشها من إفريقيا وآسيا والمغرب الكبير، للمشاركة إلى جانبها.

لقد تم تجميع الأسرى المغاربيين في معسكرات خاصة، بمنطقة **زويسين** "Zossen"([*]) القريبة من برلين، وقد شُيِّد فيها مسجد لممارسة الشعائر الدينية، حيث سمحت وزارة الحرب للأسرى بالصلاة جماعة، كما تم احترام شهر رمضان، وشجعوا الأسرى على الصيام وتقديم وجبة الإفطار بعد صلاة المغرب، وسُمح لهم بالاحتفال علنيا بالأعياد الدينية. وتم تحريم الممنوعات كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير... لقد كان الهدف برغماتيا من هذه الإجراءات التي قام بها الجيش الألماني، يتجلى في الدعاية لألمانيا بأنها تحترم الدين الإسلامي، وإظهارها كدولة تدافع عن المسلمين الخاضعين لاستعمار الحلفاء، وإقناع الجنود الأسرى المسلمين بالقتال إلى جانب حليفتها الدولة العثمانية الإسلامية([597]). ونشير إلى أن ألمانيا أشاعت في الجنوب المغربي أخبارا مفادها أن فرنسا كانت تجبر المغاربة المجندين ضمن جيوشها على أكل لحم الخنزير وشرب الخمر، وأنها لا تحترم الشعائر الدينية للمجندين، وأن الأتراك بعثوا برسائل إلى كافة المغاربة تؤكد أن أولائك الذين جندتهم فرنسا، تم إقحامهم في مقدمة المواجهات المسلحة العنيفة ضد ألمانيا، قد ماتوا جميعا([598]) .

---

[596]- سلام صادق، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسة الإسلامية** ...م.س.، ص. 201.

[*]- معسكر Halbmund بمنطقة Zossem الألمانية، وقد ضم حوالي 5 آلف أسير من المسلمين الذين قاتلوا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى.

[597]- سلام صادق، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسة الإسلامية**... م. س.، ص. 200.

[598]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°3**. Lettre n°2189.R, A/S : « Renseignements sur le Sous », en date du 21 Novembre 1914.

في خضم هذه الأحداث، وفي إطار مواجهة الدعاية الألمانية-العثمانية، برز من جديد مشروع إحداث مسجد بباريس، وأصبح محط اهتمام الساسة الفرنسيين المدافعين عن سياسة إسلامية فرنسية متماسكة، وحظي المشروع بتأييد من قبل**C.I.A.M**، وبموافقة الحكومة. لقد برزت مشكلة تكليف المسيحيين ببناء المسجد، إذ سينتج عنه خطر الشبهة وفقدان المصداقية لدى المسلمين. وفي26 أكتوبر1916م، تأسست لجنة المعهد الإسلامي لباريس التي كان هدفها، "إحداث مركز فكري وأخلاقي للمسلمين، له كامل الاستقلالية في العاصمة الفرنسية باريس، عن طريق بناء معهد إسلامي ومسجد"([599]).

وفي خطاب ألقاه **دوبيرتي**"DE PEREITTI"بتاريخ 13 نونبر1916م، إبان اجتماع اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية، عبر عن موافقته لمشروع بناء مسجد بباريس الذي تقدمت به **C.I.A.M**، الذي اطلعت عليه خلال اجتماع 6 أبريل 1916م، وتدارست ورقة حوله تقدم بها **بورداري**"Bourdarie"، الأستاذ في المعهد الحر للعلوم الاجتماعية، وعضو اللجنة الاستشارية للشؤون الأهلية، ومدير مجلة "La Revue Indigène"، حول إنشاء معهد عال للدراسات الفرنسية-العربية بباريس، يضم مسجدا، تلتقي فيه الحضارتان الفرنسية والعربية، حيث سيقوم هذا المركز بدور الوسيط بين الحضارتين، وسيفسح المجال للمسلمين للاندماج في الثقافة الفرنسية مع الحفاظ على الهوية الإسلامية([600]).

ساهمت الحرب العالمية الأولى في إجبار فرنسا على نهج سياسة إسلامية مرنة اتجاه مستعمراتها ومحمياتها، وعملت الإدارة الفرنسية؛ على استمالة القوى الدينية الفاعلة داخل المجتمعات الإسلامية، خاصة الزوايا والطرق الدينية والعلماء والفقهاء، وجعلها آلية لمواجهة الدعاية الألمانية العثمانية، ودعاة الجامعة الإسلامية.

تأسست في هذا السياق، جمعية الأوقاف للأماكن الإسلامية المقدسة سنة 1917م، ترأسها قدور بن غبريط، كان من بين أهدافها؛ ضمان أداء مناسك الحج في أحسن الظروف، وإقامة حجاج المستعمرات الفرنسية، بعد أن تمكنت من شراء عقارين في مكة والمدينة، هذه

[599]- Pascal Le Pautremat, **La France et sa politique musulmane de la France**…Op Cit., p.333.

[600]-**A.D.N., Fonds M-P, serie N°1MA/100/Carton N°206a**, Procès-Verbal de la 34° séance du C.I.A.M, du 13 novembre 1916, « projet d'érection d'une mosquée à Paris», p.5.

الجمعية هي التي ستتكلف بإنجاز مشروع مسجد بباريس لاحقا([601]). وهكذا تبلورت فكرة إنشاء مسجد باريس غداة الحرب العالمية الأولى، وتحمس لها جل المفكرين ورجال السياسة والقادة العسكريين في فرنسا وخارجها. وقد وافق المارشال ليوطي على فكرة تشييد المسجد، بعد أن عارضها سابقا واعتبرها من خرافات الجمعيات الإسلامية بباريس، عندما فشل في إنجاح مشروعه المرتبط بالخلافة الإسلامية المغاربية([602]).

لقد شرح **باسكال لوبوتروما** "Pascal le Pautremat"، في كتابه : السياسية الإسلامية لفرنسا "La politique musulmane de la France "، المراحل الكرونولوجية لمشروع قانون بناء المسجد بباريس كما يلي: "في سنة 1919م ،قاما النائبان : بورداري "Bourdarie"، وبرا "Prat"، عن منطقة سان وواز "Seine-et-Oise "، بعد لقاء مع وزيرالشؤون الخارجية **ستيفن بيشون**"Stephen Pichon"، بهدف الحصول على إعانة مالية قدرها مئة ألف فرانك، للدعاية لمشروعهم الخاص ببناء مسجد في باريس. وفي شتنبر 1919م، قدم بورداري المشروع إلى**C.I.A.M**، مذكرا بأنه وضع هذا المشروع منذ حوالي عشرين سنة، ويعتبره شهادة امتنان من أجل التعاون العسكري الذي قدمه المسلمون لفرنسا، وكذلك لتلبية حاجاتهم الدينية والروحية، وفي دجنبر 1919م، وضع كل من **إدموند دوتي وقدور بن غبريط** لدى**C.I.A.M**، مشروع القانون الذي أعدَّاه لكي يطلبا من الدولة إعانة مالية قدرها خمسمئة ألف فرنك لإنجاز المشروع([603]).

لم يتحقق مشروع بناء مسجد باريس إلا في عشرينيات القرن الماضي، حيث قدمت الحكومة الفرنسية في 30 يناير1920م، مشروع قانون لإنشاء معهد إسلامي يتضمن قاعة للدراسة والمداولات ومكتبة ومسجدا وسكنا للمفتي ومنزلا للضيوف وحماما ومطعمامغاربيا([604]). لقد أبانت جمعية أوقاف الأماكن المقدسة الإسلامية، بحماس كبير اعتزازها بالمشروع، وتم الاتفاق على بناء مسجد باريس والفضاءات التابعة له وفق الهندسة المعمارية التي يغلب عليها

[601] - Réne Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef** … Op.cit, p.35.

[602] - Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France**….op.cit, p.119.

[603] - Ibid, p.334.

[604] -Ibid, p.335.

الطابع الأندلسي والمستوحاة من المساجد والبنايات المغاربية كفاس وتلمسان ومراكش([605]). وقد عبَّر رئيسها قدور بن غبريط عن فرحه وسعادته، إذ أثنى كثيرا على فرنسا، واصفا إياها بصديقة الاسلام والمسلمين، في خطاب أمام حضور ترأسه المارشال ليوطي، ضم مندوبي الأقطار الإسلامية والساسة الفرنسيين، بمناسبة الاحتفال بحفر أساس محراب مسجد باريس([606]).

استمرت محاولات مناصري مشروع إنشاء مسجد باريس، وكان أبرزها تلك التي تقدمت بها اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية، حيث ناقش البرلمان الفرنسي في27يناير1920م، مشروع مساهمة مالية تقدم به فريق ضم كل من، **ألكسندر ميلرون**"Alexandre Millerand"، رئيس المجلس وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، و**أندري لوففر**"André Lefevre" وزير الحرب، و**ستيغ** "Steeg وزير الداخلية، و**فرونسوا مارسال**"François Marsal"وزير المالية، و**ألبير صاران** "Sarrant Albert" وزير المستعمرات. هذه المساهمة المالية البالغة قيمتها خمسمائة ألف فرنك، خصصت لدعم مؤسسة أحباس الأماكن المقدسة الإسلامية، التي يرأسها قدور بن غبريط، والتي تأكد أنها المؤسسة الإسلامية المؤهلة لأخذ مبادرة إنشاء معهد إسلامي ومسجد باريس، والقادرة على تتبع مراحل إنجازه بعد توفير الأموال اللازمة لذلك([607]).

بعدما أعلنت لجنة المالية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية مساندتها لمشروع القانون المتعلق بالمساهمة المالية، لإنجاز مسجد باريس، صوت البرلمان الفرنسي في يوليوز 1920م، على قرض قيمته خمسمائة فرنك لفائدة مشروع إنجاز مسجد باريس، وتم تنظيم لجان جهوية بشمال إفريقيا لجمع التبرعات والمساهمات المالية، حيث التزمت بذلك الإدارات المالية بكل من المغرب وتونس والجزائر بهدف بناء معهد إسلامي ومسجد بباريس([608]).

في إطار الدعم المقدم لإنجاز مسجد باريس، قدمت الحكومة الفرنسية لمؤسسة أحباس الأماكن المقدسة الإسلامية، بموجب قانون 19 غشت 1920م، قرضا ماليا قدره خمسمئة ألف فرنك، كما منحت بلدية باريس، بقعة أرضية مساحتها حوالي سبعة آلاف وأربعة وعشرون متر

---

[605] - René Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef**, …Op.cit, p.77.

[606] - بدون مؤلف، "محراب مسجد باريس"، **جريدة السعادة**، 23 أكتوبر 1922م، عدد 2434، السنة 19، ص.1.

[607] -Réne Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef** … , Op.cit, p. 25.

[608] - Pascal Le Pautermat**, La politique Musulmane de la France** …. Op.cit, p.335.

مربع وهي أرضية كانت لمستشفى قديم اسمه الرحمة Pitié([609])، وقد عبر **فليري** "Vallery"، أحد أعضاء مجلس بلدية باريس، قائلا "ذلك لرد الجميل والعرفان للجنود المسلمين الذين خاطروا بحياتهم وقاتلوا إلى جانب الجيوش الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى في سبيل الدفاع عن فرنسا، وحرروا باريس من الخطر الألماني، وتتويجا كذلك للشهداء الذين ضحوا من أجل استقلال فرنسا، وسالت دماؤهم فوقا أراضيها"([610]).

كان مشروع إنشاء **معهد إسلامي ومسجد باريس** محط اهتمام كبير من طرف رئيس الجمهورية ووزرائها، وجميع الشخصيات النافذة داخل المجتمع الفرنسي، وتم تقديم الدعم المالي والقانوني اللازم لإنجاز هذا المشروع. وفي 19 أكتوبر 1922م، انطلقت أشغال حفر محراب مسجد باريس في احتفال رسمي، تحت رئاسة المارشال ليوطي، الذي أصبح يدعم هذا المشروع ووصفه بالحدث العظيم؛ بعد أن عارضه في السابق، وصار من المدافعين الأقوياء لإنجازه، وبحضور كثيف للشخصيات الدينية الإسلامية القادمة من كل بقاع العالم الإسلامي(تونس، الجزائر، تركيا، إيران، مصر، سوريا)، إلى جانب الشخصيات السياسية والعسكرية الفرنسية، كنائب رئيس الحكومة ونائب رئيس الجمهورية وممثلي المستعمرات والمحميات الفرنسية. وحضر هذه الحفلة وفد الحكومة المغربية، ضم الصدر الأعظم السيد محمد المقرى، ووزير العدلية أبي شعيب الدكالي، والحاجب السلطاني السيد التهامي اعبابو([611]).

لقد منحت مؤسسة أحباس الأماكن المقدمة الإسلامية، للمارشال ليوطي شرف إعطاء الانطلاقة الأولى لمشروع تدشين محراب مسجد باريس، لكنه رفض على اعتبار أن المسلمين هم المؤهلون ولهم الأسبقية لإعطاء انطلاقة الأشغال، وتناول ليوطي من يد قدور بن غبريط فأسا صغيرة من الفضة وسلمها للصدر الأعظم الفقيه الحاج **محمد المقري** فضرب بها الضربة الأولى في أساس البناء، ثم أخذ **ليوطي** يمررها على رؤساء الوفود الإسلامية، حيث كان للجميع فرصة المشاركة في حفر الأساس، وقد خلف ذلك أحسن وقع في نفوسهم([612]). كما عبَّر عن

---

[609] - Réne Weiss, **réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef** …, Op.cit, p. 35.

[610] - بدون مؤلف، "محراب مسجد باريس"، **جريدة السعادة**، 23 أكتوبر 1922 م، العدد، 2434، السنة 19، ص. 1.

[611] - علي الطرابلسي، **سمط اللآئ في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي** .... م.س ، ص. 125.

[612] -بدون مؤلف،"خطبة المشير ليوطي في حفلة تأسيس المحراب بمسجد باريز"،**جريدة السعادة**27أكتوبر1922م،ع.2436، س. 19، ص.1.

احترامه الكبير للدين الإسلامي والشعوب المغاربية المسلمة وباقي شعوب العالم الإسلامي، خلال خطاب ألقاه بمناسبة حفر أساس محراب المسجد([613]).

عارض **المارشال ليوطي** إنشاء معهد الدراسات والأبحاث الإسلامية إلى جانب مسجد باريس، حيث اعتبر أن المسجد بناية سهلة الحراسة والمراقبة، بينما اعتقد أن المعهد الإسلامي يشكل خطرا حقيقيا، بتكوينه لعناصر إسلامية متنورة ومنفتحة على مختلف الثقافات والحضارات العالمية، وكان ليوطي دائما يسعى لأن يفرق بين الحركة المشرقية المتسيسة والشباب المسلمين المغاربة، خوفا من تأثيرها على سياسة فرنسا في باقي مناطق الإمبراطورية الفرنسية خاصة المجالات الإسلامية، وهو شعور يتوافق مع آراء **بريان** "BRIAND" رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية، حول رؤية مسجد باريس والمعهد الإسلامي([614]).

شجع كل من السلطان المغربي **المولى يوسف** وباي تونس المبادرات الأولى لهذا المشروع، بالإضافة إلى الدعم الكبير من طرف الحاكم العام للجزائر**تيودورستيغ**"Théodore Steeg"، (حكم الجزائر من 28يوليوز1921م إلى 17 أبريل1925م)، و**لوسيان سان**"Lucien Saint"مقيم عام بتونس(مابين1921م و1929م)، و**الجنرال كورو**"Gouraud"مندوب سامي بسوريا (من1919م إلى1923م)،و**موريس لونغ** "Maurice Long"حاكم عام الهند الصينية (دجنبر1919م إلى نونبر 1920م)، و**ميرلان**"Merlin" حاكم إفريقيا الغربية الفرنسية(مابين شتنبر1919م ومارس 1923م)، حيث بلغت قيمة المساهمات والهبات المالية خمسة ملايين فرنك، قدمتها منطقة شمال إفريقيا والعالم العربي دعما لمشروع مسجد باريس. كما تمت خلال اجتماع ترأسه الصدر الأعظم، الموافقة على تصاميم المعهد الإسلامي، وتعهد السلطان المولى يوسف بإهداء الزرابي والثريات وأشياء أخرى لتزيين المسجد([615])، كما أهدى شاه إيران سجادا كبيرا محلي الصنع لمسجد باريس، وأهدى الملك المصري فؤاد الأول منبرا له. وحسب شهادة قدور بن غبريط، فإن سلطان المغرب المولى يوسف وحده، ساهم بمبلغ ثلاثة ملايين فرنك فرنسي([616]).

---

[613]- Réné Weiss, **Réception à l'hôtel de ville …,** Discours du Lyautey …, Op.cit., p.53.

[614]- Pascal Le Pautermat**, La politique Musulmane de la France** …, Op.cit., p.338

[615] - Ibid., p.339.

[616]- Réne Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef** … Op.cit, p.35.

استمرت أشغال بناء مسجد باريس حتى نهاية سنة 1926م، بعد توفير الأموال اللازمة لذلك، حيث بلغت التكلفة الإجمالية حوالي تسعة ملايين ومئتا ألف فرنك. وقد ساهمت اليد العاملة المغربية في أشغال بناء المسجد، خاصة حرفيي النجارة في نقش خشب أبوابه، والبنائين في وضع الفسيفساء الرصيفية لأرضيته وتبليط جدارنه([617]).

ب- تدشين مسجد باريس والحضور المغربي.

دعت الحكومة الفرنسية سلطان المغرب **المولى يوسف** للقيام بزيارة رسمية إلى فرنسا لحضور التدشين الرسمي لافتتاح مسجد باريس يوم 15 يوليوز 1926م، إلى جانب رئيس الجمهورية **غاستون دوميرغ** "Gaston Doumergue"، فقبل السلطان المغربي الدعوة مُكَسِّرا بذلك التقاليد المخزنية القديمة، حيث لم يسجل أن غادر أحد السلاطين المغاربة الإمبراطورية الشريفة في زيارة رسمية إلى إحدى الدول الأجنبية، كما اعتُبر سفر السلطان حدث غير مسبوق في تاريخ المغرب، وتأتي زيارة السلطان المولى يوسف إلى فرنسا في إطار التعاون المشترك بين الدولة الحامية فرنسا والدول المحمية المغرب، كما جاءت هذه الرحلة ردا على الزيارة التي قام بها إلى المغرب، الرئيس الفرنسي السابق **ميلران** "Millrand" في أبريل سنة 1922م([618]). لقد غادر أمير المؤمنين السلطان المولى يوسف، رفقة المقيم العام الجديد، **تيودورستيغ** " Théodore Steeg"، ميناء الدار البيضاء على متن **البارجة باريس**"Cuirassé Paris"، على الساعة الرابعة زوالايوم7 يوليو 1926م،حيث وصلت إلى ميناء مدينة **تولون**"Toulon"، يوم 11 يوليوز 1926م، على الساعة الثالثة مساء، وبعد ذلك توجه السلطان والوفد الرسمي المرافق له عبر القطار إلى مدينة باريس، التي وصل إليها يوم 12 يوليوز 1926م، حيث استقبله بمحطة القطار رئيس الجمهورية الفرنسية مرفوقا برئيس مجلس الشيوخ، وبرئيس مجلس النواب وبأعضاء الحكومة، وبرئيس المجلس البلدي لباريس، وبحاكمها العسكري وبوالي الأمن وشخصيات مهمة مدنية وعسكرية([619]).

---

[617] - Pascal Le Pautermat, **La politique Musulmane de la France** …. Op.cit, p.340.

[618] - بدون مؤلف، "وصول فخامة الرئيس"، **جريدة السعادة** 6 أبريل 1922م، ع .2358، س 18.، ص. 1.

[619]- Réne Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef** …, Op.cit., p. 3.

استقبلت مدينة باريس يوم 13 يوليوز 1926م في ظروف إحتفالية فرضتها مناسبة زيارة السلطان المغربي **المولى يوسف**، وقد حضر كل من رئيس المجلس البلدي لباريس ومستشاريه وشخصيات فرنسية أخرى، لاستقبال وفود البلدان الإسلامية بالقصر البلدي الذي احتضن الحفل الرسمي. وقد تشكل الوفد المغربي من قياد وأعيان وعلماء، منهم محمد التازي عضو مجلس فاس والطيب الكنداني، وباشا مدينة تازة مولاي هشام السملالي([620])، ووفدا الجزائر وتونس، اللذان تكونا من شخصيات سياسية ودينية حضرت إلى جانب **موريس فيوليت** "MauriceViollette" الحاكم العام بالجزائر، مابين ماي 1925 ونونبر1927م، **ولوسيان سان** "Lucien Saint" المقيم العام بتونس، وقد كان حاضرا كل من الأمير المولى إدريس خليفة السلطان على مراكش، ومستشارالسلطان رئيس مؤسسة أحباس الأماكن المقدسة الإسلامية، قدور بنغبريط، والصدر الأعظم محمدالمقري. ونظرا للمكانة الفخرية للسلطان، فقد منحه غودين الميدالية الذهبية الكبرى لباريس، بعد أن وقع في الدفتر الذهبي للبلدية، تكريما له على الأعمال التي يقوم بها لصالح فرنسا، والخدمات التي قدمها لها([621]).

ألقى السلطان **المولى يوسف** خطابا عبَّر فيه عن سعادته وسروره بالاستقبال الكبير الذي خُصص له، حيث أشار إلى أن وقوف مئذنة مسجد باريس شامخة في سماء فرنسا، دليل على احترام الحكومة الفرنسية للمعتقدات والتقاليد الإسلامية وعملها للمحافظة عليها، وأن فرنسا عبرت عن حبها للإسلام والمسلمين، وذلك لسماحها ببناء مسجد فوق أراضيها، وهو ما جعلها محط إعجاب وتقدير لدى كافة مسلمي العالم الإسلامي([622]).

اعتبر **غوو** "M.Gout" رئيس لجنة **C.I.A.M**، أن تدشين افتتاح مسجد باريس والمعهد الإسلامي بحضورسلطان المغرب ورئيس الجمهورية الفرنسية، يعد دليلا على المشاعر الأخوية المتبادلة بين الفرنسيين والشعوب الإسلامية، كما أن بناء المسجد جاء في إطار تأمين الحاجيات

[620] - Réne Weiss, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef** …, Op.cit., p. 8.
[621] - Ibid, p. 9
[622]-Discours de Sa Majesté le sultan du Maroc, **Bulletin Municipal Officiel de la ville de Paris**, Vendredi 6Aout 1926,N°181,Année XLV, p.3762.

الروحية والعقدية، ودعم استقرار الجالية المسلمة التي تدفقت خلال الحرب العالمية الأولى نحو فرنسا، والتي تحولت إلى يد عاملة تم استغلالها لبناء ما دمرته الحرب ([623]).

توجه الباي التونسي محمد الحبيب باشا إلى مدينة باريس في12غشت1926م، لتدشين افتتاح قاعة المؤتمرات بالمعهد الإسلامي، حيث أصبح هذا المعهد يقدم دروسا باللغتين العربية والفرنسية للمسلمين بفرنسا، ويقدم خدمات ثقافية واجتماعية كزيارة المرضى المسلمين وتقديم مساعدات مالية للمعوزين([624]).

لقي تدشين المعهد الإسلامي ومسجد باريس معارضة قوية من طرف بعض الشخصيات الإسلامية التي انتقدت فرنسا، من أجل تلميع صورتها وتحسين سمعتها، حيث أرادت أن تغطي على أعمالها الوحشية التي تقوم بها في العالم الإسلامي، كحرب الريف لسنة 1926م، واعتبر الوطنيون الجزائريون مسجد باريس أداة في خدمة النظام الاستعماري الفرنسي، كما احتج حزب نجم شمال إفريقيا على تدشين مسجد باريس، واستنكر عمل قدور بن غربيط وطريقة جمع المساهمات والتبرعات المالية من العالم الإسلامي([625]). وفي مكة اتهم الشيخ رشيد رضا، مدير جريدة المنار الإصلاحية، والسائر على خطى الأفغاني وعبده، فرنسا بأنها شيدت مسجد باريس بأموال أوقاف الأماكن المقدسة الموجودة بجل مناطق العالم الإسلامي([626]).

[623] - Discours de Sa Majesté le sultan du Maroc, **Bulletin Municipal Officiel de la ville de Paris,…**Op.cit, p. 3760

[624]- Pascal Le Pautermat, **la politique Musulmane de la France** …. Op.cit, p. 341.

[625] -Ibid, p. 339

[626]- سلام صادق، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسة الإسلامية** ... م. س، ص 205.

الباب الثالث

" السياسة البربرية " الفرنسية بالمغرب والحركة السلفية الوطنية ما بين 1925 و1930.

الفصل السابع:السياسة القضائية للحماية الفرنسية وظهير 16 ماي 1930.

I- السياسة القضائية للحماية الفرنسية بالمغرب.

1-النظام القضائي بالمغرب قبيل الحماية.

أ-القضاء القنصلي.

ب-القضاء المخزني قبيل الحماية.

2- تنظيم القضاء بالمغرب على عهد الحماية.

أ- ضوابط التنظيم الفرنسي للقضاء المغربي.

ب- تنظيم القضاء الشرعي .

ج- إصلاح القضاء المخزني.

د- تنظيم القضاء العبري.

هـ- تأسيس القضاء الفرنسي بالمغرب.

II- " السياسة البربرية " الفرنسية وظهير 16 ماي 1930م.

1-"السياسة البربرية" الفرنسية بالمغرب.

أ-القضاء بالمناطق الأمازيغية.

ب-مظاهر السياسة البربرية بالمغرب.

2- التنظيم الفرنسي للقبائل الأمازيغية وظهير 16ماي 1930.

أ-التنظيم القضائي للقبائل الأمازيغية.

ب- تهييئ ظهير 16ماي1930.

ج-إصدار ظهير 16ماي1930م وردود فعل المغاربة.

الفصل السابع:السياسة القضائية للحماية الفرنسية وظهير 16ماي 1930م.

I-السياسة القضائية للحماية الفرنسية بالمغرب.

يعتبر القضاء وسيلة تحتكم إليها الشعوب لحل وتسوية نزاعاتها والحصول على حقوقها وحريتها، إذ يلعب القضاء دوراً مهما في التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة داخل بلد معين. وقد عرف المغرب نظاما قضائيا، يرتكز على القرآن والسنة والمذهب المالكي، ويعتمد على آليات مختلفة لتطبيق الشرع الإسلامي في شتى مجالات الحياة، كالإدارة التي تجسدها السلطة المخزنية التي يرأسها السلطان، حيث تقوم بوظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية دون فصلها، وكذلك عرف المغرب قضاء عرفيا وعبريا وقنصليا قبيل فرض نظام الحماية الفرنسية عليه، وعاش النظام القضائي المغربي تطورات وتعديلات مهمة منذ توقيع عقد الحماية إلى اليوم.

1- النظام القضائي بالمغرب قبيل الحماية.

ارتبطت السلطة القضائية في المغرب بمصادرها الإسلامية، والتي كان تنفيذها من اختصاص السلطان بصفته قائداً وإماماً للمسلمين، إذ كانت دار المخزن شبه محكمة القضاء يدخلهامن له قضية تهمُّه، والسلطان يقبل المظلومين ويأمر وينهى ويمنع الجور والظلم ([627]) .

وكانت بباقي المناطق المغربية، سلطة السلطان القضائية المتعلقة بالقضايا المدنية، مُفَوَّضة لقضاة يتصفون بالأخلاق الحسنة وبالعدل، ولهم مؤهلات علمية عالية تسمح لهم بممارسة وظيفة الحكم وفق النصوص الشرعية(قضاةشرعيون). وقال ابن خلدون في مقدمته، أن خطة القضاة كانت أعظم الخطط قدراً وإن كانت بضاعتهم أشرف من حيث الدين والمراسم الشرعية، فلا يخضعون لأهل الجاه، بل ولا يسعهم ابتدال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صناعتهم([628]). أما في القضايا الجنائية، فكانت السلطة القضائية مسندة للقياد والباشوات للبث فيها، حيث كانوا يمثلون المخزن المركزي، ويعملون على تطبيق الظهائر والقوانين ويتخذون بعض القرارات الإدارية. وكان اليهود يعاملون كأهل ذمة، يتمتعون بالحرية الدينية، خاضعين للمحاكم العبرية في قضايا الأحوال الشخصية والإرث فقط، أما القضايا الأخرى، فكانوا تابعين

[627] - عبد الحميد بنشنهو بن أبي زيان، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، المطبعة الأصلية، الرباط، الطبعة الثانية 1951م، ص. 53.

[628] - عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م، ص. 310.

لنفس الأحكام القضائية الأخرى المطبقة بالمغرب([629]). وكان من المقبول أيضا إخضاع النزاعات ذات الطابع المدني والتجاري إلى القضاء العبري، عندما تكون بين اليهود أنفسهم([630]).

أ- القضاء القنصلي.

عرف المغرب المضطرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سلطات قضائية أجنبية لا علاقة لها بالشرع الإسلامي، إذ اعتبرت المعاهدات التي وقعت خلال القرنين 18م و19م بداية ظهورها. وشكلت المعاهدة المغربية الأنجليزية لسنة 1856م، مسّاً خطيرا بسيادة المغرب وهيبته، وذلك من خلال بنودها التي منحت عدة امتيازات لصالح الدبلوماسيين والرعايا والتجار البريطانيين المقيمين بالمغرب ومن خلالها لباقي الجاليات الأوروبية، حيث وسعت اتفاقية 1856م، صلاحيات سلطات القنصل الإنجليزي على حساب المخزن المغربي، إذ أصبح يمنح حق الحماية لعدد كبير من المغاربة، خاصة السماسرة والمتعاونين والخدم، وهو ما سمي بالحماية القنصلية. وأشار محمد كنبيب، بشأن حقوق وامتيازات الرعايا البريطانيين والمغاربة المتعاملين معهم، إلى أن المادة الثالثة من معاهدة 1856م، نصت على أن الاحترام والوقار وحسن التعامل والأمن متوفر للقنصل البريطاني الذي له الحق في اختيار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك([631]).

تطورت الحماية القنصلية، وأصبحت تمنح لرجال المخزن ورؤساء الزوايا والعلماء، وتفاقمت واندفعت قبائل بأجملها تطلب الحماية القنصلية لأفرادها، مقابل مبالغ مالية كبيرة، وكانت سبب دعوة السلطان المولى الحسن لعقد مؤتمر مدريد سنة 1880م، حيث أعفي هؤلاء المحميون من كل الإجراءات والالتزامات التي يفرضها المخزن المغربي على رعاياه، كما وسعت البنود المتعلقة بسلطات القنصل القضائية التي وردت في معاهدة 1856م، التي بمقتضاها

---

[629]-**A.D.N., Fonds M-P, Serie 1MA/100/ Carton N°206b,** Dossier-Justice Indigène, Rapport sur Réorganisation de la justice Indigène, Annexe 4, en date de 12 Décembre 1915, p.30.

[630]- محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912 -1956، دراسات في تاريخ شمال إفريقية الحديث**،د.ن ،دمشق،1972م، ص. 285.

[631]- محمد كنبيب، **المحميون**، سلسلة بحوث ودراسات رقم 47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2011م، صص. 84-85.

أصبح القنصل قاضيا، وهو ما سمي بالقضاء القنصلي، أي أنه يفصل في النزاعات القائمة بين رعايا بلده فيما بينهم، وفي القضايا التي تهم الإنجليز بالمغاربة، وكذلك البث في القضايا التي تهم المغاربة المحميين وحصل القضاء القنصلي المناقض لأسس الشرع المغربي، على اختصاصات محاكمة المغربي المدَّعى أو المحمي أمام محكمة أجنبية في بلد إسلامي كالمغرب([632]).

فقد المخزن المغربي بموجب هذه السياسة، سلطاته القضائية على جزء كبير من الأجانب والمحميين، الذين أصبحوا يحظون بامتيازات خاصة وشاملة، خاصة بعد أن التزم المغرب بالحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وبتقديم كل المساعدات والتسهيلات للجاليات الأوروبية وتعويضهم عن الأضرار إن لحقهم أذى، وتم إعفاؤهم من الضرائب. لقد كان القضاء القنصلي بمثابة دول داخل الدولة المغربية همه الأول والأخير السهر على مصالح الرعايا الأجانب([633]).

كانت الامتيازات القضائية الممنوحة للإنجليز نموذجا وأساسا للامتيازات الممنوحة لباقي الدول الأوروبية، فعرفت انتشارا واسعا بالمغرب، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى إلغائها وضم كل اختصاصاتها للمحاكم الفرنسية، بعد إعلان الحماية على المغرب وإصدار ظهيرين شريفين؛ الأول مؤرخ بـ5غشت والثاني بـ13 غشت من سنة1914م، ويتعلقان بإلغاء الامتيازات الممنوحة لكل من ألمانيا والنمسا([634]). وتنازلت معظم الدول الأوربية عن المحاكم القنصلية، بينما لم تتخل بريطانيا عنها سوى في سنة 1937م، واحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بها وحدها، فتخلت عنها بقرار محكمة لاهاي سنة 1951م ([635]).

ب-القضاء المخزني قبيل الحماية.

تشير التقارير الفرنسية المنجزة حول السلطة القضائية المغربية التي كانت تمارس في مختلف أجزاء البلاد، إلى أنها بسيطة جدا، ومتداخلة، وبتعددالمتدخلين(المحاكم والتشريعات)، إذ كان القاضي يستخرج من الشرع أحكامه، ويعتمد على النصوص الشرعية، ويصبح نتيجة ذلك فقيها وعالم دين، وكان هو الوحيد المؤهل للنظر في القضايا العقارية وشؤون الأحوال

---

[632]- محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية**،... م. س.، ص. 252.

[633]- موسى عبود،" النظام القضائي بالمغرب"، **مجلة دعوة الحق**، العدد الخامس، السنة الثالثة، فبراير 1960م، ص. 26.

[634]- محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، طبع شركة بابل، الطبعة.الثانية، 1993م، ص. 62.

[635]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية**،...م.س.، ص. 102.

الشخصية. أما في مادة الالتزامات، فبدل التوجه إلى القاضي المؤهل للنظر فيها، يلجأ إلى القائد أو الباشا المختص في إجراءات التنفيذ، وحتى القضايا التجارية كانت تحل عن طريق الإدارة الممثلة من طرف القائد أو الباشا، الذي كان يعقد محاكم استثنائية لذلك، كما تؤكد نفس التقارير إلى أنه لا وجود للمحاكم الاستئنافية، حيث كان وزير الشكايات المغربي -على غرار ديوان المظالم في الإسلام- الشخص الوحيد المكلف باستقبال شكايات القبائل والأفراد ضد أحكام لم تنصفهم أو ضد شطط سلطات المخزن بشتى أنواعها، وإرسالها إلى السلطان للبث فيها بصفته أعلى سلطة قضائية، ولم يكن لهذا الجهاز القضائي أي طابع قضائي، وكان عمله غير ضروري، وتم إلغاؤه على عهد السلطانين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ([636]).

نتيجة وَهَن السلطة المركزية وضعف تكوين القضاة وانعدام كفاءاتهم، أصبح اختيارهم وتعيينهم يمليه الولاء والتبعية للسلطة السياسية المتصارعةحول الحكم، واتسمت جل القضايا المتنازع حولها والمعروضة على القضاء، بالتماطل وبالتأجيل والإهمال، مما دفع بالمتقاضين إلى اللجوء لطرق وأساليب غير شرعية، كالرشوة والمحسوبية، وعدم الالتزام بتنفيذ الأحكام. أما في القضايا الجنائية، فكانت الممارسة ضعيفة كذلك. فعندما تقع جريمة أو جنحة، فإن المجرم أو من هو متهم بها، يزج به في السجن دون الخضوع لأية مسطرة قانونية، حيث يمكن للقائد أو الباشا أن يسلب منه مبالغ مالية كبيرة قبل إطلاق سراحه. ولم تكن هناك أية اجتهادات قضائية ولا نصوص قانونية يتم الاعتماد عليها لإصدار الأحكام، ولا مراقبة للأحكام الصادرة ولا لتنفيذها([637]). هذاما دفع **بيير باروت**"Pierre Parent"، إلى مطالبة السلطات الفرنسية للعمل في ميدان القضاء المغربي بعمق وبسرعة، لأن المغاربة متعطشون للعدالة([638]).

تميزت الوضعية العامة للمغرب خلال عهد السلطان المولى عبد الحفيظ بالفوضى والاضطرابات، وأصبحت السلطة القضائية غير فعالة ومنعدمة في مناطق عديدة من البلاد، وأصبح القضاة والعدول شركاء في عمليات تزوير وغش، خاصة في القضايا المتعلقة ببيع وبتمليك الأراضي والعقارات، خاصة أراضي وأملاك المخزن والأوقاف الإسلامية، لأشخاص ذوي

[636]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/ Carton N°206b**, Dossier justice indigène, Document : Rapport sur réorganisation de la justice indigène, annexe 4 en date de 12 décembre 1915, p.31.
[637] -Ibid, p.32.
[638]- Pierre Parent, **La politique indigène au Maroc**, Imprimerie nouvelle, Rabat, p.10.

نفوذ، استفادوا منها لسنوات عديدة بموجب عقود الاستغلال المؤقت أو الكراء الطويل الأمد أو المعاوضة في الوقف([639]).

2-تنظيم القضاء بالمغرب على عهد الحماية.

أ- ضوابط التنظيم الفرنسي للقضاء المغربي.

استفادت الحكومة الفرنسية من المادة الأولى لمعاهدة فاس30 مارس 1912م، المنظمة للحماية بالمغرب، لإنشاء نظام جديد يسمح بإحداث إصلاحات إدارية واقتصادية وقضائية، تراها فائدة من إدخالها على المغرب. واستطاعت إدارة الحماية الفرنسية جعل السلطة القضائية أداة لتوطيد تحكمها في مختلف الميادين، وكذا جعلها وسيلة لحماية مصالحها ورعاياها. واعتمدت الإدارة الفرنسية على سياسة قضائية عصرية، ونصوص قانونية تنظيمية حديثة، لتطويرالنظام القضائي المغربي، حيث كان عملا صعبا وشاقا لطبيعته الدينية، وكان عليها إلغاء القضاء القنصلي المعرقل لسياستها، وإحلال المحاكم الفرنسية فوق التراب المغربي.

لعل أول إجراء تم اتخاذه من طرف الإدارة الفرنسية في إطار تنظيم القضاء المغربي وتطويره، والذي ارتبط بإعادة هيكلة المخزن المغربي، هو إنشاء وزارة شريفة للعدل في أكتوبر 1912م، تكون هي المسؤولة المباشرة عن القضاء المغربي بدل السلطان، فاندرج هذا الإجراء في سياق تقليص سلطات السلطان الدينية. وقد عُيِّنَ على رأسها قاضي مراكش سابقا، هو أبو شعيب بن عبد الرحمان الدكالي (1878م-1937م)، الملقب بشيخ الإسلام، الذي كانت له مكانة دينية كبيرة في العالم الإسلامي كإمام وخطيب للحرم المكي، وقد حصل تعاون كبير بين أبي شعيب الدكالي والسيد **لاندري**"M.Landray"، المستشار القضائي للحماية، حيث عملت الكتابة العامة للحكومة الشريفة ورئيسها السيد **غيَّار**"M.Gaillard"، على دراسة التعديلات القضائية الاستعجالية التي ينبغي اتخاذها([640]). وقد ورد في الجريدة الرسمية خبر قدوم وزير

[639]-"ظهير شريف في المعاوضة وكراء الأملاك المعقبة"، **الجريدة الرسمية**، القسم الرسمي،6 مارس 1914م، ع.44، س.2، ص. 90.

[640]-**A.D.N., Fonds M-P, Serie 1MA/100/Carton N°206b**, Document: Rapport sur réorganisation de la Justice Indigène, annexe 4 en date de 12 décembre 1915, p.32.

العدلية إلى الرباط حيث كان رفقة الحكومة المغربية بمراكش، جاء للتفاهم مع إدارة الكتابة العامة ومع المستشار الشرعي لحكومة الحماية بشأن تنظيم العدلية الإسلامية([641]).

استصدرت السلطات الفرنسية باسم السلطان عدة ظهائر، أولها ظهير31أكتوبر 1912م، يسمح لها بإعداد الوسائل اللازمة لإنشاء المحاكم الفرنسية بالمغرب، وبإحداث نظام قضائي عصري ومناسب للمغرب الخاضع لحمايتها، واجتمعت بباريس لجنة من المستشارين القانونيين لوضع خطط ومشاريع لإصلاح منظومة العدالة بالمغرب([642]).

لقد تم التحضير لهذه الظهائر القانونية بطلب من الجنرال ليوطي في رسالة بعث بها إلى الحكومة الفرنسية يوم 19مارس1913م، وتكونت لجنة من الفقهاء القانونيين المجتمعين بمقر وزارة العدل الفرنسية بباريس خلال الأربعة وعشرين جلسة عُقِدتْ بين 7 ماي و25 يونيو من سنة 1913م. أقرت نصوص عشرة ظهائر([643])، كان أبرزها ظهير 12 غشت 1913م، لتنظيم العدلية بالإيالة الشريفة، والذي كان يهدف إلى تحسين إدارة العدلية وتأمين حقوق الجميع. فضم هذا الظهير سبعة ضوابط:

1- ضابط يشتمل البحث عن الجنايات، وعلى مشاركة فرنسيين مع حكام العدلية للحكم فيها.
2- ضابط يتعلق بسلوك الفصول في الخصومات المدنية.
3- ضابط يتعلق بالمصاريف التي تُعَدُّ للخصومات.
4- ضابط يتعلق بالحالة المدنية المختصة بالفرنسيين والأجانب.
5- ضابط مشتمل على مجلة الالتزامات والعقود.
6- ضابط يشتمل على مجلة التجارة.
7- ضابط يشتمل على تسجيل الأملاك العقارية ([644]).

---

[641]- بدون مؤلف،"قدوم وزير العدلية إلى الرباط"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 16 ماي 1913م، العدد 2، السنة الأولى، ص.5.

[642]- محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية**... م.س.، ص. 60.

[643]- ألبير عياش، **المغرب والإستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية** ...م.س.، ص. 100.

[644]- "ظهير شريف بشأن تنظيم العدلية بالأيالة الشريفة"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 13 شتنبر 1913م، ع.19، س.1، ص. 137- 138.

تلا هذا الظهير أمر سلطاني سام صدر بتاريخ 7 شتنبر1913م، تعلق بترتيب عدلي للحماية الفرنسية سمح بإنشاء المحاكم الفرنسية إلى جانب المحاكم المغربية. وقد اشتمل هذا الأمر السلطاني على ثلاثة أبواب وسبعة وعشرين فصلا، حيث ورد في الباب الأول، تأسيس المحاكم الفرنسية: (محاكم صلحية، ومحاكم ابتدائية، ومجلس استئناف)، والشروط العامة الراجعة لكل محكمة منها. أما الباب الثاني، فقد عمل على ترتيب وتنظيم المحاكم الفرنسية بالمغرب وتحديد اختصاصاتها. بينما حددت فصول الباب الثالث طُرُقَ تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفرنسية([645]).

لم يكن سير العدالة الفرنسية خاضعا للسلطة الشريفة، إذ كان القضاة الفرنسيون يُعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية وتابعين لوزارة العدل الفرنسية، وأن جميع أحكام القضاة الفرنسيين، تصدر باسم السلطان، وأن جميع القوانين التي تسري على الأجانب، إنما تنشر باسم السلطان وبتوقيع الصدر الأعظم مع مصادقة المقيم العام([646]).

استصدرت سلطات الحماية الظهائر والقرارات التنظيمية المتعلقة بإصلاح العدالة المغربية، وشرعت في أجرأتها، وقد ساهمت فيها كثيرا مصلحة القضاء الأهلي بالأمانة العامة للحكومة الشريفة، الذي تم فصلها عن نظيرها في الأحباس الإسلامية، فكان هذا المكتب بمثابة جهاز الدراسة والمراقبة، يسيّرهُ **كالديرارو**" M .Calderaro"([647]) ([*]).

ب- تنظيم القضاء الشرعي.

تمت مباشرة عمليات الإصلاح القضائي تحت إدارة كالديرارو، الذي قسَّم التنظيم القضائي إلى قسمين رئيسيين شملا: 1-محاكم القضاة الشرعيين. 2-محاكم القياد والباشوات. فاهتمت الإصلاحات بتنظيم قواعد تطبيق القضاء الشرعي الذي وصفت محاكماته بالبطيئة

[645]- ظهير شريف بشأن ترتيب عدلي للحماية الفرنسية بالمغرب، ق. ر، **الجريدة الرسمية**،13 شتنبر 1913م، ع.19، س.1، ص. 138- 142.

[646]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°206b**, Rapport sur: « Réorganisation de la justice Indigène », en date de 12 Décembre 1915, p.34.

[647]-Ibid, p.35.

[*]- **كالديرارو M. Calderaro**، فرنسي مختص في العلوم القانونية الإسلامية، والذي قدم مساعدات مهمة في مجال إصلاح العدالة المغربية.

والمعقدة، عبر إصدار نشرة دورية وزارية بتاريخ 11 نونبر1912م، التي وضعت قواعد اختيار القضاة والعدول([648]).

لقد ورد في أحد التقارير الفرنسية، عن إعادة تنظيم القضاء المغربي، أن تاريخ هذه الدورية الوزارية مؤرخة بتاريخ فاتح نونبر 1912م([649]). وتلاها ظهير 7يوليوز سنة 1914م، بشأن تنظيم العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية، الذي نص جزأه الأول الخاص بالعقار المقسم إلى ثلاثة أبواب: على تعلق الأول بالأملاك التي لا تقبل التفويت؛ والثاني خاص بالأملاك القابلة للتفويت، ودور القضاة والعدول في ضبط وتنظيم هذه العمليات؛ أما الباب الثالث فقد خُصّص للدوائر العدلية، ونصت فصوله على تقسيم المغرب إلى مناطق عدلية، التي قُسمت هي الأخرى إلى دوائر قضائية، ضمَّت قضاة المدن وقضاة البوادي المرشحين من طرف المخزن، وتحت سلطة المراقب المدني([650]).

نص الجزء الثاني من ظهير 7 يوليوز1914م، على طريقة وكيفية المرافعة في القضايا الشرعية، ومنح مسألة الإفتاء الشرعي لفئة محددة من العلماء أو المفتين الذين يعينهم وزير العدل، وتعلق أسماؤهم في محكمة قاضي كل مدينة، وينتخب القاضي عددا من المتعاونين الوكلاء والعدول بعد ترخيص لهم من وزير العدل، ونصّ فصله السادس على اتخاذ كل محكمة لكنانيش لتسجيل كل إجراءات التقاضي (الاستدعاءات، الأحكام، الرسوم...)([651]).

ظهرت بعض الصعوبات المرتبطة بهذا الظهير، منها على وجه الخصوص أن قانون الشرع لا يقبل في الواقع إلا قاضيا وحيدا، ومن ناحية أخرى، فالسلطة النهائية للشيء المقضي به، غير معروفة ولا وجود لها في الممارسة القضائية الشرعية، وكل قاض بإمكانه مراجعة حكم قاضي آخر. وفي هذا الإطار، لا يمكن الحديث عن إنشاء محاكم حقيقية للاستئناف، فتم إحداث المجلس الأعلى للعلماء، تابع للمخزن والذي كان لزاما عليه دعم نفوذ وزير العدل في

---

[648]- محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية**... م. س.، ص. 258.

[649]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/100/CartonN°206b**, Rapport sur: « l'organisation de la justice »..., Op.cit, p.38.

[650]-"ظهير شريف بشأن تنظيم العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 17 يوليوز 1914م،العدد. 63، السنة الثانية، ص. 291.

[651]- نفسه، ص. 294.

تطبيق الشريعة الإسلامية، فتألف مجلس العلماء من ثلاثة أعضاء رسميين وعضويين إضافيين، ومكلف بدراسة القضايا الخاضعة لاختصاصاته، ويقترح حلولا أمام وزارة العدل المفوض لها الحكم النهائي باسم السلطان الذي يعتبر قاضي القضاة، ولوزير العدل صلاحية نزع نازلة من قاض وعرضها على قاضٍ آخر([652]). هذه الصلاحيات المطلقة الممنوحة لوزير العدل دليل على عدم استقلال القضاء على عهد الحماية، خاصة بعد إخضاعها لمراقبة مصلحة القضاء الأهلي التابعة لمديرية الشؤون الشريفة.

جاء في الجزء الثالث من ظهير 7 يوليوز 1914م، طرق المراقبة والتفتيش الخاصة بالقضاء المغربي، حيث يعين وزير العدل لكل محكمة مندوبا يكون مكلفا بمراقبة وتطبيق ضوابط أمور العدلية المدنية الأهلية، وتطبيق جدول الأجور الملحق لهذه الضوابط، ويتفقد مندوب وزير العدل جميع كنانيش المحكمة مرة كل شهر، ويوجه ملاحظاته في تقرير مفصل عن عمليات التفتيش والمراقبة إلى وزير العدل، ويتكلف كذلك بالبحث في الشكايات المقدمة له ضد القضاة والمفتين والعدول وباقي أعوان العدلية([653]).

وفي الأخير حدَّدَ الجزء الرابع من نفس الظهير بيان الأجور الواجبة على مختلف الرسوم الشرعية، والتي تختلف حسب نوعية الرسم ومكانه، فمثلا عقد النكاح ثمنه ستة بساسط حسنية، ورسم فسخ البيع حُدِّد في ربع أجرة البيع. وتكون أجرة رسم البيع في المدينة بسيطة ونصف في المائة إذا كان ثمن البيع من مائة إلى ألف، أما في البادية فأجرة رسم البيع بسيطتان وربع في المائة عن نفس ثمن البيع([654]).

كانت الأحكام الصادرة في القضايا العقارية المتنازع حولها بين أوروبي ومغربي، تستأنف لدى النائب السلطاني بطنجة، وبموجب ظهير 20 دجنبر 1913م، أصبح استئناف الأحكام الصادرة في حق الأجانب لدى وزير العدل الذي يعرضها على مجلس العلماء. وفي 25 أبريل 1914م، أصدرت السلطات المعنية قراراً وزيريا في شأن لجنة النظر في الأحكام الصادرة في

---

[652]-**A.D.N., Fonds M-P, serieMA/100/CartonN°206b**,Rapport sur: « l'organisation de la justice…. Op.cit, p.39.

[653]-"ظهير شريف بشأن تنظيم العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 17 يوليوز 1914م، ع. 63، السنة الثانية، ص. 295.

[654]- نفسه، ص. 295.

القضايا العقارية التي تخص الأجانب ومحميي الدول الأوروبية([655]). وبعد ذلك أصبح استئناف جميع الأحكام الشرعية والعقارية، كيفما كانت جنسية المتنازعين، غير أن الفرنسيين يمكن لهم التقاضي أمام المحاكم الفرنسية([656])، المحدثة بالمغرب بظهير شريف صادر بتاريخ 7غشت 1913م ([657]).

تحول المجلس الأعلى للعلماء إلى مجلس شرعي للاستئناف، يرأسه وزير العدل، بموجب ظهير 7 فبراير 1921م، ونصَّ فصله الثاني على أن المجلس الشرعي للاستئناف يتكون من غرفتين، وتشمل كل واحدة منهما على عضوين ونائب عضو وكاتب محرر وكاتب. ولقد خصص هذا الفصل الثاني للنظر في استئناف الأحكام الصادرة من قضاة المناطق العدلية([658]).

جاء ظهير 7 يوليوز 1914م لضبط تنظيم القضاء المدني، إذ كان من الضروري التعاطي مع قانون الشرع بحذر شديد،بحيث لا يمكن تطبيقه وممارسته في نطاق منظم بشكل أفضل. وصدرت فيما بعد ظهائر وقرارات معدلة أو مكملة مثل:

-ظهير 17 شتنبر 1921م: المنظم لإجراء الاستئنافات المرفوعة من أو ضد الأجانب، ومحمي الدول الأجنبية ضد الأحكام الخاصة بالمسائل العقارية الصادر بالجريدة الرسمية 4 أكتوبر 1921م.

-ظهير 6 غشت 1923م: المتعلق بإعادة تنظيم مصلحة أو المواريث ووكيل الغياب المعدل، والتفريق بينهما تسهيلا لمراقبتها، الصادر بالجريدة الرسمية 11 شتنبر 1923م.

-ظهير 22 مارس 1924م: الذي نظم وظيفة وكيل الغياب، الصادر بالجريدة الرسمية 15 و22 أبريل 1924م. (عدد مزدوج،572-573).

-ظهير 4 دجنبر 1928م: ظهير شريف في تغيير ظهير 6 غشت 1923م، الخاص بأجرة أبي المواريث. الصادر بالجريدة الرسمية 25 دجنبر 1928م.

---

[655]-" قرار وزيري في تعيين أعضاء مجلس العلماء المكلف بالنظر في مطالب استئناف الأحكام الصادرة من القضاة في النوازل العقارية التي تختص برعايا أو بجميع الدول الأجنبية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 8 ماي 1914م، ع. 53، السنة الثانية، ص. 194.

[656]- بشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، مطبعة الأمنية، الرباط، 1951م، ص. 119

[657]- "ظهير شريف في شأن ترتيب عدلي للحماية الفرنسية بالمغرب"، ق.ر، **الجريدة الرسمية** 13 شتنبر 1913م، ع. 19، س.1، ص. 138.

[658]- "ظهير شريف في تأسيس مجلس استئناف الأحكام الصادرة من قضاة المناطق العدلية بالأيالة الشريفة"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 8 مارس 1921م، العدد 410، السنة السابعة، ص. 242.

-ظهير 5 شتنبر 1925م: نظم ممارسة مهمة الوكيل أمام القضاء الشرعي، الصادر بالجريدة الرسمية 29 شتنبر 1925م.

استمرت الإدارة الفرنسية في تقليص وظائف القضاء الشرعي وإقصائه، فأخرجته من ميزانية الدولة وراقبته، ووجهت أعماله، وحددت مجال اشتغاله بتعيين الموظف الفرنسي المسؤول عن مديرية العدل الإسلامية. وأصبح القضاة يتقاضون رواتبهم من عائدات الأوقاف الإسلامية، ومن جزء أرباح العدول، ومن المتقاضين في البوادي، وصار القاضي الشرعي يُعَيَّن ويُعْزل من طرف السلطان باقتراح وزير العدل المغربي([659]).

ج-إصلاح القضاء المخزني.

يقصد بالقضاء المخزني، السلطة القضائية التي يمارسها الباشوات والقواد بتفويض من السلطان بالمدن والبوادي المغربية. ويمارس ممثلو السلطان مهام إدارية أخرى كالحفاظ على الأمن وجمع الضرائب، وقد اقتصرت أحكامهم على القضايا الجزائية، والتجارية والمدنية، وتطورت ممارساتهم لتشمل اختصاصات القضاء الشرعي ([660]).

أصبحت البوادي والمدن المغربية على عهد الحماية تعرف تداخل السلط الإدارية والقضائية والتنفيذية التي كانت تمارس من طرف الباشوات والقواد، الخاضعين للمراقب المدني، والذين لا يتوفرون على صفة القاضي ولا كفاءته، ولكن يحكمون بإملاءات المندوب المخزني الفرنسي الذي يحضر جلسات المحاكمة بصفته وكيل النيابة([661]). كما تميزت محاكمهم بسرعة الحكم وتنفيذه، لذا فضله العديد من المغاربة على القضاء الشرعي.

أبقت سلطات الحماية على القضاء المخزني، واكتفت بمراقبة وتعديل بعض مقتضياته وتهييئ ظروف مناسبة بممارسته، لذا اعتبر تعديل قضاء الباشوات والقواد سهلا وجد مريح لعدم اهتمامه بالقانون الإسلامي مقارنة مع القضاء الشرعي، وسلطة الباشا أو القائد تنتمي للمخزن يسهل تنظيمها([662]).

---

[659]- ابراهيم كردية، **السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب**، شركة الطبع والنشر S.I.E ، الدار البيضاء، 1985م، صص. 36 – 37.

[660]- "ظهير شريف في تنظيم محاكم الباشوات والقواد"،القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية**، 2 شتنبر 1918م، ع. 279، س.6، ص. 876.

[661]- محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**... م. س.، ص. 267.

[662]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°206,** Rapport sur: « l'organisation de la justice »..Op.cit, p. 42.

اعتبر ظهير 11 نونبر 1913م، أبرز الظهائر التنظيمية للسلطات الزجرية للمخزن، المتعلق بتشكيل مجلس الجنايات للنظر في القضايا الجنائية الكبرى، وعرض الأحكام على السلطان للموافقة عليها. ويتكون مجلس الجنايات من الصدر الأعظم رئيسا، ومن نائب عنه، وقاضيين عضويين ومن نائبين عنهما، ويقع تعيينهم (الأعضاء) بقرار وزيري. ويضاف للمجلس ترجمان لا صوت له، ولا يجتمع المجلس إلا بحضور ثلاثة أعضاء، يساندهم نائب من الكتابة العامة للحكومة الشريفة، وتُصْدَرُ الأحكام في قضايا تتعلق بالعصيان والتمردات والقتل والاختطاف، والاغتصاب والغش والرشوة والتزوير([663]). وقد تم تعديل هذا الظهير بظهير آخر مؤرخ بـِ7 أكتوبر1917م. وكان قد سبقه ظهير شريف صدر في 12 أكتوبر1913م، بشأن تشكيل جمعية لمراجعة الأحكام الجنائية والعفو السلطاني بمدينة الرباط، للنظر في المطالب المتعلقة بمراجعة الأحكام أو التخفيف أو العفو، على المغاربة غير الخاضعين لحماية أجنبية، والصادرة في حقهم أحكام من طرف الباشوات أو القواد أو من محكمة مختصة بالمغاربة. ويترأس هذه اللجنة الكاتب العام للحكومة الشريفة، ومن نائب وزير العدلية، ورئيس إدارة العدلية لدى مديرية الشؤون الأهلية أو نائبه، ومن نائب مدير إدارة المالية، وضابط بصفته نائبا عن مدير إدارة الشؤون السياسية، ومن كاتب مترجم يعينه الكاتب العام وله صوت استشاري([664]).

استمرت عمليات إصلاح القضاء المخزني، وأعلنت وزارة العدلية الشريفة نهاية أكتوبر 1914م، عن مباراة ولوج مهنة القضاء بالبادية، واشترطت الإلمام بالعلوم الشرعية والورع، والكفاءة وحسن السيرة والاستقامة.

اعتمدت السلطات الفرنسية لإصلاح القضاء المخزني على ظهائر شريفة وقرارات وزارية، ونصوص قانونية تتعلق بالممارسة القضائية للباشوات والقواد، إذ يعتبر الظهيران الشريفان الصادران في4غشت 1918م، أساس إصلاح المنظومة القضائية بالمدن والبوادي المغربية، ونص الظهير الأول على تأسيس المحكمة العليا الشريفة للنظر في الأحكام المستأنفة للسلطان والصادرة من طرف الصدر الأعظم، وتتألف من قسمين: جنائي واستئنافي، ويتشكل

---

[663]-"ظهير شريف بشأن تشكيل مجلس الجنايات"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية**، فبراير 1914م،ع 40،السنة 2،صص. 57 -58.

[664]- "ظهير بشأن تشكيل جمعية لمراجعة الأحكام الجنائية والعفو السلطاني"،القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية**، 21نونبر 1913م،ع. 29، س.1، ص. 216.

كل قسم من قاضيين عضوين رسميين وعضو نائب وكاتب وترجمان وكاتب الضبط ، ويقوم القسمان؛ الجنائي والاستئنافي، بأعمالهما بحضورالمندوب المخزني كمراقب يمكنه طلب إعادة الأحكام الصادرة من المحاكم المخزنية([665]).

أما الظهير الثاني المتعلق بتنظيم محاكم الباشوات والقواد، فقد ضبط الاختصاصات القضائية المخولة لها من طرف السلطان، وقد قسم إلى ستة أبواب: تعلق الأول بإصدار أحكام المخالفات الجنحية والجنائية البسيطة، وكل القضايا المدنية والتجارية باستثناء القضايا المعروضة على المحاكم الفرنسية، ولا تنظر في القضايا العقارية الراجع أمرها لمحاكم الشرع أو المحاكم الفرنسية. ولا يتدخل القضاء المخزني في الأحوال الشخصية للمسلمين أو اليهود المغاربة، بينما تحدث الباب الثاني عن إجراء الأبحاث القضائية الشاملة المتعلقة بالقضايا الجنائية الكبرى، وإنجاز تقارير مفصلة وإرسالها إلى القسم الجنائي بالمحكمة العليا الشريفة بواسطة المندوب المخزني، إضافة ملاحظاته لتقارير الباشوات أو القياد. وأسس الباب الثالث لأصول المحاكمات وإصدار الأحكام، حيث أشار إلى أن جلسات محكمة الباشا تكون عمومية خلال أربع مرات كل أسبوع، ويمكن للباشا قاضي المحكمة المخزنية أن يمنع الناس من حضور جلسات المحاكمة، ويمكن أن يكون إصدار الأحكام جهاراً، والحكم غيابيا في القضايا المدنية والتجارية والجنائية، بعد ثبوت عدم حضور المتقاضين أو المتهمين، ويتم إبلاغهم بالأحكام الصادرة في حقهم عن طريق المندوب المخزني. وجاء في الباب الرابع إعادة النظر في الأحكام، والاعتراضات الشرعية والاستئناف لبعض الأحكام لدى الباشا أو القائد. وحدَّد الباب الخامس اختصاصات المندوب المخزني الذي يعينه المقيم العام حيث لا تجري جلسات المحاكم المخزنية إلا بحضوره ويوجهها ويراقب سيرها، ويجري الأبحاث الجنائية ويصادق على الأحكام، ويرفع تقريرا مفصلا إلى الصدرالأعظم عن كل الإجراءات والوقائع([666])، وعملت السلطات الفرنسية على تطبيق هذا الظهير بداية في المدن والمراسي المغربية، لتشمل كل مناطق البلاد لاحقا.

---

[665]- "ظهير شريف في تأسيس محكمة عليا بالأعتاب الشريفة"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية**، 2 شتنبر 1918م، ع. 279، السنة السادسة، ص. 874.

[666]- "ظهير شريف في شأن تنظيم محاكم الباشوات والقواد"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية**، 2 شتنبر 1918م، ع. 279، السنة السادسة، صص. 876 – 879.

أخضعت سلطات الحماية الفرنسية القضاء المخزني لمراقبة شديدة، فعلى المستوى المركزي، أحدثت مصلحة القضاء المخزني تابعة لإدارة الشؤون الشريفة يشرف عليها رئيس جنسيته فرنسية، يقوم بمراقبة عمل وزارة العدل، ويفحص التقارير التي ترفع إلى السلطان، وعُيِّن مندوب حكومي فرنسي في المحكمة العليا الشريفة، وفي كل المحاكم المخزنية بالمدن يقوم بدور النيابة العامة، أما في البوادي فإن اختصاصاته شملت التدخل في أحكام الحق العام واستئنافها إن لزم الأمر([667]). وأحدث ظهير10 يناير 1924م، نظام هيئة المحامين، وحددت مهمتهم في الدفاع أو تمثيل جميع الأطراف المتنازعة أمام مختلف المحاكم بالمغرب.

د- تنظيم القضاء العبري.

كانت الطائفة اليهودية بالمغرب تسكن بالمدن الكبرى في أحياء خاصة بهم تسمى الملاح، وينتشرون في البوادي المغربية لممارسة التجارة وصياغة الحلي. وكان مجلس يسمى"المعمد"، يتألف من سبعة أعضاء يُسَيِّر شؤونهم، ويحرص على أملاكهم وأمنهم، ويتمتعون بالحرية الدينية ويعاملون كأهل ذمة لهم محاكم خاصة بهم تسمى"بيت الدين" ولهذه المحاكم العبرية عدول يسمونهم سفريم([668]). وقد أنشأ ظهير22أبريل1918م، لجن الجماعات اليهودية، وحدد مهامها، المتمثلة في إعانة الفقراء وتدبير الأوقاف الإسرائيلية ومراقبة شؤونهم الدينية. وخُصَّصَت المحاكم العبرية بالمغرب للنظرفي قضايا الأحوال الشخصية والعقارية والتجارية الخاصة باليهود المغاربة، أما باقي المنازعات فتطبق عليهم القوانين المخزنية إسوة بباقي المغاربة ([669]).

نُظِّم القضاء العبري بإصدار عدة ظهائر وقرارات وزارية ودوريات مقيمية، جعلته نظاما قضائيا قائما يتمم القضاء المغربي على عهد الحماية، وفي هذا الإطار أصدر السلطان يوم22ماي1918م، ثلاثة ظهائر: تعلَّق الأول بتنظيم المحاكم الإسرائيلية ومحرري الوثائق لديها، وحدَّدَ الثاني عمل لجن جماعات اليهود، وأنشأ الثالث المحكمة الإسرائيلية العليا بالرباط ([670]).

---

[667]- محمد، خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**... م. س.، ص. 262.

[668]- عبد الحميد ابن أبي زيان بنشهو ، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**... م. س.، ص. 139.

[669]- نفسه .

[670]- أنظر الظهائر الثلاثة، **الجريدة الرسمية** 3 يونيو 1918م، العدد 266، السنة السادسة، صص : 557 إلى 563.

أحدث الظهيران الأول والثاني محاكم يهودية ابتدائية ومحكمة استئنافية، حيث تأسست بالمدن المغربية الرئيسة محاكم عبرية للنظر في جميع قضايا الأحوال الشخصية لليهود كالزواج والطلاق والإرث الخاصة بهم. وتتألف كل محكمة يهودية من قاض رئيس وهو حاخام (زعيم ديني يهودي)، وقاضيين عضويين وهما حاخامان أيضا، وكاتب مُحرر، يعينون بقرار وزاري، كماأحدثت محاكم القضاة اليهود المفوضين بباقي المناطق([671]).

تكون جلسات المحاكم العبرية عمومية أو مغلقة، وتصدر الأحكام حضوريا أو غيابيا طبقا لتعاليم الديانة اليهودية، وتحرر باللغة العبرية بعد توقيع الأعضاء الثلاثة، وتسجل في سجلات خاصة بالمحكمة اليهودية. وتقدم نسخ من الأحكام مصحوبة بترجمتها باللغة الفرنسية بعد إشهاد الكاتب بمماثلتها لأصلها، ويمضي عليها الرئيس، وتختم بطابع المحكمة وتصبح وثائق قانونية لكن لا يصح الاعتماد عليها في تنفيذ الأحكام.

تحرر الوثائق الإسرائيلية من طرف عدلين يهوديين موثقين، يتم تعيينهما من طرف رئيس المحكمة الإسرائيلية ويوافق عليهما بقرار وزيري، وتسجل الوثائق في سجل العدول الموثقين، وتسلم لأصحابها بعد إشهاد العدول بمطابقتها للأصل، ويثبتها رئيس المحكمة أو نائبه، بعد مراقبته للسجلات العدلية الإسرائيلية. ويحرر الكاتب شهريا لائحة الأحكام الصادرة، بعد الاطلاع عليها من قبل رئيس المحكمة يوجهها إلى الصدر الأعظم. وقد أسس ظهير آخر في اليوم نفسه 22ماي 1918م، المحكمة الإسرائيلية العليا بالرباط، يعين الصدرالأعظم أعضاءها، للنظر في الأحكام الابتدائية المستأنفة وفق القوانين الإسرائيلية الجاري بها العمل([672]).

ونظرا للتجاوزات المسجلة في عمل بعض المحاكم العبرية، فقد أصدرت إدارة الشؤون الشريفة دوريات ونشرات إدارية للمراقبين المدنيين والمفتشين ولمندوبي المخزن لمراقبة عمل المحاكم الإسرائيلية الابتدائية والاستئنافية، حيث أصبح من الضروري توجيه تقارير شهرية

---

[671]- "ظهير شريف في تنظيم المحاكم الإسرائيلية ومحرري الوثائق"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية**3 يونيو 1918م،ع. 266، س.6، ص. 559.

[672]- "ظهير شريف في تنظيم لجن جماعات اليهود"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 3 يونيو 1918م، العدد.266، السنة.6، ص. 561.

للصدر الأعظم عن أنواع وعدد الأحكام الصادرة من هذه المحاكم. وقد ألغى ظهير 18 مارس 1919م، لجنة الإعانة والمحافظة على الصحة بملاح فاس([673]).

هـ- تأسيس القضاء الفرنسي بالمغرب.

رأت السلطات الفرنسية في القضاء المغربي بصفة عامة: القضاء الشرعي، والعرفي، والعبري، معرقلا لمشاريعها الاستعمارية، ومناقضا لقوانينها، فعملت على تعديل وتنظيم بعض مقتضياته وتقليص نفوذه إلى حين إلغائه وإحلال القضاء الفرنسي خدمة لمصالحها بالمغرب. وقد أسست الإدارة الفرنسية لنظام قضائي فرنسي بالمغرب للنظر في القضايا التي تهم الرعايا الفرنسيين وباقي الجاليات الأوربية المستقرة بالمغرب، بعد إلغاء القضاء القنصلي، وتنازل أغلب الدول الأوروبية عن الامتيازات الممنوحة لها منذ سنة 1856م، تاريخ توقيع الاتفاقية التجارية المغربية الأنجليزية ([674]).

نصَّ الفصل 24 من الاتفاق الفرنسي-الإسباني الموقع بتاريخ 27 نونبر 1912م، على أن حكومة البلدين تحتفظان بالحق في أن تقيما في مناطق نفوذهما محاكم خاصة بهما، وقد تأسست محاكم فرنسية سنة 1913م، ومحاكمة مختلطة في طنجة سنة 1923م([675]).

أنشات الإدارة الفرنسية بمقتضى ظهير 12 غشت 1913م، بمناطق نفوذها محاكم الصلح، والمحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف بالرباط، للنظر في جميع القضايا التي تهم الرعايا الفرنسيين أو يكون أحد أطراف النزاع من جنسية أوروبية، وكانت جل الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم تقبل النقض لدى محكمة النقض بباريس، واعتمدت هذه المحاكم على القوانين الفرنسية العصرية، وعلى تنظيم عصري كما هو الشأن بفرنسا([676]).

يحكم قضاة فرنسيون بالمحاكم الفرنسية في القضايا المدنية أو التجارية التي تهم الفرنسيين، وفي القضايا العقارية التي يكون الفرنسيون أو محميوهم طرفا في النزاع. وأصبحت

---

[673]- ظهير شريف في إلغاء لجنة الإعانة والمحافظة على الصحة بملاح فاس القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 14 أبريل 1919م، عدد .311، السنة. 7، ص. 211.

[674]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**،....م.س.،ص. 102.

[675]- موسى عبود، "النظام القضائي بالمغرب"، **دعوة الحق، ع.5، س. 3**،....م. س.، ص. 28.

[676]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**... م. س.، ص. 142.

المحاكم الفرنسية بموجب هذا الظهير -12غشت 1913م- تنظر في القضايا الجنائية التي يقوم بها المغاربة في حق الفرنسيين ومحميهم أو ضد الأوروبيين، وتحكم في القضايا الإدارية عندما يكون النزاع بين الإدارة المغربية والمواطنين المغاربة. وأشار الفصل الثاني عشر من الظهير أعلاه أن المحاكم الجنائية تجتمع في الأوقات التي يحددها المقيم العام بطلب من الرئيس الأول بمحكمة الاستئناف بالرباط، التي تتألف من رئيس أول وثلاثة مستشارين ووكيل الدول العام، ونائب وكيل الدولة العام([677]). لقد أشار نفس الظهير إلى أن الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية بفرنسا ومستعمراتها، تنفذ فوق التراب المغربي، حيث قننت السلطات صيغة التنفيذ وفق قوانينها الجاري بها العمل.

اعتمد المقيم العام ليوطي ترسانة قانونية حديثة لإصلاح المنظومة القضائية المغربية وتطويرها، وجعلها في خدمة المصالح الفرنسية، وشرع في إلغاء القضاء القنصلي وتقليص الامتيازات التي منحت للأجانب بموجب الاتفاقيات السابقة. وعمل ليوطي على إنشاء وزارة شريفة للعدل سنة1912م، للإشراف على الشؤون القضائية المغربية بدل السلطان، وهو إجراء هدف إلى تقليص سلطات السلطان الدينية.

أخضع ليوطي القضاء المخزني لمراقبة فرنسية شديدة، من خلال اعتماده على مصلحة المراقبة التابعة لإدارة الشؤون الشريفة، إذ أحدث مندوب حكومي فرنسي للقيام بدور النيابة العامة، وخلق منصبا له في المحكمة العليا الشريفة، وفي كل محاكم الباشوات والقواد. وقد أعلنت وزارة العدلية عن مباراة لولوج مهنة القضاء مشترطة الكفاءة العلمية وحسن السلوك، واستصدر ليوطي ظهائر لإنشاء محاكم فرنسية بالمغرب تابعة لوزارة العدل الفرنسية، لكن أحكامها تصدر باسم السلطان ([678])

شملت الإصلاحات القضائية التي اعتمدها ليوطي تنظيم القضاء الشرعي، حيث أصبحت لوزير العدلية صلاحيات تعيين قضاة الشرع وقد كانت مقتصرة على السلطان، ومنح

---

[677]- ظهير شريف في شأن عدلي للحماية الفرنسية بالمغرب، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 13 شتنبر 1913م، ع. 19، س. 1، ص. 138 – 142.

[678]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/100/Carton N°206b**, Rapport sur: « réorganisation de la justice Indigiène », Annexe 4, en date du 12 décembre 1915, p.34.

مسألة الإفتاء الشرعي لفئة محددة من العلماء، وأحدث المجلس الأعلى للعلماء تابع للمخزن، للعب دور محاكم الاستئناف الشرعية، ولتقديم الاستشارة لوزير العدلية ودعمه في تطبيق الشرع، إذ تحول هذا المجلس إلى مجلس شرعي للاستئناف.([679])

أحدثت قرارات ليوطي نظام هيئة المحامين بالمغرب، وحددت مهمتهم في الدفاع عن جميع المتقاضين على اختلاف جنسياتهم، كما اهتمت إدارة الإقامة العامة بالقضاء العبري للنظر في القضايا المرتبطة باليهود المغاربة، وعملت على تطويره ،حيث نظمت المحاكم الابتدائية الإسرائيلية بالمدن المغربية الرئيسة كفاس والدارالبيضاء والرباط، وأنشأ المحكمة العليا الاسرائيلية بالرباط، إذ كان يعين الصدر الأعظم أعضاءها، وجعلها تحت المراقبة([680]).

II- السياسة البربرية الفرنسية وظهير 16 ماي 1930م.

1-السياسة البربرية الفرنسية بالمغرب.

أ-القضاء بالمناطق الأمازيغية.

اختلفت السياسة البربرية الفرنسية في المغرب عن تلك التي مارستها فرنسا في الجزائر تحت اسم"سياسة القبائل"، إذ شكلتا معا أبرزالأعمال التي قامت بها الإدارة الفرنسية في شمال إفريقيا. واعتبرت هذه السياسة مفتاح السيطرة في المغرب([681])، حيث سعت من خلالها إلى تجريد المخزن المغربي من إدارة المناطق الأمازيغية التي تم إخضاعها بواسطة الجيوش الفرنسية.

برزت المسألة البربرية بشكل قوي، قبيل توقيع معاهدة فاس سنة 1912م، خلال المواجهات العنيفة بين الجيوش الفرنسية والقبائل الأمازيغية. وفي أوج هذه المعارك، اقترح القادة العسكريون الطرق الناجعة للتعامل مع هذه القبائل الصعبة الاختراق وذات التنظيم القوي، كما وصفها الجنرال **هنريس**"Henrys" قائد المنطقة العسكرية لجهة مكناس، الذي أكد على أن هؤلاء الأمازيغ يتوجسون من الفرنسيين كونهم أجانب غرباء أولا، ثم كحكام جدد سيفرضون عليهم قوانين جديدة، تسلب حريتهم، وتغير أحوالهم الاجتماعية، وتقضي على

---

[679]-"ظهير شريف في شأن تأسيس مجلس استئناف الأحكام الصادرة من قضاة المناطق العدلية بالأيالة الشريفة"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 8 مارس 1921م، العدد 410، السنة السابعة، ص. 242.

[680]- "ظهير شريف في شأن تنظيم لجن جماعات اليهود"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 3 يونيو 1918م، ع. 266، س. 6، ص. 561.

[681]-Agéron Charles-Robert, **Politiques coloniales au Maghreb**, Collection Hier, Presses universitaires de France, Paris, 1972, p.109.

عاداتهم القديمة([682]). وأول عمل يجب القيام به بعد توقف المعارك، هو طمأنتهم وإخبارهم بأن فرنسا تتعهد بالمُحافظة على خصوصياتهم الاجتماعية، وأن تتفادى فرض قوانين إدارية صارمة منذ البداية، وأن تمنح السكان الثقة والآمان، وعلى الإدارة الفرنسية إظهار رغبتها في التعاون والتعامل معهم حسب قوانينهم العرفية، وأن تتركهم يسيروا أمورهم وفقا لعاداتهم القديمة، وعدم الحديث معهم عن القياد والباشوات والقضاة ممثلي السلطة المخزنية([683]).

لقد تم التهيء للسياسة البربرية بالمغرب قبل فرض نظام الحماية الفرنسية، بعد أن اعتمد منظروها ودعاتها على التناقض بين العرب والأمازيغ المغاربة، إذ الملاحظ أن أول عمل قامت به السلطات المخزنية سنة1911م، عندما تم إخضاع معظم قبائل زمور الأمازيغية، هو إبراز عدم ملاءمة الأعراف الأمازيغية مع القوانين الشرعية، فقامت بتعيين نائب قاضي مدينة سلا، وكلفته بتنظيم محكمة شرعية بتيفلت لخدمة الأمازيغ. لكن هذا القاضي وجد صعوبات ومشاكل كبيرة حالت دون القيام بواجبه الشرعي، فطلب إعفاءه بعد شهور من تعيينه، وتم تعويضه بسي قدور بن حفصة، فقيه زموري الأصل، بعد إجراء امتحان أَهَّلَهُ لتقلد منصب "قاضي البوادي" بمحكمة تيفلت، ونظراً لعدم أهليته وضعف كفاءته، عزل من مهامه سنة 1916م، وعينت السلطات المخزنية سي بوبكر التطواني بدله، لكنه أظهر عجزه في مواجهة مشاكل تطبيق الشريعة الإسلامية في منطقة زمور الأمازيغية، وعُزِلَ هو الآخر([684]).

ونشير إلى أنه في الوقت الذي تم فيه تعيين سي قدور قاضيا بمحكمة تيفلت، عُيِّن فقيه زموري آخر قاضيا بمحكمة الخميسات، الذي أبان عن فشله كذلك. وهكذا عجزت المحاكم الشرعية المحدثة من طرف المخزن في حل القضايا المعروضة عليها، كنقل الملكية العقارية وبيعها بالمناطق الأمازيغية، أما قضايا الأحوال الشخصية، فكانت تتم تحت الضغط والإكراه([685]). وهو ما أكده جورج سوردون وكيل الدولة الشريفة وأستاذ الحقوق الإسلامية

---

[682]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°3,** Note: « Instructions politiques du général Henrys : Commandant les opérations Zain », n°133/Z, en date du 6 Juin 1914.

[683] - Ibid.

[684]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N° 128,** Note service de PEYSSONNEL, au Sujet de la Création de Djemâas Judiciaires dans le Contrôle Civile des Zemmour, n°1167/S.C.C1, en date du 27 mars 1925, p.1.

[685] - **A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N° 128,** Note service de PEYSSONNEL, au Sujet de la Création de Djemâas Judiciaires dans le Contrôle Civile des Zemmour, n°1167/S.C.C1, en date du 27 mars 1925, p. 2.

والعرفية البربرية بمعهد الدروس العليا بالرباط ورئيس العدلية البربرية، في كتابه (مبادئ الحقوق العرفية البربرية المغربية)،"أنه لا بد لفرنسا من الوفاء بوعودها التي توجب عليها احترام الأحكام العرفية للقبائل البربرية، إذا تم إخضاعها للسلطة الفرنسية بدل سلطة المخزن، فمصلحة فرنسا أن تجد أمامها سكانا لا ينتمون إلى الشرع. فلا يجب على الإدارة الفرنسية أن تجعل بينها وبين الأمازيغ حاجزا لا يوجد الآن"([686]).

ب- مظاهر السياسة البربرية بالمغرب.

ظل هذا الوضع في جل المناطق الأمازيغية، إلى أن استصدر ظهير 11 شتنبر 1914م، الذي اعتبر أول ظهير لتنفيذ السياسة البربرية في المغرب، يأمر من خلاله السلطان احترام ومراعاة النظام العرفي الجاري به العمل لدى القبائل الأمازيغية، التي أصبحت تحت سيطرة السلطتين الفرنسية والمخزنية، حفاظا على مصلحة السكان واستقرارهم([687]). وهكذا اعترفت السلطات المخزنية الحاكمة بوجود قبائل أمازيغية لها قوانين وعادات خاصة بها، وسمح لها بأن تدير شؤونها بنفسها حسب عوائدها الأمازيغية تحت مراقبة المخزن.

كان ليوطي قد أنشأ المدرسة العليا للدراسات العربية والأمازيغية بالرباط في ماي1913م، وانطلقت الدراسة في السنة نفسها، بتقديم دروس للضباط الشباب المتدربين والمترجمين حول مبادئ تعلم اللغة الأمازيغية، وأصدر الصدر الأعظم قراراً في 22 نونبر1913م، القاضي بتشكيل مجلس الإتقان لإصلاح شؤون المدرسة العليا بالرباط([688]) ، وأمر قرار مقيمي بإحداث لجنة الأبحاث البربرية بتاريخ 9 يناير 1915م، بهدف جمع كل المعلومات وإنجاز أبحاث حول العادات والتقاليد وإعداد تقارير حول التنظيمات السياسية والاجتماعية للأمازيغ، واستخلاص نتائج علمية بشأن تنظيم وإدارة القبائل ومساعدة فرنسا في إنجاز مهمتها([689]).

---

[686]- الحسن بوعياد ، **الحركة الوطنية والظهيرالبربري، لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1348هـ-1930م**، دار الطباعة الحديثة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1979م، صص.344-345.

[687]-"ظهير شريف في شأن ما يتعلق بأمور القبائل البربرية بالأيالة الشريفة"، **الجريدة الرسمية** 18 شتنبر 1914م،ع. 73، السنة .2، ص. 407.

[688]-"قرار من الصدر الأعظم في مجلس الاتقان لإصلاح شؤون المدرسة العليا للغتين العربية والبربرية"،**الجريدة الرسمية** 12 دجنبر 1913م، ع.32 ، السنة.1، ص. 239.

[689] - « Décision du commissaire résident général, créant à Rabat un comité d'études berbères » **Archives Berbères**, Volume I, fascicule I, 1915,Ernest le roux, p. 6.

تألفت هذه اللجنة من **غايار**"GAILLARD"، كاتب عام الحكومة الشريفة رئيسا، و**بيارناي** "BAIRNAY" رئيس قسم الأحباس نائبا له، و**العقيد سيمون** " Le Colonel SIMON"، مدير مصلحة التعليم عضوا، و**الرائد بيريو** "BERREIAU"رئيس الديوان السياس لليوطي عضوا، و**نهليل** "NEHLIL" مدير المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية، وجميع الأساتذة بهذه المدرسة هم أعضاء. كما كان بإمكان اللجنة، إضافة أعضاء آخرين كمستشارين ومراسلين من مناصري السياسة البربرية بالجزائر وتونس وفرنسا([690]). ويتضح أن أعضاء هذه اللجنة كانوا كلهم فرنسيين، وظفتهم إدارة الحماية لخدمة مشروعها وإنجاح سياستها البربرية. وقد نجحت هذه اللجنة منتصف سنة 1915م، في إنتاج أول إصدار لها وهو: **المستندات البربرية**"LES ARCHIVES BERBERES"، التي تضمنت مونوغرافيات ومواضيع مرتبطة بالقبائل البربرية تتعلق بالزواج، والغناء، والحرف، والتجارة.([691])

بعثت السلطات الفرنسية إلى جميع إداراتها بمختلف المناطق المغربية، استمارات حول المؤسسة البربرية "Questionnaire sur la société Berbère "، للإجابة عن أسئلة حول:

1-بنية المؤسسة البريرية، 2- السكن والمجال، 3- المؤهلات الاقتصادية، 4- الملكية العقارية، 5- الأمن والحرب بين القبائل، 6- الضرائب، 7- العدالة ، 8- الدين ([692]) .

واصلت الإدارة الفرنسية إجراءاتها المتعلقة بالمسألة البربرية، فأنشأت في يناير1915م لجنة خاصة بالبحث في تنظيم القضاء الأمازيغي، بهدف جمع كل ماله ارتباط بالأعراف الأمازيغية ودراستها والبحث عن مدى ملاءمتها لقوانينها. وجندت لذلك ضباطا فرنسيين داخل إدارة الشؤون الأهلية، عملوا على إعداد تقارير وتقديمها لحكومة الحماية الفرنسية بالمغرب([693]). أكدت هذه التقارير أن الأعراف الأمازيغية مختلفة حسب القبائل، وأن لكل قبيلة أعراف

---

[690] -- « Décision du commissaire résident général, créant à Rabat un comité d'études berbères » **Archives Berbères**, Volume I, fascicule I, 1915,Ernest le roux, p. 6.

[691] - Les archives Berbères Publication du comité d'Etudes Berbères de Rabat, Ils sont consacrées à l'étude des mœurs, des arts, des institutions et des dialectes des populations berbères de l'Afrique du Nord, date de création 1915, et fin de publication 1920.

[692]- « Questionnaire sur la société Berbère », **Les Archives Berbères**, Volume I, fascicule I, 1915, Ernest le roux, édition Paris, p: 9.

[693] - محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية**... م. س.، ص. 30.

خاصة بها، وأن القبائل الأمازيغية احتفظت بأعراف قديمة إلى جانب تطبيق القوانين الشرعية، خاصة في قضايا الأحوال الشخصية ([694]).

سعت الإدارة الفرنسية بعد تجميع الأعراف وتوحيدها وتعديلها، إلى تحريرها بصيغة رسمية مضبوطة، ضمت جميع مبادئها العامة، وذلك في أفق تطبيقها على شكل قانون عام لكل الأمازيغ([695]). وبالفعل، نجحت في إصدار نشرات وقرارات مقيمية، همت تعيين القبائل ذات العوائد الأمازيغية التي كانت لا تخضع للسلطة المخزنية. ونذكر القرار الوزيري الصادر بتاريخ 11 شتنبر1914م، الذي حدد قبائل بني مطير وكروان وإخلاون وبني مكيلد وزيان كقبائل تتبع الأعراف الأمازيغية([696]). ثم تلته قرارات وزيرية أخرى عينت تدريجيا القبائل ذات العوائد البربرية، نذكرها كما يلي: قرار5 ماي1923م، قرار8 مارس1924م، قرار 29 شتنبر1924م، قرار 15 نونبر1924م، قرار 30 مارس 1925م، قرار 4 دجنبر1926م، قرار 19يناير1927م، وكان آخرها قرار 16 أبريل1928م، الذي حدد عدد من القبائل الأمازيغية، وألغى جميع القرارات السابقة.([697])

2-التنظيم الفرنسي للقبائل الأمازيغية وظهير 16ماي 1930م.

أ- التنظيم القضائي للقبائل الأمازيغية.

تزامنت عمليات تنظيم القبائل الأمازيغية، مع استمرار العمليات العسكرية الفرنسية التي واكبتها عمليات إحداث"أجماعة" بها وتعيين أعضائها، ونصَّ الظهير الشريف الصادر في 11 نونبر1916م، على تعيين زعماء القبيلة وكبار العائلات كنواب قانونيين عن القبائل المغربية بقرار من الصدر الأعظم، بعد موافقة المراقبة المدنية عليهم ليكونوا أعضاء"اجماعة" لمدة سنة قابلة للتجديد، تمثلت مهمتها في البث حسب الأعراف المتفق عليها في القضايا المتعلقة بالقبيلة، وتدبير الأملاك العقارية للقبيلة([698]).

---

[694]-Agéron Charles-Robert, la politiques berbères du Protectorat marocain, 1913 – 1934, **Revue d'histoire moderne et contemporaine** (50 – 90) Armand Colin, Tome XVIII, Janvier – Mars 1971, p.54.

[695]- محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية**... م. س، ص. 33.

[696]- "قرار وزيري في تعيين القبائل ذات العوائد البربرية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية**، العدد.73، السنة الثانية، بتاريخ 18 شتنبر 1914م، ص. 408.

[697]- "قرار وزيري في تعيين القبائل ذات العوائد البربرية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 8 مايو 1928م، العدد. 811، السنة. 17، صص. 1392 – 1393.

[698]- "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعة تنوب عن القبائل"، **الجريدة الرسمية**، بتاريخ 18 دجنبر 1916م، ع. 190، س.4، ص. 959.

كان القائد يترأس اجتماع"أجماعة" بموافقة وبحضور المراقب الفرنسي المحلي أو نائبه، بعد التنسيق بينهما حول جدول الأعمال، ووضع إلى جانب كل جماعة كاتب مترجم يسجل سير الجلسات ويراقب قرارات الحكم، ويعقد الاتفاقات داخل الجماعة، وكان هؤلاء الكتاب يختارون من الضباط العسكريين والضباط المترجمين، فأصبح القياد والباشوات يحكمون بالعرف في القضايا الجزائية، وصار القاضي الشرعي مستشاراً لدى الجماعة وعضوا في محكمة العرف، بعد إلغاء المحاكم الشرعية([699]). وقد اعترف ظهير 21 ماي 1920م، بتنظيم العدلية الأمازيغية في قبائل العرف الأمازيغي، التي لا توجد فيها محاكم شرعية خدمة لمصالح الأمازيغ([700]). وتلاه قرار وزيري في 22 ماي 1920م، في شأن إحداث أربع جماعات بقبيلة آيت عمار بمنطقة زيان، تشكلت كل واحدة من خمسة إلى تسعة أعضاء، وتكليف مدير إدارتي الشؤون والاستعلامات الأهلية بقرار إنشاء وتنظيم هذه الجماعات([701]). واعترف ظهير 28 نونبر 1921م، بالنظام القضائي العرفي الخاص بالقبائل الأمازيغية وفخذاتها([702]).

اكتشفت الإدارة الفرنسية مع تقدم عمليات احتلال المناطق الأمازيغية، أعرافا عارضت سياستها الاستيطانية، كالعرف الذي بموجبه يُمنع بيع الأراضي الأمازيغية للأجانب، وعرف آخر يسمح للأمازيغ باسترجاع الأراضي التي اشتراها الأجانب(الشفعة). وقد أشار تقرير فرنسي حول كيفية شراء الأراضي بالمناطق الأمازيغية، إلى أن عمليات البيع والشراء لم تكن تخضع لأي قانون، ولم تنص الأعراف والعادات على صياغة وثائق البيع وكتابتها. فالمراقبون المدنيون والعسكريون كانوا يتصرفون وفق الطرق الملائمة لذلك، فمنهم من كان يفرض على البائع الاعتماد على وساطة الفقيه الذي استند على وثائق مكتوبة أو شهادة عدلية لإثبات الملكية، أو الشهود "اللفيف". ومراقبون آخرون كانوا يستعينون بالسجلات الإدارية لإثبات عمليات البيع

---

[699] - محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية بالمغرب**.... م. س.، ص. 281.

[700] - الحسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1930م،...، م.س.**، ص. 357.

[701] - "قرار وزيري في تعيين أعضاء جماعة آيت عمار بزيان"، **الجريدة الرسمية**، بتاريخ 8 جوان 1920م، ع.377، س.7، ص. 645.

[702] - "ظهير شريف في إجراء العمل على القبائل ذات العوائد البربرية بالنصوص المتعلقة بجماعات القبائل وفخذاتها والشركات الأهلية الاحتياطية"، **الجريدة الرسمية**،ع.450، س.8، بتاريخ 13 دجنبر 1921م، ص. 1124.

وتحويل الملكية، بينما أبرم آخرون عمليات البيع أو التحويل أمام أجماعة، بحضور البائع والمشتري، ثم يتم تدوينها في سجلات المراقب الفرنسي المحلي([703]).

- ألغت الإدارة الفرنسية الأعراف الأمازيغية التي كانت تمنع ملكية العقارات الخاصة للأجانب، من خلال استصدار ظهير 15 يونيو 1922م، الذي نص أيضا على منع بيع أو تفويت أراضي الشياع "أراضي الجموع"، وأصبحت طلبات التسجيل بالمحافظة العقارية تنظر فيها المحاكم الفرنسية بدل القاضي الشرعي، وشملت إجراءات المحافظة بأثر رجعي، الأراضي التي سبق شراؤها من طرف الأجانب قبل صدور هذا الظهير([704]). ورغم ذلك فقد سُجلت بعض الصعوبات والمشاكل المتعلقة باقتناء العقارات من طرف الأوروبيين، حيث ناقش مجلس حكومة الإقامة العامة، الانتقادات الموجهة من طرف المعمرين حول الإجراءات المنصوص عليها في ظهير 15يونيو1922م، حول بطء وتأخر إجراءات عمليات البيع والشراء والتحويل. كما وجهت مديرية الفلاحة بالرباط إلى الإقامة العامة رسالة مستعجلة، حول سلبيات ظهير 15يونيو 1922م، حيث أكدت على وجود عراقيل تمثلها الأعراف والتقاليد الأمازيغية التي ترفض دخول الأجنبي واقتناء ومصادرة أراضيها والاستحواذ عليها([705]). ونشير في هذا الصدد إلى قرار الإقامة العامة الصادر في21شتنبر 1922م، الذي نص على إبطال العديد من عقود شراء الأراضي بمدينة تيفلت، كتلك التي عقدها الفرنسيون أمثال المستوطن الفرنسي **بوسي**"POUSSIER" ([706])، الذي سيصبح هو المراقب المدني ورئيس منطقة زمور(الخميسات).

استمرت إدارة الحماية في تنظيم القضاء العرفي، وتم تأسيس الجماعات القضائية العرفية قانونيا في 10يوليوز1923م، وأصدرت بعد ذلك مذكرتين باسم المقيم العام سنة 1924م، بهدف تنظيمها وتحديد مهامها؛ الأولى في 29يناير، والثانية في 14فبراير. منحت من

---

[703]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128,** Note n°1418 S.E.L, A/S: « transaction immobilières au pays de coutumes berbères », en date du 13 aout 1921, p.2.

[704]-"ظهير شريف في جعل ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الأهليون من القبائل ذات العوائد البربرية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 27 يونيو 1922م، العدد.478، السنة .8، ص.758 – 760.

[705]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128**, Lettre en°1094 S.E.L, A/S: «Des acquisitions immobilières au pays de coutumes berbères », en date du 27 avril 1927 p. 1.

[706]-"قرار وزيري في إلغاء البيع المنعقد للمسيو بوسي في القطعة عدد 8 من الأراضي المجزأة بداخل تيفلت"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 26 شتنبر 1922م، ع .491، س. 10، ص. 1087.

خلالهما للجماعات العرفية سلطة قضائية واسعة([707])، وأصبحت الجماعة القضائية تتألف من سبعة إلى عشر أعضاء، كان يعينهم المقيم العام باقتراح من المراقب المدني أو العسكري، وصارت الجماعة محكمة حقيقية تنظر في القضايا المدنية والتجارية والعقارية والأحوال الشخصية، وكانت الإجراءات مجانية وسريعة، ويتم إصدار الأحكام النهائية باللغة الفرنسية، بعد تسجيلها في سجلات خاصة من طرف الكاتب وهو ضابط فرنسي([708]). وبعثت إدارة مصلحة المراقبة المدنية والبلدية بالرباط بتاريخ13شتنبر1924م، رسالة للكاتب العام للحماية الفرنسية، حول تنظيم العدالة الأمازيغية، تضمنت إشارة إلى موافقة رئيسها على إحداث وظيفة كُتَّاب الجماعة تحت سلطة المراقب الفرنسي المحلي، وتم إرسال مترجمين متمكنين من الفرنسية والأمازيغية إلى منطقة الخميسات، لمباشرة عملهم ككتاب للجماعات البربرية، كما نصت على تخصيص مناصب مالية لهم في الميزانية الخاصة بالمراقبين المدنيين([709]).

نجحت الجماعات القضائية بالمناطق الأمازيغية في تنظيم القضاء العرفي، وعرفت انتشارا واسعا، حيث بلغ عددها ثمانين جماعة قضائية سنة 1930م، ضمت حوالي مليوني أمازيغي، وأصبح استئناف أحكام الجماعة ممكنا لدى المراقب الفرنسي، في أفق استبداله بقاض فرنسي، وهكذا بدأ الاستعداد للربط بين العدالة الفرنسية والأمازيغية عن طريق محاكم الاستئناف([710]). ورغم هذا النجاح، فقد عانت الجماعات القضائية من نقص تشريعي، خاصة في مجال العقار، مقارنة بالقضاء الفرنسي والقضاء الشرعي الذي رفض الاعتراف بأحكام الجماعات العرفية، واعتبرها غير شرعية وغير قانونية، وأدى ذلك إلى وقوع نزاعات بسبب تعارض اختصاصات سلطة الجماعات القضائية العرفية التي كانت تمثل السلطة الفرنسية، وسلطة المحاكم الشرعية التي كانت تمثل السلطة الدينية للسلطان([711])، وأصبحت الجماعات

---

[707] - Pascal Le Pautremat, **la politique Musulmane de la France**… Op.cit., p.264.

[708] - جوزيف لوسيوني LUCCIONI JOSEPH " تهيئ الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م"، ترجمة محمد المؤيد، **مجلة أمل**، ع1، س1،دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1952م، ص. 28.

[709]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128,** Lettre n° 2661 S.C.C, A/S : « Organisation de la Justice Berbère », en date du 13 septembre 1924.

[710] - جوزيف لوسيوني JOSEPH LUCCIONI " تهيئ الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930م"، **مجلة أمل**،...م.س.، ص. 27.

[711] - محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية**،...م. س.، ص. 38.

القضائية محاكم حقيقية، كما اختصت المحاكم الفرنسية وحدها في النظر في الدعاوى التي كان طرفي النزاع فيها، أمازيغي و فرنسي([712]).

عاش المغرب منذ سنة 1927م، ظروفا تاريخية خاصة، تمثلت في اعتلاء سلطان شاب غير متمرس عرش البلاد، بالإضافة إلى عزل ليوطي مهندس السياسة الفرنسية بالمغرب، وإحداث قطيعة مع عهده وتصوراته لحكم المغرب، وأصبح للمغرب حكام فرنسيون جدد متعطشون لفرض نظام الحكم المباشر، ونجاح عمليات التغلغل العسكري لتشمل جل المناطق الأمازيغية، وتوافد عدد هائل من المستوطنين الفرنسيين إلى المغرب، في إطار تشجيع العمليات الاستيطانية ودعمها داخل الأراضي الأمازيغية الجديدة التي تم الاستيلاء عليها.

وفي ظل الصراع بين الجماعات العرفية الأمازيغية والمحاكم السلطانية، وتعارض اختصاصاتهما القضائية، وتناقض مرجعياتهما القانونية، جندت الإدارة الفرنسية كل الوسائل المادية والتقنية، لتوسيع الدراسات الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالأمازيغ وتعميقها. وهو ما عبر عنه جورج سوردون في محاضرة ألقاها بتاريخ 21 يونيو سنة 1929م بمعهد الدروس المغربية العليا بحضور المقيم العام لوسيان سان، مؤكدا أنه كلما تقربت القوانين البربرية من القوانين الفرنسية، وقع اندماج الأجناس الذي هو وسيلة المحافظة على الأمن ومصدر الاطمئنان والضمان والدوام([713]).

ظلت الجماعات القضائية الأمازيغية إلى غاية سنة 1930م، موجودة بصفة غير قانونية، حيث لم تعترف المحاكم الشرعية بعقودها وأحكامها، فكان لابد من تهييئ إطار قانوني، يستمد قوته من توقيع السلطان والإقامة العامة، لإعطاء هذه الجماعة الصفة الشرعية، وكان ذلك أحد أسباب إصدار ظهير 16 ماي 1930م المعروف بالظهير البربري([714]) .

ب-تهييئ ظهير 16ماي1930م.

استمرت التعديلات المتعلقة بتنظيم الجماعات القضائية ومؤسساتها، وفي ماي 1928م، تبنت إدارة الشؤون الشريفة فكرة إقامة مصلحة لمراقبة العدالة الأمازيغية، وتلاه قرار الإقامة

---

[712]- Pascal Le Pautremat, **La politique musulmane de la France** … Op.cit, p. 264.

[713]- الحسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1930م،...**، م.س.، ص.347.

[714]- محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية بالمغرب** ... م. س.، ص. 282.

العامة بتاريخ 7دجنبر1929م. ولتحقيق تلك الفكرة، تشكلت لجنة مكلفة بدراسة وظيفة ونظام القضاء الأمازيغي، ومنذ ذلك الحين، لم تعد إدارة الشؤون الشريفة وحدها المسؤولة عن إعداد شؤون العدالة الأمازيغية([715]). تألفت هذه اللجنة من :

- **كورديي**GORDIER، رئيس محكمة الاستئناف بالرباط

- **الجنرال نوكيس**NOGUES،المدير العام لإدارة الشؤون الأهلية والمكتب العسكري للإقامة العامة.

- **بينازي** BENAZET، مدير الشؤون الأهلية

- **بلان** BLANC، القنصل الفرنسي ومستشار الحكومة الشريفة.

- **الرائد مارتي** MARTY، المترجم

- **كونتار** CONTARD، رئيس قسم المراقبة المدنية

- **ديران** DURAND، رئيس مكتب الدراسات والأبحاث القضائية

- **رولان** ROLAND، مدير المحافظة العقارية

- **بيسونيل** PEYSSONNEL، المراقب المدني لناحية الرباط، **وبوسيي** POUSSIER، مراقب مدني ورئيس منطقة زمور(الخميسات).

- **الرائد إيزار** IZARD، ممثل إدارة الشؤون الأهلية.

- **بيكار** PICARD، نقيب المحامين بالرباط،وباكو PACOTنقيب المحامين بالدار البيضاء

- الضابط رينيسوRENISSO، المترجم بالمكتب الجهوي للشؤون الأهلية بمكناس.

- المترجم الضابط كييوGUOT بفاس، والضابط لارشيرLARCHER من إدارة الشؤون الأهلية بالرباط،بصفتهما مقررا اللجنة.([716]).

عقدت اللجنة المكلفة بدراسة وظيفة ونظام القضاء الأمازيغي أولى جلساتها يوم 26 فبراير 1930م، ناقش خلالها المجتمعون فكرتين متعارضتين؛ الأولى اقترحتها هيئة المحامين، بتأييد من أعضاء اللجنة المدنيين، وقد تبنت مسألة حلّ الجماعات الأمازيغية وتعويضها بمحاكم

[715] - Pascal Le Pautremat, **La politique musulmane de la France** … Op.cit., p. 265.

[716]**-A.D.N., Fonds M-P, serie2MA/1/CartonN°128,** Travaux de la commission chargée de l'étude de l'organisation de la Justice Berbères, Février- Mars 1930.

فرنسية، برئاسة قاضي الصلح في المناطق المدنية، وضابط عسكري بالمناطق العسكرية، ودعت كذلك إلى إصدار قانون جنائي موحد لجميع المناطق الأمازيغية، والسعي إلى تطوير العرف ليصل إلى مستوى القوانين الفرنسية([717]). أما الفكرة الثانية، والتي كانت مخالفة للأولى؛ و تبنتها إدارة الشؤون الأهلية؛ فأكدت على الحفاظ على الوضع الحالي، وتكريس ما كان قائما بواسطة نص قانوني. وقد دافع عن هذا التوجه **الجنرال نوكيس**"NOGUES"، المدير العام لإدارة الشؤون الأهلية وقتها، ورئيس المكتب العسكري للإقامة العامة، حيث أكد على أن دراسة تنظيم القضاء الأمازيغي مسألة عاجلة، وطالب بضرورة أخذ قرار نهائي يتعلق بالعدالة الأمازيغية، والسماح لها بأخذ قوانين خاصة، ضمانا لقوتها، ومنحها صفة المشروعية والمصداقية ([718]). وأشار الجنرال نوكيس إلى أن عدد الجماعات القضائية الأمازيغية كان مرتفعا جدا، صعب معه إرسال قاض فرنسي لكل هذه الهيئات. وأكد نوكيس أن كل القبائل الأمازيغية شديدة التعلق بنظامها الموروث، وتلك التي تم إخضاعها تطالب تطبيق نظام "اجماعة".([719])

أكد كوردي، رئيس محكمة الاستئناف، خلال هذا الاجتماع، على ضرورة إعادة تنظيم العدالة الأمازيغية، وإيلائها الأهمية القصوى، والعمل على مواكبتها ببعض الإجراءات لضمان احترامها وتطبيقها. وأيده في هذا الرأي، ديرون رئيس مكتب الدراسات والأبحاث القضائية، الذي أشار إلى ضرورة تدقيق التنظيم الحالي، وتحديد كيفية وآليات تطبيق القوانين العرفية الأمازيغية، مذكرا بأن الأساس القانوني للقضاء الأمازيغي يوجد في ظهير 11 شتنبر 1914م، الذي اعترف للقبائل الأمازيغية بحقها في تسيير شؤونها وفق قوانينها وأعرافها الخاصة، وأكد على أهمية تحديد اختصاصات المحاكم العرفية، ووضع قانون تنظيمي لها. كما طالب بوضع محكمة الاستئناف العرفية تحت رئاسة قاضي قضاة فرنسي لتكون أكثر واقعية، واشترط لإرساء الاجتهاد

---

[717]- جوزيف لوسيوني، " تهيئ الظهير البربري...،**مجلة أمل**،.... م.س.، ص. 28.

[718]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128,** Travaux de la commission chargée de l'étude de l'organisation de la Justice Berbères, février-mars 1930, p .5.

[719]- محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية** ...م. س.، ص. 145.

القضائي الأمازيغي ضرورة إيجاد قاض فرنسي كفء ونشيط، يحكم بالعدل في أية قضية، كما يلزم دعمه بفقيه قانوني وقضائي، لإدخال الأسلوب الفرنسي في القضاء الأمازيغي([720]).

أشار الجنرال نوكيس إلى أنه من الممكن مطالبة السلطان بإصدار نص قصير، يعترف بالنظام القضائي العرفي الحالي، بعد إدخال بعض التعديلات عليه. وقد تبنت اللجنة تصوره، واقترحت مشروعا لهذا النص القانوني، حددت بنوده في :

1-تحديد اختصاص رؤساء القبائل في المجال الجنائي، وتكليف الجماعة القضائية بباقي القضايا.

2-إنشاء محاكم استئنافية عرفية، وعزل القضاء الأمازيغي عن أي تدخل للمحكمة العليا الشريفة ومحكمة الاستئناف الشرعية.

3-تعيين مندوب عن الحكومة، وكاتب الضبط بكل محكمة عرفية، أو استئنافية.

4-تخصص المحاكم الفرنسية في القضايا المرتكبة في بلاد الأمازيغ، بمساعدة لجنة مكونة من ثلاثة مساعدين أمازيغ([721]).

انعقد اجتماع ثان للجنة المكلفة بدراسة وتسيير القضاء الأمازيغي بتاريخ 6 مارس 1930م، بقاعة الندوات لإدارة الكتابة العامة للحماية بالرباط، حيث سُجِّلَ غياب اسم الجنرال نوكيس بلائحة الحاضرين لهذا الاجتماع، وكذلك خلال الاجتماع الثالث. وناقشت اللجنة مقترح المشروع المقدم خلال الاجتماع السابق، وتم الحديث عن إنشاء جماعات قضائية على أساس قواعد قانونية منظمة، خاصة تلك المتعلقة بالقوانين الجنائية والعقارية، وتداولت اللجنة بتأسيس قضاء استئنافي عرفي تحت مراقبة مندوب الحكومة،"ممثل النيابة العامة"، واعتبرت اللجنة أن القضاء المخزني اعتمد على نموذج القانون العقاري، نموذج أسسه الشرع الإسلامي وقانون المحافظة العقارية المحدث سنة 1914م. وتساءل أعضاء اللجنة عن إمكانية قبول الحكومة الشريفة بقانون عقاري أمازيغي، إلى جانب القانون الشرعي وقانون المحافظة العقارية الحديث([722]). وفي هذا الاجتماع تم إدخال تعديلات وتصويبات وتبنت اللجنة

---

[720]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128,** Travaux de la commission chargée de l'étude de l'organisation de la Justice Berbères, février-mars 1930, p.7.

[721]- جوزيف لوسيوني،" تهيئ الظهير البربري..."، **مجلة أمل**، م.س.،ص. 34.

[722]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128.S.G.P**, Travaux de la commission chargée de l'étude de l'organisation de la Justice Berbères, février-mars1930, p. 18.

مشروع نص دستوري، وتمت صياغته يوم 6 مارس 1930م، تحت عنوان: "ما قبل مشروع الظهير المتعلق بتنظيم القضاء في القبائل ذات العرف البربري، غير الخاضعة للمحاكم الشرعية"، تضمن ثمانية فصول: حيث منح الفصل الأول صلاحيات كبرى لرؤساء القبائل في زجر كل مخالف.

لقد نصَّ الفصلان الثاني والثالث على إحداث المحاكم العرفية، ومحكمة الاستئناف العرفية، وحددت صلاحياتها في الفصل الرابع، أما الفصل الخامس فقد أكد على إحداث منصب مندوب حكومي منتدب من طرف سلطة المراقبة المدنية الجهوية، وتعيين محرر قضائي يؤدي دور الموثق. ومنح الفصل السادس صلاحيات تطبيق المسطرة الجنائية وسمح للمحاكم الفرنسية في الزجر عن الجرائم المرتكبة في بلاد العرف، وأكد الفصل الثامن على أن الأنشطة العقارية التي أطرافها فرنسيين أو أجانب، هي من اختصاص المحاكم الفرنسية([723]).

انتهى اجتماع 6مارس1930م، بتأجيل مناقشة ودراسة مشروع ظهير 6مارس1930م، وتم الاتفاق على أن يكون اجتماع ثالث وحاسم يوم 13 مارس1930م.

عقدت لجنة تنظيم العدلية البربرية اجتماعها الثالث والحاسم يوم 13مارس1930م، حيث ناقش أعضاؤها التعديلات المقترحة، إذ ركز المتدخلون على المسألة العقارية، وعلى توسيع السلطات القضائية للجماعات الأمازيغية، وجعلها في مرتبة محاكم قضائية، وإدخال القانون الجنائي الفرنسي في تنظيمها القضائي، ووضع المحاكم العرفية المحدثة تحت تصرف وإدارة ضباط الاستخبارات الفرنسية، وتوسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المناطق الأمازيغية([724]).

اتخذت مختلف الآراء الواردة في تقارير الاجتماعات الثلاثة، وتمت الصياغة النهائية له، بعد موافقة اللجنة بالإجماع على الاقتراحات، ورفعت جلستها الأخيرة، وقُدِّم مشروع الظهير التنظيمي للعدالة الأمازيغية، للمقيم العام الجديد، **لوسيان سان**"LUCIEN SAINT"، لإبداء

[723]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128, S.G.P,** Projet n°4, en date du 7 mars 1930 : avant-projet de DAHIR relatif à l'organisation de la justice dans les tribus de coutumes berbères non pourvues de Mehkamas pour l'application de Chrâa, p.19.

[724]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 2MA/1/Carton N°128, S.G.P,** Projet n°4, en date du 7 mars 1930: avant-projet de DAHIR relatif à l'organisation de la justice dans les tribus de coutumes berbères non pourvues de Mehkamas pour l'application de Chrâa, p.21.

رأيه النهائي وإعطاء موافقته لإصداره في 16ماي1930م([725])، بعد توقيع السلطان عليه، وكان الصدر الأعظم محمد المقري قد اطلع عليه في 23ماي1930م وأذن بنشره.

أتمَّ ظهير16ماي1930م المعروف ب"الظهير البربري"، سلسلة الظهائر والقرارات التنظيمية للسياسة البربرية الفرنسية، وأدخل سياسة قديمة مجال التطبيق، كانت قد بدأت منذ سنة1914م، وهدف إلى اعتراف خاص وكامل بالقضاء والعدالة الأمازيغية، واعتراف كذلك بالنظام الاجتماعي للأمازيغ، ووسع النفوذ الفرنسي في القبائل الأمازيغية([726]).

ج-إصدار ظهير 16ماي1930م، وردود فعل المغاربة.

اعتبر ظهير16ماي1930م والقرارات الوزارية المتفرعة عنه، المتضمنة لتفاصيل تنفيذه، تنظيما إداريا وقضائيا صرفا، هدف لتنظيم الجهاز القضائي العرفي بالمناطق الأمازيغية، وفصل القانون الشرعي عن المدني فيها، وأعطى السلطة للجماعة العرفية لتطبيق الأعراف المحلية في استقلال تام عن الباشا والقائد ممثلي السلطان، في أفق إدماجها في الثقافة الفرنسية وحضارتها([727])، كما شكلت مسألة اختصاص المحاكم الفرنسية في المناطق الأمازيغية، مسّاً خطيرا بسلطة وصلاحيات السلطان. وسمح الفصل السادس من هذا الظهير للمحاكم الفرنسية، بحق النظر في الجرائم المرتكبة في بلاد العرف من طرف أمازيغي في حق أمازيغي آخر، أو أي مغربي آخر لم يكن خاضعا للقانون العرفي، أو من طرف أي شخص في حق أمازيغي، وأن تنطق الأحكام باسم رئيس الجمهورية الفرنسية وباسم السلطان معا، مماجعل جزء كبيرا من المغاربة لا يخضع للمحكمة العليا الشريفة وشكل ذلك مسا خطيرا بسلطات وصلاحيات السلطان([728]) .

أثار ظهير 16ماي1930م، استياء كبيرا في الأوساط المغربية المثقفة، وتم اعتباره تهديدا للإسلام، ومسا خطيرا بوحدة المجتمع المغربي، وإساءة كبيرة لشخصيته الاعتبارية، وإقصاء

---

[725]- محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية...** م. س.، ص. 157.

[726]- Pascal Le Pautremat, **La politique musulmane de la France** … Op.cit, p.263.

[727]- روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت، لبنان،1980م، ص. 176.

[728]- جورج سيبلمان، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912/1956م**، ترجمة محمد المؤيد، مجلة أمل، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى، السنة 2014م، ص. 61.

العدالة المغربية الشريفة من إصدار الأحكام على بلاد الأمازيغ،الذين رحبوا بالظهير، واعتبروه متماشيا مع طموحاتهم السياسية، حيث كانوا لا يقبلون الخضوع لسلطة المخزن ولعدالته([729]).

قام علماء وفقهاء وطلبة القرويين، مباشرة بعد إصدار ظهير 16ماي1930م، بتعبئة شاملة لمناهضة السياسة البربرية الفرنسية، ففي يونيو1930م انطلقت مظاهرات وقراءة اللطيف من مساجد سلا وفاس والرباط، وانتشرت الاحتجاجات في باقي مناطق المغرب، للتنديد بسياسة التفرقة بين المغاربة العرب والأمازيغ، وتم توظيف ظهير16ماي1930م، ذريعة لإشعال فتيل الاضطرابات، التي منحت القوة اللازمة لتوسع الحركة المعارضة لفرنسا وتوحيد صفوفها، وقد أسفر ذلك عن ميلاد حزب سياسي مناوئ لفرنسا، بعد أن كان الأمر حركة رأي مخالف فقط([730]).

حظيت قضية رفض الحركة الوطنية لظهير 16 ماي1930م، بدعم كبير من الأقطار الإسلامية والعربية، وهو ما اتضح جليا في مختلف الصحف والجرائد، خاصة في مصر وسوريا والعراق، التي اعتبرت هذا الظهير مشروعا فرنسيا لمحاربة الإسلام، وخطة لدفع المغاربة لتغيير عقيدتهم واعتناق النصرانية. وقد تزامن ذلك مع الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الإدارة الفرنسية للكنيسة في المغرب،حيث أدلى أسقفها بالرباط **مونسينيورفييل**"Mgr Veille"، بتصريحات اعتبر من خلالها المناطق الأمازيغية بمثابة حقل شاسع لنشاط المبشرين([731]).

واجهت فرنسا الاحتجاجات بالعنف الشديد والاعتقالات في صفوف المحتجين، وتم تعذيبهم ومحاكمتهم بأحكام قاسية بلغت حدَّ الإعدام والنفي([732])، واتخذت إجراءات تعسفية أخرى في ارتباط بالموضوع. وخلال الزيارة التي قام بها السلطان إلى فرنسا في 11غشت1930م، رفقة المقيم العام لوسيان سان، استغل هذا الأخير غياب السلطان، فأمر المقيم العام المفوض **إيربان بلان**"URBAIN BLANC"، بتلاوة رسالة السلطان في المساجد، والتي يدافع فيها عن الظهير مخافة تفاقم الأوضاع بانتشار الاحتجاجات المناهضة لإعلان ظهير 16ماي1930م، في

---

[729]- Pascal Le Pautremat, **La politique musulmane de la France** … Op.cit, p.265.

[730]- جورج سيبلمان، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912/1956م**، ترجمة محمد المؤيد، مجلة أمل،...م.س.، ص. 57.

[731]- نفسه، ص. 60.

[732]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، ج.3، مرحلة الانطلاق والكفاح، الطبعة الأولى، مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1984م، ص. 169.

انحاء البلاد([733]). وأمام استمرار الاضطرابات المصاحبة لحركة اللطيف، تراجعت إدارة الحماية عن تعنتها فأعلنت في يونيو 1931م، عن تأسيس لجنة فرنسية-مغربية مكلفة بتعديل القضاء الأهلي عموما. وتقوت شوكة الحركة الوطنية المغربية بعد هذه الأزمة وعارضت إلى غاية 1934م السياسة البربرية لفرنسا([734]).

[733]- Pascal Le Pautremat,**la politique musulmane de la France** … op.cit, p.266.

[734] - محمد حسن الوزاني ، **مذكرات حياة وجهاد**،...،م.س،ج.3،ص.169.

الفصل الثامن: سياسة الاقامة العامة إزاء التعليم والعلماء والمؤسسات التنصيرية بالمغرب.

I: علماء القرويين والمسألة التعليمية على عهد الحماية :1912م – 1930م.

1- العلماء المغاربة وجامع القرويين قبيل الحماية.

أ-العلماء المغاربة عبر التاريخ.

ب-جامعة القرويين قبيل الحماية.

2-الحماية الفرنسية وجامعةالقرويين.

أ- علماء جامعة القرويين وبداية إصلاحها.

ب-ليوطي ومشاريع إصلاح القرويين.

3- المسألة التعليمية على عهد الحماية.

أ-التعليم في المغرب قبيل الحماية.

ب- السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب.

4- التنظيم الفرنسي للتعليم والمدارس في المغرب.

أ-المدارس المهنية : (للذكور والإناث).

ب-التعليم العالي الإسلامي.

د-التعليم الإسرائيلي.

II: المؤسسات التنصيرية على عهد الحماية .

1- الحضور الكنيسي بمغرب القرن التاسع عشر.

أ-أهداف البعثات التبشيرية بالمغرب.

ب-البعثات التبشيرية بالمغرب قبل الحماية.

***-البعثة التبشيرية الأمريكية.**

***-البعثة الكنيسية الإسبانية بالمغرب.**

***-البعثة الكنيسية الأنجليزية بالمغرب.**

2-السياسة الدينية الفرنسية إزاء المؤسسات التنصيرية بالمغرب.

أ-الكنيسة الفرنسيسكانية بالمغرب على عهد الحماية.

ب-السياسة الدينية الفرنسية تجاه العمل التبشيري.

ج-صراع ليوطي ضد الكنيسة الاسبانية في المغرب.

د- الكنيسة الفرنسية ومحاولات تمسيح الأمازيغ.

هـ-البعثات الانجليزية البروتستانتية خلال فترة الحماية.

الفصل الثامن: سياسة الاقامة العامة إزاء التعليم والعلماء والمؤسسات التنصيرية بالمغرب.

I : علماء القرويين والمسألة التعليمية على عهد الحماية: 1912م -1930م.

1- العلماء المغاربة وجامع القرويين قبيل الحماية.

اعتبر التعليم الديني على امتداد التاريخ الإسلامي في المغرب أساس الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث لم يطرأ عليه أي تغيير منذ التأسيس، وظل وفيّاً لنفس ضوابط التدريس والتحصيل والممارسة والإجازة([735]). وقد شكلت الكتاتيب القرآنية، المكان الذي يتعلم فيه حفظ القرآن ابتدائيا فقط، وفي مرحلة لاحقة بعض المتون الدينية والنحوية والأجرومية، وتستمر الدراسة في حلقات الدروس التي يتطوع لها الفقهاء والعلماء في المساجد والزوايا، أو في جامع ابن يوسف بمراكش، أو في جامع القرويين بفاس، الذي يعتبر من أشهر المعاهد العلمية العليا بالمغرب، نظراً لماضيه العلمي المجيد، ولأهمية العلوم والعلماء فيه([736]). ونشير إلى أن المساجد والزوايا لعبت نفس الدور الذي لعبه القرويين في تعليم المغاربة، وتكوين الأئمة والفقهاء وموظفي المؤسسات الدينية كالأحباس والعدل.

أ-العلماء المغاربة عبر التاريخ.

شكل العلماء داخل المجتمع المغربي، طبقة اجتماعية مميزة، لها مهام خاصة، وانقسم هؤلاء إلى فئتين، اشتغلت الأولى بالقضاء، وكانت لها مهام خاصة، بينما اهتمت الثانية بالتدريس، وكان السلطان يعينهم كخطباء المساجد وأئمتها، ويقوم باستشارتهم، لهم صلاحيات للبث في مختلف القضايا بالأقاليم التي ينوبون عنه فيها، وتبقى سلطتهم في جميع الحالات موازية ولازمة لسلطة السلطان ومرهونة به، ويضفي السلطان طابع الشرعية على أعماله وسياسته من خلال فتاوى ومواقف العلماء وخطبهم بالمساجد التي تزكيها([737]).

---

[735]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية...**،م.س.، ص 131.

[736]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية طور المحاض والنشوء**، الجزء الأول، مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ص. 255.

[737]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية**...م. س.، ص. 139.

وقد تطاول بعض العلماء والفقهاء على السلطة الدينية التي اقتصرت ممارستها على الشرفاء وشيوخ الزوايا والسلطان رئيسهم الأعلى، خاصة وأن جزء منهم ادعى انتسابه لآل البيت كالعالم محمد بن المدني كنون، والعالم محمد بن عبد الكبير الكتاني مؤسس الزاوية الكتانية الإدريسية، وهو ما لم يتقبله المخزن المغربي، واعتبره السلطان تطاولا على شرفه واختصاصاته، وواجههم بالإقصاء والتهميش([738]).

إلى جانب الأدوار التي منحت للعلماء المغاربة في القضاء والعبادات والتدريس، فقد أثارت قضية التدخل الأجنبي وانعكاسه في المغرب خاصة منذ سنة1880م، فئة العلماء التي كان لهاموقف واضح إزاء التعامل مع الأجانب، تلخص في الدعوة إلى مقاطعته، ورفض كل أشكال الاتصال به مهما كانت ذريعته، وقد حاول العديد منهم ثني السلطان عن الرضوخ للمطالب الفرنسية، وكان لبعض العلماء مواقف حاسمة في قضايا مهمة، كالدعوة إلى الجهاد لمواجهة الضغوطات الاقتصادية والسياسية الأوروبية المتصلة بالإصلاحات المفروضة على المخزن والمنافية للشرع، وقد تكررت حالات التحفظ والرفض من طرف العلماء للمقترحات الأوروبية المفروضة، ومن تم يمكن فهم العداء الذي يُكنِّه الأوروبيون للعلماء المغاربة([739]).

لقد أصبحت علاقة العلماء بالسياسة ومراقبة الشأن العام، واضحة المعالم مع بداية القرن العشرين، واعتبروها واجبهم الشرعي، وتجسدت علاقة العلماء بالسياسة في الترابط بينهم وبين السلطان، باعتبارهم أهل الحل والعقد، تتوقف عليهم بيعته وشرعية توليه السلطة، حيث لا تنعقد بيعة العامة للسلطان إلا بمساهمة العلماء([740]). ومن هنا جاءت أهمية بيعة مدينة فاس وعلماء القرويين الذي يشكلون السند الشرعي للسلطان وساعده الأيمن باعتبارهم الفئة العارفة بنصوص الشرع. كما لا يمكن للعلماء فرض نفوذهم إلا بدعم السلطان لهم، فهناك ترابط وجدلية في علاقة السلطان بالعلماء. وقد لعب العلماء كذلك دورا مهماً لصالح السلاطين ضد ثورة وحمارة، حيث أصدرت فتوى دينية من علماء فاس بعدم شرعية ثورة

---

[738]- عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية**...م. س.، ص. 136.

[739]- محمد القبلي، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص. 486.

[740]- محمد الفلاح العلوي، **جامع القرويين والفكر السلفي 1873 – 1914**م، منشورات مجلة أمل التاريخ والثقافة والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994م، ص. 126.

بوحمارة الذي خرج عن إجماع الأمة في طاعة أمير المؤمنين المولى عبد العزيز، وأصدر العلماء كذلك في4يناير1908م، فتوى لعزل هذا الأخير، وأعلنوا بيعة مشروطة قيدوا بها أخاه السلطان الجديد المولى عبد الحفيظ. وفي سنة 1912م، قبل العلماء استقالة المولى عبد الحفيظ، وهكذا اعتبرت فتاوى العلماء بمثابة مساهمة منهم في إصلاح البلاد وحل مشاكلها، فهي نموذج يوضح دور العلماء السياسي في بداية القرن العشرين([741]).

يعتبر التدريس أهم الوظائف التي أوكلت للعلماء، مقابل أجور مهمة كان المخزن يؤديها لهم من عائدات الأوقاف الإسلامية، والهدايا والهبات المالية التي كان السلطان يقدمها لهم من ماله الخاص خلال المناسبات الدينية، كما جرت العادة، ومنذ بزوغ عهد الدولة العلوية التزم سلاطينها بالإحسان إلى العلماء والمنتمين إلى العلم([742]). وقد مارس العلماء مهامهم التدريسية بالقرويين بفاس، التي مثلت مركز الدراسات العليا في العلوم الشرعية، منافسة الزيتونة بتونس والأزهر بمصر، وحظيت باهتمام بالغ من السلاطين المغاربة وأصبحت للقرويين، منذ العهد المريني إلى عهد السلاطين العلويين، مكانة علمية عالمية مرموقة، وقاموا بتحديث برامجها، وتجديد مقرراتها وطرق تدريسها، وجهزوا مكتباتها بجلب الكتب من مختلف مناطق العالم، وخصصت لها ميزانية خاصة من عائدات أراضي وعقارات الأوقاف الإسلامية التي حُبِّست لصالحها داخل فاس وخارجها، لتجهيزها وصيانتها، وأداء أجور العلماء ومنح الطلبة([743]).

ب-جامعة القرويين قبيل الحماية.

شكلت نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بداية تراجع الدور الإشعاعي لجامعة القرويين في العالم الإسلامي متأثرة بتردي الأوضاع العامة وتراجع الحياة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي والمغرب عموما. وتجسد تراجع دورالقرويين في نقص الموادالدراسية

---

[741]- محمد الفلاح العلوي، **جامع القرويين والفكر السلفي 1873 – 1914م**، ...م.س.، ص. 129.

[742]- عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط، 1962م، ج.2، ص. 163.

[743]- محمد الحجوي، "الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب"، **مجلة أوقاف**، العدد.7، السنة. 4، 2004م، ص. 95.

وضعفها، وتراجع طرق التدريس ومناهجه بالمقارنة مع العصور السابقة، وأصبح الفقه يتصف بالجمود بسبب غياب وانقطاع الاجتهاد والتحول عنه إلى التقليد([744]).

أصبحت الدراسة مع بداية القرن العشرين في القرويين ضعيفة، وهاجر الطلبة أماكن الدراسة واشتغل العلماء الأساتذة بمهن أخرى موازية وأهملوا التدريس، وبرزت فكرة إصلاح القرويين الاستعجالية، وقد جاء مشروع دستور1908م، الموجَّه للسلطان المولى عبد الحفيظ، الخاص بالدولة والدين والسلطان، في الجزء الخاص بالتعليم، بعنوان المدارس الوطنية، بإشارة في المادة 84، إلى أنه من الواجب إجراء تحسين وإصلاح في كل شؤون جامعة القرويين المادية والمعنوية، وإدخال تدريس العلوم اللازمة، ووضع قانون خاص تجري على موجبه([745]).

ارتكزت طرق التدريس ومناهجه في القرويين على الحفظ والمراجعة والتلقين، وتغيب عنه الامتحانات والمنافسة العلمية بين الطلبة، الذين كانوا يحصلون على الإجازة من أستاذ أو أكثر، بعدما قلت الدروس وترسخ الفكر التقليدي بقوة، وأدى ذلك إلى ضعف المستوى المعرفي لخريجها ومدرسيها، وانتشر الجمود والتعصب بين جدرانها([746]). واشتهر علماؤها لدى الأوروبيين بالتشنج والجهل ووُصِفوا على أنهم مصدر كل متاعب الغرب. وكان **موليراس** قد أجرى مناظرتين فكريتين مع عالمين من القرويين، الأول قاضي سابق بمراكش وأستاذ بالقرويين، من علماء الطبقة الأولى للقرويين هو الشيخ **أبو بكر بناني**، والثاني هو **مولاي أحمد المامون البلغيتي**، القاضي السابق بالصويرة، حيث سجَّل موليراس في الختام، أنه على عاتق الدول الأوربية،أن تنزل الضربات التي لا ترحم بمناهج التعليم في مساجد المغرب حيث يترعرع التعصب فيها، وينمو الجهل منذ قرون في أذهان الطلبة والأساتذة على السواء، هؤلاء الذين يلهبون قلوب الشعوب بشعور الكراهية ضد من ليس مسلما([747]).

2-الحماية الفرنسية وجامعة القرويين.

أ-علماء جامعة القرويين وبداية إصلاحها.

---

[744]- محمد الفلاح العلوي، **جامع القرويين**... م. س.، ص. 40.

[745]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**،...م. س.، ج. 1، ص. 114.

[746]- نفسه، ص. 257.

[747]- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، الطبعة. 1، المجلد. 3، 1972م، ص. 740.

أثارت أحداث فاس الدامية لأبريل 1912م، مسألة دور القرويين ومساهمة علمائها في تحريض السكان على الثورة ضد الفرنسيين مباشرة بعد توقيع معاهدة الحماية، حيث وصف الجنرال **شارل موانيي**"Charles Moinier"(1855م-1919م)، مدينة فاس ب"المدينة المجرمة"، وشبه آخرون جامعة القرويين"بمقبرة الفكر"، ونعت ليوطي القرويين"بالبيت المظلم"، وحمَّل علماءها معارضي فرنسا مسؤولية تمرد الجيش والسكان([748])، وجب مواجهتهم وإقصاؤهم بالعزل والإعفاء، كما عبَّر ليوطي عن تخوفه من وضعية فرنسا بالمغرب من أصحاب الجلاليب والبرانص الذين يبثون الروح العصبية للطلبة([749]).

لقد أصبح المغرب يعيش ظروفا جديدة، منذ توقيع معاهدة الحماية 30مارس 1912م، فرضت عليه إدخال إصلاحات عامة، شملت التعليم عموما وجامعة القرويين تحديداً، والتي حظيت باهتمام باحثين فرنسيين، إذ أكدوا تراجع دورها التربوي والعلمي، وأصرُّوا على إصلاحها، مما طرح مسألة إعادة الهيكلة الإدارية والتربوية المرتبطة بالتسيير والتكوين والبرنامج. وبدأ اهتمام السلطان بإصلاح القرويين وتنظيمها وبسدّ الخلل الذي كاد أن يتسرب إليها، والفحص بتدقيق في المراتب العلمية وتنقيحها وإنزال كل عالم في المرتبة اللائقة به وسحب الدخلاء([750]).

اقتنعت الإدارة الفرنسية بضرورة إصلاح القرويين، حتى لا يتم ذلك بدونها وضدها، وكذلك لإبعاد تهمة العداء للإسلام بترك القرويين تتلاشى، واشترطت على أن يتم الإصلاح في غير الإطار الإسلامي وأن يكون تحت مراقبتها وتوجيهها وهو ما عارضه السلطان المولى يوسف بشدة، وهكذا سجل التاريخ المغربي، أن أول اختلاف في وجهة النظر بين الإقامة العامة والقصر كان سببه جامعة القرويين([751]).

وقد طلب السلطان العلماء المغاربة للاجتماع في أوائل شتنبر 1912م، لاستشارتهم في الصيغ الناجعة لإصلاح القرويين وتحديثها وجعلها كباقي المؤسسات العصرية تواكب التطورات

---

[748]- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**، ...،م.س.، المجلد.3، ص. 742.

[749]- محمدمعروف الدفالي،"القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية (محاولة رصد أولي)"،**مجلة أمل**،العدد.2، السنة.1، 1992م، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ص. 72.

[750]- عبد الرحمن ابن زيدان، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، المطبعة الاقتصادية الرباط، 1937م، ص. 127.

[751]- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**... م. س.، المجلد. 3، ص. 743.

التي بدأ المغرب يعيشها في علاقاته بمحيطه الدولي. ونشير إلى تردد العلماء في قبول هذا المقترح، وفي اجتماع ثان للعلماء المغاربة ترأسه الصدر الأعظم لمناقشة فكرة إصلاح القرويين الذي تقدم به المخزن، عبَّر العلماء عن تأييدهم لمقترح السلطان، وشرعوا في الدراسات والبحث، وانتهت مشاوراتهم الناجحة بمشروع ضم تسعة عشر فصلا حول تنظيم القرويين قدَّموه للسلطان. وقد تدخلت الإقامة العامة لعرقلة المشروع الذي تقدم به العلماء، واعتذرت بأن الميزانية المخصصة لهذا الإصلاح غير كافية سوى لِاثْنَي عشرة عالما فقط يمكنهم التدريس بالقرويين، في حين أن الجامع كان يضم سبعين عالما. وهو ما رفضه العلماء في عريضة وجهوها للسلطان بتاريخ18أكتوبر1912م، أكدوا تشبثهم بإصلاح وتنظيم القرويين، لكنهم عارضوا تقليص عددهم، إذ يمكن أن ينعكس ذلك على التحصيل والتدريس([752]).

ب- المقيم العام ليوطي ومشاريع إصلاح القرويين.

خشيت سلطات الحماية من نجاح مقترح مشروع الإصلاح الذي تقدم به العلماء، مما قد يسمح بعودة تأثيرهم القوي في الحياة السياسية للمغرب. ودفعها ذلك إلى تبني فكرة إصلاح القرويين بشكل محدود ومتواضع لقطع الطريق عن أي محاولة إصلاحية من داخل المؤسسة نفسها. واعتمد **ليوطي** مجموعة من الوسائل الإصلاحية للتحكم في القرويين وعلمائها. من بينها:

- (1) إلحاق التعليم العالي الإسلامي بوزارة الأوقاف، ومراقبته عن طريقها بشكل خفي.

- (2) فتح مجال"التعاون" مع العلماء الذين لم يكونوا رافضين للتعامل مع سلطات الحماية مثل **أبي شعيب الدكالي**، ومحمد بن الحسن الحجوي.

-(3) الإكثار من الاتصالات لاستمالة العلماء والطلبة.

-(4) التنسيق مع المخزن من خلال شخصية **محمد بن الحسن الحجوي**([753]).

تنفيذا لهذه المقترحات الإصلاحية، كلف ليوطي في ماي 1914م، **إرنيست ميرسي**".E Mercier"، رئيس قسم الداخلية بالكتابة العامة، بدراسة ملف القرويين، حيث قام هذا الأخير بإعداد مشروع تنظيمي للقرويين، حدَّد من خلاله هيئة التدريس من العلماء، وتحسين حالتهم

[752] - عبد الهادي التازي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**... م. س.، المجلد. 3، ص. 744.

[753] - محمد معروف الدفالي، "القرويين والصراعات السياسية... **مجلة أمل** ،م. س.، ص : 73.

المادية، وإنشاء مجلس ضم العلماء المؤيدين للاصلاحات([754]). وفي17ماي1914م، عقدت جلسة تمهيدية لانتخاب أعضاء المجلس العلمي لإدارة شؤون القرويين، المتكون من تسعة علماء، بعد تعيين السلطان محمد بن الحسن الحجوي رئيسا بموافقة السلطات الفرنسية، وانتخاب العالم أحمد بن الخياط نائبا له بمئة وعشرة أصوات، وقد عين ليوطي أحد ضباط مكتبه، **القبطان ميلي"Milier"** كمراقب له ومدير أعماله([755]).

تكلف الحجوي بإصلاح التعليم داخل القرويين، وركز على إصلاحات مادية، وأخرى في أسلوب ومناهج التدريس وإحياء العلوم المندثرة، سعيا لتحديد وتقنين النظام التعليمي داخل القرويين، وهو ما لم يرق فئة العلماء التقليديين الذين اعتادوا على ممارسة التعليم على الطريقة القديمة، مما أدى بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى تعطيل هذا المشروع وعدم تطبيقه، واكتفى بالزيادة في أجور ومكافآت المدرسين وتحويلها إلى رواتب، وتحسين وضعية الطلبة وظروف إقامتهم وتغذيتهم، مطالبا تدخل مؤسسة الأحباس للمساهمة في إصلاح القرويين([756]).

أمر المقيم العام ليوطي بتوقيف مشروعي ميرسي والحجوي، وإفشالهما بدعوى ضعف الموارد المالية وعدم ملاءمة الظروف العامة للبلاد خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو ما دلَّ على عدم الرغبة في الإصلاح. ونشير إلى أن محمد بن الحسن الحجوي الذي كثرت مشاغله في مندوبية المعارف، استقال من رئاسة المجلس العلمي يوم 7يوليوز1914م، بعد اعتذار العالم أحمد بن الجيلالي، تم تعويضه بالعالم أحمد بن الخياط الذي انتخب رئيسا خلفاً للحجوي([757]). رغم ذلك فقد ظلت فكرة إصلاح التعليم بالقرويين حاضرة لدى سلطات الحماية، التي كلفت سنة 1916م، الجزائري محمد نهليل مدير المدرسة العليا للغات العربية والبربرية، بإعداد دراسة حول القرويين خَلُصَ إلى عدم المساس بأمورالتعليم بها، والاقتصار على تعديلات شكلية مست جزءا من المظهر فقط وتحسين رواتب الأساتذة من مداخيل الأحباس بعد إصلاحها. وحذر من

---

[754]- محمد المكي الناصري، **إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة**، منشورات السبيل 12، دراسة وإعداد إدريس كرم، ط.1، 2010م، ص. 83.

[755]- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**... م. س.، المجلد 3، ص.744.

[756]- محمد الفلاح العلوي، **جامع القرويين والفكر السلفي**.... م. س.، ص. 145.

[757]- عبد الهادي التازي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**... م. س.، المجلد 3، ص. 744.

المخاطر الناجمة عن تغيير البرامج والمواد الدراسية، وإدخال أخرى غريبة([758]). وقد جاءت مقترحات محمد نهليل لإصلاح القرويين متناغمة مع المشروع الإصلاحي للحماية، فتبنت آراءه بشكل مطلق، مما حفَّز المخزن المغربي ليدعو سنة 1918م، إلى إصلاحات شملت رواتب العلماء، وتنظيم الدراسة وتحسين طريقة التعليم، والخزانة والامتحانات بالقرويين، وهو ما أشارت إليه الرسالة السلطانية الموجهة لرئيس المجلس العلمي أحمد بن الخياط في 28يناير1918م([759]).

لم تعط الإصلاحات التي طُرِحَت سنة1918م، النتائج المرجوة واستمرت سلطات الحماية في تهميش التعليم بالقرويين، وتم الاقتصار على استمالة العلماء بمَنْحهم رواتب هزيلة"علماء الحوالة"، خلافا لما كان عليه الأمر وهو التطوع للتدريس، هذه الوضعية غير مناسبة لمكانة ومقام العلماء، مما أدى إلى استمرار تراجع أدوار القرويين وتدهورها، وهجرها التطوع ملتجأ إلى المساجد والزوايا لمواصلة رسالة العلم المجانية، وقد لقيت حلقات التدريس بها إقبالا كبيرا([760]).

تكررت المحاولات الإصلاحية للقرويين، وباءت كلها بالفشل. ومع بداية عشرينات القرن الماضي، عمد دعاة الإصلاح من وجهاء وعلماء فاس، إلى توجيه عريضة المطالبة به للجنرال حاكم الناحية، وذلك في غشت1921م، مؤكدين أن قضية الإصلاح أصبحت من الضرورات، والتي يجب أن تقوم على أسس متينة، واعتبروها مسألة يسهل حلُّها تحت إشراف وبمساعدة الفرنسيين وتدبرهم لها، والتي ستفيد سياسة التقارب الفرنسي- الإسلامي([761]).

ظهرت محاولة جديدة لإصلاح القرويين، اقترحها ونفذها مدير التعليم بفاس رفقة **بول مارتي"** Paul Marty " مدير ثانوية مولاي إدريس، أحد منظري المسألة التعليمية في عهد الحماية. وارتكزت هذه المحاولة على الإدماج الثقافي بين جامع القرويين وثانوية مولاي إدريس عن طريق تدريس بعض العلوم العقلية واللغة الفرنسية لطلبة القرويين، وتوظيف بعض علماء القرويين

[758]- محمد معروف الدفالي، "القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية...،**مجلة أمل**،... م. س.، ص. 74.

[759]- عبد الرحمن ابن زيدان، **الدررة الفاخرة بمآثر الملوك العلويين**... م. س.، ص. 136.

[760]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ... م. س.، ج1، ص. 264.

[761]- نفسه، ص : 259.

للتدريس بثانوية مولاي إدريس، لكن المحاولة توقف العمل بها بعد ثلاث سنوات من انطلاقها (1923م- 1926م)، لعدم تحقيق أهدافها([762]).

3- المسألة التعليمية على عهد الحماية.

أ-التعليم في المغرب قبيل الحماية.

قبل التدخل الفرنسي في المغرب، كان تعليم المغاربة يقدم ليس فقط في الكتاتيب القرآنية والمساجد المنتشرة بمختلف المناطق المغربية، ولكن أيضا من الجوامع الكبرى كالقرويين بفاس، وابن يوسف بمراكش، واعتبر التعليم في المغرب مؤسسة قديمة قِدَمَ الطرق والسُّبُل. وقد أحدث الإسلام ازدهاراً رائعا للمدارس، واعتبر السلاطين المغاربة صيانة وتطوير هذه المدارس إحدى واجباتهم الأساسية([763]). وكانت المدارس بجانب الجوامع تقوم بدورها الديني والتعليمي والتثقيفي، بواسطة ما كان ينفق عليها من أموال الوقف الإسلامي، وهبات المحسنين وآباء وأولياء التلاميذ، لأداء أجور الأساتذة ومنح الطلبة والصيانة والتجهيز، وقد كثُرت المدارس في عهد الدولة المرينية خاصة، وأصبحت فاس عاصمة البلاد العلمية، وكانت المدارس تستقبل الطلبة بعد حفظهم القرآن الكريم وتعلمهم مبادئ القراءة والكتابة في الكتاتيب القرآنية "المساييد"، دون أن يشترط تحديد السن، وهذا ما جعل إقبال الطلبة عليها من البوادي والحواضر([764]).

اتسع التعليم كذلك وازدهر بظهور الزوايا والرباطات، التي قامت بنفس أدوار الجوامع والمدارس الدينية والتعليمية، التي شكلت مكانا للعبادة ولتلقين العلوم والمعارف وطرق التصوف على مذهب شيخ الزاوية لأتباعها. وانتشرت هذه الزوايا والرباطات بشكل لافت مع ازدهار الحركة الصوفية، وتقوى نفوذها بالمغرب خلال القرن الخامس عشر([765]).

إذا كانت المناهج الدراسية في المرحلة الأولية، تقوم على الحفظ وتعلم القراءة والكتابة ومعرفة قواعد اللغة العربية، وفهم المبادئ والممارسات الإسلامية الأساسية، فإن المناهج في

---

[762]- محمد معروف الدفالي، **القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية...** م. س.، ص. 74.

[763]- Hardy George, **L'enseignement, la renaissance du Maroc : dix ans de Protectorat 1912 – 1922,** Résident Générale de la République Française au Maroc, Rabat, Paris, p.198.

[764]- محمد الحجوي، "الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب"، **مجلة أوقاف**، العدد.7،السنة.4.، الكويت 2004م، ص. 102.

[765]- محمد خير فارس، **تنظيم الحماية**، ...م. س.، ص. 307.

المدارس الثانوية كانت تعتمد على الأجرومية والألفية لدراسة قواعد اللغة العربية، وعلى أعمال ابن عاشير لفهم علوم الدين وأسياسيات الإسلام وعلى مختصر الخليل للتعمق في الفقه المالكي، وعلى تحفة الحكام في نكث العقود والأحكام، وهو كتاب يضم شروحا للقوانين الإسلامية([766]).

لم تقتصر البرامج التعليمية المغربية قبل الحماية على تدريس اللغة العربية وآدابها والعلوم الشرعية فقط، بل كانت هناك برامج متكاملة شملت تدريس العلوم البحثة وعلم الفلك والطب والهندسة والرياضيات خاصة بجامع القرويين، التي كانت مكانتها بالعالم الإسلامي خلال العصور الوسطى تشبه جامعة باريس بالنسبة للمسيحيين([767]).

ب- السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب.

لقد كان الاهتمام الوحيد للسلطات الفرنسية مرتبطا بالقيمة التي ينبغي إعطاؤها للتعليم الإسلامي بصورته التقليدية، وجعله يتوافق مع التفوق الفرنسي، وقد تميزت السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب حسب الأسس التي حدد مبادئها **ليوطي**، وطورها **جورج روني هاردي**"George Réné Hardy "، وطبقتها مديرية التعليم العمومي على عهد مديرها الأول **غوستاف لوث** "Gustave Loth ([768]).

لقد وجد الفرنسيون نظاما تعليميا مغربيا قائما، وإلى جانبه التعليم الإسرائيلي الذي ضم عشرين مدرسة سنة 1908م، ومدارس الجاليات الأوروبية التي بلغ عددها في السنة نفسها، ثلاثة عشر مدرسة إسبانية، وأربع مدارس أنجليزية، ومدارس تشرف عليها الرابطة الفرنسية بالمدن والمراسي الكبرى للبلاد([769])، حيث لن تقوم الإدارة الفرنسية بأي عمل جديد في ما يخص البنية التحتية والتجهيزية، لكنها ستحافظ على استمرارية هذا النظام، وهي ميزة عظيمة. غير أن عملية إصلاح التعليم بقيت معقدة خاصة ما تعلق بالتعليم المغربي العتيق"الإسلامي". ويتساءل **جورج هاردي** عن جدوى المحافظة على نظام تعليمي عتيق قائم على تدريس القرآن وتحفيظه

---

[766]- عبد الله ابن أهنية، **سياسة الإصلاح التعليمي والتربوي في المغرب بين الأمس واليوم** ، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2004م، ص. 50.

[767] - George Hardy, **l'enseignement, la renaissance du Maroc...**, Op.cit, p.198.

[768] - Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France…,** Op.cit, p.135

[769]- محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، الطبعة الثانية، ص. 16.

وتعليم اللغة العربية. فماذا سيدرس الفرنسيون؟ مادام أن المتعلمين يشكلون مجموعات من مختلف الجنسيات والطبقات الاجتماعية (مغاربة ويهود وأمازيغ وأوربيون وفرنسيون)([770]).

طالب المقيم العام ليوطي بأن يأخذ إصلاح التعليم في الحسبان، التفاوتات الاجتماعية والعرقية للمتعلمين، حيث يظل كل واحد في وسطه. وأكد على أن وجود فئات اجتماعية تتشكل من فلاحين وصناع وبرجوازيين وأعيان وأسر مخزنية كبرى، يلزم وجود مدارس شعبية قروية وحضرية، مدارس ابتدائية لأبناء الأعيان أما البورجوازيون فلهم مدارس عليا إسلامية، والتي يجب أن تتحول بسرعة إلى ثانويات إسلامية لصناعة النخبة الاجتماعية، والكل يساهم في إنجاح عمل فرنسا بالمغرب والحفاظ على مصالحها([771]).

واعترف ليوطي في تقريره السري المؤرخ بـ 3دجنبر1920م، أنه بواسطة التعليم يمكن أن يتم العمل أكثر عمقا، وهو الأشد تأثيرا في تطور الفكر المغربي الجديد، وأن في هذا الميدان لشغل كبير يلزم الاعتناء به حينا، وبواسطة المدارس وحدها يمكننا أن نهيئ النخبة المتأهلة للمشاركة معنا، ونُكوِّن العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية([772]).

أحدثت السلطات الفرنسية تعليما بديلا للتعليم التقليدي الإسلامي المنتشر بمختلف مناطق البلاد، ويعكس هذا التعليم المبني على أساس التفرقة العنصرية للرؤية الاستعمارية لفرنسا ويحافظ على مصالحها. وقد أنشأت سلطات الحماية مصلحة التعليم سنة 1912م، التي أصبحت إدارة كبرى للعلوم والمعارف بموجب ظهير23دجنبر1915م، وعين الفرنسي كوستاف لوث مديراً لها، الذي اعتبر مهندس التعليم العمومي بالمغرب بعد مجيئه من تونس([773]). هكذا أصبح التعليم العمومي تحت مراقبة فرنسية، وقد راهن لوث على إدخال التعليم العصري من أجل تحرير عقول المغاربة وتربية الناس العاديين والنهوض بوضعية المرأة([774]) .

---

[770]- George Hardy, **l'enseignement, la renaissance du Maroc** ... Op.cit, p.199.

[771]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية** ...م. س.، ص. 365.

[772]- محمد المكي الناصري، **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية**، مطبعة الوحدة المغربية، تطوان، المغرب 1946م، ص. 49.

[773]- "ظهير شريف في إحداث إدارة كبرى للعلوم والمعارف وفي تعيين المسيو لوط مديرا لها"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 3 يناير 1916م، العدد.140،السنة.4، ص.14

[774]- Daniel Rivet, **Le Maroc de Lyautey à Mohammed V: le double visage du Protectorat**, Edition Porte d'Anfa, Maroc,1999, p.259.

كان تعليم المغاربة منفصلا عن التعليم الفرنسي الموجود بالمغرب، خاص بأبناء الجالية الفرنسية ومماثل للذي كان موجودا في فرنسا وهو أرقى أنواع التعليم، وخاصا بالأوروبيين عموما. ونظم ظهير17فبراير1916م، التعليم العمومي للمغاربة، بإنشاء مدرستين إسلاميتين للتعليم الثانوي بفاس(ثانوية المولى إدريس) وبالرباط(ثانوية المولى يوسف)، يكون التدريس فيهما باللغة العربية، وأيضا اللغة الفرنسية بطريقة مسهبة. وقد تم إحداث مجلس لإدارة ومراقبة المدرستين يرأسه نائب عن المخزن الشريف يمثل الصدر الأعظم، ونائب للرئيس من مدير إدارة المعارف أو من ينوب عنه، ومن باشا المدينة ومن قاضيها، ومن نائب عن حكومة المراقبة الإدارية المحلية، ومن ثلاثة أعيان يعينهم الصدر الأعظم، ومن مدير المدرسة بصفته كاتبا للمجلس. وأحدث هذا الظهير مجلسا أعلى لتعليم المعارف الإسلامية،منحت له صلاحيات النظر في كل ما تعلق بالمدارس الإسلامية([775]). وتجلى هدف إنشاء تعليم ثانوي وسيط بين التعليمين الأوربي والإسلامي، في عدم اغتراب التلاميذ بشكل مفاجئ، للحفاظ على التوازن الذي قد يتولد عن الانتقالات الفجائية([776]).

أحدث الظهير الشريف الصادر في 18 فبراير 1916م، مدارس ابتدائية للأهالي في كل المدن والبوادي المغربية، بهدف تهيئة الطلاب المغاربة إلى المدارس الثانوية. والمدارس الابتدائية المعبر عنها هي، مدارس أبناء الأعيان بالمدن والبوادي، والمدارس الفلاحية، يتعلم فيها الطلبة القرآن الكريم واللغتين العربية والفرنسية والأنشطة الفلاحية والحرف ومختلف الصناعات، بتأطير معلمين مغاربة وفرنسيين يؤهلونهم للحصول على الشهادة الابتدائية الإسلامية بعد انتهاء أربع سنوات بنجاح([777]).

وحول التوقعات المتعلقة بالتعليم المهني، أشار تقرير أنجزه **العريف ريكار** " le Caporal Ricard"، المتخصص في التعليم المهني بتاريخ 30 أبريل 1915م، إلى أنه من السابق لأوانه الحديث عن برنامج متكامل للتعليم المهني، لكنه حدد مقترحات يمكن أجرأتها بعد نهاية العطلة الربيعية للسنة الدراسية 1914م-1915م، جاء كما يلي :

---

[775]- "ظهير شريف في إحداث مدرسة إسلامية للتعليم الثانوي بالرباط وفاس"،القسم الرسمي،**الجريد الرسمية** 28 فبراير 1916م، ع.148، س.4، ص. 152.

[776] - Le Pautremat Pascal, **la politique Musulmane de la France…** ,Op.cit., p.316.

[777]- بنشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **البيان المطرب**، ....م. س.، ص. 91.

*-**بالنسبة للتعليم التجاري**: انتقاء تلاميذ يافعين متميزين في اللغة الفرنسية، وإعطاؤهم دروس الحساب والنظام المتري المطبق في التجارة، وتقنيات كتابة المراسلات التجارية والمحاسبة وإنجاز بحوث تعليمية تجارية بهدف إعداد دلائل وسجلات تجارية مكتوبة. كما حدد شروط اختيار المُدرِّس الموكول له هذه المهمة، والذي يجب أن يكون من عناصر جنود الحامية العسكرية بفاس، وقد تم اقتراح تعيين الضابط **بروفوست**"M.Provost"، خريج إحدى مدارس التجارة والصناعة بباريس، ووجب توفير آلة كاتبة، حيث يمكن إعطاء دروس للتلاميذ مطبوعة على آلة طباعة-ناسخة([778]).

*-**بالنسبة لتعليم الفنون:** يجب أن يخصص لجميع التلاميذ اليافعين سواء يتقنون اللغة الفرنسية أم لا، ينتمون لإحدى مهن المدينة (نجارة، فخار، سباكة...)، تعليم فني يضم الرسم الصناعي، والنقش الزخرفي التقليدي ومختلف الفنون المغربية، واشترط أن يكون المؤطر من فاس وتحت مراقبة السلطات الفرنسية، وطالب بضرورة توفير الوسائل والوثائق اللازمة من طرف مديرية الفنون الجميلة، بينما تم اقتناء أخرى، وكان الاشتغال على مواضيع مرتبطة بالفن العربي، وعلى صور من آثار تاريخية لمدينة فاس ومن إسبانيا([779]).

*-**بالنسبة للحرف التقليدية:** يمكن تطبيق أفكار الحرفيين وإبداعاتهم، وتفعيل مقترحاتهم واختيار طلباتهم خاصة ما يتعلق بصناعة الخزف، لمنع دخول منتجات منافسة من الصناعات الأوروبية، ويمكن الشروع في صناعة القطع الخزفية الصغيرة المستعملة في فن الفسيفساء وفقا لتقاليد الزخرفة المغربية، وهو أقل تكلفة من صناعة الزليج التقليدي، في أفق صناعة قطع من الإسمنت، أما الصناعات الخشبية، فيلزم جلب صنَّاع مهرة في فن النجارة من فاس لصناعة آثاث خشبي على الطراز المغربي لاستعماله في أوروبا. وهذه المنتجات التقليدية سيتم اقتناؤها من طرف المصالح الإدارية، إضافة إلى منح جوائز تحفيزية للصناع المحترفين.

[778]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N° 64,** Rapport sur les prévisions relatives à l'enseignement professionnel : Fès, en date du 30 Avril 1915, p.1.
[779] - Ibid.

ولإنجاز مشروع التعليم المهني الحرفي وإنجاحه، يلزم توفير موارد مالية مهمة قدرت في3300 فرنك، لتجربته إلى غاية فاتح أكتوبر1915م ([780]).

وكان التدريس في المدارس الابتدائية بأجرة تستخلص من أهل التلاميذ وبنظام خارجي، أي أن التلاميذ لا ينامون ولا يأكلون فيها، وتعطى منح إعانة للطلبة المتفوقين أبناء الفقراء لمتابعة دراستهم الثانوية([781]).

أصبح العالم الجغرافي **جورج روني هاردي**« George Réné Hardy »، رئيسا لإدارة العلوم والمعارف خلفا للمدير السابق غوستاف لوث، بموجب ظهير 7يناير1920م. وفي اجتماع تكويني للمراقبين المدنيين بمكناس سنة 1920م، صرح هاردي في خطاب له أمامهم، أنه يجب "إخضاع النفوس بعد أن تم إخضاع الأبدان"، وهي عبارة صريحة لهذا المسؤول الجديد عن التعليم، تشرح مخططه وبرنامج عمله([782]). واعترف بأنه من الصعب منح نفس التغذية الفكرية والأخلاقية لمجموعات التلاميذ المختلفة الأصول والمرجعيات والأهداف، وأكد على أن التجديد الذي ينبغي إدخاله في التعليم يجب أن يراعي التقسيم الطائفي(مسلمون ويهود وأوروبيون([783]).

قسَّم ظهير 26 يوليوز1920م، التعليم العمومي إلى فروع : 1-تعليم الأهليين، 2-التعليم الابتدائي والثانوي والتقني للأوروبيين، 3-التعليم العالي وتنظيم العلوم، 4-الفنون الأهلية. ووضع اختصاصاتها المتعلقة بالتنظيم والإدارة والمراقبة([784]).

واعتمادا على ذلك، حدَّد هاردي ثلاث طبقات متمايزة للمغاربة المسلمين، كما يلي:

1-طبقة النخبة: طبقة متعلمة تكونت من رجال المخزن والعلماء وكبار التجار و لأعيان.

2-طبقة جماهير المدن الكادحة: غير المتعلمة والمحرومة.

3-طبقة جماهير البادية المتخلفة: المنعزلة المبعثرة، وبالتالي استخلص إلزامية الفصل بين: تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية الأرستقراطية، يهدف إلى تكوين منظم في ميادين الإدارة والحقوق والتجارة، وهي الميادين التي اختص بها الأعيان المغارب. وتعليم آخر، مرتبط بعموم الشعب

---

[780]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64,** Rapport sur les prévisions relatives à l'enseignement professionnel : Fès, en date du 30 Avril 1915, p.2.

[781]- "ظهيرشريف في إحداث مدارس ابتدائية للأهليين"،القسم الرسمي،**الجريد الرسمية** 28 فبراير 1916م، العدد.148، السنة.4، ص. 153.

[782]- محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكل التعليم** ... م. س.، ص. 18.

[783] - Georges Hardy, **l'enseignement, la renaissance du Maroc**… Op.cit., p.199.

[784]- "ظهير شريف في إحداث إدارة للعلوم والمعارف"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية**17 غشت 1920م، العدد.381، السنة. 7، ص. 809.

المتكون من الطبقات الفقيرة، والذي يختلف بتنوع الوسط الاقتصادي([785]). وبالتالي فقد أنشأ ليوطي مدارس النخبة لأبناء الأعيان ناسبت مكانتها الاجتماعية، والذين شكلوا فيما بعد النخبة المغربية المثقفة، المتكونة من الموظفين والأعوان الإداريين، بحيث تم الاعتماد عليهم في تنفيذ السياسة الفرنسية، في المقابل أهمل تعليم أغلبية السكان إهمالا كاملا([786]).

4- التنظيم الفرنسي للتعليم والمدارس في المغرب.

أ-المدارس المهنية: (للذكور والإناث).

شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم المدارس الابتدائية بالمدن والبوادي، وجعلتها مجالات لتكوين المتعلمين في ميادين مهنية وحرفية، وألحقتها بالورشات الصناعية الصغرى. ونشير هنا إلى البرقية التي بعث بها القائد العام للمنطقة الفرنسية الشمالية، **لوكلاي**" LeGlay " للمقيم العام بالرباط، يطالب فيها إرسال **العريف ريكار** " le Caporal Ricard "، المتخصص في المدارس المهنية القادم من فرنسا، إرساله على وجه السرعة إلى مدينة فاس، وجعله تحت تصرف السيد **بيل**"M.Bel"، مفوض إدارة التعليم بفاس ومكناس، في إطار ضرورة تنظيم المدارس المهنية الذي طالب السكان المحليين به([787])، أما المدارس الابتدائية بالبوادي فهي مختصة في التكوين الفلاحي والتشجير، وتتوفر على حدائق ومشاتل وحظائر الدواجن، ولها مداخيل مالية خاصة. أما في المدن الساحلية، فأحدثت تعليما موجها نحو الصيد البحري والملاحة، وتخلل هذا التعليم المهني سواء في المدن أوالبوادي، مواد دراسية عامة كالفرنسية التي بواسطتها سيتم ربط التلاميذ بفرنسا، ومواد التاريخ الخاص بفرنسا والمغرب، وقد طالب **بيير بارون**"Pierre Parent"، بإحداث مدارس مهنية للحرفيين والعمال، ومدارس فلاحية لأبناء الفلاحين، إذ ستسمح هذه المدارس لأولئك الذين يغادرونها، الاستفادة من قطعة أرضية خاصة بهم، أو أن يوضعوا تحت تصرف كبار الملاكين، أو أن يكسبوا عيشهم بشكل طبيعي كعمال متخصصين([788]).

---

[785]- جون واتربوري، **أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية بالمغرب**،...م. س.، ص. 84.

[786]- Pierre Parent, **la politique Indigène au Maroc**….Op.cit, p.26

[787]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°64,** Télégramme Officiel, N° 29/NR, Meknès, sur l'Organisation des écoles professionnelles indigènes à Fès, en date du 16 Mars 1915.

[788] - Pierre Parent, **La politique Indigène au Maroc**….Op.cit, p.26.

أما تعليم البنات المسلمات، فبدأ يتطور أكثر مقارنة مع التعليم الخاص بالذكور، رغم أنه كان في البداية مهنيا. حيث كانت التلميذات يمضين كل أوقاتهن في تعلم الأعمال المنزلية، المرتبطة بفن التطريز وصناعة الزرابي وفق التقاليد المحلية([789]). و أشار تقرير حول المدارس المهنية الخاصة بالإناث بمكناس، أنجزته مسؤولة عن تنظيم تعليم الفتيات بجهة فاس-مكناس، إلى أن الصناعة اليدوية المرتبطة بفن التطريز و وسائله ،قد اندثرت وأهملت من طرف النساء، وقد سجَّلت نتائج بحثها كما يلي:

*-الوضعية الحالية لفن التطريز بمكناس متردية وضعيفة الانتشار،

*-عدد قليل من النساء هن من يمارسنه وبتقنية عالية.

وقد أرجعت سبب ذلك إلى عدم الإقبال على اقتنائه لارتفاع ثمنه، وقلة المواد الأولية المستعملة وغلائها كخيوط ومناديل الحرير، وطول المدة المستغرقة لإنتاج قطعة أو قماشاً مزينا بالتطريز، إضافة إلى المنافسة القوية للمنتجات الفاسية([790]). وأشارت هذه المسؤولة الفرنسية إلى أنها إستقدمت سيدة تتقن فنَّ التطريز، لتعليم بعض الفتيات داخل ورشة صغيرة مخصصة لذلك. وطالبت بشكل مستعجل السلطات المعنية، بضرورة تعيين سيدة فرنسية تتكلم العربية، ولها اطلاع بالثقافة المحلية، لمراقبة وتطوير الورشة، وإحداث أماكن أخرى بمختلف أحياء مكناس، في أفق إنشاء غرف مهنية مختصة، وحذَّرت من إخراج الفتيات من بيوتهن وإجبارهن على حضورهذه الحصص التعليمية، وأكدت على ضرورة تخصيص منح مالية قدرتها ب: 600 فرنك للمعلمة، و300 فرنك لمكافأة الصانعات والمتعلمات، إذ اعتبرت أن هذه الإجراءات كفيلة بإحياء هذا الفن التقليدي الذي اندثر مؤخرا([791]).

استمر موضوع تعليم البنات في المغرب، وأخذ أبعادا سياسية واجتماعية، بالمقارنة مع النهضة النسوية التي عاشها المشرق العربي، التي أثبتت ضرورة تطوير الفتاة بالتعليم والتربية وتأهيلها للمشاركة في صنع قرارات المستقبل. وفي هذا الإطار، فقد تدبرت السلطات الفرنسية ذلك واستنتجت أن مصلحة سياستها تقضي تعليم البنات المغربيات لغزو البيوت عن طريقهن

[789] - George Hardy, **l'enseignement, la renaissance du Maroc** …Op.cit, p.201.
[790]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/ Carton N°64,** Rapport sur un projet d'Ecoles professionnelles des filles à Meknès, n°464. Fès le 17 Décembre 1915, p.1.
[791] - Ibid., pp.2- 3.

واختراق الأسر المغربية، وهو ما دفع إدارة الحماية إلى إحداث مدرسة للبنات بفاس في ربيع 1923م، وتعيين معلمتين فرنسيتين مستعربتين وتكليفهما بإجراء اتصالات بالعائلات وإقناعها بإرسال الفتيات إلى المدرسة. وقد لقيت هذه الفكرة معارضة خاصة من طرف الوجهاء المحافظين ذوي النفوذ والتأثير([792]) .

ظل التعليم في صفوف البنات، رغم كل شيء عاجزاً. ومؤكد أن المدارس الإسلامية الموجهة لتعليم الإناث، ظلت محدودة من حيث التعليم الإداري والتدبيري والفكري، وهو ما دفع باللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية **C.I.A.M**، للمطالبة بتوسيع مجال تعليم الفتيات لتلعب دوراً مهماً في العالم الإسلامي([793]). وقد حثَّ محمد بن الحسن الحجوي أحد أبرز علماء المغرب، وكبير رجال المخزن خلال محاضرة ألقاها سنة 1922م، أمام طلبة المدرسة العليا بالرباط، على ضرورة تعليم الفتيات، وأكد أنها ليست بدعة في الدين([794]).

ب-التعليم العالي الإسلامي.

أما بالنسبة للتعليم العالي الإسلامي، فكانت تقدمه إلى غاية سنة 1921م، الإعداديات الإسلامية، التي تحولت إلى ثانويات إسلامية، بعد أن تضمنت سلكا دراسيا مدته العادية ست سنوات، وتوزعت بالتساوي بين العلوم الإسلامية التي تُلقن باللغة العربية، والعلوم البحثة العصرية التي تُلقن باللغة الفرنسية، وتُشكل نقطة التقاء الثقافة الإسلامية والانسجام الفرنسي([795]). وكان الانتساب والولوج إلى المدارس العليا الإسلامية، يخضع لامتحان تشرف عليه سلطات التفتيش، وتشكلت من ثلاث مجموعات:

1- مدارس أبناء الأعيان السالفة الذكر، ويتوج التعليم فيها بدروس خاصة بالتجارة.

---

[792]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ... م. س.، ج.1، ص. 286.

[793] - Pascal Le Pautremat, **la politique Musulmane de la France**… Op.cit., p.316.

[794]- آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003، الدار البيضاء، المغرب، ص. 109.

[795]- Hardy George, **l'enseignement, la renaissance du Maroc** … Op.cit, p.202.

2-الكليات الإسلامية "الثانويات بفاس والرباط ومراكش"، تقبل الطلاب حاملي الشهادات الابتدائية، وتألفت الدراسة فيها من حلقتين إعدادية وثانوية، درَّس فيها أساتذة، عرب وفرنسيون، مواد ومقررات دراسية باللغتين العربية والفرنسية على قدم المساواة.

3-ثانوية آزرو، تقبل الطلاب الأمازيغ الراغبين في إتمام دراستهم العليا، ويتم التعليم فيها باللغة الفرنسية فقط([796]).

لقد أصدرت السلطات المعنية في 4 شتنبر 1920م، قرارين وزيريين: الأول متعلق بنظام الدروس الثانوية بالمدارس الإسلامية([797])، والثاني في شأن ضبط الكيفية والشروط اللازمة للحصول على شهادة وإجازة الدروس الثانوية الإسلامية([798]).

وبموجب الظهير الشريف الصادر في31أكتوبر1921م، المتعلق بالمدارس العليا الإسلامية والمجلس العالي للتعليم الأهلي، تم إحداث معاهد عليا إسلامية ونظمت الدراسة فيها، من خلال وضع برامج ومناهج التدريس لها، وتحديد الشروط المتعلقة بالحصول على الشهادات والإجازات الممنوحة عندانتهاء الدراسة، وتشكيل مجالس لتسيير المدارس العليا الإسلامية، وتدبير شؤونها، وتم إحداث مجلس عال لتعليم الأهالي، ترأسه الصدر الأعظم للاستشارة في المسائل العمومية المتعلقة بتنظيم التعليم الأهلي، ويجتمع مرة في السنة، وأصبح اسم المدرستين الإسلاميتين بكل من الرباط وفاس بموجب هذا الظهير، المدرسة العليا الإسلامية الرباطية، والمدرسة العليا الإسلامية الفاسية([799]).

أما التعليم العالي الفرنسي-الإسلامي، فكان يضم معهد الدراسات العليا المغربية في الرباط والمعهد العلمي الشريفي. وكان معهد الدراسات العليا في الأصل، هو المدرسة العليا للغتين العربية والأمازيغية بمختلف لهجاتها، إذ هدف ليوطي من إحداثها، هو إعداد وتكوين

---

[796] - محمد خير فارس، **تنظيم الحماية...**م. س.، صص. 318 – 319.

[797] - "قرار وزيري متعلق بنظام الدروس الثانوية بالمدارس الإسلامية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 12 أكتوبر 1920م، العدد.389، السنة.7، ص. 959.

[798] - "قرار وزيري في ضبط الكيفية والشروط اللازمة للحصول على شهادة وإجازة الدروس الثانوية الإسلامية"، **الجريدة الرسمية** 12أكتوبر 1920م، العدد. 389، السنة. 7، ص. 960.

[799] - "ظهير شريف يتعلق بالمدارس العليا الإسلامية، والمجلس العالي للتعليم الأهلي"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 22 نونبر 1921م، العدد.447، السنة. 8، ص. 1051.

موظفين قادرين على القيام بأدوار الترجمة ومحاورة القبائل الأمازيغية بلغاتهم، بدل الجزائريين والتونسيين الذين استقدمتهم الإدارة الفرنسية بداية 1912م([800]). وقد نظم قرار وزيري بتاريخ 5 شتنبر1920م، شؤون المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية وسيرها، وأضاف القرار الوزيري ل9أبريل1921م، فقرتين الأولى تعلقت بالاختبارات في الفقه الإسلامي والعوائد البربرية، بينما الثانية ارتبطت بالجوائز والمنح المالية لحائزي الإجازة العليا للدروس المغربية([801]).

ومنذ سنة1921م، أصبحت مهمة المعهد تتحدد في إطار إنجاز أبحاث تاريخية وجغرافية واجتماعية، خاصة المنوغرافيات المتعلقة بمختلف المناطق المغربية. ويضم المعهد إلى جانب الأساتذة والطلبة، هواة شكلوا في المدن الرئيسية لجان محلية، وصار المعهد يصدر مجلة علمية موسعة كل ثلاثة أشهر أطلق عليها اسم **هيسبريس** "Hespéris"([802]). وكان اهتمام ليوطي بهذا المعهد كثيرا، حيث كان يحضر المؤتمرات السنوية الخاصة، لاستخلاص الحصيلة السنوية والخلاصات الممكن استثمارها في سياسته الأهلية.

تأسس المعهد العلمي الشريفي سنة1921م، كبديل لمعهد البحوث العلمية الذي أنشئ سنة1920م، وقد عمل ظهير26يوليوز1920م، على تنظيم المدارس العليا والمعاهد المعدة للأبحاث العلمية وإدارتها ومراقبتها([803]). واهتم المعهد العلمي الشريفي الجديد بمختلف الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بالنباتات والحيوانات والنجوم والجغرافيا، وأصبح يكلف العلماء والباحثين بالانتقال إلى سائر الأنحاء المغربية أو خارج المغرب لإنجاز الأبحاث والدراسات. ويتوفر المعهد على مراصد لمراقبة النجوم والأحوال الجوية وغيرها من المؤسسات الاختبارية([804]). وقد وضع المعهد تحت مراقبة اللجنة الفرنسية للبحث العلمي، التي عملت على توفير كل ما يلزم

---

[800] - إبراهيم بوطالب، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي ..."، **مجلة البحث في تاريخ المغرب**،...،م.س.، ص.122.

[801] - "قرار وزيري في تغيير الملحق الثاني للقرار الوزيري المؤرخ بحادي وعشري ذي الحجة عام 1338هـ، الصادر في تنظيم شؤون المدرسة العليا لتعليم اللغة العربية واللهجات البربرية وتسييرها بالرباط"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 3 ماي 1921م، العدد.418، السنة 7، ص. 398.

[802] - George Hardy, **L'enseignement, la renaissance du Maroc**…. Op.cit., p.206.

[803] -"ظهير شريف في إحداث إدارة للعلوم والمعارف"، القسم الرسمي، الجريدة الرسمية 17غشت 1920، العدد. 381، السنة.7،صص.309-310.

[804] - عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب** ....م. س.، ص. 95.

المعهد من مختبرات ومكتبات ووسائل البحث، وكانت أعماله موجهة لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي واستكشاف المغرب الطبيعي([805]).

ج-التعليم الإسرائيلي.

انطلق التعليم الإسرائيلي بالمغرب على يد الرابطة الإسرائيلية العالمية، التي تأسست بباريس سنة 1860م، من طرف منظمة يهودية فرنسية للدفاع عن الحقوق الدينية والمدنية لليهود المشتتين في العالم، وتقديم المساعدة الإجتماعية والدعم المادي لهم، والسهر على تقدمهم وتنميتهم عن طريق التعليم، والرفع من كرامتهم ([806]).

شكلت سنة 1862م، انطلاقة التعليم الإسرائيلي العصري بالمغرب، على إثر تنسيق بين اليهود المغاربة والرابطة الإسرائيلية العالمية، وتحت مراقبتها وإشرافها، وأخذت تظهر في مختلف المدن المغربية مدارس إسرائيلية تقدم لأبناء اليهود المغاربة تعليما عصريا، يُلقن بالغة الفرنسية ويعلم اللغة العبرية وقد بلغ عدد المدارس الإسرائيلية حوالي عشرين مدرسة سنة1908م، ضمت حوالي أربعة آلاف طفلة وطفل([807]).

وقد حظيت هذه المدارس العبرية بتشجيع كبير من قبل سلطات الحماية، وأولته عناية فائقة، وأمدته بالمساعدة المادية والمعنوية، وعملت على فتح مدارس إبتدائية جديدة منذ 1912م، وبتنسيق مع الرابطة الإسرائيلية وإدارة الحماية، تم توجيه التلاميذ اليهود نحو المهن الإنتاجية، بعد أن كان اندفاعهم نحو المهن التجارية([808]).

لقد وجهت سلطات الحماية المدارس اليهودية لميولات عملية كثيرة ومتنوعة، فبالإضافة إلى التعليم الإسرائيلي العام، فقد تم إحداث تعليم تجاري وفلاحي وآخر حرفي، بجميع المدارس اليهودية، وتحولت بعضها إلى مدارس مهنية حقيقية لتكوين عمال محترفين، أما مدارس الإناث، فهي مدارس للتدبير المنزلي([809]).

---

[805] - محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية** .....م. س.، ص. 325.

[806] - رشيدة برادة، **المؤسسات التعليمية اليهودية على عهد الحماية بالمغرب**، منشورات المعهد الجامعي للبحث التاريخي، مطبعة المعارف الجديدة، 2012م، ص. 2019.

[807] - محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكلة التعليم بالمغرب**،....م. س.، ص. 16.

[808] - محمد خير فارس، **تنظيم الحماية**... م. س.، ص. 322.

[809] - Hardy George, **l'enseignement, la renaissance du Maroc** …..,Op,cit, p.204.

ونشير إلى إبرام إتفاقية سنة 1915م، بين الرابطة الإسرائيلية العالمية ومديرية التعليم بالمغرب وتجددت سنة 1928م، واعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة القانون الأساسي المنظم للتعليم الإسرائيلي في المغرب، وبمقتضاها كانت المدارس الإسرائيلية تتلقى إعانات ومساعدات تنظيمية من طرف سلطات الحماية([810]).

إن الإجراءات المتعلقة بالتعليم التي أرادت إدارة الحماية تطبيقها في المغرب، تميزت بالطابع السياسي، لخدمة المصالح الفرنسية، وتدخل كذلك في إطار طمس الهوية الثقافية للمغرب، حيث تم اعتماد اللغة الفرنسية كلغة التعليم الرسمية، بينما حاصرت اللغة العربية (خمس ساعات من اللغة الفرنسية، ونصف ساعة من اللغة العربية يوميا)، واستعملت العربية لتدريس المواد الإسلامية خاصة بالأقسام الابتدائية وفي المراحل الأولى من التعليم، أما في المناطق الأمازيغية، فقد تم إلغاء التدريس باللغة العربية نهائيا، وتم اعتماد اللغة الفرنسية واللغات الأمازيغية بمختلف لهجاتها([811]).

II- المؤسسات التنصيرية على عهد الحماية.

1-الحضور الكنيسي بمغرب القرن التاسع عشر.

أ- أهداف البعثات التبشيرية بالمغرب.

شهد المغرب منذ وقت مبكر انتشار الكنيسة الكاثوليكية، وارتفع عددها منذ فجر القرن التاسع، بشكل متواز مع توافد الجاليات المسيحية الأوروبية إلى المغرب، وسياسة الانفتاح التي اعتمدها المغرب بعد هزيمتي إسلي وتطوان. فمارست مكونات الجالية الأوروبية؛ بما فيها محترفي التجارة وممثلي الهيئات القنصلية، شعائرها الدينية بحرية داخل هذه الكنائس، تحت حماية السلطة المركزية، واتسمت العلاقة بين المسيحيين والمغاربة بروح التعايش والتسامح، التي أطرتها الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع الدول الأوروبية وعلى رأسها إتفاقية سنة 1856م، مع إنجلترا التي التزم المغرب من خلالها بضمان الحقوق الدينية للمسيحيين الأجانب، لكن

[810]- محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكلة التعليم**... م. س.، ص. 16.

[811]- عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، دار الغرب الإسلامي، الجزء الثالث، 2005م، ص. 196.

شريطة عدم نقل البعثات التبشيرية لنشاطها من الجاليات الأوروبية إلى أوساط المغاربة، واحترام الدين الإسلامي وعدم مهاجمته.

تطورت أهداف البعثات التبشيرية من تقديم الخدمات الدينية للجاليات المسيحية بالبلدان الإسلامية والمحميين والأقليات الدينية كاليهود، إلى الدعوة إلى اعتناق المسيحية عبر تنصير المستفيدين من خدماتها الخيرية والطبية، وإلى خدمة الحركات الاستعمارية الأوربية، وأصبحت عمليات التبشير تتلخص في المساهمة في تهيئة البلاد للاستعمار، وارتبطت بالعقلية الاستعمارية وصارت ملازمة لها([812]). لقد دعمت الدول الأوربية الاستعمارية البعثات التبشيرية، وعملت على العناية بالمبشرين الذين يقومون بتأطير السكان لكسب تعاطفهم، واستقطاب المعتنقين للمسيحية. وتم استغلال هذه البعثات وهؤلاء المبشرين من أجل تحقيق مصالح دولهم الاستعمارية([813]).

ارتبطت الحركات التبشيرية في العالم الإسلامي بالأنظمة الاستعمارية وسياستها، حيث توافد على المغرب خلال القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، عدد كبير من الرهبان والقساوسة من جنسيات مختلفة، في إطار رحلات استكشافية منفردة أو مؤطرة ضمن مشاريع استعمارية شمولية، ساهمت فيها الكنيسة بشكل متميز، وذلك من خلال تدعيم أسس النظام الاستعماري. ويعتبر مشروع الراهب **شارل دو فوكو**، أحد أبرز منظري ودعاة سياسة التنصير بالمغرب و المتحمسين لها، الذي وضع خارطة الطريق للبعثات التبشرية بالمغرب، بعد اقتناعه بأن تنصير المغاربة هو الوسيلة الأنجع لإدماجهم في الحضارة الفرنسية بشكل كلي([814])، إذ حصل كتابه "Reconnaissance au Maroc"، على ميدالية ذهبية من الجمعية الجغرافية

---

[812]- بلقاسم الحناشي، "ظاهرة التبشير بالمغرب الأقصى (ق19)"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، العدد 2، 1985م، ص. 107.

[813]- تركي عجلان الحارثي، "البعثات التبشيرية الأمريكية في المغرب الأقصى قبيل الحماية الفرنسية"،**المجلة التاريخية المغاربية**، عدد مزدوج 63 – 64، السنة 18، سير مدى زغوان، 1991م، صص. 271 – 272.

[814]- علال الفاسي، **حديث عن التبشير المسيحي وبعض الوثنيات، الطائفة الهندية**، سلسلة الجهاد الأكبر، رقم 12، بتيزيوزو الملتقى السابع للتعريف على الفكر الإسلامي، يوليوز 1973م، ص. 12.

بباريس، مكافأة له على إنجازه العلمي، وتشجيعها له على مغامراته، بعد أن قدم **هنري دوفيريي** تقريرا مفصلا عن الرحلة، خلال جلسة عامة للجمعية بباريس يوم 24 أبريل 1885م([815]).

لقد صارت غايات التبشير المسيحي هي تدمير هويَّة المجتمعات غير المسيحية، من خلال القضاء على اللغة والثقافة والقوانين والمعتقدات المحلية، وإحلال الثقافة الدينية المسيحية والرسالة التمدينية الأوروبية محلها، وهو المشروع الذي حاولت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية والأنجليكانية والفرنسيسكانية تنفيذه. فساعدت عوامل كثيرة على تأسيس المراكز التبشيرية بالمغرب، وساهمت في تطورها الأوضاع الداخلية المضطربة التي عاشها المغرب خلال القرن التاسع عشر، والحضور الأوروبي والمسيحي الذي تمركز جراء سياسة انفتاح والتنازلات التي قدمها المغرب بعد وقعة إسلي وحرب تطوان، على غرار الدعم المالي الكبير للمبشرين من طرف كنيسة روما، والحكومات الاستعمارية والمنظمات الدينية الكاثوليكية والبروتيستانية، التي حاول من خلالهما الكرسي البابوي خلال القرن التاسع عشر نشر المسيحية والحضارة والتمدين الأوروبي في العالم الإسلامي وباقي مناطق العالم([816]).

ب-البعثات التبشيرية بالمغرب قبل الحماية.

***-البعثة التبشيرية الأمريكية.**

شكل اعتراف المغرب باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، بداية حضور الكنيسة الأمريكية بالمغرب، وسمحت معاهدة تجارية وقعها الطرفان سنة 1786م، للحكومة الأمريكية الحصول على امتيازات اقتصادية، وحرية دينية، وحصانة أمنية للرعايا الأمريكان الذين بدؤوا يتوافدون على المغرب للاستقرار به كتجار، وممثلين دبلوماسيين، ورحالة مستشرقين. وإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، كان الوجود الأمريكي ضعيفا بالمغرب، مقارنة مع باقي الجاليات الأوربية([817]). وخلال السبعينات من القرن التاسع عشر، وصل بعض المبشرين الأمريكيين البروتيستانيين إلى المغرب، وكان أولهم **إدوارد بلدوين**" Edward Balduin "، الذي حل بمدينة طنجة رفقة عائلته، وشارك البعثات التبشيرية البريطانية في الدعوة إلى المسيحية في المدن

[815] -Vicomte ch de Foucauld, **Reconnaissance au Maroc, 1883-1884,** ….op.cit ,1883 - 1884, p.X.

[816] - بلقاسم الحناشي، "ظاهرة التبشير بالمغرب الأقصى (ق19) "...، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،... م**. س.، ص. 116.

[817] - تركي عجلان الحارثي، "البعثات التبشيرية الأمريكية بالمغرب الأقصى (ق19)"،... **المجلة التاريخية المغاربي،...** م. س.، ص. 270.

الساحلية المغربية، والتحق به مبشرون أمريكيون آخرون، لمزاولة أنشطتهم التبشيرية تحت غطاء العمل الخيري والتطوعي. وخلال العقد الأخير من القرن 19م، وصلت إلى المغرب بعثات تبشيرية أمريكية منظمة، تحت رئاسة الداعية **ألبير ناثان**" Alber Nathan " وهو أحد اليهود الذين تم تنصيرهم بالولايات المتحدة الأمريكية([818]).

افتتح في نهاية سنة1890م، أحد أهم المراكز التبشيرية الأمريكية بمدينة مكناس، الذي خصص لإعداد وتكوين المبشرين الأمريكان الجدد وتعليمهم اللغات المحلية، وتزويدهم بمعطيات عن العادات والتقاليدالمغربية، وتم إنشاء مركز صحي بنفس المدينة، لتقديم الخدمات العلاجية، حيث تم ربط الشفاء ببركة المسيح، ومع بداية القرن العشرين، حلت بالمغرب بعثات تبشيرية أمريكية إضافية، وانتشرت بمختلف المدن، وشرعت في تنظيم أنشطتها، وتوزيع المهام التبشيرية بين أعضائها، والمتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، كإيواء الأيتام والمشردين بالمغرب وتربيتهم على العقيدة النصرانية، واستطاعت تمسيح بعضهم، بعد أن ترسخت مبادئ المسيحية في أذهانهم([819]).

***-البعثة الكنيسية الإسبانية بالمغرب.**

عرفت الكنيسة الإسبانية بعد حرب تطوان نشاطا كبيرا بالمغرب، حيث أقرت معاهدة 26أبريل1860م، المفروضة على المغرب إنشاء كنيستين إسبانيتين، واحدة بفاس وأخرى بتطوان، ورخصت للمبشرين الإسبان ممارسة أنشطتهم الدينية بكل حرية وأمان، وأعفتهم من الضرائب، وسمحت اتفاقية 20يونيو1861م، في بندها السادس، بتوسيع الامتيازات والحقوق الدينية للجاليات الإسبانية المسيحية وحرية ممارسة شعائرها، كما ألزمت نفس المعاهدة المخزن بتوفير مدافن خاصة للموتى الإسبان واحترامها من طرف الجميع([820]). ومنحت نفس الاتفاقية حقوق مماثلة للجالية المغربية المقيمة بإسبانيا. ويتضح من خلال صياغة البند السادس من

[818]- تركي عجلان الحارثي، "البعثات التبشيرية الأمريكية بالمغرب الأقصى (ق19)"،... **المجلة التاريخية المغاربي**،... م. س.، ص. 271.

[819]- نفسه، ص. 288.

[820]- Jamâa BAIDA et Vincent FEROLDI, **Présence chrétienne au Maroc XIXème – XX siècles**, Edition et Imprimerie Bouregreg, 1ère édition, 2005, Rabat, p.19.

الاتفاقية الأخيرة دور الكنيسة الإسبانية في تحقيق جزء من المشروع التوسعي الإسباني في المغرب بعد هزيمة تطوان.

لقد شكلت البعثات الفرنسيسكانية الإسبانية، قوة للكنيسة الكاثوليكية في المغرب، ولعبت أدوارا دينية وثقافية مهمة من خلال اتصالها بالجاليات الأوربية والمغاربية على السواء، بل كانت مؤثرا أساسيا في السياسة الإسبانية بالمغرب. فكانت **للراهب خوسيه ليرشوندي** " Père José Lerchundi "،المستقر بطنجة مكانة رئيسة ما بين الفترة ما بين 1862م و1896م، في المغرب من خلال ربطه بين النشاط التبشيري والعمل السياسي، حيث كانت تربطه علاقات جيدة مع رجال المخزن. وبعد تعيينه بتطوان سنة1867م، أسس مطبعة إسبانية-عربية، أصدرت مجلة "**قواعد اللغة العامية**" «Grammatica del'Arabe Vulgar» وتم إنشاء مدرسة لتعليم اللغة العربية للمبشرين الفرنسيسكان بتطوان([821])، واستطاعت البعثات الفرنسيسكانية الإسبانية أن تعمل بحرية في مدن طنجة وتطوان وفاس، وأن تكثف نشاطها بعد أن تعززت بوصول مبشرين جدد، على رأسهم**الراهب بيدرو ألسزار"** Père Pedro Alcazar" الذي استقر في يناير 1863م، بمدينة الدار البيضاء. وقد أعادت الكنيسة انتشار هؤلاء المبشرين بالمدن الرئيسة الساحلية، وبدأوا يتجولون بالمدن لتقديم خدماتهم التبشيرية كتعميد أطفال الجالية الاسبانية، فأحدثوا الملاجئ والمدارس والمراكز الصحية، ودور العجزة لاستقبال المغاربة ([822]). وبذلك تكون الجمعيات التبشيرية الإسبانية الفرنسيسكانية قد قامت بأدوار عديدة، وإظهار النوايا الحسنة للإسبان، وكانت عنصراً فعالا في خدمة الاستعمار، وصارت بمراكزها التبشيرية ترسل البعثات التنصيرية. ومن المدارس تنشر الكتب الدينية المسيحية والمجلات كمجلة"قواعد اللغة العامية"، وتطور نشاطها من الثقافة الدينية إلى الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وأسست جمعيات تبشيرية جديدة، حيث بلغ عدد المسيحيين بالمغرب أوائل القرن العشرين، ما بين أربعة وخمسة آلاف مسيحي أغلبهم من إسبانيا، يؤطرهم حوالي عشرين كاهنا موزعين على سبعة أو ثمانية مراكز بالمدن الساحلية المغربيةكالدارالبيضاء

[821]- Jamâa BAIDA et Vincent FEROLDI, **Présence chrétienne au Maroc XIXème – XX siècles**, Edition et Imprimerie Bouregreg, 1ère édition, 2005, Rabat, p.20.
[822]- Jean luis Miège, **Le Maroc et l'Europe (1830 – 1894),** L'ouverture, Editions la porte, Rabat, T. II, p.464.

وتطوان وطنجة([823])، إلا أنه ورغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الكنيسة الفرنسيسكانية بالمغرب، فقد رفض المغاربة نشاط مبشريها، ولم تتمكن من استقطاب سوى ثلاثة أفراد من المغاربة اليهود([824]).

***-البعثة الكنيسية الأنجليزية بالمغرب.**

كان الحضور البروتيستانتي والأنجليكاني بالمغرب ضعيفا،رغم إرسالياته التبشيرية التي انطلقت منذ سنة 1839م واستمرت إلى غاية 1847م، وقد ضمنت المعاهدة التجارية بين المغرب وأنجلترا لسنة 1856م، حرية العبادات وإقامة الشعائر الدينية للرعايا والتجار البريطانيين، والتزم المغرب بموجبها تأمين وضمان ممارسة الطقوس الدينية للمسيحيين البريطانيين. إلاأن نشاط الحركات التبشيرية أصبح أكثر تنظيما وفعالية ابتداءمن سنة 1875م، عندما حل الراهب **كرايتن جنسبورغ** "C.Ginsburg"بالأراضي المغربية([825])، وباشر مهامه برعايته"للجمعية اليهودية اللندنية"، التي شرعت في تنظيم أعمالها التبشيرية في السنة نفسها بمدينة الصويرة، حيث استهدفت يهود المغرب وأغرتهم بالمال والهدايا لاعتناق المسيحية عوض الموسوية([*])، فتطورت أنشطتها وأصبحت في خدمة الاستعمار البريطاني، خاصة بعد أن حققت نجاحاً مهماً في أوساط يهود المغرب، الشيء الذي دفع أعيان الطائفة اليهودية المغربية بالتشكي للسلطان المولى الحسن، الذي أمر بطرد هؤلاء المبشرين. فغادر الراهب جنسبورغ المغرب سنة1879م، تاركاً زوجته وبعض اليهود المتنصرين للقيام بالمهام التبشيرية بعده([826]). وقد ترجمت هذه الجمعية التبشرية الإنجيل إلى اللهجات المحلية، فكانت الطبعة الأولى للإنجيل بالريفية سنة1885م، بمساعدة **بعثة جماعة الإنجيل البريطاني"**British and Foreign Bible Society" التي تأسست سنة 1882م، على يد **الراهب ماكينتوش**"Mackintosh". الذي وهب حياته للعمل التبشيري إلى أن وافته المنية سنة 1900م. وقامت البعثة بعد وصولها إلى المغرب بالمشاركة في بعض الحملات

---

[823]- بلقاسم الحناشي، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من ق 19**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1989م، ص. 104.

[824]- بلقاسم الحناشي، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من ق 19**،...،م.س.، ص. 98.

[825]- Jamâa BAIDA et Viencent Feroldi, **Présence chrétienne**…,Op.cit., p.27.

[*]- **الموسوية** : شريعة دينية يهودية تدعو إلى الفصل بين اليهود وباقي الأمم وعدم التعامل معهم.

[826]- عز الدين عناية، **نحن والمسيحية في العالم العربي وفي العالم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،2010م، ص. 59.

الطبية والاجتماعية، إذ استغلت الموقف فقامت بتوزيع عدد من نسخ الإنجيل المترجم مجانا بين المغاربة، بلغ حسب ما تم التوصل إليه حوالي 783 نسخة خلال سنتي1887م و1888م، وارتفع عددها فيما بعد، إذ بلغ 2585 نسخة ما بين سنتي1888م و1889م. وبعثت أناجيل بالأمازيغية ونشرات ورقية لتنصير الأمازيغ، وقد صادفنا نسخة منها ضمن وثائق بالأرشيف الدبلوماسي بنانط بفرنسا، وهوعبارة عن كتيب من الحجم الصغير عبارته أمازيغية، لكنه مكتوب بالحروف العربية، ويحمل عنوان: "**لْنْجِلْ نسْيدْنا عيْسَى لْمَسِحْ فُفُسْ نْيُحَنَّ**" يقابله باللغة العربية "إنجيل سيدنا عيسى المسيح في يد يوحنا". وتتكون هذه النسخة من99صفحة، مطبوعة باسم جمعية" British And Foreign Bible Society " بتاريخ 1929م، بمطابع" Printed in Great Britain "([827])، مستعينة بالمغاربة المستفيدين من بعض الخدمات الاجتماعية والخيرية([828]). وتفرعت عن هذه الجماعة بعثات تنصيرية أخرى،أبرزها: **مبشروالقبائل وبربر شمال إفريقيا الآخرون"** Missions To the Kabyles and Others berbers of North Africa"، المعروفة باسم **بعثة شمال إفريقيا** "North Africa Mission " والتي وصلت إلى المغرب سنة1883م، وكانت لها فروع بعدد من الأقطار العربية. وبلغ عدد عناصرها خمسين من أصل ثمانية وتسعين مبشر سنة1900م، وتمثل وحدها نحو نصف مجموع أعضاء الهيئات التبشيرية البروتيستانتية الأخرى التي كانت تقدم خدماتها بالمغرب([829]).

لقد باشرت هذه البعثات أنشطتها، وأصبحت تمثلها بفاس، أربع مبشرات من أصل أنجليزي. وكانت هذه البعثة أول هيئة مسيحية تستقر بفاس إلى جانب المخزن، والتحق بهن نائب القنصل البريطاني، ولم تكن عملية إلحاق أحد المبشرين بهن ناجحة لأنه قتل في أكتوبر سنة1902م، وهو**دافيد كوبر"** David.J.Cooper"([830])،إذ قُتل من طرف شخص يُدعى الشريف

---

[827]-**نسخة من الإنجيل المترجم إلى الأمازيغية،الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بنانط،حقيبة:Carton N°.1MA/200/335**

[828]- بلقاسم الحناشي، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى**، ....م. س.، ص. 106.

[829]- مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1863 -1894م**، "باقي المدن"، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة،الرباط، 1408 هـ-1988م، ج.3، ص. 1399.

[830] - Eugène Aubin, **Le Maroc d'aujourd'hui**, Librairie Armand Colin, Paris 1904, p.352.

العلمي؛ قيل أنه مختل عقلي، واحتمى بضريح المولى إدريس، وبعد عرض قضيته أمام السلطان المولى عبد العزيز ، أمر بإعدامه بناء على نصيحة من مستشاريه الأنجليز([831]).

لقد أكد أوجين أوبين، عدم انخراط هذه المبشرات في الأنشطة التبشيرية، بل اقتصر عملهن في ممارسة الطب، وتقديم بعض النصائح البسيطة، ومواساة المرضى بأغاني تخفف من آلامهم، حيث كان اهتمامهن بهم إرضاء لعيسى عليه السلام، إذ أن جل أنشطتهن كانت خيرية إحسانية. وبعد أربع سنوات من الخدمة في فاس، التحقت اثنتان منهن بمدينة صفرو([832]). إضافة لعمل هذه البعثات البروتستانية، حلَّت بالمغرب بعثة تبشرية أنجليزية أخرى هي: **كنيسة إنجلترا الأنجليكانية"** England Presbyterian Church Mission"، سرعان ما تحول اسمها إلى **البعثة المغربية المركزية"** Central Morocco Mission "، ربطت علاقات جيدة مع يهود فاس ودمنات والجنوب المغربي، وذلك بمساعدة سوريين تم تمسيحهم، كانوا متنكرين بأسماء وشخصيات أَلِفَ المغاربة التعامل معها، كحسن إصطافن، الذي كان يحمل جواز سفر لبناني، وكان قد حلَّ بمدينة الصويرة قادما من طنجة سنة 1890م([833]).

تعددت الحملات التبشيرية البروتيستانتية على المغرب، وركزت أنشطتها على الأقليات اليهودية([834])، والمحميين والأمازيغ، وبعض زعماء الزوايا والأعيان، إضافة إلى الفقراء والأيتام، عبر تقديم خدمات صحية واجتماعية، واعتمد البروتيستانتيون في إطلاق أنشطتهم التبشيرية أولا، على الخدمات الطبية ثم المعاملات الأخلاقية والإنسانية والجوانب العقائدية، من أجل كسب تعاطف المغاربة معهم عكس باقي الجاليات الأوروبية الأخرى([835]).

حظيت مجهودات الكنيسة الأنجليزية باهتمام وبدعم قويين من قبل المنظمات الدينية البريطانية، بعد توافد بعثات أمريكية بروتيستانتية إضافية منذ1896م، خاصة **بعثة اتحاد الأنجيل"** Gospel Union Mission " الأمريكية التي أسسها يهودي ألماني،التحق بها سنة1895م، والمكونة من خمسة مبشرين يتقنون العربية، فكان مجال أنشطتهم مدن فاس

---

[831]- Abdallah Laroui, **les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 – 1912)**, 3ème édition, 2009, le centre culturel Arabe Casablanca, p.347.

[832]- Ibid., p352.

[833]- بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894م، تقديم عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1984م، ج.4، ص. 1428.

[834] - Miège Jean-Louis, **le Maroc et l'Europe (1830-1894),** …Op.cit, T. II, p.467.

[835]- الحناشي بلقاسم، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى** ..... م. س.، ص. 107.

ومكناس والعرائش، وكانوا يتجولون في أسواقها وشوارعها ويلقون الخطب، ويقومون بالعمل الإحساني والموعظة، للوصول إلى قلوب المغاربة لتنصيرهم، لكن جل محاولاتهم باءت بالفشل([836]).

شجعت السلطات الأنجليزية كثيراً البعثات البروتيستانتية منذ1890م، ودعمتها بوضع كل الإمكانات المادية والمعنوية رهن إشارتها، فأصبح مبشروها في خدمة الأجهزة الاستخباراتية البريطانية، وبدأ التعاون بين المراكز التبشيرية البروتيستانتية وإدارة الاستعمار البريطاني، مما دفع المخزن المغربي إلى إيقاف النشاط التبشيري البروتيستانتي، ومُنِع كل اتصال بالمبشرين، واحتج رسميا لدى السلطات الأنجليزية سنة 1891م، فأغلق مدرسة بعثة شمال إفريقيا بفاس سنة 1898م، ووافقته فرنسا على هذه الإجراءات، لأن بريطانيا كانت تقف ضد مصالحها بشمال إفريقيا([837]).

لقد اقتسمت سبع جمعيات بروتيستانتية في سنة 1900م، المهام التبشيرية في المغرب، فأطرها حوالي81مبشراً، و17من مساعديهم وتوزعوا على 18مركز تبشيري بمختلف المناطق الساحلية والداخلية للبلاد([838])، محققة نتائج إيجابية، خاصة ما تعلق بالانتشار والأنشطة والأعمال الخيرية، مقارنة مع باقي البعثات التبشيرية العاملة بالمغرب.

لقد شجعت الإجراءات الأمنية الاحتياطية التي اتخذها السلطان المولى عبد العزيز، استمرار الأنشطة التبشيرية وحماية المسيحيين من التهديدات و التجاوزات الموجهة ضدهم، بعد اغتيال أحد المبشرين البروتيستانتيين في فاس، واعتقال الجاني، الذي احتمى بضريح مولاي إدريس، وإعدامه، وتعويض أرملة القتيل([839]).

2- السياسة الدينية الفرنسية إزاء المؤسسات التنصيرية بالمغرب.

أ- الكنيسة الفرنسيسكانية بالمغرب على عهد الحماية.

أثارت المسألة الدينية بالمغرب اهتمام إدارة الحماية الفرنسية، واحتلت مؤسساته الدينية مكانة أساسية في القرارات السياسية والقوانين والتشريعات التي اتخذتها منذ توقيع

---

[836] - Jamâa BAIDA et Vincent Feroldi, **Présence chrétienne** …,Op.cit., p.29.

[837] - بلقاسم الحناشي، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى** ..... م. س.، ص. 108.

[838] - عزالدين عناية، نحن المسيحية العالم العربي.....، م.س.، ص. 60

[839] -BAIDA Jamâa et Vincent Feroldi, **Présence Chretienne**….op.cit, p.30.

معاهدة الحماية خلال 30 مارس1912م. وشكل إسلام الأمازيغ أساس الاهتمام بالشأن الديني لدى منظري الحركة الاستعمارية الفرنسية، والمنظمات التنصيرية الأوروبية المستقرة بالمغرب، خاصة الفرنسية، لاعتقادهم أن الأمازيغ غير مسلمين، وأكثر بُعْداً عن الدين، وأن إسلامهم سطحي فقط، ولاعتمادهم على التناقض العرقي بين المغاربة العرب والأمازيغ، العِرْقُ الذي حافظوا على نقاوة أصله وتشبث بالحرية والاستقلال، وأن تأثره بالإسلام كان ضعيفا([840]).

لقد صرح المقيم العام ليوطي أن مصلحة فرنسا تفرض جعل الأمازيغ يتطورون خارج الإسلام، وَجَبَ تنصيرهم ومحاربة الإسلام عندهم، بعد أن أثبتت الدراسات المهتمة بالعنصر الأمازيغي التي قام بها باحثو السلطات الاستعمارية، أن بين 40% و45% من القبائل المغربية هم أمازيغ، وأن القبائل الأمازيغية التي تعربت مثلت مابين40 % و45 %، وأن القبائل العربية مثلت فقط10% من مجموع السكان الإجمالي([841]). ودافع مفكرون فرنسيون عن فكرة تمسيح الأمازيغ، حيث أكد **لويس بيرتون**" Louis Bertrand " أن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتطوير الأمازيغ نحو الحضارة الفرنسية وتوطيد دعائم الوجود الاستعماري بالمغرب، هي الاستعانة بالمبشرين الذين يستطيعون استمالة الأمازيغ([842]). وهكذا اعتبر العمل التبشيري مدخلا رئيسيا للسياسة البربرية، ووسيلة من وسائل السياسة الاستعمارية بالمغرب، وتم توظيف الأنشطة التنصيرية لتحقيق أهداف المشروع الاستعماري الفرنسي. واعترف **لويس ماسينيون**" Louis Massignon "، في رسالة إلى إحدى السلط الأسقفية سنة1951م، أن **الأب شارل دوفوكو**، أبرز المتحمسين لربط التنصير بالأطروحة الإستعمارية، أَلَحَّ عليه خلال فترة 1909م و1913م، بأن يهب حياته لخدمة المسيحية، والقضاء على اللغة العربية والإسلام في بلاد شمال إفريقيا الخاضعة لفرنسا، لتحل محلها اللغة الفرنسية والعقيدة النصرانية. وقد آمن **ماسينيون** بالإدماج الفرنسي المسيحي للقبائل الأمازيغية عبر سياسة خاصة بها([843]).

---

[840]- عبد الحميد احساين، "السياسة البربرية"، والمسألة الدينية بالمغرب بين سنتي 1912-1925"، **مجلة المناهل**،العدد 50، السنة 21، مارس 1996م، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، ص. 236.

[841]- أحمد رشيد، "الظهير البربري"، **مذكرات من التراث المغربي**، 1906، 1933م، تجزئة ومقاومة مطبعة ALTAMIRAS.S.A، الرباط ، 1985م، ج.5، ص. 251.

[842]- عبد الحميد احساين، "السياسة البربرية، والمسألة الدينية ..."، **مجلة المناهل**،....م. س.، ص. 243.

[843]- آمحمد المالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار**....،م.س.، ص. 191.

لقد سبق أن حلَّ بالمغرب في فبراير 1908م، رهبان فرنسيون متطوعون، غير معتمدين ضمن قوات الجيش الفرنسي، وهم رجال دين عسكريون، تنقلوا بين وحداتها في بلاد الشاوية خلال مارس1910م، وبوجدة في يونيو1911م. ونذكر **القس ميشيل فابر**"Père Michel Fabre"، الذي قُتِل يوم 17أبريل 1912م، على إثر الأحداث الدامية التي عاشتها فاس، بعد توقيع معاهدة الحماية، وكان قد أرسل إلى فاس في 29دجنبر1911م، ضمن الرهبان والمرشدين الدينيين العسكريين([844]). وابتداء من سنة1912م، وصل عدد مهم من الرهبان الفرنسيين العسكريين أبرزهم **هنري كوهلر**"Henry Koehler" و**أوربان بيديديو**"Urbain Pédedieu". ولم يتوقف عددهم عن التزايد. والتحقت راهبات فرنسيسكانيات بممارسة أنشطتهن التبشيرية، إذ تزامن وصولهن إلى المغرب مع توافد الجاليات الفرنسية إلى المغرب([845]). وقد أشار القنصل الفرنسي **كامبنا**"M.Campana" في زيارة له لأسقف طنجة**القس سيرفيرا "** Mgr Cervera"، رئيس الكنيسة الكاثوليكيةالفرنسيسكانية بالمغرب، إلى أن هذا الأخير صرح له بأن الرهبان والمرشدين الدينيين الخاضعين له قدَّموا خدمات جليلة لجميع الجاليات الأوروبية بالمغرب بما فيهم التجار والجنود، وأعلن الأسقف سيرفيرا علاوة على ذلك، بأن المرشدين الدينيين ساعدوا كثيرا القوات الفرنسية، وأمَّنُوا لها الخدمات الدينية في جبهات القتال، ووشح العديد منهم بأوسمة جوقة الشرف العسكرية، وحصل آخرون على وسام نياشين صليب الحرب([846]).

لقد بذلت القيادة العسكرية الفرنسية بالمغرب، جهودا جبارة لتسهيل عمل المرشدين الدينيين الفرنسيين، لكنها لم تستطع فعل الكثير، أمام القوانين العلمانية التي تبنتها فرنسا سنة 1905م، وهي إجراءات كانت مجحفة وصارمة، أثناء تطبيقها من طرف الدولة الفرنسية إزاء الكنيسة ورجالاتها، حيث منعوا من دخول المستشفيات العسكرية الميدانية، مما زاد من الصعوبات والعراقيل التي اعترضت العمل الكنيسي الفرنسي بالمغرب، مقارنة مع باقي البعثات التبشيرية الأوروبية الأخرى، خاصة منها الإسبانية، التي منحت لها صلاحيات واسعة. لكن رغم

[844]- Marie-Lucien Dané. O.F.M, **Victime… Pour Dieu pour la France, Vie du P. Michel Fabre, Franciscain. Aumônier Militaire au Maroc 1912,** Préface. D.M. Le compte A.DEMUN de l'Académie Française, Im, Franciscaine Missionnaire 16, Route de Clamart, Vanvers (Serie) Juillet 1912, p.268.

[845]- Jamâa BAIDA et Vincent Feroldi, **Présence Chrétienne au Maroc**... Op.cit., p.36.

[846]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/15/Carton N°463**, Lettre n° 564 D.A/S : « une tournée pastorale aventuelle de l'evêque franciscain de Tanger dans la Zône Française », en date du 16 novembre 1916,à Tanger, Par le Ministre Plénipotentiaire Français à Tanger.

ذلك لم يتأثر تنظيم الخدمات الدينية والدعم المعنوي، المقدم للقوات الفرنسية التي أرسلت إلى المغرب بهذه الحدود التي رسمتها العلمانية الفرنسية منذ 1905م([847]). لقد طالب رجال الدين المسيحيين الفرنسيين، بضرورة إلغاء القوانين العلمانية للحكومة الفرنسية، وأكدوا على أن هناك حاجة مُلِحَّة للعقيدة المسيحية للجنود ولأسرهم، وللجاليات الفرنسية الموجودة بالمغرب، وأشاروا إلى أنه من اللازم وجود قساوسة فرنسيين بالمستشفيات العسكرية للتخفيف من معاناة وآلام الجنود الجرحى والمرضى، ومنحهم الاستقرار النفسي والروحي، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية كنقل الأخبار والرسائل إلى العائلات، وتقديم المساعدة للمعوزين([848]).

ب-السياسة الدينية الفرنسية تجاه العمل التبشيري.

منذ فبراير1912م، سُمِحَ بوجود رجال دين مسيحيين معتمدين بشكل رسمي إلى جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، بعد أن أعطى وزير الدفاع الفرنسي **بيكار**"G.Picquart". أوامره للجنرال **داماد**"G.Damad "، قائد لجيوش الفرنسية في المغرب، بالسماح لخمسة رهبان فرنسيسكانيين، أرسلتهم **بعثة الإخوة الصغار"** Ordre des Frères Mineures **" (O.F.M)**، لأداء واجباتهم الدينية، إلى جانب زملائهم واعتمادهم بشكل رسمي بالوحدات العسكرية الفرنسية المنتشرة بالمغرب([849]).

انطلقت الأنشطة التبشيرية على عهد ليوطي، مستفيدة من التجربتين الجزائرية والتونسية، التي شكلت إطارا مرجعيا غنيا لعملياتها ولمشاريعها التنصيرية بالمغرب، وقد اعتمدت على التناقض بين العنصرين العربي والأمازيغي، مستغلة الدين ومكانة العرف في الحياة العامة للأمازيغ، حيث كان الهدف، هو دمج الأمازيغ في المجتمع الفرنسي، وكان شارل دوفوكو قد أكد على أنه يجب تعليم الأمازيغ وتحضيرهم أولا، ثم تمسيحهم بعد ذلك([850]). كما أشار الضابط الفرنسي **كودفروي دومامبيين** "Gaudefory Demonbynes"، إلى أنه لا يمكن السماح للتأثير العربي الإسلامي ليضع حاجزا بين فرنسا والقبائل الأمازيغية الأكثر استعداداً لتقبل الحضارة والثقافة الفرنسيتين، وطالب بأن توضع مدارس خاصة تستقبل الأطفال الأمازيغ، تحت

[847]- Dané Marie-Lucien.O.F.M, **Victime…pour Dieu pour la France**... Op.cit., p.13.
[848]- Ibid., p.XIV.
[849] - Ibid., p. XXXIII.
[850]- عبد الحميد احساين، "السياسة البربرية...." **مجلة المناهل،... م.س.**، ص. 243.

إشراف مصالح الاستخبارات العسكرية والتبشيرية، لتكون أدوات للدعاية الفرنسية ووسائل لمقاومة التأثيرات المضادة لها([851]).

اعتمدت إدارة الحماية على إنشاء مدارس فرنسية-بربرية بالمناطق الأمازيغية، ألغت فيها المواد الإسلامية واللغة العربية، واستقدمت لها أطراً من أصول قبائلية تنصروا بالجزائر، وكلفتهم بمهام التدريس والإدارة([852]). وجندت الإدارة الفرنسية عناصر من الجيش الفرنسي للقيام بمهام التدريس ببعض المناطق الأمازيغية بأحواز مدينة مكناس، مقابل تعويضات مالية إضافية، ومنحت تعويضات مالية عن السكن للمدرسات المتطوعات بنفس المدينة([853])، وكانت تستغل بعض المدرسين أثناء العطل الدراسية للاشتغال في بعض الإدارات كمترجمين. ونظرا للخصاص في هيئة التدريس، فقد انتدبت الإقامة العامة جنوداً فرنسيين للتدريس في بعض مناطق مدينة مكناس لدى القبائل الأمازيغية، على أساس إعادتهم خلال العطل إلى وحداتهم العسكرية، وليستأنفوا أعمالهم إلى حين بداية الموسم الدراسي الجديد([854]).

ومواكبة لعمل المدارس الدينية المسيحية، التي أحدثتها البعثات المسيحية المعتمدة بالمغرب، فقد تم إخضاعها للمراقبة من خلال الزيارات التفتيشية للهيئة العليا للمنظمات التبشيرية الفرنسيسكانية بالمغرب بتنسيق مع الإدارة الفرنسية، حيث أصدر المقيم العام ليوطي أوامر في رسالة وجهها للجنرال هنريس قائد منطقة مكناس، مطالبا إياه باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الأمنية الضرورية، وتوفير كل الظروف المناسبة لاستقبال **الراهبة ماري شارل**" Mère Marie charles"، المفتشية السامية للبعثات الفرنسيسكاتية بالمغرب، وإنجاح مهمتها التفتيشية بالمؤسسات التنصيرية الخاضعة لها بفاس ومكناس([855])، وقد أشاد ليوطي بالأنشطة التبشيرية

[851]- مصطفى الحنفي، "مصادر المعلومات الفرنسية ..."،...م.س.، ص. 79.

[852]- عبد الحميد احساين، "**السياسة البربرية.....**"... م.س.، ص. 246.

[853]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64,** Lettre n° 139 NR, A/S : « L'allocation des indemnité aux soldats, et aux institutions », en date du 2 Fevrier 1915, à Meknès du Général Henry à Mr Bel Délégué à l'enseignement.

[854]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64,** Lettre n°1028R.G,A/S:« l'emploi des instituteurs pendants les vacances » , en date du7 Aout 1915,à Meknès.

[855]-**A.D.N., Fonds M-P, serie4MA/900/Carton N°64,** Lettree n°25D.A, A/S : «L'inspection de la Supérieure des Missions franciscaines au Maroc », en date du mois Mars 1915, à Rabat, du Général Lyautey, à Mr Col Henrys Commandant Général du Nord.

التي كانت تقوم بها هذه البعثات الفرنسيسكاتية بالمغرب، والدور الناجح الذي لعبته إلى جانب السلطات العسكرية الفرنسية، واعتبر وجودها ضروريا لخدمة مصالح الإدارة الفرنسية([856]).

لقد عبَّر الأسقف الإسباني **سيرفيرا**، الممثل البابوي للكنيسة الفرنسيسكانية بطنجة، في لقاء له مع القنصل الفرنسي كامبانا بالمدينة نفسها، عن رضاه الشديد إزاء عمل رجال الدين الفرنسيسكان الفرنسيين الخاضعين له، المنتدبين بمنطقة النفوذ الفرنسي التابعة دينيا لأسقفيته بطنجة، وأضاف الأسقف سيرفيرا، بأنه يرغب في القيام بجولة تفقدية خلال الشهور المقبلة حددها في فصل الربيع لسنة1917م،لزيارة الكنائس والأديرة المنتشرة بالمنطقة الفرنسية، خاصة بعد نجاح جولته السابقة للمنطقة الإسبانية، وذلك بهدف الالتقاء بالرهبان والقساوسة وممثلي الكنيسة بها([857])، ويَوَدُّ الأسقف معرفة قبل القيام بهذه الرحلة، ما إذا كانت السلطات الفرنسية ستوفر له الأمن والحماية خلال هذه الجولة الدعوية المقدسة. وللإشارة فإن الأسقف **سيرفيرا** لعب دوراً سياسيا كبيراً لصالح الإسبان وستكون لجولته انعكاسات وخيمة على المصالح الفرنسية بالمناطق التي سيزورها حسب ارتسامات السفير الفرنسي المفوض بطنجة([858]). ويمكن اعتبار ذلك حرص سلطات الإقامة العامة على مراقبة الشأن الديني المسيحي بالمغرب.

ج- صراع ليوطي ضد الكنيسة الإسبانية في المغرب.

لقد تدخل الجنرال ليوطي في الشؤون الدينية المسيحية، من خلال صراعه ضد الأسقف الإسباني سيرفيرا، حيث أثارت تصريحات الأسقف حفيظة المقيم العام، الذي عبَّر عن عدم استقباله، وبأنه شخص غير مرغوب فيه، وصرَّح أنه لا يعارض الخدمات الدينية الحالية للفرنسيسكان في المنطقة الفرنسية، مؤكدا إعترافه بالدور الكبير الذي لعبه أساقفة طنجة عبر التاريخ، لكنه لن يتعامل مع غير الأساقفة والمرشدين العسكريين الفرنسيين، الذين لهم

[856]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/900/Carton N°64,** Lettre n°25D.A, A/S : «L'inspection de la Supérieure des Missions franciscaines au Maroc »,en date du mois Mars 1915, à Rabat, du Général Lyautey, à Mr Col Henrys Commandant Général du Nord..

[857]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 4MA/15/Carton N°463,** Lettre n° 449 Bis, A/S: « d'une Tournée Pastorale éventuelle de l'évêque frasciscain de Tanger dans la Zone Française », en date de 24 Novembre 1916 à Fès, p.2.

[858] - A.D.N., **Fonds M-P, serie 4MA/15/Carton N°463,** Lettre n°449Bis, A/S:« d'uneTournée Pastorale éventuelle de l'évêque frasciscain de Tanger dans la Zone Française », en date de 24 Novembre 1916 à Fès., p.3.

الفضل الكبير في تنظيم الخدمات الدينية للجنود الفرنسيين، وأظهروا براعة قوية أشاد بها ليوطي شخصيا([859]) .

وعبَّر ليوطي عن أسفه لعدم تعاطف الرهبان الفرنسيسكان الإسبان مع القضايا الفرنسية، وأكد على أنه يحترم الممارسة الحرة لطقوس جميع الطوائف الدينية من مختلف الجنسيات، وأشار إلى أنه اضطر إلى تهدئة روع رجال الدين الفرنسيين الفرنسيسكان مرات عديدة، وتجميد التماساتهم للتخلص من طاعة ممثل البابا الأسقف الإسباني **سيرفيرا** بطنجة، لأنه لم يكن يشجعهم، ولا يقدم لهم مساعدات. وقد تلقى عدة شكايات في هذا الشأن([860]). لقد كان رجال الدين الفرنسيين المستقرين بالمغرب، خاضعون لسلطات أسقف طنجة الدينية إلى حدود 11أكتوبر1920م، وبقرار من الكرسي البابوي بروما، تم تعيين الأسقف الفرنسي **ماري لوسيان داني"** Vicaire Marie lucien Danié ". كبير المرشدين الدينيين العسكريين سابقا بالمغرب، والذي برز دوره **بجمعية الإخوة الصغار**." Ordres Frères Mineures "(O.F.M). الفرنسيسكانية، **كأسقف مفوض" Un Vicaire délégué"** بأبرشية مدينة الرباط([861])، وقد تم تكليفه من طرف أسقفية طنجة، بإدارة الشؤون الدينية بالمنطقة الفرنسية، وهكذا أصبح المغرب خاضعا للسلطة الدينية لأسقفية طنجة، الموالية لإسبانيا، والمفوَّضة **للوسيان داني**، وهو ما لم يرُق للمقيم العام ليوطي، الذي ظل يطالب باستقلال الكنيسة الفرنسية عن طنجة. وفي أعقاب هجرة عدد كبير من المواطنين الفرنسيين إلى المغرب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عملت الإدارة الفرنسية على تعزيز صفوف رجال الدين الفرنسيين، ومحاصرة زملائهم الإسبان، من خلال الدعم المادي واللوجستيكي والأمني، الذي كانت السلطات المقيمية تقدمه للبعثات الفرنسيسكانية الفرنسية ([862])

وفي يوليوز1923م، اتخذ الكرسي البابوي بروما قرار فصل منطقة النفوذ الفرنسي دينيا عن أسقفية طنجة، وتحولت أبرشية الرباط إلى أسقفية، وصارت بالمغرب نيابتين بابويتين

[859]- A.D.N., **Fonds M-P, serie 4MA/15/Carton N°463,** Lettre n°449Bis, A/S:« d'uneTournée Pastorale éventuelle de l'évêque frasciscain de Tanger dans la Zone Française », en date de 24 Novembre 1916 à Fès., p.3.
[860]- Ibid, p.4.
[861]- Jamâa BAIDA et Vincent Feroldi, **Présence, au Maroc**….Op.cit, p.37.
[862]-**A.D.N**., **Fonds M-P, serie 4MA/15/Carton N°463,** Lettre n°449Bis, « Questions religieuses », a /s: d'une Tournée Pastorale éventuelle de l'évêque frasciscain de Tanger dans la Zone Française datée de 24 Novembre 1916 à Fès, p.4.

منفصلتان؛ الأولى بالرباط والثانية بطنجة، كانتا خاضعتين لسلطة الفاتيكان، فاستقلت بذلك الكنيسة الفرنسية عن طنجة، وأصبح تسييرها من طرف رجال دين فرنسيين([863]). وفي غشت 1923م، عين**القس كلومبان ماري دريير**" Mgr colombian-Marie Drayer". أول أسقف فرنسي تابع مباشرة لبابا الفاتيكان بروما، واستمر في اعتلاء هذا المنصب إلى غاية يوليوز1927م. وقررت الكنيسة بروما إحداث نيابتين إضافيتين بفاس والدارالبيضاء لضمان ممارسة طقوس الديانة المسيحية، من طرف الأتباع الذين تزايد عددهم بشكل كبير بالمغرب، خاصة بالمدن الثلاثة؛ الرباط والدارالبيضاء وفاس([864]).

د- الكنيسة الفرنسية ومحاولات تمسيح الأمازيغ.

لقد حدد الحسين بوعياد في خطاب له ألقاه بالقاهرة للتعريف بالمسألة المغربية في المحافل الدولية والعربية، وسائل إجراء سياسة"الفرنسة" والتنصير ومجالات تطبيقها بالمغرب، كما يلي:

-أولا: وجود جمعيات تبشيرية لنشر الدعاية ضد الإسلام بواسطة المحاضرات والكتب والنشرات والمجلات والزيارات الميدانية.

-ثانيا: تأسيس المدارس الدينية في جل البوادي والمدن المغربية، يعهد بإدارتها إلى الرهبان الفرنسيسكان، وهؤلاء يعملون على جلب أبناء المغاربة إلى مقراتهم بقصد تعليمهم الفرنسية في الظاهر، وإن فشلوا في ذلك تدخلت إدارة الإقامة العامة لإجبار المغاربة على سوق أبنائهم إلى أحضان الرهبان بدعوى التعليم.

-ثالثا: فتح الملاجئ ودور الأيتام لحشد الأطفال أبناء الفئات الفقيرة.

-رابعا: فتح مدارس صناعية للفتيات، وإسناد القيام بشؤونها إلى الرهبان والراهبات.

-خامسا: بناء عدد كبير من الكنائس والأديرة في المدن والقرى، بمساعدة إدارات الاستعلامات العسكرية التي تقدم وتوفر قاعات لممارسة الشعائر المسيحية والصلوات، والدعم المالي واللوجستيكي السنوي الذي تقرره الحكومة الفرنسية وتحوله إلى المبشرين الفرنسيسكان.

---

[863] -BAIDA Jamâa et Vincent Feroldi, **Présence, au Maroc**….Op.cit, p.42.

[864]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis,** Coupure de presse « Dans le vacariat Apostolique du Maroc », la Vigie Marocaine, Mardi 5 Juillet 1932.

-سادسا: إخراج القبائل الأمازيغية من حوزة الشرع الإسلامي، وذلك بدعوى إحترام قوانينها العرفية وتنظيم العدلية فيها.

-سابعا: منع الأمازيغ من التقاضي أمام القضاء الشرعي خاصة ما تعلق بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، ومنع مدرسي القرآن الذهاب إلى المناطق الأمازيغية لتعليم أبنائها.

-ثامنا: جعل السفر من الجبال وغيرها إلى المدن تابعا للحصول على جوازات السفر ورخص التنقل، تسلمها إدارات الاستعلامات العسكرية الفرنسية، وذلك بهدف منع اتصال واختلاط الأمازيغ بسكان المدن.

-تاسعا: منع رؤساء الزوايا والطرق الدينية من زيارة القبائل الأمازيغية، لكي لا يحصلوا على الأتباع ولا يعلموهم قواعد الديانة الإسلامية.

-عاشرا: تأسيس مدارس بربرية-فرنسية، لاتلقن فيه اللغة العربية ولا التعاليم الإسلامية([865])

لقد حظيت الكنيسة الفرنسيسكانية بمنطقة النفوذ الفرنسي منذ 1920م، باهتمام كبير من طرف ليوطي والفاتيكان اللذين قدَّما لها دعما ماليا ومعنويا واضحين، كما استفادت من عائدات الأحباس الإسلامية، ومساهمات الجمعيات الصليبية بالمغرب وفرنسا، فأنشأت المعابد والكناس والأديرة ومدارس الرهبان، وأسست الملاجئ والمستوصفات([866]). وتشير الكثير من النصوص إلى دور إدارة الحماية الفرنسية في توفير القطع الأرضية اللازمة لذلك عبر شرائها من أجل بناء مؤسسات تساهم في ضمان ممارسة الطقوس الدينية والعيش الكريم للجاليات المسيحية بالمغرب، فكان أبرز نموذج على ذلك، التدابير التي قامت بها إدارة الحماية من أجل الحصول على بقعة أرضية لبناء كنيسة بمدينة الرباط، ومدرسة، ودار للأيتام([867]). كما اهتمت المصالح البلدية بمدينة فاس بالطلب الذي قدمه أسقف الرباط **القس درايير** للحصول على بقعة أرضية قرب واد الفجالين بالمدينة القديمة بفاس، من أجل إنشاء معبد بها،

[865]- الحسين بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1930م**،...، م.س.، صص.349-350.

[866] -نفسه، ص. 440.

[867]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis,** Lettre n° 209 D.A.I, C/3, A/S : « Terrains achetés par la Vicariat Apostolique de Rabat », en date du 29 Janvier 1931.

حيث عارضت الإقامة العامة الطلب، مبررة ذلك بأن أسبابا جمالية وسياسية محلية تعارض اقتراح إنشاء مبنى كاثوليكي وسط تجمع سكاني محافظ([868]).

لقد كان هدف الكنيسة الفرنسية، وبتنسيق مع إدارة الحماية هو تمسيح الأمازيغ، حيث صرَّح أسقف الرباط **الراهب درايير** أنه سيشيد **رسولية بربرية** " Apostolat Berbères"، وقد نجح في إحداثها، وكان مقتنعا أنه من الضروري العمل قدر الإمكان على تحويل الأمازيغ وإضفاء الطابع المسيحي عليهم في أسرع وقت ممكن ([869]).

وتؤكد وثائق الأرشي الدبلوماسي الفرنسي، على إصرار المنظمات التنصيرية، التي توافدت على المغرب بشكل لافت، بعدما أقر كبير الرهبان بمدينة مرسيليا، **الراهب أبى برينو** "L'abbé Bruno"، خلال أيام دراسية بمرسيليا في 20يوليوز1930م، أنه لا حضارة للأمازيغ دون تمسيحهم([870]). وفي السياق نفسه، ألقى**الراهب كولومبي**"Le Père Colombier"، كاهن بأبرشية **القديس بيير** " Saint Pierre"بالرباط، في قداس ديني بالرباط حضره عدد كبير من رجال الدين، محاضرة حول موضوع"تمسيح الوثنيين"، ويقصد هنا الأمازيغ الذين اعتقدت جل الدراسات الفرنسية أن إسلامهم سطحي، وذكَّر بالرسالة البابوية التي أشادت بعمل الرهبان والقساوسة الموجودين بالمغرب في مهام خاصة، وأشار إلى موعد لمحاضرة أخرى حول نفس الموضوع "تمسيح الوثنيين"، سيلقيها واعظ مسيحي وازن، قادم من فرنسا. وكشف **الراهب كولمبي** عن سعيه لشراء **تمثال القديسة تيريزا**" Une Statue de sainte Thérèse"، الطفلة اليسوعية، ووضعه ليُزين كنيسة بالخميسات، التي من المقرر أن تصبح مركزا كبيرا للدعاية المسيحية بالمنطقة مستقبلا. وقد تم اختيار هذه القديسة كراعية للبعثات الإنجيلية بالمغرب، وسيتم تعميم هذه العملية على جميع الكنائس بالمغرب([871]).

---

[868]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis** Lettre n° 495, A/S :« la construction d'une Chapelle de médina de Fès », en date du 26 Janvier 1927.

[869]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis,** Lettre n° 495,A/S : de la construction d'une Chapelle de médina de Fès, daté 26 Janvier 1927.

[870]-**A.D.N., Fonds M-P, serie1MA/200/CartonN°333bis,** Circulaire résidentielle secret n° 1708 D.A.I.C/3 , en date du 6 Octobre 1930 ,Objet : Missions chrétiennes , p.2.

[871]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis**, Lettre n° 13.774, en date du 13 Octobre 1930, objet : Missions chrétiennes.

وفي إطار الاهتمام بتمسيح المناطق الأمازيغية، نشير إلى المراسلة التي بعثها مبشر مبعوث **المنظمة الدينية الأمريكية**"Gospel Missonnary Union" بمكناس لمكتب المخابرات العسكرية بها، يطلب فيها الترخيص له بزيارة منطقة آزرو والاستقرار بها لدى قبائل بني مكليد مدة ثلاثة أشهر، للقيام بأعماله التبشيرية هناك([872]) .ولم يقتصر عمل المنظمات التبشيرية البروتيستانتية في الأوساط المدنية فقط، بل امتد إلى صفوف الجيش الفرنسي، إذ مُنع مبشر سويدي تابع لمنظمة " Gospel Missonnary Union" الأمريكية البروتيستانتية من ممارسة أنشطته بإحدى الثكنات العسكرية بمدينة صفرو، التي كان يستقر فيها، كما أنه كان يوزع منشوراته الدعائية بشوارع المدينة نفسها([873]). وهناك وسيلة أخرى استعملها المنصرون لدى القبائل، وهي الذهاب إلى الفلاحين الذين انتزعت منهم أراضيهم، فيقترحون عليهم قبول أفكارهم ودعايتهم مقابل الدفاع عنهم لدى المحاكم ورجال الحكومة، ومساعدتهم والوقوف إلى جانبهم لاسترجاع ما اغتصب منهم من أملاك([874]).

أمام تزايد حدة أنشطة البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتيستانتية، وانتشارها على نطاق واسع داخل المغرب، اضطر وفد من الأعيان المغاربة لزيارة السلطان للتعبير له عن احتجاجهم ورغبتهم عن توقف الأنشطة التمسيحية المتزايدة، حيث أثارت صحف وجرائد العالم الإسلامي مسألة انتشار العمليات التبشيرية بالمغرب بشكل لافت،وأصبح الناس في مدينة الرباط يرون ما بين حين وحين أسرابا من السيارات التي تطوف بين المراكز الكاثوليكية محملة باليتامى والفقراء، يرافقهم رهبان متوجهون لمركز الكنيسة الجامعة بالرباط، وازداد المسلمون استياء عن ما رأوه وسمعوه من الحوادث المتتالية التي تقع يوميا داخل مدارس المبشرين الداخلية وملاجئ الأيتام والأطفال، التي كانت تلقن أبناء المسلمين وبناتهم العقيدة المسيحية وتعلمهم طقوسها وشعائرها([875]). وسجلت إدارة الحماية تجاوزات المبشرين البروتيستانتيين الأنجليز والأمريكان خاصة لدى القبائل الأمازيغية بمكناس وفاس. تطورت إلى اصطدامات مع

---

[872]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°62,** Lettre en date de 31 Mars 1916, A/S : « Demande d'autorisation de visiter le village d'Azrou ».

[873] - **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°62,** Lettre n°776.S, en date de 11Décembre 1915,à Sefrou ,A/S : « Compte rendu sur les Activitées du Sieur victor SWANSON ».

[874]- الحسين بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري** ...م. س.،ص.350.

[875]-نفسه، ص. 443.

سلطات المراقبة المحلية، التي احتجت الإدارة الفرنسية لدى الهيئة الدبلوماسية الأمريكية بطنجة على هذه الممارسات([876]).

هـ- البعثات الانجليزية البروتستانتية خلال فترة الحماية.

حلت بالمغرب بعثات تبشيرية بروتيستانتية، خلال العقد الثالث من القرن العشرين، للقيام بعمليات التمسيح وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية، وكانت أنشطتها التبشيرية تحت مراقبة السلطات الفرنسية. وفي 14غشت1923م، قدم مبشر بروتيستاني من مدينة طنجة يحمل اسم **فاليز**" M. Faillaiz " رفقة زوجته للاستقرار بمدينة سلا، التي اكترى بها منزلا من عند باشا المدينة سابقا، وهو **عبد الله بن سعيد السلَّوي**، بغرض إحداث صيدلية به([877]).

وقد استهدفت البعثات الدينية البروتيستانتية مختلف المدن المغربية وحاولت التمركز بها، حيث استقر بعضها بمدينة الرباط منذ مارس1923م، وكانت بعثة دينية بريطانية تكونت من **الطبيبة روبيرت** "M. Robert"، رفقة شابتين مساعدتين، وأخرى بالخميسات وكانت بعثة أمريكية بروتيستانتية، وأخرى بمدينة مكناس أشرف عليها مبشر أمريكي مقيم بنفس المدينة. وقد سجَّلت المصالح الاستخباراتية الفرنسية، اتصالات بين فاليز وزوجته مع الطبيبة روبيرت، وتبادل للزيارات بين مدينتي سلا والرباط، مما يؤكد عمليات التنسيق الميداني للعمليات التبشيرية بين مختلف البعثات الدينية، التي من بين أولوياتها بيع نسخ من الإنجيل المترجم إلى العربية بأثمنة بسيطة ورمزية بالمقارنة مع ثمنها الأصلي، حيث تراوحت ما بين **0,25** و0,5 **و0,75 و1,00** فرنك، حسب أهمية المؤلف. كما وزعوا مطبوعات صغيرة بالمجان، وكراسات محررة بالفرنسية والإسبانية والإيطالية([878]).

أمام اتساع نشاط البعثات الدينية المسيحية بالمدن المغربية، اضطرت سلطات الحماية إلى متابعة نشاطها ومراقبة تحركات المشرفين عليها تفاديا لأية مفاجأة يمكن أن تعصف بالوجود الفرنسي بالمغرب، خصوصا بعدما اطلعت عبر أجهزتها السرية على ما تقوم به السيدة

[876]-**A.D.N., FondsMaroc-Protectorat, serie1MA/200/Carton N°333bis,** Circulaire Résidentielle Secret, n° 1708 D.A.I, C/3, en date du 6 Octobre 1930, Objet: Missions chrétiennes, p.3.
[877]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°335,** Lettre n° 6642, en date du 17 Septembre 1923 à Rabat, A/S : «Evangélisme », du commissaire divisionnaire à Mr le Directeur de la securité générale à Rabat, p.1.
[878] - Ibid, p.1

روبيرت، حيث اكتشفت سلطات الحماية استقطابها للفتيات المغربيات والأطفال والشباب ودعوتهم إلى بيتها. ولم يقتصر نشاطها على هذه الفئة من المجتمع المغربي، بل تمكنت من استقطاب محمد بن اليمني الناصري أحد العدول المغاربة الذي كان يتردد على زيارتها. ولم تكتف باستدراج المغاربة إلى مقر سكناها بل كانت تخرج لزيارة بعض الأعيان ومنهم السي حسن جسوس باستمرار، وكانت أنشطتها متسترة وراء التعليم والتربية وتقديم الخدمات العلاجية والأدوية لمن يقوم بزيارتها ببيتها([879])

ولم تكتف هذه المُبَشِّرة باستقبال مريديها، بل استعانت بِمُسَاعِدَتيها اللتين كانت لهما دراية باللغة العربية لتنظيم زيارات للنساء المغربيات في منازلهن، وطرق أبوابهن باسم **الطبيبات** "TBIBATES"، من أجل تقديم الخدمات الصحية والأدوية بالمجان، وقراءة بعض نصوص الإنجيل خلال جلسات العلاج تيمنا بالاستشفاء، اعتمادا على بركة المسيح([880]). وكانت رغبة المبشر فاليز والمبشرة الطبيبة روبيرت، إنشاء مدرسة بمدينة سلا للأطفال وتعليمهم العربية والأنجليزية. وللإشارة فإن هذين المبشرين، كانا يعملان لصالح بعثة " North Africa" المستقرة بطنجة، التي باشرت أنشطتها بالمغرب منذ نهاية القرن التاسع عشر.([881]).

إضافة إلى الأنشطة التبشيرية التمسيحية البروتيستانية، كان هؤلاء المبشرون الأنجليز والأمريكان يقومون بدعاية مضادة للسياسة الفرنسية"الكاثوليكية"، ويحرضون الأهالي للتمرد على فرنسا المنهزمة في الحرب العالمية الأولى، وإظهارها بالدولة الضعيفة، كما أساءت البعثات التبشيرية البروتيستانتية الأنجليزية للإسلام، بتوزيعها لنسخ من القرآن الكريم مُحَرَّف بمدينة فاس، خاصة بسورة آل عمران الأية([85])، "ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه"، تم تحريفها إلى،"ومن يبتغ الإسلام دينا فلن يقبل منه". ثم بسورة الأحزاب الآية([40])،"وما كان محمد أبا أحد من رجالكم"، تم تحريفها كذلك إلى،"ما كان عيسى أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيئين([882]).

---

[879]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°335,** Lettre n° 6642, en date du 17 Septembre 1923 à Rabat, A/S : «Evangélisme », du commissaire divisionnaire à Mr le Directeur de la securité générale à Rabat, p.2.
[880]- Ibid, p.2.
[881]-Ibid, p.3.
[882]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°335,** Lettre n° 186 D.H/3, endu 15 mai 1924, A/S: «l'impression à Fez d'un Coran (arrange), par les Missionnaires Anglais», du Mr le Chef de la Section sociologique, à Tanger.

تزايد نشاط الكنيسة البروتيستانية في المغرب بعد الحرب العالمية الأولى، إذ شرعت منظمة تبشيرية بروتيستانتية أخرى اسمها **بيت الأمل**" Hope House " ومقرها بأنقرة التركية، منذ25 شتنبر1925م، عملياتها التبشيرية بالمغرب وقد مثلها **المبشر كابتن موندايّ**" Captan Monday" رفقة مبشرين قادمين من مصر، وأصبح الدكتور **فاليز** السابق الذكر، عضوا بارزاً فيها.وإمتد نشاطها للجنوب المغربي([883])، وتوافد عدد كبير من المبشرين البروتيستانيين المالطيين والأنجليز للقيام بعمليات التبشير وتقديم الخدمات الخيرية والصحة والتعليم، وحلَّ بالمغرب كذلك بعض الأنجليكانيين ضمن بعثات تبشيرية خلال سنة1927م، خاصة **جمعية نظامي** "Méthodiste" ومؤسسها **جون ميسلي**" John Mesly "، والتي استقرت بمدينة سلا، وكانوا يتقنون اللغة العربية ويمتهنون الطب والتمريض([884]).

لقد راقبت السلطات الفرنسية عمل البعثات التبشيرية العاملة بالمغرب، وتدخلت في أنشطتها الاحتفالية، وتعلقت بتجول مواكب دينية بشوارع المدن المغربية، خاصة عندما عزمت الكنيسة المشرقية بالشام القيام بها في المغرب، حيث أرسلت الإقامة العامة دورية مقيمية، تمنع كل أشكال الاحتفال بالشوارع، لما لذلك من أخطار أمنية، وما ستخلفه من استفزاز للمواطنين المغاربة([885]). ومنع السلطات الفرنسية إقامة المنظمات التنصيرية مستقبلا بالمغرب، وألغت تسليم تراخيص الإقامة الفردية، والجماعية للمبشرين، إلا بإذن من إدارة الشؤون الأهلية بالرباط،خوفا من إثارة غضب المغاربة خاصة بعد الأحداث التي رافقت إعلان ظهير 16 ماي 1930م، المعروف بالظهير الاستعماري البربري، ولاقترانه باحتجاجات السكان على تنامي الأنشطة التمسيحية([886]).

[883]-**A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°335,** Note, A/S: «Activités des évangélistes Anglais (Association Hope House)», en date de 25 septembre 1925, à Casablanca.
[884]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°335,** Lettre ,A/S:«Secte Anglicane (Méthodistes) », en date le 6 Janvier 1927,à Rabat.
[885]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis,** Circulaire n°16, à Rabat, A/S: «Quêtes effectuées par ecclésiastiques levantins », en date de 21 Décembre 1929,p: 2.
[886]- **A.D.N., Fonds M-P, serie 1MA/200/Carton N°333bis,** Lettre confidentiel n°237D.A.I,C/3, A/S: «Missions chrétiennes », en date de 29 janvier 1935.

الفصل التاسع

الحركة السلفية المغربية ومواقفها المعارضة للسياسة الدينية الفرنسية.

1- الحركة السلفية بالمغرب.

أ-الجذور التاريخية للسلفية بالمغرب.

ب-الحركة السلفية على عهد الحماية.

2–مواقف الحركة السلفية من السياسة الدينية الفرنسية .

أ-تطور المواقف المعارضة للحركة السلفية.

- إصلاح التعليم .
- المدارس الوطنية الحرة.
- مواجهة الطرقية وإصلاح المجتمع.
- الإصلا ح الاجتماعي.

ب-الحركة السلفية الوطنية وظهير 16 ماي 1930.

الفصل التاسع:الحركة السلفية المغربية ومواقفها المعارضة للسياسة الدينية الفرنسية.

1- الحركة السلفية بالمغرب.

أ-الجذور التاريخية للسلفية بالمغرب.

ظهرت الحركة السلفية الحديثة كحركة دينية فكرية إصلاحية في العالم الإسلامي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويعتبر المشرق العربي مهداً لها. أما من الناحية التاريخية، فلم يستخدم مصطلح السلفية في عصور الإسلام الأولى، ويعتبر الإمام أحمد بن حنبل(203هـ-265هـ)، هو أول فقهاء أهل السنة الذي ردد عبارة السلف، وتطور هذا المصطلح إذ أخذ يتضمن أبعادا جديدة. وحمّل ابن تيمية(661هـ- 728هـ)، أهل البدع مسؤولية سقوط بغداد والشام على أيدي التتار، ومع ابن تيمية اكتمل نُضج ما يعرف بالسلفية التاريخية([887]). وعرَّف علال الفاسي الحركة السلفية، هي التي تريد الرجوع بالدين إلى أصله الأصيل ومصدره النقي لتزيح عنه كل ما ألصقته الأجيال به من آثار الجمود والجحود، وما غطت به حقائقه الناصعة تأويلات المبطلين وتحريفات الجاهلين([888]).

تزامن ظهورالحركة السلفية الحديثة بالمشرق مع النهضة الثقافية والفكرية التي عاشها العالم العربي الإسلامي، نتيجة احتكاكه بالغرب المتقدم، وانطلاق الحركة الإمبريالية بأرض الإسلام وانهيار الدولة العثمانية. وتعتبر دعوتها للتجديد الإسلامي الصحيح، ومقاومة كل أنواع الجمود، بحق عاملا أساسيا في اليقظة الإسلامية الحديثة، حيث قاومت التوسعات الأوروبية، وكافحت ضد السياسات الاستعمارية المفروضة على العالم العربي الإسلامي([889]). ومع بدء المرحلة الاستعمارية أكد رموز السلفية في المشرق العربي، جمال الدين الأفغاني(1838م-1897م)، ومحمد عبده(1849م-1905م)، ومحمد رشيد رضا(1898م-1935م) على ضرورة تأويل النص عن طريق العقل، عكس السلفية الوهابية التي ظهرت في بلاد نجد بشبه الجزيرة

---

[887]- عبد اللطيف الحناشي، "عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المستنيرة في المغرب العربي"، **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي ، السلفية المستنيرة، سلسلة ندوات ومحاضرات، رقم 1**، مطبعة أوميكا كرافيك، ، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005م، ص. 78

[888]- علال الفاسي، "الحركة السلفية في المغرب"، **مجلة المناهل**، عدد مزدوج 80 – 81، السنة 29، مطبعة دار المناهل الرباط، فبراير 2007.م،ص. 399 .

[889]- السايح الحسين، "مهمة الحركة السلفية في المغرب"، **دعوة الحق**، وزارة الأوقاف، الرباط، العدد.2، السنة.1 ،غشت 1957م، ص. 21.

العربية، على يد زعيمها محمد بن عبد الوهاب(1703م-1791م)، العالم السني المتشبع بأفكار شيخه ابن تيمية، بعد أن قاد ثورة ضد الخرافات والبدع والضلال. وقد دعت حركته لتجديد عقائد التوحيد والعودة إلى الإسلام الطاهر، بالرجوع للكتاب والسنة([890])، وأطلق رواد السلفية حركة اجتهادية تعلقت بحياة المسلمين العصرية، لذلك وُصِفَت هذه السلفية بالعقلانية المستنيرة([891]).

عمل السلاطين العلويون على حمل الناس على التزام مذهب أهل السنة، والجماعة عقيدة وسلوكا، وقد دعوا إلى الابتعاد عن كل شيء يخالف القرآن والسنة، حيث أشار الناصري صاحب الاستقصا، إلى أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله، نهى عن قراءة كتب التوحيد المؤسسة على القواعد الكلامية المحررة على مذهب الأشعرية، وكان يحض الناس اتباع مذهب السلف والاكتفاء بالاعتقاد المأخوذ من ظاهر الكتاب والسنة بلا تأويل([892]). ويعتبر السلطان سيدي محمد بن عبد الله(1757م-1790م) المالكي المذهب الحنبلي الاعتقاد([893])، من رواد الحركة السلفية المغربية، وقد أوصى بالعودة إلى الأصول الأولى للإسلام، في رسالة وجهها لعماله بالأقاليم ولجميع العامة من المغاربة، ونصح الأمة وحذرهم من الخروج عن مناهج الشرع في دينهم ودنياهم([894]).

لقد عبر السلطان المولى سليمان (1792م-1823م)، أكثر من أبيه عن ميوله لأفكار الحركة السلفية، وكان معجبا بمذهب الوهابية وبرامجهم، وقد رحَّب بالرسالة التي وصلت إلى فاس، من عبد الله بن سعود، أمير نجد المتشبع بأفكار الوهابية، يدعو فيها الناس إلى اتباع مذهب الوهابية والتمسك به. وردَّ السلطان المولى سليمان عليها بجواب حمله ولده إبراهيم في رحلة الحج، مع جماعة من علماء المغرب وأعيانه. وعند عودتهم إلى المغرب، حكى مرافقوه أنهم ما

---

[890]- علال الفاسي، "الحركة السلفية في المغرب"، **مجلة المناهل**،.....م.س.، ص. 400.

[891]- عبد اللطيف الحناشي، "عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المستنيرة في المغرب العربي" **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي ، السلفية المستنيرة**،...م.س ، ص. 80.

[892]- أبو العباس أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، المجلد الثالث، الدولة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1971م، ص. 186.

[893]- عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار محاضرة مكناس** ، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2008م ،ص. 179.

[894]- نفسه، ص. 253.

رأوا من ابن سعود ما يخالف ظاهر الشريعة، وأنهم شاهدوا منه ومن أتباعه غاية الاستقامة والقيام بشعائر الإسلام على أحسن وجه([895]).

نادى السلطان المولى سليمان بالعودة للأصول وبتطبيق الشريعة الإسلامية، وبمحاربة بدع الطوائف المتصوفة الضالة ومواسمها الاحتفالية، حيث أصدر منشوراً حول الطرقية: "خطبة في التحذير من بدع المواسم والطوائف الضالة"([896]). وقد أمر الخطباء بتلاوتها على المنابر في جُلِّ مساجد البلاد، وأعلن فيها القضاء على البدع المحدثة في الدين، وإنكار الطرقية ومقاومتها. وتعتبر خطبة المولى سليمان شهادة ميلاد السلفية المغربية المعاصرة، وهي بيان رسمي موجه ضد الطرقية والأولياء([897]).

انطلقت الحركة السلفية من المشرق العربي، وعرفت انتشارا واسعا في أرجاء البلاد الإسلامية، بسوريا والعراق ومصر وشمال إفريقيا والمغرب، حيث وجدت ظروفا ملائمة لنموها وتطورها. وقد عمل الشيخ عبد الله إدريس السنوسي الفاسي(1841م-1931م)، بعدما قَدِم من الشرق على نشر الأفكار السلفية بالمغرب، واتصل بالسلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز ومكنَّاه من نشر المبادئ السلفية ودعا من داخل جامعة القرويين لإصلاح العقيدة، ولفتح باب الاجتهاد والأخذ بأفكار السلفية([898])، وسعى السنوسي لإقامة إتحاد مغربي-عثماني، في إطار إنشاء الجامعة الإسلامية، رغم التباعد الكبير بين السلطانين المغربي والتركي، وقد اعتبر كل من علال الفاسي ومحمد إبراهيم الكتاني، الشيخ السنوسي كممهد أساسي لربط السلفيين القدامى المهتمين بالدين فقط، وبين السلفية الحديثة التي اهتمت بالعمل الاجتماعي والسياسي([899]). ويعتبر العالم محمد كنون أكبر المدافعين عن مبدأ الرجوع إلى الأصول الإسلامية، حيث آمن بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما جعله يشتهر بالتشدد في تطبيق الشريعة الإسلامية، وحارب البدع، وتصدى للطرق الصوفية الضالة، وعمل على تقويمها، وهو من

---

[895] - أبو العباس أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ...م.س.، ص. 225.

[896] - عبد الله كنون، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، الجزء 2، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1961م، ص. 358.

[897] - جاك كاني، "بعض مشاهير الحركة السلفية في المغرب"، تعريب زبيدة بورحيل، وسعيد النجار،**مجلة البحث العلمي**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1985م، ص. 323.

[898] - الحسن السايح، "مهمة الحركة السلفية في المغرب"، **دعوة الحق**....م. س.، ص. 327.

[899] - جاك كاني ، "بعض مشاهير الحركة السلفية في المغرب"، **مجلة البحث العلمي**...م.س.، ص. 327.

الرواد الأوائل للفكرالسلفي بالمغرب، الذين برزوا خلال نهاية القرن التاسع عشر، حيث اعتبرت سلفيته دينية محضة، تمثلت في الدفاع عن الإسلام الصالح الذي كان في عهد السلف الصالح، لا علاقة لها بالعوامل السياسية([900]). وقد ساهم محمد كنون في بلورة الفكر السلفي في بداية القرن العشرين لدى تلامذته. وكان للسلطان المولى عبد الحفيظ فضل كبير في إظهار مبادئ السلفية وتأييدها، والذي أصدر رسالة في الرد على التيجانيين، وأمر بإقفال زاوية الكتانيين بعد أن اكتشف تعاملها مع الفرنسيين.([901])

ب-الحركة السلفية على عهد الحماية.

تطورت الأحداث السياسية بالمغرب مع مطلع القرن العشرين، وبرزت حركة فكرية دينية إصلاحية، استوحت أفكارها من الحركة السلفية القديمة التي اعتمدت على الرجوع إلى القرآن والسنة، وترك البدع والخرافات، وانتشرت في داخل المدن المغربية، وانطلقت دينية ثم تطورت واتخذت أشكالا أخرى، فتحولت إلى سلفية ثقافية ذات أبعاد سياسية، وأداة لمواجهة السياسة الاستعمارية على مختلف الأصعدة([902]).

مع مطلع القرن العشرين، برز دعاة جدد للحركة السلفية المغربية منهم أبو شعيب بن عبد الرحمان الدكالي(1878م-1937م)، وشيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي(1880م- 1964م)، والفقيه محمد الحجوي الثعالبي(1874م-1956م)، والشيخ عبد السلام السرغيني(1879م- 1935م) وعلال الفاسي(1910م-1974م)، وغيرهم من علماء المغرب عامة، الذين لعبوا أدواراً سياسية في نقل المؤثرات المشرقية إلى المغرب، وربطها بالواقع الداخلي للبلاد. وقد تخرج على أيديهم عدد كبير من العلماء الشباب. ويعتبر العالم الكبير أبو شعيب الدكالي أبرز رموز الإصلاح الذي تولى وظائف دينية كبرى في المشرق، والإفتاء في المذاهب الأربعة، وصار يتبوأ الزعامة الدينية في

---

[900]- محمد الفلاح العلوي، "العلماء والإصلاح الديني سيرة محمد بن المدين كنون نموذجا"، **مجلة أمل**، العدد الرابع، السنة. 2، 1993م، ص.75.

[901]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة السادسة، 2003م،ص. 153.

[902]- عبد اللطيف الحناشي، " عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية في المغرب العربي"، **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي، السلفية المستنيرة...**م. س.، ص. 80.

المغرب على عهد الحماية، بعد أن أصبح وزيراً للعدل، فأعطى بعداً جديداً في الحركة الإصلاحية الدعائية لفائدة دين خالص من البدع والشوائب التي لحقت به([903]).

لقد حمل الشيخ أبو شعيب الدكالي رسالة السلفية من المشرق إلى المغرب، وهو الممهد للحركة السلفية الحديثة المغربية، وكان حلقة وصل بينها وبين السلفية في بلاد المشرق، فجاء بدعوة لبعث دروس الحديث وله أثر في ذلك وطلب بإصلاح التعليم بالقرويين([904]). وقد بصَمَ الشيخ محمد بن العربي العلوي العالم المتميز، عصره وأثَّر فيه بأفكار ومواقف ساهمت في نشر سلفيةمستنيرة قادرة على التفاعل مع التطورات، ومواكبة المستجدات التي عاشها خلال حياته. وعايش ابن العربي العلوي مرحلة فرض نظام الحماية على المغرب، وكانت مواقفه من السياسة الفرنسية في معظمها معارضة، وأظهر من خلال دروسه التي كان يلقيها في القرويين، خطر الاستعمار ومساوءه، وامتدت انتقاداته إلى الطرق الصوفية، فأصبح سلفيا متشبعا برؤى قُطْبِ السلفية ابن تيمية، الذي كان الشيخ ابن العربي العلوي، يردد دائما مقولته الشهيرة: السجن إلى خلوة، والمنفى سياحة، والقتل شهادة([905]) .

ويعتبر علال الفاسي أحد زعماء الحركة الإصلاحية الإسلامية بالمغرب، التي دعت خلال العقد الثالث من القرن العشرين، إلى اعتماد السلفيةالتجديدية بالمغرب، بعد أن أسس جمعية شباب المدرسة الناصرية، التي ضمت طلبة القرويين وتلاميذ الثانوية الإدريسية بفاس. وقد شكلت هذه الجمعية النواة الأولى للحركة الوطنية المغربية، وفيها تبلورت أسسها المتمثلة في الإسلام السلفي المتجدد، وتنظيم الحكم على أساس الشورى([906]).

وجدت الحركة السلفية المغربية جذورها وأصولها الأولى في مدينتي الرباط وفاس، وجامعة القرويين، المؤسسةالدينية التي تحمَّل علماؤها مسؤولية الدفاع عن العقيدة الإسلامية

---

[903]- جاك كاني، " بعض مشاهير الحركة السلفية في المغرب"، ...**مجلة البحث العلمي...** م.س.، ص. 328.

[904]- عبد الهادي بوطالب، "السلفية... استشراق مستقبلي"، **ندوة الحركة السلفية في المغرب الأقصى**، مركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية، أصيلة، مارس 1989م، مطابع ميثاق المغرب، الرباط، 1989م، ص. 25.

[905]- حسن أوريد، "سيرة مصلح"، **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي السلفية المستنيرة، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 1**، مطبعة أوميكا كرافيك، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى، 2005م ، ص. 64.

[906]- محمد السوسي، "دور فاس في تفعيل الحركة الوطنية"، فاس في تاريخ المغرب، **مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية**، سلسلة الندوات، فاس.، دجنبر 2008م، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009م، ص. 126.

الحقة، وعن الأوضاع المتردية للمجتمع المغربي، ومواجهة سياسات الاحتلال الفرنسي، خاصة تلك المرتبطة بالشأن الديني، بروح إسلامية ممزوجة بوطنية قوية، وذلك من خلال خطب الجمعة وإصدار الفتاوى، ودروس الوعظ التي تتخلل الحلقات الدراسية، وقد أصدرت الحركة السلفية المغربية، مجلة سرية سميت"بأم البنين"، كانت تصدر بانتظام في أربعين صفحة، توزع سرّياً في مختلف المناطق المغربية([907]).

كان للثورة الريفية بقيادة الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، دور كبير في إثارة الوعي الوطني لدى الفئات المتعلمة،وإذكاء الروح الوطنية لعامة المغاربة، وأيقظت لديهم روح المقاومة والدفاع عن الاستقلال، خاصة بعد أن طالب الزعيم الريفي النصرة من علماء جامعة القرويين التي تلقى علومه الفقهية فيها، بعدأن كان في تواصل معهم وصار الخطابي في نظر المغاربة بطلا إسلاميا([908]). وكانت آمال المغاربة في نجاح ثورته التحريرية، وبدأ الشباب المتعلم يتأطرداخل جمعيات ثقافية دينية إصلاحية في المدن المغربية، وربطت هذه الجمعيات اتصالات منظمة فيما بينها وشرعت في التنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات في الشؤون الدينية والسياسية المغربية. ومما ساعد السلفية في المغرب، بعض الصحف والمجلات العربية الصادرة في شمال إفريقيا والمشرق العربي، مثل مجلتي"الفتح"و"الزهراء"المصريتين، لمحب الدين الخطيب، ومجلة "المنار" للشيخ محمد رشيد رضا، وصحيفتي "الشهاب" و"البصائر" لجمعية علماء الجزائر، على عهدي عبد الحميد بن باديس، ومحمد البشير الإبراهيمي([909]). ولعبت الصحافة العربية دوراً كبيرا في توحيد الرؤى لدى الشباب المغربي للحرية والانعتاق.

بدأت الحركة السلفية تمتزج بالدعوة الوطنية، وتحقق نتيجة لذلك فوائد مزدوجة في المغرب على السلفية وعلى الوطنية معا([910])، وحدث سنة 1920م، أن حاولت الإدارة الفرنسية الاستيلاء على مياه واد فاس، لصالح بعض الشركات الفرنسية، فقامت مظاهرات عنيفة في

---

[907]- محمد السوسي، "دور فاس في تفعيل الحركة الوطنية"، ...، **مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية،...م.س**، ص. 112.

[908]- أحمد الحفناوي، " السلفية في المغرب ودورها في مكافحة الاستعمار"، **ندوة الحركة السلفية في المغرب العربي**، مركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية بأصيلة، مطابع ميثاق المغرب، الرباط، 1989م، ص. 248.

[909]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، طور المخاض والنشوء**، مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الجزء.1، 1982م، ص. 328.

[910]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، .... م. س.، ص. 154.

فاس، وقد نجح شباب السلفية في فرض مطالبهم أثناء هذه الاحتجاجات المرتبطة بمياه واد فاس، وقدَّم علال الفاسي والحسين بوعياد مذكرة لحاكم فاس، الذي استجاب لسحب مشروع تحويل مياه واد فاس([911])، وشنَّ السلفيون الوطنيون معركة ضد الطرقية والزوايا، التي اتهموها بالخرافات والبدع والضلالة. وقدم المغاربة في يونيو 1920م، مطالب إلى المقيم العام ليوطي تمثلت في حرية الصحافة، وإصلاح التعليم، والحفاظ على الملكية العقارية للمغاربة، وإيقاف نزع الملكية والاستيطان. وكان من أثر تلك الحركة المطلبية في نفسية ليوطي، أن رفع في 3 دجنبر 1920م لحكومة باريس، تقريراً سرياً([912])، يبين فيه قلق المغاربة، وضجرهم من نظام الحكم الفرنسي، وتساؤلهم عن مصير بلادهم. وأشار ليوطي في التقرير نفسه إلى تشكيل الحركة الشعبية المسلمة الفتية والقوية، وتنبأ بأن البناء الفرنسي بالمغرب، يوشك أن ينهار في أول فرصة سانحة([913]). لقد أيقن دعاة السلفية المغاربة أن ازدهار البلاد لن يتم إلا بمقاومة الاستعمار، الذي عرقل نهضة البلاد بتشجيعه التخلف والذي لزم محاربته بشتى الوسائل.

2–مواقف الحركة السلفية من السياسة الدينية الفرنسية :

أ- تطور المواقف المعارضة للحركة السلفية.

تحولت السلفية في المغرب من سلفية تقليدية دينية محضة إلى سلفية وطنية سياسية، وأفرزت الجيل الأول من رجال الحركة الوطنية المغربية، وقدمت لهم الأساس الفكري العربي الإسلامي، لتطلعاتهم النهضوية التحديثية ومواقفهم السياسية النضالية([914]). لكن ما ميَّز الفكر السلفي في المغرب،أنه صادف واقعا اجتماعيا وسياسياخاصاً، جعلته يعايش مستجدات أحداث البلاد، وجعلت زعماءه يتبنون هذا الفكر لعمل سياسي فرض نفسه بعد أن اتضحت الأهداف الحقيقية للحركة الاستعمارية الفرنسية، واشتداد الضغط العسكري وتوقف المقاومة المسلحة وتراجعها في بعض المناطق المغربية نهاية العشرينات، وبروز مقاومة من نوع آخر، خاصة بالمدن

---

[911]- أحمد الحفناوي، "السلفية في المغرب ودورها في مكافحة الاستعمار"، **ندوة الحركة السلفية في المغرب العربي**، .... م. س.، ص. 248.

[912]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ج 1،...م.س.، ص. 235.

[913]- محمد المكي الناصري، **سياسة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، تقرير سري من المارشال ليوتي إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 3 دجنبر 1920**، وثائق الوحدة المغرب. المطبعة السلفية، القاهرة، 1357هـ، ص. 6.

[914]- مولود عويمر، "الشيخ محمد بن العربي العلوي وصلته بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين" **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي، السلفية المستنيرة**، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 1، مطبعة أوميكا كرافيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005م، ص. 97.

تمثلت في العمل الوطني السياسي([915])، وقد تمظهرت أنشطتها الإصلاحية في عدة مجالات، منها إصلاح التعليم خاصة في جامعة القرويين وإصلاح العدالة والأحباس، ومواجهة الطرقية، إضافة إلى إصلاح المجتمع.

***- إصلاح التعليم.**

حظي التعليم باهتمام بالغ من قبل السلفية الوطنية بهدف تكوين شباب متعلم متشبع، بالثقافة العربية الإسلامية، والروح الوطنية لمواجهة سياسة"الفرنسة" ونشر الحضارة الفرنسية التي شرعت حكومة باريس تطبيقها انطلاقا من الجزائر وتونس ثم المغرب. وهكذا أسهمت الحركة الوطنية السلفية في إصلاح التعليم بجامعة القروين والمدارس التابعة لها. وعملت على إحداث مدارس حرة لمنافسة التعليم الفرنسي والتعليم الرسمي، اللذين عرفا نمواً سريعا بالمغرب، وقد لقيت حركة المدارس الحرة تشجيعاً واقبالا كبيرين من طرف المغاربة([916]).

شكلت جامعة القرويين عبر التاريخ المغربي، المركز الرئيس لمختلف الأنشطة الفكرية والثقافية والدينية، واحتضنت علماء وفقهاء المغرب، الفئة الاجتماعية الأكثر تأثيرا في شتى المجالات خاصة الدينية والفكرية والسياسية، مما جعلها محط اهتمام الإدارة الفرنسية، التي شرعت في إصلاحها وفق ما يخدم مشاريعها الاستعمارية.

مع بداية سنة 1914م، ظهر أول مشروع للإصلاح خاص بالتعليم داخل جامعة القرويين والجوامع التابعة لها، وذلك بإيعاز من سلطة الحماية التي بدأت تخطط لسياستها التعليمية في المغرب، وحاول محمد بن الحسن الحجوي القيام بإصلاح منبثق من الأفكار السلفية التي آمن بها وفق ما تسمح به المراقبة الفرنسية([917]). وقد شرع الحجوي في إجراءات إصلاح القرويين بحضور مورسي، ممثل الكتابة العامة للحماية المكلف بالمسألة التعليمية، في تشكيل لجنة لتحسين حال القرويين من بين علمائها، وأطلق عليها اسم مجلس العلماء

---

[915]- محمد الفلاح العلوي، "الفكر السلفي والحركة الوطنية في المغرب مطلع القرن العشرين"، **مجلة أمل**، عدد مزدوج: 25 – 26 السنة.9، 2002م، ص. 41.

[916]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ج1، .....م.س.، ص. 373.

[917]- محمد الفلاح العلوي، **جامع القرويين والفكر السلفي 1873 - 1914**، منشورات مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994م، ص. 144 – 145.

التحسيني للقرويين للسهر على إدخال نظام مفيد وإصلاحات مادية وأدبية في أسلوب التعليم، وإحياء علوم اندثرت، ووضع قانون أساسي للقرويين يكفل حياتها ورقيها([918]).

انتهت الاجتماعات التي استغرقت أياماً، بالاتفاق على مجموعة من القرارات، تمت صياغتها في مشروع إصلاح القرويين ضم102 مادة مقسمة على 10 أقسام جاءت كما يلي:

-القسم الأول: احتوى على 22 مادة اهتمت بنظام المجلس وكيفية تكوينه واختصاصاته.

-القسم الثاني: فيه7 مواد تعلقت بإحداث العالمية، وتحديد قائمة العلماء في 154 عالما.

-القسم الثالث: فيه 7 مواد، اهتمت بكيفية إجراء امتحانات المدرسين.

-القسم الرابع: ضم 15مادة في إحداث وظيفة شيخ القرويين، وتحديد اختصاصاته ومساعديه.

-القسم الخامس: ضم مادتان حول تنظيم التدريس، ومستويات الدراسة، وامتحانات الطلبة.

-القسم السادس: في 11مادة تعلقت بالعطلة السنوية والرخص الاعتيادية.

-القسم السابع: فيه 5 مواد في نظام الحواجز على تآليف الكتب الدراسية.

-القسم الثامن: فيه 4 مواد خاصة بنظام التقاعد .

-القسم التاسع: وفيه 3 مواد نظمت العقوبات التأديبية للمخالفين ولكل ما يسيء بالعلم.

-القسم العاشر: يعرض المشروع للمصادقة عليه وتنقيحه، ولا يقبل للتنفيذ إلا بعد ذلك([919]).

والملاحظ أن هذا المشروع لم يرق أغلبية العلماء التقليديين، الذين اعتادوا على ممارسة التعليم بالقرويين على الطريقة التقليدية العتيقة، وبعض المعارضين لأفكار السلفية، كما تعرض المشروع لانتقادات شديدة آلت به إلى الفشل، خاصة من كان لهم تأثير قوي على أفكار السلطان، والموالين للإقامة العامة، وكان هذا الفشل سببا في استعفاء الحجوي من وظيفته، كما أدمجت وزارة المعارف التي كان يرأسها في وزارة العدلية([920]).

***-المدارس الوطنية الحرة.**

شكلت حركة المدارس الوطنية الحرة، رد فعل ضد السياسة التعليمية الفرنسية، وطغيان التعليم الفرنسي على الديني والعربي في المدارس المغربية الرسمية، وقد فكرت الحركة

---

[918]- محمد حسن الحجوي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، مطبعة إدارة المعارف بالرباط، الجزء.4، 1340 هـ-1345هـ،ص. 31.

[919]- نفسه،صص. 32 – 33.

[920]- آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى، 2003م ، ص. 271.

الإصلاحية السلفية في تأسيس مدارس حرة لتعليم الناشئة أصول الدين، وقواعد اللغة العربية وتحفيظ القرآن الكريم والعلوم، باستعمال أساليب جديدة عصرية. وقد لقيت حركة المدارس الحرة تأييدا كبيرا من طرف المغاربة. وكان التلاميذ يؤدون واجبات شهرية لمواجهة مصاريف الكراء والتجهيز، وأجور المدرسين غير المتطوعين([921]).

لقد آل أمر المدارس الحرة إلى أيدي العلماء الكبار وعناصر الحركة الوطنية السلفية، التي اعتمدت عليها في بعث الوعي الوطني بين التلاميذ، وفي تبني الفكر السلفي كإديولوجية تعليمية بعد أن كان الإقبال عليها كبيراً، حيث كان يدرس بها نخباء طلبة القرويين. وقد كانت سنة1919م، بداية التجارب الأولى للمدارس الحرة في كل من فاس والرباط وتطوان، وتلتها أخرى في العشرينيات، بمدن سلا والدارالبيضاء ومراكش والجديدة وآسفي والصويرة([922]). وهكذا ظهرت حوالي 25 مدرسة ما بين 1919م و1924م، بلغ إجمالي تلاميذتها بين 1500 و2000 تلميذا، وتطوع خريجو جمعيات الثانويات الإسلامية(الفرنسية)، للتعليم بتلك المدارس([923]).

واجهت سلطات الحماية حركة المدارس الحرة، بنفي بعض رؤسائها والمشرفين عليها، وسجنتهم في حالات عديدة، وعملت على إغلاق بعضها بمبررات واهية، كما حدث للمدرسة الناصرية ومديرها محمد غازي الذي نفته السلطات الفرنسية إلى الدار البيضاء، وإغلاقها بدعوى أنها اتخذت مقرها في زاوية سيدي أحمد بن ناصر الشهيرة، وانزعاج السلطة الفرنسية لاتخاذ المدرسة كملتقى لدعاة الحركة السلفية المناهضة لسياستها.

لقد اعتبر ظهور المدارس الحرة من أولى علامات النهضة الفكرية والعلمية بمغرب الحماية، وتطورالوعي الوطني في ما بين الحرب ونشوء الحركة الاحتجاجية على الإدارة الفرنسية وسياستها البربرية في ماي 1930م([924]).

***-مواجهة الطرقية وإصلاح المجتمع.**

---

[921]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ج 1،... م. س.، ص. 373.

[922]- محمد الفلاح العلوي، "الفكر السلفي والحركة الوطنية في المغرب مطلع القرن العشرين"، **مجلة أمل**، عدد مزدوج: 25 -26، السنة .9، 2002م،ص. 44.

[923]- محمد المكي الناصري، **إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة**، دراسة وإعداد إدريس كرم، تحقيق محمد يرعيش الصفريوي،ط.1، 2010م، ص. 68.

[924]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ج. 1، .....م.س.، ص. 375.

التجأت الإدارة الفرنسية إلى شيوخ الزوايا وزعماء الطرق الدينية، باعتبار نفوذهم الروحي، واستغلال مكانتهم الدينية داخل المجتمع، لتسخيرهم في إضعاف المقاومة التي أبداها السلطان والعلماء وجل المغاربة ضد التغييرات التي أحدثتها إدارة الحماية داخل المؤسسات الإسلامية، وكذلك لعدم التزاماتها باحترام العوائد الدينية للمغاربة، وعدم حفاظها على الطابع الإسلامي بالمغرب. وقد استطاعت الإقامة العامة أن تجمع حولها شيوخ الطرق الدينية والزوايا، من خلال تقديم الدعم المالي ومنح الامتيازات الإدارية والقضائية، مما دفع الحركة السلفية إلى اتهام هؤلاء الشيوخ بالتواطؤ مع الاستعمار والخضوع لسلطاته، وخدمة أهدافه التوسعية([925])، ووصفوها بالضالة والمشعوذة، وقد اهتم بعض السلفيين من قدماء دعاة الحركة الإصلاحية، كأبي شعيب الدكالي وتلميذه محمد بن العربي العلوي بتطهير البلاد، من تأثير الزوايا ومختلف الشيع التي كانوا يكنون لها عداء شديداً([926]). وقد عرفت مدينة فاس خلال الفترة ما بين سنتي 1915م و1922م، صراعا عنيفا بين طائفتين: طائفة الذين أدركوا أن الدين المفترى عليه تعرض لشعوذة ودجل أشباه المتصوفة، وقد تزعمها شباب جامعة القرويين والثانوية الإدريسية، وطائفة ثانية تحكمت فيها الطرق الدينية والتي استغلت الدين لتحقيق مصالحها. وقد تمكن مشايخ الطرق من خداع أتباعهم واستخدامهم في تحقيق أهدافهم الاقتصادية والسياسية، باتباع طقوس دينية مرتبطة بالديانات الوثنية،التي عاشها المغرب قبل انتشار الإسلام مخالفة للقرآن والسنة، وماكان العلماء ليقبلوا باستمرار تلك البدع والخرافات، إضافة إلى موالاتها لسلطات الحماية والدور الذي أصبحت تقوم به في نشر الخضوع والاستسلام والانحياز إلى جانب الفرنسيين المسيحيين([927]).

لقد تردد صدى هذا الصراع في جميع أنحاء المغرب، وشاع ذلك بين مختلف فئات المجتمع، وهو ما أدى إلى تدمر أصحاب الطرق الدينية، ودفعهم إلى الاستعانة ببعض مريديها وأتباعها من الحكام والولاة لمساندتهم والدفاع عنهم ضد أصحاب تلك الحملة، خاصة بعد انتقال الصراع إلى الصحف، مثل جريدة الشهاب الجزائرية، التي كتبت مقالة تنتقد فيها الزاوية

[925]- محمد المكي الناصري، **إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة**، ...م.س.، ص. 127.

[926]- جون واتربوري، **أمير المؤمنين..الملكية والنخبة السياسية المغربية**،...م.س.، ص. 86.

[927]- روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين** ،...م.س.، ص. 144.

التيجانية المتعاونة مع الاستعمار([928]). و كان الفضل للسلطان المولى عبد الحفيظ في إظهار المبادئ السلفية المناهضة للطرقية خاصة بعدأن أصبحت تساند الاحتلال، وقد أمر بإقفال زاوية الكتانيين بعد أن اكتشف مؤامرة رئيسها على الدولة وعلى البلاد([929]).

***-الإصلا ح الاجتماعي.**

استخدمت الحركة السلفية شعار الدفاع عن المقدسات الدينية الوطنية، من خلال الدعوات الإصلاحية التي تبنتها في مواجهة القوانين والتشريعات التي كانت تصدرها إدارة الإقامة العامة. وقد انتشرت ممارسات باسم الحرية والليبرالية، لم تكن بارزة في المجتمع المغربي منها؛ لعب القمار ومواخير الدعارة العلنية، حيث أصبح العمل بها مقننا ومنظما، وبحماية القانون، و في إطار تنظيم الدعارة، كان لزاما على العاهرات القيام بفحوصات طبية منتظمة وإلزامية، خاصة بعد انتشار الأمراض الجنسية بين الجنود الفرنسيين. وكان الهدف من تقنين البغاء، هو فتح المجال أمام عناصر القوات الفرنسية للترفيه، ونشر الفساد والرذيلة في الأوساط المسلمة، وهو ما رفضه المغاربة عموما، خاصة وأن بيوت الدعارة فتحت قريبة من أماكن العبادات كالزوايا والمساجد، وبجوار الأحياء السكنية المحافظة، وكانت سببا لاستقالة وزير العدل الشيخ أبي شعيب الدكالي، بعدما رفض التوقيع على مرسوم لفتح مقر للبغاء بمدينة القنيطرة التي كانت تسمى "بور ليوطي"([930]).

وأمام تدمر المغاربة ونداءات الحركة السلفية، أصدر السلطان المغربي بتنسيق مع السلطات الفرنسية ظهيرا يوم 19 مارس 1914م، تعلق بتنظيم وبتقنين البغاء والقوادة على النساء، إذ نص الفصل الثاني على العقوبات الزجرية التي وصلت إلى حد منع الإقامة بالمغرب تصل مدتها إلى عشر أعوام، وبغرامات مالية كبيرة في حق كل من سعى إلى إعانة ومعاضدة العاهرات بالطريق العام، وحيازة قسطا مما يتحصل من ذلك الفجور([931]). كما منع نفس

---

[928]- عبد الكريم الفيلالي، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، الجزء.9، 2006م، ص. 156.

[929]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**،...م.س.، ص. 153.

[930]- محمد المكي الناصري، **إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة**، ...م. س.، ص. 86.

[931]-"ظهير شريف يتعلق بالأوباش وبالأشخاص الذين يتعاوطون صناعة القيادة على النسوة"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 27 مارس 1914م،العدد.47،السنة. 2 ، ص. 105.

الظهير لعب القمار بالشوارع العمومية أو بالأماكن المخصصة لذلك، ويُعاقب المخالفون حسب القانون الجنائي الفرنسي([932]). والملاحظ أن هذا الإجراء موجه ضد الأجانب المقيمين بالمغرب، مما يفسر أن الأجانب هم من كانوا يمتلكون تلك المواخير. ولَحِقَ بهذا الظهير قرارات مقيمية تجيز إنشاء فضاءات ومواخير للبغاء الرسمي في مدن المغرب وقراه، بحيث أباحت ممارسة البغاء في أماكن معينة من الأحياء الشعبية، خاضعة للمراقبة الطبية تجنبا لتفشي الأمراض، مثل حي مولاي عبد الله بفاس، ووقاصة بالرباط والمرس بمكناس، وبوصبير بالدار البيضاء، وعرصة موسى وعرصة الحوت بمراكش([933]).

بعد أن أصبح تسيير المدن المغربية بيد الفرنسيين، عسكريين كانوا أو مدنيين، ظهرت عادات وأخلاق مرتبطة بالجاليات الأوربية المستقرة بالمغرب، والتي تزايد عددها بعد توقيع عقد الحماية، وانتقلت هذه السلوكات للمجتمع المغربي كالاتجار في الخمور بعد استيرادها وفتح وتسيير الحانات، وهو ما كان ممنوعاً ومحرما شرعاً على المسلمين، سواء بالمدن أو القرى، مما دفع السلطات المغربية إلى إصدار ظهير 15 يناير 1913م، في ضبط أماكن بيع المسكرات، حيث منع على المغاربة فتح محلات المسكرات(الحانات) ودخولها وحتى شرب واستهلاك الخمور([934])، وتلاه قرار وزيري بتاريخ 27 يناير 1913م، من الصدر الأعظم، وهو قرار ضابط في شأن المحلات المعدة لبيع المشروبات الكحولية، حيث منع استغلال أملاك الأحباس وتحويلها إلى حانات، ولم يسمح كذلك بفتح الخمارات إلا بإذن من السلطات المخزنية، بعد تقديم طلب لذلك، وإذا كان صاحب الطلب أجنبيا، فيكون الطلب على يد قنصل بلده مصحوبا بوثيقة من السوابق العدلية تبين عدم صدور في حقه عقوبة حبسية أو جنائية([935]). وقد منع نفس القرار أصحاب الخمارات ومسيريها قبول النساء المشهورات بالفجور في خماراتهم، أيا كان سبب دخولهن، ومُنِعَ دخول القاصرين الذين لا تتراوح أعمارهم 16سنة، وكل مخالف لتلك الضوابط يعاقب حسب القوانين الجاري بها العمل، والتي وصلت إلى حد الإغلاق النهائي وعدم تجديد رخصتها

---

[932] - -"ظهير شريف يتعلق بالأوباش وبالأشخاص الذين يتعاوطون صناعة القيادة على النسوة".ج.ر...م.س، ، ص. 105.

[933] - عبد الكريم الفلالي، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، الجزء.9، ...م.س.، ص. 221.

[934] - "ظهير شريف في ضبط محال بيع المسكرات"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية**29 يونيو 1913م،العدد.8،السنة.1، ص. 56.

[935] -"قرار من الصدر الأعظم في ضبط محال بيع المسكرات"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية**29 يونيو 1913م،العدد.8،السنة.1، ص. 57.

وسحبها([936])، وقد تلاه ظهير آخر عَدَّلُه وتممه بتاريخ 20 شتنبر 1914م، تعلق بمعاقبة الذين يتجاهرون بالسُكر أو يدمنون على شرب الخمر، ونص الظهير على عقوبات قاسية، كالسجن والغرامة والحرمان من الوظيفة العمومية وباقي الحقوق المدنية، في حق كل من وجد وضبط في حالة السُّكر الظاهر في الشوارع، والطرقات والساحات العمومية والمقاهي والفنادق، وغيرها من المحلات العمومية. كما طبقت نفس العقوبات السالفة الذكر على الذين يبيعون الخمور للمواطنين والعساكر المسلمين، ويحاكمون بمقتضى القانون الجنائي الفرنسي([937]). والملاحظ أن هذه الإجراءات لم تكن موجهة للمغاربة تحديداً بل للجاليات الأوروبية والجنود الفرنسيين والمسلمين الجزائريين والتونسيين والسنغاليين، الذين استقدمتهم القوات الفرنسية ضمن قوات اللفيف الأجنبي التابع لها، خاصة وأن هم الذين كانوا يثيرون مشاعر المسلمين المغاربة ودفعوهم للاحتجاج على مثل هذه السلوكات التي تتنافى وأخلاقهم الإسلامية.

لقد وظفت إدارة الحماية قوانين تعلقت بتدبير الشأن الديني بالمغرب، كانت موجودة وأعاد الجنرال ليوطي إحياءها وتعديلها، خاصة تلك المرتبطة بتنظيم الأخلاق والآداب داخل المجتمع الإسلامي، كمنع بيع الخمور للمسلمين وتجريم الإفطار علنا في رمضان، وتقنين البغاء وزراعة واستهلاك التبغ، وقد تم في البداية منع التصوير في البنايات التاريخية والمؤسسات الدينية، وتلاه إجراء آخر تمثل في تحريم ولوج المساجد وباقي البنايات الإسلامية ومنعها على غير المسلمين، حيث كان ذلك بطلب من السلطان والعلماء المناوئين لفرنسا.([938]).

هذه الإجراءات المتعلقة بالمسألة الدينية، كان القصد منها هو إظهار احترام الإدارة الفرنسية لعوائد المغاربة الدينية وأنها ملتزمة بالحفاظ عليها، وأنها لم تحدث قطيعة مع ماضيهم وتقاليدهم، خاصة وأن هذه الإجراءات تزامنت والعمليات العسكرية التوسعية داخل البلاد. وللإشارة فإن سلطات المراقبة بآزرو كانت لا تتوقف عن تذكير أصحاب الخمارات بمنع تقديم الخمور للجنود المسلمين، واضطرت إلى توقيف العديد من المخالفين، وكان القائد

---

[936]- -"قرار من الصدر الأعظم في ضبط محال بيع المسكرات"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 29 يونيو 1913م،العدد.8،السنة.1، ص. 58.

[937]- "ظهير شريف في معاقبة الذين يتجاهرون بالسكر أو يدمنون على شرب المسكرات"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية** 28 شتنبر 1914م،العدد. 74، السنة. 2، ص. 419.

[938]-Rivet Daniel, **Lyautey et l'Institution du protectorat Français au Maroc 1912-1925,** Tome.2, Editions l'Harmattan, Paris, 1988, p.125.

نيفيل" Nivelle "، قد منع إنشاء حانة بقصبة تمحضيت، مبرراً ذلك باحترام الشعور الديني للسكان، وعبَّر المارشال ليوطي عن استغرابه عندما أخبره مراقبوه بمناسبة جولة قام بها عند قبائل بني مكليد رفقة الرئيس ميلران"Millerand"، أنه تم اكتشاف لوحات تجارية إشهارية للخمور معلقة على سورأحد الأسواق([939]). وقد قامت الحركة السلفية الوطنية بحملات واسعة ضد بيع الخمور للمسلمين المغاربة، وتقدمت باحتجاجات رسمية للمخزن وسلطات الحماية على السواء، أمام انتشار هذه الآفات الاجتماعية التي أصبحت تحمل معها أخطارا تهدد المجتمع المغربي([940]).

ب-الحركة السلفية الوطنية وظهير 16 ماي 1930م.

بدأت السياسة البربرية محتشمة منذ إصدار ظهير 11 شتنبر 1914م، ثم أخذت صبغة علنية بظهير 16ماي1930م، المعروف "بالظهير البربري"، والذي لم يكن سوى تأكيد لسياسة تم إعدادها قبل الاحتلال وطبقت خلاله، أوحى بها منظرو الحركة الاستعمارية الفرنسية وموظفو إدارة الحماية، الذين اعتقدوا أن الأمازيغ يمكن عزلهم وفصلهم عن باقي عناصر المجتمع المغربي([941]). رغم أن السلطان المولى يوسف، أبدى احترازا شديدا إزاء ظهير 16ماي 1930م. إلا أن السلطان الشاب سيدي محمد بن يوسف أمضاه، وهو يُقِرُّ من خلال بنوده بصلاحيات الجماعات البربرية القضائية، وبه أحدثت محاكم عرفية تكلفت بالحكم في كل القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، وقد سمح البند السادس من الظهير للمحاكم الفرنسية لزجر القضايا الجنائية المرتكبة ببلاد الأمازيغ، وفق القانون الجنائي الفرنسي، وهي قضايا كانت تبث فيها المحكمة الشريفة العليا المحدثة سنة 1918م ([942]).

لقد كان الهدف من إصدار ظهير 16ماي1930م، هو تقسيم الشعب المغربي إلى وحدتين عرقيتين، عرب وأمازيغ. ومنذ سنة 1923م، ألغيت اللغة العربية من المدارس البربرية، وعوضت المحاكم الشرعية بمحاكم عرفية ببلاد الأمازيغ، وأخذت الحركة السلفية على عاتقها معارضة

[939]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'Institution du protectorat Français au Maroc 1912-1925,** Tome.2, Op,cit,…,.125.

[940]- أبو بكر القادري، **الخمر آفة خطيرة على المجتمع**، سلسلة الحوار 52. منشورات الفرقان، الرباط، 2001م، ص. 26.

[941]- واتربوري جون، **أمير المؤمنين... الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الفني أبو العزم....م.س.، ص. 87.

[942]- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون الدار التونسية للنشر، تونس.، 1976م، ص: 6.

التفرقة العرقية العنصرية للإدارة الاستعمارية، واعتبرت الظهير تهديدا للإسلام وفيه إساءة كبيرة للشخصية الأخلاقية للمغرب، واستغلته لمناهضة السياسة الفرنسية، وقامت عناصر الحركة السلفية بنشر فكرة أن الظهير لم يكن موجها سوى إلى محاربة الإسلام، وإعداد الأمازيغ إلى اعتناق النصرانية([943])، فاتسع نطاق الاحتجاجات، وانتشرت في مختلف أوساط المجتمع المغربي، وتشكلت الجمعيات والمنظمات السرية والعلنية([944]). وفي يوم 4 يوليوز1930م، بعد أن شاع بين الناس مضمون الظهير البربري وما يهدف إليه، اجتمع بمسجدي القرويين بفاس، والمسجد الأعظم بسلا، عدد من المغاربة على اختلاف طبقاتهم من الشرفاء والعلماء والتجار والأعيان وسائر أفراد الشعب، ورددوا اللطيف مباشرة بعد انتهاء الصلاة. واستمرت التجمعات إلى غاية يوم17يوليوز1930م. وفي اليوم الموالي، اشتد الحماس وبلغ أوجه، فألقيت الخطب ووقع اصطدام، بعد أن توجه المتظاهرون إلى ضريح المولى إدريس، وما أن انتهت خطبة أخرى به، حتى خرج المحتجون قاصدين مسجد الرصيف، وتوجهت جماعة من المحتجين إلى منزل رئيس المجلس العلمي، بينما تجمع آخرون أمام دار الجنرال، حاكم الناحية وحاول بعضهم إسقاط العلم الفرنسي، بعد أن عبروا مختلف الشوارع وأزقة مدينة فاس العتيقة([945]).

لقد لجأ المغاربة إلى المساجد لقراءة اللطيف، ودعوا الناس للصيام تعبيرا عن غضبهم ورفضهم لهذا الظهير. وهكذا شكلت حركة اللطيف التي عمت أهم المساجد بالمدن المغربية، عصيانا مدنيا، وتمرداً شعبيا على سلطة المستعمر وسياسته، ومثلت لمقاومة سلمية جديدة خلفت المقاومة المسلحة([946]) ،التي توقفت إلى حين.

انتشرت حركة معارضة الظهير في كل شمال إفريقيا، وناشدت العالم الإسلامي، عبر النداء العام الذي وجهته الحركة السلفية إلى العالم الإسلامي، وقد شبهت فيه عمل فرنسا في المغرب كعمل إسبانيا في الأندلس بالأمس، ونبهوا إلى أن المغرب في طريق النصرانية، ونجح

---

[943]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France**, … Op.cit, p.265.

[944]- بدون مؤلف، "موجز تاريخي عن الحركة الوطنية المغربية" **جريدة العلم**، الأحد 30 مارس 1952م، العدد. 1756، السنة.6،ص.2.

[945]- الحسين بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1930**، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة. 1، 1979م. ص. 14.

[946]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، مرحلة الانطلاق والكفاح 1930 – 1934، الوزاني مؤسسة محمد حسن ، الجزء. 3، 1984م، ص. 73.

المغاربة في التعريف بقضيتهم لدى الدول الإسلامية، وراسلوا الجرائد، وبعثوا الأخبار، ورحل الشباب إلى بلاد الشرق فنشروا دعاية للقضية المغربية المجهولة، وكسبوا تعاطف المثقفين والمفكرين ورجال السياسة الذين أصبح لهم ولع تتبع أخبار المغرب([947]). وفتحت الصحافة الإسلامية، خاصة جريدة"الفتح"، صفحاتها للتعريف بالقضية المغربية، وأصبحت منابر حرة لها، حيث عبرت صحف القاهرة ودمشق وتونس وجنيف، وأيضا جرائد الحجاز وفلسطين، وعلماء العراق والجمعيات الإسلامية في آسيا، عن رفضهم للسياسة الفرنسية الرامية إلى محاربة الإسلام([948])، وهكذا أرسل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين إلى رئيس وزراء الحكومة الفرنسية عبر قنصلها في القدس، احتجاجا باسم مسلمي فلسطين على ما تقوم به الحكومة الفرنسية من الأعمال المنكرة في المغرب، وبعثت جمعية الشبان المسلمين برقية احتجاج على عبث فرنسا بالمسألة الدينية في المغرب، وناقش المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في القدس أوائل سنة 1932م، القضية المغربية، وقد حضر هذا المؤتمر، كل من محمد المكي الناصري ومحمد بن عبد السلام بنونة، واتخذ المؤتمر قرار دعم المغرب رفعه إلى عصبة الأمم بجنيف السيد أمين الحسيني مفتي فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي العام([949]).

خلال زيارة قام شكيب أرسلان بها، رئيس اللجنة السورية الفلسطينية العربية، إلى مدينتي طنجة وتطوان في غشت 1930م، حذَّر العالمَ الإسلامي من محاولة تدمير الإسلام واللغة العربية بالمغرب، وكان قد كتب من جنيف مقاله بعنوان"مسألة إخراج البربر من الإسلام بمجلة "لاناسيون أراب" التي كان يديرها، انتقد فيها السياسة البربريةالفرنسية بالمغرب، ونصح كذلك المغاربة بالدفاع عن قضيتهم العادلة، والتعريف بها في المحافل الدولية([950]).

ولمواجهة تطورات القضية المغربية المتمثلة في رفض "الظهير البربري"، والقضاء على حركة الاحتجاجات، التي انتشرت بسرعة خلال شهر يوليوز1930م، تجندت إدارة الحماية، فتعبأت قوات الجيش والشرطة ووضعت عناصرها حول المساجد لمنع التجمع بها، ولقمع كل

---

[947]- الحسين بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري**....م.س.، ص. 582.

[948]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France**…. Op.cit, p.266.

[949]- الحسين بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري**....م.س.، ص. 581.

[950]- نفسه، ص. 187

حركة تنبعث فيها أو تنطلق منها، ولجأت إلى توجيه تهديدات لبعض عناصر الحركة السلفية الاحتجاجية، وصدرت الأوامر بانتهاك حرمة المساجد والدخول إليها لاعتقال المتظاهرين وتعذيبهم، وعملت على نفي المتزعمين بعد محاكمات عسكرية إلى سجون بمناطق نائية، خاصة بمدن تازة، وقلعة السراغنة وفجيج([951]).

وفي محاولة لها لإيقاف الدعم والمساندة الخارجية للقضية المغربية، منعت الإدارة الفرنسية الصحف الأجنبية الموزعة بالمغرب، مستغلة ظهير 20 نونبر1920م، المنظم للصحافة الصادرة والموزعة بالمغرب، وبالتالي فرضت رقابة على الكتب والمطبوعات والجرائد المشورة بالمغرب، وسُحبت الإعلانات والجرائد المخالفة للنظام العام([952]). ونشير إلى أن الإدارة الفرنسية عملت على فرض حصار إعلامي على المغرب منذ 27 أبريل 1914م، تاريخ استصدار ظهير ينظم عمل الصحافة وتوزيع الجرائد والمطبوعات بالمغرب([953]).

اتخذت إدارة الإقامة العامة إجراءات أخرى مرتبطة بالحركة الاحتجاجية على ظهير 16 ماي1930م. ففي11 غشت1930م، استغل المقيم العام سفره رفقة السلطان **سيدي محمد بن يوسف** إلى فرنسا، فأمر المقيم المفوض **أوربان بلان** « Urbain Blanc »، بتلاوة رسالة السلطان في المساجد والتي يدافع فيها عن الظهير، مخافة تفاقم الأوضاع([954])، وعَبْرها وصف المغاربة المحتجين على السياسة البربرية"بصبيان لم يبلغوا الحلم"، وجاء فيها تهديد ووعيد، وإدعاء أن السلطان إنما اقتفى أثر والده الذي سمح للأمازيغ بالمحافظة على عوائدهم، من خلال ظهير 11شتنبر1914م. وكان مضمون الرسالة موجزاً لوجهة النظر الفرنسية، وخلفت استياء عاما في البلاد كلها، واعتبرت أنها رسالة الإقامة العامة نُسبت للسلطان، ولهذا كانت عديمة الفائدة([955]). ولما علمت الإقامة العامة بتطور الاحتجاجات واستمرارها، وزعت بتاريخ 8

---

[951]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، الجزء 3، ....م.س.، ص. 106

[952]- "ظهير شريف متعلق بتنظيم المطبوعات"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية** 8 مارس 1921م، العدد. 410، السنة.7، ص. 242.

[953] - Dahir relatif à l'organisation de la presse, **Bulletin officiel** : Edition Française, 1er Mai 1914. Partie officielle, 3ème année n° 79, p.296.

[954]- Pascal Le Pautremat**, la politique musulmane de la France**,…. Op.cit. p.266.

[955]- محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، الجزء 3، ....م.س.، ص. 101.

شتنبر1930م، منشورا تعلن فيه أنها تقبل إخراج كل قبيلة تطالب بالقضاء الشرعي من القبائل التي يشملها الظهير، وهي مناورة سياسية منها لتهدئة الأوضاع([956]).

لقد أُرغمت الإقامة العامة، على التراجع أمام قوة الحركة الاحتجاجية، على إثر الإعلان عن ظهير 16 ماي 1930م، حيث كان من المفروض انتظار تاريخ يونيو 1931م، لكي تقوم السلطات الفرنسية بخطوة إلى الوراء فأسست لجنة فرنسية-مغربية مكلفة بإعداد تعديل يشمل القضاء المحلي([957])، وأعيد توحيد النظام القضائي المغربي، وحذف صلاحية المحاكم الفرنسية والعرفية في مجال القانون الجنائي، وأنشىء قسم جنائي في المحكمة العليا الشريفة([958]). فكبرت إذن الحركة الوطنية واتسع مجال تأثيراتها وتقوت شوكتها بعد هذه الأزمة، وعارضت إلى غاية 1934م، السياسة البربرية لفرنسا.

[956]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية** ....م.س.، ص. 166.

[957]- Pascal Le Pautremat, **la politique musulmane de la France**, …, Op.cit, p.266.

[958]- جون واتر بوري، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**،...م. س.، ص. 88.

الخاتمة:

بعد العرض الذي قدمته عن السياسة الدينية للحماية الفرنسية بالمغرب ما بين 1912م و 1930م، والذي أبرزت من خلاله طبيعة السياسة الدينية لفرنسا وتوجهاتها الكبرى، والكيفية التي طُبقت بها في بلدان شمال إفريقيا من ضمنها المغرب، وارتباط مبادئها النظرية بالرؤية الاستعمارية الشاملة المتحكمة في صانعي قرارات السياسة الاستعمارية لفرنسا وردود فعل شعوب منطقة شمال إفريقيا إزاء السياسة الاستعمارية عموما.

وانطلاقا من الأدوات المنهجية للمقاربة التاريخية للإشكالية المركزية للأطروحة والعناصر المتفرعة عنها، واستنادا إلى المادة العلمية والوثائق التي تم الاشتغال عليها، والتي أسعفتنا في إجراء بعض المقارنات بين مختلف السياسات التي اتبعتها فرنسا في كل من الجزائر وتونس والمغرب، واعتمادا على علوم معرفية أخرى انسجمت والتحليل المعتمد لوضع المادة المصدرية في سياقها الصحيح، خلصنا إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ إن القوانين الفرنسية الصادرة في الجزائر، هدفت إلى دمج الجزائر في فرنسا، وخدمة مصالحها الاستعمارية، بعد أن طالب الساسة الفرنسيون بضرورة القضاء على الدين الإسلامي، والهوية الثقافية الأمازيغية-العربية للمجتمع الجزائري لإنجاح سياسة الإدماج، وذلك عبر تنفيذ قانون التجنيس الجماعي، وإنجاح قانون الأحوال الشخصية، وتطبيق قانون "الأندجينا"، وفرض قانون فارني المرتبط بإلغاء القوانين الإسلامية الخاصة بالأملاك العقارية، وقوانين مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.
- ✓ سعي الإدارة الفرنسية إلى إخضاع القضاء الإسلامي الجزائري للعدالة الفرنسية، عبر تطبيق التشريعات والقوانين التي أصدرها المشرع الفرنسي على الجزائر، وأصبحت المحاكم الفرنسية تبث في مختلف نزاعات الجزائريين، وصارت الإدارة الفرنسية في منطقة القبائل الكبرى تطبق الأعراف والتقاليد القبلية، وألغت سلطة القضاء الإسلامي عليها، واستبدلتها بنظام الجماعات القضائية القبائلية، رغم ذلك فقد عجز النظام القضائي الفرنسي عن التكيف والسير مع العدالة الإسلامية في الجزائر على حد تعبير شارل روبير أجرون.

- ✓استغلت السياسة التعليمية الفرنسية لإفراغ المجتمع الجزائري من ثقافته ومعتقداته، وإحلال اللغة والثقافة الفرنسيتين، في أفق إلحاقه بالمدنية الفرنسية تحقيقا لفكرة الإدماج، إذ اتخذت الإدارة الفرنسية عدة إجراءات تمثلت في ضرب اللغة العربية، واعتبرتها لغة أجنبية، وأحيت اللهجات المحلية. وعملت على إقصاء التعليم الإسلامي بالمساجد الكبرى والزوايا وإغلاق المدارس واضطهاد المدرسين، ومصادرة عائدات الأوقاف الإسلامية المخصصة للتعليم، في المقابل أنشأت مدارس ابتدائية فرنسية، سميت بمدارس الأهالي Ecoles « Indigènes»، كانت جل برامجها ومناهجها فرنسية، رفض الجزائريون إرسال أبنائهم إليها.
- ✓دعم الإدارة الفرنسية المطلق للأعمال التي تقوم بها الجمعيات التبشيرية بالجزائر، خاصة في منطقة القبائل الكبرى، من خلال الربط بين الاستعمار والتبشير، إذ أن الحركة التبشيرية بالجزائر عرفت مشاكل وعراقيل واحتجاجات من قبل الجزائريين، وتعتبر ثورة المقراني في بلاد القبائل الكبرى دليلا على رفض اعتناق الديانة المسيحية، مما يوحي بأن المحاولات التنصيرية بالمنطقة باءت بالفشل، واعترف بذلك المستشرق الفرنسي جاك بيرك، مؤكدا أن عدد الجزائريين المعتنقين للمسيحية قليل جداً مقارنة مع حجم الإمكانات المسخرة لذلك.
- ✓مراقبة الإدارة الفرنسية في الجزائر لأنشطة الزوايا والطرق الصوفية، ومحاصرتها مستعملة أساليب الترغيب والترهيب لاحتوائها ولكسب ودِّها والتحكم في زعمائها، إذ قامت بأبحاث استخباراتية همت الشيوخ والمريدين لمعرفة إمكانياتهم الاقتصادية ومواردهم المالية، ومدى امتدادهم وتأثيرهم داخل المجتمع الجزائري. كما تمكنت الإدارة الاستعمارية، بفضل توظيفها لبعض زعماء الطرق الصوفية والزوايا من تحقيق عدة أهداف، إذ وفرت لها الأمن والاستقرار في أشد الفترات حرجا، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، وفي أماكن حدودية نائية يصعب السيطرة عليها وعلى قبائلها، وإخضاعها للسلطة الاستعمارية.
- ✓عملت الإدارة الاستعمارية على القضاء على الحج، وشرعت في مراقبته وتنظيمه تارة ومنعته مرات عديدة، كما منحت رخص الحج بشروط معينة، بعد إجراء أبحاث استخباراتية عن أصل الحاج وأخلاقه وأملاكه وسمعته، وقد تعاملت بانتقائية مع طلبات الراغبين في أداء

مناسك الحج، مما خلق استياء كبيرا لدى الجزائريين، ودفع البرلمان الفرنسي سنة 1913م، للتدخل وإزالة العراقيل التي تضعها السلطات المحلية لمنع الحج بالجزائر.

- ✓ تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الأوقاف الإسلامية الجزائرية، من خلال وضع ترسانة قانونية ملائمة للسيطرة عليها، كما سهلت مهمة الاستيلاء على عائداتها عن طريق إصدار عدد هائل من المراسيم. ويعتبر كل من قانون الإنزال والمرسوم الصادر في 12 يونيو 1898م، أبرز القوانين التي قضت على إدارة الأوقاف وممتلكاتها.
- ✓ فرضت الحماية الفرنسية التجنيس على التونسيين المسلمين واليهود والأجانب مقابل إغراءات مادية كبيرة، عبر إصدار قانون التجنيس في 20دجنبر 1920م المعروف بقانون مورينو Acte» «de Morinaud، المنظم لشروط التجنيس بتونس، وقد عرفت مسألة تجنيس التونسيين معارضة شديدة ورفضا مطلقا من طرف التونسيين، خاصة بعد إفتاء علماء وفقهاء العالم الإسلامي بتحريم التعامل مع المتجنسين وتكفيرهم واعتبارهم مرتدين.
- ✓ احتجاجات طلبة جامع الزيتونة على قانون التجنيس، ومقاطعتهم للأئمة وللفقهاء الذين أفتوا بشرعية التجنيس.
- ✓ وضعت إدارة الحماية الفرنسية السلطة القضائية المدنية والشرعية بتونس تحت إشراف وإدارة مسؤول فرنسي سامي، وأحدثت محاكم فرنسية للنظر في قضايا التونسيين ضد الأجانب، وأناطت مهمة النيابة العامة لموظفين فرنسيين غير متخصصين، وأسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لحاكم تونسي، كما اهتمت بالقضاء العبري ومنحت مجلس الأحبار بتونس استقلالية تسييره.
- ✓ قضت السلطات الفرنسية على النهضة العلمية بتونس، من خلال تهميش الأدوار التعليمية التي تؤديها مختلف المؤسسات الدينية خاصة جامع الزيتونة وقامت بتنظيم التعليم العصري وفرنسته، وحالت دون انتشار التعليم الإسلامي عبر تهميشه وحرمانه من الدعم والتمويل المادي بعدما جردته من عائدات الأوقاف. وأحدثت مدارس مهنية، وتوجيه التلاميذ إلى شُعبها، كما عملت على إدخال إصلاحات على التعليم بجامع الزيتونة والمعاهدة التابعة له.

- ✓ تميزت السياسة الاستعمارية إزاء الطرق الصوفية والزوايا التونسية باللين والشدة، فسمحت للموالية لها بحرية الاشتغال، بينما عملت على تشديد الخناق على المعارضة لسياستها ، واتهمتها بالتعصب ومعاداة الأجانب، بعدما وصفتها بأوكار التعصب. كما راقبت أنشطة شيوخ الزوايا وزعماء الطرق الصوفية وحدّت من تحركاتهم، إذ أصبحت تنقلاتهم ورحلاتهم مقيدة بشروط،ضمنها حصولهم على ترخيص، وهكذا اعتبرت السياسة الاستعمارية تجاه الطرق الصوفية والزوايا امتداداً لسياستها بالجزائر والمغرب.
- ✓ عرفت تونس أنشطة تبشيرية امتداداً لما عاشته الجزائر، حيث كان الرهان على بعث كنيسة قرطاج، خاصة بعد تعيين البابا للكاردينال لافيجري ممثلا للكنيسة على تونس إضافة للجزائر، هذا الأخير عمل على تشييد الملاجيء والمستشفيات والمدارس بمختلف المدن التونسية، يشرف عليها رجال دين مسيحيون، وأنشأ معهدا بكاتيدرائية سان لوي التي بناها بنفسه ودفن بها. وقد أقيم له تمثال كبير في تونس وسط ساحة عمومية قرب المسجد الكبير تخليداً لأعماله التبشيرية، مما أثار مظاهرات قوية للتونسيين واجهتها السلطات الفرنسية بعنف شديد.
- ✓ تميزت السياسة الدينية للحماية الفرنسية بتونس، بانعقاد المؤتمر الأفخارستي لسنة1930م بقرطاج، والذي تزامن مع الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وبإصدار ظهير16ماي1930م بالمغرب، إذ واكبته احتفالات واستعراضات جابت مختلف شوارع تونس، وتميزت بتوزيع منشورات دعت التونسيين إلى اعتناق المسيحية، واجهوها بمظاهرات شعبية منددة.
- ✓ توجه الأطماع الاستعمارية الفرنسية نحو المغرب، خاصة بعد احتلال الجزائر، وهو ما نتج عنه مواجهات عسكرية قوية، أبرزها وقعة إيسلي سنة 1844م، وهكذا برز المشروع الاستعماري للمغرب مع انطلاق الرحلات والبعثات الاستكشافية نحو الأراضي المغربية بهدف جمع أخبار ومعلومات لمختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية.
- ✓ تعدد الكتابات الأوروبية حول المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كتابات أغلبها غرائبية وصفية، باستثناء ما جاء في تقارير ومراسلات بعض السفراء والقناصل

الأوروبيين، والتي أسهمت في إعطاء صورة مشوهة وسلبية عن المغاربة والمغرب، واصفة إياه بالبلد المتخلف والمضطرب، مطالبين بضرورة التدخل فيه وإلحاقه بالحضارة الأوربية.

- ✓ إرسال فرنسا بعثات استكشافية، مؤطرة بخلفيات إيديولوجية استعمارية، كان أبرزها رحلة شارل دوفوكو، الضابط الفرنسي سنة 1883م، توَّجها بإصدار كتاب سنة 1888م، بعنوان استكشاف المغرب« Reconnaissance au Maroc»، دوَّنَ فيه أدق التفاصيل المرتبطة بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية وتسييرها، واعتبر هذا الإصدار أهم مرجع في المعرفة الجغرافية للمغرب. وقد ساعد كثيرا الإدارة الاستعمارية في وضع استراتيجية للسيطرة على المغرب، بعد أن طالب بضرورة تنصير المسلمين لجعلهم خاضعين لفرنسا.
- ✓ فتحت رحلة دوفوكو آفاق البحث العلمي حول المغرب، أمام العديد من الرحلات والبعثات الاستكشافية العلمية والاستخباراتية لاكتشاف مناطق جديدة داخل المغرب، أو لإتمام معلومات غير دقيقة أو ناقصة،كما أكد ذلك المارشال ليوطي.
- ✓ اعتبرت رحلة أوغيست موليراس، أول باحث إثنوغرافي قام بدراسة علمية للعادات والتقاليد السائدة داخل المجتمع المغربي من خلال كتابه المغرب المجهول، في جزأين le» « Maroc Inconnu، هذا الكتاب عبارة عن تقارير استخباراتية حول المجتمع المغربي.
- ✓ تحدث موليراس كثيرا عن التقاليد والأعراف والشرفاء، والزوايا الدينية والطرق الصوفية والأضرحة. وأولى اهتماما بالمعتقدات الدينية الإسلامية ومختلف الظواهر الدينية. عموما إن الدراسة التي قام بها موليراس دراسة اجتماعية وثقافية ودينية دقيقة، خاصة وأن دقة المعطيات والإحصائيات المقدمة توحي بأنها حظيت بدعم مالي ومعنوي قويين.
- ✓ احتدام الصراع بين ثلاث تيارات وتوجهات فرنسية حول طريقة احتلال المغرب والمتمثلة في التدخل العسكري، أو التغلغل السلمي وإلحاقه بالممتلكات الفرنسية لكنها توحدت حول مسألة التدخل والاستيلاء على المغرب.
- ✓ الشروع في تنفيذ السياسة التوسعية لفرنسا انطلاقا من منطقة توات والواحات، والتي استمرت إلى بداية القرن 20م، وقد تزامن ذلك مع ظهور تيار فكري في فرنسا اهتم باحتلال المغرب وبفرض السيرة عليه.

- ✓ظهور لجنة إفريقيا الفرنسية سنة 1890م، كإطار لتنظيم الدور السياسي والاقتصادي لفرنسا في ما وراء البحار خاصة بإفريقيا، وقد ضمت هذه اللجنة مناصري السياسة الاستعمارية التوسعية الفرنسية. وأنشئ الحزب الاستعماري الفرنسي سنة 1892م، وتشكلت اللجان الاستعمارية، كان أبرزها لجنة الشؤون الخارجية والمحميات والمستعمرات سنة 1902م، وبدأ الاهتمام بالمغرب بتأسيس لجنة المغرب التي كانت تخضع كثيرا لتأثيرات الاتحاد الاستعماري الفرنسي.
- ✓اهتمام بعثة ديسغونزاك بالدراسة الجغرافية والبحث الاجتماعي للمغرب، إذ اعتبر كتابه في قلب الأطلس« Au Cœur de l'Atlas» ، الصادر سنة1910م، أهم مادونه عن رحلته الأولى نحو المغرب لسنة 1904م، مكلفا بمهمة من طرف لجنة المغرب، وبمساهمة مالية وتقنية كبيرة من المؤسسات العلمية الجغرافية الفرنسية،
- ✓ تحدث ديسغونزاك كثيرا عن الوضع الديني بالجنوب المغربي، واصفا إياه بالفسيفساء الديني. وتحدث عن الشرفاء والصلحاء والزوايا ومكانتهم داخل المجتمع المغربي، وذكر بالعلاقات الجيدة لفرنسا مع بعض الزوايا خاصة الوزانية والقادرية والعيساوية.
- ✓مساهمة ألفريد لوشاتولييه في إنجاح عمل البعثة العلمية الفرنسية بالمغرب، بمشروع علمي للتوغل السلمي داخل المغرب، إذ عملت البعثة العلمية الفرنسية، التي اتخذت مقرا لها بطنجة سنة 1904م، على تنظيم وتأطير عمليات البحث حول المغرب، وصارت الحكومة الفرنسية تراقب الأعمال التي تراها صالحة لمشروعها الاستعماري.
- ✓إن ما ميز الإسلامي المغربي هو انقسامه إلى إسلام رسمي بالمدن مثله السلطان، وإسلام شعبي غير رسمي مثلته الزوايا والطرق الصوفية، والمتميز بتعدد رموزه ومؤسساته، إضافة إلى انتشار بعض المعتقدات والطقوس الدينية القديمة التي تعود لمرحلة ما قبل الإسلام، اعتبرت طقوس وثنية ويهودية ومسيحية.
- ✓التأكيد على الدور الكبير للزوايا الدينية والأولياء والشرفاء، والامتيازات الكبرى التي استفادوا منها، كتلك المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، وامتلاك إقطاعات كبرى.

- ✓ تقديس المغاربة لظاهرة الصلحاء« les Maraboutismes » ، التي ساهمت في ترسيخ إيمان وعقيدة المغاربة،
- ✓ تأكيد لوكيلير مندوب لجنة المغرب بطنجة على أن الوضع الديني بالمغرب تميز بالفوضى المرتبطة بانعدام التنظيم الإداري والسياسي، الذي عاشه المغرب، وطالب بضرورة التركيز على الوضعية الدينية للمغرب، وجعل الدين الإسلامي ورموزه ضمن اهتمامات الفرنسيين، والتمس إحداث هيئة مستقلة عن المفوضية الفرنسية بطنجة، لدراسة الوضعية الدينية بالمغرب، وتخصيص ميزانية خاصة بهذه الهيئة، للقيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بالقضايا السياسية والدينية، وألح لوكلير على ضرورة استثمار فرنسا علاقتها مع رؤساء وشيوخ الطرق الدينية، ومع زعماء القبائل والأعيان والقياد.
- ✓ أشار لوكيلير إلى أهمية الشرعية الدينية للسلطان كأمير للمؤمنين، وكقائد للإدارة المركزية، حيث يصعب الفصل بين السلطتين السياسية والدينية في المغرب.
- ✓ اقتناع فرنسا بأن عملها السياسي في المغرب يجب أن يكون أساسا مهتما بالوضع الديني، عبر استغلال مختلف العناصر المشكلة للإسلام المغربي، والاستفادة من تجاربها الناجحة في كل من الجزائر وتونس، خاصة ما تعلق بالزوايا والطرق الصوفية.
- ✓ انطلاق الدراسات الفرنسية المرتبطة بالظواهر الدينية والإسلام المغربي، للإسهام في تحقيق تراكم معرفي خاص بالشأن الديني المغربي على غرار المعطيات المتعلقة بالجزائر وتونس، ونذكر أبحاث إدموند دوتي ولوشاتوليه، وبداية الحديث عن السياسة الإسلامية لفرنسا.
- ✓ أشار لوشاتوليه أنه لا يمكن تصور موقف إزاء سياسة إسلامية موحدة في إفريقيا، وتحدث عن سياسات إسلامية خاصة بكل منطقة، نظرا لوجود اختلاف وتجزيء سوسيو-ثقافي، منتقدا السياسة الإسلامية الفرنسية بكل من الجزائر وتونس.
- ✓ اعتبار البيعة أبرز الرموز الدينية التي استغلها السلاطين المغاربة عبر التاريخ، كما أنها عملية تجديد وتأكيد المشروعية الدينية، إذ شكلت شرطا ضروريا لممارسة السلطة السياسية، بل عقد يتضمن التزام طاعة السلطان الجديد الذي يجب عليه هو الآخر أن يفي بشروط مبايعته يمضيه خاصة المجتمع، وتمنح البيعة سلطات واسعة للسلطان داخليا وخارجيا.

- ✓مساهمة النسب الشريف إلى جانب البيعة في قيام الدولة المغربية منذ عهد السعديين، واعتبار الشرف أساس الشرعية الدينية للسلطان المغربي، كما ارتبط بالانتماء لآل البيت.
- ✓اعتبار السلطان المغربي قمة هرم السلطات المركزية والمحلية، إذ تتخذ سلطاته أربع مظاهر تتمثل في: السلطان أكبر الشرفاء المغاربة، السلطان إماما(أمير المؤمنين)، السلطان قائدا للجيش، ومسؤولا أول على الإدارة المغربية. ويتميز السلطان بمكانة مهمة ومقدسة لدى جميع القبائل المغربية، تجعل منه رمز الوحدة، مما دفع الإدارة الفرنسية إلى استغلال هذه المكانة والاعتماد عليه كأساس لتطبيق سياستها الاستعمارية.
- ✓إجماع معظم الدراسات والأبحاث الفرنسية التي مهدت للمشروع الاستعماري بالمغرب، على ضرورة الدمج بين سياسة المخزن وسياسة القبائل، والتي عرفت بالسياسة المغربية، إذ استطاعت أن تنال موافقة جل الأوساط السياسية والاقتصادية الفرنسية.
- ✓الاعتماد على جهاز المخزن الذي يمثله ويرأسه السلطان في التدخل العسكري أو ما يسمى بعمليات التهدئة، وبمساعدة القواد الكبار والأعيان وتواطئهم، استطاعت الجيوش الفرنسية القضاء على القبائل الثائرة، وإيقاف المقاومة المسلحة المغربية.
- ✓سعي فرنسا للحفاظ على المظاهر الخارجية للتقاليد القديمة للنظام المخزني، وحماية السلطان وقدسيته، إذ حافظ المارشال ليوطي على تراتبية السلطة المخزنية في المغرب وتقويتها مركزيا وإقليميا، بعد أن أدخل إصلاحات إدارية شملت باقي المجالات.
- ✓إعلان السلطان المولى عبد لحفيظ، عدم استعداده للتعامل والتعاون مع الإقامة العامة، بعد أن امتنع عن ممارسة مهامه كسلطان، اعتبرتها الإدارة الفرنسية وضعية غير طبيعية، مما دفعها إلى اقتراح الاستقالة على السلطان، لكن بعد ترتيب الأوضاع لانتقال العرش بسلاسة ودون مشاكل.
- ✓حصول الجنرال ليوطي على صلاحيات واسعة من المولى عبد الحفيظ قبيل استقالته، صلاحيات تعلقت بمشاريع مهمة، كانت متوقفة تم اقتراحها سابقا، لكنها دخلت حيز التنفيذ بعد مغادرته البلاد.

- ✓ استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ ومغادرته البلاد، بعد الاتفاق مع ليوطي على شروط الاستقالة والضمانات الممنوحة من قبل فرنسا، بعد مصادقة مجلس الوزراء الفرنسي على الاتفاق المبرم بين السلطان والمقيم العام المتعلق بالاستقالة.
- ✓ اهتمام كبير للصحافة الفرنسية باستقالة السلطان المولى عبد الحفيظ، إذ اعتبرته انتصاراً للسياسة الفرنسية في المغرب.
- ✓ اهتمام فرنسي رسمي كبير بالرحلة التي قام بها السلطان المُقال إلى مدينة فيشي الفرنسية، وبمختلف الأنشطة التي قام بها هناك، وبالزيارة الخاصة التي قامت بها عناصر المخزن للمولى عبد الحفيظ خلال إقامته بفرنسا.
- ✓ اختيار المولى يوسف سلطانا جديدا، خلفا لأخيه وفق التقاليد المخزنية العتيقة.
- ✓ الإسراع بمبايعة السلطان الجديد، وانتقال السلطة مرَّ دون حوادث ولا اضطرابات بعد أن وقع إجماع كبير من قبل المدن الكبرى الرئيسة، وأقيمت الصلاة بذكر اسم السلطان الجديد المولى يوسف والدعاء له.
- ✓ قرر السلطان الجديد المولى يوسف استمرار وإكمال التعاون والتفاهم الودي بين فرنسا والمغرب، والعمل على حفظ السلام والتقدم والازدهار للإمبراطورية الشريفة التي تعمل عليه الحكومتان المغربية والفرنسية.
- ✓ طمأنة رئيس الجمهورية الفرنسي للسلطان المغربي، ووعده بتقديم الدعم الكبير والكامل من طرف حكومة الجمهورية الفرنسية التي التزمت باحترام مكانة السلطان والحفاظ على المعتقدات الدينية للمغاربة وعاداتهم وتقاليدهم.
- ✓ شرعت السلطات الفرنسية في وضع أسس سياستها الجديدة بالمغرب على عهد السلطان المولى يوسف، حيث أمر ليوطي بحل الجيش السلطاني وإلحاق عناصر بالجيش الفرنسي، واقتنع أن السلطان شخصية مقدسة لدى عموم المغاربة، فأحاطه بمظاهر التوقير والاحترام وحافظ على العوائد والتقاليد المخزنية العتيقة.

- ✓ اهتمام الإقامة بالاحتفالات والمناسبات الدينية للسلطان والمراسيم المرافقة لها، حيث كانت السلطات الفرنسية حريصة على معرفة كل الحيثيات التي تواكب تنظيم الزيارات وظروف حضور المناسبات الدينية، والارتسامات حول الاحتفالات المواكبة لها لأجل توظيفها لصالحها.
- ✓ تعامل سلاطين المغرب بحذر مع الزوايا والطرق الدينية التي كانت أغلبها خاضعة للسلطة المركزية، وتراوحت هذه المعاملة بين اللين والشدة، وقد اعتبرت مسألة مباركة السلطان لتعيين زعماء الزوايا أبرز مظاهر الارتباط بين السلطة المركزية والزوايا، عبر منح ظهائر التوقير والاحترام.
- ✓ توظيف الزوايا الدينية كإحدى آليات المخزن الإدارية والسياسية والدينية بعد استفادتها من موارد اقتصادية ومالية مهمة، وبداية استغلال السلطات الاستعمارية لمشايخ الزوايا والطرق الذين أبدوا رغبة قوية للتعامل مع الإدارة الفرنسية، بالاعتماد على سياسة الاحتواء والتدجين ومنح الامتيازات والمساعدة المالية.
- ✓ فرض السلطات الاستعمارية مراقبة شديدة على بعض شيوخ الزوايا المعارضة، من خلال منع إحياء المواسم، وتقنين تنقلاتهم، وإلغاء نظام الزيارات لجمع الهدايا والأعشار، لكنها منحت الحرية للزعماء الحلفاء لممارسة مختلفة الأنشطة من خلال منح ظهائر التوقير والاحترام، الموقعة من طرف السلطان.
- ✓ استغلال ليوطي للصراعات الداخلية للزوايا، وعمل على تأجيج الخلافات القائمة بينها، وإضعاف الزوايا القوية والحد من نفوذها السياسي والديني بخلق انشقاقات داخلها.
- ✓ إدراك الإدارة الفرنسية الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية لمسألة الحج داخل المستعمرات وشرعت في تنظيم وتأطير الرحلات الحجية بمنطقة شمال إفريقيا عموما.
- ✓ اهتمام إدارة الإقامة العامة بشؤون الحج المغربي، بإصدار أوامر تتعلق باحترام المعايير والإجراءات الواجب اتخاذها للقيام بمناسك الحج في أحسن الظروف، عبر مساهمة اللجنة البيوزارية للشؤون الاسلامية.
- ✓ فرض شروط إجراء فحوصات طبية للراغبين في أداء مناسك الحج من المغاربة، ومنعت الحج البري غير الخاضع لمراقبتها، وفرض عقوبات صارمة على المخالفين.

- ✓ تشديد الرقابة على الحجاج العائدين، وتتبع تحركاتهم وأنشطتهم داخل قبائلهم خوفا من تأثيرات الجامعة الإسلامية.
- ✓ اعتبرت الأحباس من أبرز القضايا التي اهتم بها المسلمون في كل أنحاء المغرب، فاهتم بها السلاطين المغاربة عبر التاريخ، فوضعوا لها قوانين وضوابط لتدبيرها ومراقبة مواردها وفق الشريعة الإسلامية.
- ✓ عاشت إدارة الأحباس خلال بداية القرن العشرين، حالة من الفوضى والنهب والاستيلاء، وأصبحت عائداتها تصرف فيما ليس له علاقة بالأمور الدينية، مما شكل بداية الاهتمام الفرنسي بأملاك الأحباس وإصلاح إدارتها، وشرعت الإقامة العامة في تنظيم الأحباس بإصدار ظهير 11 دجنبر 1912م، من خلال تعيين أحمد الجاي مديرا للأحباس المغربية، وانطلاق اشتغالها، بتشكيل لجان إقليمية لضبط وإحصاء وتسيير الأملاك الحبسية.
- ✓ تأسيس مجلس أعلى لإدارة الأحباس ضم أجانب لمراقبة عمل إدارة الأحباس، والعمل على تحسين الاستغلال والفحص في الحسابات، والنظر في الميزانية العامة للأحباس، وقد اعترف ليوطي بنجاح الإصلاحات التي اعتمدتها وزارة الأحباس، خاصة بعد إحداث قسم فرنسي خاص لمراقبة الأحباس، وأقصى دور المجلس الأعلى للأحباس، وباقي الهيئات المتصلة به.
- ✓ تدخل قسم مراقبة الأحباس في تسيير شؤون الأوقاف الإسلامية وسيطر على اختصاصاتها بالاتصال المباشر بالنظار لفرض أراء ومواقف الإدارة الفرنسية، وأصبح ممثلو الإدارة الفرنسية، يتدخلون في القضايا المتعلقة بالأحباس عبر إخراج رواتب موظفي الأحباس من الميزانية العامة وجعلها من عائدات الأحباس.
- ✓ عملت الإدارة الفرنسية على مراقبة المجالات التي يحظى فيها الإسلام بمكانة مهمة داخل المجتمعات الإسلامية، إذ أولت اهتماما بالغا لمشكلة الخلافة الإسلامية التي برزت غداة الحرب العالمية الأولى، خوفا من أن تصبح تحت إدارة أوروبية منافسة.
- ✓ اقتراح ليوطي إنشاء خلافة إسلامية مغاربية، مشروع أراد منه جعل الإسلام بشمال إفريقيا بعيدا عن التأثيرات المشرقية واستغلال المكانة الدينية للسلطان المغربي، واستعماله كعنصر مهم في السياسة الإسلامية لفرنسا، وورقة رابحة في السياسة الخارجية الكبرى لفرنسا.

- ✓ فشل مشروع الخلافة لليوطي أمام المعارضة التي لقيها من طرف أعضاء اللجنة البيوزارية للشؤون الإسلامية،التي اهتمت بالقضايا السياسية إلى جانب تحسين معيشة وأحوال المسلمين بتوازن مع المصالح الفرنسية خاصة بمنطقة شمال إفريقيا.
- ✓ اهتمام فرنسا بمشروع بناء مسجد باريس، بهدف خلق روابط ثقافية مع العالم الإسلامي، وإعطاء الإسلام مكانته الحقيقية في السياستين الخارجية والداخلية لفرنسا، وموافقة ليوطي على هذا المشروع، والذي حضر احتفالات تدشينه بحفر أساس محراب المسجد، بحضور ممثلي الأقطار الإسلامية الخاضعة لفرنسا.
- ✓ معارضة ليوطي إنشاء معهد الدراسات والأبحاث الإسلامية إلى جانب مسجد باريس، معتقدا أنه يشكل خطرا حقيقيا على السياسة الفرنسية عموما.
- ✓ تأييد السلطان المغربي المولى يوسف لمشروع بناء مسجد باريس، الذي وافق على تصاميم المعهد الإسلامي، وعهد بإهداء الزرابي والثريات وأشياء أخرى لتزيين المسجد. وساهم بمبلغ ثلاثة ملايين فرنك فرنسي، وحضوره الحفل الرسمي لافتتاح مسجد باريس سنة 1926م، إذ ألقى خطابا مهما خلال الحفل.
- ✓ أحدثت الإدارة الفرنسية إصلاحات على القضاء المغربي، وجعلته أداة لتوطيد تحكمها في مختلف الميادين، واعتمدته وسيلة لحماية مصالحها ورعاياها.
- ✓ تشكيل لجنة من فقهاء القانون بباريس سنة 1913م، التي أقرت نصوص ظهائر لتنظيم العدلية بالمغرب، وإنشاء محاكم فرنسية وتنظيمها وتحديد اختصاصاتها، وإحداث مصلحة القضاء الأهلي بالأمانة العامة للحكومة الشريفة، كجهاز دراسة ومراقبة العدالة المغربية.
- ✓ تقسيم المغرب إلى دوائر قضائية، تحت سلطة المراقب المدني، ومنح مسألة الإفتاء الشرعي لفئة محددة من العلماء أو المفتين الذين يعينهم وزير العدل، وتم إحداث المجلس الأعلى للعلماء تابع للمخزن لدعم نفوذ وزير العدل في تطبيق الشريعة الإسلامية،
- ✓ الإعلان عن مباراة لولوج مهنة القضاء، اشترطت فيها الإلمام بالعلوم الشرعية والكفاءة وحسن السيرة والاستقامة. وفي سنة 1918م، تأسست المحكمة العليا الشريفة للنظر في الأحكام المستأنفة، تحت مراقبة المندوب المخزني الفرنسي الجنسية.

- ✓ تنظيم محاكم الباشوات والقياد، وضبط الاختصاصات القضائية المخولة لها من طرف السلطان، وتنظيم القضاء العبري للنظر في قضايا الأحوال الشخصية والعقارية والتجارية الخاصة باليهود المغاربة، عبر إحداث محاكم يهودية ابتدائية ومحكمة استئنافية تتألف من قضاة يهود، تحت مراقبة المخزن والسلطات الفرنسية.
- ✓ أسست الإدارة الفرنسية نظاما قضائيا فرنسيا في المغرب للنظر في القضايا التي تهم الرعايا الفرنسيين وباقي الجاليات الأوربية المستقرة بالمغرب، بعد إلغاء القضاء القنصلي، كما أن بعض الأحكام الصادرة في فرنسا ومستعمراتها، كانت تطبق فوق التراب المغربي.
- ✓ اعتمد ليوطي ترسانة قانونية حديثة لإصلاح المنظومة القضائية المغربية وتطويرها، وجعلها في خدمة المصالح الفرنسية، وعمل على تقليص الامتيازات التي منحت للأجانب، وأنشأ وزارة العدل سنة1912م، للإشراف على الشؤون القضائية بدل السلطان، بهدف تقليص سلطات السلطان الدينية وأحدثت قراراته نظام هيئة المحامين.
- ✓ اعتماد سياسة بربرية لتجريد المخزن من إدارة المناطق الأمازيغية، عبر فرض قوانين خاصة بها، إذ يعتبر ظهير 11 شتنبر1914م، أول ظهير لتنفيذ السياسة البربرية في المغرب، حيث يأمر فيه السلطان احترام ومراعاة النظام العرفي الجاري به العمل لدى القبائل الأمازيغية، وهو اعتراف السلطتين الفرنسية والمخزنية بوجود قبائل أمازيغية لها قوانين وعادات خاصة بها، وسمح لها بتدبير شؤونها بنفسها.
- ✓ إحداث لجنة الأبحاث البربرية بتاريخ 9 يناير1915م، بهدف جمع كل المعلومات، وإنجاز الأبحاث المتعلقة بالعادات والتقاليد، وإعداد تقارير حول التنظيمات الاجتماعية للأمازيغ، بهدف تنظيم وإدارة القبائل الأمازيغية ومساعدة فرنسا في إنجاز مهمتها، ويعتبر إصدار المستندات البربرية « les Archives Berbères » تتويجا لأعمال هذه اللجنة.
- ✓ سعت الإدارة الفرنسية إلى تجميع الأعراف وتوحيدها وتعديلها، وتحريرها بصيغة رسمية مضبوطة، في أفق تطبيقها على شكل قانون عام لكل الأمازيغ، وقد تم إحداث "أجماعة" في إطار تنظيم القبائل الأمازيغية تمثلت مهمتها في البث حسب الأعراف المتفق عليها في القضايا المتعلقة بالقبيلة. وقد ضمت زعماء وأعيان القبيلة، بعد موافقة المراقب المدني عليهم لمدة

سنة قابلة للتجديد، وقد اعترف ظهير 21 ماي 1920م بتنظيم العدلية الأمازيغية في القبائل ذات العرف الأمازيغي.

- ✓ نجاح الجماعات القضائية بالمناطق الأمازيغية في تنظيم القضاء العرفي، إذ بلغ عددها ثمانية جماعة قضائية سنة 1930م، ضمت حوالي مليوني أمازيغي، وبدأ الاستعداد للربط بين العدالة الفرنسية والأمازيغية، عندما أصبح استئناف أحكام الجماعات القضائية ممكنا لدى المراقب الفرنسي.
- ✓ عدم الاعتراف بأحكام وعقود الجماعات القضائية الأمازيغية إلى حدود سنة 1930م، من طرف المحاكم الشرعية، إذ تشكلت لجنة مكلفة بدراسة وظيفة ونظام القضاء الأمازيغي، عقدت أولى جلساتها يوم 26 فبراير1930م، ثم جلسة ثانية بتاريخ 6 مارس1930م، واجتماع ثالث حاسم يوم 13 مارس1930م، ناقشت اللجنة خلاله التعديلات المقترحة حول المسألة العقارية، وتوسيع السلطات القضائية للجماعات الأمازيغية، وجعلها في مرتبة محاكم قضائية وإدخال القانون الجنائي الفرنسي في تنظيمها القضائي، ووضع المحاكم العرفية تحت تصرف وإدارة ضباط الاستخبارات الفرنسية.
- ✓ تقديم مشروع ظهير تنظيمي للعدالة الأمازيغية للمقيم العام لوسيان سان لإبداء رأيه النهائي وإعطاء موافقته لإصداره في 16ماي1930م، بعد توقيع السلطان عليه، وإعطاء الإذن بنشره.
- ✓ إصدار ظهير 16ماي1930م، وإتمام سلسلة الظهائر والقرارات التنظيمية للسياسة البربرية الفرنسية في المغرب، وهو اعتراف خاص وكامل بالقضاء والعدالة الأمازيغية، واعتراف كذلك بالنظام الاجتماعي للأمازيغ.
- ✓ مناهضة المغاربة للسياسة البربرية ولظهير 16 ماي1930م، وانطلاق المظاهرات في مساجد المغرب، وانتشار الاحتجاجات في البلاد، وقد لقيت قضية رفض الظهير التنظيمي للعدالة الأمازيغية، تأييدا ودعما كبيرا من الأقطار العربية والإسلامية.
- ✓ تراجع فرنسا عن تعنتها وعن مواجهتها الاحتجاجات بالعنف والاعتقالات، وأعلنت عن تأسيس لجنة فرنسية-مغربية مكلفة بتعديل القضاء الأهلي عموما.

- ✓ بداية تراجع الدور الإشعاعي لجامعة القرويين في العالم الإسلامي والمغرب عموما، من خلال نقص المواد الدراسية وضعفها، وتراجع طرق التدريس ومناهجه، وأصبحت الدراسة مع بداية القرن العشرين في القرويين ضعيفة.
- ✓ بروز فكرة إصلاح القرويين الاستعجالية على عهد المولى عبد الحفيظ سنة1908م، تلتها محاولة إصلاحية في أوائل شتنبر 1912م، تقدم بها السلطان، خاصة بعد ثبوت مساهمة علمائها في تحريض السكان على الثورة ضد الفرنسيين مباشرة بعد توقيع معاهدة الحماية، ووصفها بمقبرة الفكر، وبالبيت المظلم.
- ✓ تدخل سلطات الحماية لعرقلة المشروع الذي تقدم به السلطان والعلماء، وتبني فكرة إصلاح القرويين بشكل محدود ومتواضع للتحكم في القرويين وعلمائها، عبر إحداث مجلس علمي لإدارة شؤون القرويين ضم تسعة علماء ترأسهم محمد بن الحسن الحجوي بعد موافقة السلطان عليه، وتعيين أحد ضباط مكتب ليوطي كمراقب له ومديرا لأعماله.
- ✓ فشل المحاولة الإصلاحية التي تقدم بها محمد الحسن الحجوي سنة 1914م، بسبب رفضها من طرف العلماء وبسبب ضعف الموارد المالية، وظروف اندلاع الحرب العالمية الأولى.
- ✓ تكليف محمد نهليل مدير المدرسة العليا للغات سنة 1916م، بإعداد دراسة حول جامع القرويين خلص إلى عدم المساس بأمور التعليم بها، والاقتصار فقط على المظهر وتحسين رواتب الأساتذة من عائدات الأحباس، وحذر من أخطار تغيير البرامج والمواد الدراسية، وهو ما تبناه المخزن سنة 1918م.
- ✓ تكررت المحاولات الإصلاحية لجامع القرويين، وباءت كلها بالفشل، إذ توقفت المحاولة التي اقترحها ونفذها بول مارتي مدير التعليم بعد ثلاث سنوات من انطلاقها (1923م -1926م) لعدم تحقيق أهدافها.
- ✓ تميزت السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب حسب الأسس التي حدد ليوطي مبادئها ، وطورها جورج هاردي، وطبقتها مديرية التعليم على عهد غوستاف لوث، بالاعتماد على التفاوتات الاجتماعية والعرقية للمتعلمين، وإيجاد مدارس شعبية قروية وحضرية، وأخرى لأبناء الأعيان، ومعاهد لأبناء البورجوازية، ومدارس خاصة للفرنسيين وباقي الجاليات الأخرى.

- ✓ إنشاء مصلحة التعليم سنة 1912م، وأصبحت إدارة للعلوم والمعارف سنة 1915م، وعين الفرنسي غوستاف لوث مديرا لها. وصار التعليم تحت مراقبة فرنسية، وأصبح الرهان على إدخال تعليم عصري يهدف تحرير عقول المغاربة.
- ✓ تنظيم التعليم الثانوي الإسلامي بفاس والرباط، عبر إحداث مجلس أعلى لتعليم المعارف الإسلامية إلى جانب إحداث مدارس مهنية لتعليم الحرف والتقنيات الفلاحية والصناعية التقليدية، وألحقتها بالورشات الصناعية الصغرى، واهتم الفرنسيون كذلك بتعليم الفتاة المغربية عبر إحداث مدارس خاصة للبنات، كانت أولاها بفاس سنة1923م، وقد لقيت معارضة من طرف المحافظين وأخذت أبعاداً سياسية واجتماعية.
- ✓ الاهتمام الفرنسي بالتعليم الإسرائيلي بالمغرب، من خلال التنسيق مع الرابطة الإسرائيلية، وتوجيه التلاميذ اليهود نحو المهن الإنتاجية.
- ✓ تميزت الإجراءات الفرنسية المتعلقة بالتعليم في المغرب بالطابع السياسي، لخدمة المصالح الفرنسية وتدخل في إطار طمس الهوية الثقافية للمغاربة.
- ✓ دعمت الدول الأوروبية الاستعمارية أنشطة البعثات التبشيرية في المغرب لارتباطها بالأنظمة الاستعمارية وسياستها.
- ✓ مساهمة الأوضاع الداخلية المضطربة التي عاشها المغرب خلال نهاية القرن التاسع عشر في تأسيس مراكز تبشيرية فيه، وتطويرها بعد أن حظيت بالدعم المالي من طرف الكنيسة بروما.
- ✓ انتشار النشاط التبشيري لمختلف الجمعيات والمنظمات التنصيرية كاثوليكية أو بروتيستانية في المغرب، وتطور عملها من الثقافة الدينية إلى الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.
- ✓ إصرار ليوطي على جعل تطور الأمازيغ المغاربة خارج الإسلام، لذلك وجب تنصيرهم ومحاربة الإسلام عندهم، وإحلال العقيدة النصرانية واللغة الفرنسية عبر سياسة خاصة بهم.
- ✓ ساعدت القيادة العسكرية الفرنسية في المغرب، عمل المرشدين الدينيين وسهلت مهماتهم، في إنجاح الخدمات الدينية والدعم المعنوي المقدم للقوات الفرنسية في المغرب.

- ✓ اعتماد الإدارة الفرنسية على عناصر تنصرت بالجزائر، وكلفتهم بمهام التدريس والإدارة بالمناطق الأمازيغية. ومنحت امتيازات للمتطوعات للعمل بالمدارس الدينية المسيحية التي أحدثتها البعثات التنصيرية المعتمدة بالمغرب، وأخضعتها للتفتيش والمراقبة.
- ✓ إشادة ليوطي بالأنشطة التبشيرية الفرنسيستانية بالمغرب، واعتبر وجودها ضروريا لخدمة مصالح الإدارة الفرنسية، وتدخله في الشؤون الدينية المسيحية من خلال منعه لزيارة الأسقف الإسباني للمناطق الخاضعة للإدارة الفرنسية، وعدم الاعتراف به كممثل كنيسة.
- ✓ قرر الكرسي البابوي بروما فصل منطقة النفوذ الفرنسي دينيا عن أسقفية طنجة، وأحدث أسقفية مستقلة بالرباط خاضعة لسلطة الفاتيكان مباشرة، وأصبح تسييرها من طرف رجال دين فرنسيين.
- ✓ حظيت الكنيسة الفرنسيسكانية بمنطقة النفوذ الفرنسي منذ سنة1920م، باهتمام كبير من طرف ليوطي والفاتكان اللذين قدما لها الدعم المالي والمعنوي الواضحين، واستفادت من عائدات الأحباس ومساهمات الجمعيات الصليبيةبفرنسا والمغرب، فأنشأت المعابد والكنائس والأديرة ومدارس الرهبان وأسست الملاجئ والمستوصفات.
- ✓ سعت الكنيسة لتمسيح الأمازيغ بتنسيق مع إدارة الحماية، من خلال توافد عدد كبير للمنظمات التنصيرية لأجل ذلك.
- ✓ احتجاج الأعيان المغاربة لدى السلطان،أمام تزايد حدة أنشطة البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروستانية، مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى التدخل في تجاوزات المبشرين البروتيستانيين الإنجليز والأمريكان خاصة في القبائل الأمازيغية المغربية.
- ✓ بروز حركة فكرية دينية إصلاحية في المغرب، استوحت أفكارها من الحركة السلفية، فتحولت إلى أداة لمواجهة السياسة الاستعمارية، من خلال روادها الذين أبانوا عن خطر الاستعمار ومساوئه، وامتدت الانتقادات إلى الطرق الصوفية.
- ✓ وجدت الحركة السلفية جذورها وأصولها في مدينتي الرباط وفاس، وفي جامعة القرويين التي تحمل علماؤها مسؤولية الدفاع على العقيدة الإسلامية، بروح إسلامية ممزوجة

بوطنية قوية، عبر خطب الجمعة وإصدار الفتاوى، ودروس الوعظ والجرائد، وإذكاء الروح الوطنية لعموم المغاربة، متأثرة بما وقع بالمشرق العربي.

- ✓ شنت الحركة السلفية معركة ضد الطرقية والزوايا، واتهمتها بالخرافات والبدع، وتمثلت أنشطتها في إصلاح التعليم في جامعة القرويين، وإصلاح العدالة والأحباس، إضافة إلى إصلاح المجتمع عموما. واتخذت الحركة السلفية شعار الدفاع عن المقدسات الدينية والوطنية.
- ✓ وظفت إدارة الحماية إجراءات وقوانين تعلقت بتدبير الشأن الديني بالمغرب، كانت موجودة وأعاد الجنرال ليوطي إحياءها وتعديلها، كتقنين ممارسة البغاء ولعب القمار، وبيع واستهلاك الخمور، وتجريم الإفطار العلني في رمضان، وزراعة واستهلاك التبغ، إضافة إلى منع ولوج البنايات الإسلامية وتحريم دخول المساجد، على غير المسلمين.
- ✓ إرغام إقامة العامة على التراجع أمام الحركة الاحتجاجية التي قادتها الحركة السلفية على إثر إعلان ظهير 16 ماي 1930م، وأعلن عن تأسيس لجنة فرنسية-مغربية مكلفة بإعداد تعديل على القضاء المحلي.

الملحـــــــق

الوثيقة رقم 1: رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية تخص معلومات حول الجالية الإسلامية ببرلين بتاريخ 4 نونبر 1936م.

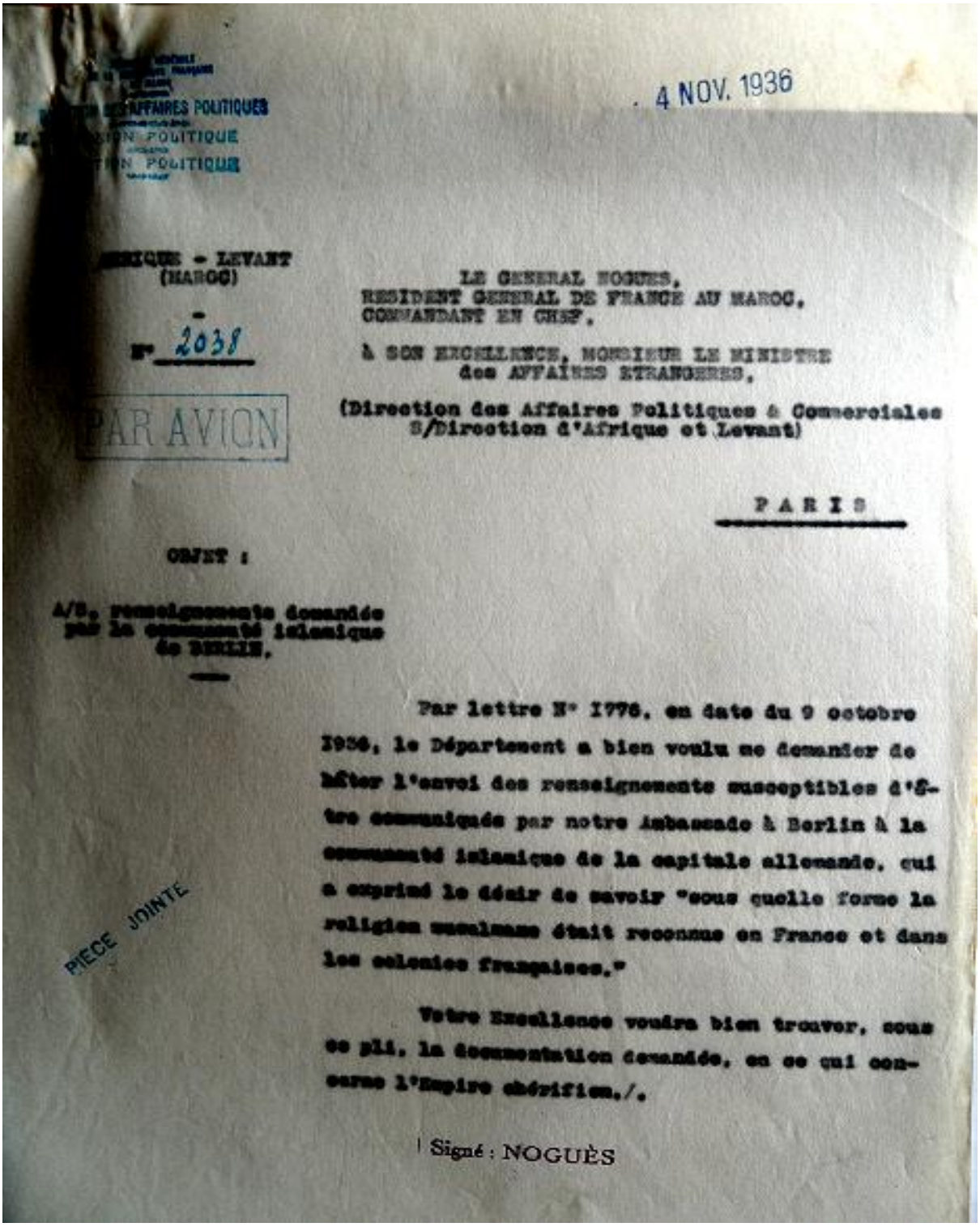

. 4 NOV. 1936

AFFAIRES POLITIQUES
ION POLITIQUE
ION POLITIQUE

AFRIQUE - LEVANT
(MAROC)

N° 2038

PAR AVION

LE GENERAL NOGUES,
RESIDENT GENERAL DE FRANCE AU MAROC,
COMMANDANT EN CHEF,

A SON EXCELLENCE, MONSIEUR LE MINISTRE
des AFFAIRES ETRANGERES,

(Direction des Affaires Politiques & Commerciales
S/Direction d'Afrique et Levant)

PARIS

OBJET :

A/S. renseignements demandés par la communauté islamique de BERLIN.

Par lettre N° I776, en date du 9 octobre 1936, le Département a bien voulu me demander de hâter l'envoi des renseignements susceptibles d'être communiqués par notre Ambassade à Berlin à la communauté islamique de la capitale allemande, qui a exprimé le désir de savoir "sous quelle forme la religion musulmane était reconnue en France et dans les colonies françaises."

PIECE JOINTE

Votre Excellence voudra bien trouver, sous ce pli, la documentation demandée, en ce qui concerne l'Empire chérifien./.

Signé : NOGUÈS

Source :A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/Carton N°342, Lettre n° 2038, Note relative à l'exercice de la religion musulmane au Maroc, en date du 4 Novembre 1936.

الوثيقة رقم 2 : رسالة إلى المقيم العام تخص طلب المونة بتاريخ 21 يوليوز1913م.

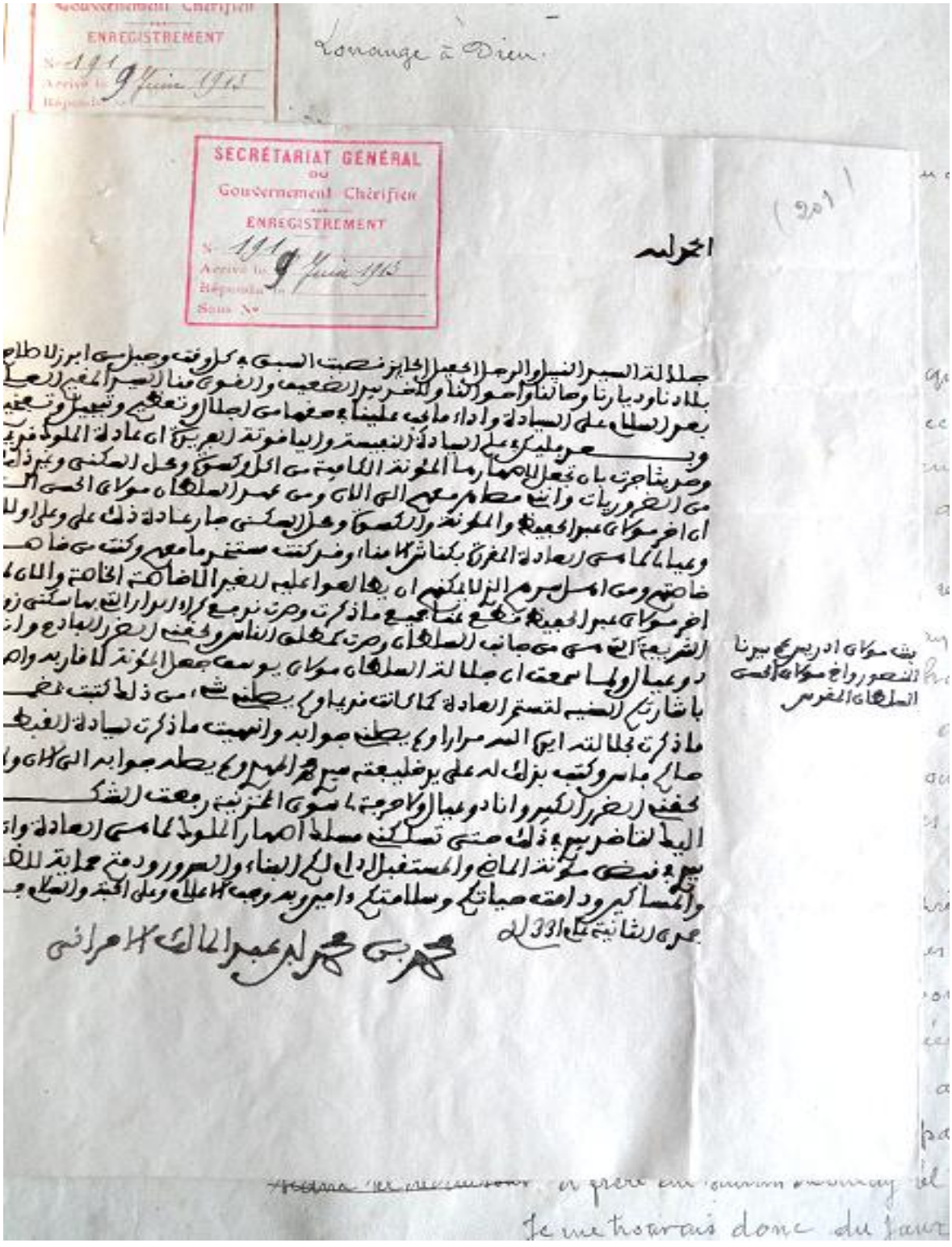

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/Carton N° 300**, Lettre n° 96, secrétariat générale du gouvernement chérifien, lettre n° 191(رسالة محمد بن عبد الملك الأمراني) , en date de 9 Juin 1913.

الوثيقة رقم 3: رسالة إلى القائد العام لمنطقة الشمال تخص عيد المولد النبوي بتاريخ 2 يناير 1915م.

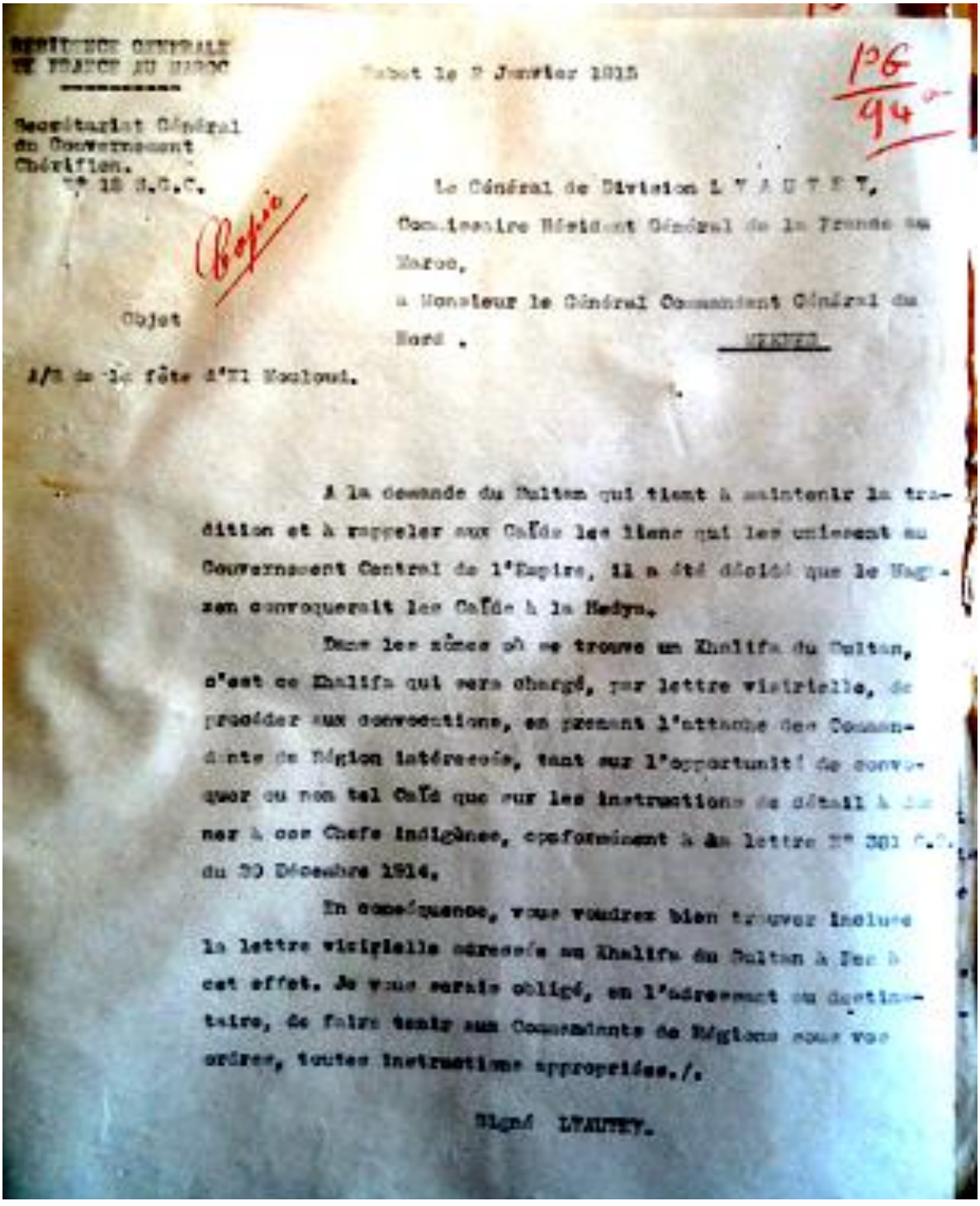

Rabat le 2 Janvier 1915

126
94

Secrétariat Général
du Gouvernement
Chérifien.
N° 18 S.C.C.

Copie

Le Général de Division LYAUTEY,
Commissaire Résident Général de la France au
Maroc,
à Monsieur le Général Commandant Général du
Nord.

Objet

A/S de la fête d'El Mouloud.

A la demande du Sultan qui tient à maintenir la tradition et à rappeler aux Caïds les liens qui les unissent au Gouvernement Central de l'Empire, il a été décidé que le Mag-zen convoquerait les Caïds à la Medyna.

Dans les zônes où se trouve un Khalifa du Sultan, c'est ce Khalifa qui sera chargé, par lettre visirielle, de procéder aux convocations, en prenant l'attache des Commandants de Région intéressés, tant sur l'opportunité de convoquer ou non tel Caïd que sur les instructions de détail à donner à ces Chefs indigènes, conformément à la lettre N° 301 C.C. du 30 Décembre 1914.

En conséquence, vous voudrez bien trouver inclus la lettre visirielle adressée au Khalifa du Sultan à Fez à cet effet. Je vous serais obligé, en l'adressant au destinataire, de faire tenir aux Commandants de Régions sous vos ordres, toutes instructions appropriées./.

Signé LYAUTEY.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900 Carton N°3, Résidence générale, Lettre n°18, S.C.C.a/s : «fête du Mouloud», en date du 2 Janvier 1915.

الوثيقة رقم 4 :رسالة إلى الرؤساء العسكريين بمنطقة فاس تخص تعليمات المقيم العام حول إرسال القياد إلى الرباط بمناسبة احتفالات عيد المولد النبوي بتاريخ 8 يناير 1915م.

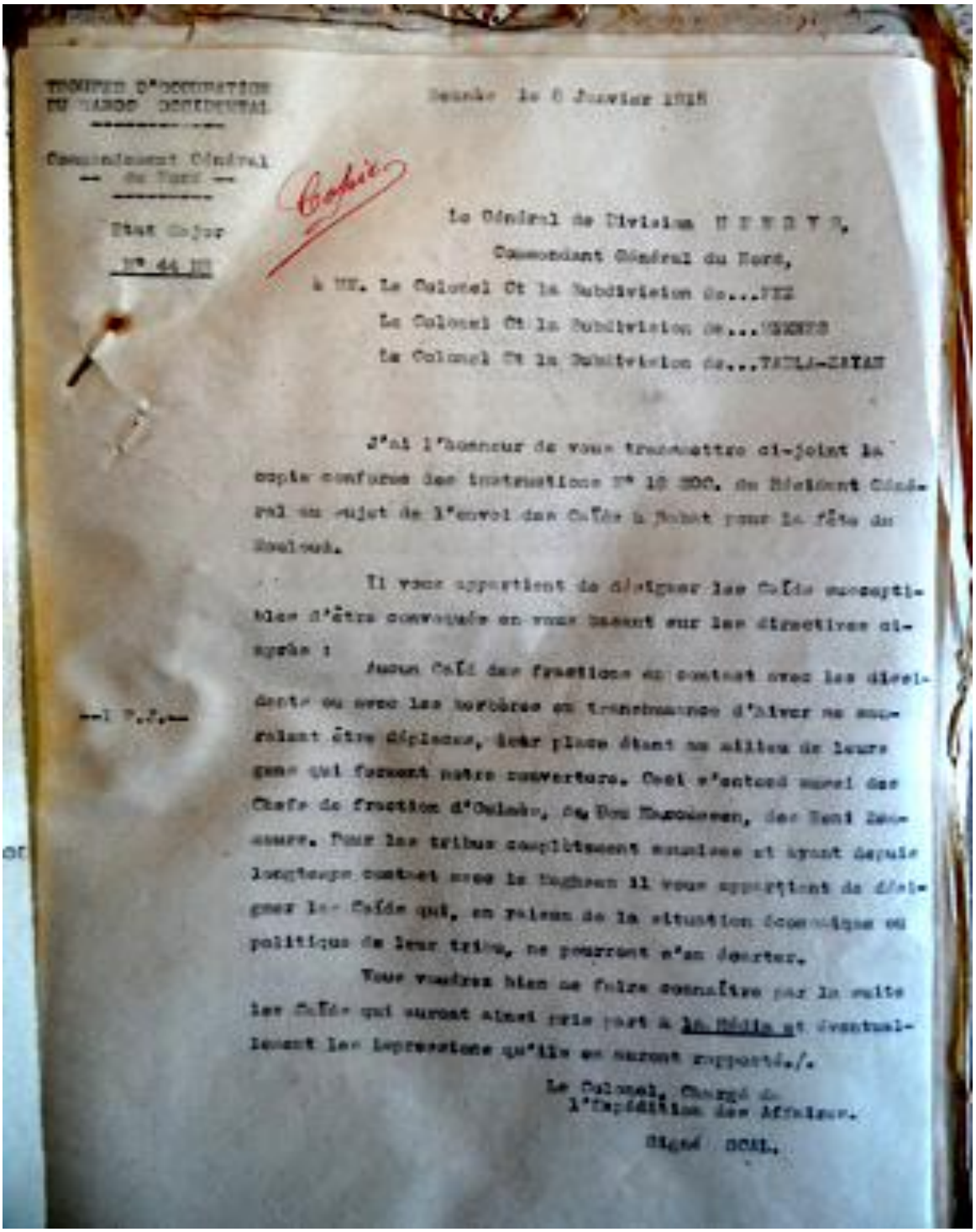

TROUPES D'OCCUPATION
DU MAROC OCCIDENTAL

Commandement Général
— du Nord —

Etat Major
N° 44 N

Meknès le 8 Janvier 1915

Confidentiel

Le Général de Division HENRYS,
Commandant Général du Nord,
à MM. Le Colonel Ct la Subdivision de...FES
Le Colonel Ct la Subdivision de...MEKNES
Le Colonel Ct la Subdivision de...TAZA-GUERT

J'ai l'honneur de vous transmettre ci-joint la copie conforme des instructions N° 10 000, du Résident Général au sujet de l'envoi des Cafés à Rabat pour la fête du Moulouk.

Il vous appartient de désigner les Cafés susceptibles d'être convoqués en vous basant sur les directives ci-après :

Aucun Café des fractions en contact avec les dissidents ou avec les berbères en transhumance d'hiver ne sera autorisé être déplacé, leur place étant au milieu de leurs gens qui forment notre couverture. Ceci s'entend aussi des Chefs de fraction d'Oulmès, des Ben Tamassinen, des Beni Zemmour. Pour les tribus complètement soumises et ayant depuis longtemps contact avec le Makhzen il vous appartient de désigner les Cafés qui, en raison de la situation économique ou politique de leur tribu, ne pourront s'en dispenser.

Vous voudrez bien me faire connaître par la suite les Cafés qui auront ainsi pris part à la fête et éventuellement les impressions qu'ils en auront rapportés./.

Le Colonel, Chargé de
l'Expédition des Affaires.

Signé illisible.

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton N°3**, Résidence Générale, Lettre n° 44, N.R., Etat Major Meknès du général Henrys commandant général du Nord, aux colonels commandants des régions Fès, Meknès, en date du 8 janvier 1915.

الوثيقة رقم 5: برقية رسمية مستعجلة إلى المقيم العام تخص طلب السلطان لاستقبال القواد المغاربة خاصة قواد الجنوب، بتاريخ 6 غشت 1921م.

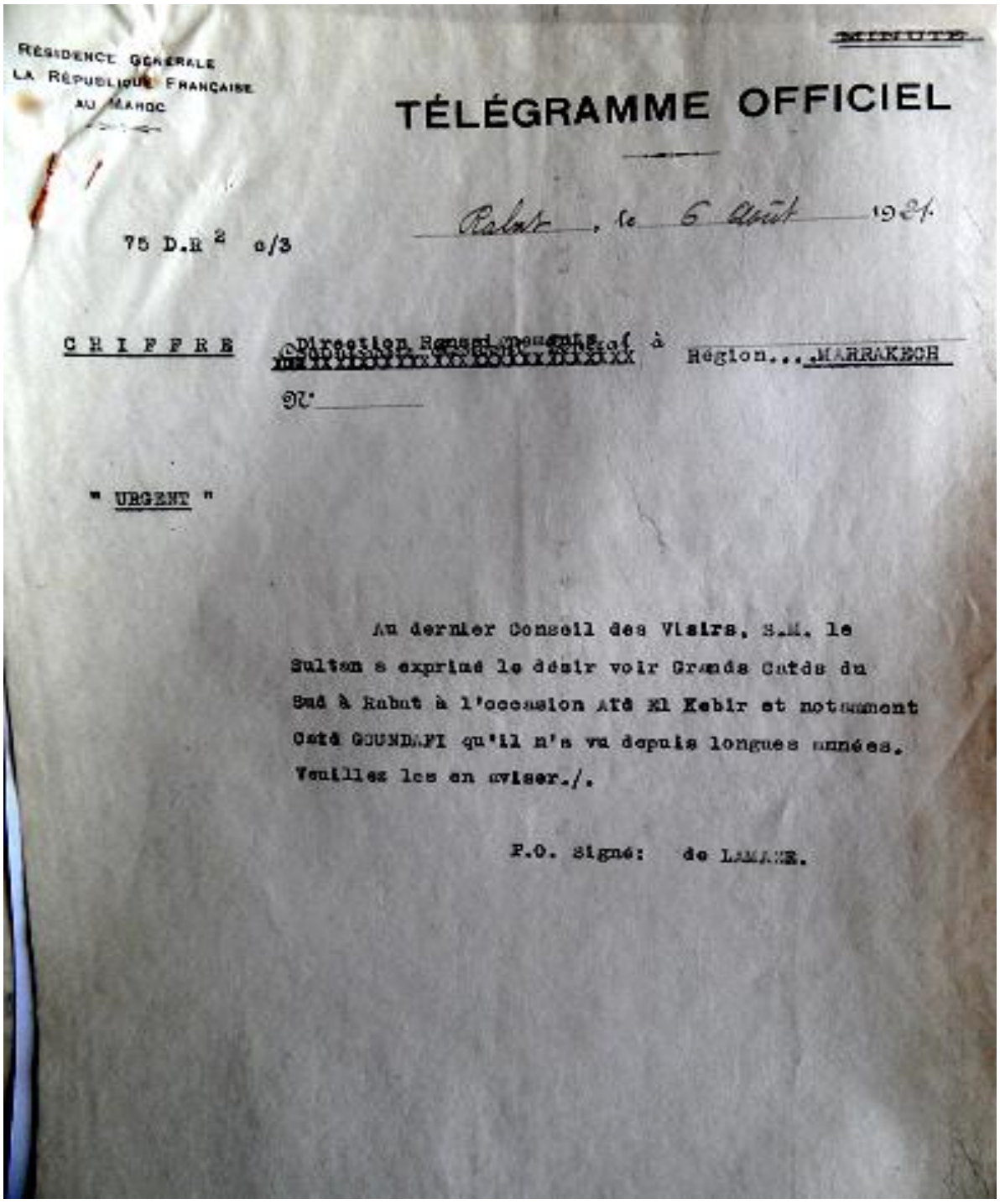

MINUTE

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU MAROC

TÉLÉGRAMME OFFICIEL

Rabat, le 6 Août 1921.

75 D.R 2 c/3

CHIFFRE Direction Renseignements à Région... MARRAKECH

N°

" URGENT "

Au dernier Conseil des Visirs, S.M. le Sultan a exprimé le désir voir Grands Cadds du Sud à Rabat à l'occasion Aïd El Kebir et notamment Caïd GOUNDAFI qu'il n'a vu depuis longues années. Veuillez les en aviser./.

P.O. Signé: de LAMARE.

Source : A.D.N., Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100 Carton N°205, Télégramme officiel Urgent, n° 75, D.R.C, 2/3 Rabat, Direction de Renseignement à Mr le général Résident général, objet le Sultan demande de voir Grands Caïd du Sud à Rabat, en date du 6 Août 1921.

الوثيقة رقم 6: برقية مشفرة جوابية إلى المقيم العام تخص رد على طلب السلطان بتاريخ 11 غشت 1921م.

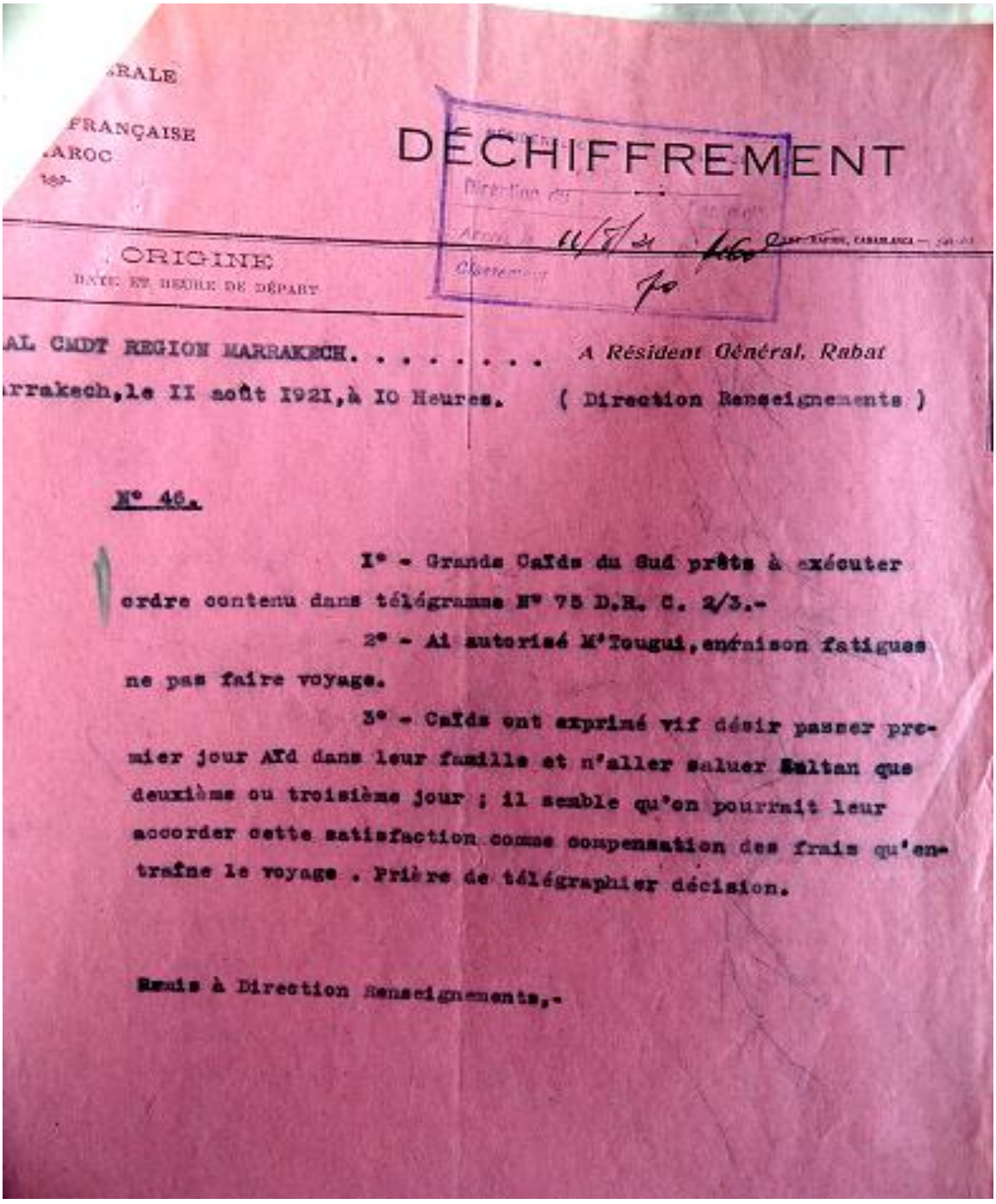

RALE
FRANÇAISE
AROC

DÉCHIFFREMENT

ORIGINE
DATE ET HEURE DE DÉPART

AL CMDT REGION MARRAKECH. . . . . A Résident Général, Rabat

rrakech, le II août I92I, à IO Heures. (Direction Renseignements)

N° 46.

I° - Grands Caïds du Sud prêts à exécuter ordre contenu dans télégramme N° 75 D.R. C. 2/3.-

2° - Ai autorisé M'Tougui, enfaison fatigues ne pas faire voyage.

3° - Caïds ont exprimé vif désir passer premier jour Aïd dans leur famille et n'aller saluer Sultan que deuxième ou troisième jour ; il semble qu'on pourrait leur accorder cette satisfaction comme compensation des frais qu'entraîne le voyage . Prière de télégraphier décision.

Remis à Direction Renseignements,-

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100/ Carton n°205**, Lettre N°46, à M. Le Résident général du Protectorat de la République française au Maroc au profil des caids(fête du Aïd), en date du 11 Août 1921.

الوثيقة رقم 7: رسالة إلى القائد العسكري لجهة مكناس تخص مصاريف تنقل البعثة الرسمية لجهة مكناس إلى الرباط بمناسبة احتفالات عيد المولد بتاريخ 22 مارس 1915م.

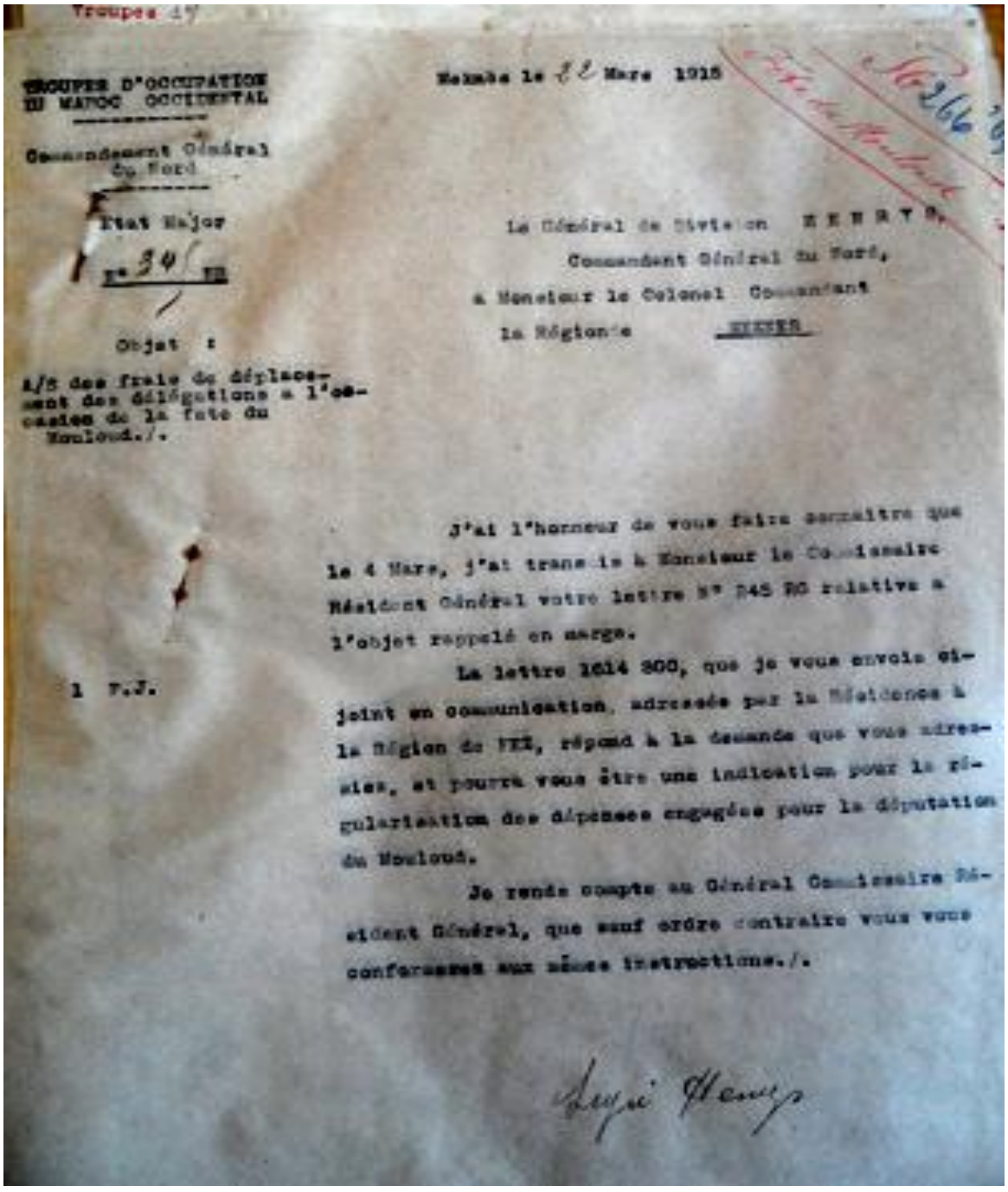

TROUPES D'OCCUPATION
DU MAROC OCCIDENTAL

Commandement Général
du Nord

Etat Major
N° 34/ EM

Objet :
A/S des frais de déplacement des délégations à l'occasion de la fête du Mouloud./.

Meknès le 22 Mars 1915

Le Général de Division HENRYS,
Commandant Général du Nord,
à Monsieur le Colonel Commandant
la Région de MEKNES

J'ai l'honneur de vous faire connaître que le 4 Mars, j'ai transmis à Monsieur le Commissaire Résident Général votre lettre N° 345 RG relative à l'objet rappelé en marge.

La lettre 1614 SGG, que je vous envois ci-joint en communication, adressée par la Résidence à la Région de FEZ, répond à la demande que vous adressiez, et pourra vous être une indication pour la régularisation des dépenses engagées pour la députation du Mouloud.

Je rends compte au Général Commissaire Résident Général, que sauf ordre contraire vous vous conformerez aux mêmes instructions./.

1 P.J.

Henrys

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900 /Carton n°3**, Lettre N° 345 du Général de Division Henrys commandant du Nord à M le Colonel commandant de la Région de Meknès, en date du 22 Mars 1915.

الوثيقة رقم 8: رسالة إلى القائد العام بمنطقة الشمال تخص انطباعات قواد جهة فاس حول احتفالات عيد المولد النبوي بتاريخ 5 مارس 1915م.

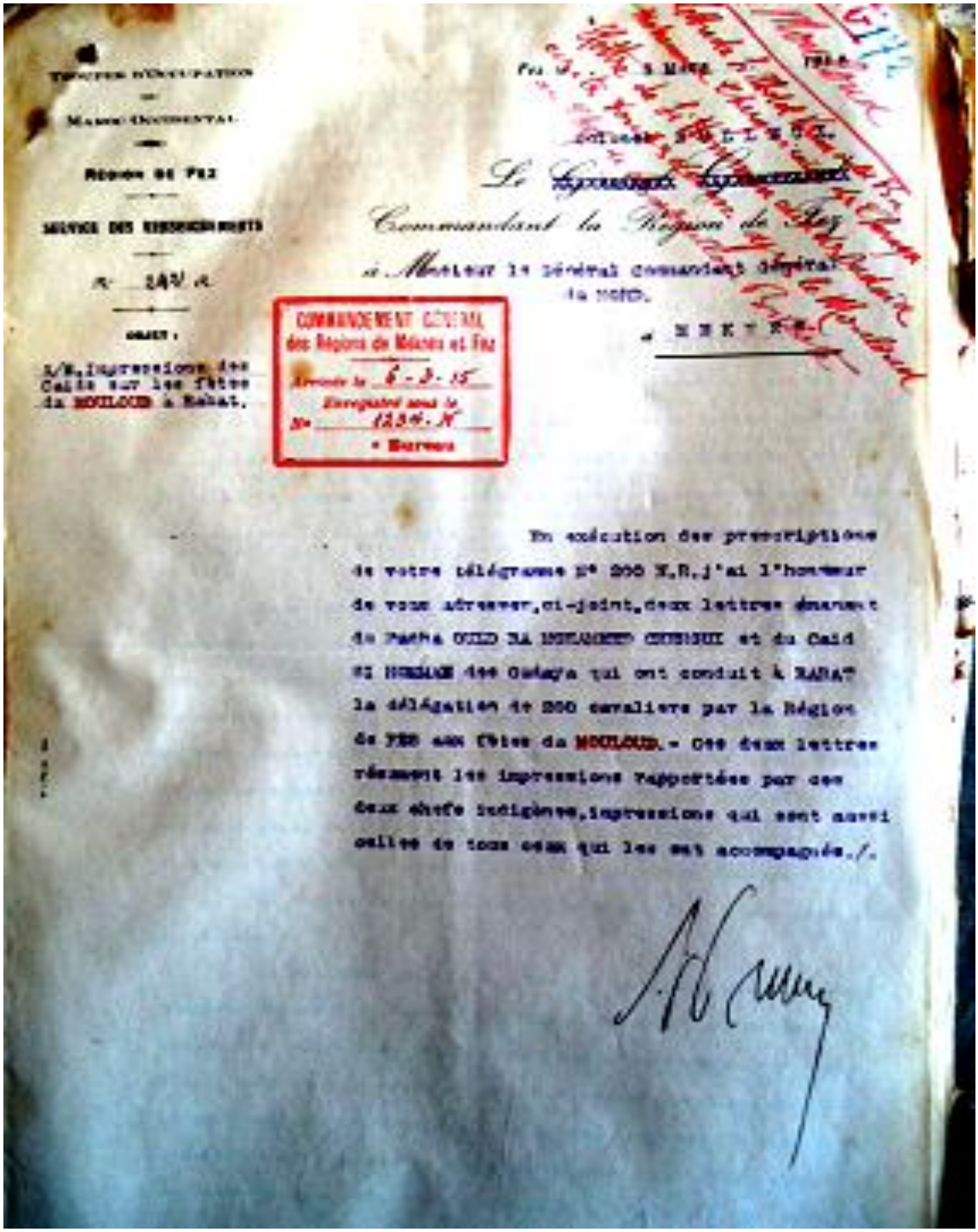

Région de Fès

Service des Renseignements

N° 292 R

Objet :

R/R. Impressions des Caïds sur les fêtes du MOULOUD à Rabat.

COMMANDEMENT GÉNÉRAL des Régions de Meknès et Fès

Arrivée le 6-3-15

Enregistré sous le N° 1234. R

Bureau

Commandant la Région de Fès

Monsieur le Général commandant supérieur de Meknès.

En exécution des prescriptions de votre télégramme N° 200 R.R. j'ai l'honneur de vous adresser, ci-joint, deux lettres émanant du Pacha SIDI BA MOHAMED CHERKAOUI et du Caïd SI HAMMANE des Ouled-ya qui ont conduit à RABAT la délégation de 200 cavaliers par la Région de FES aux fêtes du MOULOUD. - Ces deux lettres résument les impressions rapportées par ces deux chefs indigènes, impressions qui sont aussi celles de tous ceux qui les ont accompagnés./.

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton n°3**. Lettre N° 292 R, lettre du Colonel Bullex commandant la région Fès, à Mr le commandant général du Nord, en date du 5 Mars 1915.

الوثيقة رقم 9: رسالة إلى الجنرال القائد العام لمنطقة الشمال، تخص جولة دينية لجمع الزيارات والهدايا، للشريف عبد الحي الكتاني،بتاريخ7أبريل1915م.

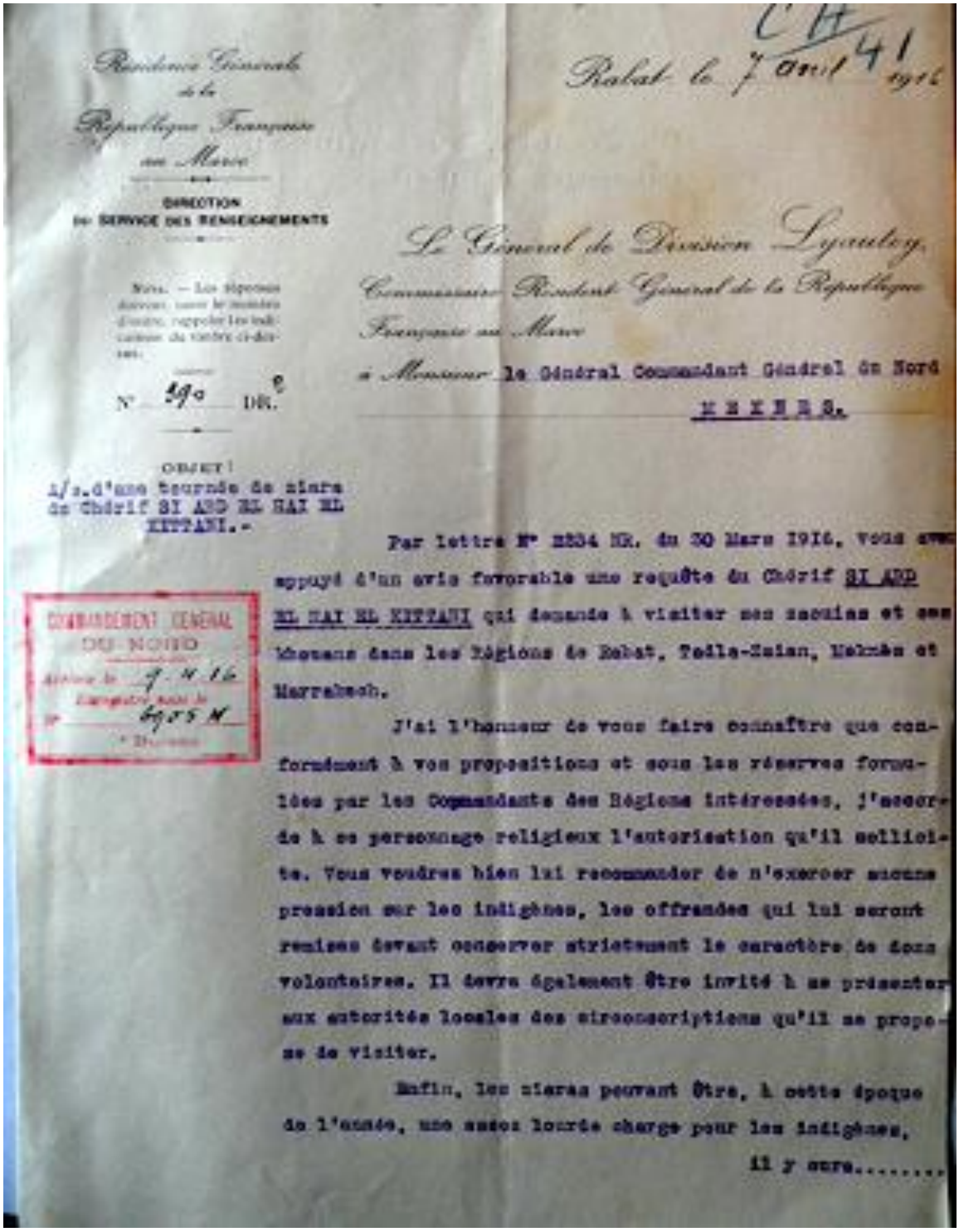

Résidence Générale de la République Française au Maroc

DIRECTION du SERVICE DES RENSEIGNEMENTS

N° 390 DR.

Rabat le 7 Avril 1916

Le Général de Division Lyautey,
Commissaire Résident Général de la République Française au Maroc
à Monsieur le Général Commandant Général du Nord
à MEKNES.

OBJET : A/s.d'une tournée de ziara du Chérif SI ABD EL HAI EL KITTANI.-

COMMANDEMENT GÉNÉRAL DU NORD
Arrivée le 9.4.16
N° 6955 M

Par lettre N° 2234 HR. du 30 Mars 1916, vous avez appuyé d'un avis favorable une requête du Chérif SI ABD EL HAI EL KITTANI qui demande à visiter ses zaouias et ses khouans dans les Régions de Rabat, Fedla-Zaian, Meknès et Marrakech.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément à vos propositions et sous les réserves formulées par les Commandants des Régions intéressées, j'accorde à ce personnage religieux l'autorisation qu'il sollicite. Vous voudrez bien lui recommander de n'exercer aucune pression sur les indigènes, les offrandes qui lui seront remises devant conserver strictement le caractère de dons volontaires. Il devra également être invité à se présenter aux autorités locales des circonscriptions qu'il se propose de visiter.

Enfin, les ziaras pouvant être, à cette époque de l'année, une assez lourde charge pour les indigènes, il y aura.....

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/ Carton n°3**.Lettre N° 62, lettre n° 390D.R.2, a/s: « une tournée de Ziara du Chérif si AbdelHay El Kittani », du service des renseignements Rabat. en date du 7 Avril 1916.

الوثيقة رقم 10: برقية رسمية ذات أسبقية إلى القائد العام لمنطقة تادلة – زيان، تخص الاهتمام الفائق لرحلة الشريف عبد الحي الكتاني إلى منطقة تادلة – زيان، بتاريخ 6 أكتوبر 1915م.

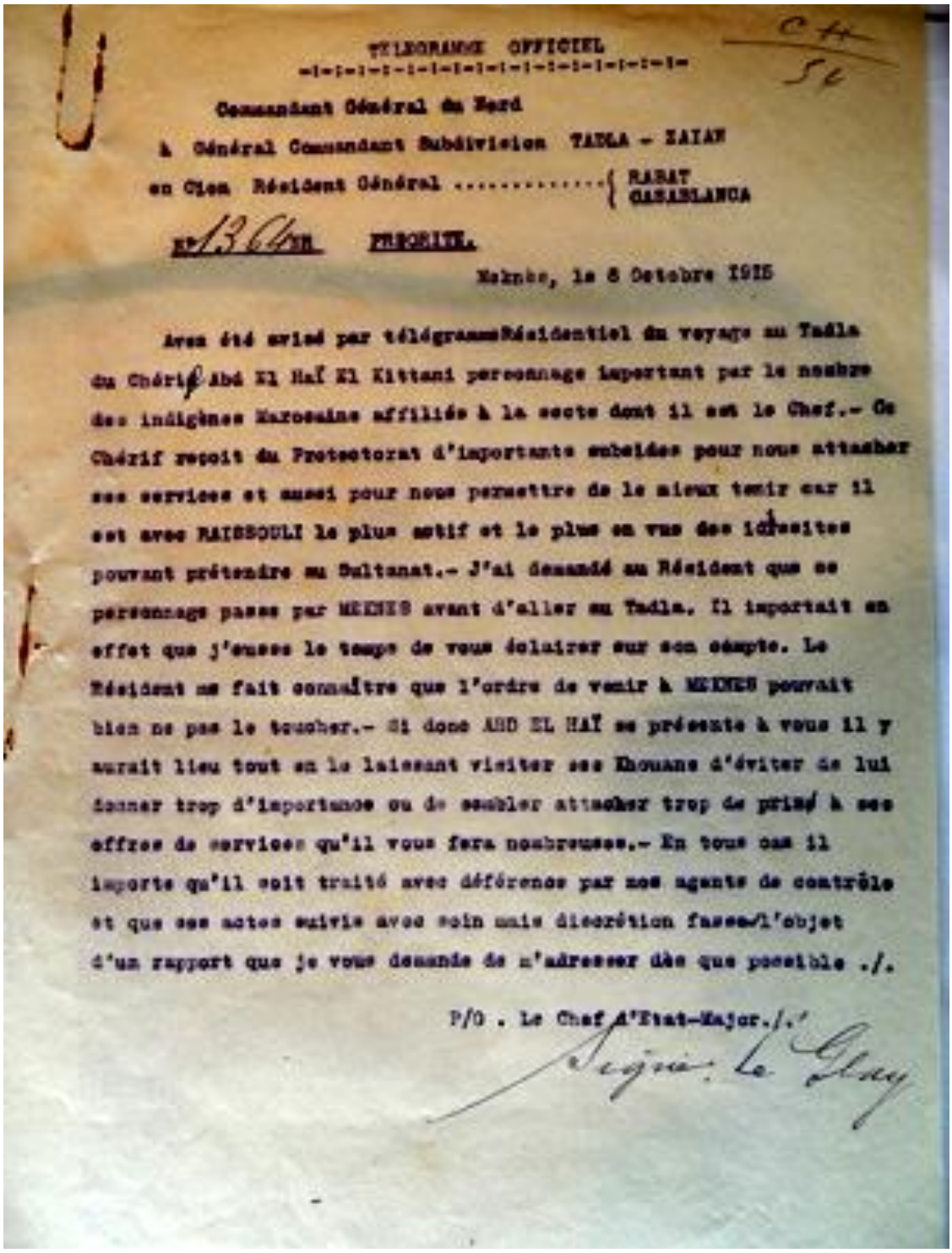

TELEGRAMME OFFICIEL

Commandant Général du Nord

à Général Commandant Subdivision TADLA - ZAIAN

en Cion Résident Général ..... { RABAT CASABLANCA

N° 1364 NR PRIORITE.

Meknès, le 6 Octobre 1915

Avez été avisé par télégramme Résidentiel du voyage au Tadla du Chérif Abd El Haï El Kittani personnage important par le nombre des indigènes Marocains affiliés à la secte dont il est le Chef.- Ce Chérif reçoit du Protectorat d'importantes subsides pour nous attacher ses services et aussi pour nous permettre de le mieux tenir car il est avec RAISSOULI le plus actif et le plus en vue des prétendants prétendre au Sultanat.- J'ai demandé au Résident que ce personnage passe par MEKNES avant d'aller au Tadla. Il importait en effet que j'eusse le temps de vous éclairer sur son compte. Le Résident me fait connaître que l'ordre de venir à MEKNES pourrait bien ne pas le toucher.- Si donc ABD EL HAÏ se présente à vous il y aurait lieu tout en le laissant visiter ses Khouans d'éviter de lui donner trop d'importance ou de sembler attacher trop de prix à ses offres de services qu'il vous fera nombreuses.- En tous cas il importe qu'il soit traité avec déférence par nos agents de contrôle et que ses actes suivis avec soin mais discrétion fassent l'objet d'un rapport que je vous demande de m'adresser dès que possible ./.

P/O . Le Chef d'Etat-Major./.

Signé: Le Gloy

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton N°3.** Lettre n° 62, télégramme officiel, n° 1364 N.R.Priorité, Commandant général du Nord, Meknès. en date du 6 Octobre 1915.

الوثيقة رقم 11: رسالة إلى المقيم العام تخص إخبار بإنجاز مهمة لعبد الحي الكتابي بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1336هـ.

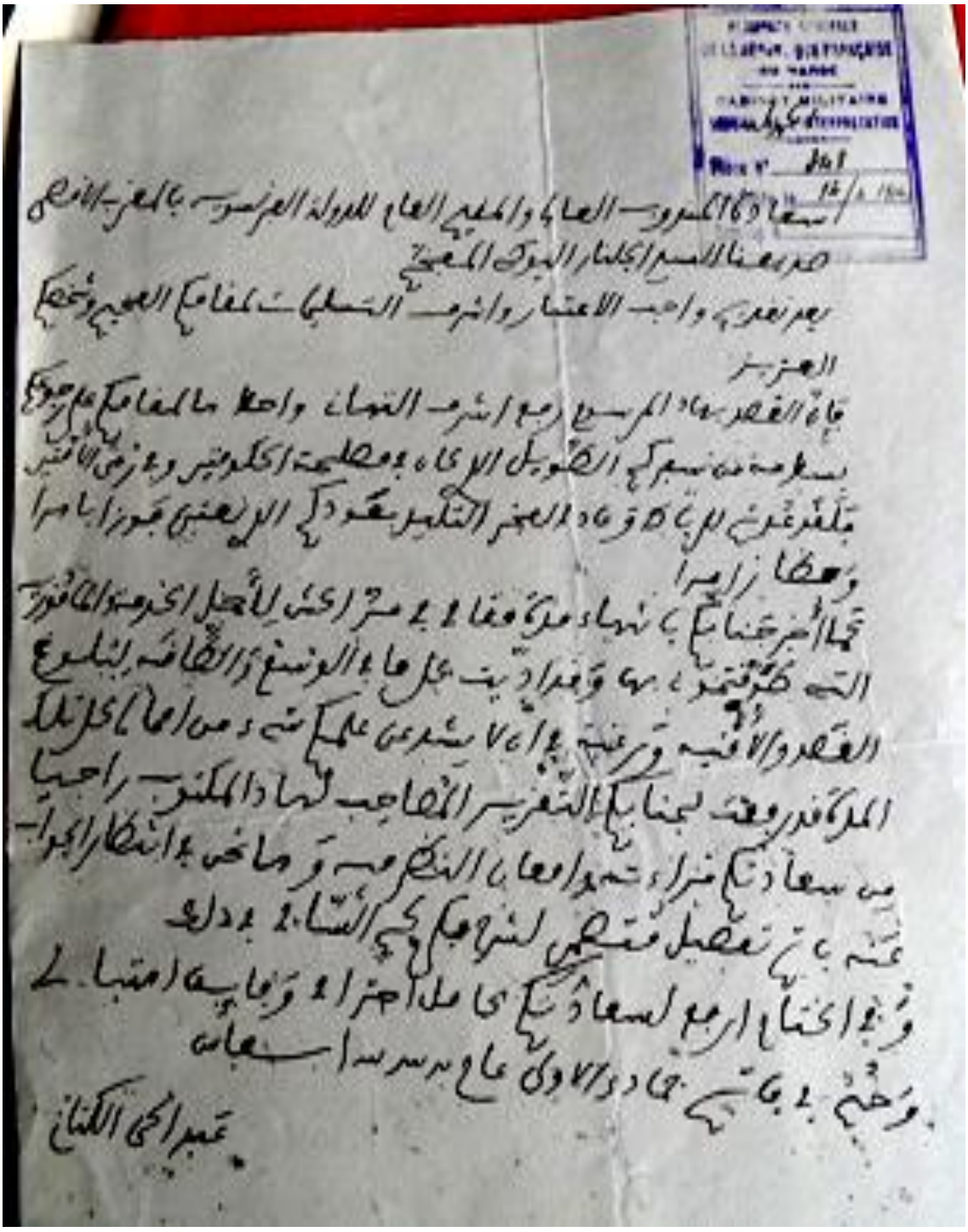

المصدر: رسالة من عبد الحي الكتاني إلى المقيم العام "إخبار بإنجاز مهمة" بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1336 (12فبراير 1916) ،**الحقيبة 1MA/100/103الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا A.D.N**.

الوثيقة رقم 12 : رسالة إلى النقيب نهليل، تخص طلب التدخل لحل مشكل عقاري لعبد الحي الكتاني بتاريخ 10 صفر 1337هـ.

المصدر : رسالة من عبد الحي الكتاني إلى النقيب نهليل، حول مشكل عقاري بينه وبين الأحباس، بتاريخ 10 صفر 1337، (15 نونبر 1918)، **الحقيبة : 1MA/100/103 الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا.**

الوثيقة رقم 13: ترجمة رسالة إلى المقيم العام تخص تهيئة الشريف علي بن محمد الوزاني بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 1914، بتاريخ 31 فبراير 1914م.

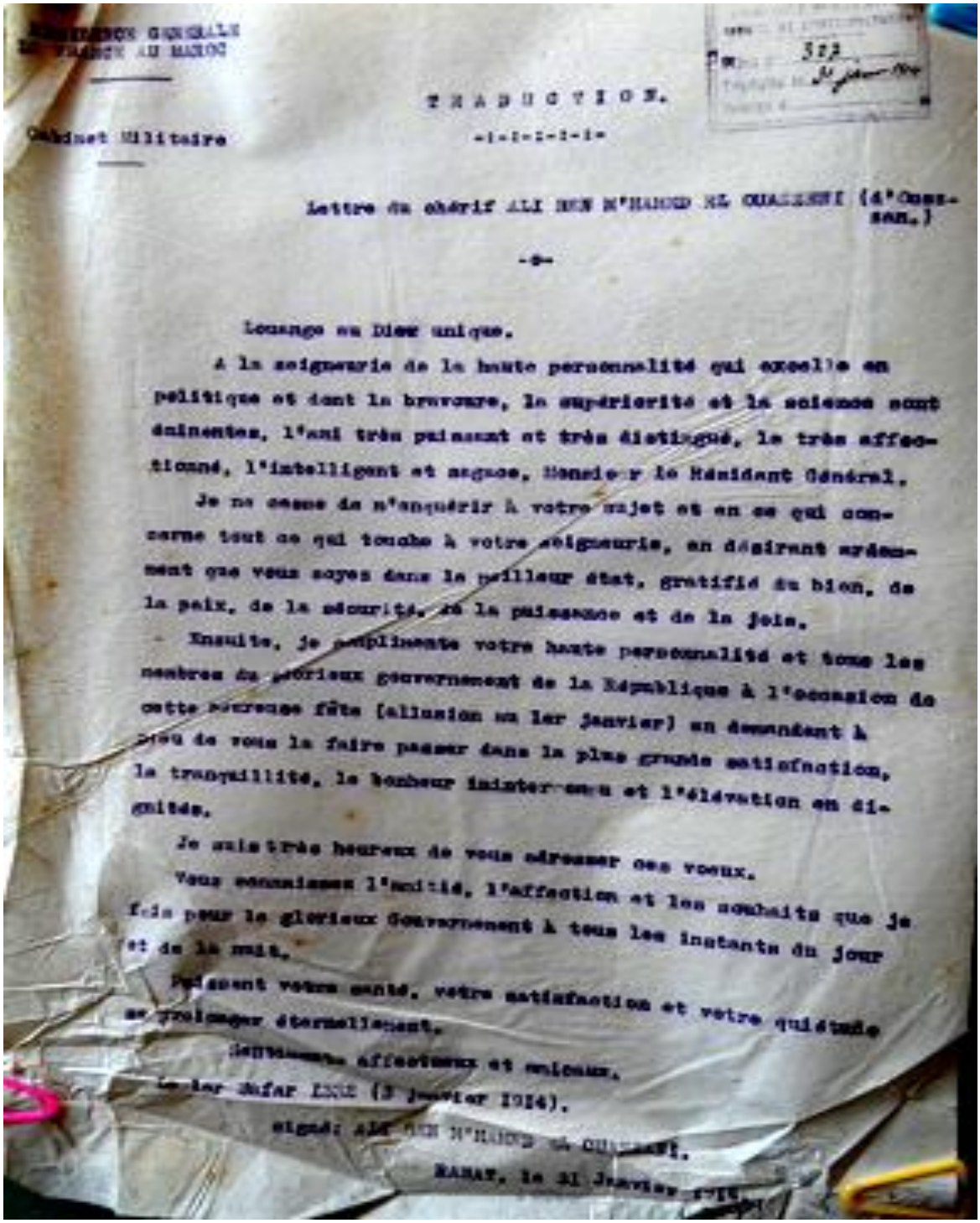

TRADUCTION.

-i-i-i-i-i-

Cabinet Militaire

Lettre du chérif ALI BEN M'HAMED EL OUAZZANI (d'Ouezzan.)

-o-

Louange au Dieu unique.

A la seigneurie de la haute personnalité qui excelle en politique et dont la bravoure, la supériorité et la science sont éminentes, l'ami très puissant et très distingué, le très affectionné, l'intelligent et aguce, Monsieur le Résident Général.

Je ne cesse de m'enquérir à votre sujet et en ce qui concerne tout ce qui touche à votre seigneurie, en désirant ardemment que vous soyez dans le meilleur état, gratifié du bien, de la paix, de la sécurité, de la puissance et de la joie.

Ensuite, je complimente votre haute personnalité et tous les membres du glorieux gouvernement de la République à l'occasion de cette heureuse fête (allusion au 1er janvier) en demandant à Dieu de vous la faire passer dans la plus grande satisfaction, la tranquillité, le bonheur ininterrompu et l'élévation en dignités.

Je suis très heureux de vous adresser ces voeux.

Vous connaissez l'amitié, l'affection et les souhaits que je fais pour le glorieux Gouvernement à tous les instants du jour et de la nuit.

Puissent votre santé, votre satisfaction et votre quiétude se prolonger éternellement.

Salutations affectueuses et amicales.

Le 1er Safar 1332 (3 janvier 1914).

Signé: ALI BEN M'HAMED EL OUAZZANI.

RABAT, le 31 Janvier 1914.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100/Carton N°103, Traduction d'une lettre du chérif Ali Ben M'hamed El Ouazzani (d'Ouezzane), n° 327, Cabinet militaire, Rabat, en date du 31 Janvier 1914.

الوثيقة رقم 14: رسالة إلى المقيم العام حول وفاة زعيم الزاوية الكتانية ووصية لعبد الحي الكتاني بزعامة الزاوية بتاريخ 29 ربيع الأول 1333 هـ.

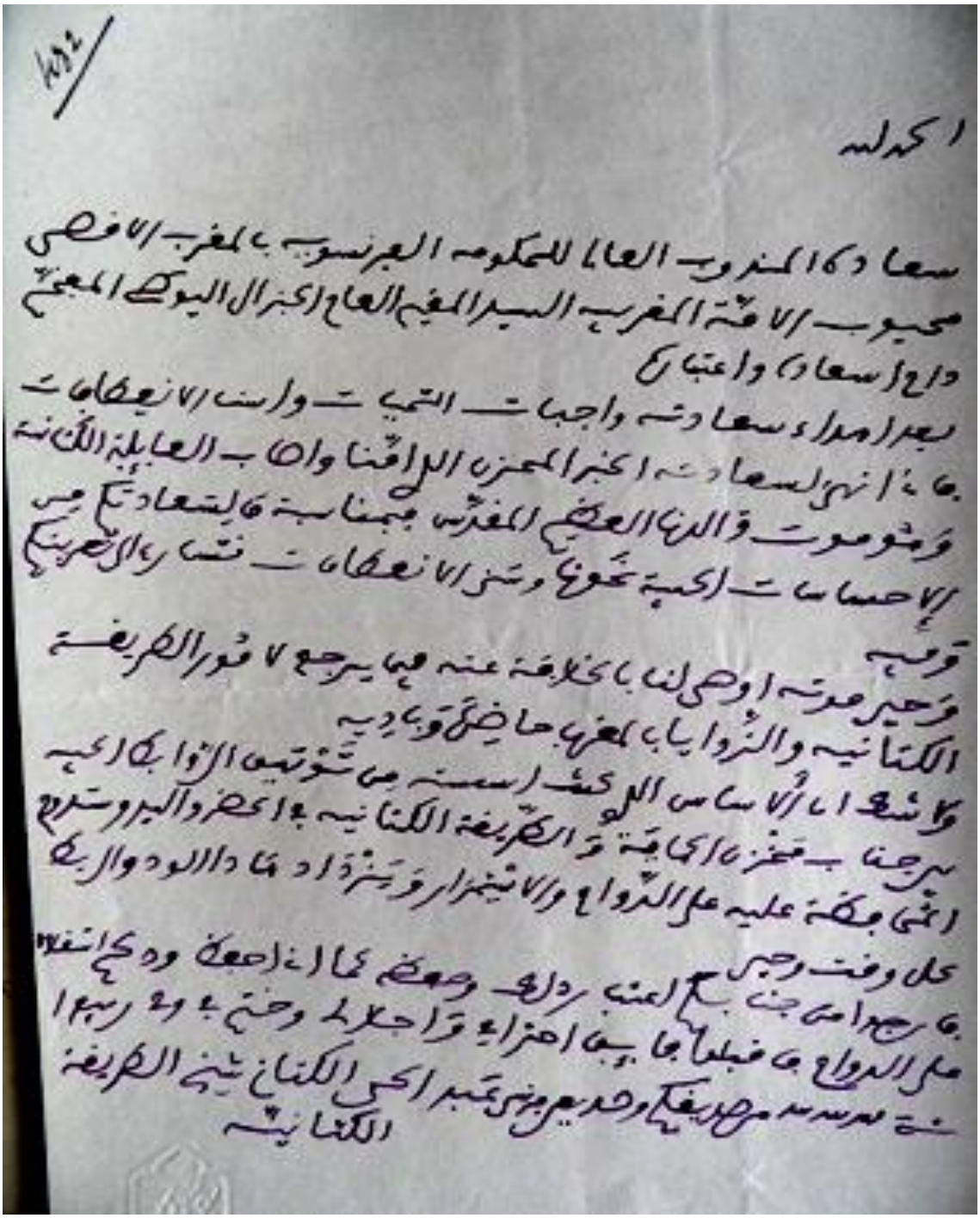

المصدر: رسالة من عبد الحي الكتاني للمقيم العام بتاريخ 29 ربيع الأول 1333 هـ، حول وفاة زعيم الزاوية الكتانية، **حقيبة رقم 1MA/100/103، الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا**.

الوثيقة رقم 15: رسالة إلى القادة العسكريين بجميع المناطق المغربية، تخص إحصاء أملاك وعقارات الزعيم الهيبة ماء العينين والزوايا الخاضعة له،

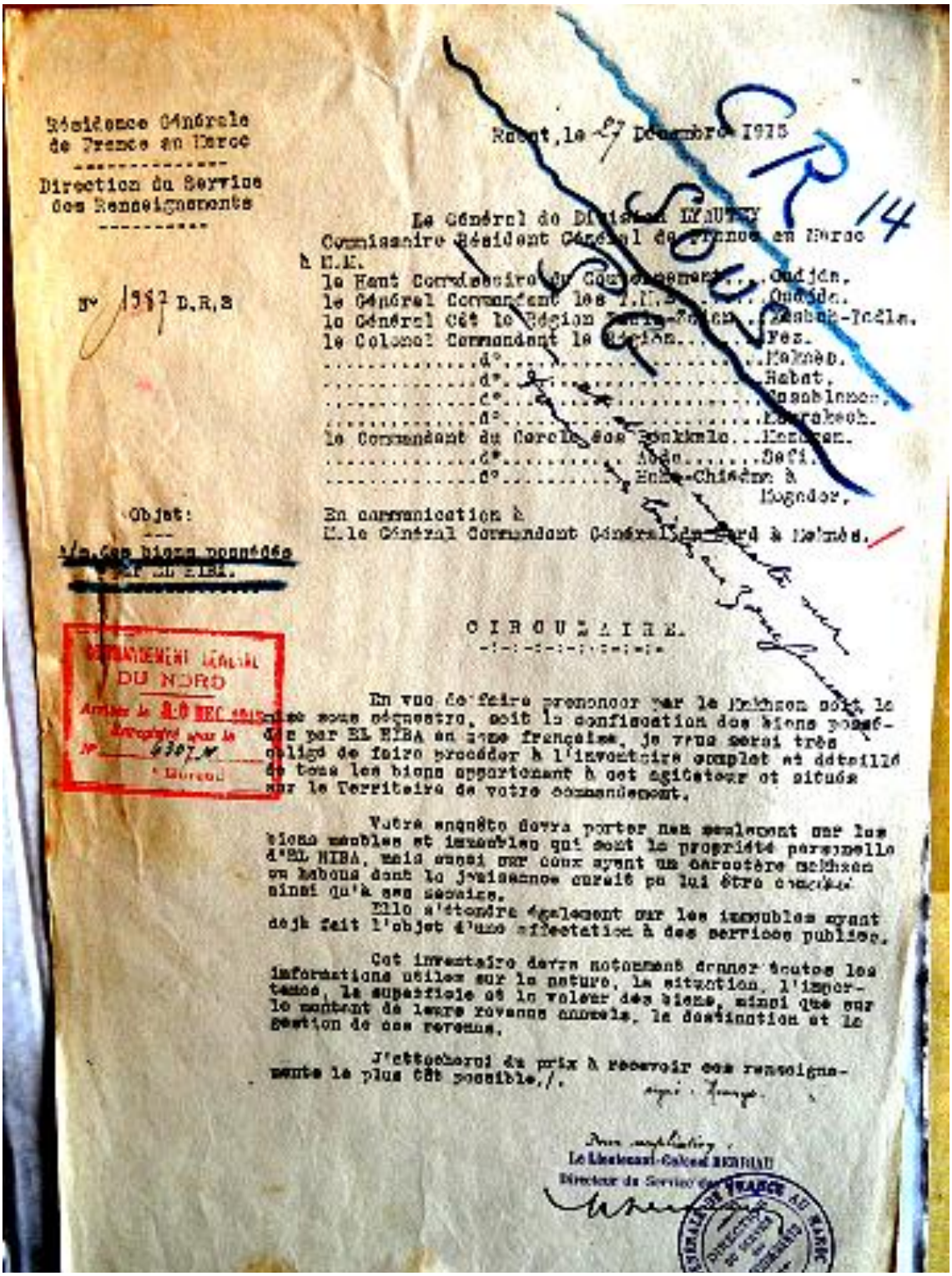

Résidence Générale
de France au Maroc

Direction du Service
des Renseignements

N° 1387 D.R.2

Rabat, le 27 Décembre 1915

Le Général de Division LYAUTEY
Commissaire Résident Général de France au Maroc
à M.M.
le Haut Commissaire du Gouvernement ... Oudjda.
le Général Commandant les T.M. ... Oudjda.
le Général Cdt la Région ... Fez.
le Colonel Commandant le Région ... Fez.
.....d°..... Meknès.
.....d°..... Rabat.
.....d°..... Casablanca.
.....d°..... Marrakech.
le Commandant du Cercle des Zemmour ... Mechra.
.....d°..... Abda ..... Safi.
.....d°..... Haha-Chiadma à Mogador.

En communication à
M. le Général Commandant Général de Rabat à Meknès.

Objet:

Des biens possédés par El Haïba.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DU NORD
Arrivée le 31 DEC 1915
Enregistré sous le N° 6301 M
Bureau

CIRCULAIRE.

En vue de faire prononcer par le Makhzen soit la confiscation soit la mise sous séquestre, des biens possédés par El HIBA en zone française, je vous serai très obligé de faire procéder à l'inventaire complet et détaillé de tous les biens appartenant à cet agitateur et situés sur le Territoire de votre commandement.

Votre enquête devra porter non seulement sur les biens meubles et immeubles qui sont la propriété personnelle d'EL HIBA, mais aussi sur ceux ayant un caractère makhzen ou habous dont la jouissance aurait pu lui être concédée ainsi qu'à ses ascendants.
Elle s'étendra également sur les immeubles ayant déjà fait l'objet d'une affectation à des services publics.

Cet inventaire devra notamment donner toutes les informations utiles sur la nature, la situation, l'importance, la superficie et la valeur des biens, ainsi que sur le montant de leurs revenus annuels, la destination et la gestion de ces revenus.

J'attacherai du prix à recevoir ces renseignements le plus tôt possible./.

Pour expédition,
Le Lieutenant-Colonel BERRIAT
Directeur du Service des Renseignements

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton N°62, Circulaire n° 1387 D.R.2, a/s « Des biens possédés par El Haïba », Direction des services de Renseignements, Rabat, en date du 27 Décembre 1915.

الوثيقة رقم 16: برقية إلى القائد العام لمنطقة الشمال، تخص تنقل بعض أتباع الزاوية العيساوية عبر القطار بتاريخ 9 يناير 1916م.

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU MAROC

CONFIRMATION DE TÉLÉGRAMME

Rabat, le 9 JANVIER 191

Commissaire Résident Général à Région Meknès .

N° .30..D.R.2.

En Communication à Général Commandant Général Nord, Meknès .

Moqaddem Aissaoua de Salé sollicite autorisation utiliser voie ferrée pour aprendre le 12 Janvier à Meknès avec vingtaine adeptes pour visiter suivant coutume annuelle tombeau du fondateur de la secte . Prière me télégraphier votre avis sur opportunité accorder permission sollicitée .-

COMMANDEMENT GÉNÉRAL DU NORD
Arrivée le 11.1.16
Enregistré sous le N° 13 Pg N
Bureau

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/ Carton N°62, Télégramme n° 30 D.R. en date du 9 Janvier 1916, Résidence Général du Nord Rabat.

الوثيقة رقم 17: برقية إلى المصالح البلدية لجهة الرباط سلا، تخص سفير وممثل مريدي الزاوية الكتانية إلى فاس لإحياء الموسم السنوي للزاوية بتاريخ 27 يناير 1916م.

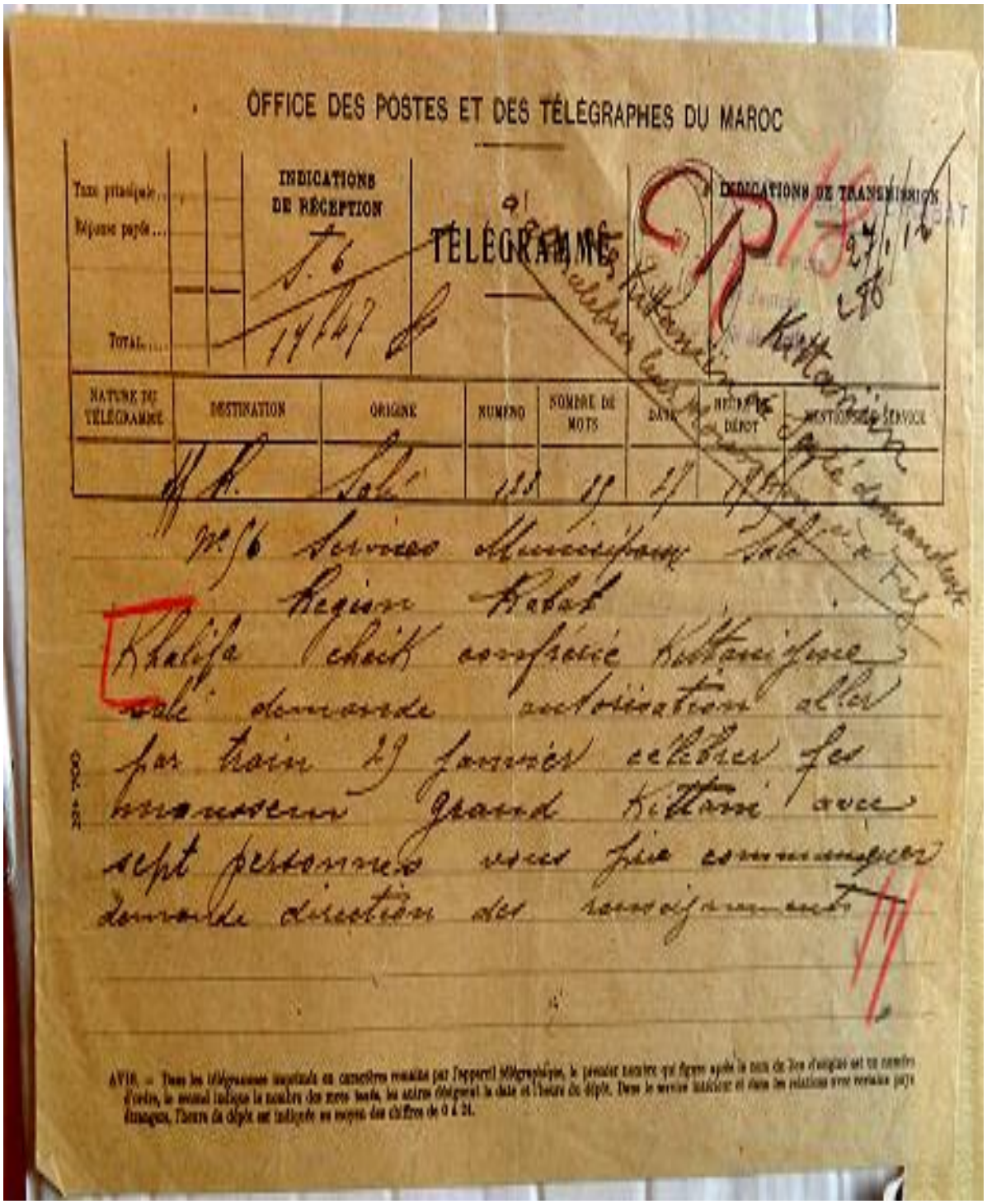

OFFICE DES POSTES ET DES TÉLÉGRAPHES DU MAROC

TÉLÉGRAMME

INDICATIONS DE RÉCEPTION

INDICATIONS DE TRANSMISSION

NATURE DU TÉLÉGRAMME	DESTINATION	ORIGINE	NUMÉRO	NOMBRE DE MOTS	DATE	HEURE DÉPOT	HEURE DE REMISE AU SERVICE

Service d'Information
Région Rabat
Khalifa Cheick confrérie Kettaniyine Salé demande autorisation aller par train 29 courant célébrer fêtes traditionnelles Grand Kettani avec sept personnes vues fin commencer demande direction des renseignements

AVIS. — Tous les télégrammes imprimés en caractères romains par l'appareil télégraphique, le premier caractère qui figure après le nom de lieu d'origine est un numéro d'ordre, le second indique le nombre des mots taxés, les autres désignent la date et l'heure du dépôt. Dans le service intérieur et dans les relations avec certains pays étrangers, l'heure du dépôt est indiquée au moyen des chiffres de 0 à 24.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton N°64, Télégramme n° 123 ; D.R, voyage Khalifa Cheick confrérie Kitaniyine, en date du 27 Janvier 1916.

الوثيقة رقم 18 :تقرير حول وصول الحجاج المغاربة إلى ميناء الدار البيضاء بتاريخ 13 نونبر 1916م.

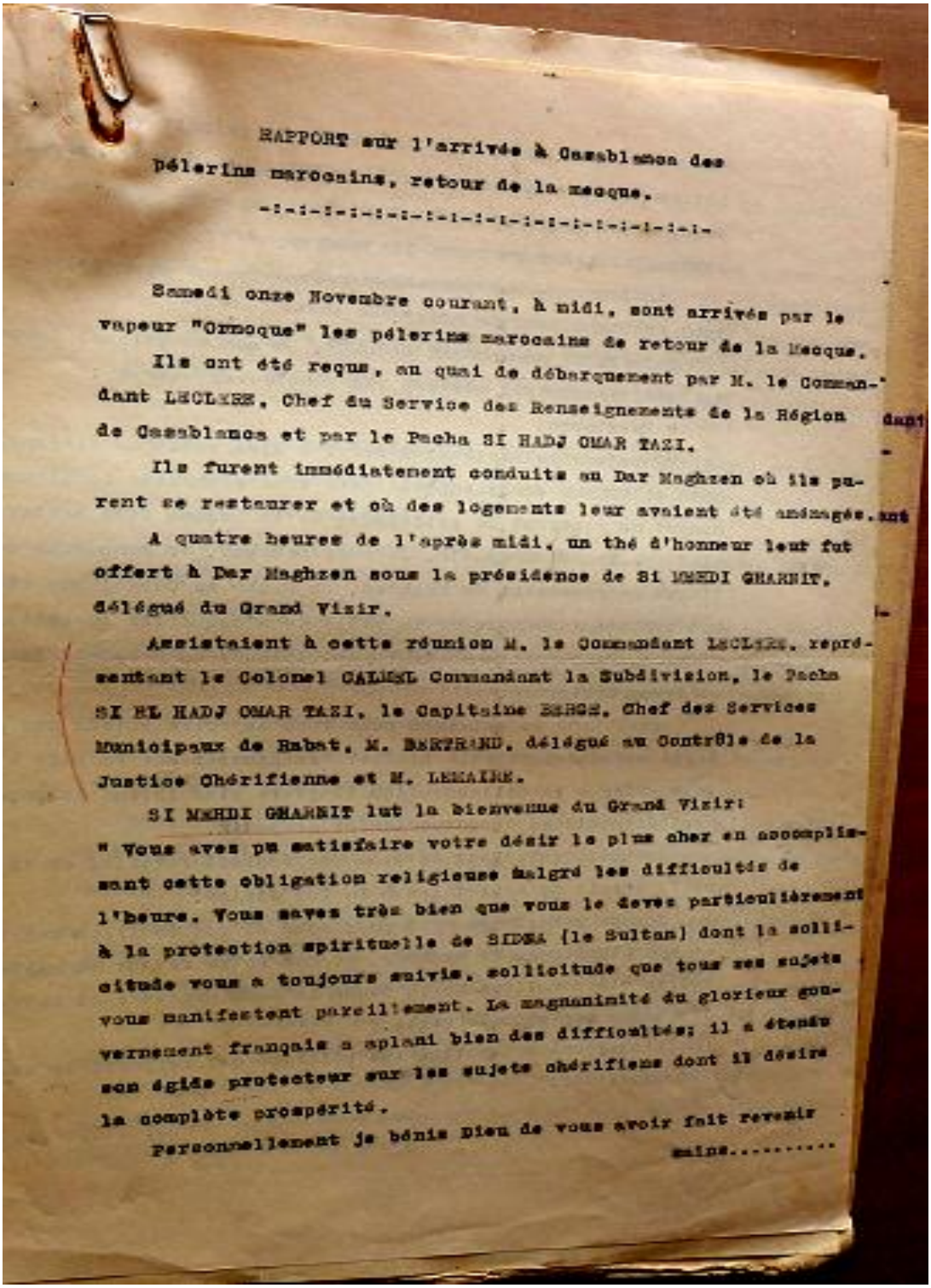

RAPPORT sur l'arrivée à Casablanca des pèlerins marocains, retour de la mecque.

-!-

Samedi onze Novembre courant, à midi, sont arrivés par le vapeur "Ormoque" les pèlerins marocains de retour de la Mecque.

Ils ont été reçus, au quai de débarquement par M. le Commandant LECLERE, Chef du Service des Renseignements de la Région de Casablanca et par le Pacha SI HADJ OMAR TAZI.

Ils furent immédiatement conduits au Dar Maghzen où ils purent se restaurer et où des logements leur avaient été aménagés.

A quatre heures de l'après midi, un thé d'honneur leur fut offert à Dar Maghzen sous la présidence de SI MEHDI GHARNIT, délégué du Grand Vizir.

Assistaient à cette réunion M. le Commandant LECLERE, représentant le Colonel CALMEL Commandant la Subdivision, le Pacha SI EL HADJ OMAR TAZI, le Capitaine BERGE, Chef des Services Municipaux de Rabat, M. BERTRAND, délégué au Contrôle de la Justice Chérifienne et M. LEMAIRE.

SI MEHDI GHARNIT lut la bienvenue du Grand Vizir:

" Vous avez pu satisfaire votre désir le plus cher en accomplissant cette obligation religieuse malgré les difficultés de l'heure. Vous savez très bien que vous le devez particulièrement à la protection spirituelle de SIDNA [le Sultan] dont la sollicitude vous a toujours suivis, sollicitude que tous ses sujets vous manifestent pareillement. La magnanimité du glorieux gouvernement français a aplani bien des difficultés; il a étendu son égide protecteur sur les sujets chérifiens dont il désire la complète prospérité.

Personnellement je bénis Dieu de vous avoir fait revenir sains.....

Source: A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100 Carton N°204, Rapport sur « l'arrivé à Casablanca des pèlerins marocains retour de la Mecque », en date du 13 novembre 1916.

الوثيقة رقم 19: أمر سلطاني إلى رئيس مجلس الحكومة، يخص الحج إلى مكة بتاريخ 30 نونبر 1916م.

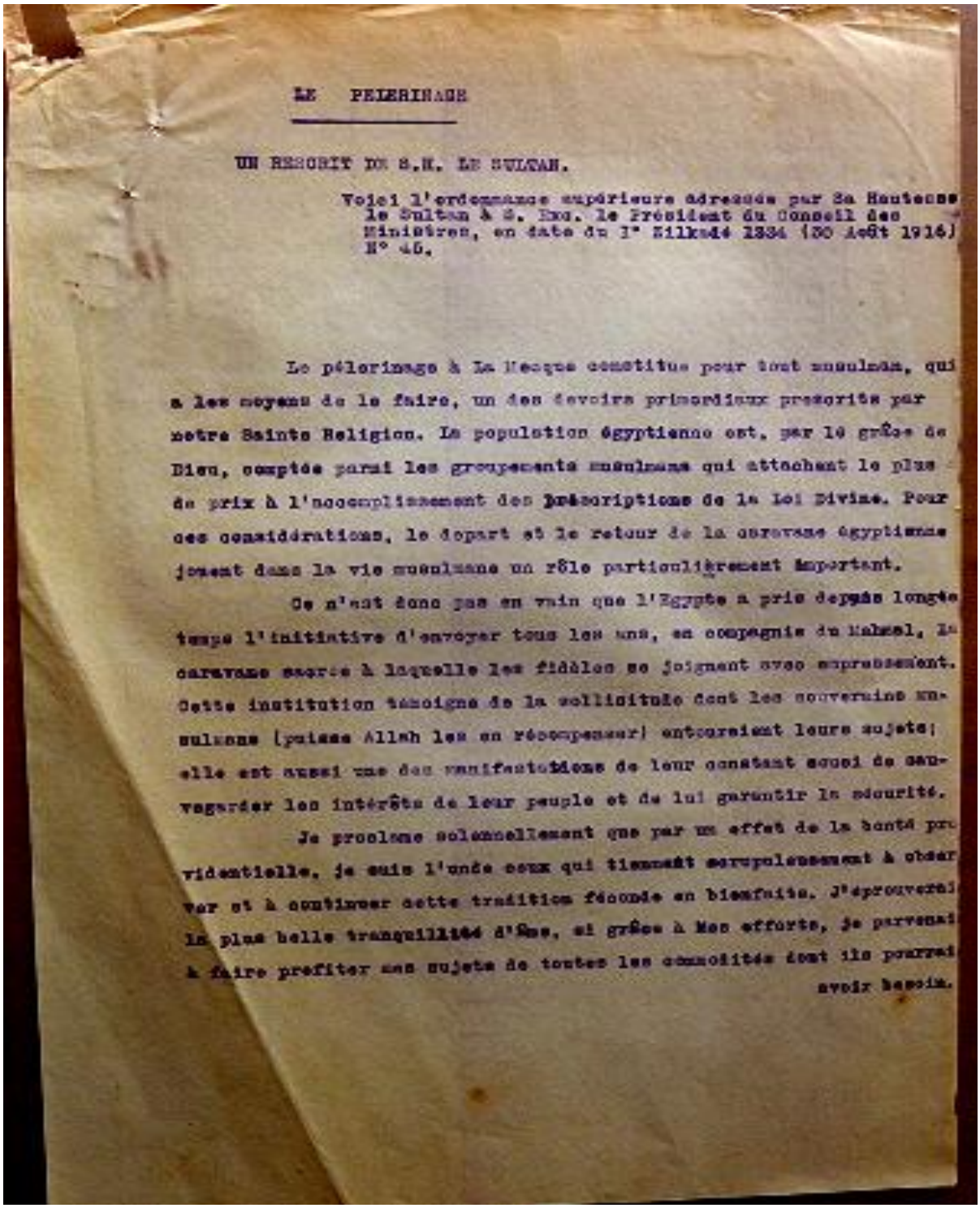

LE PELERINAGE

UN RESCRIT DE S.M. LE SULTAN.

Voici l'ordonnance supérieure adressée par Sa Hautesse le Sultan à S. Exc. le Président du Conseil des Ministres, en date du 1er Zilkadé 1334 (30 Août 1916) N° 45.

Le pélerinage à La Mecque constitue pour tout musulman, qui a les moyens de le faire, un des devoirs primordiaux prescrits par notre Sainte Religion. La population égyptienne est, par la grâce de Dieu, comptée parmi les groupements musulmans qui attachent le plus de prix à l'accomplissement des prescriptions de la Loi Divine. Pour ces considérations, le départ et le retour de la caravane égyptienne jouent dans la vie musulmane un rôle particulièrement important.

Ce n'est donc pas en vain que l'Egypte a pris depuis longtemps l'initiative d'envoyer tous les ans, en compagnie du Mahmal, la caravane sacrée à laquelle les fidèles se joignent avec empressement. Cette institution témoigne de la sollicitude dont les souverains musulmans (puisse Allah les en récompenser) entourent leurs sujets; elle est aussi une des manifestations de leur constant souci de sauvegarder les intérêts de leur peuple et de lui garantir la sécurité.

Je proclame solennellement que par un effet de la bonté providentielle, je suis l'un de ceux qui tiennent scrupuleusement à observer et à continuer cette tradition féconde en bienfaits. J'éprouverai la plus belle tranquillité d'âme, si grâce à Mes efforts, je parvenais à faire profiter mes sujets de toutes les commodités dont ils pourraient avoir besoin.

Source: A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100/ Carton N°204, un Rescrit n° 45, de S.H le Sultans, un message supérieure adressé à S. Ex, le Président du conseil du ministre, en date du 30 novembre 1916.

الوثيقة رقم 20: دورية مقيمية إلى الكتابة العامة للحكومة الشريفة، تخص الحج إلى مكة بتاريخ 10 غشت 1913م.

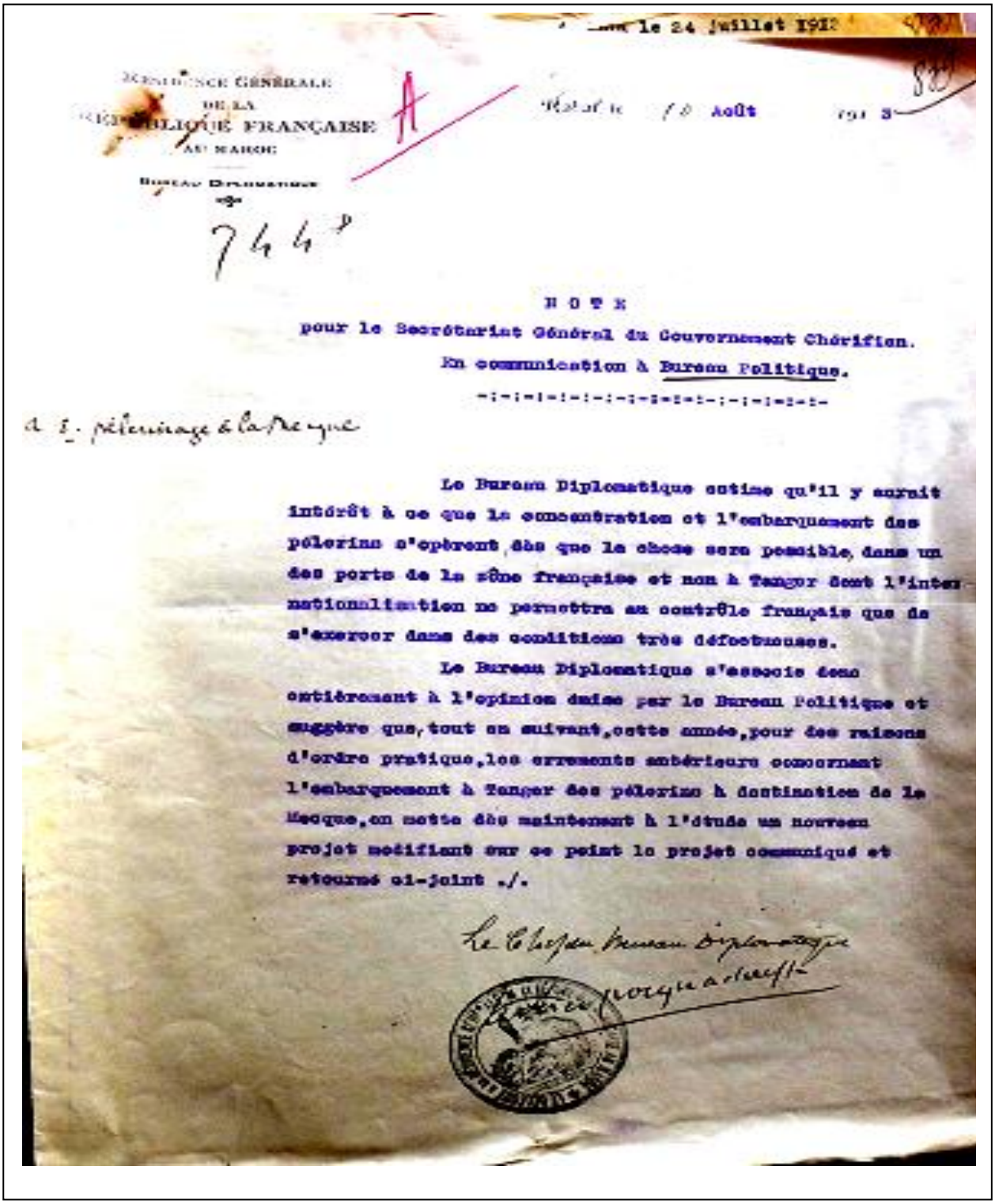

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU MAROC

Bureau Diplomatique

744

N O T E

pour le Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien.

En communication à Bureau Politique.

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

A/S. pèlerinage à la Mecque

Le Bureau Diplomatique estime qu'il y aurait intérêt à ce que la concentration et l'embarquement des pèlerins s'opèrent dès que la chose sera possible, dans un des ports de la zône française et non à Tanger dont l'internationalisation ne permettra au contrôle français que de s'exercer dans des conditions très défectueuses.

Le Bureau Diplomatique s'associe donc entièrement à l'opinion émise par le Bureau Politique et suggère que, tout en suivant, cette année, pour des raisons d'ordre pratique, les errements antérieurs concernant l'embarquement à Tanger des pèlerins à destination de la Mecque, on mette dès maintenant à l'étude un nouveau projet modifiant sur ce point le projet communiqué et retourné ci-joint ./.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100/Carton N°204, Note n° 744, du Sec général du Gouvernement chérifien, en date 10 Août 1913.

الوثيقة رقم 21 : منشور دوري مقيمي حول مشروع تنظيم الرحلات الحجية وتنظيم منح جوازات السفر. بتاريخ 24 يونيو 1914م.

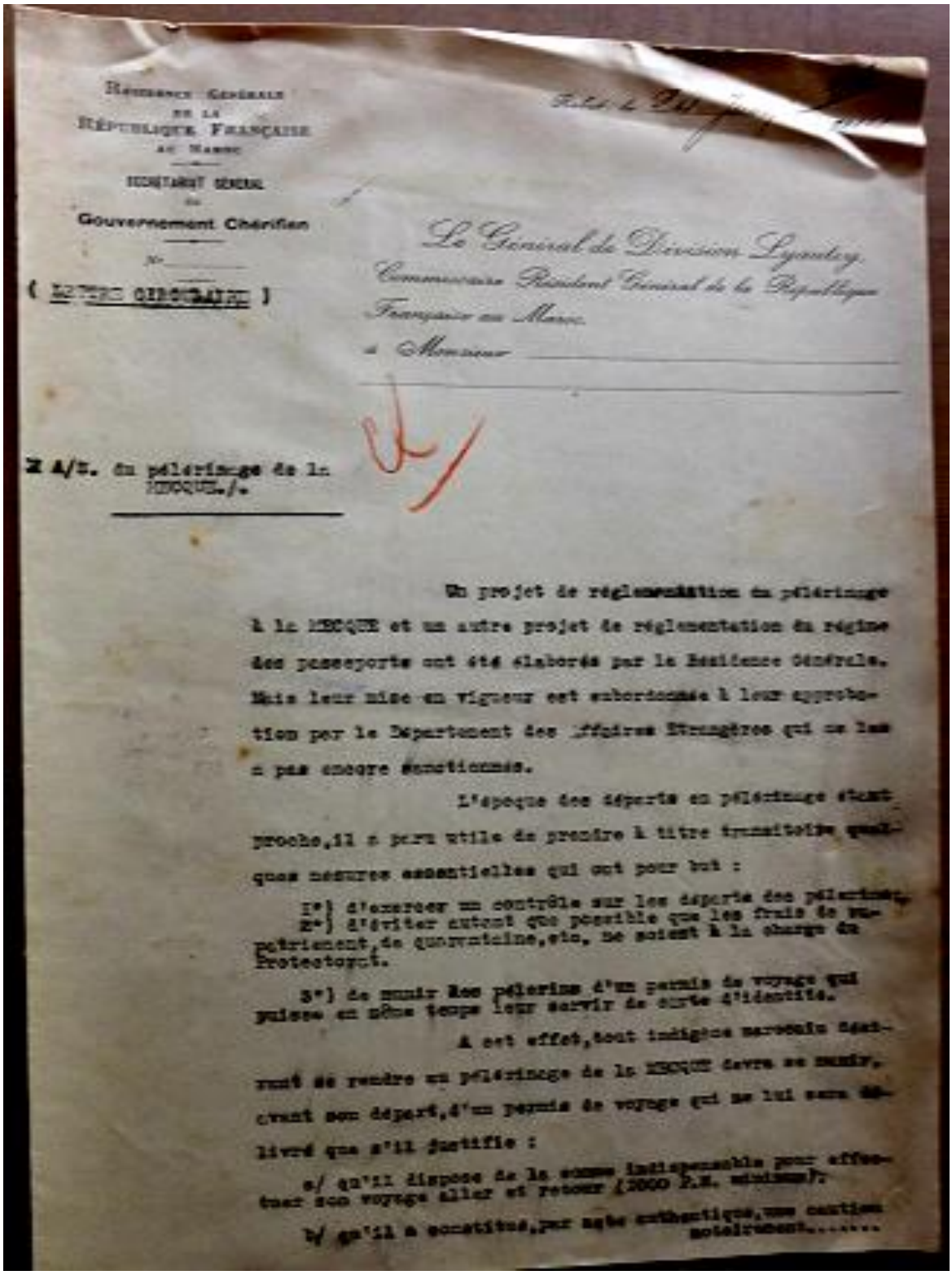

Résidence Générale
de la
République Française
au Maroc

Secrétariat Général
du
Gouvernement Chérifien

N°

(Service Diplomatique)

Le Général de Division Lyautey,
Commandeur Résident Général de la République
Française au Maroc,
à Monsieur

N 4/T. du pèlerinage de la MECQUE./.

Un projet de réglementation du pèlerinage à la MECQUE et un autre projet de réglementation du régime des passeports ont été élaborés par la Résidence Générale. Mais leur mise en vigueur est subordonnée à leur approbation par le Département des Affaires Etrangères qui ne les a pas encore sanctionnés.

L'époque des départs en pèlerinage étant proche,il a paru utile de prendre à titre transitoire quelques mesures essentielles qui ont pour but :

1°) d'exercer un contrôle sur les départs des pèlerins,
2°) d'éviter autant que possible que les frais de rapatriement,de quarantaine,etc, ne soient à la charge du Protectorat.

3°) de munir les pèlerins d'un permis de voyage qui puisse en même temps leur servir de carte d'identité.

A cet effet,tout indigène marocain désirant se rendre en pèlerinage de la MECQUE devra se munir, avant son départ,d'un permis de voyage qui ne lui sera délivré que s'il justifie :

a/ qu'il dispose de la somme indispensable pour effectuer son voyage aller et retour (3000 P.M. minimum);

b/ qu'il a constitué,par acte authentique,une caution notoirement.....

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100/ Carton N°204, Circulaire, du général Lyautey, au sujet d'un projet du réglementation du pèlerinage, en date du 24 Juin 1914.

الوثيقة رقم 22: دورية مقيمية إلى إدارة الاستعلامات تخص معلومات عن تنظيم الحج بتاريخ 24 شتنبر 1914م.

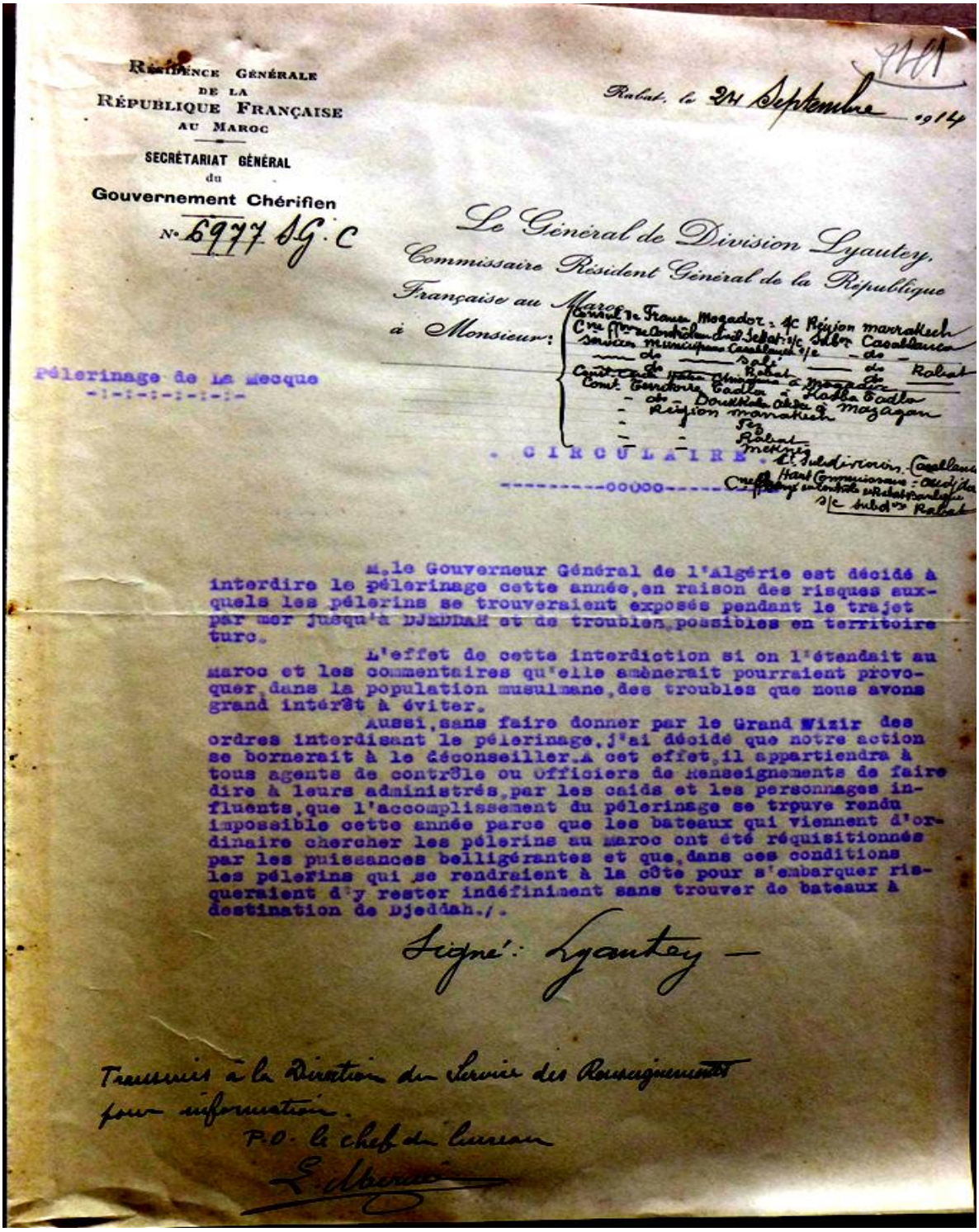

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU MAROC

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL
du
Gouvernement Chérifien

N° 6977 SG.C

Rabat, le 24 Septembre 1914

Le Général de Division Lyautey,
Commissaire Résident Général de la République
Française au Maroc
à Monsieur :

Pélerinage de La Mecque

CIRCULAIRE.

M.le Gouverneur Général de l'Algérie est décidé à interdire le pélerinage cette année,en raison des risques auxquels les pélerins se trouveraient exposés pendant le trajet par mer jusqu'à DJEDDAH et de troubles possibles en territoire turc.

L'effet de cette interdiction si on l'étendait au Maroc et les commentaires qu'elle amènerait pourraient provoquer dans la population musulmane,des troubles que nous avons grand intérêt à éviter.

Aussi,sans faire donner par le Grand Wizir des ordres interdisant le pélerinage,j'ai décidé que notre action se bornerait à le déconseiller.A cet effet,il appartiendra à tous agents de contrôle ou officiers de Renseignements de faire dire à leurs administrés,par les caids et les personnages influents,que l'accomplissement du pélerinage se trouve rendu impossible cette année parce que les bateaux qui viennent d'ordinaire chercher les pélerins au Maroc ont été réquisitionnés par les puissances belligérantes et que,dans ces conditions les pélerins qui se rendraient à la côte pour s'embarquer risqueraient d'y rester indéfiniment sans trouver de bateaux à destination de Djeddah./.

Signé: Lyautey —

Transmis à la Direction du Service des Renseignements pour information.
P.O. le chef de bureau

Source :A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100 /Carton N°204, Lettre circulaire n° 6977 S.G.C, du Résident Général à la direction du service de renseignement, en date du 24 Septembre 1914.

الوثيقة رقم 23: برقية إلى الإدارة الدبلوماسية العسكرية الشمالية، تخص العمليات العسكرية بزيان، بتاريخ 6 يونيو 1914م.

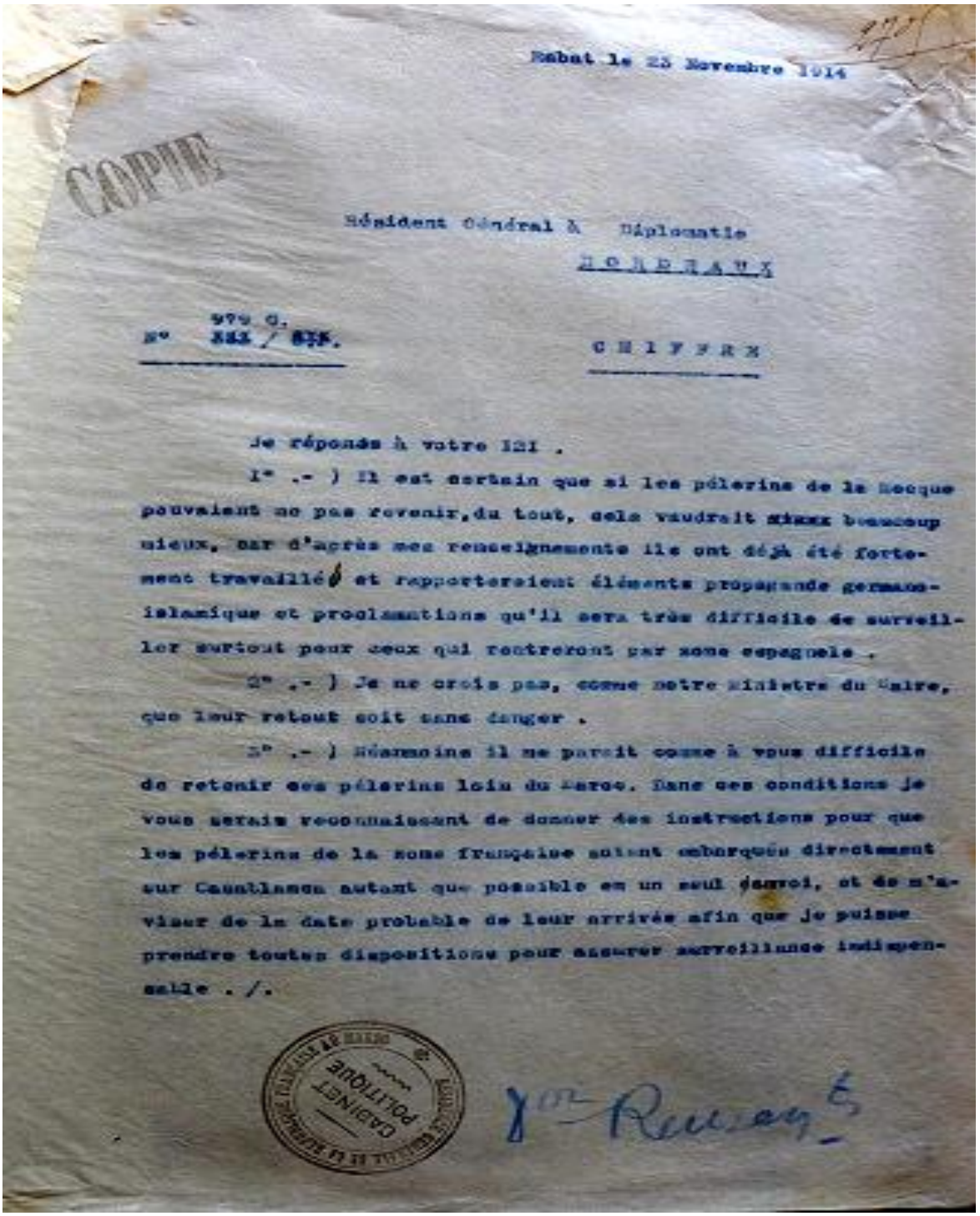

Rabat le 23 Novembre 1914

COPIE

Résident Général à Diplomatie

BORDEAUX

979 G.
N° 881 / 875.

CHIFFRE

Je réponds à votre 121 .

1° .-) Il est certain que si les pélerins de la Mecque pouvaient ne pas revenir, du tout, cela vaudrait mieux beaucoup mieux, car d'après mes renseignements ils ont déjà été fortement travaillé et rapporteraient éléments propagande germano-islamique et proclamations qu'il sera très difficile de surveiller surtout pour ceux qui rentreront par zone espagnole .

2° .-) Je ne crois pas, comme notre Ministre du Maire, que leur retour soit sans danger .

3° .-) Néanmoins il me paraît comme à vous difficile de retenir ces pélerins loin du Maroc. Dans ces conditions je vous serais reconnaissant de donner des instructions pour que les pélerins de la zone française soient embarqués directement sur Casablanca autant que possible en un seul convoi, et de m'aviser de la date probable de leur arrivée afin que je puisse prendre toutes dispositions pour assurer surveillance indispensable . /.

CABINET POLITIQUE

Lyautey

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/100/Carton n°204, Télégramme n° 979, G au Résident général à diplomatie à bordeaux, en date du 23 Novembre 1914.

الوثيقة رقم 24: دورية للقادة العسكريين للمنطقة العسكرية الشمالية، تخص العمليات العسكرية بزيان، بتاريخ 6 يونيو 1914م.

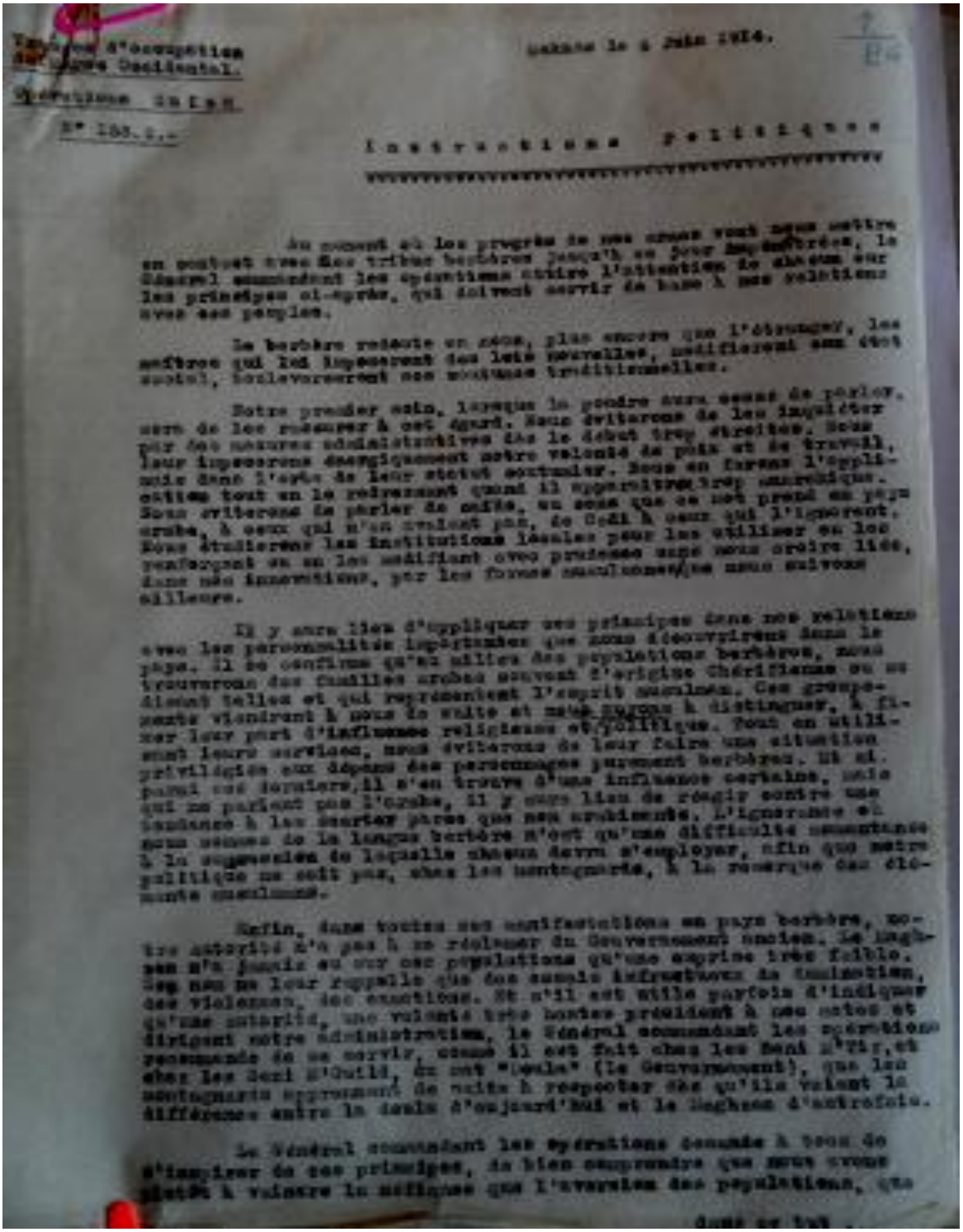

Instructions politiques

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton N°3, Note n° 133/Z: «Instructions politiques », du général Henrys : commandant les opérations Zain, en date du 6 Juin 1914.

الوثيقة رقم 25: دورية مقيمية حول موضوع تشكيل الجماعات القضائية بمنطقة زمور بتاريخ 27 مارس 1925م.

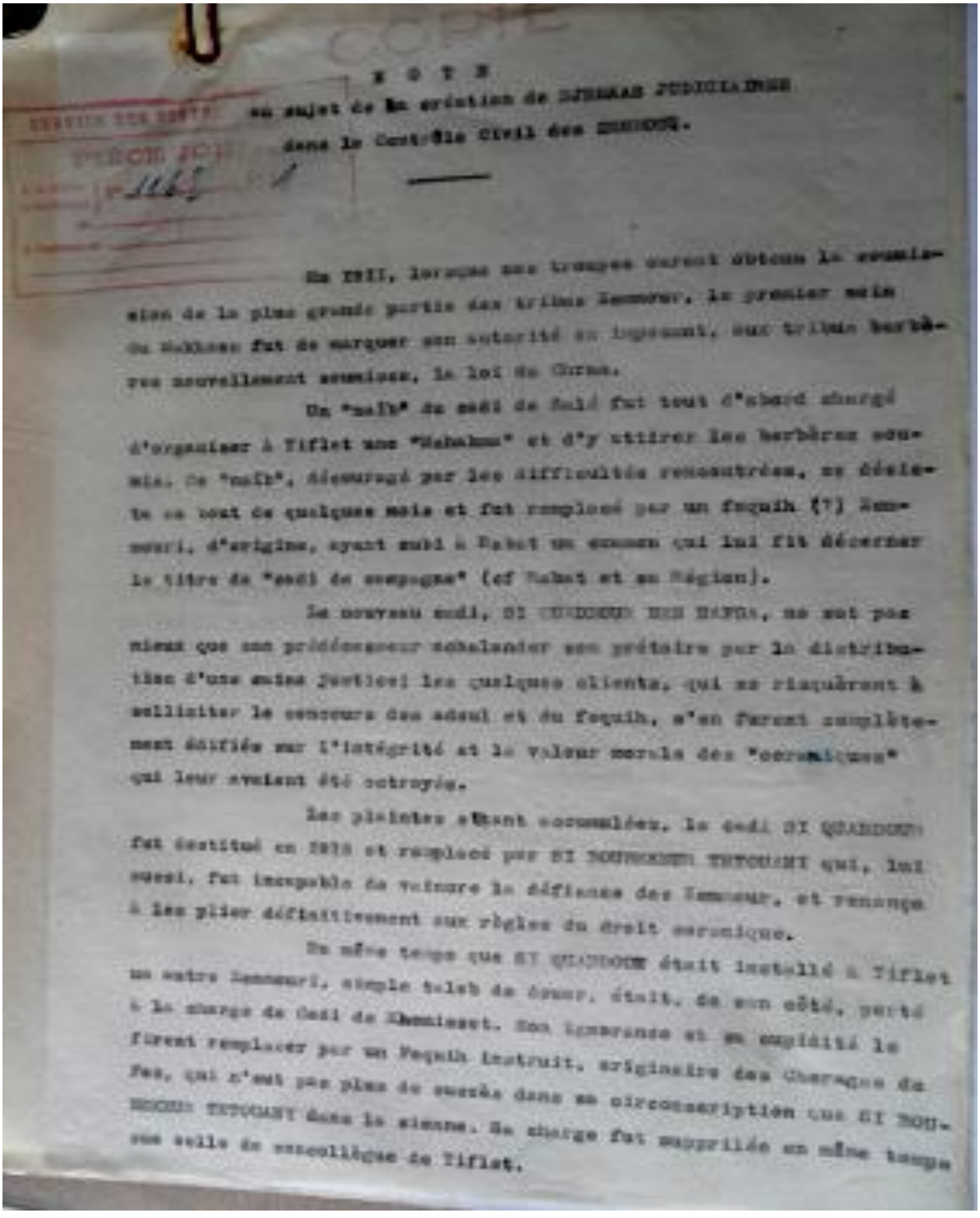

NOTE

au sujet de la création de DJEMAAS JUDICIAIRES

dans le Contrôle Civil des ZEMMOUR.

En 1911, lorsque nos troupes eurent obtenu la soumission de la plus grande partie des tribus Zemmour, le premier soin du Makhzen fut de marquer son autorité en imposant, aux tribus berbères nouvellement soumises, la loi du Coran.

Un "malh" du cadi de Rabat fut tout d'abord chargé d'organiser à Tiflet une "Mahakma" et d'y attirer les berbères soumis. Ce "malh", découragé par les difficultés rencontrées, se désista au bout de quelques mois et fut remplacé par un fequih (?) Zemmouri, d'origine, ayant subi à Rabat un examen qui lui fit décerner le titre de "cadi de campagne" (cf Rabat et sa Région).

Le nouveau cadi, SI [illegible] BEN BAFFO, ne sut pas mieux que son prédécesseur achalander son prétoire par la distribution d'une amende justifiée les quelques clients, qui se risquèrent à solliciter le concours des adoul et du fequih, s'en furent complètement édifiés sur l'intégrité et la valeur morale des "cérémonies" qui leur avaient été octroyés.

Les plaintes s'étant accumulées, le cadi SI QUADDOURI fut destitué en 1919 et remplacé par SI [illegible] TETOUANI qui, lui aussi, fut incapable de vaincre la défiance des Zemmour, et renonça à les plier définitivement aux règles du droit coranique.

Du même temps que SI QUADDOURI était installé à Tiflet un autre Zemmouri, simple taleb de douar, était, de son côté, porté à la charge de Cadi de Khemisset. Son ignorance et sa cupidité le firent remplacer par un Fequih instruit, originaire des Cherraqua de Fès, qui n'eut pas plus de succès dans sa circonscription que SI BOU[illegible] TETOUANI dans la sienne. Sa charge fut supprimée en même temps que celle de ses collègues de Tiflet.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 2MA/1/Carton N°128, Note service de personnel, au sujet de la création de Djemââs judiciaires dans le contrôle de Zemmour, n° 1167/S.G.C1, en date du 27 Mars 1925.

الوثيقة رقم 26: دورية مقيمية إلى الكاتب العام للجماعة حول تحويل الملكية العقارية في القبائل ذات العوائد البربرية بتاريخ 13 غشت 1921م.

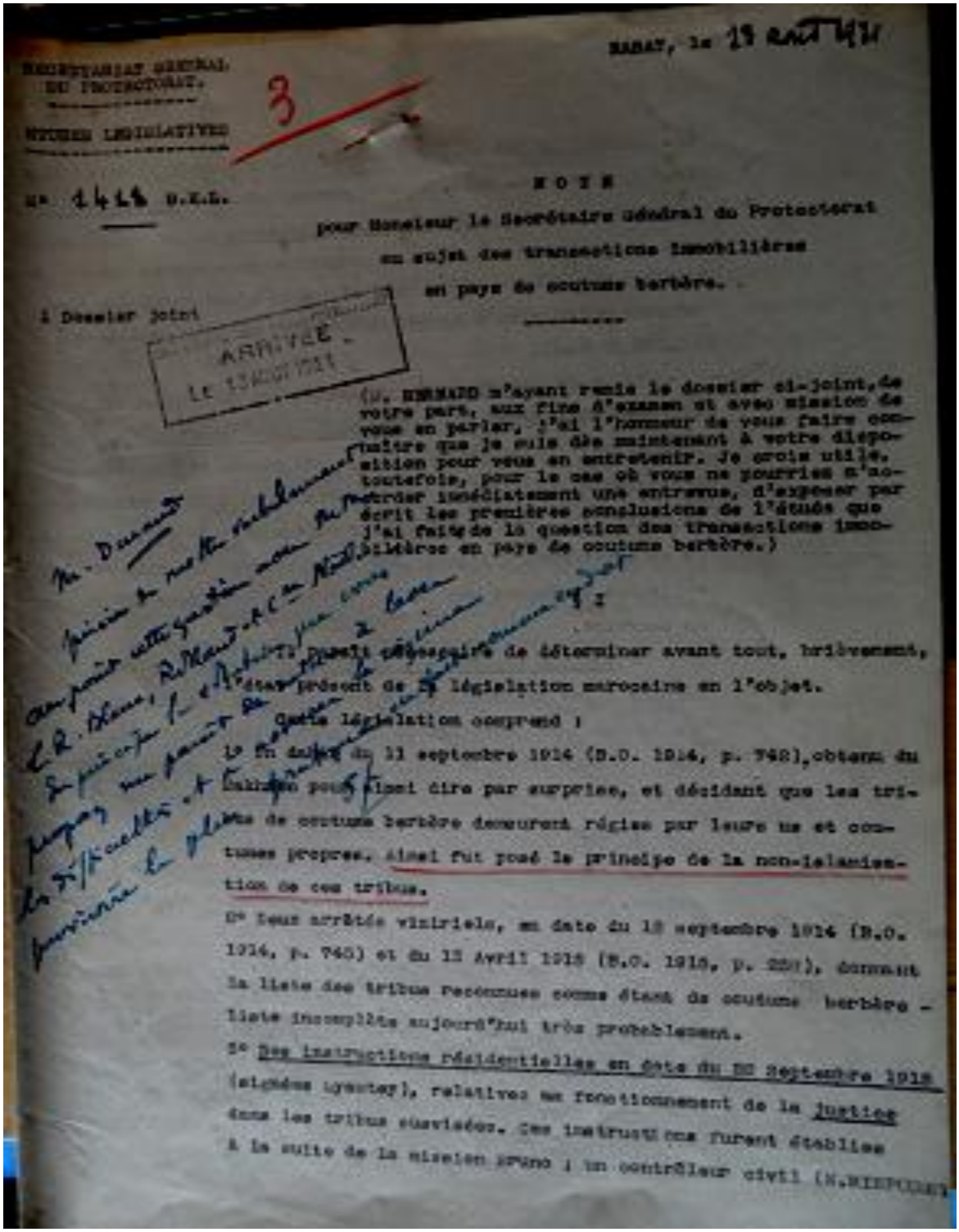

RABAT, le 13 août 1921

SECRETARIAT GENERAL DU PROTECTORAT

AFFAIRES INDIGENES

3

N° 1418 S.E.L.

NOTE

pour Monsieur le Secrétaire Général du Protectorat

au sujet des transactions immobilières

en pays de coutume berbère.

1 Dossier joint

ARRIVEE LE 13 AOUT 1921

M. BERNARD m'ayant remis le dossier ci-joint, de votre part, aux fins d'examen et avec mission de vous en parler, j'ai l'honneur de vous faire connaître que je suis dès maintenant à votre disposition pour vous en entretenir. Je crois utile, toutefois, pour le cas où vous ne pourriez m'accorder immédiatement une entrevue, d'exposer par écrit les premières conclusions de l'étude que j'ai faite de la question des transactions immobilières en pays de coutume berbère.)

Il est nécessaire de déterminer avant tout, brièvement, l'état présent de la législation marocaine en l'objet.

Cette législation comprend :

1° Un dahir du 11 septembre 1914 (B.O. 1914, p. 748), obtenu du Sultan pour ainsi dire par surprise, et décidant que les tribus de coutume berbère demeurent régies par leurs us et coutumes propres. Ainsi fut posé le principe de la non-islamisation de ces tribus.

2° Leur arrêté viziriels, en date du 13 septembre 1914 (B.O. 1914, p. 745) et du 12 Avril 1918 (B.O. 1918, p. 287), donnant la liste des tribus reconnues comme étant de coutume berbère - liste incomplète aujourd'hui très probablement.

3° Des instructions résidentielles en date du 20 Septembre 1918 (signées Lyautey), relatives au fonctionnement de la justice dans les tribus susvisées. Ces instructions furent établies à la suite de la mission Bruno : un contrôleur civil (M. RIEUSSET

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 2MA/1/Carton N°128, Direction général des affaires indigènes, Note n° 1418.S.E.L, en date du13 Août 1921.

الوثيقة رقم 27: تقرير حول توقعات متعلقة بالتعليم المهني، بتاريخ 30 أبريل 1915م.

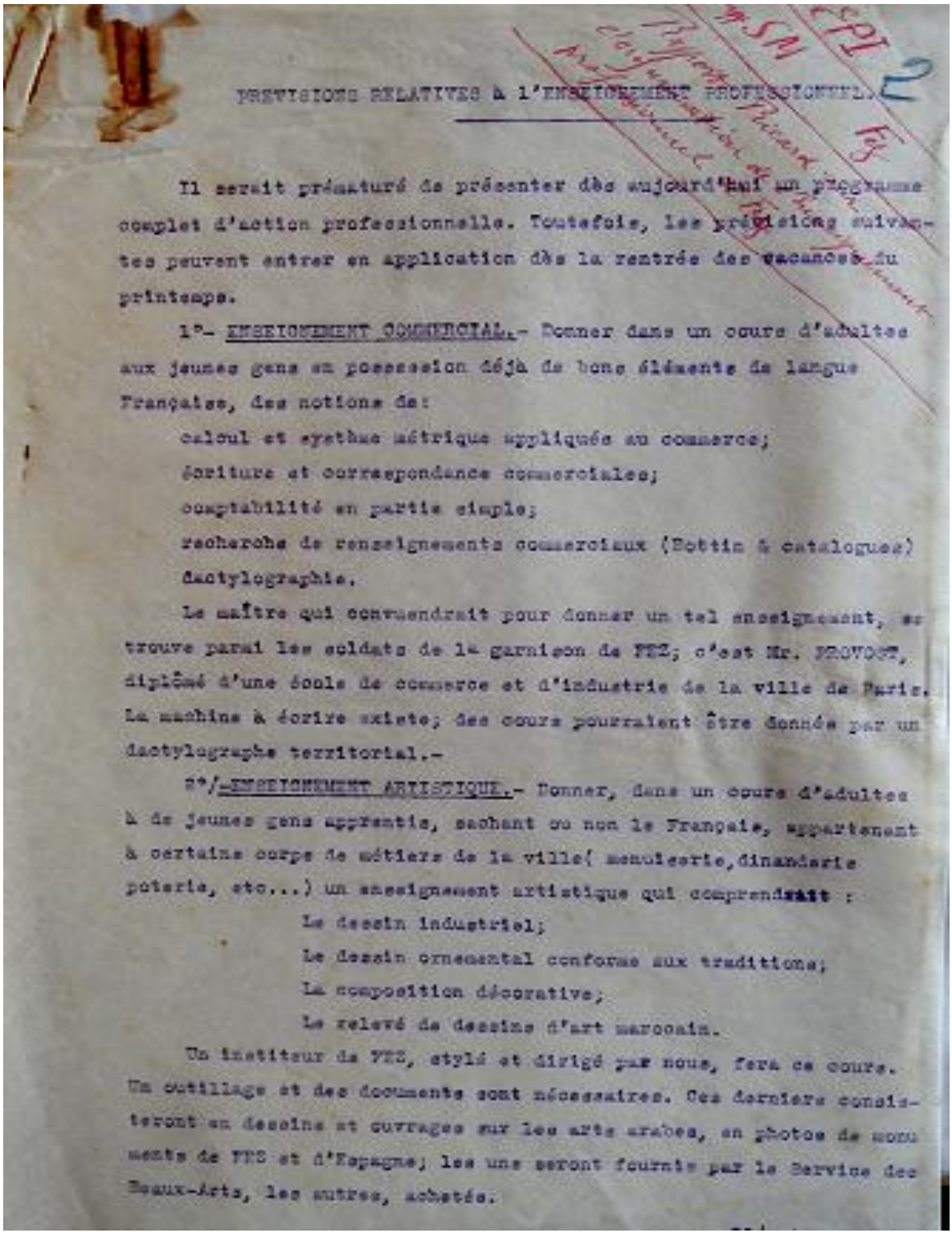

PREVISIONS RELATIVES A L'ENSEIGNEMENT PROFESSIONNEL.

Il serait prématuré de présenter dès aujourd'hui un programme complet d'action professionnelle. Toutefois, les prévisions suivantes peuvent entrer en application dès la rentrée des vacances du printemps.

1°- ENSEIGNEMENT COMMERCIAL.- Donner dans un cours d'adultes aux jeunes gens en possession déjà de bons éléments de langue Française, des notions de:

calcul et système métrique appliqués au commerce;
écriture et correspondance commerciales;
comptabilité en partie simple;
recherche de renseignements commerciaux (Bottin & catalogues)
dactylographie.

Le maître qui conviendrait pour donner un tel enseignement, se trouve parmi les soldats de la garnison de FEZ; c'est Mr. PROVOST, diplômé d'une école de commerce et d'industrie de la ville de Paris. La machine à écrire existe; des cours pourraient être donnés par un dactylographe territorial.-

2°/- ENSEIGNEMENT ARTISTIQUE.- Donner, dans un cours d'adultes à de jeunes gens apprentis, sachant ou non le Français, appartenant à certains corps de métiers de la ville(menuiserie, dinanderie poterie, etc...) un enseignement artistique qui comprendrait :

Le dessin industriel;
Le dessin ornemental conforme aux traditions;
La composition décorative;
Le relevé de dessins d'art marocain.

Un instituteur de FEZ, stylé et dirigé par nous, fera ce cours. Un outillage et des documents sont nécessaires. Ces derniers consisteront en dessins et ouvrages sur les arts arabes, en photos de monuments de FEZ et d'Espagne; les uns seront fournis par le Service des Beaux-Arts, les autres, achetés.

Source :**A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/Carton N°64**, Rapport sur les prévisions relatives à l'enseignement professionnel : Fès, en date du 30 Avril 1915.

الوثيقة رقم 28: برقية رسمية إلى المقيم العام تخص تنظيم المدارس المهنية للأهالي بتاريخ 16 مارس 1915م.

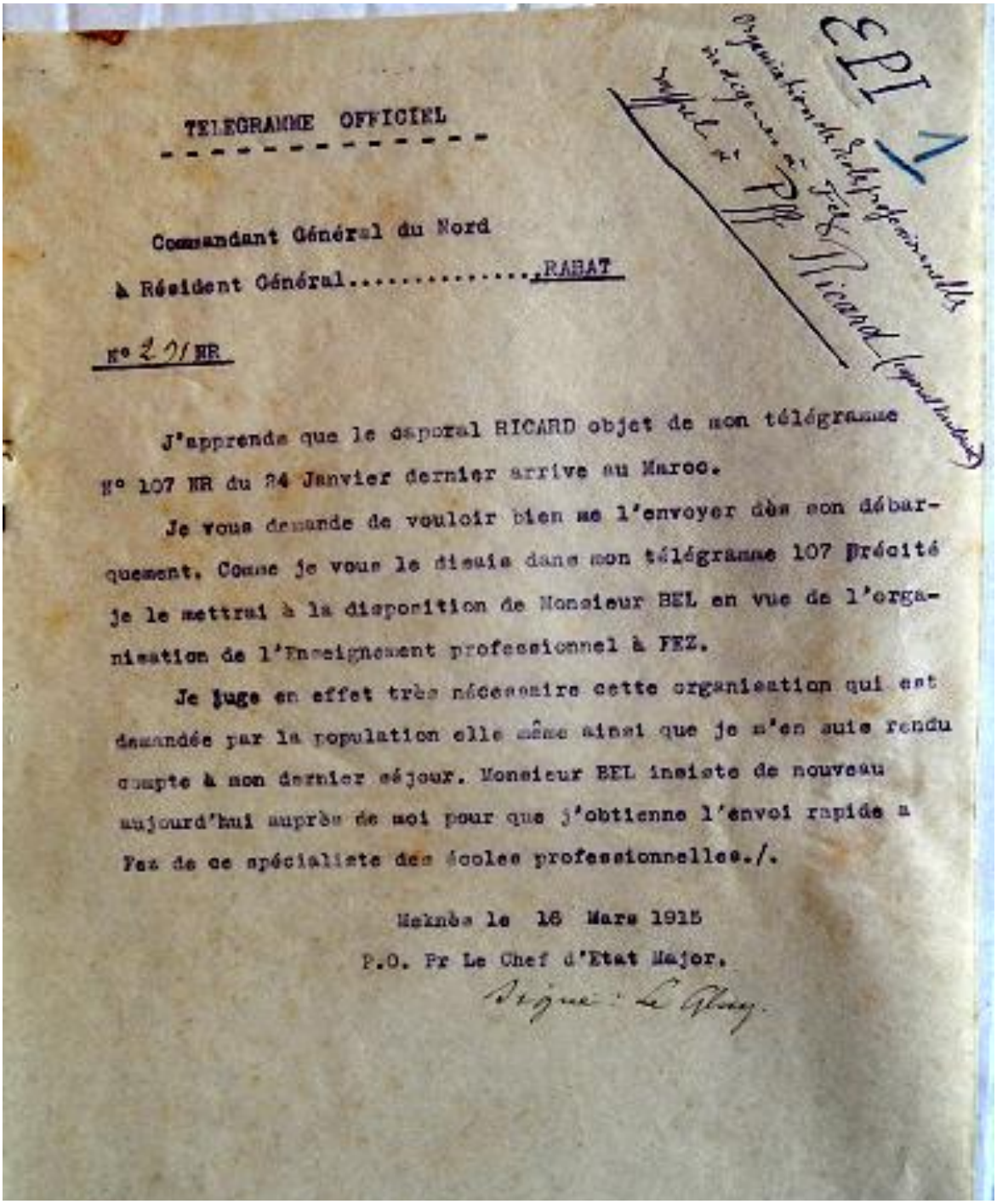

TELEGRAMME OFFICIEL

Commandant Général du Nord

à Résident Général.....,RABAT

N° 29/NR

J'apprends que le caporal RICARD objet de mon télégramme n° 107 NR du 24 Janvier dernier arrive au Maroc.

Je vous demande de vouloir bien me l'envoyer dès son débarquement. Comme je vous le disais dans mon télégramme 107 précité je le mettrai à la disposition de Monsieur BEL en vue de l'organisation de l'Enseignement professionnel à FEZ.

Je juge en effet très nécessaire cette organisation qui est demandée par la population elle même ainsi que je m'en suis rendu compte à mon dernier séjour. Monsieur BEL insiste de nouveau aujourd'hui auprès de moi pour que j'obtienne l'envoi rapide à Fez de ce spécialiste des écoles professionnelles./.

Meknès le 16 Mars 1915

P.O. Pr Le Chef d'Etat Major.

Signé : Le Glay.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/ Carton N°64, Télégramme officiel, n° 29/NR, Meknès, sur l'organisation des écoles professionnelles indigènes à Fès, en date du 16 Mars 1975.

الوثيقة رقم 29: تقرير حول المدارس المهنية للفتيات بمكناس بتاريخ 17 دجنبر 1915م.

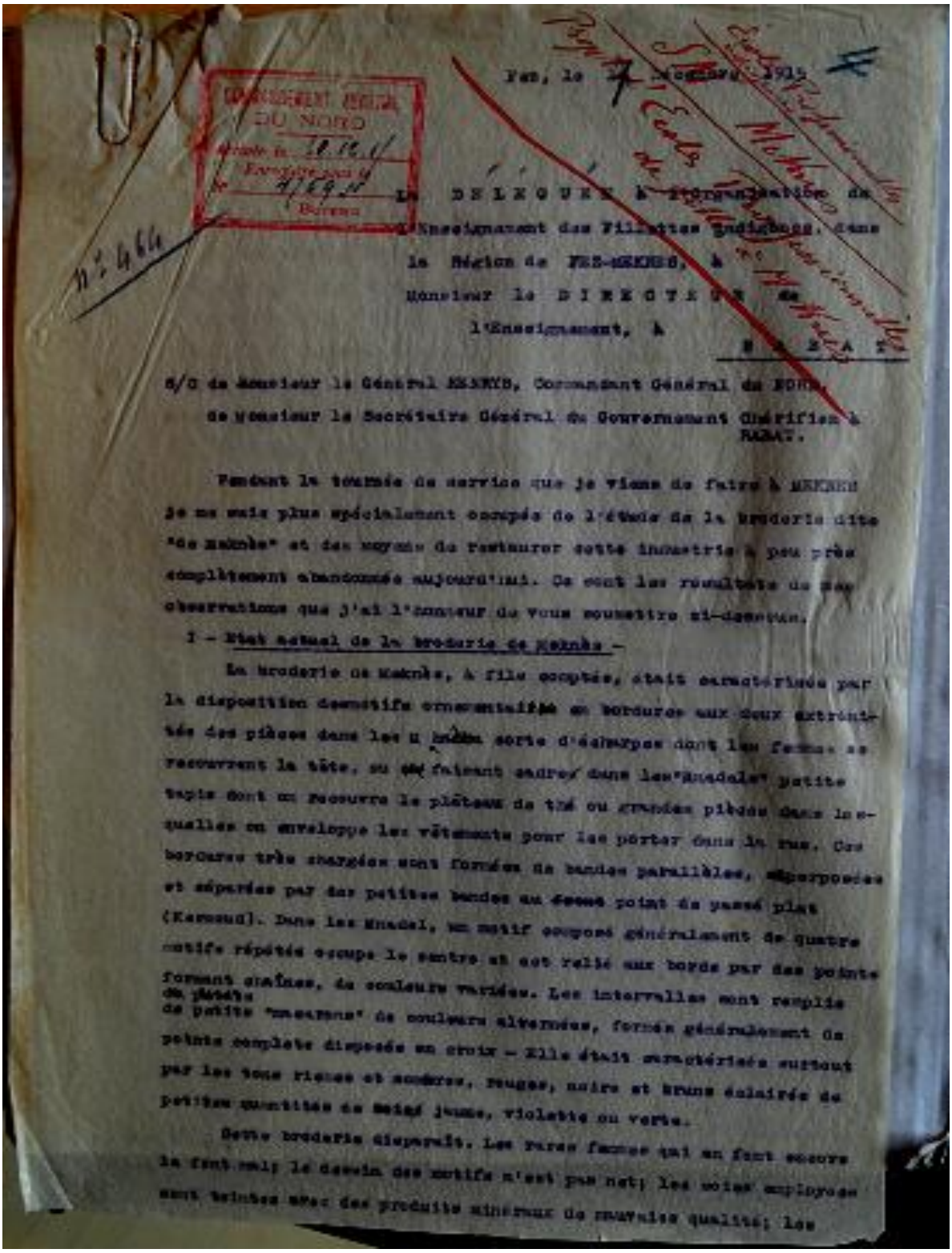

Fès, le 17 décembre 1915

LA DIRECTRICE de l'Enseignement des Fillettes Indigènes, dans la Région de FES-MEKNES, à

Monsieur le DIRECTEUR de l'Enseignement, à

RABAT.

S/C de Monsieur le Général MEYNIER, Commandant Général de la Région,

de Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien à RABAT.

Pendant la tournée de service que je viens de faire à MEKNES je me suis plus spécialement occupée de l'étude de la broderie dite "de Meknès" et des moyens de restaurer cette industrie à peu près complètement abandonnée aujourd'hui. Ce sont les résultats de mes observations que j'ai l'honneur de vous soumettre ci-dessous.

1 – Etat actuel de la broderie de Meknès –

La broderie de Meknès, à fils comptés, était caractérisée par la disposition des motifs ornementaux en bordures aux deux extrémités des pièces dans les [illegible] sorte d'écharpes dont les femmes se recouvrent la tête, ou en faisant entrer dans les "Mendel" petits tapis dont on recouvre le plateau de thé ou grandes pièces dans lesquelles on enveloppe les vêtements pour les porter dans la rue. Ces bordures très chargées sont formées de bandes parallèles, superposées et séparées par des petites bandes au point de passé plat (Kermoud). Dans les Mendel, un motif composé généralement de quatre motifs répétés occupe le centre et est relié aux bords par des points formant chaînes, de couleurs variées. Les intervalles sont remplis de petits "mesarna" de couleurs alternées, formés généralement de points complets disposés en croix – Elle était caractérisée surtout par les tons riches et sombres, rouges, noirs et bruns éclairés de petites quantités de soie jaune, violette ou verte.

Cette broderie disparaît. Les rares femmes qui en font encore la font mal; le dessin des motifs n'est pas net; les soies employées sont teintes avec des produits minéraux de mauvaise qualité; les

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/ Carton n°64, Rapport sur un projet d'Ecoles professionnelles des filles à Meknès, n° 464, en date du 17 Décembre 1915.

الوثيقة رقم 30: رسالة إلى المقيم العام تخص جولة رعوية للأسقف الفرنسيسكاني بطنجة نحو المنطقة الفرنسية بتاريخ 16 نونبر 1916م.

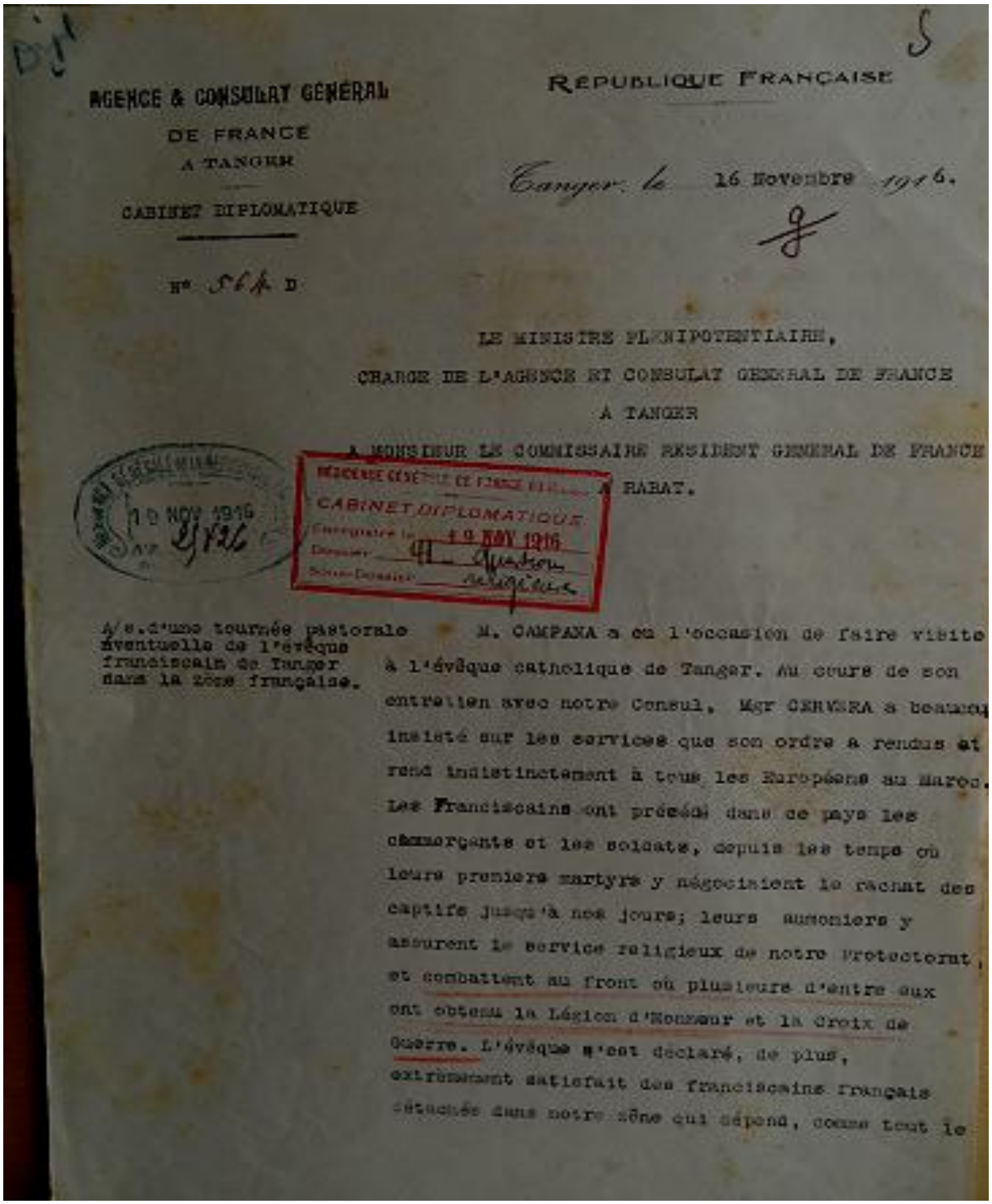

AGENCE & CONSULAT GENERAL
DE FRANCE
A TANGER
CABINET DIPLOMATIQUE

N° 564 D

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Tanger le 16 Novembre 1916.

LE MINISTRE PLENIPOTENTIAIRE,
CHARGE DE L'AGENCE ET CONSULAT GENERAL DE FRANCE
A TANGER
A MONSIEUR LE COMMISSAIRE RESIDENT GENERAL DE FRANCE
A RABAT.

16 NOV 1916

CABINET DIPLOMATIQUE
16 NOV 1916

A/s.d'une tournée pastorale éventuelle de l'évêque franciscain de Tanger dans la zone française.

M. CAMPANA a eu l'occasion de faire visite à l'évêque catholique de Tanger. Au cours de son entretien avec notre Consul, Mgr CERVERA a beaucoup insisté sur les services que son ordre a rendus et rend indistinctement à tous les Européens au Maroc. Les Franciscains ont précédé dans ce pays les commerçants et les soldats, depuis les temps où leurs premiers martyrs y négociaient le rachat des captifs jusqu'à nos jours; leurs aumoniers y assurent le service religieux de notre Protectorat, et combattent au front où plusieurs d'entre eux ont obtenu la Légion d'Honneur et la Croix de Guerre. L'évêque s'est déclaré, de plus, extrêmement satisfait des franciscains français établis dans notre zône qui dépend, comme tout le

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/15/ Carton N°463**, Lettre n° 564 D.a/s :une tourne pastorale éventuelle de l'évêque Franciscain de Tanger dans la Zone Française, à Tanger, par le ministre plénipotentiaire Français à Tanger, en date du 16 Novembre 1916.

الوثيقة رقم 31: رسالة إلى السيد مدير إدارة التعليم، تخص صرف تعويضات المعلمين الجنود، ومصاريف المؤسسات التعليمية، بتاريخ 2 فبراير 1915م.

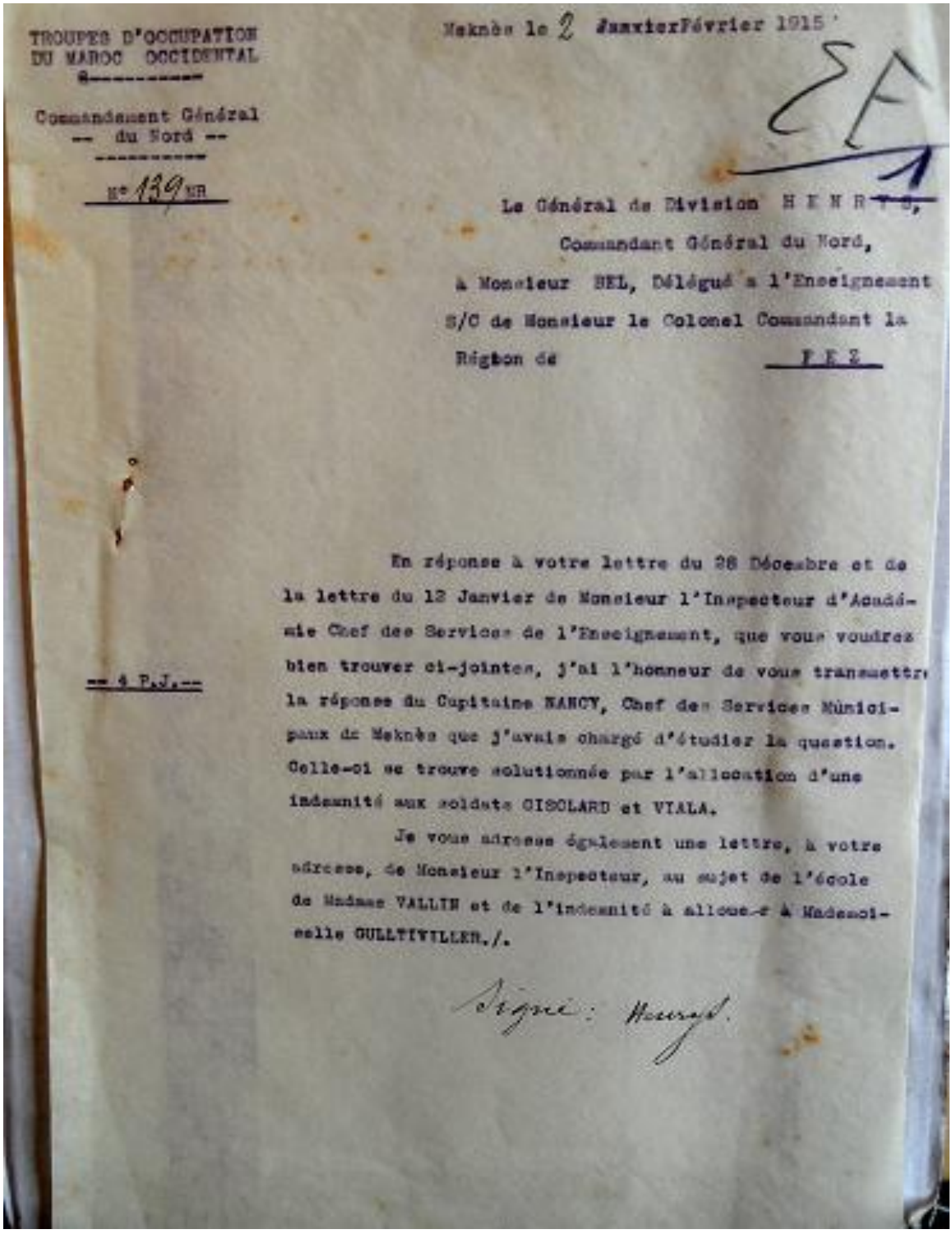

TROUPES D'OCCUPATION
DU MAROC OCCIDENTAL

Commandement Général
-- du Nord --

n° 139 NR

Meknès le 2 JanvierFévrier 1915

EF 1

Le Général de Division HENRY,
Commandant Général du Nord,
à Monsieur BEL, Délégué à l'Enseignement
S/C de Monsieur le Colonel Commandant la
Région de FES

En réponse à votre lettre du 28 Décembre et de la lettre du 12 Janvier de Monsieur l'Inspecteur d'Académie Chef des Services de l'Enseignement, que vous voudrez bien trouver ci-jointes, j'ai l'honneur de vous transmettre la réponse du Capitaine NANCY, Chef des Services Municipaux de Meknès que j'avais chargé d'étudier la question. Celle-ci se trouve solutionnée par l'allocation d'une indemnité aux soldats GISCLARD et VIALA.

-- 4 P.J.--

Je vous adresse également une lettre, à votre adresse, de Monsieur l'Inspecteur, au sujet de l'école de Madame VALLIN et de l'indemnité à allouer à Mademoiselle GULLTIVILLER./.

Signé : Henry.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900 /Carton N°64, Lettre n° 139 NR, du Général Henry à Mr Bel Délégué à l'enseignement. en date du 2 Février 1915

الوثيقة رقم 32: رسالة إلى مفتش الأكاديمية رئيس مصلحة التعليم بالرباط، تخص استخدام المعلمين خلال العطل الدراسية بالإدارة الفرنسية، بتاريخ 7 غشت 1915م.

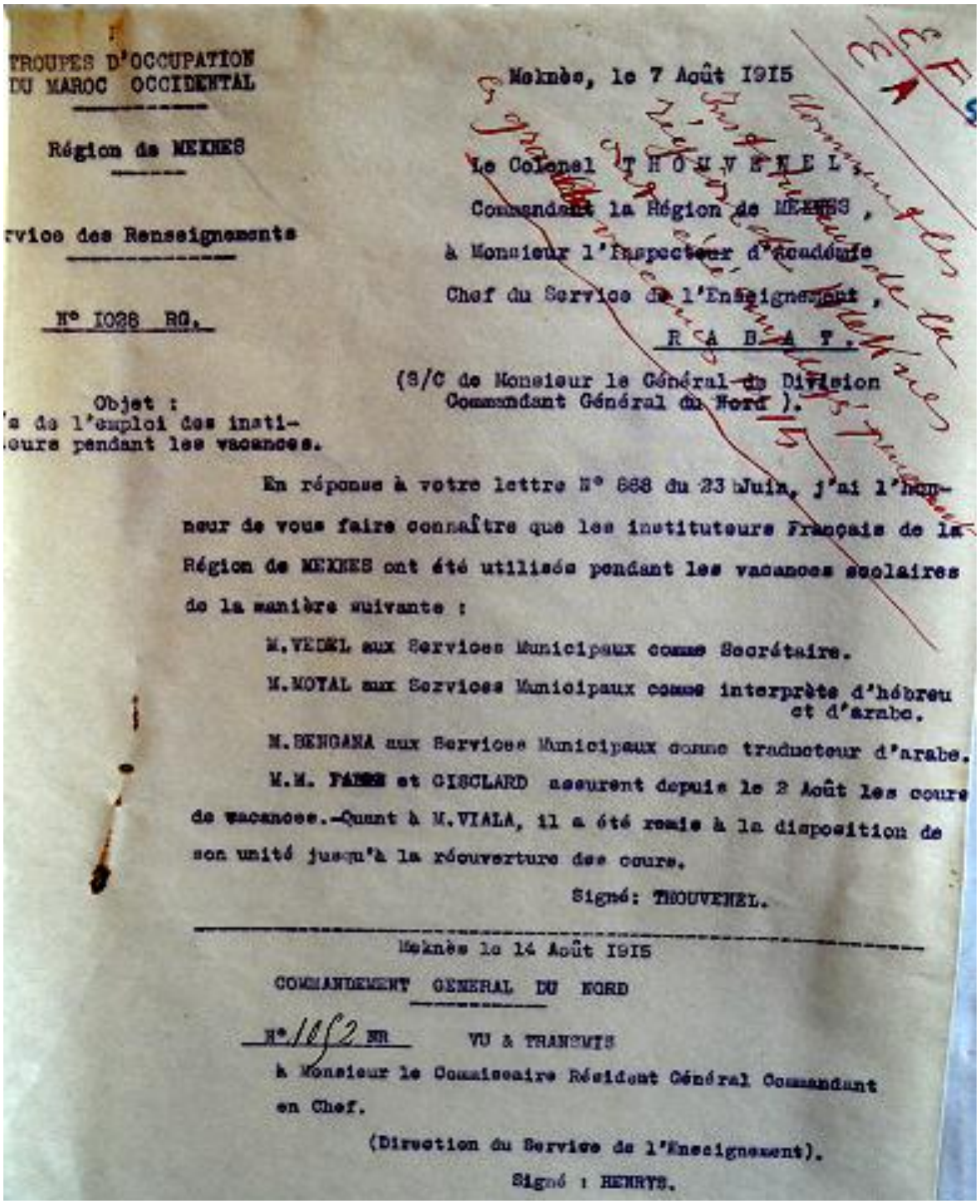

TROUPES D'OCCUPATION
DU MAROC OCCIDENTAL

Région de MEKNES

rvice des Renseignements

N° 1028 RG.

Objet :
's de l'emploi des insti-
eurs pendant les vacances.

Meknès, le 7 Août 1915

Le Colonel T H O U V E N E L ,
Commandant la Région de MEKNES ,
à Monsieur l'Inspecteur d'Académie
Chef du Service de l'Enseignement ,
R A B A T .

(S/C de Monsieur le Général de Division
Commandant Général du Nord).

En réponse à votre lettre N° 888 du 23 Juin, j'ai l'honneur de vous faire connaître que les instituteurs Français de la Région de MEKNES ont été utilisés pendant les vacances scolaires de la manière suivante :

M.VEDEL aux Services Municipaux comme Secrétaire.

M.MOYAL aux Services Municipaux comme interprète d'hébreu et d'arabe.

M.BENGANA aux Services Municipaux comme traducteur d'arabe.

M.M. PARES et GISCLARD assurent depuis le 2 Août les cours de vacances.-Quant à M.VIALA, il a été remis à la disposition de son unité jusqu'à la réouverture des cours.

Signé: THOUVENEL.

Meknès le 14 Août 1915

COMMANDEMENT GENERAL DU NORD

N° 1052 RR VU A TRANSMIS

à Monsieur le Commissaire Résident Général Commandant en Chef.

(Direction du Service de l'Enseignement).

Signé : HENRYS.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/ Carton N°64, Lettre n° 1028 R.G, du Commandant général de la région de Meknès au chef du service de l'Enseignement à Rabat, en date du 7 Août 1915.

الوثيقة رقم 33: رسالة إلى الجنرال هنريس القائد العام منطقة الشمال بمكناس، حول مهمة تفتيشية عليا للبعثات الفرنسيسكانية بالمغرب خلال شهر مارس 1915م.

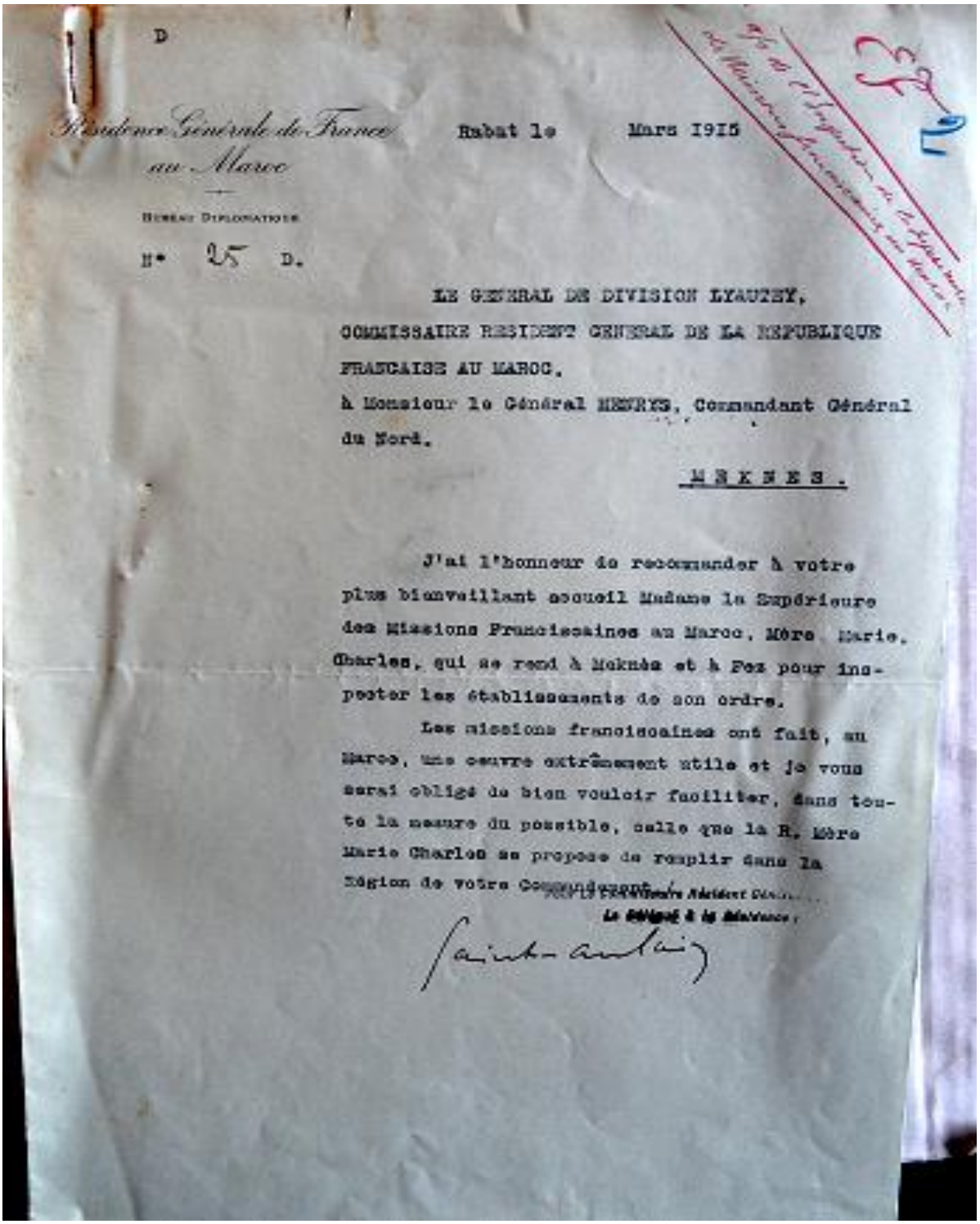

D

Résidence Générale de France au Maroc

Bureau Diplomatique

N° 25 D.

Rabat le Mars 1915

LE GENERAL DE DIVISION LYAUTEY,
COMMISSAIRE RESIDENT GENERAL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE AU MAROC,
à Monsieur le Général HENRYS, Commandant Général du Nord.

MEKNES.

J'ai l'honneur de recommander à votre plus bienveillant accueil Madame la Supérieure des Missions Franciscaines au Maroc, Mère Marie, Charles, qui se rend à Meknès et à Fez pour inspecter les établissements de son ordre.

Les missions franciscaines ont fait, au Maroc, une oeuvre extrêmement utile et je vous serai obligé de bien vouloir faciliter, dans toute la mesure du possible, celle que la R. Mère Marie Charles se propose de remplir dans la Région de votre Commandement.

Le Général de Division,

Lyautey

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/900/ Carton N°64, Lettre n° 25 D.A, du Général Lyautey, à Mr Col Henry commandant général du Nord., en date du mois Mars 1915

الوثيقة رقم 34: رسالة إلى الوزير المفوض بالقنصلية العامة الفرنسية بطنجة، تخص جولة رعوية لأسقف طنجة الفرنسيسكانية نحو المنطقة الفرنسية بتاريخ 24 نونبر 1916م.

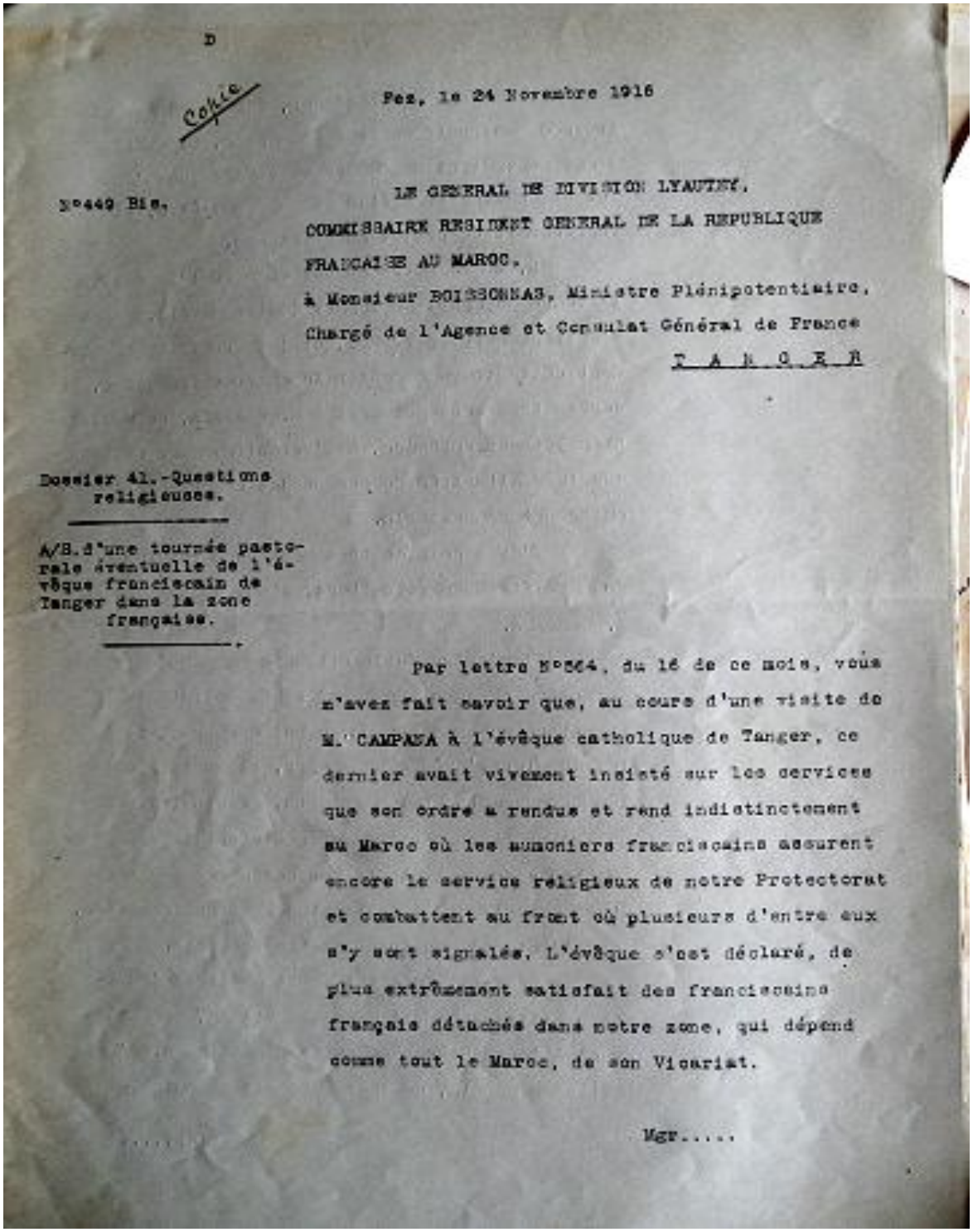

D

Copie

Fez, le 24 Novembre 1916

N°449 Bis.

LE GENERAL DE DIVISION LYAUTEY,
COMMISSAIRE RESIDENT GENERAL DE LA REPUBLIQUE
FRANCAISE AU MAROC,
à Monsieur BOISSONNAS, Ministre Plénipotentiaire,
Chargé de l'Agence et Consulat Général de France
T A N G E R

Dossier 41.-Questions religieuses.

A/S.d'une tournée pastorale éventuelle de l'évêque franciscain de Tanger dans la zone française.

Par lettre N°564, du 16 de ce mois, vous m'avez fait savoir que, au cours d'une visite de M. CAMPANA à l'évêque catholique de Tanger, ce dernier avait vivement insisté sur les services que son ordre a rendus et rend indistinctement au Maroc où les aumoniers franciscains assurent encore le service religieux de notre Protectorat et combattent au front où plusieurs d'entre eux s'y sont signalés. L'évêque s'est déclaré, de plus extrêmement satisfait des franciscains français détachés dans notre zone, qui dépend comme tout le Maroc, de son Vicariat.

Mgr.....

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 4MA/15 /Carton N°64, Lettre n° 463, lettre n° 449 Bis, du General Lyautey à M[r] Le Ministre plénichargé du consulat generale française à T anger, en date du 24 Novembre 1916.

الوثيقة رقم 35: رسالة مقيمية لجميع القادة حكام المناطق، حول شراء أراضي من طرف أسقفية الرباط، بتاريخ 29 يناير 1931م.

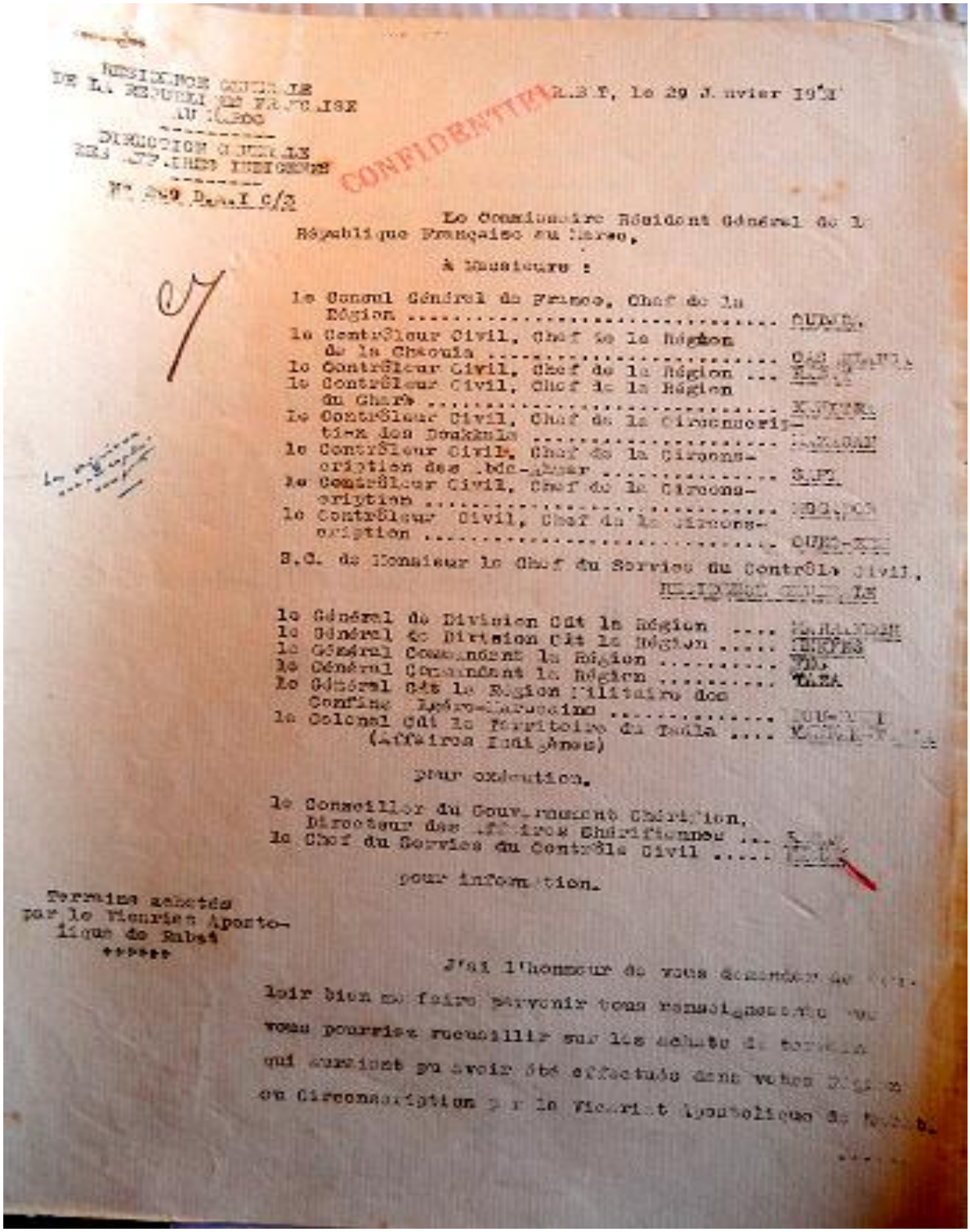

CONFIDENTIEL

R.B.T, le 29 Janvier 1931

Le Commissaire Résident Général de la République Française au Maroc,

A Messieurs :

Le Consul Général de France, Chef de la Région .....
le Contrôleur Civil, Chef de la Région de la Chaouia .....
le Contrôleur Civil, Chef de la Région ...
le Contrôleur Civil, Chef de la Région du Gharb .....
Le Contrôleur Civil, Chef de la Circonscription des Doukkala .....
le Contrôleur Civil, Chef de la Circonscription des Abda-Ahmar .....
le Contrôleur Civil, Chef de la Circonscription .....
le Contrôleur Civil, Chef de la Circonscription .....

S.C. de Monsieur le Chef du Service du Contrôle Civil,

le Général de Division Cdt la Région ....
le Général de Division Cdt la Région .....
le Général Commandant la Région .....
le Général Commandant la Région .....
Le Général Cdt la Région Militaire des Confins Algéro-Marocains .....
le Colonel Cdt le Territoire du Tadla .... (Affaires Indigènes)

pour exécution.

le Conseiller du Gouvernement Chérifien, Directeur des Affaires Chérifiennes ...
le Chef du Service du Contrôle Civil .....

pour information.

Terminé collationné par le Vicariat Apostolique de Rabat

J'ai l'honneur de vous demander de vouloir bien me faire parvenir tous renseignements que vous pourriez recueillir sur les achats de terrains qui auraient pu avoir été effectués dans votre Région ou Circonscription par le Vicariat Apostolique de Rabat.

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200 /Carton N°333 bis, Lettre n° 209 D.A.I , C/3,du Résident général Lyautey à tous les Chefs et les Commandants des Régions du Maroc, en date du 29 Janvier 1931.

الوثيقة رقم 36: رسالة إلى رئيس المصالح البلدية بفاس، تخص تشييد كنيسة بمدينة فاس ،بتاريخ 26 يناير 1927م.

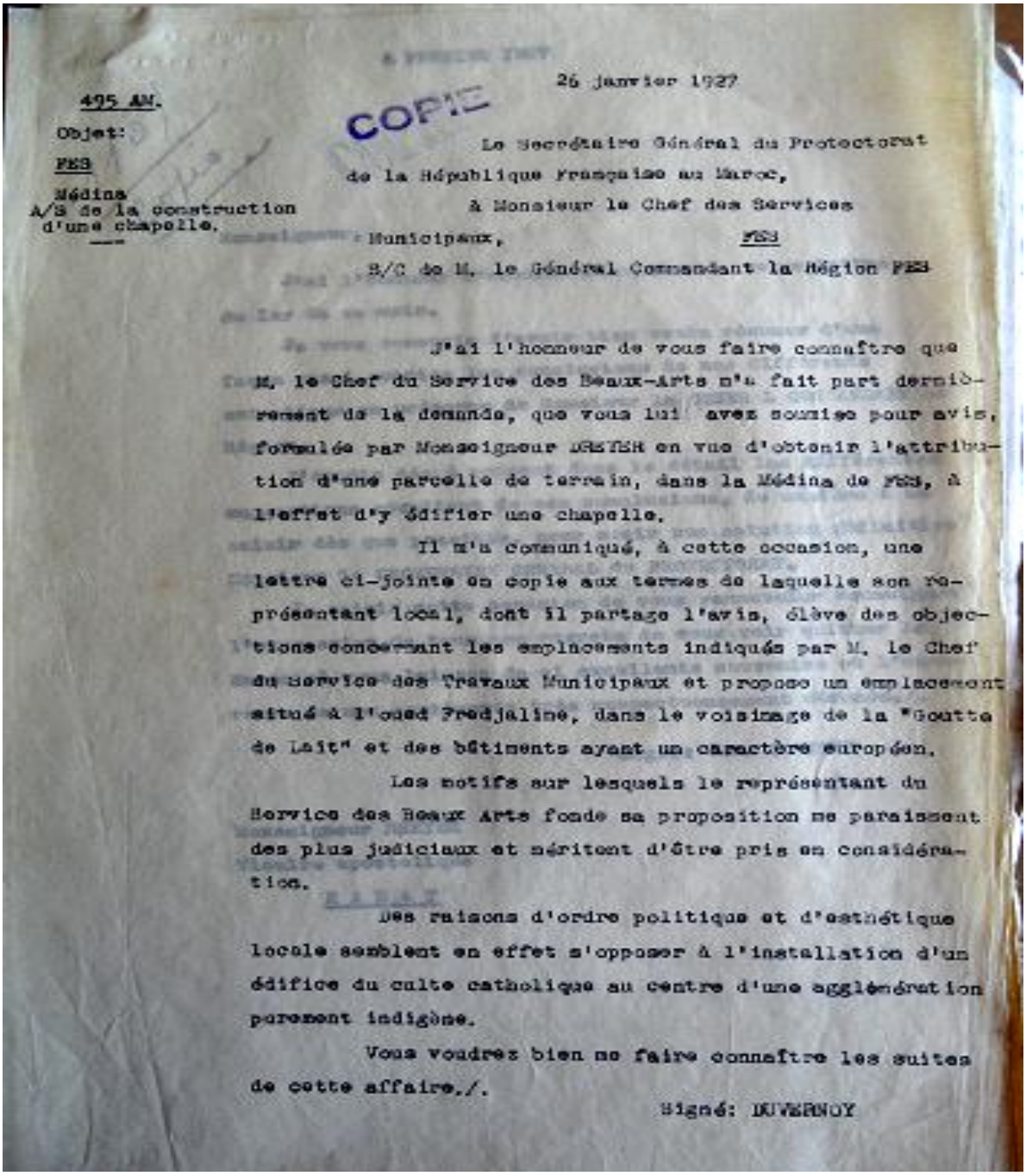

26 janvier 1927

495 AM.

COPIE

Objet:

FES

Médina
A/S de la construction
d'une chapelle.

Le Secrétaire Général du Protectorat
de la République Française au Maroc,
à Monsieur le Chef des Services
Municipaux, FES
S/C de M. le Général Commandant la Région FES

J'ai l'honneur de vous faire connaître que M. le Chef du Service des Beaux-Arts m'a fait part dernièrement de la demande, que vous lui avez soumise pour avis, formulée par Monseigneur [illegible] en vue d'obtenir l'attribution d'une parcelle de terrain, dans la Médina de FES, à l'effet d'y édifier une chapelle.

Il m'a communiqué, à cette occasion, une lettre ci-jointe en copie aux termes de laquelle son représentant local, dont il partage l'avis, élève des objections concernant les emplacements indiqués par M. le Chef du service des Travaux Municipaux et propose un emplacement situé à l'oued Fredjaline, dans le voisinage de la "Goutte de Lait" et des bâtiments ayant un caractère européen.

Les motifs sur lesquels le représentant du Service des Beaux Arts fonde sa proposition me paraissent des plus judicieux et méritent d'être pris en considération.

Des raisons d'ordre politique et d'esthétique locale semblent en effet s'opposer à l'installation d'un édifice du culte catholique au centre d'une agglomération purement indigène.

Vous voudrez bien me faire connaître les suites de cette affaire./.

Signé: [illegible]

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°333 bis, Lettre n°495.A.M, du Résidant général M[r] Lyautey à M[r] le Chef des Services Municipaux à Fès, en date du 26 Janvier 1927.

الوثيقة رقم 37: رسالة إلى رئيس إدارة المراقبة المدنية لجهة الرباط، حول البعثات المسيحية، بتاريخ 15 أكتوبر 1930م.

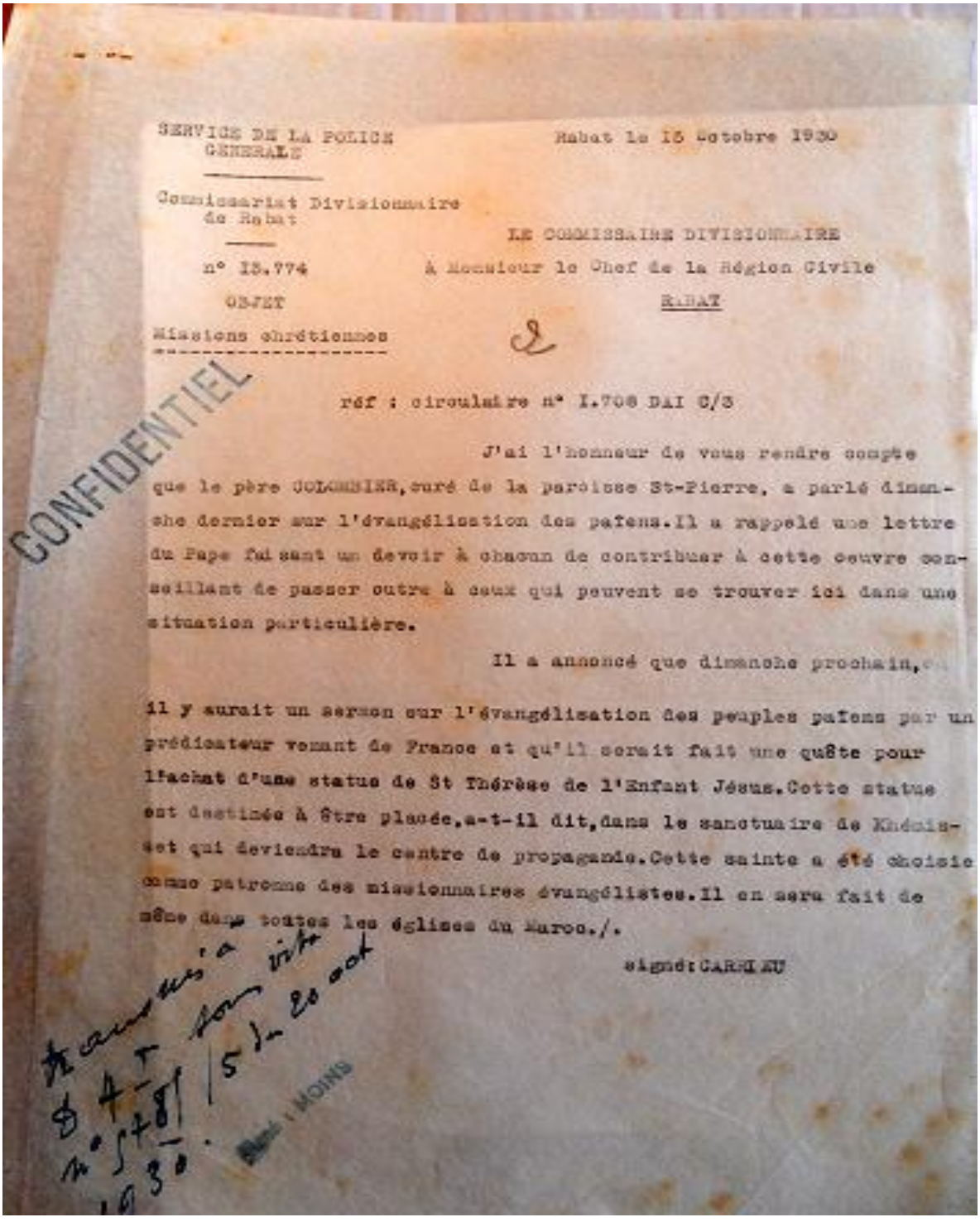

SERVICE DE LA POLICE GENERALE

Commissariat Divisionnaire de Rabat

n° 13.774

OBJET

Missions chrétiennes

Rabat le 13 Octobre 1930

LE COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE

A Monsieur le Chef de la Région Civile

RABAT

CONFIDENTIEL

réf : circulaire n° I.708 DAI C/3

J'ai l'honneur de vous rendre compte que le père COLOMBIER, curé de la paroisse St-Pierre, a parlé dimanche dernier sur l'évangélisation des païens. Il a rappelé une lettre du Pape faisant un devoir à chacun de contribuer à cette oeuvre conseillant de passer outre à ceux qui peuvent se trouver ici dans une situation particulière.

Il a annoncé que dimanche prochain, il y aurait un sermon sur l'évangélisation des peuples païens par un prédicateur venant de France et qu'il serait fait une quête pour l'achat d'une statue de St Thérèse de l'Enfant Jésus. Cette statue est destinée à être placée, a-t-il dit, dans le sanctuaire de Khémisset qui deviendra le centre de propagande. Cette sainte a été choisie comme patronne des missionnaires évangélistes. Il en sera fait de même dans toutes les églises du Maroc./.

signé: CARNEAU

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°333 bis, Lettre n° 13774, du Commissaire Divisionnaire à M[r] le Chef de la Région Civile, Rabat, en date du 13 Octobre 1930.

الوثيقة رقم 38: رسالة إلى قائد مكتب الاستعلامات بمكناس، تخص طلب ترخيص لجمعية دينية مسيحية أمريكية لزيارة بلدة آزرو، بتاريخ 31 مارس 1916م.

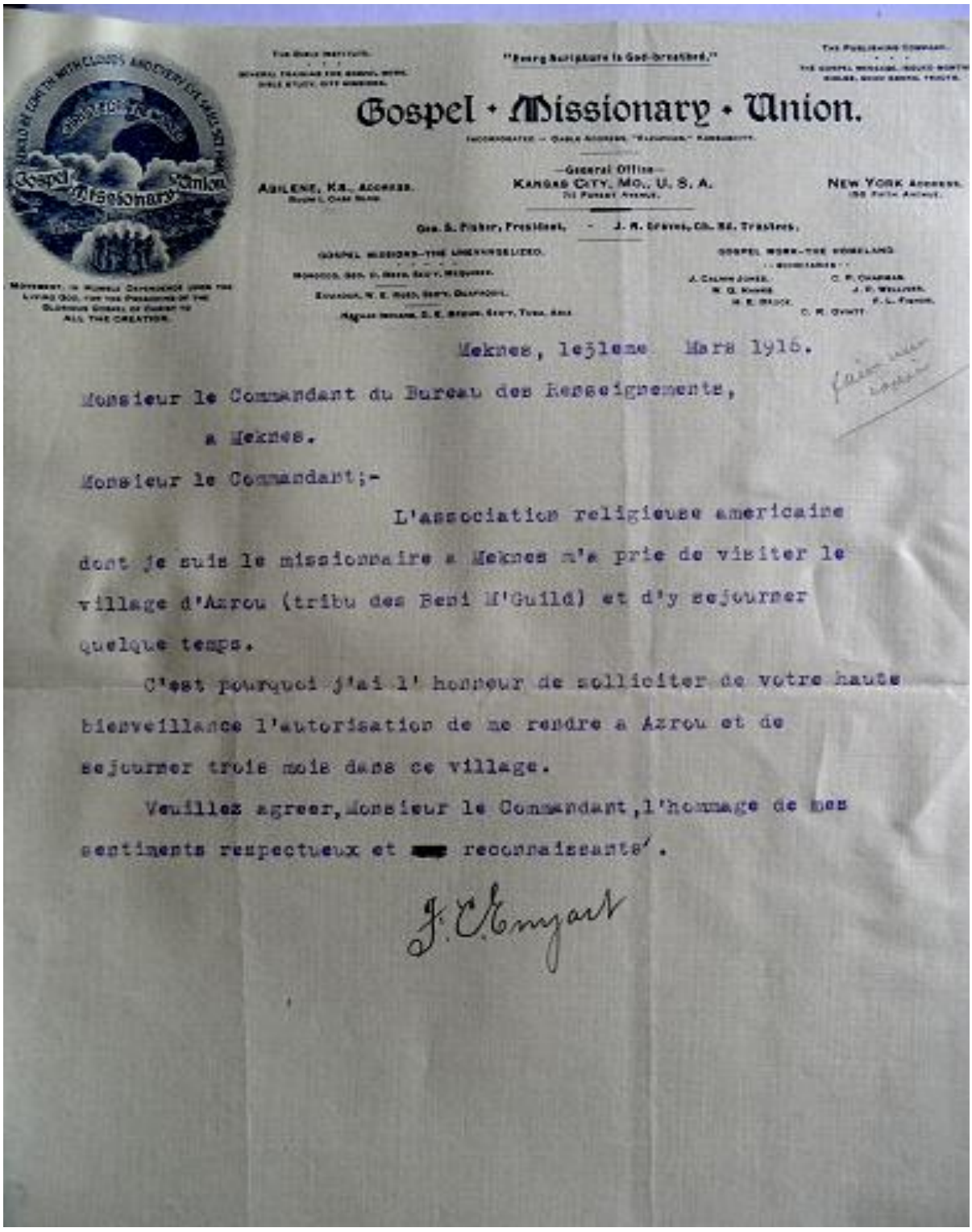

"Every Scripture is God-breathed."

Gospel • Missionary • Union.

ABILENE, KS., ACCESS.

General Office
KANSAS CITY, MO., U. S. A.

NEW YORK ACCESS.

Geo. S. Fisher, President, - J. H. Graves, Ch. Bd. Trustees.

Meknes, le 31eme Mars 1916.

Monsieur le Commandant du Bureau des Renseignements,

a Meknes.

Monsieur le Commandant;-

L'association religieuse americaine dont je suis le missionnaire a Meknes m'a prie de visiter le village d'Azrou (tribu des Beni M'Guild) et d'y sejourner quelque temps.

C'est pourquoi j'ai l' honneur de solliciter de votre haute bienveillance l'autorisation de me rendre a Azrou et de sejourner trois mois dans ce village.

Veuillez agreer, Monsieur le Commandant, l'hommage de mes sentiments respectueux et [redacted] reconnaissante'.

J. C. Enyart

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°62, Lettre de L'Association « Gospel-Missionary-Union » à M[r] le Commandant du Bureau des Renseignements à Meknès, en date de 31 Mars 1916.

الوثيقة رقم 39: تقرير موجه إلى القائد العام بجهة فاس، حول أنشطة تبشيرية مسيحية بمدينة صفرو. بتاريخ 11 دجنبر 1915م.

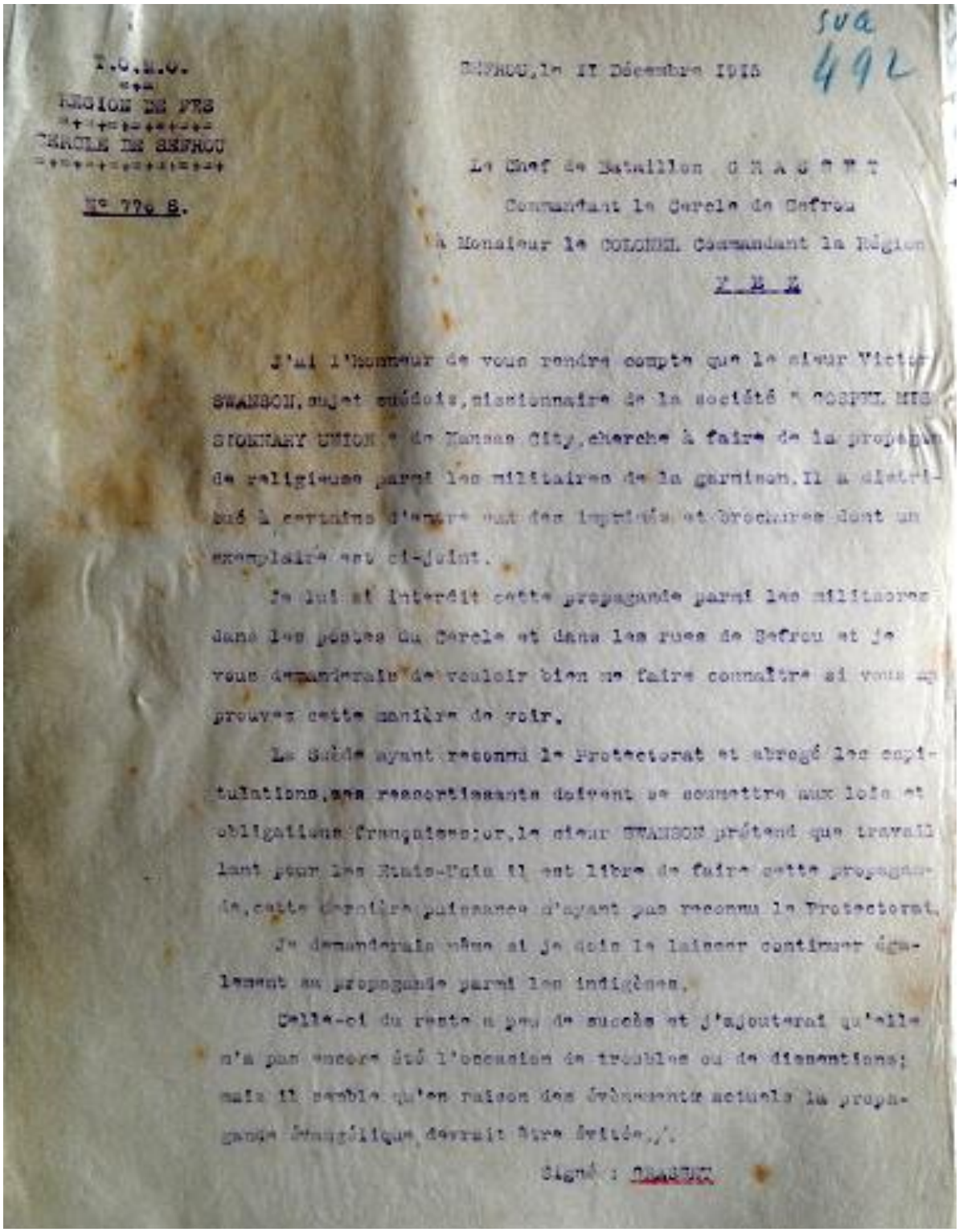

SUA
492

T.C.M.O.
REGION DE FES
CERCLE DE SEFROU

N° 776 S.

SEFROU, le 11 Décembre 1915

Le Chef de Bataillon C H A U F F I T
Commandant le Cercle de Sefrou
à Monsieur le COLONEL Commandant la Région
F E S

J'ai l'honneur de vous rendre compte que le sieur Victor SWANSON, sujet suédois, missionnaire de la société " COSMIC MISSIONARY UNION " de Kansas City, cherche à faire de la propagande religieuse parmi les militaires de la garnison. Il a distribué à certains d'entre eux des imprimés et brochures dont un exemplaire est ci-joint.

Je lui ai interdit cette propagande parmi les militaires dans les postes du Cercle et dans les rues de Sefrou et je vous demanderais de vouloir bien me faire connaître si vous approuvez cette manière de voir.

La Suède ayant reconnu le Protectorat et abrogé les capitulations, ses ressortissants doivent se soumettre aux lois et obligations françaises; or, le sieur SWANSON prétend que travaillant pour les Etats-Unis il est libre de faire cette propagande, cette dernière puissance n'ayant pas reconnu le Protectorat.

Je demanderais même si je dois le laisser continuer également sa propagande parmi les indigènes.

Celle-ci du reste a peu de succès et j'ajouterai qu'elle n'a pas encore été l'occasion de troubles ou de dissentions; mais il semble qu'en raison des événements actuels la propagande évangélique devrait être évitée./.

Signé : CHAUFFIT

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200 /Carton N°62**, lettre n° 776.S, du Chef de Bataillon Commandant le Cercle de Séfrou à M[r] le Commandant de la Région Fès, en date du 11 décembre 1915.

الوثيقة رقم 40: رسالة إلى المدير العام للأمن بالرباط، تخص أنشطة تبشيرية بروتسيستانية، بتاريخ 17 شتنبر 1923م.

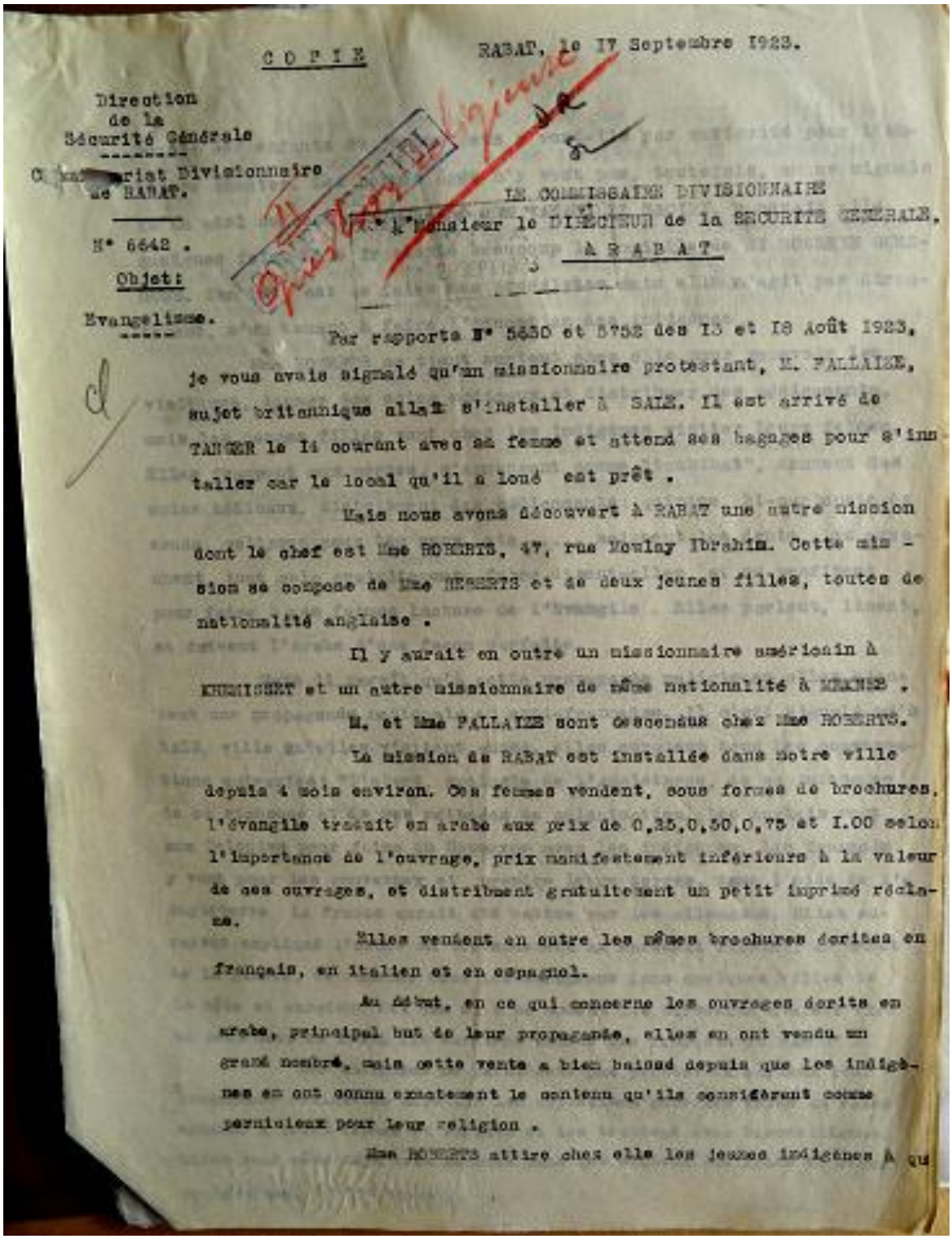

COPIE

RABAT, le 17 Septembre 1923.

Direction
de la
Sécurité Générale

C[illegible]riat Divisionnaire
de RABAT.

N° 6642 .

Objet:

Evangélisme.

LE COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE
à Monsieur le DIRECTEUR de la SECURITE GENERALE,
RABAT

Par rapports N° 5650 et 5752 des 13 et 18 Août 1923, je vous avais signalé qu'un missionnaire protestant, M. FALLAIZE, sujet britannique allait s'installer à SALE. Il est arrivé de TANGER le 14 courant avec sa femme et attend ses bagages pour s'installer car le local qu'il a loué est prêt .

Mais nous avons découvert à RABAT une autre mission dont le chef est Mme ROBERTS, 47, rue Moulay Ibrahim. Cette mission se compose de Mme ROBERTS et de deux jeunes filles, toutes de nationalité anglaise .

Il y aurait en outre un missionnaire américain à KHEMISSET et un autre missionnaire de même nationalité à MEKNES .

M. et Mme FALLAIZE sont descendus chez Mme ROBERTS.

La mission de RABAT est installée dans notre ville depuis 4 mois environ. Ces femmes vendent, sous formes de brochures, l'évangile traduit en arabe aux prix de 0,25,0,50,0,75 et 1.00 selon l'importance de l'ouvrage, prix manifestement inférieurs à la valeur de ces ouvrages, et distribuent gratuitement un petit imprimé réclame.

Elles vendent en outre les mêmes brochures écrites en français, en italien et en espagnol.

Au début, en ce qui concerne les ouvrages écrits en arabe, principal but de leur propagande, elles en ont vendu un grand nombre, mais cette vente a bien baissé depuis que les indigènes en ont connu exactement le contenu qu'ils considèrent comme pernicieux pour leur religion .

Mme ROBERTS attire chez elle les jeunes indigènes à qui

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°335, lettre n° 6642, du Commissaire Divisionnaire à Mr le Directeur de la sécurité générale à Rabat, en date du 17 Septembre 1923.

الوثيقة 41: نموذج للآيات المحرَّفة التي تم توزيعها بمدينة فاس. بتاريخ 15 ماي 1924م.

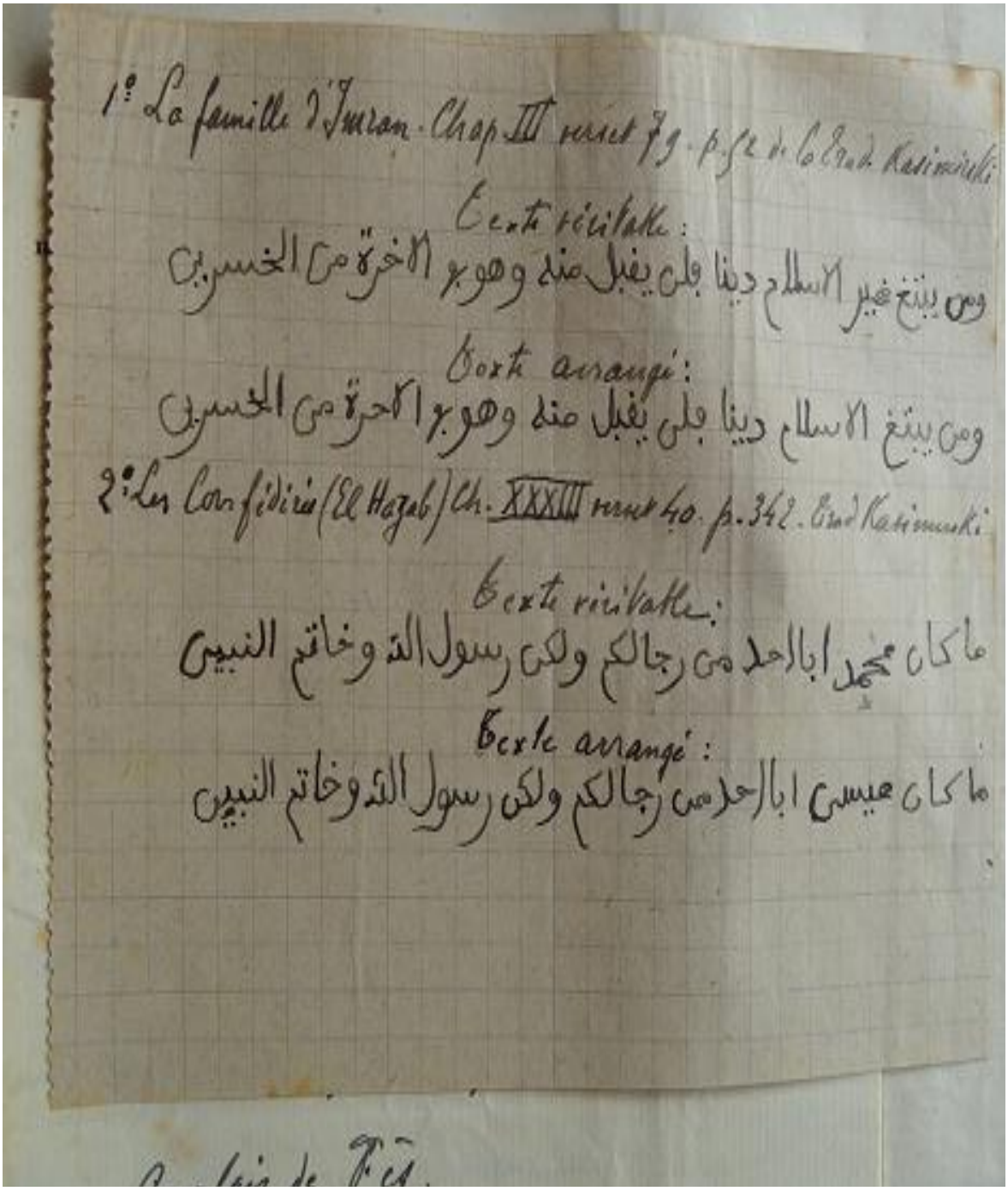

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200 Carton n°335, lettre n° 1186 D.H/3,du Directeur des Affaires Indigènes et du Service des Renseignements du Maroc à M[r] le Général Commandant de la Région Fès, en date de 15 Mai 1924.

الوثيقة رقم 42: دورية حول أنشطة تبشيرية أنجليكانية، بجمعية بيت الأمل بالدار البيضاء،بتاريخ 25 شتنبر 1925م.

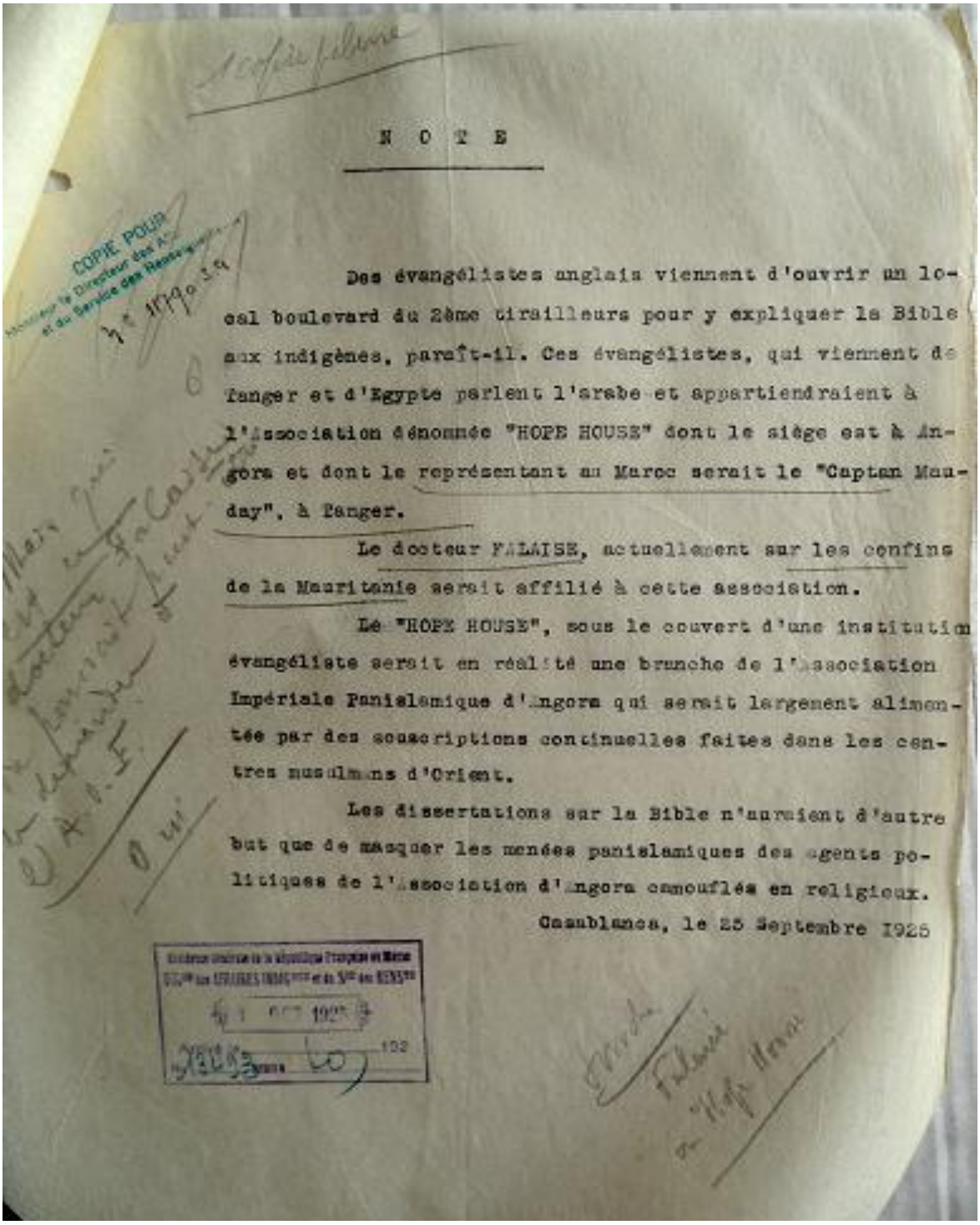

N O T E

Des évangélistes anglais viennent d'ouvrir un local boulevard du 2ème tirailleurs pour y expliquer la Bible aux indigènes, paraît-il. Ces évangélistes, qui viennent de Tanger et d'Egypte parlent l'arabe et appartiendraient à l'Association dénommée "HOPE HOUSE" dont le siège est à Angora et dont le représentant au Maroc serait le "Captan Maudday", à Tanger.

Le docteur FALAISE, actuellement sur les confins de la Mauritanie serait affilié à cette association.

Le "HOPE HOUSE", sous le couvert d'une institution évangéliste serait en réalité une branche de l'Association Impériale Panislamique d'Angora qui serait largement alimentée par des souscriptions continuelles faites dans les centres musulmans d'Orient.

Les dissertations sur la Bible n'auraient d'autre but que de masquer les menées panislamiques des agents politiques de l'Association d'Angora camouflés en religieux.

Casablanca, le 25 Septembre 1925

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°335, Note : A/S. Activités des évangélistes Anglais « Association Hope House », , à Casa Blanca, en date de 25 Septembre 1925.

الوثيقة رقم 43: رسالة إلى العميد للشرطة الإقليمي بالرباط، تخص أنشطة منظمة أنجليكانية، بتاريخ 6 يناير 1927م.

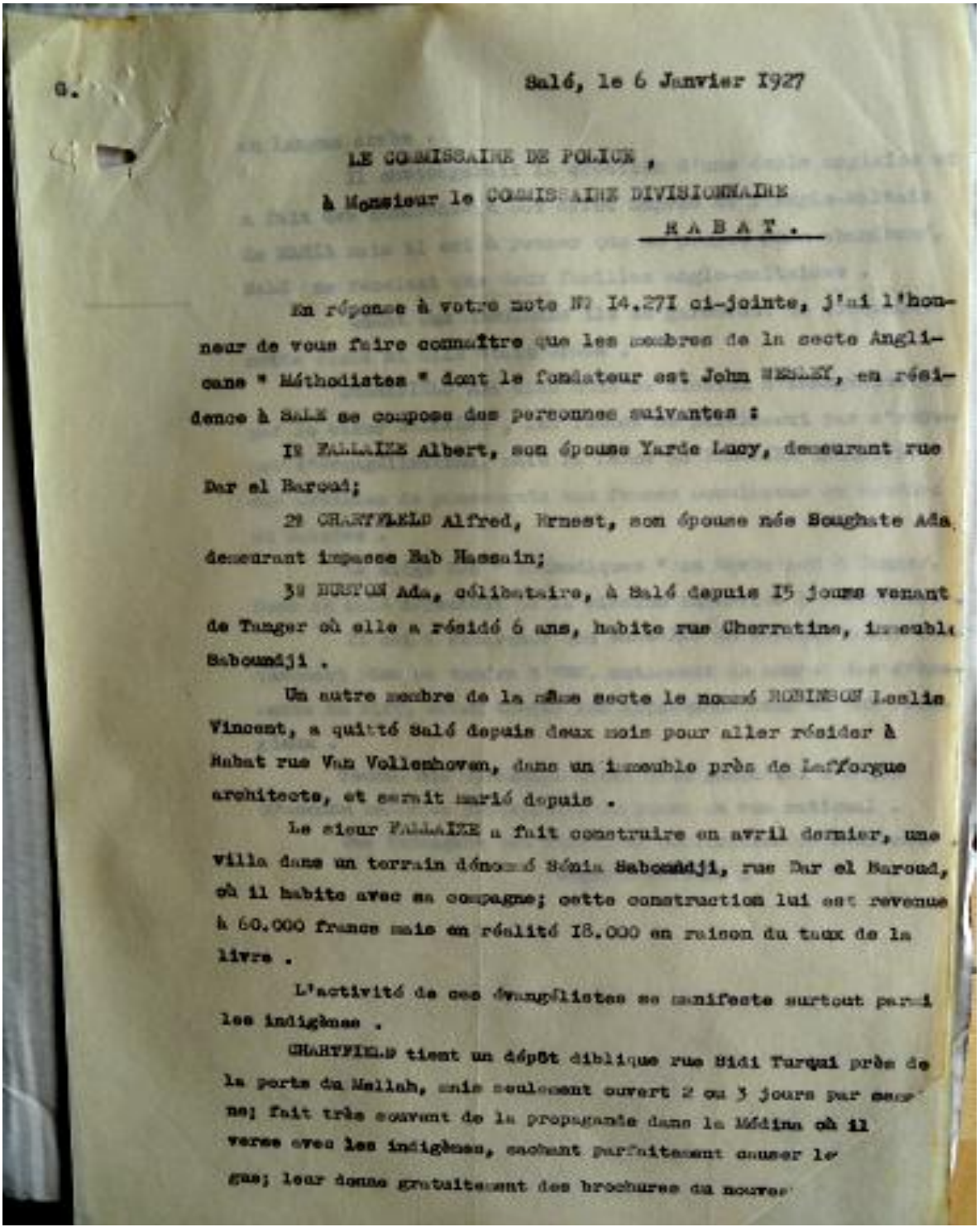

G.

Salé, le 6 Janvier 1927

LE COMMISSAIRE DE POLICE ,

à Monsieur le COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE

RABAT .

En réponse à votre note N° I4.27I ci-jointe, j'ai l'honneur de vous faire connaître que les membres de la secte Anglicane " Méthodistes " dont le fondateur est John WESLEY, en résidence à SALE se composes des personnes suivantes :

I° FARRAIRE Albert, son épouse Yarde Lucy, demeurant rue Dar el Baroud;

2° CHARTFIELD Alfred, Ernest, son épouse née Soughate Ada demeurant impasse Bab Hassain;

3° BURTON Ada, célibataire, à Salé depuis I5 jours venant de Tanger où elle a résidé 6 ans, habite rue Cherratine, immeuble Sabounadji .

Un autre membre de la même secte le nommé ROBINSON Leslie Vincent, a quitté Salé depuis deux mois pour aller résider à Rabat rue Van Vollenhoven, dans un immeuble près de Lafforgue architecte, et serait marié depuis .

Le sieur FARRAIRE a fait construire en avril dernier, une villa dans un terrain dénommé Ménia Sabounadji, rue Dar el Baroud, où il habite avec sa compagne; cette construction lui est revenue à 60.000 francs mais en réalité I8.000 en raison du taux de la livre .

L'activité de ces évangélistes se manifeste surtout parmi les indigènes .

CHARTFIELD tient un dépôt diblique rue Sidi Turqui près de la porte du Mellah, mais seulement ouvert 2 ou 3 jours par semaine; fait très souvent de la propagande dans la Médina où il verse avec les indigènes, sachant parfaitement causer le gas; leur donne gratuitement des brochures du nouveau

Source : **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°335**, lettre du Commissaire de police à M[r] le Commissaire Divisionnaire à Rabat, en date du 6 Janvier 1927,

الوثيقة رقم 44: رسالة إلى المراقبين المدنيين والقادة العسكريين بمختلف المناطق المغربية، تخص أنشطة البعثات التبشرية المسيحية بتاريخ 1 دجنبر 1929م.

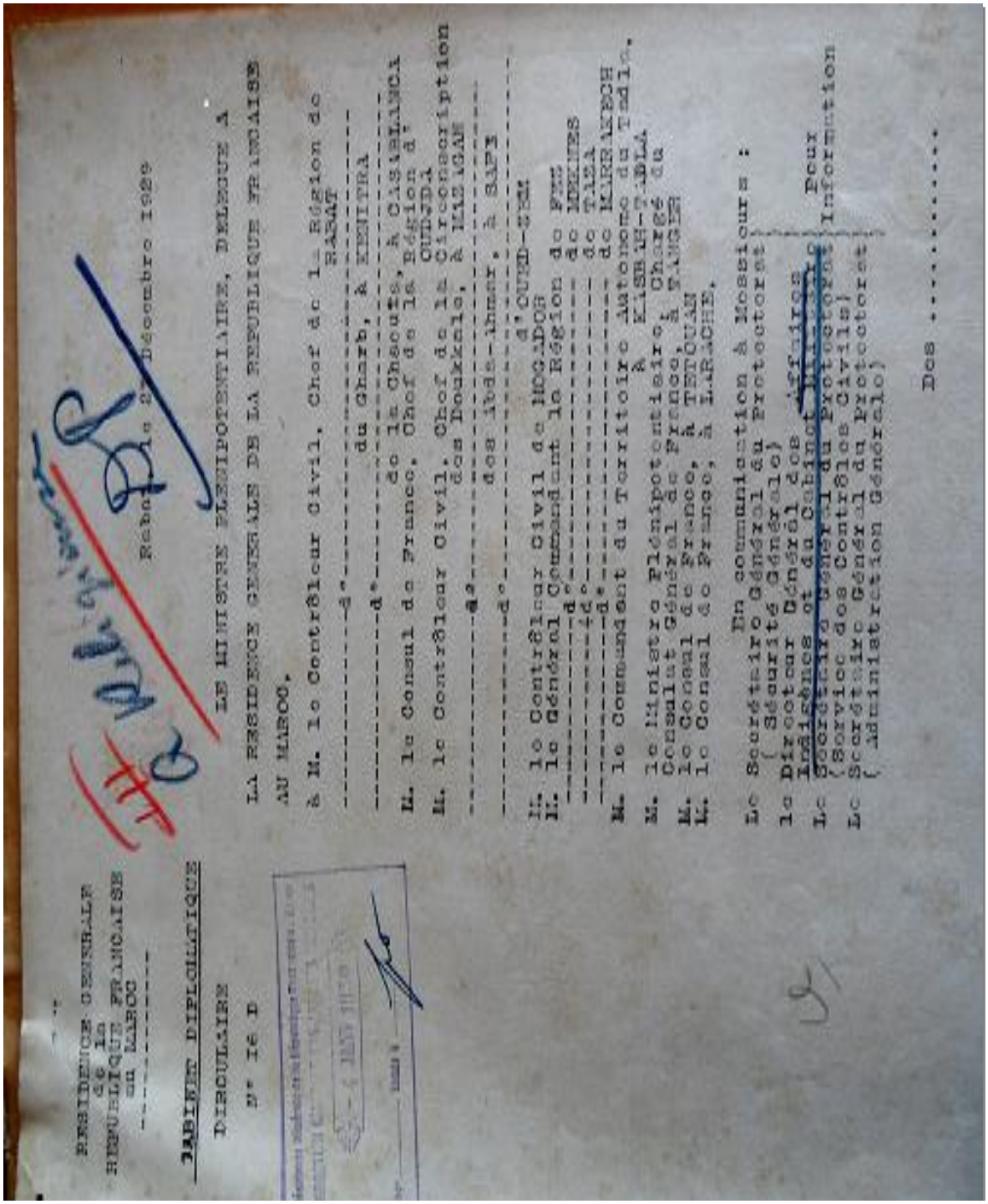

RESIDENCE GENERALE
de la
REPUBLIQUE FRANCAISE
au MAROC

Rabat, le 21 Décembre 1929

CABINET DIPLOMATIQUE

DIRECTEUR

N° 16 D

LE MINISTRE PLENIPOTENTIAIRE, DELEGUE A
LA RESIDENCE GENERALE DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE
AU MAROC,

à M. le Contrôleur Civil, Chef de la Région de
RABAT
-----d°----------
du Gharb, à KENITRA
-----d°----------
de la Chaouia, à CASABLANCA
M. le Consul de France, Chef de la Région d'
OUJDA
M. le Contrôleur Civil, Chef de la Circonscription
des Doukkala, à MAZAGAN
-----d°----------
des Abda-Ahmar, à SAFI
-----d°----------
d'OUED-ZEM
M. le Contrôleur Civil de MOGADOR
M. le Général Commandant la Région de FES
-----d°----------de MEKNES
-----d°----------de TAZA
-----d°----------de MARRAKECH
M. le Commandant du Territoire Autonome du Tadla,
à KASBAH-TADLA
M. le Ministre Plénipotentiaire, Chargé du
Consulat Général de France, à TANGER
M. le Consul de France, à TETOUAN
M. le Consul de France, à LARACHE,

En communication à Messieurs :

Le Secrétaire Général du Protectorat
(Sécurité Générale)
le Directeur Général des Affaires
Indigènes et du Cabinet Diplomatique
Le Secrétaire Général du Protectorat
(Service des Contrôles Civils)
Le Secrétaire Général du Protectorat
(Administration Générale)

Pour
Information

Dos .....

Source : A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, série 1MA/200/ Carton N°333bis, Circulaire n° 16, du Ministre Plénipotentiaire à la Résidence Générale de la République française au Maroc, en date de 21 Décembre 1929 .

البيبليوغرافيا.

I- بالعربية:

***المصادر.**

- بنشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، مطبعة الأمنية، الرباط، 1951م.

- بوعياد الحسن، **الحركة الوطنية والظهير البربري لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1930**، الطبعة .1، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء،المغرب،1979م.

- بوشعراء مصطفى، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1863- 1894م**، تقديم عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الجزء.4، 1989م.

- بوشعراء مصطفى، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1863- 1894م**، "باقي المدن"، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية الرباط، الجزء.3، 1988م.

- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، مراجعة فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، 1976م.

- الحجوي محمد حسن، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، مطبعة إدارة المعارف بالرباط، ج.4، 1340هـ- 1345هـ.

- ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

- ابن زيدان عبد الرحمن ، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، المطبعة الاقتصادية الرباط، 1937م.

- ابن زيدان عبد الرحمن، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار محاضرة مكناس**،تحقيق علي عمر، ، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ج.3، 2008م.

- ابن زيدان عبد الرحمن، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، ج.1، 1962م.

- ابن زيدان عبد الرحمن، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط، ج. 2، 1962م.

- الطرابلسي علي، **سمط اللئالي في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي**، المطبعة الرسمية المغربية، الرباط، 1925م.

- الكتاني محمد بن جعفر، **نصيحة أهل الإسلام**، تحقيق ودراسة إدريس الكتاني، مكتبة بدر، الرباط، دون تاريخ.
- كنون عبد الله، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، الجزء 2، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1961م.
- لوطورنو روجي، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج. 2، 1992م،
- لوشاتولييه ألفريد، **الغارة على العالم الإسلامي**: لخصها ونقلها إلى اللغة العربية، مساعد الباقي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1350 هـ.
- ابن منظور الإفريقي ، **معجم لسان العرب**، مادة وقف، دار صادر، بيروت، المجلد.3. ،1414هـ.
- ابن منظور الإفريقي، معجم **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان. المجلد.9، 1414 هـ.
- الناصري محمد المكي، **الحسن الثاني أمير المؤمنين وناصر العلم والدين، جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، الإنسان والملك**، طبع وزارة الإعلام، مطبعة الأنباء، الرباط، 1985م.
- الناصري محمد المكي، **سياسة الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى، تقرير سري من المارشال ليوتي إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 3 دجنبر 1920م**، وثائق الوحدة المغرب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1357هـ.
- الناصري محمد المكي، **موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية**، مطبعة الوحدة المغربية، تطوان، المغرب،1946م.
- الناصري أبو العباس أحمد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،الدولة العلوية**، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد الثالث، 1971م.
- الناصري محمد المكي، **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 1992م.
- الناصري محمد المكي، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، طبع شركة بابل، الطبعة الثانية، 1993م.
- الناصري محمد المكي، **إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة**، دراسة وإعداد إدريس كرم، تحقيق محمد يرعيش الصفريوي، منشورات السبيل 12،الطبعة الأولى، 2010م.
- غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الجزء الثالث.2005م.

- القادري أبو بكر، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941م إلى 1945م**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ج.2، 1997م.

- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة: المنجي سليم- الطيب المهيدي، الصادق المقدم- فتحي زهير - الحبيب الشطي - الدار التونسية للنشر -الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1976م.

- الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية طورالمخاض والنشوء**، مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الجزء.1، 1982م.

- الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، مرحلة الانطلاق والكفاح**، الطبعة الأولى، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الجزء.3، 1984م.

***المراجع:**

- آجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عودات بيروت – باريس، الطبعة.1، 1982م.

- آجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919م**، ترجمة م حاج مسعود، أحمد بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، الجزء.1، 2007م.

- آجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871- 1919م**، ترجمة : م.حاج مسعود وأ.بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، الجزء.2، 2007م.

- أكنوش عبد اللطيف، **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء،1980م.

- أساري ك أويوكو، **الدين في إفريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية** من تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، أديفرا المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان، المجلد السابع ، 1990م .

- ابن أهنية عبد الله، **سياسة الإصلاح التعليمي والتربوي في المغرب بين الأمس واليوم** ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004م.

- أوفيد جورج، **اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905- 1955**، ترجمة محمد الشركي ومحمد بنيس، مراجعة عبد اللطيف المنوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، الجزء.1، 1987م.

- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 - 1989**، دار المعرفة، الجزائر،. ج.1، 2006م.

- بلعربي المختار ، **التعرف على المغرب 1883-1884،الرحلة** ، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ج.1، ط.1،1999م.

- بنعدادة آسية، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى .2003م.

- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871**، دار دحلب للنشر، الجزائر، 1992م.

- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1997م.

- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

- بورقية رحمة، **الدولة والسلطة والمجتمع**، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الأولى،فبراير 1991م.

- بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930م و انعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.

- التازي عبد الهادي، **جامع القرويين والجامعة بمدينة فاس**، دار الكتاب اللبنانية، الطبعة 1، بيروت، المجلد 3، 1972م.

- التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 – 1939)**، سلسلة التاريخ، منشورات كلية الآداب بمتوبة، جامعة تونس 1، تونس، مجلد 2، 1992م.

- الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، ترجمة وتقديم سامي الجندي، دار القدس، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ماي 1975م.

- الجابري محمد عابد، **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الثاني، 1985م.

- جلال يحي، **تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، دار النهضةالعربية للطباعة والنشر، بيروت، ج.3. 1981م.

- الجيلاني بن الحاج يحي ومحمد المرزوقي، **معركة الزلاج، 1911**، الشركة التونسية للتوزيع، الطبعة الثانية،1974م.

- حمان عبد الحفيظ، **المغرب والثورة الفرنسية ،منشورات الزمن** ،سلسلة شرفات 9، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2002م.

- الحناشي بلقاسم، **الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من ق 19**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، مطبعة الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1989م.

- حسام محمد عبد المعطي أحمد، **البيوت التجارية المغربية في مصر في العصر العثماني 1517- 1798**، مكتبة مدبولي،القاهرة،2007م.

- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم وتعريف وتحقيق، د. محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر 2005.م.

- درمونة يونس، **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة، مكتب تونس الحرة،،تونس، 1953م.

- درمونة يونس، **تونس بين الاتجاهات**، مكتبة تونس الحرة، مطابع الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1953م.

- راشد أحمد اسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان الطبعة الأولى، 2004م.

- رشيد أحمد، "الظهير البربري"، **مذكرات من التراث المغربي**، 1906- 1933م، تجزئة ومقاومة مطبعة ALTAMIRAS.S.A، الرباط، ج.5، 1985م.

- روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة**، الطبعة 2، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، 1980م.

- الريس مصطفى، **إضاءات حول الزوايا والطرقية زمن الحماية**، سلسلة شرفات رقم 74، منشورات الزمن، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب،2016م.

- الزاهي نور الدين، **الزاوية والحزب، الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي**، الطبعة الثالثة، مطبعة إفريقيا للنشر المغرب، 2011م.

- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1950- 1830)**، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، الطبعة الثانية، 1975م.

- الطوزي محمد، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي، خالد شكراوي، نشر الفنك ،الدار البيضاء،2001م.

- طيراس لويس ليون، **عودة الحجاج المغاربة من مكة المكرمة وإجراءات الوقاية من عدوى الجذري على متن السفينة**، ترجمة وتعليق محمد أمين ، مطبعة أنفو- برانت، الطبعة الأولى ،2015م.

- كنبيب محمد، **المحميون**، سلسلة بحوث ودراسات رقم 47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2011م.

- كردية ابراهيم، **السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب**، شركة الطبع والنشر S.I.E ، الدار البيضاء، 1985م.

- لاندو روم، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط. 2،1980م.

- لوبيل رولان، **الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب من القرن السادس عشر إلى ثلاثينات القرن العشرين، باريس 1936**، تعريب حسن بحراوي، دار الأمان الرباط، 2017م.

- لوكيلي يونس، **سوسيولوجيا الإسلام المغربي، نظرات في حصيلة الأرشيف الفرنسي 1900- 1930** ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2013م.

- المالكي آمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993م.

- مجاهد مسعود، **انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر**، المطبعة العمومية، دمشق، سوريا، 1960م.

- المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956 م.

- المعزوزي محمد والعابدي العلوي هشام بن الحسن، **الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935**، مطابع الأنباء الرباط، الحلقة الأولى،1987م.

- مؤلف جماعي، **اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، يونيو، 2001م.

- مؤلف جماعي،" **آثارالسياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م - 1954م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نونبر 1954م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث الجزائر، 2007م.

- صادق سالم، **فرنسا ومسلموها، قرن من السياسية الإسلامية**، 1895م، 2005م، ترجمة زهيدة درويش جيون، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث، (كملة)، الطبعة الأولى، 2012م.

- الصلابي علي محمد محمد، **الدولة العثمانية، عوامل النهوض، وأسباب السقوط، صفحات من التاريخ الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر (ج.6) ، 2001م.

- ابن عبد الله محمد عبد العزيز، **الوقف في الفكر الإسلامي**، وزارة الأوقاف الإسلامية، المغرب، الجزء الثاني، 1996م.

- العروي عبد الله، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (1830 – 1912)**، ترجمة محمد حاتمي، محمد جادور، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، 2016م.

- العلوي محمد الفلاح، **جامع القرويين والفكر السلفي 1873 م– 1914م**، منشورات مجلة امل للتاريخ والثقافة والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994م.

- عناية عز الدين، **نحن والمسيحية في العالم العربي وفي العالم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2010م.

- عياش ألبير، **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي، ونور الدين السعودي، منشورات دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ، المغرب ،أبريل 1985م.

- الغربي محمد الأزهر، **تونس رغم الاستعمار**، دار نقوش عربية، الطبعة الأولى، 2013م.

- فارس محمد خير، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912م– 1956م، دراسات في تاريخ شمال إفريقية الحديث**، د.ن، دمشق،1972م.

- الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة السادسة، 2003م.

- الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، الجزء.9، 2006.م.

- القادري أبو بكر، **الخمر آفة خطيرة على المجتمع**، سلسلة الحوار 52. منشورات الفرقان، الرباط، 2001 م.

- القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881م– 1956م**، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، 1986م.

- السبتي عبد الأحد، **بين الزطاط وقاطع الطريق، أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2009م.

- السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2011م.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982م.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1830م- 1954م**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزء1، 1998م.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائرالثقافي،1830م- 1954م**، دارالغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزء.3، 1998م.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي،1830م- 1954م**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزء1998،4م.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي،1830م- 1954م**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزء.6، 1998م.

- سيبلمان جورج، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1956/1912**، ترجمة محمد المؤيد، مجلة أمل، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى، السنة 2014م.

- الشيباني بن بلغيث، **الاستعمار الفرنسي والأوقاف في تونس**، مطبعة سوجيك، صفاقس، تونس، الطبعة الأولى، 2015م.

- هويسنطن وليام، **الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول، تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936-1943**، تعريب إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب بالرباط، نصوص وأعمال مترجمة رقم 10، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001 – 2002م.

- واتربوري جون، **أمير المؤمنين...الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة .3، 2013م.

*- المجلات والدوريات:

- المجلات:

- احساين عبد الحميد، "فرنسا والمسألة الأمازيغية قبل سنة 1912م"، **مجلة أمل**، العدد 1،دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1992م.

- احساين عبد الحميد،"السياسة البربرية، والمسألة الدينية بالمغرب بين سنتي 1912- 1925"، **مجلة المناهل**، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب،العدد. 50، السنة. 21، مارس 1996م.

- أوريد حسن، "سيرة مصلح"، شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي السلفية المستنيرة، **سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 1**، مطبعة أوميكا كرافيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005م،.

- إيركمان جول « Jules Erkmann »، "الزوايا والطوائف الدينية بالمغرب"، ترجمة مليكة دلال، **مجلة أمل**، عدد مزدوج 22 – 23، س.8، 2001م.

- برادة رشيدة، **المؤسسات التعليمية اليهودية على عهد الحماية بالمغرب**، منشورات المعهد الجامعي للبحث التاريخي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2012م.

- بليرميشو، « M.Michaux Bellaire » , « Essai sur l'histoire des confreries Marocaines » محاولة في تاريخ الزوايا والطرقية بالمغرب، ترجمة الحسين الهادي، **مجلة أمل**، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ع20/19، س.7، 2000م.

- بورك إدموند، "صورة الدولة المغربية في الادبيات الإثنولوجية الفرنسية: رؤية جديدة حول أصل السياسة البربرية لليوطي"، ترجمة المصطفى جامع ومحمد أو جطي، **مجلة أمل**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ع.3،س.1، 1993م.

- بورغدة رمضان، "الإدارة الاستعمارية الفرنسية والأهالي المسلمون في الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغاربية والعهد الحديث والمعاصر**، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ع.124، س.33، 2006م.

- بورغدة رمضان، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892م"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية** بسكرة،جامعة محمد خيضر، الجزائر،ع.4، جانفي 2009م.

- بوطالب إبراهيم، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم"، **مجلة البحث في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،1989م.

- بوطالب عبد الهادي، "السلفية... استشراق مستقبلي"، **ندوة الحركة السلفية في المغرب الأقصى**، مركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية، أصيلة، مارس 1989م، مطابع ميثاق المغرب- الرباط، 1989م.

- بوكبوط محمد، سفارة محمد بن عثمان المكناسي ومشاهداته في استانبول والشام والحجاز 1786 و 1989م، **منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس**، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 9، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس ، مطبعة سايس، فاس، الطبعة الأولى 2004م.

- بوعصاب عبد العزيز ، "الزوايا مراكز للدرس: عهد المولى المولى إسماعيل نموذجا"، رباطات وزوايا في المغرب"، **سلسلة أعمال وحدات التكوين والبحث**، ع.2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2007م.

- بوسلام محمد،"موجز مشروع قراءة في تطور علاقات ببعض الزوايا بالسلطة المركزية"، **مجلة تاريخ المغرب**، ع.2، س.2، أبريل1982م، إصدار جمعية الامتداد الثقافي، الرباط، 1982م.

- بيضا جامع ،" السياسة الإسلامية الفرنسية في المغرب على عهد السلطان مولاي يوسف"، **أعمال الدورة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف**، 19 - 20 نونبر 2004م، منشورات وزارة الثقافة 2005م.

- التميمي عبد الجليل، "دور المبشرين في نشر المسيحية في تونس 1830 – 1881"، **المجلة التاريخية المغربية**، تونس، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ع.3، يناير1975م.

- التميمي عبد الجليل، "التفكير الديني والتبشير لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية المغربية**، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، الطبعة.1،العدد.1، يناير 1974م.

- التوفيق أحمد، "الزاوية" **معلمة المغرب**، الخزانة العامة للكتب والوثائق الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1995م.

- الجنحاني الحبيب، "التبشير والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي"، **مجلة الفكر الإسلامي**، السنة الثامنة، بيروت،العدد.3، 1979م.

- الحارثي تركي عجلان، "البعثات التبشيرية الأمريكية في المغرب الأقصى قبيل الحماية الفرنسية"،**المجلة التاريخية المغاربية**، عدد مزدوج 63 - 64، السنة 18، سير مدى زغوان، 1991م.

- الحجوي محمد، "الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب"، **مجلة أوقاف**، السنة.4، الكويت، العدد.7، 2004م.

- حجي محمد، "الزاوية"، **معلمة المغرب**، الخزانة العامة للكتب والوثائق، الرباط، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1984.

- الحناشي بلقاسم، "ظاهرة التبشير بالمغرب الأقصى (ق19)"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، العدد 2، 1985م.

- الحناشي عبد اللطيف، "عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المستنيرة في المغرب العربي"، شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي، السلفية المستنيرة، **سلسلة ندوات ومحاضرات، رقم 1**، مطبعة أوميكا كرافيك، الطبعة الأولى، الدار البيضاء،2005 م.

- الحنفي مصطفى، "مصادر المعلومات الفرنسية عن المسلمين بشمال إفريقيا، معطيات السياسة البربرية بالمغرب، دراسة في الأصول والمنطلقات"، **ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي**، المجلد الثاني، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2004م.

- الحفناوي أحمد، "السلفية في المغرب ودورها في مكافحة الاستعمار"، **ندوة الحركة السلفية في المغرب العربي**، مركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية بأصيلة، مطابع ميثاق المغرب، الرباط، 1989م.
- الدفالي محمد معروف،"القرويين والصراعات السياسية في مغرب الحماية (محاولة رصد أولي)"،**مجلة أمل**، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء ،العدد.2، السنة.1، 1992م.
- رشيد أحمد، " الظهير البربري"، **مذكرات من التراث المغربي**، 1906- 1933، تجزئة ومقاومة الخزانة العامة والأرشيف بالرباط، الجزء الخامس، 1985م.
- ريفي دانييل، "السياسة الدينية للحماية بالمغرب"، ترجمة محمد ظريف، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 4، العدد 14/13، 1992/1991.
- طيب جاب الله، " دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، **مجلة المعارف**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثامنة، الجزائر، العدد.14، أكتوبر 2013م.
- كاني جاك، "بعض مشاهير الحركة السلفية في المغرب"، تعريب زبيدة بورحيل، وسعيد النجار،**مجلة البحث العلمي**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1985م.
- لونيسي إبراهيم، "الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع في بدايات الاحتلال"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ، منشورات دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر،العدد 1، مارس 2009م.
- لوسيوني جوزيف LUCCIONI JOSEPH " تهييئ الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930"، ترجمة محمد المؤيد، **مجلة أمل**، ع.1، س.1،دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1952م.
- عبود موسى،" النظام القضائي بالمغرب"، **مجلة دعوة الحق**، العدد الخامس، السنة الثالثة، فبراير 1960م.
- العروي عبد الله، "المبادرات والمقاومة الإفريقية في شمال وفي الصحراء الكبرى"، **تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية: 1880- 1935م**، اليونسكو أديفرا، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،أديفرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1990م.
- عروب هند الوالي، "المحزن، ماهيته، جذوره، استمراريته"، **مجلة وجهة نظر**، مطبعة النجاح الجديدة، العدد. 38، خريف 2008م.
- العلوي محمد الفلاح، "العلماء والإصلاح الديني سيرة محمد بن المدين كنون نموذجا"، **مجلة أمل**، العدد الرابع، السنة. 2، 1993م.

- العلوي محمد الفلاح، "الفكر السلفي والحركة الوطنية في المغرب مطلع القرن العشرين"، **مجلة أمل**، عدد مزدوج: 25 – 26، السنة. 9، 2002م.

- عويمر مولود، "الشيخ محمد بن العربي العلوي وصلته بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين" **شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي، السلفية المستنيرة**، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 1، مطبعة أوميكا كرافيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005م.

- الفاسي علال، حديث عن التبشير المسيحي وبعض الوثنيات، الطائفة الهندية، **سلسلة الجهاد الأكبر**، رقم 12، 1973م.

- الفاسي علال، "الحركة السلفية في المغرب"، **مجلة المناهل**، عدد مزدوج 80 – 81، السنة. 29، مطبعة دار المناهل الرباط، فبراير 2007م.

- القدوري عبد المجيد، " ركائز الكتابة الاستعمارية الفرنسية : البعثة العلمية الفرنسية في المغرب نموذجا"، **ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامية**، المجلد الثالث، سلسلة الأحكام المحكمة55، الرباط، 2004م.

- السايح الحسن، "مهمة الحركة السلفية في المغرب"، **دعوة الحق**، العدد.2، السنة.1، وزارة الأوقاف، الرباط، غشت 1957م.

- السوسي محمد، "دور فاس في تفعيل الحركة الوطنية"، فاس في تاريخ المغرب، **مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية**، سلسلة الندوات، فاس، دجنبر 2008، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009م.

- شاقور عبد السلام، " تقارير الجواسيس الفرنسيين عن شمال إفريقيا كتاب المغرب المجهول لمؤلفه أوجيست موليراس نموذجا"، **ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي**، سلسلة الأعمال المحكمة (55) مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرباط، المجلد الثاني ، 2004م.

ـ الدوريات:

- بدون مؤلف، "كيفية نصر الجلالة الشريفة مولاي يوسف أعزه الله"، **الجريدة الرسمية 1 فبراير 1913م**، العدد.1، السنة.1.

- "ضابط لبيع الأملاك بالأيالة الشريفة"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 1 فبراير 1913م**، العدد.1، السنة .1.

- بدون مؤلف،"قدوم وزير العدلية إلى الرباط"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 16 ماي 1913م**، العدد 2، السنة.1.

- "ظهير شريف في ضبط محال بيع المسكرات"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 29 يونيو 1913م**، العدد.8، السنة.1.

- "قرار من الصدر الأعظم في ضبط محال بيع المسكرات"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 29 يونيو 1913م**، العدد.8، السنة.1.

- بدون مؤلف، "الأحباس"، القسم غير الرسمي، **الجريدة الرسمية 5 شتنبر1913م**، العدد.18، السنة1.

- "ظهير شريف بشأن ترتيب عدلي للحماية الفرنسية بالمغرب"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 13 شتنبر 1913م**، العدد.19، السنة.1.

- "ظهيرشريف بشأن تنظيم العدلية بالأيالة الشريفة"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 13 شتنبر1913م**، العدد.19، السنة. 1.

- "ظهير شريف يحدد سلطة إدارة الأحباس العمومية"، القسم الرسمي ، **الجريدة الرسمية 19 شتنبر 1913م**، العدد 20 ، السنة.1.

- "ظهير شريف حاو على نظام تحسين حالة الأحباس العمومية"، القسم الرسمي ، **الجريدة الرسمية 19 شتنبر 1913م**، العدد 20، السنة.1.

- "ظهير بشأن تشكيل جمعية لمراجعة الأحكام الجنائية والعفو السلطاني"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية21 نونبر 1913م**، العدد. 29، السنة. 1.

- "قرار من الصدر الأعظم في مجلس الاتقان لإصلاح شؤون المدرسة العليا للغتين العربية والبربرية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 12 دجنبر 1913م**، العدد.32 ، السنة.1.

- "ظهير شريف بشأن تشكيل مجلس الجنايات"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 6 فبراير1914م**، العدد.40، السنة.2.

- "ظهير شريف في شأن المعاوضة وكراء الأملاك المعقبة"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 6 مارس 1914م**، العدد 44، السنة .2.

- "ظهير شريف يتعلق بالأوباش وبالأشخاص الذين يتعاطون صناعة القيادة على النسوة"،القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 27 مارس 1914م**، العدد.47، السنة.2.

- "ظهير شريف في إلغاء لجنة الإعانة والمحافظة على الصحة بملاح فاس"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 14 أبريل 1919م**، العدد .311، السنة 7.

- "قرار وزيري في تعيين أعضاء مجلس العلماء المكلف بالنظر في مطالب استئناف الأحكام الصادرة من القضاة في النوازل العقارية التي تختص برعايا أو بجميع الدول الأجنبية"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 8 ماي 1914م**، العدد. 53، السنة.2.

- "قرار وزيري بشأن ضبط التصرف بأملاك الأوقاف الإسرائيلية"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 22 ماي 1914م**، العدد. 35، السنة.2.

- "ظهير شريف بشأن تشكيل مجلس شورى عالي لإدارة الاحباس"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 29 ماي 1914م**، العدد: 56، السنة. 2.

- "ظهير بشأن تنظيم العدلية الأهلية وتفويت الملكية العقارية"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 17 يوليوز 1914م**، العدد 63، السنة.2.

- "ظهير شريف في شأن ما يتعلق بأمور القبائل البربرية بالأيالة الشريفة"،القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 18 شتنبر 1914م**، العدد 73، السنة.2.

- "قرار وزيري في تعيين القبائل ذات العوائد البربرية"،القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 18 شتنبر 1914م**، العدد.73، السنة.2.

- "ظهير نزع الملكية بعوض واشغالها للمصلحة العامة" ، **الجريدة الرسمية، القسم الرسمي 28 شتنبر 1914م**، العدد 74، السنة.2.

- "ظهير شريف في معاقبة الذين يتجاهرون بالسكر أو يدمنون على شرب المسكرات"،القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 28 شتنبر 1914م**،العدد. 74، السنة. 2.

- "ظهير شريف في إحداث إدارة كبرى للعلوم والمعارف وفي تعيين المسيو لوط مديرا لها"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 3 يناير 1916م**،العدد.140،السنة.4.

- "ظهير شريف في إحداث مدرسة إسلامية للتعليم الثانوي بالرباط وفاس"،القسم الرسمي،**الجريد الرسمية 28 فبراير 1916م**، العدد.148، السنة.4.

- "ظهيرشريف في إحداث مدارس ابتدائية للأهليين"،القسم الرسمي،**الجريد الرسمية 28 فبراير 1916م**، العدد.148، السنة.4.

- "ظهير شريف يتعلق بتعيين جماعة تنوب عن القبائل"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 18 دجنبر 1916م**، العدد.190، السنة.4.

- "ظهير شريف في تنظيم المحاكم الإسرائيلية ومحرري الوثائق لديها".. القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية3 يونيو 1918م**، العدد. 266، السنة.6.

- "ظهير شريف في شأن تنظيم لجان جماعات اليهود"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 3 يونيو 1918م**، العدد. 266، السنة . 6.

- "ظهير شريف في تأسيس محكمة إسرائيلية عليا"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 3 يونيو 1918م**، العدد. 266، السنة. 6.

- "ظهير شريف في تأسيس محكمة عليا بالأعتاب الشريفة"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 2 شتنبر 1918م**، العدد. 279، السنة .6.

- "ظهير شريف في شأن تنظيم محاكم الباشوات والقواد"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 2 شتنبر 1918م**، العدد. 279، السنة .6.

- "قرار وزيري في تعيين أعضاء جماعة آيت عمار بزيان"،القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 8 جوان 1920م**، العدد.377، السنة .7.

- "ظهير شريف في إحداث إدارة للعلوم والمعارف"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 7 غشت 1920م**، العدد.381، السنة.7.

- "قرار وزيري متعلق بنظام الدروس الثانوية بالمدارس الإسلامية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 12 أكتوبر 1920م**، العدد.389، السنة.7.

- "قرار وزيري في ضبط الكيفية والشروط اللازمة للحصول على شهادة وإجازة الدروس الثانوية الإسلامية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 12 أكتوبر 1920م**، العدد. 389، السنة. 7.

- "ظهير شريف في تأسيس مجلس استئناف الأحكام الصادرة من قضاة المناطق العدلية بالأيالة الشريفة"، القسم الرسمي،**الجريدة الرسمية 8 مارس 1921م**، العدد 410، السنة .7.

- "ظهير شريف متعلق بتنظيم المطبوعات"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 8 مارس 1921م**،العدد. 410، السنة.7.

- "قرار وزيري في تغيير الملحق الثاني للقرار الوزيري المؤرخ بحادي وعشري ذي الحجة عام 1338، الصادر في تنظيم شؤون المدرسة العليا لتعليم اللغة العربية واللهجات البربرية وتسييرها بالرباط"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 3 ماي 1921م**، العدد.418، السنة. **7.**

- "ظهير شريف في إجراء العمل على القبائل ذات العوائد البربرية بالنصوص المتعلقة بجماعات القبائل وفخداتها والشركات الأهلية الاحتياطية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 13 دجنبر 1921م**، العدد.450، السنة .8.

- "ظهير شريف في جعل ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الأهليون من القبائل ذات العوائد البربرية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 27 يونيو 1922م**، العدد.478،السنة.8، ص: 758 – 760

- "قرار وزيري في إلغاء البيع المنعقد للمسيو بوسي في القطعة عدد 8 من الأراضي المجزأة بداخل تيفلت"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 26 شتنبر 1922م**، العدد. 491، السنة. 10.

- "قرار وزيري في تعيين القبائل ذات العوائد البربرية"، القسم الرسمي، **الجريدة الرسمية 8 مايو 1928م**، العدد. 811، السنة. 17.

- "ظهير شريف رقم 219,57,1 بإسناد ولاية العهد إلى صاحب السمو الملكي الأمير المولى الحسن"، القسم الرسمي **الجريدة الرسمية 12 يوليوز 1957** م،العدد.2333،السنة، 46.

- ظهيرشريف **"مدونة الأوقاف والشؤون الإسلامية"**، المادة الأولى الباب التمهيدي، المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مديرية التشريع، 23 فبراير 2010.

***- الصحف:**

- بدون مؤلف،"المجلس الحبسي"، **جريدة السعادة**، 10نونبر 1915م، العدد.1104، السنة.11.

- بدون مؤلف، "رسالة من حاج جزائري"، **جريدة السعادة**، الجمعة 9 نونبر 1916م، العدد. 1359، السنة .13.

- بدون مؤلف، "رجوع البعثة من الحجاز"، **جريدة السعادة**، ، 11 نونبر 1916م، العدد 1360،السنة.13.

- بدون مؤلف، "وصول الحجاج"، **جريدة السعادة**،13 نونبر 1916م، العدد.1361، السنة.13.

- بدون مؤلف، "البعثة الحجازية بباريس"، **جريدة السعادة**، الجمعة 17 نونبر 1916م، العدد1364، السنة.13.

- بدون مؤلف، "مراسلات السعادة، مراكش الحمراء- لمراسلنا"، **جريدة السعادة**، السبت25 نونبر1916م، العدد.1370، السنة. 13.

- محمد الصبيحي، "بعد الحج"، **جريدة السعادة**، 2 دجنبر 1916م، العدد. 1375، السنة.13،

- مراسلات من سلا: "موسم سيدي موسى"، **جريدة السعادة**، 4 شتنبر 1917م، العدد.1566، السنة.13.

- بدون مؤلف،"حوادث الأسبوع في الأيالة الشريفة"، **جريدة السعادة**31 غشت 1918م، العدد. 1788، السنة. 14.

- بدون مؤلف، "الأحوال على وجه الإجمال"، **جريدة السعادة** 12 فبراير 1920م، العدد.2041، السنة. 16.

- بدون مؤلف، "وصول فخامة الرئيس"، **جريدة السعادة** 6 أبريل 1922م، العدد. 2358، السنة. 18.

- بدون مؤلف، "محراب مسجد باريس"، **جريدة السعادة**، 23 أكتوبر 1922م، العدد.2434،السنة. 19.

- بدون مؤلف،"خطبة المشير ليوطي في حفلة تأسيس المحراب بمسجد باريز"، **جريدة السعادة** 27 أكتوبر 1922م، العدد. 2436، السنة. 19.

- بدونمؤلف، "السياسة الأهلية في نظر الحماية"، **جريدةالسعادةالثلاثاء**4 أبريل 1923م، العدد.2508، السنة.19 .

- بدون مؤلف، "موجز تاريخي عن الحركة الوطنية المغربية" **جريدة العلم**، الأحد 30 مارس 1952م، العدد. 1756، السنة.6.

II- Fonds d'archives:

*- Archives diplomatiques de Nantes :

*- وثائق بالعربية:

- رسالة من عبد الحي الكتاني إلى المقيم العام :" إخبار بإنجاز مهمة" بتاريخ فاتح جمادي الأولى 1336، (12 فبراير 1916)، **الحقيبة 1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا.

- رسالة من عبد الحي الكتاني إلى النقيب نهليل، حول مشكل عقاري بينه وبين الأحباس، بتاريخ 10 صفر 1337: (15 نونبر 1918) **الحقيبة:1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط فرنسا.

- رسالة من عبد الحي الكتاني للمقيم العام، بتاريخ 29 ربيع الأول 1333 هـ، حول وفاة زعيم الزاوية الكتانية، **حقيبة رقم 1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط، فرنسا.

- رسالة من نائب (خليفة) الزاوية القندوسية يخبر فيها المقيم العام بوفاة شيخ الزاوية، **حقيبة رقم 1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط، فرنسا.

- رسالة تظلم لأحد خدام الزاوية التيجانية، بتاريخ 20 أكتوبر 1915، **حقيبةرقم 1MA/100/103**، الأرشيف الدبلوماسي بنانط، فرنسا.

- نسخة من الإنجيل المترجم إلى الأمازيغية،الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بنانط،**حقيبة:**
Carton N°.1MA/200/ 335

- رسالة من عبد الحي الكتاني إلى المقيم العام، **حقيبة رقم 4MA/900/62**، الأرشيف الدبلوماسي نانط، فرنسا.

- نسخة من ظهير شريف لصالح الشريفة لالة رقية الإسماعيلية وأبناؤها، **حقيبة رقم 1MA/300/100**، الأرشيف الدبلوماسي نانط فرنسا.

- نسخة من ظهير شريف للسلطان المولى الحسن، **حقيبة رقم 1MA/300/100**، الأرشيف الدبلوماسي نانط فرنسا.

* -En français :

- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N° 3**, Lettre n° 329. R.V, en date du 12 Mars 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N°3,** Résidence Générale, Lettre n° 18. S.C.C A/S : fête du Mouloud du 2 Janvier 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N°3**, lettre n°44.N.R, Etat Major Meknès, en date de 8 Janvier 1915, du général Henrys Commandant Général du Nord, aux Colonels Commandants des Régions Fès, Meknès, Tadla Zayen.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N°3**, lettre n°349N.R, en date du 22 Mars 1915, objet : des frais de déplacement à l'occasion de la fête du Mouloud.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N°3**, lettre n° 292R, Fès, en date du 5 Mars 1915, lettre du colonel Bullex Commandant la région Fès, à Mr le comandant Général du Nord, objet : Impressions des Caïds sur les fêtes du Mouloud à Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N°3**, lettre n° 278 R, A/S : voyage certains notables à Meknès ,en date du 2 Mars 1915 , lettre du colonel Bullex Commandant la région Fès, à Mr le comandant Général du Nord à Meknès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°3** .Lettre n°2189.R, A/S: « Renseignements sur le Sous », en date du 21 Novembre 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/ 900/ Carton N°3,** Note: Instruction politique du général Henrys: Commandant les opérations Zain, n°133/Z, en date du 6 Juin 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton, N°62**, Lettre n°363.R.V, Lettre de remerciements au Sultan pour les Chorfas de Moulay Abdessalam, en date du15Fevrier1915, à Fès
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°62**, Lettre, n°1585, A/S: « Affaires El Kittani », en date du 26 Novembre 1915 à Fès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°62**, Lettre, n° 168, A/S : «Affaires El Kittani », en date du 10 Décembre 1915 à Fès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série4MA/900**/ **Carton N°62**, Lettre n°526R, A/S: de Si AbdelHay El Kittani, en date du 7 Mars 1916, Service de Renseignements, Région de Fès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N°62**, Lettre n°390.D.R.2, A/S « Une tournée de Ziara du Chérif si Abdelay El Kittani », en date du 7 Avril 1916, du Service des Renseignements, Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série4MA/900 Carton N°62**, Lettre n° 923, R.G, A/S : « une demande de tournée de ziara », en date du 28 Février1916, Service de Renseignements Meknès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série4MA/900/Carton N°62**, Télégramme Officiel, n°1364 .N.R, Priorité, en date du 6 Octobre 1915, Command Général du Nord, Meknès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°62**, Traduction d'une lettre du Chef des Chorfas d'Ouazzen.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°62,** Lettre en date de 31 Mars 1916, A/S : « Demande d'autorisation de visiter le village d'Azrou »**.**
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°62,** Lettre n°776.S, en date de 11Décembre 1915, à Sefrou, A/S : « Compte rendu sur les Activités du Sieur Victor SWANSON.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64**, Circulaire n°1387. D.R.2, A/S : « des biens possédés par EL HAIBA », en date du 27 décembre 1915, Direction du service de renseignements, Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64**, Télégramme, n° 30, D.R, en date du 9 Janvier 1916, Résidence Général du Nord, Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série4MA/900/Carton N°64**, Télégramme, n°123, D.R, Voyage Khalifa Cheikh confrérie Kitaniyine, en date du 27 Janvier 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64**, Lettre n°416, A/S « d'un rekkas arrêté et du Moqadem Tijani Mohamed Bel Hadj », Service de renseignement Fès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N° 64**, Lettre n° 912, D.R.2,A/S : « Voyage de cheikh Hassana ould ma el Aînin », en date du 28 novembre 1914, D.R.G, Rabat.

A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64, Télégramme Officiel, N° 29/NR, Meknès, sur l'Organisation des écoles professionnelles indigènes à Fès, en date du 16 Mars 1915.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64,** Rapport sur un projet d'Ecoles professionnelles des filles à Meknès, n°464. Fès le 17 Décembre 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64,** Lettre n° 139 NR, A/S : « L'allocation des indemnités aux soldats, et aux institutions », en date du 2 Février 1915, à Meknès du Général Henry à Mr Bel Délégué à l'enseignement.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64,** Lettre n°1028 R.G, A/S: «l'emploi des instituteurs pendant les vacances », en date du7 Aout 1915, à Meknès.

–A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64, Lettre n°25. D.A, A/S: «L'inspection de la Supérieure des Missions franciscaines au Maroc », en date du mois Mars 1915, à Rabat, du Général Lyautey, à Mr Col Henrys Commandant Général du Nord.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/ Carton N° 64,** Rapport sur les prévisions relatives à l'enseignement professionnel : Fès, en date du 30 Avril 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/900/Carton N°64,** Rapport sur les prévisions relatives à l'enseignement professionnel : Fès, en date du 30 Avril 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/300/Carton N°96, Secrétariat Général du gouvernement chérifien**, Lettre n° 19:(رسالة محمد بن عبد المالك الأمراني) en date du 9 juin1913.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/300/ Carton n° 96**, lettre, A/S : « demande de moune », n° 1529 S.G.C, en date du 21 Juillet 1913.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°99**, Rapport: 1912- 1914, A/S: «Organisation du Protectorat, nos progrès au Maroc », en date du 10juillet1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°99**, Bureau politique, « le Protectorat Marocain, un an de protectorat », Rapport 1913, (sans date), Résidence Générale de la République Française au Maroc.
- **A.D.N., Fonds M-P, série1 MA/300/Carton N°100**, Lettre n°972 S.I.3,A/S: «Renouvellement de Dahir de Taoukir et d'Ihtiram », en date du 21 Avril 1916, des contrôles Civiles Mazagan.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/300/Carton N°100**, Lettre n°162, A/S : «Renouvellement de Dahir de Taoukir et d'Ihtiram », en date du 18 Janvier 1926, Contrôle Civil Berchid.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°103**, Traduction d'une lettre n°327 du Cherif Ali Ben M'hamed El ouazzani (d'Ouezzan), 31 janvier 1914
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°103**, Traduction d'une lettre de Si Ben Mohamed Cherif de Bou Denib, en date du 14 Juin 1912.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128,** Note service de PEYSSONNEL, au Sujet de la Création de Djemâas Judiciaires dans le Contrôle Civil des Zemmour, n°1167/S.C.C1, en date du 27 mars 1925.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128,** Note service de PEYSSONNEL, au Sujet de la Création de Djemâas Judiciaires dans le Contrôle Civil des Zemmour, n°1167/S.C.C1, en date du 27 mars 1925.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128,** Note n°1418S. E.L, A/S: « transaction immobilières au pays de coutumes berbères », en date du 13 aout 1921.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N° 128**, Lettre n°1094 S.E.L, A/S, «Des acquisitions immobilières au pays de coutumes berbères », en date du 27 avril 1927.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128,** Lettre n° 2661S.C.C, A/S : « Organisation de la Justice Berbère », en date du 13 septembre 1924.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128, D.A.I.,** Travaux de la commission chargée de l'étude de l'organisation de la justice Berbères, Février-Mars 1930,
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128,** Travaux de la commission chargée de l'étude de l'organisation de la justice berbères, février- mars 1930.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 2MA/1/Carton N°128, S.G.P,** « Projet n°4, en date du 7 mars 1930 : avant- projet de DAHIR relatif à l'organisation de la justice dans les tribus de coutumes berbères non pourvues de Mehkamas pour l'application de Chrâa.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204**, Rapport sur « l'arrivé à Casablanca des Pèlerins marocains retour de la Mecque », en date du 13 Novembre 1916.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA /100/Carton N° 204,** Un rescrit n°45, de S.H. le Sultant, un message supérieur adressé à S. Ex. Le président du conseil du ministre, A/S : «Le pèlerinage à la Mecque », en date du 30 novembre 1916..
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204,** Note N° 744D, en date 10 Août 1913, du R. Général Lyautey.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204,** Lettre n°60, en date du 12Juillet 1912, de l'Agent de France à Tanger, A/S : « Pèlerinage ».
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204, Sous série D.A.I,** Lettre n° 60, du l'Agence de France Tanger, au Résident Général au Maroc, A/S: "du pélerinage", en date du 12 Juillet 1912.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204,** Télégramme Officiel, n° 1608 S.G.C, en date du 28 juillet 1913.
- A.D.N., **Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204**, Lettre- circulaire, en date du 24 Juin 1914, du Général Lyautey, au sujet d'un projet du Réglementation du pèlerinage.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204,** Circulaire n° 6977 S.G.C, du Résident général à la direction du service de renseignement, en date 24 septembre 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204,** Télégramme n° 3946, du Bureau du Renseignement Marrakech, au Résident général Rabat, en date 23 Juin 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204**, Télégramme n° 944G, du commissaire résident général à diplomatie bordeaux, en date de 6 Novembre 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204,** Télégramme officiel du Bureau du Préfet Marseille, à Résident général Rabat.au sujet du rapatriement des marocains, en date 27 Juillet 1914, sans numéro.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 204,** déchiffrement n°159, du ministre des Affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Rabat, en date15 décembre 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204,** Télégramme n° 979 G du Résident Général à diplomatie à bordeaux, en date 23 Novembre 1914.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204,** lettre, « Une dépêche » N°155 D.R.2, de la région de Casablanca à résident général Rabat, en date 12 février 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204,** Télégramme officiel n° 436. D.R.R, en date du 30 avril 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N° 204**, Télégramme n° 155 RCF, en date du 27 février 1915, du colonel RARGE Commandant de la région Casablanca, à Mr le Résident général Rabat.
- **A.D.N.,Fonds M-P, série1MA/100/Carton N°204,** Rapport n°625, du chef de la sûreté Casablanca, à Mr le Résident général Rabat, en date du 22 Mars 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204**, Télégramme Chiffré n° 979.G, en date du 23 Novembre 1914, Réponse à un télégramme, n° 121.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204**, Rapport, du Contre-amiral Commandant la Division Navale détachée en Egypte à Mr le Ministre de la Marine française, en date du 14 Août 1915.
- A.D.N., **Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204**, Circulaire du Ministre de L'intérieur française, en date 13 Ramadan 1333, (15juillet 1915).
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204**, Lettre n° 653 R.C.F, du Ministre des affaires Etrangères, à Mr le Résident général, en date du 19 Août 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204**, Lettre n° 295 RCF, du Ministre plénipotentiaire de la France au Caire, à M. le Résident général, en date du 25 septembre 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204, D**épêche n° 628, du Ministre des affaires Etrangères, à Mr le Résident général Lyautey, en date du 14Août 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204,** Déchiffrement n°1945, en date 14 septembre1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204,** Lettre n° 7444.S.G.C du Général Lyautey, à M. le Ministre des affaires Etrangères, en date du 23 Septembre 1915.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204,** Télégramme N°642, du Ministre des affaires Etrangères Paris, à M. le Résident général Rabat, en date du 31 Août 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204,** Lettre n°1005 DR.2, du Résident Général Lyautey Maroc, à M. le Directeur de l'Agence du comptoir Nationale d'Escompte de Paris à Port- Saïd, en date du 5 Septembre 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204**, Déchiffrement n°304, des Résident général Rabat au Bureau diplomatie Paris, en date du 03 Septembre 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204**, Déchiffrement n°6909, de ministre de guerre Paris, à M. Résident général Rabat, en date du 03 novembre 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204**, A/S: « Questions musulmanes», lettre n°954, du ministre des affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Lyautey, Rabat, en date 15 Juin 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°204, T**élégramme officiel n°620 du ministre des affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Lyautey, Rabat, en date du 22 Août 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1 MA/100/Carton N°204,** Note du chef du Cabinet Diplomatique du Résident Général Rabat, à la Direction des renseignements, Rabat, en date du 26 Août 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1 MA/100/Carton N°204**, Déchiffrement n°629 du ministre des affaires Etrangères Paris, à M. Résident général Lyautey, Rabat, en date du 26 Août 1916.

- **A.D.N., Fonds M-P, Serie 1MA/100/Carton N°204,** Rapport sur :« l'arrivée à Casablanca des pèlerins marocains retour de la Mecque », en date du 13 novembre 1916.
- A.D.N., Fonds M-P, série 1 MA/100/Carton N°204, Télégramme n° 225 D.R.C 2, du Résident général Lyautey, Fez, en date 12 Novembre 1916.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°204**, Lettre n°7021 bis, du contrôleur Civil Chef des Services Municipaux de Rabat, à M. le Colonel commandant de la région Rabat, en date 13 Novembre1916.
- A.D.N., Fond M-P, série 1MA/100/Carton N°204, Lettre n°7444 SGC, du résident Général à Mr le Ministre des affaires Etrangères Paris, en date du 23 Septembre 1915.
- A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/ Carton N°205, Télégramme Officiel Urgent, n° 75 D.R.C 2/3, Rabat, en date du 6 Août 1921, Direction Renseignement à Mr le Général Résident Général, Objet : le Sultan demande de voir Grands Caïds du Sud à Rabat.
- A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°205, Déchiffrement n°46, A/S : Réponse à la demande du Sultan, en date du 11 Août 1921, du Commandant Générale Région du Sud Marrakech à Résident Général Rabat.
- A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°206a, Procès- verbal de la 34° séance du C.I.A.M, du 13 novembre 1916, « projet d'érection d'une mosquée à Paris».
- A.D.N. Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N° 206b, Rapport sur l'organisation du Makhzen et sa collaboration avec les services du Protectorat, Rabat, en date du 17 Février 1916, Annexe VIII.
- A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°206b, Direction générale des affaires indigènes, Lettre du consul de France Mr Jeannier à Mascate sut la question du Khalifat, 4 Septembre 1915, à Mr Delcassé Ministre des Affaires Etrangères à Paris, p.46.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/100/Carton N°206b**, Rapport sur : « Réorganisation de la justice Indigène », en date de 12 Décembre 1915.
- A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis, Circulaire n°16, à Rabat, A/S: «Quêtes effectuées par ecclésiastiques levantins », en date de 21 Décembre 1929.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis,** Lettre confidentiel n°237D.A.I,C/3, A/S: «Missions chrétiennes », en date de 29 janvier 1935.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis,** Coupure de presse **«** Dans le vicariat Apostolique du Maroc », la Vigie Marocaine, Mardi 5 Juillet 1932.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis,** Lettre n° 209 D.A.I, C/3, A/S, « Terrains achetés par la Vicariat Apostolique de Rabat », en date du 29 Janvier 1931.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis,** Lettre n° 495, A/S :
« La construction d'une Chapelle de médina de Fès », en date du 26 Janvier 1927.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis,** Circulaire résidentielle secret n° 1708 D.A.I.C/3, en date du 6 Octobre 1930.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°333bis**, Lettre n° 13.774, en date du 13 Octobre 1930, objet : Missions chrétiennes.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°335,** Lettre n° 6642, en date du 17 Septembre 1923 à Rabat, A/S : «Evangélisme », du commissaire divisionnaire à Mr le Directeur de la sécurité générale à Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°335,** Lettre n° 1186 D.H/3, en du 15mai1924, A/S: «l'impression à Fez d'un Coran (arrange), par les Missionnaires Anglais», du Mr le Chef de la Section sociologique, à Tanger.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°335,** Note, A/S: «Activités des evangelists Anglais (Association Hope House)», en date de 25 septembre 1925, à Casablanca.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°335,** Lettre, A/S: «Secte Anglicane (Méthodistes) », en date le 6 Janvier 1927, à Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200 /Carton N° 342**, lettre n° 2038, en date du 4 Novembre 1936, Note relative à l'exercice de la religion musulmane au Maroc.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1 MA/200/Carton N°342**, "Extraits, Procès- verbal de la deuxième séance du conseil de la politique indigènes, en date du 15 décembre 1921.
- **A.D.N., Fonds M-P, série, 1MA/200/Carton N°342**, Procès Verbal de la Vingt-cinquième séance du conseil de Politique indigène du 14 avril 1925.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/15/Carton N°463**, Lettre n° 564 D.A/S d'une tournée pastorale éventuelle de l'évêque franciscain de Tanger dans la Zône Française, datée le 16 novembre 1916,à Tanger, Par le Ministre Plénipotentiaire Français à Tanger.

- **A.D.N., Fonds M-P, série 4MA/15/Carton N°463,** Lettre n° 449 Bis, A/S: « d'une Tournée Pastorale éventuelle de l'évêque franciscain de Tanger dans la Zone Française », en date de 24 Novembre 1916, à Fès.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°754,** Rapport: La Rénovation de l'institution des Habous, Maroc.
- **A.D.N.,Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°754**, Rapport sur la réorganisation des Habous, Rabat , par Mr. Gaillard , secrétaire général du gouvernement chérifien, 1916, Imp de L'ECHO du Maroc, Rabat.
- **A.D.N., Fonds M-P, série 1MA/200/Carton N°754**, Note confidentiel au sujet du personnel du service central des Habous.

III- Sources Biblioghraphiques:

*-Ouvrages:

- Agéron Charles- Robert, **Politiques coloniales au Maghreb**, Collection Hier, Presses universitaires de France, Paris, 1972.

- Baida Jamâa et Vincent FEROLDI, **Présence Chrétienne au Maroc XIX^{ème} – XX^{ème} siècles**, Edition et Imprimerie Bouregreg, 1ère édition, 2005, Rabat.
- Berque Jacques, **Uléma, Fondateur, issurgés du maghreb**, Edition Sindibad, Paris,1982.
- Dané Marie- Lucien. O.F.M, **Victime… Pour Dieu pour la France, Vie du P. Michel Fabre, Franciscain. Aumônier Militaire au Maroc 1912,** Préface. D.M. Le compte A. DEMUN de l'Académie Française, Im, Franciscaine Missionnaire 16, Route de Clamart, Vanvers (Série) Juillet 1912.
- Dellassus Achille, **Métropoles et colonie**, la conquête morale des indigènes, Alger, libraire pour tous, A sintés, Boulevard de France, 5, Alger, 1913.
- Doutté Edmond, **l'islam algerien en l'an 1900**, bibliothèque nationale de France, Alger- Mustapha Giralt, Imprimeur photographe, rue de colons 17, Alger, 1900. (Source Gallica).
- Aubin Eugène, **Le Maroc d'aujourd'hui**, Librairie Armand Colin, Paris 1904.
- Gourdin André, « **la politique marocaine de la France** », Arthur rousseau éditeur, Paris 1906.
- Hardy George, **L'enseignement, la renaissance du Maroc : dix ans de Protectorat 1912 - 1922,** Résident Générale de la République Française au Maroc, Rabat, Paris.
- Hubert Lyautey, **Paroles d'action, Madagascar, Sud- Ornais, Oran-Maroc (1900- 1926**), Paris, librairie, Armand Colin, 1927.
- Julien Charles-André**, l'Afrique du Nord en marche: Nationalisme Musulmans et souveraineté française,** 3ème édition, Julliard 1972, Paris.
- Laroui Abdallah**, Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912)**, 3ème édition, le centre culturel Arabe, Casablanca, 2009.
- Le Pautremat Pascal**, la politique musulmane de la France au xx^{ème} siècle de l'Hexagone aux terres d'Islam , espoirs , réussites, échecs**, maisonœuvre et Larose, Paris, 2003.
- Louis Gentil, **Le Maroc phisique**, Librairie Félix Alcan,1912.
- Mardas Didier, **Dans l'ombre du Maréchal Lyautey, souvenir (1921- 1934**), éditions Félix mancho, Rabat 1953.
- Marquis de Segonzac, "**Réalité et possibilités marocaines"** : 5 juin 1908, siège du congrès, Secrétariat du comité des congrés coloniaux français, Paris, 1908.
- Marquis de Segonzac, **Au cœur de l'Atlas, mission au Maroc, 1904/1905**, Emile la rose, libraire, édition, Paris, 1910.
- Miège Jean- Louis, **Le Maroc et l'Europe (1830 – 1894),** L'ouverture, Editions la porte, Rabat, T. II.1989.
- Mouliéras Auguste**, Le Maroc Inconnu, exploration du Rif (Maroc septentrional), première partie**, librairies coloniale et Afrique, Paris. décembre 1895.
- Mouliéras Auguste, **Le Maroc Inconnu, exploration du Djebala (Maroc septentrional), deuxième partie,** Augustins challamel, édition Paris 1899.

- Octave Depont et Xavier Coppollani, **les confréries religieuses musulmanes**, Alger typographie et lithographie, Adolphe, Jourdan, Imprimeur- libraire, 4 place du gouvernement, 1897.
- Parent Pierre, **La politique indigène au Maroc**, Imprimerie nouvelle, Rabat
- Le Clerc René, **« la question religieuses au Maroc »**, congres de l'Afrique de Nord, tenu à Paris de 6 ou 10 Octobre1908, compte rendu des travaux, tome 2, Question indigènes (Maroc), Paris, au siége de la comite d'organisation du congrès, 1908.
- Rinn Louis, **Marabouts et Khouan, Etudes sur l'islam en Algérie**, Alger Adolphe, Jourdan, libraire éditeur, Imprimeur –libraire de l'académie, 1884.
- Rivet Daniel, **Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc, 1912 - 1956,** Tome.2, Edition Harmattan, Paris, 1988.
- Rivet Daniel, **Lyautey et l'Institution du Protectorat Français au Maroc 1912 - 1925**, Tome 3, Edition L'harmattan, Paris, 1988.
- Rivet Daniel, **Le Maroc de Lyautey à Mohammed V: le double visage du Protectorat**, Edition Porte d'Anfa, Casablanca, Maroc, 1999.
- Rivet Daniel, **Lyautey et l'Institution du protectorat Français au Maroc 1912 – 1925,** Tome.2 Editions l'Harmattan, Paris, 1988.
- Spillmann George, **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc : Confréries et Zaouias**, les Trésors de la Bibliothèque, n° 7 Faculté des lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Imprimerie Omnia Rabat, 1ère édition 2011
- Tardieu André,« **la politique marocaine de la France** », Paris de 6 ou 10 Octobre1908, compte rendu des travaux, tome 2 question indigènes (Maroc), Paris, au siège du comite d'organisation du congrès, 1908.
- Thomassy Raymond (1810 – 1863), **le Maroc et ses caravanes, ou relations de la France avec cet Empire**, édition librairie de Firmin, Didot Frères, Paris, 1845.
- Charles De Foucauld Vicomte, **Reconnaissance au Maroc, 1883- 1884,** challamel et cte Editeurs, libraire coloniale, Paris, 1888.
- Weiss René, **Réception à l'hôtel de ville de sa majesté Moulay Youssef, Sultan du Maroc, Inauguration de l'institut musulman et la Mosquée**, Paris, Imprimerie National, 1927.

*-Revues :

- Agéron Charles- Robert, « la politiques berbères du Protectorat marocain, 1913 – 1934, », **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, Armand Colin, Tome XVIII, Janvier- Mars 1971.
- Bellaire Michoux, Les confréries religieuses au Maroc, Conférences fortes au cours préparatoire du Service des affaires indigènes, **Archives Marocianes, Volume 27**, Ernest Leroux, Edition, Paris, 1927.
- Berque Jacque, «Cent vingt- cinq ans de sociologie magrébine », **Annales. Economies, sociétés, civilisations. 11e année, N. 3, 1956**, https//www.persée. fr/doc/ahess- 0395- 2649- num- 11- 3- 2554. 1956.

- Brunschwig Henri, « le parti colonial français », **Revue française d'histoire d'outre mer**, Tome 46, n° 162. Première trimestre, 1959, pp.49.83, htp.www.perssée fr/doc/outre- 0300- 9513- 1959- num- 46- 162- 1305, 1959.
- Hubert Lyautey, « Décision du commissaire résident général, créant à Rabat un comité d'études berbères », **Archives Berbères**, Volume I, fascicule I, Edition Ernest le roux, 1915.
- Le Chatelier Alfred, « Politique Musulmane **», Revue du monde musulmane**, publiée par la mission scientifique du Maroc, volume XII, Septembre 1910, numéro IX, Paris, tome douzième, 1910.
- Simon Henri, « Questionnaire sur la société Berbère », **Archives Berbères**, Volume I, fascicule I, Edition Ernest le roux, Paris, 1915.
- Skiredj Mohammed, « consultation marocaine sur la question du khalifa », traduction par, Ed.Micheaux Bellaire, **Revue du Monde Musulmane 1917- 1918**, T. 34ème, 11 ème et 12ème Années, Editions Ernest leroux, Paris, 1918.

*- Périodiques :

- Dahir relatif à l'organisation de la presse, **Bulletin officiel** : Edition Française, 1er Mai 1914. Partie officielle, 3ème année n° 79, 1914.
- Discours de Sa Majesté le sultan du Maroc, **Bulletin Municipal Officiel de la ville de Paris**, Vendredi 6Aout 1926, N°181, Année XLV, 1926.

*- Presses :

- "Moulay Hafid le Protectorat", **la Dépêche marocaine**, Dimanche 11 Août 1912, 8ème année, n° 2322.
- « L'Abdiction de Moulay- Hafid », **la Dépêche marocaine**, lundi 12 Août 1912, 8ème année, n° 2323.
- « L'Abdiction de Moulay- Hafid au Ministre des Affaires Etrangères », **la Dépêche Marocaine**, Mardi 13Août 1912, 8ème année, n° 2324.
- « La Succession de Moulay Hafid »**,le Temps**,Mardi 13 Août 1912, 52ème année, 18668.
- « L'impression à Paris, Délibération du conseil des ministres », **la Dépêche marocaine**, Mardi 13 Août 1912, n° 2324, 8ème année.
"- Départ de renforts", **le Temps**, mercredi 14 Août 1912, 52 année, n° 18669.
- « Immminente Proclamation de Moulay Youssef »**, la Départ Marocaine**, Mercredi 14 Août 1912, n° 2325, 8 ème année.
- « Les affaires du Maroc, Départ du Mouay Hafid », **le Temps**, Mercredi 14 Août 1912, n° 18669, 52ème année.
- « Les affaires du Maroc, Départ de Moulay- Hafid », **le Temps**, Mercredi 14 Août 1912, n° 18669, 52eme année.
- « La proclamation de Moulay Youssef, le nouveau sultan du Maroc», **la Dépêche Marocaine**, Jeudi 15 Août 1912, n° 2326, 8ème année.

- « l'Abdiction de Moulay- Hafid », **le Temps**, Jeudi 15 Août 1912, n° 18670, 52ème année.
- « La proclamation de Moulay Youssef, le nouveau sultan du Maroc », **la Dépêche Marocaine**, Jeudi 15 Août 1912, n° 2326, 8ème année.
- « l'Abdiction de Moulay- Hafid et la presse Parisseiènne», **La Vigie Marocaine**, Vendredi 16 Août 1912 n° 721, 5ème année.
- « L'abdiction de Moulay Hafid », **le Temps**, vendredi 16 Août 1912, 52ème année, n° 18671.
- « la proclamation de Moulay Youssef à Tanger et dans l'Empire », **la Dépêche marocaine,** vendredi 16 Août 1912, n° 2327, 8ème année.
- « Moulay Youssef Sultan du Maroc **», la Vigie marocaine**, vendredi 16 Août 1912, n° 721, 5ème année.
- **«** l'arrivée de Moulay Hafid à Marseille », **le Temp,** Vendredi 16 Août 1912, 52ème année, n° 18671.
- « La proclamation de Moulay Youssef », **le Temps**, Samedi 17 Août 1912, 52ème année, n° 18672.
- « Moulay Hafid à Vichy », **le Temp**, Dimanche 18 Août 1912, n° 18673, 52ème année, p : 3
- « Moulay Hafid en France à Marseille », **le Temps**, Dimanche 18 Août 1912, n°18673, 52ème année.
- « Les Opinions de Moulay- Hafid sur sur son succession », **la Dépêche marocaine**, Mardi 20 Août 1912 n° 2331, 8ème année.
-« Le Nouveau sultan », **le Temps**, Mardi 20 Août1912, n°18675, 52ème année, p 3.
- « Moulay Hafid à Vichy », **la Dépêche marocaine**, Mardi 20 Août 1912.
- « Moulay Hafid à Vichy », **la Vigie Marocaine**, samedi 24 Août 1912, n°727, 5ème année.
- « le Sultan Moulay- youssef », **le Temps**, Dimanche25 Août1912, n°18080, 52ème année.

الفهرس

المقدمة.....4

الباب الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية بشمال إفريقيا وانعكاساتها على المؤسسات الدينية، والمشروع الاستعماري بالمغرب 15

الفصل الأول: خصوصيات السياسة الاستعمارية الفرنسية ومظاهرها في الجزائر وفي تونس.....17

I - خصوصيات السياسة الاستعمارية في الجزائر ومظاهرها.....17

1- خصوصيات السياسة الاستعمارية في الجزائر.....17

أ- ظروف احتلال الجزائر.....17

ب-أسباب احتلال الجزائر.....19

2- مظاهر الاحتلال الفرنسي للجزائر.....22

أ- آليات الاحتلال الفرنسي للجزائر.....22

ب- مظاهر الاحتلال الفرنسي بالجزائر.....30

II- التجربة الاستعمارية بتونس 37

1- تونس في مواجهة سياسة الاحتلال الفرنسي 37

أ- إعلان الحماية الفرنسية على تونس.....37

ب- تنظيم الحماية الفرنسية بتونس.....39

2- السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس 41

أ- سياسة الاستيطان الفرنسي ووضعية الأوقاف الإسلامية بتونس.....41

*- سياسة الاستيطان الفرنسي.....41

*-الوقف والأحباس بتونس على عهد الحماية.....43

ب-التجنيس والسياسة القضائية والمسألة التعليمية للحماية بتونس.....44

*- سياسة التجنيس للحماية الفرنسية بتونس.....44

*- السياسة القضائية بتونس على عهد الحماية.....47

*-المسألة التعليمية على عهد الحماية بتونس.....49

الفصـــل الثانـــي:انعكاسات التجربة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بكل من الجزائر وتونس.

I - انعكاسات التجربة الاستعمارية الفرنسية على الشأن الديني بالجزائر.....53

1- انعكاسات التجربة الاستعمارية على الأوقاف والقضاء والطرق الدينية.....53

أ-آثار الاستيلاء الفرنسي على الأوقاف الإسلامية بالجزائر.....54

ب-انعكاسات السياسة الفرنسية على القضاء الجزائري.....55

ج-علاقة السلطة الفرنسية بالطرق الدينية بالجزائر.....59

2- آثار التجربة الاستعمارية على التعليم والحج والتبشير.....63

أ-السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر.....63

ب-الحج في الجزائر على عهد الاستعمار الفرنسي.....67

ج-أسس سياسة التبشير بالجزائر ونتائجها.....70

II - آثار التجربة الاستعمارية الفرنسية على المسألة الدينية التونسية.....76

1- سياسة الحماية تجاه الطرق الصوفية.....76

2- نشاط الكنيسة بتونس على عهد الحماية ونتائجها.....80

الفصل الثالث: المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب قبيل 1912م.

1- الضغوط الاستعمارية على المغرب خلال القرن التاسع عشر.....85

أ- المغرب في مواجهة الأطماع الاستعمارية.....85

ب- البعثات الاستكشافية الفرنسية بالمغرب.....88

*- رحلة شارل دو فوكو"Vicomte Charles de Foucauld".....90

*- رحلة أوغيست موليراس (1815-1931) "Auguste Mouliéras".....96

2- المخطط الاستعماري الفرنسي بالمغرب.....102

أ- لجنة إفريقيا الفرنسية والمشروع الاستعماري للمغرب.....105

ب- بعثة الماركيز دي سيغونزاك " Marquins de Segnzac "..... 108

ج- البعثة الفرنسية بالمغرب. "La mission française du Maroc"..... 113

3- الوضع الديني بالمغرب قبيل الحماية..... 114

أ- الفاعلون الرئيسون في الحقل الديني المغربي قبيل الحماية..... 115

ب- فرنسا والمسألة الدينية بالمغرب قبيل الحماية..... 120

ج- الأبحاث المرتبطة بالظواهر الدينية والإسلام المغربي..... 124

الباب الثاني: مظاهر السياسة الدينية لفرنسا بالمغرب ما بين 1912م و1925م.

الفصل الرابع : علاقة السلطان المغربي والزوايا الدينية بسلطات الحماية الفرنسية.

I - السلطان المغربي والحماية الفرنسية..... 133

1- الجذور التاريخية للحكم السلطاني بالمغرب..... 133

أ- مكانة السلطان داخل المجتمع المغربي..... 133

ب- الرموز الدينية للسلطة السياسية بالمغرب..... 134

2 – سياسة ليوطي ومؤسسة السلطان..... 138

أ-مظاهر سياسة ليوطي في المغرب..... 138

ب- استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ: السياق والحيثيات..... 143

3- السلطان المولى يوسف ورحلة المولى عبد الحفيظ لفرنسا..... 147

أ- مظاهر مبايعة السلطان المولى يوسف..... 147

ب- رحلة المولى عبد الحفيظ لفرنسا..... 151

4- السلطان المولى يوسف بسلطات الحماية..... 153

أ- أسس السياسة الفرنسية إزاء السلطان المولى يوسف..... 153

ب- الإقامة العامة والاحتفالات الدينية للسلطان..... 159

II- السياسة الدينية لفرنسا إزاء الزوايا الدينية 165

1- تاريخ الزوايا والطرق الصوفية في المغرب..... 165

2 - سلطات الحماية وعلاقتها بالزوايا والطرق الدينية..... 168

الفصل الخامس:مسألة الحج والأوقاف الإسلامية في"السياسة الإسلامية" الفرنسية لليوطي مابين 1912م و1925م.

I- مسألة الحج في "السياسة الإسلامية" الفرنسية لليوطي ما بين 1912م و 1925م.....181

1-الحج المغربي وبداية الاهتمام الفرنسي.....181

أ-الحج المغربي قبل الحماية.....181

ب- بداية الاهتمام الفرنسي بالحج المغربي.....183

2- مسألة الحج المغربي في"السياسة الإسلامية"الفرنسية ما بين 1912 و1925م.....186

أ-الحج المغربي بعد توقيع الحماية 186

ب-الحج المغربي قبيل الحرب العالمية الأولى.....187

3- التنظيم الفرنسي للحج المغربي، وانعكاسات الدعاية الألمانية.....189

أ-الحج المغربي وبداية الحرب العالمية الاولى.....189

ب- الإدارة الفرنسية والحج المغربي خلال سنة 1915م.....193

ج- البعثة الحجازية الفرنسية والحجاج المغاربة.....196

د- الحج المغربي وانعكاسات الدعاية الألمانية.....202

II- الأوقاف في "السياسة الإسلامية "الفرنسية لليوطي 1912م-1925م 206

1- الأوقاف المغربية عبر التاريخ.....206

أ- مفاهيم عامة.....206

ب- مكانة الأوقاف لدى المغاربة.....208

2- الأوقاف المغربية على عهد الحماية.....211

أ- الأوقاف المغربية قبيل الحماية.....211

ب- تنظيم الأوقاف المغربية على عهد الحماية.....213

ج- المخزن المغربي وإدارة الأحباس.....217

الفصل السادس: مسألة الخلافة الإسلامية وعلاقتها بالحماية الفرنسية في المغرب، وتدشين مسجد باريس.

1- الخلافة الإسلامية وعلاقتها بالحماية الفرنسية بالمغرب.....222

أ- تاريخ الخلافة الإسلامية في المغرب.....222
ب - فرنسا والخلافة الإسلامية بالمشرق العربي.....223
ج -المشروع الفرنسي لتأسيس الخلافة الإسلامية بالمغرب.....226
2- مسجد باريس من التدشين إلى الافتتاح الرسمي.....230
أ- الدور الفرنسي في تشييد مسجد باريس.....230
ب-تدشين مسجد باريس والحضور المغربي.....238

الباب الثالث:"السياسة البربرية"الفرنسية بالمغرب والحركة السلفية الوطنية ما بين 1925م 1930م.

الفصل السابع:السياسة القضائية للحماية الفرنسية وظهير 16ماي 1930م.

I- السياسة القضائية للحماية الفرنسية بالمغرب.....242
1-النظام القضائي بالمغرب قبيل الحماية.....242
أ-القضاء القنصلي.....243
ب-القضاء المخزني قبيل الحماية.....244
2- تنظيم القضاء بالمغرب على عهد الحماية.....246
أ- ضوابط التنظيم الفرنسي للقضاء المغربي.....246
ب- تنظيم القضاء الشرعي 248
ج- إصلاح القضاء المخزني.....252
د- تنظيم القضاء العبري.....255
هـ- تأسيس القضاء الفرنسي بالمغرب.....257
II - " السياسة البربرية " الفرنسية وظهير 16 ماي 1930م.....259
1-"السياسة البربرية" الفرنسية بالمغرب.....259
أ- القضاء بالمناطق الأمازيغية.....259
ب- مظاهر السياسة البربرية بالمغرب.....261
2- التنظيم الفرنسي للقبائل الأمازيغية وظهير 16ماي 1930م.....263
أ- التنظيم القضائي للقبائل الأمازيغية.....263

ب- تهييئ ظهير 16ماي1930م.....267

ج-إصدار ظهير 16ماي1930م وردود الفعل.....272

الفصل الثامن: سياسة الاقامة العامة إزاء التعليم والعلماء والمؤسسات التنصيرية بالمغرب.

I- علماء القرويين والمسألة التعليمية على عهد الحماية 1912م -1930م.....276

1- العلماء المغاربة وجامع القرويين قبيل الحماية.....277

أ-العلماء المغاربة عبر التاريخ المغربي.....277

ب- جامعة القرويين قبيل الحماية.....279

2- الحماية الفرنسية وجامعةالقرويين.....280

أ- جامعة القرويين وبداية الإصلاح.....280

ب- المقيم العام ليوطي ومشاريع إصلاح القرويين.....282

3- المسألة التعليمية على عهد الحماية.....285

أ-التعليم في المغرب قبيل الحماية.....285

ب- السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب.....285

4- التنظيم الفرنسي للتعليم والمدارس في المغرب.....291

أ- المدارس المهنية : (للذكور والإناث).....291

ب - التعليم العالي الإسلامي.....293

ج- التعليم الإسرائيلي.....296

II- المؤسسات التنصيرية على عهد الحماية 297

1- الحضور الكنيسي بمغرب القرن التاسع عشر.....297

أ-أهداف البعثات التبشيرية بالمغرب.....297

ب-البعثات التبشيرية بالمغرب قبل الحماية.....299

*-البعثة التبشيرية الأمريكية.....299

*-البعثة الكنيسية الإسبانية بالمغرب.....300

*-البعثة الكنيسية الأنجليزية بالمغرب.....302

2-السياسة الدينية الفرنسية إزاء المؤسسات التنصيرية بالمغرب.....305
أ-الكنيسة الفرنسيسكانية بالمغرب على عهد الحماية.....305
ب-السياسة الدينية الفرنسية تجاه العمل التبشيري.....308
ج-صراع ليوطي ضد الكنيسة الاسبانية في المغرب.....310
د- الكنيسة الفرنسية ومحاولات تمسيح الأمازيغ.....312
هـ-البعثات الانجليزية البروتستانتية خلال فترة الحماية.....316
الفصل التاسع:الحركة السلفية المغربية ومواقفها المعارضة للسياسة الدينية الفرنسية.
1- الحركة السلفية بالمغرب.....320
أ-الجذور التاريخية للسلفية بالمغرب.....320
ب-الحركة السلفية على عهد الحماية.....323
2–مواقف الحركة السلفية من السياسة الدينية الفرنسية.....326
أ-تطور المواقف المعارضة للحركة السلفية.....326
- إصلاح التعليم 327
- المدارس الوطنية الحرة.....328
- مواجهة الطرقية وإصلاح المجتمع.....328
- الإصلا ح الاجتماعي.....331
ب-الحركة السلفية الوطنية وظهير 16 ماي 1930م.....334
الخاتمة.....339
الملحق.....358
البيبليوغرافيا.....402
الفهرس.....430